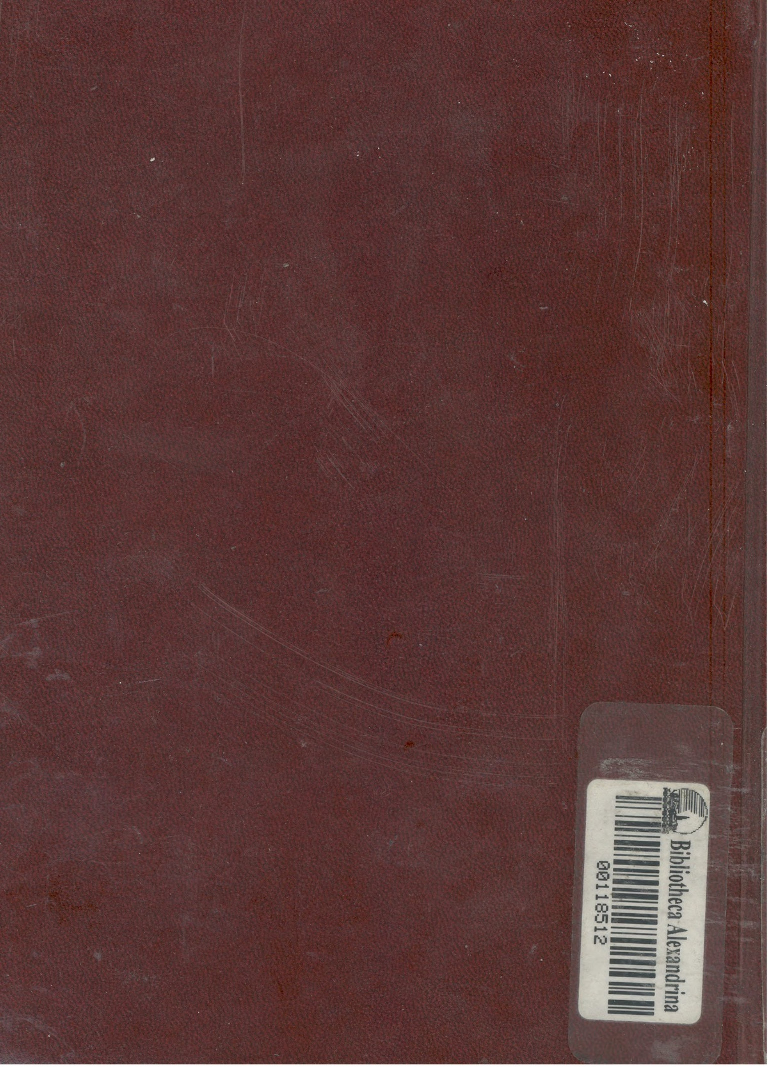


أضواء على أحداث
ثورة ١٩١٩



تأليف

محمود سليمان غنام

أضواء على أحداث

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

محمود سليمان غنام

المحامي

١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م – ١٦٨٦ ق

الإهـــداء

إلى أرواح شهداء وضحايا ثورة سنة ١٩١٩ «وهم أحياء عند ربهم يرزقون» نهدى هذا الكتاب ؛ ونحنى رءوسنا إجلالا وإكبارا لذكراهم التى ستبقى خالدة على مر الزمان ..

ولعل أقوى ماتحييهم به ،هو خطاب سعد زغلول لهم على إثر عودته من منفاه الأول والذى ألقاه يوم ٦ أبريل سنة ١٩٢١ بالاسكندرية فقد قال — نضر الله تربته — :

« ...أتوجه ، والخشوع يملأ جوارحى ، إلى تلك الأرواح الطاهرة ،أرواح أولئك الأبطال الذين نادوا بالحق ، والحق منكر - ففاضت ، فناضوا وألسنتهم تردد ذلك النداء .ففاضوا وشرفونا باقدامهم، والزموا الكل باحترام مصر واسمها وبيضوا وجوهنا .والآن فليناموا هادئين.فقد انبلج فجر الاستقلال مشبعا بدمائهم وخلفوا من بعدهم من يستحق ذلك الفدا . بيض الله برحمته أجداثهم ! وأسكنهم جنات العلا ! وأرضى عن أعمالنا أرواحهم وأراحهم بتحقيق آمالنا »..!

وكذلك تحياته لأرواح أولئك الشهداء يوم ٧ أبريل سنة ١٩٢١ فى مدافن الأمام الشافعى ومدافن الكنيسة القبطية حيث قال فى أولاهما :

« سلام على الأرواح الطاهرة التى وهبت لمجد الأمة ونصرتها ! سلام على تلك الأرواح التى فاضت،وكتبت وثيقة مجد الأمة بالدماء واثبتت لمن يأتى بعدها أن الحياة رخيصة ،إذا جد الأمر وعز الفداء ! ورحمة الله عليهم ، ووفقنا جميعا لخدمة الوطن وذلك الافتدا ! وليهنأوا فى مراقدهم فقد خلفوا أثرا صالحا ! »..

وقال فى المدافن الثانية :

« إنى اتوجه إلى هذا القبر الذى يضم تلك النفس الكريمة،والذى اعتبره رمزا لجميع تلك الأرواح الطاهرة التى فاضت وشرفتنا وأعلت قدرنا،وبيضت وجوهنا ورفعت ذكرنا . فيا أيتها الأرواح الطاهرة نامى هادئة ! فقد خلفت من ورائك رجالا يعملون على رفع لواء الوطن وتأييد اسمه ونالته الاستقلال التام »...

حياكم الله وبياكم واسكنكم الله أعلى الجنان !!» ..

• • •

هذه كلمات سعد الطيبات ، نهديها إلى تلك الأرواح الطاهرة . وهى أغلى هدية وازكى تحية ..

محمود سليمان غنام

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه الكريم، وعلى سائر الرسل أجمعين وبعد :

عرفت طريقى إلى الكتابة فى الصحف منذ كنت فى السنة النهائية فى المدرسة الإعدادية الثانوية فى سنة ١٩١٩، ثم طالبا بعد ذلك فى « مدرسة » الحقوق السلطانية فالملكية، وكنت أوقع ما أستطيع أن أنهى به إلى الصحف إما باسمى سافرا أو مرموزا بتوقيعات مختلفة مثل : « م.غ » أو « غ » أو « حقوقى » أو غير ذلك من الرموز حسب الظروف والأحوال. وما كنت بمستطيع الاحتفاظ بما كنت أكتبه من كلمات أو إن جاز تسميته بالبحوث والمقالات ؛ ذلك لأن الطلبة بصفة خاصة كانوا معرضين فى ذلك الحين، وطبقا الأحكام العرفية البريطانية، للتفتيش والمحاكمات العسكرية ولدلالة مثل هذه الكتابات على صحة الاتهام أمامها « بالوطنية » .. ! وبالاشتغال بالسياسة ..

وفكرت منذ سنوات فى لم شتات ما أستطعت الوصول إليه من مقالات.. وذلك لا لشىء إلا لأحتفظ بها لنفسى من باب الذكرى، معتقدا أن ليس ثمة من يهتم باستقرائها لو أننى عمدت إلى طبعها ونشرها لاحتوائها أمورا ووقائع عن الماضى، وإن كان لم يعف عليه الزمن ولم يندثر .. فطويتها وتوقفت لضيق وقتى وانشغالى المتواصل فى عملى عن جمع باقيها ..

وجاء شهر مارس من هذا العام، فنشرت جريدة الأهرام لمناسبة مضى خمسين عاما على ثورة سنة ١٩١٩ بحوثا استعانت فى بعضها بالوثائق السرية البريطانية التى

جرى العرف على إباحة نشرها بعد انقضاء وقت معلوم عليها كما نشرت جريدة الأخبار من جهة أخرى يوميات قيمة صادقة عن هذه الثورة لأستاذنا الجليل محمد كامل سليم الذى كان سكرتيرا للزعيم العظيم خالد الذكر سعد زغلول. كذلك نشرت مجلة المصور أيضاً طرفا من مذكرات الوطنى الغيور فخرى عبد النور عن الثورة المذكورة ..

وقد حمدت لهذه الصحف جميعها، والقائمين على أمرها حسن جهدهم وجليل صنعهم، وما أفادوا به التاريخ فائدة كبرى ..

غير أنى لاحظت — والتاريخ حكمه وجبروته — أن فيما نشرته جريدة الأهرام من بحوث ووثائق نقصا ... وهذا النقص يشمل جانبا هاما يجب الإلمام بالتاريخ الصحيح الكامل الا يغفل أو يهمل ... فقدعنيت الأهرام فى أولى بحوثها بنشر المساهمة كبيره هامة من تاريخ البلاد منذ الاحتلال البريطانى من سنة ١٨٨٢ إلى تاريخ بسط الحماية البريطانية عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وابرزت ما جرى خلال هذه الفترة من أحداث جسام، ولكنها ... من أسف — لم تنشر فيما نشرته، أية أشارة، إلى موقف الوزراء الذين كانوا قد «أقيموا» على حكم البلاد فى ذلك الحين من الحماية البريطانية وما صرحوا به علنا من قبولها بل والسعى إليها .. !!

ولعل لدى جريدة الأهرام من المبررات ما حدا بها إلى إغفال هذا الجانب الهام من التاريخ ..

وهنا رأيت من الواجب على الا أحبس عمن يعنون بالتاريخ العناية الكافية، ما يعينهم على تقصى الحقائق فى هذا الجانب الذى أغفل ذكره ... وقد وجدت الفرصة سانحة لنشر أول جزء من مجموع مقالاتى التى اعتقد أن فيها بعض ما يكمل ذلك النقص الذى تحدثت عنه، ذلك لاننى كنت قد تناولته فى جريدتى الأهالى والبلاغ سنة ١٩٢٣ فى اثنتى عشرة مقالة بعنوان «وزراء الحماية» ... كما تناولت ما يلقى بعض الأضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ فى صحف أخرى مختلفة ..

وكان اسماعيل صدقى باشا قد نشر مذكراته فى مجلة « المصور » سنة ١٩٤٨ عن بعض نواحى ثورة سنة ١٩١٩، فرددت عليه بسبع مقالات فى جريدة «صوت الأمة »، واستعنت فى هذا الرد بمذكرات « سعد زغلول » التى طلبتها من خليفته « مصطفى النحاس » رئيس الوفد المصرى فتفضل ـ طيب الله ثراه ـ بوضعها تحت تصرفى. وقد توقفت عن متابعة الكتابة فى هذا الموضوع لاعتراض أبداه الأستاذان مصطفى وعلى أمين باعتبارهما من ورثة سعد زغلول ؛ وبالرغم من إصرار مصطفى النحاس على مواصلتى الكتابة لمخالفة هذا الاعتراض لما استقر عليه الاتفاق الذى حرر بينه وبين الورثة عموما ، لم أشأ السير فى إتمام تلك المقالات خشية فرض الحراسة القضائية عليها . . .

• • •

ونظراً إلى أننى كتبت ما سيضمه هذا الكتاب المتواضع من مقالات منذ مايقرب من نصف قرن، وكنت طالبا متحمسا لوطنى بحكم الشباب، ومتأثراً بانتمائى إلى « الوفد المصرى » وبحبى العميق لسعد زغلول، فقد عملت جهدى على تحقيق ماسبق أن نشرته عمن سميتهم وزراء الحماية فسعيت إلى بعض ورثتهم والمتصلين بهم ليمدونى بما قد يكون لهم من مذكرات، فلم أوفق، ولكننى حققت ما ظهر من وقائع دفاع بعضهم عما نشر فى الصحف عنهم بعد ذلك ، وخصصت لهذا الدفاع بحثا مستقلا رأيت نشره عقب المقالات التى تحدثت فيها عنهم، وقد ضمنت هذا الكتاب أيضا تصحيح بعض ما نشر فيها من وقائع خاطئة لم يتيسر لى معرفة الحقيقة فيها إلا عندما حان لى الاطلاع على محاضر المفاوضات الرسمية . . .

• • •

وفى جانب آخر من بحوث جريدة الأهرام ، نشر طرف من مظالم الانجليز تحت ظلال أحكامهم العرفية ، ولما كان ما نشر من هذه الناحية جزءاً ضئيلا منها، وكنت قد قمت ــ حسب ما وسع له جهدى وطاقتى أيام كنت طالبا بالسنتين

الثالثة والرابعة بمدرسة الحقوق فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ — بجمع هذه المظالم وهى عديدة ضخمة ووضعت بها كتابا أسميته «مصر فى ميدان التضحية» أو «مصر تحت ظل الحكم العرفى البريطانى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١» ولكن الظروف حالت دون رؤيته النور لما لاقى من صعاب وعقبات . . . وعسى — إذا مد الله فى العمر — أستطيع أن أنشره على الملأ بمشيئته تعالى وعونه . .

• • •

ولا يفوتنى - وأنا بصدد نشر هذه المجموعة الأولى من مقالاتى ضمن أبواب هذا الكتاب — أن أسجل أننى لم آسف على كتابتها ، وكنت لم أبلغ من العمر وقتها إلا ما بين ٢١ و ٢٣ سنة ، ومن المحتمل أن يقال إننى قد انحزت إلى فريق من « الوفد المصرى » وعلى رأسه الزعيم العظيم سعد زغلول دون الفريق الآخر ، وأننى حملت حملة قد تكون فى ذلك الحين شعواء على هذا الفريق الآخر ومن تسبب فى فرقة الوفد كعدلى باشا ومن معه من وزراء الحماية وانقسام الأمة تبعا لذلك . .

ولكننى — وقد استقرأت ما نشر من بحوث جريدة الأهرام ومن يوميات الأستاذ محمد كامل سليم فى جريدة الأخبار ، فوق ما كان لدى من مراجعات ومطالعات - انتهيت إلى أننى كنت على حق فى مشايعتى لسعد زغلول ومن ظلوا معه وخرجت من ذلك كله بالنتائج الآتية :

أولا — أنه ظهر من مطالعة الوثائق البريطانية السرية أن الانجليز كانوا يعملون جاهدين على إضعاف « الوفد المصرى » وسعد زغلول «وتفتيت» قوته وذلك ببذر بذور الشقاق بينهم .

ثانيا — أن الانجليز سعوا جهدهم، تنفيذاً لما تقدم ،إلى تأليف جبهة أو حزب لمحاربة سعد وأعضاء الوفد المصرى . .

ثالثا — أن سعداً كان صريحا فى خدمته لوطنه ظاهراً وباطنا ، ولم يمالىء أحداً كما ما لا غيره ، ولم يظهر من استمساكه بارائه ودفاعه عن وجهات نظره

أنه كان يهدف من ذلك إلى تحقيق مآرب أو مطامع شخصية كما ظهر ذلك صراحة من أحاديث بعض أعضاء الوفد الذين انشقوا على سعد ـ على ما أثبته الأستاذ محمد كامل سليم بأجلى معانيه فى يومياته . .

• • •

وقد يكون فى إبراز تلك النتائج بعض العظات والعبر لمن تهيئوهم الظروف مستقبلا لخدمة وطنهم، ليلموا شعث الخلاف والانقسام فى أضيق حدودهما تلافيا للآثار الخطيرة التى تحدق به ، إذ لولا ما أصاب البلاد من جراء ذلك الانقسام والخلاف ، لما تأخر حل قضيتها إلى مثل الوقت الذى تأخر إليه . .

وإذا كنا نبيح لأ نفسنا أن ننصح بذلك فاننا ، لا نقصد القضاء على الآراء الشخصية ، وإنما نهدف إلى العمل على تضحية هذه الآراء إذا ما لمس أصحابها أن فيها تضحية بالوطن ذاته . فذلك هو خير وأولى . وقد دلتنا التجارب الماضية على أن الأشخاص فانون ، والوطن هو الخالد وعلى مر الزمان . .

وفقنا الله إلى ما فيه خير الوطن ، وعصمنا بحوله وطوله من كل زلل ، ،

محمود غنام

المحامى

٢٠ رجب سنة ١٣٨٩ هـ

٢ أكتوبر سنة ١٩٦٩ م

٢٢ توت سنة ١٦٨٦ ق

الباب الأول

سعد زغلول

ومد امتياز قنال السويس

تضمن الفصل الأول من بحوث « الأهرام »[1] فى إلمامته العامة عن تاريخ مصر فيما قبل إعلان الحماية البريطانية عليها نبذة عن « أولى أزمات القناة » عن مد امتيازها أربعين عاما أشير فيها إلى عرض مشروع هذا المد على الجمعية العمومية (وهى الهيئة التشريعية التى كانت موجودة وقتئذ) ، أنه لما طلب اسماعيل أباظة باشا عضو هذه الجمعية — من بطرس باشا غالى رئيس النظار — أن يدلى ببيان يطمئن فيه الرأى العام إلى أن قرار الجمعية العمومية فى شأن المشروع سيكون قاطعا ونهائياً عندما يصدر ، لم يعط بطرس باشا تعهداً صريحا فى هذا الشأن ، وبقى الأمر كذلك حتى جاءت وزارة محمد سعيد باشا فأعلنت أن رأى الجمعية سيكون فى شأن هذا المشروع نهائياً ، وأن الرأى أخذ عليه فصوتت الجمعية باجماع الاراء (ما عدا الوزراء) برفض المشروع . . .

واختتمت « الأهرام » هذه النبذة بأن هذه المعركة قد مضت « بعد أن أعطت الوطنيين فرصة لمجابهة الاستعمار البريطانى والدفاع عن حق مصر » .

• • •

وقد ألممنا بهذا الموضوع إلمامة عاجلة فى مقال نشر فى افتتاحية جريدة المصرى الصادرة فى أول مايو سنة ١٩٣٩ بينا فيه موقف سعد زغلول من مد أمتياز قنال السويس ونصه كما يلى :

سعد زغلول

ورأيه فى مد أجل قنال السويس

كيف خطا برأيه الى تدعيم سلطة الأمة

أشارت جريدة المصرى إلى مقال نشره الأستاذ عباس العقاد فى جريدة ميتة

---

(١) عدد ٧-٣-١٩٦٩ .

غير مقروءة (١) ذهب فيه إلى تحبيذ مد أجل امتياز قنال السويس أو العمل على تأجيرها .

وقد انتهزنا فرصة اشارة معالى وزير المالية فى بيانه الذى رد به على زميلى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — إلى مسئولية الوفد عما ينشر فى صحفة من آراء عن مالية البلاد وما يتهددها من أخطار — فسألنا معاليه عما إذا كان الأستاذ العقاد يمثل ما نشره فى جريدته رأى الهيئة التى يرأسها (٢) فكان رده أنه سيبحث الموضوع الذى تناوله الأستاذ العقاد — ولكن الأستاذ العقاد لم يشأ أن يقتصر على ذلك بل وقف يبرر رأيه برأى أثاره المغفور له سعد زغلول باشا عندما كان وزيراً للحقانية (العدل) فى سنة ١٩١٠، وقف فيه موقف المدافع عن مد أجل امتياز قناة السويس . وكنت أحب أن يكون الأستاذ العقاد أمينا على تاريخ سعد والا يغفل أية ناحية من نواحيه ، ولذلك أستطعت أن أذكره بما نسيه أو تناساه ليبرر به رأيه ، فرددت عليه فى الحال بالكلمة الموجزة الآتية : « ألقى الأستاذ العقاد طرفا من تصريح المغفور له سعد زغلول باشا فى الجمعية العمومية ، ولكن ليسمح لى حضرته أن أذكره — وهو الذى ألف كتابا فى تاريخ حياة سعد زغلول — بمسألة هامة ، هى أن سعداً صرح فى إحدى خطبه بأن مادعاه إلى أن يقف موقف المدافع عن مد أجل امتياز قناة السويس، هو محاولة الوصول بذلك إلى توطيد سلطة الأمة وتوسيع اختصاص الجمعية العمومية - وقد كان محدوداً - بجعل رأيها نهائياً قاطعا ، فاتفق مع المرحوم سعيد باشا وآخرين ، وقام بهذه المناورة لكى يصل بها إلى أن ترفض الجمعية العمومية مد أجل الامتياز ؛ وقد وصل إلى ما أراد » . -(٣)

---

(١) هى جريدة الدستور الصادرة فى ٢٣-١٢-١٩٣٨ حيث قال فيه ان استبقاء مورد القنال كله خير ما نختار لو أننا ملكنا زمام الامور ، والا فامامنا تأجير القنال مدة أخرى أو إنشاء شركة مصرية مساهمة فيها أناس من الأجانب المختلفين أو غير ذلك من وسائل الضمان والاطمئنان.

(٢) وكانت « الهيئة السعدية »

(٣) مضبطة مجلس النواب — جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ — ص٤٢٩

هذا ما وسع المقام الادلاء به ، تصحيحا لما عمد الأستاذ العقاد إلى تناسيه عن موقف سعد زغلول فى هذا الموضوع .

وقد أردت أن آتى هنا على نص ما قاله سعد عن موقفه فى الدفاع عن مد أجل امتياز قناة السويس نقلا عن خطبته التى أشرت إليها آنفا ، ذلك لأنى أرى من واجب الوفاء لسعد الا نسكت عن إساءة أراد أن يلصقها به أحد المتغنين بذكراه، الناشرين تاريخه ، والمتحدثين عن عظمته وأرائه ونفسيته . فقد أنتهز المغفور له خالد الذكر سعد زغلول باشا فرصة الاحتفاء به فى مدينة بورسعيد فى يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ — أى منذ أكثر من سبع عشرة سنة — فألقى خطابا ضافيا عن تاريخ قناة السويس ،وأهميتها للعالم ولمصر،وأشار إلى موقفه حيال مد أجل امتياز قناة السويس قائلا حرفيا ما يأتى :

« وقد كان للقنال أثر فى تاريخ أستقلالنا ، لأن شركة القنال لما عرضت على مصر فى سنة ١٩٠٩ — ١٩١٠ مد أجل امتيازها أربعين سنة ، وكنت إذ ذاك فى الحكومة ، سعيت مع زميلى محمد باشا سعيد الذى كان ناظراً للداخلية فى تخويل أمر النظر فيها إلى الجمعية العمومية ، ونجحت مساعينا بفضل مساعدة مستر شيتى الذى أمضى مدة عظيمة من حياته فى هذه المدينة ،وكان من أخلص رجال الانجليز وأطيبهم قلباً . وبفضل مساعى المرحوم بطرس باشا غالى ؛ وبعد وفاته وجدت الحكومة فى مركز حرج . فقد كانت الأمة بأسرها وفى مقدمتها أعضاء هذه الجمعية ضد قبول مشروع التجديد ، وكان الانجليز يريدون قبوله وأن تعضده النظارة، ولم يكن رأى الجمعية العمومية فى مثل هذه الحالة قطعيا بل استشاريا فقط ؛ فخطر فى بالى أن أتقدم للدفاع عن هذا المشروع ، إذا قبل الخديو والحكومة الانجليزية أن يكون رأى الجمعية العمومية فيه قطعياً ، لأنه لم يكن هناك مبرر لهذا الدفاع مادامت الحكومة تتنازل عن أن تكون الكلمة الأخيرة لها أى أن يكون الرأى النهائى للجمعية العمومية ،وأن يكون مركز الحكومة منها مركز المحامى من القاضى» .

ولما عرضت هذا الخاطر على زملائى تقبلوه بالترحاب، وحصل السعى لدى السلطتين فى قبوله . وبناء على ذلك صدر إعلان من الحكومة باعتبار قرار الجمعية فى المشروع قطعياً ، وأولم لى زملائى النظار وليمة احتفالا بهذه الفكرة ونجاحها . وبناء عليه توليت الدفاع عنه ، وفعلت ذلك غير مبال بالغضب العام وبالسخط العام الشديد على كل من كان يظهر بكلمة فى جانب هذا المشروع . فعلت معتقداً أنى فيما أفعل أكسب لأمتى حقاً كانت محرومة منه ، وأدفعها فى طريق الاستقلال خطوة . وبعد أن أتممت دفاعى صدر قرار الجمعية بالرفض وصار الرفض قطعياً . وهذه حقيقة يعلمها زملائى الأفندمون كمحمد سعيد باشا وسابا باشا وحشمت باشا ورشدى باشا واسماعيل سرى باشا (وهنا قال فتح الله باشا بركات أنه يعلمها أيضا) . فالقنال كان له دخل فى خطوة خطوناها نحو سلطة الأمة ونحو استقلالها ، [1] .

هذا مالم يرد الأستاذ العقاد ذكره سهوا أو عمدا ولكن مثل هذا الكاتب الذى تناول تاريخ سعد زغلول فى كتاب ضخم لا أعتقد أنه يجهل هذا الموقف من سعد زغلول ، وقد أردت التحقق من ذلك فرجعت الى كتابه المذكور فوجدته قد ذكر تاريخ هذه المسألة وموقف سعد زغلول منها فى الصفحتين ١٣٦ ، ١٣٧ منه حيث قال فيهما ما يأتى :

« طلبت شركة قناة السويس إلى الحكومة المصرية أن تمد لها أجل الامتياز أربعين سنة بعد مدته التى تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ على أن تقسم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة مليونات من الجنيهات على أربعة أقساط تبتدىء من سنة ١٩١٠ وتنتهى فى سنة ١٩١٣ وتتجاوز الحكومة من أجل ذلك عن خمسة عشر فى المائة من أرباحها ابتداء من الأجل الجديد » .

---

(١) فى هامش هذا المقال : ملحوظة نصها: «وقدرت لجنة الجمعية العمومية هذه الخسائر بمبلغ ١٣٢ مليون من الجنيهات ».

فهذه الصفقة كانت خاسرة فى رأى فريق كبير من الأمة ، ورابحة فى رأى فريق آخر ، ولا يزال أناس يعتد برأيهم يعتقدون أن رفضها كان من الخطأ والتعجل ، لأنه من المحتمل أن تطلق الحرية لجميع السفن فى عبور القناة بغير رسم ولا ضريبة بعد أمد غير بعيد .

فلما عرض هذا الطلب على الوزارة البطرسية احتاجت إلى من يدافع عنه أمام الجمعية العمومية فلم تجد بين أعضائها من هو أقدر من سعد على هذه المهمة ، فلم يقبل الدفاع عنه إلا على شرط تتعهد به الحكومة ، وهو تخويل الجمعية العمومية الرأى القاطع فى هذه المسألة : تجيزها إن شاءت وترفضها إن شاءت دون أن تخالفها الحكومة فى قرارها ، فقبلت الوزارة شرطه ونظرت الجمعية العمومية فى المسألة ، فقررت رفض الطلب ونفذ القرار ولم تجدد الشركة طلبها بعد ذلك .

فاذا جاز لبعض الناقدين أن يحسبوا هذا الموقف من الأخطاء على فرض الجزم بخسارة الصفقة . فهو فى اعتقادنا ضرب من الفداء قلما ترتقى إليه همم الفدائيين ، لأن الفداء يخسر الراحة والمصلحة ولا يخسر العطف وحسن الأحدوثة ، فأما أن يعرض نفسه للنفور والتشهير ليبوء غيره بالعطف وحسن الأحدوثة ، فذلك فداء لا يطيقه إلا الأفذاذ من عظماء الرجال .

ولهذا الشرط الذى اشترطه سعد فضيلة أخرى فى ميدان الحركة الدستورية ، إذ كان تخويل الجمعية العمومية رأيا قاطعا فى المسألة الخطيرة أول خطوة ثابتة فى طريق الدستور الصحيح والرقابة القومية ، فكان من المتعذر بعد ذلك أن تنازع الأمة فى استحقاق الدستور .

فاذا كان موقف سعد فى هذه المسألة خطأ فهو خطأ لم تقع خسارته على أحد غيره ، وأما المكسب كله فيها فقد كان من حظ الأمة وحظ الجمعية العمومية » .

هذا ما جاء على لسان الأستاذ العقاد نفسه وهو يفضح غرضه الذى أراد

أن يسىء إلى سمعة سعد لكى يبرر خطأه فيما ذهب إليه ولكنه قرأنه كان أول خطوة فى طريق الدستور الصحيح .

وقد رجعت إلى محاضر الجمعية العمومية فى سنة ١٩١٠ فوجدت أن الخديوى السابق صرح فى جلسة افتتاحها يوم ٩ فبراير سنة ١٩١٠ بأن مسألة مد أجل امتياز قناة السويس ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ الرأى فيها من الجمعية العمومية ولكن نظرا لاهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار ألا يبت فيها رأيا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ووقف المرحوم إسماعيل أباظه باشا فى الجلسة التالية (١٩١٠/١١/١٠) قائلا : « سمعنا من بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا فى بعض الجرائد أن رأى الجمعية فى مشروع الاتفاقية قطعى، ولكن الآن لم نسمع بصفة رسمية شيئا من ذلك ؛ ثم طلب من الحكومة أن تعلن رأيها فى هذا الصدد، وبعد أخذ ورد ومضى شهرين، أعلن رئيس الحكومة وقتئذ وكان المرحوم محمد سعيد باشا فى ٤ أبريل سنة ١٩١٠ « أن الحكومة قد قررت فى هذا المشروع الا تقف فى أمره إلى حد هذا الاستئناء ، وهو عرضه على الجمعية العمومية واستشارتها فيه، بل عولت على العمل برأيها فيه وعدم الخروج عما تقرره أى أن رأيها يكون قطعيا فى هذه المسألة بصفة استثنائية ، وعلى هذه الصورة توطدت سلطة الأمة فى وقت كان الاستبداد ضاربا أطنابه فيه ، وهذا مارمى إليه سعد وما أغفله من عظيمة وأهمية من الناحية التاريخيه والدستورية واضع تاريخ سعد زغلول الأستاذ عباس العقاد .

● ● ●

انتهى مقالنا . . . . . .

ولقد رجعنا إلى مذكرات سعد زغلول — وهى مودعه الآن فى دار الوثائق القومية بالقلعه ومباح لكل باحث الاطلاع عليها — فوجدناه قد أثبت فيها تفصيل

ما أجمله فى خطبته سالفة الذكر (الكراستان رقما ١٧ و ١٨ من هذه المذكرات) وقد اختتم دفاعه عن المشروع بكلمه تشعر بين طيانها بما كان يهدف اليه من تدعيم سلطة الجمعية العمومية والسير بها إلى طريق الحياه الدستوريه المنشودة فى ذلك الوقت، حيث قال :

«كنت محاميا فى الماضى فاتوا بى محاميا الآن .هذا هو الوجه الذى جعلهم يختارونى وإلا فكلنا درس المشروع بطريقه واحده: درست المشروع ودرسه غيرى، وعارضت فيه معارضه شديده ، وأخوانى ترووا فيه ثم رفضناه ، وكان هذا نتيجه بحث ثم عدلناه ...... الآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ، والآن تبتدئ واجباتكم الآن تلقى عليكم المسئوليه، فتصرفوا فيها كيف تشاءون ،فان لكم الراى الأعلى» (جلسه ١٩١٠/٤/٤ — مجموعه محاضر الجمعية العمومية — ص٣٢٥)

وفى هذه العبارة الاخيره مايقطع بتصريح الحكومة باعطاء الحرية التامة لاعضاء الجمعية العمومية فى أن يدلوا برأيهم فى المشروع دون أى ضغط أو تأثير وكان من المعروف — طبقا للخطة المرسومة — أن رأيهم ضد مد أجل امتياز القنال .

ولما كان المغفور له فتح الله بركات باشا قدقرر أثناء إلقاء سعد زغلول خطبته التى نقلناها آنفا أنه يعلم ماذكره من وقائع وليس فقط من ذكر أسماءهم من زملائه الأقدمين ، فقد طلبنا إلى ولده السيد الدكتور محمد بهى الدين بركات أن يطلعنا على مايكون قد دونه فى مذكراته عن هذا الموضوع ، فاذا بنا نجده قد خصص من الجزء الاول منها من ص٧٣ ومابعدها باباً بعنوان «فى الجمعية العمومية أيضاً» قال فيه حرفيا ما يأتى:

«رأت الحكومة أن تعرض على الجمعية العمومية مشروع مد أجل امتياز قنال السويس لاخذ رأيها فى الموضوع بصفة أستشاريه طبقا لقوانينها وشاع بأن هذا الموضوع فكرة انجليزيه . ولمستشار المالية سمسرة تتراوح بين ١ مليون و٣

مليون جنيه ، وشاع ايضاً أن الخديوى ضد هذا المشروع ، والبعض علل ذلك بان الخديوى يطمع فى مبلغ من المال لشخصه ، واهتزت البلاد هزة عنيفة ضد هذا المشروع،وشاع كذلك أن بطرس باشا رئيس الوزراء والبرنس حسين كامل رئيس الجمعيةالعمومية يؤيدان المشروع ، وشاهدت أن سعدا باشا ومحمدا سعيد باشا يشاركهما اسماعيل أباظة باشا الثلاثة ضد المشروع . .

وكثيراً ماقضوا الليالى الطوال فى منزل سعد باشا يتشاورون ويوعزون ضد المشروع . وفى يوم قابلنى المرحوم حسن بك بكرى عضو مجلس الشورى وكان ذيلا لشخص الخديو واخبرنى:(علم الخديوىانك من خصوم مدأجل شركة قنال السويس فسره ذلك وشافهنى أن أخبرك بذلك وأنه مستعدأن يظهر رأيه هذا لك إذا ماطلبت مقابلتهوها أنذا مستعد لطلب تحديد المقابله) فاجبته : (أنا متشكر ويشرفنى أن أقابل الخديوى،ولكنى اشعر بأن نضالى عنفكرتى المنبعثه من تقديرى يجعلنى أكثر قوة وأشد حرارة ، وفى الوقتعينه أكونأبعدعن ظنون الناس بى، لذلك أرى لفائدة الموضوع أن أحرم نفسى من هذه المقابله) وحقيقة شعرت من نفسى أنى استصغرها اذا ما كانت وجهتى مشوبة بشىء من مثل مايقصده الخديو من مقابلته ، وفى الوقت نفسه ثبت عندى أن سعد باشا وسعيد باشا واسماعيل اباظة باشا مؤيدون من الخديو وهم يؤيدون فكرته . وفهمت أن الحملة التى تقوم بها الجرائد فى طول البلاد وعرضها أنما هى من أصبع الخديو ، وكانت أراء الاغلبية الساحقة فى الجمعية ضد المشروع وعاملة على رفضه وتألفت لجنة بالانتخاب من الجمعية العمومية لبحث مشروع مد الأجل وتقديم التقرير اللازم برأيها فيه . وانتخب لعضويةهذه اللجنة عدد اذ كرمنه على باشا شعراوى وعبد اللطيف بك الصوفانى واسماعيل باشا أباظة،وفتح الله بركات،واتخذت اللجنة منزل على باشا شعراوى للاجتماع واشترك مع اللجنة اشتراكا فعليا أحمد لطفى بك السيد وهو ليس من اعضاء الجمعية العمومية .

وفى مساء ذلك اليوم (اليوم الذى قتل فيه بطرس غالى باشا) زرت منزل اسماعيل أباظه باشا وحضر هناك الشيخ على يوسف وكان الاثنان على أشد مايكون من الأسف والتشاؤم (أى لمناسبة وقوع هذا الحادث) ثم .. واصل الكتابة عن مشروع مد الامتياز فقال :

« تألفت وزارة محمد سعيد باشا والجمعية العمومية فى دور انعقادها ومضت برهة من الزمان واذا بسعد باشا يقول : (إن مستشار المالية شعر بحرج مركزه فى مشروع القنال وتقرب منى راجيا انقاذه من الورطة والاحتفاظ بكرامته واستدعانى السر الدن غورست المعتمد البريطانى بهذا الخصوص ، فانتهزت هذه الفرصة واردت أن اكسب حقا للجمعية العمومية لم يكن لها من قبل . فأجبت بالاستعداد لما يطلبه ولكن على شرط أن يكون رأى الجمعية العمومية قطعيا فى هذا الموضوع حتى يمكننى أن اترافع كمحام أمام الجمعية التى تكون القاضى .

وبعد أخذ ورد وتفاهم قبل المعتمد البريطانى أن يكون رأيها قطعيا .

وانى اشكر الله كثيرا على هذه الخطوة المباركة والتى بعدهـــا لا يستطيع الانجليز أن يستمروا فى زعمهم الادعاء بعدم كفاءة المصريين لحكم انفسهم) .

وكان السرور بالفوز يفيض على وجهه وعلى لسانه وحركاته .

عندئذ حدث خلاف بين سعد وسعيد . سعيد يطلب بماله من الرئاسة أن يكون إعلان الجمعية بأن رأيها قطعى بلسانه وسعد يرفض ذلك ويتمسك بأن أعلان ذلك من حقه وحده لأنه صاحب الفكرة والساعى للحصول عليها أولا ، وهو الذى سيعرض صدره لرصاص خصوم المشروع حينما يدافع لتأييده وأنه بذلك فى أشد حاجة إلى درع يتقى به حملة الخصوم .

وأشتد الخلاف وتمسك كل بنظريته ورأيه ،وكان الفوز اخيرا لمحمد سعيد باشا وحصل أن اتفق الوزراء على تقسيم الدفاع بين الكل . وتخصص كل بنصيب منه وارجح أن هذا التقسيم حصل على إثر الخلاف بين سعد وسعيد يقصدون دفع

خجة سعد باشا التى اتخذها فيما يختص بتعريض صدره لرصاص اعداء المشروع فقالوا : وبهذا التقسيم اليك صدورنا .ولكن سعد باشا استرسل فى الدفاع أمام الجمعية ولم يترك لوزير كلمة .... » (١)

• • •

ونظرا لما هو معروف مما كتب فى موضوع مد أجل امتياز القنال أن لاسماعيل اباظه دورا كبيرا فى معارضته ، فقد أردنا الوقوف على ما يكون قد دونه عنه فى مذكراته — إن كانت له مذكرات — فاتصلنا بصديقنا الأستاذ فكرى اباظه وسألناه عنها فاجابنا بما يفيد بأن ليست له مذكرات ....

واردنا الاستيثاق أيضاً من المصادر التاريخية التى يمكن أن يكون لها دراية بالجانب السرى من ذلك الموضوع فاتجهنا إلى ما نشره أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديو فى مذكراته فى نصف قرن — وهو الذى عاش منذ عهد بعيد أحداث مصر العظام . فوجدناه يذكر عن أحداث سنة ١٩٠٩ فى ص ١٨٦ — ١٨٨ من القسم الثانى من الجزء الثانى منها ، وهو مطبوع سنة ١٩٣٧ — كلمة ضافية بعنوان «مسألة امتياز قناة السويس» تناول فيها تاريخها وسببها وتطوراتها. ويحسن بنا أن ننقلها لمالها من أهمية عظمى وإبعاداً لمظنه ايجاز طرف منها — فيما يلى :

« لما شعرت شركة قنال السويس بحاجة الحكومة إلى المال انتهزت هذه الفرصة ، وعرضت على الحكومة أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعين سنة جديدة مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، وكان المستشار المالى يميل للأخذ بهذه الفكره

---

(١) جميع ماورد فى مذكرات فتح الله بركات باشا وارد بتفاصيله ودقائقه وأكثر منه فى مذكرات سعد مما يبين مدى صدق سعد فى تحقيق هدفه الدستورى فى شأن دفاعه عن المشروع وهو واثق ومتفق مع أعضاء الجمعية العمومية وفى مقدمتهم اسماعيل أباظة باشا على رفضه وذلك فى الكراسة رقم ١٣ يوم ١٣ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (ص ٤٤٦ - ٦٦٧) وفى الكراسة رقم ١٨ يوم ١٢ فبراير سنة ١٩١٠ (ص ٩٢٨ و و ، ٩٣١) وأهم ما فى ذلك أتفاق سعد على ما سيتناوله اسماعيل أباظه فى كلمته.

وكـذلك السير جورست وبطرس باشا،إلا أن الرأى العام كان ضدها ، وكذلك بعض النظار كسعد باشا ، ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا . وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات شديده ،وتما طرت البرقيات والاحتجاجات على السراى من الأعيان والأحزاب والهيئات المختلفة . ووردت لنا برقيات من محمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا وأحمد يحيى باشا يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية ، وكـذلك جاءنا مثل هذا الطلب من حزب الاصلاح ، وارسلت الاحتجاجات لناظر الخارجية الإنجليزيةولرئيس النظار بطرس باشا . وقد كلفنى سمو الخديو ان اسلم لبطرس باشا هذه البرقيات ، وأن أفهمه أن سموه يخشى أن تكون هذه الحركة ضده شخصيا، فيلزمه أن يحترس منها،وان سموه لا يرى مانعا بعد هذه الحركة القومية أن يعرض المشروع على الجمعية حتى تخف مسئولية النظاره . وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتى . فالح على بالقيام بها خير قيام واقناع بطرس باشا اقناعا تاما . ولما قابلته ابلغته رأىالخديو ورددتعليه:

« إننا نجتهد الآن ياباشا فى إزالة ما علق بالنفوس من حادثه دنشواى بدلا من أن نضيف إليها أمراً جديدا تقع مسئوليته عليك » فقال لى : « حينئذ يلزم أنيتفاهم افندينا مع جورست» قلت له : « وانتم ايضاً » فوعد بذلك ، وظهر لى أنه اقتنع بطرح المسألة على الجمعية العمومية .

وفى ٣٠ أكتوبر تقابلت مع محمد سعيدباشا فصرحت له بأن عمل محمود سليمان باشا ومن معه قد سرنى وشرح صدرى ، لأنه يساعدكم على الوصول للغاية التى تطلبونها ، فأجابنى بما فهمت منه أن له يدا فى تحريك المطالبين بتقدم المشروع للجمعية العمومية وربما كان الواسطة هو أحمد يحيى باشا .

واجتمعت بعدها بأباظة باشا فأخبرنى أنه تقابل مع بطرس باشا واقنعه بفكرة

عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى،فان أمكن إقناع جورست بذلك كان بها ، وإلا فليلوح رئيس النظار بالاستقالة .

وقد حدثت أباظة باشا برأى الخديوى ورغبته فى أخذ رأى الأمة . فقال لى « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماما ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه ».

وتوجهت النتزة يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث ؛ وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا بأن الرئيس تقابل مع جورست واقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل . وبالفعل حضر جورست فى صباح اليوم التالى وقابل سموه فى سراى رأس التين وتحادثا طويلا فى الموضوع . وتفقنا على أعرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطعا . وقال جورست أنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع . وقد اطمأنت الأفكار وهدأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفة رسمية . . . ».

وقد أختتم شفيق باشا هذه الكلمة بأن « المشروع قد عرض على الجمعية العمومية ودافع عنه سعد باشا طبقا لما تقرر ».

• • •

ويبقى بعد ذلك بيان ما ترتب على هذا الحدث العظيم بالوضع الذى جرى به من نتائج وآثار .

فقد اشاد البعض — بحق — إلى ما كان لهذا الحدث من آثار فى سير البلاد فى طريق الدستور والحياة النيابية .

وأول من اشاد بهذا الأثر الخديو عباس فى حديث له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية فى ١٩ / ٤ / ١٩١٠ حيث قال فيه :

« انى أحب بلادى وشعبي ، وأن أمنيتى أن أكون حاكما دستوريا ومن الأدلة على ذلك منح الجمعية العمومية الرأى القطعي فى مشروع امتياز قناة السويس»

وكان ذلك صدى لما ورد فى خطبته التى افتتح بها الجمعية يوم ١٩١٠/٢/٢٧ من أن « هذه المسألة ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية فيها ، وبالتالى ليست حتى من المسائل التى يؤخذ فيها رأى الجمعية بصفة استشارية ...». ولكن البلاد فوجئت حين تقرر بادىء ذى بدء أن يكون رأيها فى المشروع قطعيا. وهذا منتهى ما يصل إليه جهادالبلاد فى سبيل الحرية والدستور والحياة النيابية . وكان للحزب الوطنى أثر فعال فى ذلك من غير شك كما سنشير إلى ذلك فيما بعد .

• • •

وتناول الدكتور محمد حسين هيكل هذا الموضوع فى كتابه برفق وقد ذهب فيه إلى أن السياسة الإنجليزية لم يكن يعنيها أن يمد هذا الامتياز بدليل إقرارها للحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية فى هذا الأمر حاسما. ثم علق عليه بمايبين صحة ومبلغ ما هدف إليه سعد زغلول من تحمله عبء الدفاع عن المشروع فقال: «مع ما فى ذلك من تقوية الحركة المطالبة بالدستور». (مذكرات فى السياسة المصرية — الجزء الأول — ص ٤٥) .

والواقع أنه مما شجع سعداً على أن يأخذ على عاتقه هذا الدفاع هو تأكده من لين جانب السلطتين القائمتين على شؤون البلاد وهما الإنجليز والخديو نحو المشروع، ولذلك رأينا شفيق باشا فى آخر كلمته عنه يقول أن « جورست قال إنه «إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف النظر عنه ».

أما من لم يقدر الأمر على وجهه الصحيح ولم يلم باطراف الموضوع ويقف على سره ويبحث وينقب عن حقيقته. فقد أخذه بظاهره. واعتبر أن موقف سعد منه كان بداية غير موفقة بل ونقطة سوداء فى تاريخه وأن هذا الحادث كان جريمة أمام التاريخ (كتاب مبادى القانون الدستورى المصرى والاتحادى للدكتور

سليمان محمد الطماوى أستاذ مساعد القانون العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس سنة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ص ٨٧) وذهب البعض الآخر من هذا القبيل الى اعتبار سعد - بسبب موقفه من هذا المشروع — من صنائع الاحتلال (كتاب قناة السويس ومشكلاتها العصرية - للأستاذ مصطفى الحفناوى - الجزء الرابع - ص ٥٧٧) .

• • •

ويؤكد هذا الأثر العظيم الذى هدف إليه سعد واكتوى بناره ممن يعرف الحقيقة وينكر نتيجتها، وممن لم يعرفها ويقف على كنهها وأسرارها وبواطنها أن البلاد - وكان يتولى قيادتها وزمام حركتها الوطنية وقتئذ الحزب الوطنى برياسة المغفور له محمد فريد - كانت تنادى صباح مساء بقيام الدستور أو على الأصح برد الدستور ومجلس النواب اللذين ألغاهما الاحتلال البريطانى المشئوم فى سنة ١٨٨٢ ، وقد حنق الانجليز على الحزب الوطنى ايما حنق لشدة وطأته فى المطالبة بجلائهم عن البلاد وبرد الدستور والحياة النيابية ، ومما نكتفى بالاشارة إليه فيما ضاق به الانجليز ذرعا من موقف الشعب والحزب الوطنى حيالهم فى ذلك الحين ، ما ورد فى تقرير السير الدن جورست إلى السير أدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية فى ١٩١١/٣/٢٥ . فقد ورد فيه أن « مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أظهرا فى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى أن يكونا آلتين بايدى الحزب الوطنى يستعملها فى تحريضه وتهييجه على الاحتلال البريطانى فان طلبهما المتكرر بحكومة دستوريه تامه وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان والعداوة والريبة اللتين أظهراهما فى مشروع قنال السويس وتجاوزوا فيهما حد الاعتدال - كانت كلها فى جوهرها مظاهرات ضد الانجليز طوعا لتحريض الحزب الوطنى . . . . »

ومن المضحك أن الانجليز عندما قرروا إلغاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستبدال الجمعية التشريعية بها ، أن يقول لورد كرومر فى مقدمة كتابه

عن (عباس الثانى) أن الجمعية العمومية الغيت لانها لم يكن منها فائدة إلا التشويش ..
وهذا التشويش بطبيعة الحال ليس إلا مطالبتها بدستور مصر وبحقها فى الحرية والاستقلال

• • •

وكان الانجليز — قبل أن يلعب سعد زغلول دوره البرلمانى الرائع أو خطته أو مناورته السياسية التى رسمها ليكسب حقا لبلاده فى طلب استرداد الدستور والحياة النيابية — قد أعلنوا على لسان وزير خارجيتهم سير أدوارد جراى فى مجلس العموم بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ أن هذا المشروع سيعرض على الجمعية العمومية ، وأن المستشار المالى البريطانى فى مصر أكد له أن ليس ثمة من خطر من عرضه عليها لأن صوتها استشارى . . .

ومن ثم كانت المفاجأة ونجاح الخطه البارعه التى رسمها سعد .

• • •

ولننظر بعد ذلك ماذا كان صدى موقف سعد زغلول من الحزب الوطنى ورئيسه محمد فريد؟

ويكفى بايجاز أن ننقل مادونه محمد فريد فى مذكراته وهو فى المنفى يوم ١٩١٤/١/٣١ يقول :

«أخبار مصر الخصوصية تفيد تقدم الحزب الوطنى ، وتقوية مركزه عن ذى قبل ، وتنبىء عن السعى فى تشكيل حزب معارض فى الجمعية التشريعية يكون تحت رياسة سعد زغلول باشا . وقد كتبت لهم فى ٣١ من هذا الشهر بان يجتهدوا فى إدخال سعد باشا فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى وانتخاب سعد زغلول وكيلا للحزب الوطنى بدلا من أحمد لطفى الذى برهن على أنه رجل مال ليس إلا . . . فلو تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن ، وإن كان فى الحقيقة قويا فى الباطن » (كتاب اليقظة فى تاريخ القومية العربية للاستاذ محمد صبيح ص ٣٩٩ — وجريدة الأخبار عدد ١٩٦٤/٦/١٢ — ومذكرات محمد فريد مودعه كذلك فى دار الوثائق القومية) .

وهذا أكبر تقدير لسعد زغلول من رئيس حزب منفى فى أوربا ويختاره ليكون وكيلا عنه فى مصر أى ليعمل رئيسا فعليا له أثناء غيبته عن البلاد . . .

ولو كان موقف سعد زغلول من مشروع مـــد أجل امتياز قنال السويس كما يصوره بعض صغار العقول وغير الملمين بدقائق الحركات البرلمانية وغير المطلعين على بواطن وأسرار الأمور لما رشحه محمد فريد لهذا المنصب السياسى الخطير . . . . .

وآخر مانختتم به هذا البحث ما كتبه الأستاذ أحمد بك لطفى السيد مدير « الجريدة » فى عددها الصادر فى ٥ إبريل سنة ١٩١٠ قائلا :

« وقف هذا الرجل سعيد باشا قليل الكلام كبير الفعل واسع الحول فى الجمعية العمومية فصرح أن الحكومة تضع هذا المشروع فى يد الجمعية العمومية ويجعل لها فيـــه القول الفصل وتلقى مسئولية امضائه أو رفضه على النواب فأنتقلت الجمعية العمومية فى شعورها نحو الوزراء من النقيض إلى النقيض فى لحظة واحدة ،ودوت قاعة الجمعية بالتصفيق الحاد الطويل دقيقتين ،وأنقلب النظر الشذر إلى الوزراء بنظرات المحبة والاحترام واصغى الناس إلى خطاب الوزير البليغ سعد زغلول باشا الذى خطب تأييداً لمشروع القنال خطابا بليغا استمر ساعتين... » [1].

---

(١) ويقول سعد زغلول فى ص ٩٢٨-٩٣١ من الكراسة ١٨ من مذكراته عن ذلك ما يلي:
« وجرى ذكر كيفية الدفاع عن مشروع القنال أمام الجمعية العمومية فقال رشدى أن سعيد باشا يبدأ الكلام بأعلان الجمعية بأن قرارها سيكون قطعيا ثم تتولى أنت الدفاع ، فشعرت من هذا الكلام أن بينهم وبين سعيد اتفاقا على ذلك ، فعارضت فيه وقلت أن الالزم أن أباشر أنا الأعلان لأنى محتاج لعطف الجمهور على بواسطته ، وكنت عند إبداء ذلك متأثراً ، فقال سعيد إنى الرئيس ولى الحق فى ذلك ولا أود أن أكون فى الجمعية صفراً ، قلت : لك أن تتولى جميع الكلام وليس لك أن تجزئه على هذه الكيفية وإنى لا أريد نفعا من الأعلان بل دفعا لضرر السخط علي بسبب الدفاع عن مشروع يكرهه الجمهور ثم انصرفنا على غير طائل . وبعد ذلك حضر عندى أباظة وقد كان زتحه سعيد فى الأمر وأظهر له تأثره لأن ذلك ليس من خصائصى بل من اختصاص ناظر المالية وناظر النظار فألح علي بالعدول عن هذه الفكرة رعاية لخاطر سعيد؛ فقبلت بشرط أن نتقاسم الدفاع عن المشروع واجتمعنا فعلا وقسمناه.

وبهذا التصوير أكبر تعبير عن رضا العارفين بالأمر عن موقف سعد زغلول في هذا المشروع .

= ثم بين سعد هذا التقسيم بأن يعلن الرئيس أى سعيد باشا أن القرار قطعى (وأن يختص هو بكذا ويختص كل من الآخرين ومنهم أباظه بما أتفق عليه.. . . . .

ويتضح مما قوبل به محمد سعيد باشا من الجمعية العمومية من ترحيب وتهليل لاعلانه أن قرارها سيكون قطعيا الحق فيما طلب من أن يكون هذا أو اعلان على لسانه ولكنه لرجاء محمد سعيد باشا ولتأثره ومن أجل خاطره أنكر ذاته راضيا ومضحيا بان اسند الفضل إلى سعيد باشا .

الباب الثانى

مصر بين الضم والحماية

وزارة رشدى باشا والدفاع عن قبولها الحماية

الفصل الأول

موجز بحوث الأهرام

نشرت « الأهرام » فى الشق الأخير من بحثها الأول من الوثائق الرسمية البريطانية (١) ما يفيد :

أولا : أن برقيات بالشفرة تبودلت بين سير ملن شيتهام المعتمد البريطانى بالقاهرة وسير اد وارد جراى وزير الخارجية البريطانية ما بين ٢١ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ يتضمن :

(أ) إنهاء سيادة تركيا على مصر .

(ب) خلع الخديو عباس حلمى الثانى .

(ج) تعيين الأمير حسين كامل خديويا لمصر .

(د) إعداد وزارة الخارجية البريطانيا صيغه بيان قصير و بسيط يعلن وضع مصر تحت حماية بريطانيا وينهى السيادة التركية تمهيدا لاصداره فى حالة هجوم تركيا على مصر .

(هـ) رسم خطة لتنفيذ ذلك ، منها مقابلة سير شيتهام للأمير ، وأن يتبع أعلان الحماية إعلان منح الحكومة البريطانية « الخديوية » له .

(و) العمل على إبلاغ الحكومة البريطانية فرنسا وروسيا القيصرية بصفة غاية فى السرية باضطرارها إلى إعلان الحماية على مصر ، اذا دخلت تركيا الحرب ضدها .

---

(١) عدد ٧-٣-١٩٦٩ .

ثانيا : أن ما اتخذه الانجليز من خطوات فى المرحلة الثانية أو على الأخص ما بين ١٥ أكتوبر وأول نوفمبر سنة ١٩١٤ يدل على ما يأتى :

(أ) أبلغت الحكومة البريطانية كلا من ممثلى فرنسا وروسيا بانجلترا والمعتمد البريطانى بالقاهرة والسفير البريطانى بتركيا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٤ بما استقر عليه رأيها وأشير إليه آنفا .

(ب) تم اتصال المعتمد البريطانى بالقاهرة بكل من الأمير حسين كامل ورشدى باشا ، فأخطره أولهما بأنه لا يستطيع قبول منصب الخديوية إلا اذا اقترن بمنح مصر استقلالا ذاتيا أو وعدا بمنحها أياه ، تحت السيادة البريطانية ، وأنه لم يرفض العرض كلية ولكنه لا يظن أن من المحتمل أن يقبله بدون تعديل كبير للفقرة الخاصة بالادارة طبقا لوجهات نظر الوصى (أى رشدى باشا قائم مقام الخديو) .

ثم أفصح عن خوف الأمير والوصى من الخطر الذى ينجم فيما لو لم ينتصر الانجليز فى الحرب ، عن اتفاقهما بالنسبة لفكرة ضرورة اعطاء مصر نوعا من « التعويض » مقابل انفصالها عن تركيا .

( ) اجتمع المعتمد البريطانى برشدى باشا فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ سريا ، وانتهى من هذا الاجتماع بارساله برقية فى هذا التاريخ ذكر فيها : أن رشدى باشا « مستعد للبقاء فى منصبه فى حالة إعلان القائد العام الأحكام العرفية ، اذا أجريت حركة اعتقالات للأتراك ، واتخذت اجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانبنا — أى جانب الانجليز — بأمر من القائد العام ، وفى مثل هذه الحالة فان الوصى (أى رشدى باشا) لا يكون مسئولا عما يعتبره عملا من أعمال الثورة التى قد تنجم عن قبول الحماية » .

وقد خلص من هذه البرقية بأنه « بالنظر للازمة التى ستنشب لرفض

الأمير حسين كامل منصب الخديوية ، فانه يرى فى الظروف الحالية الأحجام عن إعلان الحماية فى الوقت الحاضر حتى تصبح الحاجة ماسة الى اتخاذها . واذا ظلت البلاد هادئة — وهو أمر محتمل جداً فى تقديره — فان علينا أن نكسب الوقت ونحاول تحسين الموقف لصالحنا بحيث نتمكن من اتخاذ الاجراءات التى يحتمها اعلان الحماية » .

وعلى إثر ذلك أعلنت الأحكام العرفية فى اليوم التالى، وأعلنت الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أى بعد ٤٨ يوما .

• • •

ونشرت جريدة الأهرام فى الفصل الثانى من بحوثها (١) وثيقة سرية عبارة عن برقية ارسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى شيتهام (المعتمد البريطانى فى مصر) فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ قررت فيها أنها « ترى أن أشد الخطوات فعالية هى ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه ويمنح المصريون على الفور الرعوية البريطانية .. »

ثم طلبت هذه الوزارة معرفة وجهة نظره — أى نظر شيتهام — ووجهة نظر القائد العام « بالنسبة لتأثير ذلك على الموقف الداخلى قبل أن تصل إلى قرار نهائى بشأن إعلان الضم » .

وفى اليوم التالى رد شيتهام على سير ادوارد جراى وزير الخارجية ببرقية قال فيها : « ... إنه اخذ رأى المستشارين ، ويرى أنه من المفيد لتقييم الأثر على الموقف الداخلى أن يزوده بمزيد من المعلومات المحدده عن شكل الحكومة التى ستعقب عملية الضم . فاذا كان ذلك يشمل — كما يفترض — إحلال حاكم بريطانى عام محل الإدارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديو وزارة مصرية تتولى الحكم

---

(١) عدد ٨ - ٣ ١٩٦٩ .

باسمه ، فان التغيير سيكون أكثر بكثير من أى شيء قدره . . وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه أن تكون موضع اعتبار دقيق » .

وردت وزارة الخارجية على هذا الاستفسار بأن الضم لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين فى قيامهم بتصريف أمور الدولة تحت اشراف ممثل انجلترا ، وان فى وجود الأحكام العرفية ما يغنى عن اتخاذ أية تدابير أخرى .

وبعد أن إجرت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها الدولية لضمان عدم حدوث أى رد فعل معاكس، بدأ اعداد « مسودة » الأمر الملكى الذى سيصدره الملك جورج الخامس يعلن فيه على العالم ضم مصر إلى ممتلكاته .

وقد نشرت « الأهرام » فعلا نص « المسودة » المذكورة .

• • •

ونشرت «الأهرام» فى الفصل الثالث من بحوثها (١) برقية من سفير بريطانيا بفرنسا أرسلها إلى سير ادوارد جراى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ قال فيها بعد أن أشار إلى سبق ضم قبرص وغيرها لممتلكات بريطانيا — إنه « اذا اعقب ذلك ضم مصر على الفور، فان الأمر سيسبب صدمة للرأى العام » ثم سأل «عما اذا لم يكن من الممكن لحكومة جلالة الملك أن تضع بديلا للخديو الحالى وتقتصر على إعلان الحماية » . . . »

وبعد أن تضمنت هذه البرقية معارضة فرنسا فى فكرة الضم وانتهاز روسيا الفرصة لتطالب بشيء من التوسع الاقليمى ، قال السفير أنه بعث رسالة خاصة إلى وزير الخارجية (الفرنسية طبعا) أبلغه فيها « أن حكومة جلالة الملك رأت — بعد اعادة النظر فى الموضوع — أن اعلان الحماية مناسب أكثر من الضم لسلامة الموقف الداخلى فى مصر ، وهو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » .

---

(١) عدد ٩ - ٣ - ١٩٦٩ .

ونقلت « الأهرام » عن مراجع ثلاثة المقارنة بين الضم والحماية ، وما تم بشأنهما، وأثر كل منهما فقالت نقلا عن « سير رونالدستورز » الذى كان سكرتيرا شرقيا بدار الوكالة البريطانية عن كتابه « Orientatins : « أن مستشاريها اجتمعوا واعترضوا على الضم مؤكدين أنه سيترتب عليه استقالة الوزراء المصريين جميعا وأيدوا الحماية».

وقالت « الأهرام » نقلا عن «البارون فان دون بوش فى كتابه « عشرون عاما فى مصر » ان اعلان الحماية كان حلا وسطا من وجهة النظر الانجليزية بين بقاء الحال على ما هو عليه وبين ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية .

ووصفت جريدة « مانشستر جارديان » قرار خلع الخديو عباس وتولية الأمير حسين كامل سلطانا بدلا منه بأنه يعتبر بمثابة ضم مصر إلى انجلترا . . . »

الفصل الثانى

الدفاع عن رشدى باشا

١ ــ دفاعه عن نفسه

تلك هى الوثائق الخاصة بالحديث عن ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية واستبدال الحماية أخيرا به .

ويؤخذ منها أن خوض الحكومة البريطانية فى هذا الحديث بدأ قبل إعلانها الحماية بخمسة وثلاثين يوما .

ولما كان لوزير الخارجية البريطانية سيراد وارد جراى الذى تم الحديث المذكور على يديه،مذكرات مطبوعة ظهرت بعد أن وضعت الحرب أوزارها بزمن طويل ، فقد رجعنا إلى ترجمة لها بمعرفة الاستاذ على أحمد شكرى فلم نجد فيها أى أثر أو أية إشارة إلى ما جرى فيه الحديث عن الضم والحماية ، وإن كان قد مس قضية مصر سراعا فى مواضع متعددة ليس بينها هذان الأمران .

ولكننا بالرغم من ذلك عثرنا فى مقدمة وضعها نفس المعرب لكتاب آخر عنوانه : « تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده » لمؤلفة «تيود ور رودستين »أشار فيها إلى حديث اللورد جراى فى أمرى الضم والحماية ، ونصه كالآتى :

« ولا بد من كلمة هنا فى صدد مصر التى تعقدت مسألتها بعد دخول تركيا الحرب، ولست أذكر بالضبط الآراء الخاصة التى تغلبت علينا ووجهت سياستنا فى اتجاه معين . فلقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها يتطلب البت بسرعة ، وهى تخلص فيما يلى :

أن موقف مصر لم يطرأ عليه تغيير بسبب وجود الاحتلال البريطانى . هذا من الوجهة الدولية . أما من الوجهة السياسية فإن المصريين بعد أن دخلت تركيا

الحرب اصبحوا رعايا الاعداء . وأن الحاجة ماسة إلى وضع مايحول دون مايتسبب في وقوع ارتباكات قانونية ، فلو أننا ضممنا مصر إلى الامبراطورية البريطانية ، لسوينا المعضلات السياسيه دفعة واحدة ، ولكان هذا الحل غلطة كبرى ، وأحرى به أن يزعزع الهيئة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية ، ثم لا تنسى أن حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل بأننا بادرنا إلى انتهاز فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبانات خاصة . وعليه كانت تكون النتيجة أننا نغضب حلفاءنا ، ونثير شكوكهم فينا ، ونجرح عواطف مسلمي الهند ، ونوغر صدور المصريين ، وندفعهم إلى الخروج علينا . وبديهى أن الحالة العامة لم تكن تسمح وقتئذ بتلك المغامرة ؛ لهذا رأينا الحل الصالح الوحيد هو أن نعلن الحماية على مصر ، ولكن هذا الحل ترك طبعا عدة مشاكل خطيرة تنتظر الحل فيما بعد»[1].

• • •

ولم يرد ذكر رغبة انجلترا فى ضم مصر إلى ممتلكاتها بعد ذلك إلا على لسان رشدى باشا فى سبيل دفاعه عن نفسه وعن موقفه هو وزملاؤه من قبول الحماية .

وإذا رجعنا إلى أحاديثه هو وزميله عدلى باشا عن تحبيذ إعلان الحماية على مصر وأن مصر كانت فى حاجة إلى حماية دولة عظيمة كانجلترا . . . قبيل إعلانها وبعده ، لم نجد مما جاء على ألسنتهم ما يشير إلى ذلك الضم . . . ولعل ذلك كان بايعاز من الانجليز حتى لا يثيروا بذلك ثائرة الشعب ، وإن كانوا قد كتموا أنفاسه بالحكم العرفى ، فلم يستطع أن يجهر علنا بأى رأى ضدهم ... ومع أن الحكم واحد فى نفس الشعب من حيث قرار الضم أو الحماية لأنهما متساويان على العموم فى الأثر

---

(١) يقول الدكتور هيكل فى ص ٦٩ من الجزء الأول من مذكراته فى السياسة المصرية أنه «كان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ؛ على ماصرح به اللورد جراى عن مصر ، أن تضم انجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها ، ولكن انجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا إقليميا ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وأن لم يكن بالقانون»

السيء الذى ينتج عن كل منهما على نفسية البلاد ، وكرامتها وحريتها وكامل حقوقها السياسية ....

وظل أمر هذا الضم مكتوما إلى ما بعد أنتهاء الحرب العظمى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ — حيث استرجعت الأقلام بعض حرياتها ، فوجهت نقداً مراً إلى رشدى باشا وزملائه بشأن موقفهم من أحداث سنة ١٩١٤ الجسام كاعلان الأحكام العرفية ، وخلع الخديو عباس حلمى ، وبسط الحماية على مصر و.....وأنبرى رشدى باشا عندئذ للرد على أصحاب تلك الأقلام . وفتح هذا الباب على الأخص وعلى ما أذكر فى سنة ١٩٢٧ على صفحات جرائد « الأهرام » و« كوكب الشرق» و « السياسة » وغيرها ، وذلك لمناسبة نشر المرحوم احمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى سابقا مذكراته التى أماط فيها اللثام عن خلع الخديو وما تبع ذلك من أحداث جسام ، وكذلك لمناسبة ما نشره فى هذا الموضوع نفسه المرحوم احمد حافظ عوض بك فى جريدة كوكب الشرق لما كان له من اتصال وثيق بالخديو وعمله فى ديوانه ....

وطلع علينا قبل ذلك احمد شفيق باشا فى نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالجزء الأول من « حوليات مصر السياسية » وإذا بنا نجده يأخذ على رشدى باشا فى ص ١٧٨ - ١٨١ الأمور الجوهرية التى نوجزها فيما يلى :

أولا : عدم خلعه عن نفسه صفة « القائم مقام خديوى» قبل قبوله رياسة الوزارة التى دعاه السلطان حسين لتأليفها واستمراره فى الحكم ، مع أنه كان فى وسعه أن يرفع استقالته للخديو تلغرافيا ولو قبل الانقلاب بيوم واحد .

ثانيا : قبوله بسط الحماية على مصر دون استشارة الأمة مفضلا إياها على الضم اعتمادا على التبليغ البريطانى للسلطان حسين بأن الحكومة البريطانية تعتبر وديعة تحت يدها لمصر جميع الحقوق التى آلت إليها . وأنه كان يحسن به أن يطلب من الانجليز وثيقة صريحة بهذا ، وينشر هذه الوثيقة فى الصحف لتكون بمثابة ميثاق الأمة .

ثالثا : وضع مصر جميع إنتاجها وإنتاج أهليها وكل مرافقها وجيشها فى خدمة السلطات البريطانية العسكرية فى مصر وخارجها مما أصاب مصر من ضحايا وتضحيات لا حصر لها ...ويعنينا الآن وفى صدد البحث الحالى بالذات الأمر الثانى على الخصوص وهو قبول الحماية وإيثارها على الضم لأن للأمرين الأول والثانى مجالا آخر غير هذا المجال ..

• • •

وهنا نترك لرشدى باشا دفاعه عن نفسه بقلمه عن قبوله الحماية البريطانية ، ورده على من هاجموه فى هذا الشأن وعلى من نعوا عليه مرافقته عنها أمام الشعب.

فقد أدلى رحمه الله بحديث لجريدة الأهرام الصادرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ قال فيه ما يلى :

« لو كنت وقعت بالقلم العريض على معاهدة مع انجلترا تضع مصر تحت حمايتها ، لما كان ذلك يكسب الحماية التى أعلنتها هذه الدولة على مصر فى سنة ١٩١٤ أى صفة من المشروعية ، لأنى من الوجهة القانونية لم أكن مشخصا لمصر ، وإنما كنت رئيسا لحكومة مصدرها القوة الانجليزية ، وأتوسع فأقول حتى لو لم يكن الخديو السابق عباس قد خلع وكنت لم أزل قائما مقامه عند أعلان الحماية ، فأقررتها بهذه الصفة ، لكان هذا القرار نفسه عديم القيمة القانونية بالمرة، إذ كان يعترض عليه بأنه باطل ، لأن كل السلطة المخولة لى بمقتضى توكيلى كانت تنحصر فى إدارة شئون البلاد ، فلا تشمل التصرف فى مركزها السياسى (هذا بصرف النظر عما إذا كان يحق للخديو نفسه أن يقر وحده الحماية) .

فمن باب أولى لا خوف على مصر من مجرد اشتراكى فى العمل مع الحماية لسببين :

أولا : كنت أخشى على بلادى سيطرة أجنبية أشد وطأة من السيطرة الانجليزية، وهنا ألفت نظركم إلى أنه فى ذلك الوقت لم يكن هناك وجود لعصبة

الأمم (١) تصون الضعيف أمام القوى ولا المبادىء ولسنية(٢) فازبها من هو أقل منا ولا للروح المصرية الجديدة .

ثانيا : أن الحكومة الانجليزية فى ذلك العهد كانت تنقسم إلى قسمين : فريق قوى يطمع فى الضم، وفريق آخر يكتفى بالحماية فيما لو وجدت سلطة محلية للاشتراك معها فى العمل. وبما أن شمس المبادىء الولسنية لم تكن قد أشرقت بعد فى سماء الدنيا ، فكان يخشى إذ ذاك أنه فى حالة أنتصار الانجليز وحلفائهم (وهو ما كنت أرجحه وقد تحقق فعلا) أن تصدق الدول على الضم ، إن كان وقع.

دافعت عن الحماية أمام الشعب ، لأنى نظراً للأسباب التى أشرت إليها كنت أرى من المصلحة أن تتجنب مصر كل عمل عدوانى ضد الانجليز ، بل أن تساعدهم على قدر امكانها لكى تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف .

وفى اليوم التالى لعقد الهدنة طلبت التباحث وجها لوجه مع الحكومة الانجليزية على مصير مصر ، قبل أن تعرض الحماية على الدول للتصديق عليها لكى أتمكن من رفضها قبل فوات الوقت فيما لو كان نظامها لا يرضى الأمة (٣) سوفت فاستقلت.

وفى أثناء ذلك تألف الوفد المصرى ....

• • •

وفى حديث تال لرشدى باشا فى نفس الجريدة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ عاد يقرر أن الحكومة الإنجليزية كانت فى ذلك الوقت « منقسمة إلى فريقين فى

---

(١) هى المنظمة الدولية القديمة التى أنشئت عقب الحرب العالمية الاولى وكان مقرها «جنيف» وحل محلها عقب الحرب العالمية الثانية « هيئة الأمم المتحدة » .

(٢) هى المبادىء الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة فى ٨ يناير سنة ١٩١٤ منها حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

(٣) فى مسوده رد مماثل تماما لرشدى باشا على ما وجهه اليه الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقا من أنه هو الذى وضع مصر تحت الحماية البريطانية وأنه باع استقلال بلاده للتربع فى دست الوزراء ... كانت صيغة هذه الجملة كالآتى «لكى احتج عليها باستقلالنا فيما لو كان

أمر مصر : فريق يشدد في ضم مصر إلى بريطانيا العظمى ، وفريق يكتفي ببسط الحماية عليها، وقد حضر لي في مكتبي المستر شيتهام وقال لي إن الفريق القائل بالضم هو الفريق القوى الآن ، ولكن ستبقى لمصر تحت الضم وزارة مصرية . ولقد كلفت أن أسألكم عما اذا كنتم تقبلون تشكيل الوزارة تحت الضم فأجبته (كلا ثم كلا ثم كلا) ، وبعد انصرافه استدعيت زملائي لإحاطتهم علما بما حدث فأجمعوا على الرفض ما عدا واحدا منهم ينحنى الإنسان أمام مقدرته الفنية ، ولكن لم يكن له في السياسة نصيب يذكر. نعم خالفني هذا الزميل في الرأى بأنه يقبل تشكيل الوزارة تحت الضم اذا عرضت عليه فرفعت الجلسة مشمئزا » (١)

واستطرد رشدى باشا قائلا :

« حدث بعد ذلك أن حضر زملائي إلى منزلي في عصر نفس اليوم فقلت لاحدهم : « جدع يافلان فأنك وافقتني على الرفض مع أنني لم أكن أتوقع منك ذلك » فأجابني ببساطة وعن غير سوء قصد: « لو كنت خالفتك في ذلك ، لكنت استحق أن يقال عني إبن كلب » فضحكت وقلت في نفسي لقد انتقم لي هذا الزميل من زميلنا المخالف » .

ثم واصل حديثه فقال :

« وبمناسبة انقسام الآراء في الحكومة الانجليزيه فيما يختص بمصير مصر، أرى

= نظامها لا يرضى الامة » والظاهر أن رشدى باشا فيما كتبه بعد ذلك حذف من هذه الجملة تفكيره في « الاستقالة احتجاجا على الحماية » تفاديا من مؤاخذته على اقراره بأن الاستقالة كانت وسيلة للاحتجاج بعد أن أنكر جدوى هذه الوسيلة في احاديثه .

وقد سلمنا هذه المسودة أحد السادة المستشارين ممن لهم صلة بالمرحوم رشدى باشا وقد قصدناه ليمدنا بما قد يكون لديه من مذكرات أو وثائق بدفاعه عن موقفه من الحماية .

(١) في ظننا أن رشدى باشا يقصد بهذا الزميل في الأرجح « اسماعيل سرى باشا » فهو الأقرب لأن يوصف بالمقدرة الفنية ولا نصيب له يذكر في السياسة وكان وقتئذ وزيراً للأشغال العمومية والبحرية ، وهو مهندس مشهود له بباعه وقدرته في شئون الهندسة عموما والرى على الأخص ، ولا يمكن أن ينطبق وصف رشدى باشا على غيره من زملائه الوزراء الذين وردت أسماؤهم في الفصل الثاني من الباب الثالث هذا الكتاب .

من واجبي إحقاقاً للحق وللتاريخ، أن أثبت هنا أن المسترشيتهام والمستر جراهام كانا يعارضان معارضة شديدة في رأى الغلاة من رجال الحكومة الانجليزية الذين كانوا يقولون بالضم ، وأنهما شددا على حكومتهما في رفض هذه الفكره ، واذكر انهما هددا بالاستقالة اذا أخذت الحكومة بها ».

ثم أخذ بعد ذلك يتحدث عن السلطان حسين ، وكيف ارتقى عرش مصر مما سنعرض له بعد أن ننتهى من موضوع ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية .

• • •

وكان أحمد شفيق باشا قد وجه بعض انتقادات إلى رشدى باشا في جريدة كوكب الشرق الصادره في ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ تلخص في أن السياسة التي سار عليها أثناء الحرب — الحرب العالمية الاولى — كانت سياسة سيئة ممقوته فرد عليها بمقال في جريدة الاهرام الصادرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ انكر عليه هذه الدعوى مستمسكا الاستمساك كله بأن سياسته كانت سياسة حكيمة أساسها التبصر وبعد النظر وتقدير العواقب . ثم أخذ يرد على كل ما وجه اليه من انتقادات الواحد تلو الآخر مما استغرق جزءا كبيرا من هذه الجريدة . ولا يعنينا منه الآن، ونحن نبحث في صدد أمر الضم والحماية ، إلا أن ننقل منه ما قاله في هذا الشأن فيما يلى :

(أ) « ولو وسوس الشيطان في صدرى ، ولعبت نزوة الجنون برأسى ، فعملت على إثارة الفتنة ، لكانت مصر اليوم في حكم القانون وفي الواقع ولاية انجليزية، أو كانت شملتها حماية لا فرق بينها وبين الضم إلا في الاسم».

(ب) « انى اذكر دليلا واحدا على خطأ السياسة الانجليزية ، وهو ما أبدته من المطل في اجابة الطلب المتواضع الذى طلبته عند بسط الحماية ، وهو منح مصر الاستقلال الذاتى ، وكان جواب وزير الخارجية البريطانية على هذ الطلب الهين ما جاء نى عن طريق دار الحماية وهو : (أننا ننظر

باعظم عناية فى طلب رشدى باشا ، ولكنا نرى أن هذه المسألة لايمكن البت فيها إلا عند نهاية الحرب »[1]

(ج) ثم عرض رشدى لما وجهه اليه شفيق باشا من تقصير فى دعوة الجمعية التشريعية لاستشارتها فى أمر النظام الجديد فقال : « لو أننى عملت بهذا الرأى التعس ، لكانت النتيجة الحصول على قرار رسمى من ممثلى الشعب بالاعتراف بخلع الخديو الذى ترمينى بخيانته ، وبالحماية المبسوطة على مصر فى وقت لم يكن قد حدد فيه معنى الحماية ، فكان الاعتراف الرسمى بها على هذه الصورة خطرا عظيما على البلاد ، إذ لا يخفى أن الحماية نظام غامض مبهم لم يحدده العرف الدولى تحديدا دقيقا ، فهو عنوان لحالة قد تضيق حتى لا تمس الشخصية الدولية للبلاد المحمية إلا فى علاقاتها الخارجية . وقد تتسع حتى تبتلع البلاد المحمية ابتلاعا تاما تنعدم معه شخصياتها ويزول كيانها . وما كان يحمل الجمعية التشريعية على قبول الحماية أنه لم يكن منظورا إليها إلا كضرورة حربية مؤقتة لايترتب عليها أى مساس باستقلال مصر » .

وأشار بعد ذلك إلى موقف أعضاء الجمعية التشريعية ازاء تلك الأحداث ، فقال موجها كلامه إلى شفيق باشا : « ثم ما بالك تتكلم عن استشارة الجمعية التشريعية ؟ . وهل غاب عنك أن أعضاء جميع الهيئات النيابية فى البلاد سارعوا إلى قصر عابدين لكى يقدموا للسلطان حسين تهانئهم ، ويعربوا له عن اخلاصهم لعرشه ؟ فهل جاءك نبأ عن شخص واحد أرسل يعترض على النظام الجديد ؟ إن كنت تعرف منهم من اعترض فنبئنى به ! . أما أنا لا أعرف إلا شخصا واحداً اعترض على النظام السياسى الجديد وهو المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى ، وقد كانت تجمعنى به أواصر

---

(١) لرشدى باشا حديث آخر بهذا المعنى فى جريدة وادى النيل يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ وقد زاد فيه على ما تقدم أنه سبق أن تسلم من القائم بأعمال الوكالة البريطانية وقتئذ صورة رسالة برقية وردت إليه من حكومته ردا على طلبه ، تسجل ذلك الوعد ، وأنه سلمها بدوره إلى السلطان حسين فور توليه العرش ، ولا يدرى الآن أين هذه الوثيقة !!!

صداقة متينة فانه لما وصلته الدعوة الشخوص إلى القصر مع زملائه ، شخص إليه فعلا ، ولكن فى غير الموعد المضروب ، وأعلن إلى كبير الامناء فى غير مواربة ، أنه يعد النظام الجديد باطلا ، ولذلك فهو لا يشترك فى أية حفلة من حفلاته ، ولكن احتجاجه هذا كان سلبيا محضا لم يرد به إلا أن يكون تحفظا .

(د) وأختتم رشدى باشا رده بقوله لشفيق باشا : « واذكر أولا أننا كنا فى عام ١٩١٤ فى وقت لم يكن فيه وزن للحق بجانب القوة ولم يكن أمام الامم المظلومة محكمة تلجأ اليها وتبثها ظلامتها . . »

• • •

وبعد أن بينا آنفا دفاع رشدى باشا عن قبوله حماية بريطانيا على مصر تلافيا من ضمها قسرا إلى ممتلكاتها ـ نعرض لما دافع به الغير عنه .

٢ — دفاع الغير عنه

فقد نشر المرحوم الاستاذ محمود عزمى فى جريدة السياسة الصادرة فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٨ مقالا طويلا تحت عنوان « حسين رشدى باشا فى ذمة التاريخ» تناول ، فيما تناوله فيه ، عمله على عودة الخديو عباس إلى مصر بالاتفاق مع انجلترا ، ودفاعه عن قبوله الحماية . . فقال :

« حاول رشدى باشا ، وقد انقطع رجاؤه فى عودة الخديو إلى مصر ، أن يتفاهم مع الانجليز على حل على للمسألة المصرية اتفق عليه هو وأصدقاؤه المقربون، وكان حلا يستند إلى ماصدر عن قيصر الروس من منح بولونيا استقلالها ، والربط بينها وبين روسيا بعلاقات التحالف الودى ، فرفضت الوكالة البريطانية عرضه ولوح القوم فى الافق باحتمال ضم مصر إلى التاج البريطانى ضما ، ولاسيما أن لورد كتشنر كانت قد أسندت إليه وزارة الحربية ، فزادته نفوذاً على ماله عند سواد الانجليز من نفوذ ، وقد كان من رأيه دائماً أن تعلن انجلترا هذا الضم المجرد . لكن رشدى باشا وفق الى التفاهم على تأجيل البت فى علاقات

مصر وانجلترا إلى مابعد الحرب وإلى اعتبار مااعتزمته انجلترا من بسط حمايتها على مصر إجراء من الاجراءات الحربية التي يستلزمها قيام الحرب العامة ليس غير . واخطرته انجلترا بقرب إعلانها الحماية على مصر، فهدد بالاستقالة واعتزمها اعتزاما . لكن . نعم . لكن . وهذه نقطة ضعف، لكن رشدى باشا رجل طيب، بل هو الطيبة مجسمة، فأستشار أربعة من أصدق أصدقائه، فنصحوه بعدم الاستقالة وبقبول تأليف (الوزارة) التي يدعو (السلطان حسين) إلى تأليفها بعد أن تعلن الحماية البريطانية على مصر ، وغضب الرجل لهذه النصيحة وصاح : « ولكنى قائم مقام الخديو . ويجب أن ابق كذلك سواء في ديوانى أو فى منزلى أو فوق المشنقة فليفعل الانجليز ماشاءوا ؛ لكنى لن أقبل حمايتهم ، ولن أعمل تحت نظامها ؛ لكن رشدى باشا رجل طيب . والرجل الطيب يقيم أكبر الوزن لرأى أصدقائه ونصحهم ، والرجل الطيب يحسب اصدقاءه الخارجين عما هو فيـــه من مأزق أقدر منه على تفهم الموقف، وأقدر منه على كشف الافق، ولا سيما إذا الحوا وإذا ألحفوا، ولا سيما إذا كانوا قد تميزوا بحبك منطقهم وإحكامه، وكان هو مقتنعا بما بينه وبينهم من إخلاص متبادل ؛ ولا سيما إذا كان منهم سعد زغلول ولطفى السيد . إذن يحق للرجل الطيب أن يحسبهم أقدر منه على تميز الموقف ، وإذن يحق للرجل الطيب أن ينزل عند الحاحهم . وهذا طبيعى ، وهذا أمر يعرفه الناس الطيبون ، وهذا هو مافعله رشدى باشا، وما يفعله أى رجل طيب مكانه، وقد صاح صيحته الطبيعية الخالصة الاولى ، صيحة الإباء والاستعداد للتضحية إلى أبعد مداها ، وقد جاء اصدقاؤه الاعزاء يلحون ، ويلحفون، وهو لايستطيع ان يشك لحظة فى ان اخلاصهم للقضية العامة يقل مثقال ذرة عن اخلاصه ؛ فلا يجد امامه إلا النزول عند نصحهم والحافهم ؛ مهما تحمل بعد ذلك - ولو فيما بينه وبين نفسه - نتائج الدروس القاسية .

هذا هو اهم ماأثاره الاستاذ محمود عزمى فى هذا المقال مما نحن بصدد بحثه حاليا .. وقد تضمن باقيه موقف رشدى من مشروع برونييت ، وبعض تصرفات

السلطات العسكرية من اعتقال نحو أربعين من السيدات والحاح الامير حسين كامل ألا يكون سلطانا الا إذا ولى الحكم معه رشدى باشا رئيسا للوزارة وينتهى رشدى باشا إلى القبول. . . .

٣ — عود إلى دفاع رشدى باشا عن نفسه

ونعود بعد ذلك إلى تكملة حديث رشدى باشا مع جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ حيث عمدنا إلى الوقوف به حيث انتهى من دفاعه الأستاذ محمود عزمى عنه، ومن باب ترتيب الحوادث، عندما بدأ حديثه فى مسألة ارتقاء السلطان حسين عرش مصر — حيث سئل رشدى باشا فى هذا العدد من جريدة الأهرام: كيف أرتقى السلطان حسين هذا العرش، فأجاب قائلا :

«حضر إلى منزلى ذات يوم سمو الامير حسين كامل، وأبلغنى أنه قد جاءه مندوب من الوكالة البريطانية يستدعيه بقطار خاص إلى الوكالة المذكورة، وسألنى عن المقصود من هذا الاستدعاء، فاجبته ربما كان الغرض عرض عرش مصر عليكم وإنى أنصحكم بالقبول لانكم، إن لم تقبلوا، فهناك اغا خان يوضع على العرش ويخرج الحكم من بيت محمد على، فرد عليه بأنه رغبة فى الاحتفاظ بعرش محمد على مستعد للقبول، ولكن على شرط أساسى، وهو أن أقبل أنا تشكيل الوزارة، وأندهشت من هذا الطلب، لأن الامير حسين كان ناقما على فى ذلك الوقت . .

وبعد أن روى سبب نقمة الامير عليه، واصل حديثه قائلا :

« على أنى قبل القبول نهائيا استشرت كثيرين من أصدقائى وفى مقدمتهم سعد زغلول باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك، فكان جواب سعد باشا (كيف لا تقبل ولمن تتركنا، أيخلصك أن تتركنا لمحمد سعيد) وكان فى ذلك الوقت ناقما عليه . وكان جواب أحمد لطفى السيد بك :(أقبل. أقبل . أقبل) وكان جواب عبد العزيز فهمى بك : (لاتتردد ثانية فى القبول مادام ضميرك يرتاح لذلك) .

ثم أستطرد بعد ذلك يقول : «توجه الامير حسين كامل إلى الوكالة البريطانية وعاد إلى حاملا خطاب الحكومة الانجليزية بعرض العرش عليه . وبعد أن غادرنى، استدعيت زميلى عدلى باشا وثروت باشا ، واشتركنا فى فحص الخطاب، واعددنا الرد عليه بعد أن عدلنا — على ما أذكر — نفس الخطاب مراعاة لمصلحة مصر وكنت أود أن أبين وجه الخلاف بين الخطاب الاول والخطاب المعدل ، ولكن هذه الاوراق ليست فى يدى ، وقد تكون فى مجلس الوزراء » .

الفصل الثالث

مناقشة الدفاع عن رشدى باشا

إلى هنا نكون قد ألممنا — فى دقة وأمانة يقتضيهما حكم التاريخ الصحيح — بدفاع رشدى باشا عن نفسه ، ودفاع الغير عنه فى شأن قبوله الحماية تفاديا من ضم مصر إلى الممتلكات البريطانيه .

ويبقى بعد ذلك ، بنفس هذه الدقة والأمانة ، مناقشة هذا الدفاع استخلاصا لموقف الحق منه ، وانصافا للتاريخ .

ويمكن قبل أن نتناول هذه المناقشة ، أن نقسم موضوعها إلى النقاط الآتية :

(١) مدى مطابقة ماورد فى هـــذا الدفاع على ما نشر اخيراً من الوثائق البريطانية فى جريدة الأهرام .

(٢) مدى جدية قبول بسط الحماية على مصر تفاديا من ضمها إلى الممتلكات البريطانية .

(٣) هل يبرر تفادى هذا الضم ، قبول الحماية ؛ وماذا كان الأجدر برشدى باشا أن يسلك سبيله فى هذه الحالة .

(٤) حقيقة رأى سعد زغلول واحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى فيما اسند إليهم فى خلال ذلك الدفاع .

وسنناقش هذه النقاط : نقطة نقطه فيما يلى :

أولا — مدى مطابقة ما نشر من الوثائق على ماورد فى دفاع رشدى باشا

انتهينا من مطالعة البحوث الثلاثة الأولى لجريدة الأهرام عما لخصناه آنفا ومن البحثين التاليين لها إلى أن ما اثير من دفاع عن رشدى باشا سواء مادبجه

يراعه شخصيا عن نفسه وما دبجه الغير عنه كالأستاذ محمود عزمى يطابق فى جوهره ما جاء فى هذه البحوث جميعها وهى فى ذاتها تدل دلالة واضحه على أن إعلان الحماية على مصر قد سبقته أحاديث ومفاوضات بين الجانبين : الانجليزى ـ ممثلا فى وزارة الخارجية البريطانية ومعتمدها فى مصر ، والمصرى ـ ممثلا فى الأمير حسين كامل ورشدى باشا القائم مقام الخديو عباس أثناء غيابه فى الخارج ورئيس الوزارء، وأنه يمكن أن يستخلص من هذه الأحاديث والمفاوضات صحة ما ورد فى سبيل الدفاع عن رشدى باشا سواء أكان ذلك على لسانه أم على لسان الغير.

ومما يجب أن نصرح به ولا نخفيه ، أن ما اتعبنا فى بحوث جريدة الأهرام، أنها كثيرا ما كانت تقدم للوثائق التى نشرتها بتمهيد من عندها يحوى بعض أمور أو وقائع جوهرية اذا ما طابقناها على هذه الوثائق،فامالا نجد لها أى أثر ، واذا ما وجدناها فيها،يتعذر علينا التوفيق فى يسر بينها وبين ماورد حرفيا فى الوثائق المذكورة .. ولعل ما عمد اليه (الباحثون) فى ابحاثهم هو التيسير على القراء ـ على مختلف استعدادهم ومؤهلاتهم ـ هو تفهم الأسس التاريخية وتقريبها الى اذهانهم، ولو مع شىء من « التصرف » كما يقال فى مثل هذه الأحوال .

ولا نخفى على القارىء أنه كثيرا ما كان يختلط علينـــا شخصيا فى فصول « الأهرام »، ما اذا كان ما تناولته من عنديات القائمين بها نتيجة ابحاثهم الخاصة أو انه من واقع الوثائق نفسها .. وهذه طريقة من غير شك متعبه ولا تتفق مع فن البحث فى شئون التاريخ .

• • •

وقد دعانا إلى هذا القول ما صادفنا كثيرا فى هذه البحوث من مطالعة فقرة منها نحسبها مأخوذة من الوثائق ، فاذا ما رجعنا الى هذه الوثائق لا نجد لها أصلا كما قلنا .

ولعلنا بضربنا المثل الآتى ما يقرب فهم ما نقوله فى هذا الصدد :

فى الفصل الثانى من هذه البحوث، نشر فى نفس يوم إعلان الأحكام العرفية ، وهو ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ إعلان تفسيرى من القائد العام للقوات البريطانية جاء فى البند الأول منه : « أن السلطة التى تستعمل تحت إشرافه بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة المدنية بل تعتبر تكميلا لها ، وعلى كل الموظفين الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على اداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم » .

وقد ورد فى هذا الفصل ذاته عقب هذا الاعلان التفسيرى مباشرة العبارة الآتية :

« ولما عرض الأمر على رشدى باشا أدخل تعديلا يقضى بأن تظل السلطة المدنية من اختصاص مجلس النظار ، بمعنى فصلها عن السلطة العسكرية ، ثم قال إنه نظرا لغياب الخديو عباس الذى تستمد منه الحكومة سلطتها ، فقد قررت الوزارة الاستمرار فى مباشرة الأعمال تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت إدارتها الداخلية » .

وأما الوثيقة الأولى فهى خطاب وجه فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ من السير ملن شيتهام نائب معتمد بريطانيا فى مصر إلى رشدى باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية أشار فيه إلى « أن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته » ، وذلك بعد أن أشار إلى أن الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر .. أصبحت منحصرة فى يد القائد العام .

أما الوثيقة الثانية فهى رد رشدى باشا على ذلك الخطاب بقوله : « ونظرا لغياب سمو الجناب الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا ، أتشرف بابلاغكم باننا سنستمر أنا وزملائى على إدارة أعمال نظارتنا الملكية تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد ، اذا تعطلت إدارتها الداخلية » .

• • •

ونعود بعد هذا الاستطراد الطويل مع الأسف إلى أصل البحث الذى نحن بصدده ، فنقول إن ما ورد فيما نشرناه من قبل عن الدفاع عن رشدى باشا ، يطابق ما سبق نشره من وثائق بشأن ما جرى بين الضم والحماية من مباحثات ، ويحملنا على الاعتقاد بصحة هذا الدفاع من حيث إيثاره الحماية حقيقة على الضم على اعتبار أنها أهون الشرين فى نظره وتقديره . وإن كنا لا نستطيع أن نبرر قبوله الحماية تأسيسا على هذا الإيثار كما سيرد فيما بعد البيان ، وإن كانت هذه الوثائق أيضا لم تتضمن أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى موازنة رشدى باشا بين الحماية والضم وإيثاره الأولى على الثانى كما جاء ذلك فى الدفاع عنه. كما لم يرد فى الوثائق المذكورة صراحة أو ضمنا بأن التعديل الذى اشارت إليه « الأهرام » بشأن بقاء السلطة المدنية من اختصاص مجلس النظار كان من فعل أو بناء على طلب رشدى باشا .

ومع ذلك كله نميل إلى الاعتقاد بصحة ماورد فى الدفاع عنه فى هذا الصدد.

ومما يعزز لدينا هذا الاعتقاد — اعتقاد عزم انجلترا على ضم مصر إلى ممتلكاتها وعدم قبول هذا الضم وإيثاره — خطأ وضغطا — الحماية عليه — أنه قد جاءت على لسانه عبارة فى حديث طويل له مع صاحب جريدة الأهرام والموسيو جورج فيسبية مدير جريدة الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ قال فيها : « أما مسألة ضم مصر إلى الأملاك البريطانية، فكانت فتحت قبل أعلان الحماية ، وكانت لها فى بريطانيا دعاة وأنصار أقوياء ، ولا يزال لها فيها بعض الدعاة والأنصار من ذوى النفوذ . وأن مصر قد اجتازت طوراً شديد الخطر حتى كاد كيانها السياسى يهوى إلى هوة بعيدة الغور والقرار » .

وهذه أول مرة يشار فيها - من جهة رجال مصر الرسميين - إلى أن فكرة الضم كانت مدار الحديث قبل إعلان الحماية، وقد كان لها فى انجلترا دعاة وأنصار أقوياء. وهذا يطابق — كما بينا من قبل — ما سبق أن ورد فى الوثائق البريطانية السرية التى أماطت عنها اللثام جريدة الأهرام .

وأهمية العبارة سالفة الذكر أنها جاءت على لسان رشدى باشا بعد إعلان الحماية بحوالى تسعة أشهر، وقد طابقت ما ردد فى الدفاع عنه فى السنوات التالية لثورة سنة ١٩١٩ .

ولعل الذى حفز رشدى باشا إلى ما أفضى به إلى جريدتى الأهرام والجورنال دى كير يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ ما سبق أن أعلن على لسان لورد كرومر فى مقدمة كتابه « عباس الثانى » المؤرخه ٢٨ يناير سنة ١٩١٥ حيث قال : «والآن أنتقل إلى الحاضر والمستقبل القريب ، فان مصير مصر السياسى ، بعد أن بقى ثلاثه وثلاثين عاما معلقا فى كفة واحدة من الميزان ، تقرر نهائيا ، وذلك بادخالها ضمن الامبراطورية البريطانية ، ولم يكن هناك حل ممكن غير هذا الحل »
ثم قال بعد تحدثه فى أثر علاقة تركيا بمصر ... : « ولا نستطيع أن تنكر أن هناك بعض الخلل فى التوازن والأفضليه لوقورنت الحمايه بالضم البسيط العادى»
وانتهى كرومر فى مقدمته فى هذا الصدد قائلا :« ومع كل ذلك ، فلا شك عندى مطلقا فى أن الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب فى مجاراتها للرأى العام وتفضيلها الحماية على بسط السيادة التامة »

• • •

ويحسن بنا فى ختام هذا البحث أن نورد ما أنتهت إليه بشأنه لجنة لورد ملنر فى تقريرها الذى نشرته فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حيث قالت بعد إشارتها إلى الاتفاق الذى تم بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ما يأتى :

«فهذا الاتفاق كان يقى بقضاء جميع الأغراض لودام السلم فى أوربا ، ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة ، لأن المصريين كانوا ـ حكما ـ رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى.
فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ، ولكن بمجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب ، كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة . ويتركها بين يدى

بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا. وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الأشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية. ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلا أرقى من هذا، به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس. وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها ».

ثم أشير فى هذا التقرير إلى ما يفيد أن الإنجليز قد وعدوا مصر بما يطمئنها على مصيرها ومستقبلها بعد أن تضع الحرب أوزارها فقيل فيه: «...ولكن لاريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية. وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها »، ثم ضربت لجنة ملنر مثلا على ذلك مارددده ملك بريطانيا فى برقيته إلى السلطان حسين عند جلوسه على عرش السلطنة من « تأكيده بأنه لاينفك عن تأييده فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها » .. ومن « أنه قد دعى إلى تحمل مسئولية منصبه السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر، وأنه على يقين بأنه بمعاونة وزرائه وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى له التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث بأستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم » .

واستطرد تقرير اللجنة يقول :

« وزد على ذلك أن المصريين الوطنين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بأنكار كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالا دائما ... » .

وردد التقرير بعد ذلك ماعمل عليه السير الدن غورست من أعداد المصريين للحكم الذتى، ووعود الإنجليز فى هذا السبيل، وما حال دون تنفيذ هذه الوعود .. إلى أن قال : « فينبغى تذكر هذه الأمور، إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين

للزعم المعتاد، وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك ».

والمستخلص من كل ما تقدم ، أن فكرة ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية، كانت لها أساس فى سياسة الحكومة البريطانية فى بداية الحرب العالمية الأولى ، وأن الإنجليز قد استشعروا كره مصر للضم أو الحماية، ولعنة الله على الاثنين!!

وبهذه المناسبة ومن المفيد تاريخيا أن نقرر أن فكرة الضم والحماية قد راودت الحكومة البريطانية منذ أمد بعيد فقد ثبت فى كتاب « مصر فى عهد الاحتلال الانجليزى والمسألة المصرية » لمؤلفه «هنس رزنر» محرر جريدة الكوريه ديجيت فى أكتوبر سنة ١٨٩٥ ص ١٣٠ ما يأتى :

« ولننظر الآن الى مصر . فالحالة هنا أيضا سيئة ، والراحة مهددة بسبب الخطة العدائية لبعض الدول، ووجهة الانجليز هى ضم مصر اليها يوما من الايام، وهى وجهة يمكن اعتبارها ساقطة ، لأنها لا تجد المعارضة من الدولة العثمانية والفرنساوية فقط بل ومن الدولة الألمانية والنمساوية أيضا » .

هذا من جهة اتجاه الفكرة قديما إلى « الضم » . أما من حيث التفكير قديما أيضا فى «الحماية » فقد خصص عنه الأستاذ سليم خليل النقاش فصلا فى ص ٢٣٠ و ٢٣١ من الجزء السادس من كتابه « مصر للمصريين » عن أحداث مصر فى سنة ١٨٨٤ أشار فيه الى أن الصحف البريطانية أخذت ـ بعد استقرار أقدام الانجليز فى مصر ـ توعز الى حكومتها بتقرير « الحماية الانجليزية على مصر » فأشتد لذلك قلق المصريين وأن مظاهر الاحتجاج بدت ضد ذلك، وأنه لما استمرت هذه الصحف فى خطتها ناهضتها فيها صحف أخرى ووزارة جلادستون مترددة فى الأمر تقدم رجلا وتقدم أخر ......

وقد تناول هذا الكتاب تفاصيل اتجاه انجلترا الى تركيا وقتئذ لتؤكد « أن الحماية لا تمنع بقاء مصر تحت سيادتها ولا تغير شيئا من الأحوال المقررة لمصر على متبوعها الكريم وأن حقوق السلطان المقدسة تبقى على ما كانت عليه .

واختتم المؤلف فصله هذا بقوله «إن هذه الحماية والحمد لله لم تقرر حتى الفراغ من هذا الفصل، ولن تقرر بأذن الله.... »

ومما يوجب الأسى والحزن أن الانجليز عادوا بعد ثلاثين سنه ففرضوا الحماية قسرا وقوة على مصر ، مع فارق بين موقفهم قديما وحديثا فى هذا الشأن ؛ فقديما صرحوا ببقاء السيادة التركية على مصر اذا وضعوها سنة ١٨٨٤ تحت حمايتهم وإلغاء هذه السيادة عند فرض الحماية على مصر سنة ١٩١٤ ...

وأسباب هذا التصرف فى التاريخين مفهوم معروف !!

ثانيا ــ مدى جدية قبول رشدى باشا الحمايه
تفاديا من ضم مصر الى الممتلكات البريطانيه

وننتقل بعد ذلك إلى تبرير رشدى باشا قبوله بسط الحماية على مصر تفاديا من ضمها إلى الممتلكات البريطانية . ونسارع فنبين أن كلا من الحماية والضم شىء لا يمكن قبول أى منهما، ولا يصح أن تجرى بينهما أية مفاضلة، وما كان يجب أن يكون فى أيهما إيثار على الآخر . ذلك لأنهما يلتقيان معا فى خطورة النتائج وسوء الأثر .

ولقد كان أهم مظهر فى فكرة الضم هو ما ورد فى البرقية المرسلة من مستر شيتهام إلى سير أدوارد جراى فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ والمنشورة فى الفصل الثانى من بحوث «الأهرام»، وقد قال له فيها ما عبرت عنه هذه الجريدة بأنه «بالنسبة لما يحدثه قرار ضم مصر وإحلال حاكم بريطانى عام يحل مكان الحكومة المصرية فقد وصفه ــ أى شيتهام ـ بأنه يعتبر أكبر بكثير مما قدره هو ومستشاروه»، أو كما جاء فى صريح نص هذه البرقية « إحلال حاكم بريطانى عام محل الادارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديو ووزارة مصرية تتولى الحكم باسمه ».

وما من شك فى أن هذا المظهر وحـــده قد توافر فى ظل الحماية ، فقد عمد الانجليز إلى إظهاره بشكل جلى فى جميع تصرفاتهم ، فقد حرصوا على أن يكون تعيين الأمير حسين كامل سلطانا على مصر أو بالاصح حاكما عاما على مصر بتعبيرهم

عن طريق وزير الخارجية البريطانية،حيث أعلن فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤؛ أن الحكومة البريطانية رأت خلع عباس حلمى باشا خديوى مصر السابق من منصب الخديوية،وأنها قدعرضت هذا المنصب مع لقب سلطان على الأمير كامل حسين باشا فقبله. وقد كان الاحتفال بتوليه هذا المنصب فى وسط ثلات من الجيش البريطانى على ما وصفته وصورته الصحف المصرية والأجنبية فى ذلك الحين،أكبر دليل على أن السلطان حاكم بريطانى عام فعلا وان كان مصريا شكلا .

ولذلك كان سعد زغلول على حق — كل الحق — حين وصف خلفه السلطان فؤاد — علنا وهو قائم حى على اريكته فى خطبته التى القاها فى شبرا فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ — بأنه « يمثل سلطة الحماية» وحين قال فيها اذا ما عين رئيس الوفدالرسمى للمفاوضات مع الحكومة البريطانية ،فان « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

أما أن وزارة مصرية تتولى الحكم باسم ذلك الحاكم البريطانى العام،فان طابعها لم يتغير فى حالة اعلان الحماية البريطانية على مصر ، لأنها مستمدة سلطته من السلطان،وقد بينا طبيعة وحقيقة مركزه،ومصداقا لهذا يقرر سعد زغلول فى ذات خطبته سالفةالذكر ردا على عدلى يكن باشا حين وصف وزارته التى تألفت سنة ١٩٢١ بانها وزارة دستورية « أنها معينة من عظمة السلطان (وقد وصفه بانه يمثل سلطة الحماية) بل اجاهر بالحقيقة الآتية : (المندوب السامى أيضاً) . . . »

ومالنا نذهب بعيدا . ورشدى باشا نفسه يصف وزارته التى قبلت الحماية فى حديثه مع جريدة الأهرام فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ حين قال بصريح العبارة : « . . . لم أكن مشخصا لمصر وانما كنت رئيسا لحكومة مصدرها القوة الانجليزية » . ويعنى بذلك الحماية الانجليزية .

واذا ما عرضنا لعناصر « الضم » الجوهرية،نجدهاقد توافرت جميعا فى« الحماية» ولنكتف فى هذا الصدد بابراز عنصرين اثنين :

(الأول) جنسية المصريين : فمن المعلوم أن ضم مصر إلى بريطانيا يهدرها ويعدمها . وقد كان هذا هو الحال عند إعلان الحماية . فقد ورد التبليغ الذى كلف مستر ملن شيتهام أن يوجهه من قبل الحكومة البريطانية إلى الأمير حسين كامل حين عين عن طريق وزير خارجيتها سلطانا على مصر ما يلى :

« وقد فوضت لى حكومة جلالته أن اصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين اينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك » .

وقد بلغ الأمر فى هذا الخصوص إلى حد اعتبار من يرتكب جريمة من المصريين، وهو فى الخارج، من رعايا الانجليز، وتبعا لذلك يحاكم أمام محكمة عسكرية بريطانيه . وذلك بمقتضى الاعلان العرفى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩١٦ (الوقائع المصرية عدد ٤٣ ص ١) حين رسم علاقات الناس الملكيين بالسلطة العسكرية الانجليزية، فنص فى البند ٢٢ منه على ما يأتى :

« جميع الأعمال المنافية لمضمون هذا الاعلان أو مضمون إعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ويرتكبها أحد رعايا جلالة الملك (البريطانى طبعا) أو احد رعايا حلفاء جلالته أو احد المشمولين بحمايته ويكون وقوعها خارج القطر تعتبر من الأعمال المعاقب عليها . وكل شخص من هؤلاء الأشخاص يرتكب جريمة بالصفة المشار إليها يحاكم ويعاقب عند ضبطه واستحضاره إلى مصر كأنه ارتكب ما ارتكب فيها . »

وفى باقى نصوص هذا الأمر أن الجهة المختصة بمحاكمة من ذكروا فى فى هذا البند المحاكم العسكرية البريطانية .

ونحمد الله ان هذا العنصر قد انهار وانهدر بفضل ثورة سنة ١٩١٩ .

فقد ورد فى الفصل الخامس والعشرين من بحوث «الأهرام»[1] من بين احداث

---

(١) عدد ٣٦-٣-١٩٦٩

يوم ٣٠ ابريل سنة ١٩١٩ حوار فى مجلس العموم البريطانى سأل فيه الكاتب ود جوود عما اذا كان المصرى يعد من الرعايا البريطانيين ، ويتمتع فى انجلترا والهند بحقوق الرعايا البريطانيين وامتيازاتهم، فأجاب مستر سسل هرمورث وكيل وزارة الخارجية بالسلب، فعاد النائب يسأله عما اذا كان المصريون — بالرغم من اعلان الحماية على مصر — لا يعدون بذلك من الرعايا البريطانيين ، فأجاب وكيل الوزارة قائلا : « نعم واسلم بأن هذه هى الحالة » فعقب النائب على هذه الإجابة قائلا : « إذن الحالة هى نفس الحالة التى كانت قبل أن تعلن الحماية » .

(الثانى) اهدار تمثيل مصر السياسى:

وهذا التمثيل أكبر مظهر من مظاهر شخصية الدولة وعنوان استقلالها .. وقد أهدر وانعدم باعلان الحماية . . بعد أن كان لمصر منذ أول عهدها « بالنظارات» — وهى الوزارات — « ناظر » أو وزير للخارجية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قبل أن ترزأ بالاحتلال البريطانى ، وذلك عندما فكر الخديو اسماعيل لأول مرة فى « تفويض إدارة الحكومة إلى هيئة تكون مسئولة فى كافة الأمـــور والاجراءات»[1] . . ومنحه نوبار باشا الاذن فى « تشكيل وترتيب هيئة النظار» . .. ولاهمية نظارة (وزارة الخارجية) اسندت لأول مرة إلى رئيس مجلس النظار نوبار باشا . ثم إلى شريف باشا حين كان رئيسا للنظار أيضاً .. ثم اسندت الى مصطفى فهمى باشا — على عهد الخديوى توفيق — ثم اعيد إسنادها كذلك إلى اسماعيل راغب باشا حين عهد إليه برياسة النظارة فى سنة ١٨٨٢ .. ومما يسترعى النظر فى خصوص وزارة الخارجية انه قد ورد عنها فى التقرير المقدم من راغب باشا إلى الخديوى توفيق متضمنا «الأحوال التى تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاسته أساسا لجميع اجراءاتها » — وهو يشكل فى العرف الحديث برنامج الوزارة — ورد فيه عن وزارة الخارجية ما يأتى :

« لا تجرى مخابرات فى المصالح السياسية من مأمورى الحكومة مع أحد وكلاء

---

(١) هذه العبارة مأخوذه من النص الفرنسى للخطاب الموجه من اسماعيل إلى نوبـار ولا تتمشى ترجمتها مع هذا النص الذى قصد وضع المبادىء التى تدار بهادفة البلاد وفقا للمبادىء الاوربية السائدة فيئذ .

الدول بالقطر المصرى الا من طرف ناظر خارجية حكومتكم فقط ، وعليه أن يستشير مجلس النظار فى الأمور المهمة وإن حصلت مخابرة من أحد المأمورين فلا تعتبر ولا يعتد بها » .

وقد صدرت « ارادةسنية» من الخديو توفيق بالتصديق على هذه«الأحوال» بحذافيرها ومنها ما خص وزارة الخارجية واختصاصها على ما سلف بيانه .

وصارت نظارة الخارجية .. قائمة بعد ذلك وباستمرار دون أن يؤثر على كيانها —ولو من باب الشكل — الاحتلال البريطانى،ولم تلغ بحلوله .. وبقيت كذلك إلى انالغيت إلغاءا تاما باعلانالحماية،وكانعدلى يكن باشا آخر منتولاها وفى عهد الخديو عباس حلمى ..

وقد عنيت هذه الحماية بابراز إهدار وزارة الخارجية إهدارا تاما من كيان النظام الوزارى بعد ان ظل باقيا منذ عهد مصربهذا النظام الدولى الحديث،فجاء التبليغ البريطانى الموجه من ملن شيتهام إلى الأمير حسين كامل حين نصبسلطانا من قبل الحكومة البريطانية ما يأتى :

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته ان المسئولية الجديدة التى اخذتهابريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر » .

وهكذا وبجرة قلم « الحماية البريطانية » محيت وزارة الخارجية من نظامالحكم فى مصر بالرغم من بقائه على الأقل مظهرا لشخصيتها فى عهد السيادة التركية والاحتلال البريطانى .

• • •

ونعود بعد ذلك إلى ما تغنى به رشدى باشا ومؤيدوه بما بذله فى سبيل عمله على إبعادفكرة ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية منأن تبقى مع اعلان الاحكام

العسكرية سلطة مجلس الوزراء فى الامـــور المدنية . فنقول إن ماتقرر فى هذا الشأن كان فى الواقع حبرا على ورق اذ ظلت الامور كلها : مدنية ، وادارية، وعسكـرية فى يد السلطات البريطانية العسكرية ، فقد تجاهلت الحكومة الانجليزية وعدها فى هذا الشأن ، كما لم تستمسك أغلب الوزارات المصرية التى تعاقبت على الحكم فى عهد قيام الاحكام العرفية الانجليزية ببقاء سلطاتها فى الامور المدنية . ولسنا فى حاجة إلى ان نضرب امثلة على ذلك من الناحيتين ، لأن الأمر كله كان عسكريا بصفة عامة شاملة .

• • •

ولم يفرق شراح القانون الدولى فى مؤلفاتهم كثيرا بين الحماية والضم .

فهذا الدكتور حامد سلطان فى مؤلفة :« القانون الدولى العام فى وقت السلم » يقول فى البنـــد ١٤١ ص ١٤٠ طبعة ١٩٦٧ عن الحماية المفروضة أو الحماية الاستعمارية وهى التى تتم بعمل انفرادى من جانب الدولة الحامية (كالحماية التى فرضت على مصر من بريطانيا) . انها فى الواقع طريق غير مباشر لضم الدولة المحمية لتتفادى شر النتائج السياسية الوخيمة العقبى التى قد تترتب على الضم المباشر»

ثالثا ـ هل يبرر تفادى الضم قبول الحماية

وماذا كان يجب على رشدى باشا

اتخـــاذه عندئذ

سبق ان ذكرنا على لسان رشدى باشا، ومن تولى الدفاع عنه مبررات قبولة الحماية وما اضطره إلى ذلك تلافيا من ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية . وقد بينا كذلك ماهية هذه المبررات ، وأن ليس بين الضم والحماية من فوارق الامجرد شكليات لا تغنى وتسمن من جوع .

ولنفند الآن هذه المبررات :

ويمكن حصرها ومناقشتها والرد عليها بايجاز فيما يلى :

(١) وعد الانجليز، بانها تعتبر وديعة تحت يدها لمصر، جميع الحقوق التى آلت إليها، وانها تعتبر الحماية ضرورة حربية مؤقتة لا مساس لها باستقلالها.

(٢) ان ليس ثمة قيمة قانونية لقبوله الحماية، لانه لم يكن ممثلا لمصر، وكذلك الحال لو قبلها الخديوى نفسه.

(٣) أنه كان يخشى على بلاده سيطرة اجنبية أشد وطأة من السيطرة الانجليزية

(٤) انه راى أن تتجنب مصر كل عمل عدوانى ضد الانجليز وان تساعدهم لكى تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف.

(٥) أنه لو لم يقبل الحماية لكانت مصر بعدئذ فى حكم القانون والواقع ولاية انجليزية أو كانت شملتها حماية لا فرق بينها وبين الضم إلا فى الاسم.

(٦) أنه لو عرض أمر الحماية على الجمعية التشريعية لصدر قرار رسمى منها — وهى تمثل الشعب — بالاعتراف بخلع الخديوى وبالحماية.

● ● ●

ونرد جملة على هذه المبررات بأن الزمن أثبت أن ما وعد به الإنجليز قد ذهب مع الريح كما ذهبت وعودهم الرسمية العديدة بالجلاء وأنهاء الاحتلال [١]. وكان جديراً بالرجل السياسى الحذر الرشيد ألا يصدق لهم وعداً على ضوء عدم الوفاء من قبل بأى عهد لهم. وما كان له أن يقدم على قبول الحماية لاعتقاده أنه ليس ثمة قيمة قانونية لهذا القبول لأنه لم يكن ممثلا لمصر. وفاته أن مثل هذا الجدل الذى لم يرض به إلا نفسه، ولم يدر إلا فى خلده، لا يجدى نفعا لأسباب عدة منها أن العبرة فى كثير من الأحيان وأغلبها فى سياسة الدول، بالأمر الواقع STATU QUO وهو

---

(١) احصى المرحوم الاستاذ امين الرافعى هذه الوعود على لسان ساسة انجلترا الرسميين فو بدها ٤٣ وعداً وقد ضمنها مذكرة قيمة ضافية له بنصوصها وأسنادها. واقرها الوفد المصرى وضمها إلى إعماله وترجمت الى اللغة الفرنسية، ووجهت منه الى قناصل الدول فى مصر لارسالها للرئيس ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة ولرؤساء الحكومات الاخرى والهيئات الرسمية فى الخارج.

مايسمى فى القانون الدولى بالعرف والسوابق، وقد بلغ الأمر فى هذا القانون أن تصبح هذه السوابق قواعد — وهى وإن كانت تقيد الحكومات ذاتها إلى حد، ما فانها لا تقيد « الشعوب » . ولذلك هب سعد زغلول فى وجه مستر برسيفال المستشار الإنجليزى بمحكمة الاستئناف الأهلية حين وقف فى جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع السلطانية يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ يرد على محاضرته عن مشروع قانون العقوبات ، وقد أنتهز هذه الفرصة فعرض للحماية من الناحية القانونية ، وأشار إلى ما قرره علماء القانون الدولى عنها من أنها « لا تنتج الا من عقد بين أمتين تطلب أحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الاخرى تحمل أعباء هذه الحماية . فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا » .

ثم أختتم رده هذا قائلا :

«فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة» .

وقد امتلأت أعمال الوفد المصرى ومطبوعاته وكتب التاريخ بهذه المذكرة الوطنية الفياضة التى كانت بمثابة قنبلة فجرت فى وجه العدو على حين فجأة وعلى غير أنتظار، وقبل أن تندلع نار ثورة سنة ١٩١٩ بأقل من شهر، وكانت فى الواقع ضمن وقودها .

وقد نشرت «الأهرام» هذه المذكرة بأ كملها فى الفصل الخامس [1] من أبحاثها .

وما قاله سعد فيها عن الحماية من الناحية القانونية كان مصداقاً لما خالج ضمير رشدى باشا، وأعتقده حين قبل الحماية — والله وحده يعلم باعتقاده — ولم يفصح عنه الا بعد قيام ثورة سنة ١٩١٩ بزمن طويل .

وفى الحق أقرر أن ما قاله رشدى باشا اخيرا فى هذا الشأن لم يكن الا مجرد

---

(١) عدد ١١ - ٣ - ١٩٦٩

دفاع منه امام التيار الوطنى الجارف الذى حمل عليه لقبوله الحماية، فلم يجد إلا ان يردد هذا الدفاع ليخرج من الحرج الذى حوصر فيه .

ولا أدل على صحة نكاره لما قرره من ذلك الاعتقاد، من ان تصرفاته - بعد قيام الثورة، وعندما طلب هو وعدلى باشا التصريح لهما بالسفر إلى لندن ، وحين اسهما مع سعد زغلول والوفد المصرى فى المفاوضات مع لجنة ملنر — تنبىء وتؤكد أنهما ما كانا يهدفان من ذلك كله إلا العمل على « تنظيم الحماية » لا على « إلغائها » كما هدفت ثورة سنة ١٩١٩ إلى ذلك .

ولنضرب الآن امثلة وجيزة على ذلك :

١ — فقد اقترح رشدى باشا على السلطان فؤاد، عندما تألف الوفد المصرى فى أواخر سنة ١٩١٨ ،أن يعهد إليه وإلى عدلى باشا «ان يبسطا آراء عظمته وآراء حكومته فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة، وذلك لمناسبة البدء فى مفاوضات الصلح ، وقد وافق السلطان . ولكن الحكومة البريطانية لم توافق عليه بحجة انشغال رئيس الوزراء بهذا المؤتمر، فاستقال هو وعدلى باشا فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ .

٢ — أو عز سير ونجت المعتمد البريطانى إلى السلطان بارجاء قبول هذه الاستقالة ريثما يفاوض حكومته فى أمرها . . . ولما رفضت الحكومة البريطانية الاقتراح بادى الذكر، عاد رشدى باشا فقدم استقالته مرة ثانية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قال بعد ان أشار الى ما وقع من أحداث الحوادث ما يلى :

« .. .. وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية (يقصد الوفد المصرى دون أن يذكره) السفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر وقد أشرت بأن يؤذن لها فى السفر ، فلم تهمل مشورتى فقط ، بل ورفض سماع آرائى فيما يحتمل ان يكون عليه نظام الحماية .. »[1].

---

(١) وهذا النص يخالف ما لخصت به (الاهرام) هذه الاستقالة فى صدر فصلها العاشر.

٣ — ورد فى مذكرة سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية المنشورة فى الفصل الثامن عشر من بحوث الاهرام إشارة إلى اقتراح رشدى باشا زيارته للندن هو وعدلى باشا ثم قال فيها عقب ذلك : « وكان من الواضح انه لو وصل الوزراء المصريون إلى لندن فى مثل هذا الوقت لما تيسير الوقت والاهتمام الكافيان لإجراء مباحثات معهم بشأن المسائل الهامة الخاصة بمستقبل علاقاتنا مع مصر فى ظل الحماية والاصلاحات الدستورية المصرية » .

وكذلك ورد فى البرقية العاجلة جدا التى ارسلها الجنرال سير اللنبى إلى لورد كيرزون فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ والتى نشرتها الاهرام فى الفصل التاسع عشر من بحوثها، انه استدعى فى هـذا اليوم الوزراء السابقين (ومنهم رشدى باشا وعدلى باشا) وانه انهى اليهم انه بالنظر الى ان الوفد قد كتب له، فانه يرى أن يقابل اعضاءه ؛ وبعد ان روى ما دار بينه وبين اولئك الوزراء قال بصريح العبارة ما يأتى :

« وقد كرر رشدى تأكيده بقبول الحماية » .

وفى الفصل التالى — الفصل العشرين من تلك البحوث — أبرزت «الاهرام» ـما تضمنته البرقية سالفة الذكر، فقالت : ولكن من أهم ما كشفت عنه هذه البرقية قول اللنبى لحكومته إن رشدى (كرر له تأكيده بقبول الحماية . . .) . . . وأتت بعد ذلك بالنص الانجليزى لهذه العبارة، وهو : RUSHDY REITERATED HIS ACCEPTANCE OF PROTECTORATE

تلخيصاً لما ورد فى البحث السابق عليه من أن رشدى باشا طلب التصريح له ولعدلى باشا بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر لمناسبة انتهاء الحرب العالمية إذ لم يعد هناك مبرر لاستمرار اعلان الحماية البريطانية عليها . . شتان بين هذا التلخيص وذات نص الاستقالة التى ورد فيه ان الغرض من السفر هو التباحث (فيما يحتمل ان يكون عليه نظام الحماية) وهذا هو نفس ما نشرته (الاهرام) فى فصلها التالى نصاً للاستقالة . .

ثم علقت « الأهرام » على البرقية قائلة « إن هذه العبارة تكشف عن احتمال وجود أحاديث سابقة (استهدفت إيجاد مخرج وإنقاذ للموقف) بين رشدى واللنبى فى شأن (مصير الحماية البريطانية على مصر) . ومبعث غرابتها أن حسين رشدى باشا بهذا الموقف — إن صح ما يقوله اللنبى — يتناقض مع موقفه السابق، عندما أستقال بسبب عدم الاذن له ولعدلى يكن بالسفر لعرض مطالب مصر فى شأن إنهاء الحماية ... بل يتناقض مع نصحه المندوب السامى البريطانى السابق ريجنالد وينجيت (يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨) — بأن يسمح لسعد زغلول ورفاقه من الزعماء الوطنيين بالسفر لتعرض وجهات نظرهم على لندن » .

وهذا الشطر الأخير من التعليق لايمنع فى ذاته من أن يكون رشدى باشا قد أفضى إلى اللنبى بأنه يكرر تأكيده لقبول الحمايه ؛ ولا يصلح منطقا وعقلا أن يكون دليل نفى له على أنه لم ينه إلى اللنبى نبأ هذا التأكيد — فقد أخذ على الانجليز فى استقالته المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ (أى قبل البرقية التى أشار فيها اللنبى تكراره قبول الحماية وتاريخها ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بثلاثة أشهر وثمانية أيام) إهمالهم مشورته فى ضرورة الإذن للوفد المصرى بالسفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر ورفض سماع آرائه فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية .....

ولعل جريدة الأهرام تقصد بتعليقها الأخير أنه ما دام رشدى باشا قد نصح الانجليز بالتصريح لسعد زغلول ورفاقه بالسفر إلى لندن للدفاع عن قضية مصر، فانه يكون موافقا على طلب الوفد الاستقلال التام وإلغاء الحماية .....!!

ولقد كان هذا التصريح من صنع رشدى باشا واجتهاده فى الدفاع عن نفسه وتبنته عنه جريدة الأهرام . أو لعل ذلك كان من سبيل توارد الخواطر . فقد نشرت « الحولية الأولى » لاحمد شفيق باشا الصادرة فى سنة ١٩٢٦ ص ٣٤٤ ضمن حديث لمقالات فيه إنه جرى بين رشدى باشا مع وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ لم ينشر إلا بعد عامين لظروف أقتضت ذلك ، كما قالت

وكانوا قد طلبوا اليه عند تشكيله وزارته الثانية عدم الاعتراف بالحماية فقال ما يأتى:

« إن طلبكم هذا لا محل له، فأنى قلت فى خطاب قبولى الوزارة (إننى سأعمل بأمل الوصول إلى حل يرضى الأمة) ؛ والأمة تطلب الاستقلال . وهذا معناه عدم الاعتراف بالحماية . ثم استطردت « الحولية الاولى » تقول على لسانه ما يلى :

« وعلاوة على ذلك فأنى صرحت فى المحادثة التى نشرتها جريدة الأهرام وهى محادثة رسمية تصريحا جليا بأنى لا أعترف بالحماية البريطانية، وقد قلت نفس هذا القول فى منشورى الأخير . فيستنتج من كل ذلك أنى لا أعترف بالحماية . وهذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزا كمركزى أن يعمله . فأنى إذا كنت صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى أن اعترف بالحماية رسميا . وكان من المؤكد أن أرفض هذا الطلب وأدفعه بقدمى، ولكن ذلك كان يخلق مشكلة جديدة » .

وقد أشار شفيق باشا إلى نشره الحديث الأول فى ص ٣٤١ من مؤلفه وهو الذى أدلى به رشدى إلى جريدة الأهرام فى بدء توليته وزارته الاخيرة والذى يصفه بأنه « محادثة رسمية » فرجعنا اليه فى هذا المؤلف حيث أشار اليه، بل والى أصل هذه المحادثة الرسمية وقد وجدناها منشورة فى جريدة الوطن الصادرة فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ نقلا عن جريدة الأهرام كما قالت لعدم عثورنا على عدد الأهرام الذى نشرت فيه هذه المحادثة لصعوبة فنيه — فلم نجد أى أثر إطلاقا — بكل أسف — لما صوره بأنه قد صدر منه « تصريحا جليا بأنه لا يعترف بالحماية البريطانية » مع أنه لم يكن قد مضى بين الحديثين سوى أقل من أسبوع .

وبالرجوع كذلك إلى منشوره « الأخير » الذى أشار اليه وقال إنه ردد فيه هذا المعنى — عدم الاعتراف بالحماية — (وهومنشورفى ص ٣٣٢ من الحولية نفسها) — لم نجد كذلك أى أثر لما يقرره .. ويقول مؤلف هذه الحولية إنه « لما تصفح الموظفون والناس أجمعون هذا المنشور الفوه لايحوى أى تصريح بأى مطلب من مطالبهم . فلم يسعهم إلا أن يعقدوا اجتماعهم فى ذلك اليوم . . . . »

وكان هؤلاء الموظفون — كما قال نفس هذا المؤلف فى ص ٣٣١ — قد قررت لجنتهم الممثلة لهم الأضراب حتى تجاب مطالبهم الوطنية ومن بينها « أن تشكيل الوزاره لايفيد الاعتراف بالحماية».

وإذا ما انتهى رشدى باشا فى حديثه الثانى ، بأنه لكل ماذكره فى حديثه الأول ومنشوره الأخير (وهو فى الواقع لم يذكر فيهما شيئا كما قال عن عدم اعترافه بالحماية) - يستنتج من كل ذلك « أنه لايعترف بالحماية » - يكون حديثه خيالا لايتفق مع الحقيقة ولايصلح أن يكون دفاعا عن نفسه .

• • •

ونعود بعد ذلك إلى مناقشة باقى المبررات التى سيقت دفاعا عن قبول رشدى باشا الحماية .

فقد جاء على لسانه تقديره القانونى بين خوالج نفسه أن هذا القبول غير مجد ، لأنه لايعتبر ممثلا أو « مشخصا » لمصر حسب تعبيره حتى ولو قبلها الخديو نفسه . وفاته أنه وإن لم يكن ممثلا أو « مشخصا » لمصر من الناحية القانونية - إلا أنه ممثل و مشخص « لحكومة مصر » فعلا ، ويملك التحدث على شئونها . ومن ثم ينهار هذا التدليل ؛ وما كان ليصلح مبرراً لقبوله الحماية على الأطلاق .

• • •

وراح رشدى باشا بعد ذلك يبرر قبوله الحماية بعذر أقبح من الذنب ؛ فقال إنه كان يخشى على بلاده سيطرة أجنبية أشد وطأة من السيطرة الأنجليزية ؛ فانه لامحل لتفاضل بين سيطرة أجنبية كالسيطرة الألمانية وسيطرة أخرى كالسيطرة الانجليزية . فكلاهما « سيطرة » . وكلاهما هادم للاستقلال وماح للكرامة الوطنية . وإذا كانت مصر قد عافت السيادة التركية ، وكانت مجرد سيطرة اسمية لافعلية ، وبالرغم من الاتصال الدينى بينها وبين « تركيا » ، وكانت تربطهما فضلا عن ذلك « خلافة المسلمين » ، فأنه من باب أولى أن تعاف وترفض أية سيطرة من أية دولة أخرى أيا كانت .

• • •

ويمثل هذا العذر يبرر رشدى باشاقبولها الحماية، بأنه لولاقبولها لكانت مصر بعدئذ ولاية إنجليزية فى حكم القانون والواقع أو كانت شملتها حماية لا فرق بينها وبين الضم إلا فى الإسم. وسبق أن بينا أن ليس ثمة فارق بين الضم والحماية، وأن ليس ثمة فارق بين حماية وحماية . فلقد كانت مصر طوال مدة الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها فى مظهرها وفى جميع أشكالها ، وفيما اتخذ بشأنها من تصرفات ، كولاية انجليزية فعلا ، لحاكمها السلطان معين من قبل الانجليز ؛ ووزراؤها يعينهم ويقيلهم المندوب السامى البريطانى . وكانوا — أى الانجليز — هم المتحدثون على شؤونها، والمتصرفون بصفة عامة وبايجاز فى كل أمورها ، وأخذت مصر تسترد كرامتها وحريتها واستقلالها رويداً رويداً وتدريجياً — حسب ظروف وقوة جهادها ونضالها — إلى أن تم لها الاستقلال بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وإن كان قد شابه الاحتلال (١)

---

(١) تناولنا فى كتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية » سنة ١٩٣٦ — فى ص ٥٥ — ٥٩ الحديث عن الاستقلال فقلنا للأسباب الموضحة به ، إن مصر مستقلة استقلالا تاماً من الوجهة النظرية ، وحددنا بداية هذا الاستقلال باليوم الذى سقطت فيه عنها السيادة التركية فى ٥ نوفبر سنة ١٩١٤ ، وقد تأيدت هذه البداية بمقتضى المادة ١٧ من معاهدة لوزان التى تمت بين دول من بينها انجلترا وتركيا ، ثم تحدثنا بعد ذلك عن « الاستقلال من الوجهة العملية » فقلنا — ولا نخشى أمام التاريخ ما قلناه — « أما الاستقلال الفعلى الحقيقى والذى لا تشوبه رقابة أو وصاية ولا يفسده تدخل ، فلن يتحقق لمصر إلا بالمعاهدة الحاضرة وإلا بتنفيذها بروح الحق والعدل والشرف ، لان مجرد إلقاء نظرة على نصوصها ، واستقراء شروط الاستقلال وأركانه ، واستعراض الماضى وأثقاله ، وملابسات الظروف الدولية الاخيرة ؛ كل ذلك يؤكد للناظرين أن المعاهدة الحاضرة هى خير ما أخرج للناس ، فهى تتمخض عن انتهاء الاحتلال العسكرى ، والاعتراف جدياً بالاستقلال . وتجعل مصر حرة من كل قيد يقيدها فى شؤونها الداخلية والخارجية على السواء ، وتحقق تمثيل مصر السياسى ، وتخلق منها شخصية دولية كانت من قبل منكورة ، وتعطى الحرية لها بصفة جدية فى إعداد جيشها على الوجه الذى ترى فيه مصلحتها بلا قيد ولا شرط ، وتقضى بالاشتراك فى ادارة السودان ؛ وتفتح باب الهجرة اليه ؛ الى غير ذلك ... . ونود تكملة لهذا البحث فى دائرته الضيقة أن نشير الى ما نص عليه فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من هذه المعاهدة بالنسبة لاستبقاء القوات التى اتفق على مرابطتها بجوار قنال السويس على أنه (لا يكون لوجودها صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال . كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية) » =

ثم تم الجلاء فعلا ونهائياً فى سنة ١٩٥٦ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر وفى الموعد الذى حددته هذه المعاهدة للدخول فى مفاوضات بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها لإعادة النظر فى أحكامها . .

• • •

وكان على رشدى باشا أن يقدر ، ارتكاناً على الأقل الى ما أنبأه به التاريخ ، أن الشعوب المهيضة الجناح والمهضومة الحقوق لن تبقى كذلك الى الأبد ، وإنما لا بد أن تواتيها ظروف تنهض بها الى البعث من جديد ، وتدفعها الى أن تنفض عن نفسها وكيانها ما أصابها من الطغاة والمستبدين . . وأن فى بطن ما استقرأه من أحداث التاريخ ما كان يؤكد له ذلك .

• • •

ومن مبرراته التى ساقها لقبوله الحماية أنه رأى أن تتجنب مصر كل عمل عدوانى ضد الانجليز ، وأن تساعدهم لكى تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف .

ونرى إنصافاً له موافقته على أن تتجنب مصر كل عمل عدوانى ضد الانجليز فى ذلك الحين، على أن لا تتخذ عملا ايجابياً ضدهم وأن تقف موقفاً محايداً – على ما فعل مجلس نظارها فى ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى حرم على السفن الحربية التابعة « لإحدى الدول المتحاربة » حق السير فى المياه البحرية المصرية أو فى أى مرسى أو ثغر مصرى والذى كان لا يجيز لأى مصرى أن يدخل فى خدمة احدى هذه الدول . . وكان من الممكن أن توفق حكومة مصر بين عدم إتيانها عملا عدوانيا ضد الانجليز مع عدم قبولها الحماية .

= وقد علقنا على هذا النص فى كتابنا سالف الذكر فى ص ٤٣ بأن هذا التحفظ الذى حواه أكبر تأكيد – لو صدقت نية الحكومة البريطانية ، واحترمت نصوص المعاهدة ونفذتها بالامانة والشرف – على أن الاحتلال قد زال حقاً وبغير جدال . وزدنا على ذلك أن ما يحدونا الى هذا التحفظ الذى نبديه « أن بريطانيا قد تركت فى الماضى شرفها وصدق وعودها مثار نزاع ونقاش » ثم أتينا على هذه الوعود بنصوصها ومصادرها فى ص ٤٣ – ٤٥ .

أما عن مساعدة مصر للانجليز،فقد يكون بموقفها على الحياد ، لا أن يتبرع رشدى باشا لهم بما لم يطلبوه،ويبالغ فى أن يقتطع من قوت شعبها وحقوقها مازاد عن الحد ، وما لا حصر له ولا عد ، وقد أشارت جريدة الأهرام فى بحوثها إلى طرف وجيز منه،وقد جمعناه بقدر الاستطاعة فى مشروع كتابنا « مصر فى ميدان التضحية » الذى نسأل له أن يرى النور فى عهد قريب إن مد الله لنا فى العمر ، ويكفى مجرد إشارة إلى مثل مادى واحد يعتبر فى ذاته بسيطا وهو إعطاء رشدى باشا « منحة » قدرها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات للحكومة البريطانية ، دون أن تطلبها منه !!! ولعلها طلبتها وهكذا قيل ... !!

وليت « المقابل » الذى دفعه إلى الإفراط فى منح الأموال والأرواح لخدمة الانجليز،قد أفاد ـ ولو بعض الإفادة ـ بعد انتهاء الحرب ،فقد قال ـ غفر الله له ـ إن مساعدة مصر للانجليز كان الدافع لها فى نظره ،أن تعامل عند عقد الصلح معاملة الصديق المتحالف ، فقد كانت نتيجة هذه المساعدة أن أغلقت بل أحكم غلق أبواب مؤتمر الصلح بفرساى فى وجه مصر،واعترفت الدول قاطبة بالحماية البريطانية على مصر . وإذا قلنا ذلك،فاننا نلقى اللوم كل اللوم فى إغلاق هذا الباب،على الإنجليز أولا وقبل كل شىء . وهذا دأبهم وخلقهم السياسى فى كل حين . وهو ما أقر به لورد ملنر ذاته فى تقرير لجنته .

وإذا لمنا رشدى باشا فى ذلك ،فلا نلومه إلا عن عدم أخذه ميثاقاً مكتوباً صريحا على ذلك « المقابل » الذى توقعه، وأسرف فى العطاء للانجليز على مجرد توقعه وانتظاره ، وهو ما سماه أحمد لطفى السيد باشا فى قصة حياته « سذاجة سياسية » كما سيرد البيان فيما بعد .

• • •

وآخر ما دافع به رشدى باشا عن إغضائه عن أخذ رأى الجمعية التشريعية ـ وهى تمثل الشعب فى سنة ١٩١٤ ـ فى أمر إعلان الحماية البريطانية على مصر بدلا

من تعطيلها بيديه،لا بأمر عرفى — وإن كان الإنجليز من وراء هذا التعطيل — قوله إنه لو عرض هذا الأمر عليها ، لأقرت بخلع الخديو عن العرش وبالحماية .

ونحن نخالفه فى هذا الرأى ـ وان كنا فى الحق نتردد بعض الشيء فى هذه المخالفة — فان الجمعية التشريعية لو دعيت لهذا الغرض — وتناولت موضوع الحماية اواستمعت إلى أقوال الوطنيين من أعضائها ، وفى مقدمتهم زعيم المعارضة سعد زغلول ، لهز اجتماعها البلاد هزا ولكان له أقوى الأثر فى نفوس الإنجليز وحكومتهم وقادتهم .

ولكن أنى وأين لنا ذلك ! ! إنه لمحض خيال يمر على الخواطر والأذهان . وإننا لنظلم رشدى باشا إذا ما طلبنا إليه شيئا من هذا القبيل وحملناه مالا قدرة له بحمله وبما لا يطيق .

فقد توقع ساسة الإنجليز قيام الحرب العالمية الأولى ولمسوا بوادرها وعرفوا شواهدها ، قبل اندلاع نارها بزمن طويل . وأكبر دليل على ذلك ما نشرته « الأهرام » فى أول بحوثها،من أن تفكير الحكومة البريطانية فى إعلان حمايتها على مصر بدأ فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ — على ما ظهر من برقية سير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا إلى سير شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر ـفكان من الطبيعى قبل أن يخطو الإنجليز أية خطوة فى سبيل مافكروا فيه من إعلان الحماية أو ضم مصر الى ممتلكاتهم ، أن يعدوا الأمر عدته ليكمموا الأفواه . فبدءوا بأداة التحدث قانوناً بلسان الشعب ـ وهى الجمعية التشريعية ـ فأرادوا تكميم أفواهها ، ولم يكونوا قد أعلنوا الأحكام العرفية بعد . فأشاروا على حكومة مصروقتئذ،وكانت أطوع اليهم من بنانهم «بتأجيل»انعقاد هذه الجمعية فصدر أمر عال « أى باسم الخديو على لسان حسين رشدى باشا القائم مقامه » فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٤[1]أى بعد التفكير فى إعلان الحماية بأحد عشر يوماً ـ

---

(١) وفى هذا اليوم بالذات صدرت جريدة الوطن وفيها اعتراض قانونى ـ فى حديث لسعد

بهذا التأجيل،وعجلوا به وكان محدداً لانعقادها أول نوفبر سنة ١٩١٤ ، وسبق أن بينا أن الانجليز كانوا من وراء هـــذا التأجيل أو بعبارة أدق هذا «التعطيل»، وذلك لأنه قد جاء فى ديباجة ذلك الأمر العالى الصـادر بهذا التأجيل،أنه يرجع إلى « الظروف الحالية التى من شأنهـا أن توقف وضع منهاج خاص للاصلاحات التشريعية . فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة » ...

وكانهذا التأجيل يتجدد من دور انعقادالى آخر . . .الىان تعطل نهائياً..!!

• • •

وإذا مادققنا البحث فيما عساه يكون موقفالجمعية التشريعية وقتئذ.لوعرض عليهاأمر« الحماية البريطانية ».هلكانت تقرها أولاتقرهاـحرنا فى الرد على ذلك لأول وهلة . ولـكن أول ما يتبادر إلى ذهننا ونرجحه هو أن هذه الجمعيةـ وفيها من أساطين الوطنية رجال مشهود لهم بالحماس للوطن والسخط على الاحتلال البريطانى ـ كانت لابد رافضة هذه الحماية رفضا باتا مهما تـكن النتائج . وهذا ما قدره الانجليز أنفسهم،فخشوا عرقلة ما اعتزموا « إتخاذه من تدابير إستثنائية شاذة ومستعجلة » كما جاء فى ديباجة أمر تأجيلها . وليس هذا هو الدليل على موقف الجمعية التشريعية من الحماية فحسب،وإنما هناك دليل آخر مستمد منبحوث « الاهرام »،فقد ورد فى التقرير السرى الذى بعث به سير ريجنالد وينجت فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ إلى لورد هاردينج أوف بنشورست وكيل وزارة الخارجية البريطانية والمنشور فى الفصل الرابع من هذه البحوث أن سعداً كان

ـــ زغلول معها ـ على تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية مبينا أنه لا موجب لهذاالتأجيل لأنه يرى أن انعقادها يعود على الحكومة بفائدة عظيمة ، لأنهيعتقد أن الحكومة تجد منها خير معين فى التدابير المشروعة التى تقررها لمصلحة البلاد ، ولإزالة العقبات التي وقفت فى سبيلها .

قد رشحه السلطان فؤاد ورشدى باشا للوزارة هو وعبد العزيز فهمى ، فلم يقبل وينجت هذا الترشيح،وأنهى إلى رشدى باشا ـ بعد مشاورات دقيقة أجراها مع سير ميلن شيتهام وسير برونييت « أن حكومة جلالة الملك ليست مقتنعة تماما بالاسباب التى قدمت لاقصاء الوزيرين المعنيين (إبراهيم فتحى وزير الاوقاف وأحمد حلمى وزير الزراعة)ولا نظن أن الوزيرين الجديدين المقترحين مناسبان »

ثم تناول أسباب عدم قبول ترشيحهما،فقال عن عبد العزيز فهمى «إنه لايبدو أن لديه من الخبرة الكافية ما يؤهله لتعيينه وزيراً على الفور،أما بالنسبة لسعد زغلول فانه معروف بانه « شريك مخالف » ، واستطرد وينجت بالنسبة لسعد زغلول ـ علاوة على ما تقدم ـ يقول حرفيا :

« كما أن الموقف الذى اتخذه بالهجوم على سياسة الوزارة خلال فترة من سبقونى يدفع حكومة صاحب الجلالة نحو الاتجاه إلى استبعاده من أى اشتراك فى الحياة الرسمية للبلاد،لأن ضمه قد يعنى تنازلا كبيراً جداً لرغبات المصريين »

وهـذا قول صريح من ممثل انجلترا فى مصر عن مدى قوة عارضة سعد زغلول وشخصيته ووطنيته،وتكريس حياته للدفاع عن صوالح وطنه،ومفاده أنه لم يكن راضيا عن سياسة رشدى باشا ووزارته خلال فترة من سبقوه فى تمثيل انجلترا فى مصر، ويقصد بهم لورد كرومر والسير إلدن جورست ولورد كتشنر ،ولذلك لما اتخذت خطة الهجوم على هذه السياسة.ولهذا الهجوم خطتان إحداهما علنية أيام كان صوت سعد زغلول تدوى أصداؤه فى الجمعية التشريعية ثم فى جميع أرجاء البلاد ، ولما تعطلت بعد ذلك لم يخب هذا الصوت ولم يخفت ، وإنما لجأ إلى خطته الثانية خصوصا بعد إعلان الأحكام العرفية الأنجليزية ، وفرض الرقابة على الصحف ــ خطة الهجوم على سياسة رشدى باشا ووزارته فى الأندية المجالس الخاصة ، وهو كل ماكان فى وسعه فى تلك الظروف .

وإنه ليكفى أن يقر ممثل أنجلترا فى مصر فى تقريره سالف الذكر بما ينبىء

بأن سعدا لم يرتض السياسة البريطانية التي كان يتقمصها رشدى باشا وخصوصا إعلانها الحماية على مصر .

وإنه ليكفى منه أيضاً تشريفا لقدر سعد أن قرر أن حكومة بلاده قد أتجهت بالنسبة لموقفه من وزارة رشدى باشا ومهاجمته لسياستها إلى « استبعاده من أى اشتراك فى الحياة الرسمية للبلاد » ، وزاده الأنجليز تشريفا فوق ماكان له من تشريف حين قالوا على إثر ذلك على لسان ممثلهم فى مصر : « إن ضمه قد يعنى تنازلا كبيرا جدا لرغبات المصريين » . وهذا إقرار صريح منهم بأن سعدا كان يمثل رغبات مصر حتى قبل تأليف (الوفد المصرى) وزعامته لثورة سنة ١٩١٩ .

• • •

ولم يقف الأمر من تخوف الأنجليز من موقف سعد وصلابته بالنسبة لحقوق وطنه قبل تأليف الوفد المصرى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ وأثناء اشتعال نار الحرب العالمية الأولى — عند حد ماذكرناه من قبل ، وانما تردد صدى ذلك كله عندما تولى سعد زعامة هذه الثورة .

فقد ورد فى الفصل الثامن عشر من بحوث « الأهرام » (١) أن سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية قد حرر مذكرة سرية جامعة أعدت للعرض على مجلس الوزراء البريطانى لمناسبة أقتراح سفر رشدى باشا وعدلى باشا الى لندن لعرض المسألة المصرية والتصريح للزعماء الوطنيين بالسفر أيضا الى لندن لعرض وجهات نظرهم . وقد تضمنت هذه المذكرة فيما تضمنته حملة على هؤلاء الزعماء باعتبارهم رجالا لايمكن التفاهم معهم وقد خصت سعد زغلول بعد هذا الكلام العام بما يأتى :

---

(١) عدد ١٩٦٩/٣/٢٤

« وقد ظال سعد زغلول خروجه من الوزارة كوزير للمعارف بعداء دائم للنفوذ البريطانى ولا يقبل المساومة . وبعد خروجه من الوزارة أصبح أشد قسوة فى مشاعره المعادية للبريطانيين . وراح يتصرف — بوصفه زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ كوكيل للخديو ، وشن حملات سخيفة ضد لورد كيتشنر ، وقام بكل ما استطاع أن يقوم به من أعمال لاحراج الحكومة » .

ولعل من اتهموا سعدا — ظلما وبهتانا — بأنه كان من « صنائع الاحتلال » وراحوا ينبشون قبور الماضى ليخرجوا منها قولا قاله بحكم وظيفته أو على سبيل الدبلوماسية التى لها حكمتها عند الحاكمين(١) — لعلهم يقدرون ما صدر عن كبار ساسة الإنجليز بعد ذلك من إقرارهم بشدة وطأة عداء سعد لهم فى عهد هذا « الاحتلال » ممثلا فى شخص المعتمدين البريطانيين المتتاليين ، لأن تلك الاقوال لم تمس وطنيته وإخلاصه لبلاده على الاطلاق .

• • •

ولقد ظهرت قـــدرة سعد السياسية وقوته وخبرته البرلمانية فى دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية وهو لا يعدو عدة أشهر قليلة استغرقت حول النصف الأول من سنة ١٩١٤ فلفتت خطبه القومية الرنانة نظر الامة بل الانجليز ، وقد أشار الاستاذ العقاد فى كتابه عنه فى أكثر من موضع إلى موقف لورد كتشنر منه ومن الجمعية التشريعية ، فقال فى ص ١٤٩ نقلا عن اللورد جورج لويد الذى عين مندوبا ساميا فيما بعد فى كتابه « مصر منذ كرومر » أنه « لو كان كتشنر عاد من انجلترا فى خريف سنة ١٩١٤ مفوضا فى إنذار

---

(١) ولسعد زغلول باشا فى هذا السبيل احاديث طويلة ليس هنا مجال الافاضة فيها ، ويكفى أن نشير فى صدد مقارنة بين مركزه كوزير ومركزه كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية فقد قال : « لا ريب ان مثل هذا المركز (الاخير) أفضل من مركز الوزير ، وهو مضطر لمراعاة السياسة ، ومقيد فى أحوال كثيرة . وأنا اعرف الناس بكثرة القيود التى تحدق بالوزارة » (جريدة الوطن - عدد ٢٠ / ٣ / ١٩١٤) .

الخديو وخلعه عند الضرورة ، لبقى عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التى خلقها بيديه ، فقد كان زغلول فى تلك الجمعية ، ومن ورائه صف أتباعه المتين — قوة لا مناص من حسبان حسابها، لانهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة إن لم يجعلوه متسحيلا ... »

وكان أقوى امتحان أظهرت الجمعية التشريعية فيه مدى قوة شخصيتها والاستمساك بتمثيلها الشعب تمثيلا تاما، هو قضاؤها على مؤامرة أرادت بها « نظارة » ذلك العهد بالاتفاق مع لورد كتشنر إبعاد سعد عن مركز رئيسى يتمثل فيه الشعب، وهو ألا يكون من حقه بعد أن انتخب وكيلا عن الجمعية أن يتولى الرياسة فى حالة غياب رئيسها ، وانما الذى يتولى هذه الرياسة عدلى يكن باشا الوكيل المعين من قبل الحكومة ، فكان للجمعية قولها الفصل فى إيثار سعد المنتخب من الشعب على عدلى المعين من قبل الحكومة ، لما فى هذا الإيثار من معانى كريمة الى اقصى الحدود .

وقد دلل الاستاذ العقاد فى ص ١٦٣ و ١٦٤ من مؤلفه عن « سعد زغلول » بأدلة عديده قوية، على أصبع كتشنر فى إبعاد سعد عن هذا الميدان الكريم .

• • •

كل ذلك يؤكد أن الإنجليز عندما أشاروا على حسين رشدى باشا بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية، كانوا يشعرون يقينا بأنها لو أنعقدت، فانها سوف تحمل على خلع الخديو وإعلان الحماية حملة شعواء تذهب بها مع الريح .

ولعل أقرب دليل على ما تكنه هذه الجمعية من حبها لحرية الوطن واستقلاله وكرامته أن أعضاءها كانوا فى مقدمة من وقعوا توكيلات الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول إثر تأليفه فى نوفمبر سنة ١٩١٨ . ثم انعقادهـــا فى بيت الامة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، بعد اندلاع نار الثورة وتأججها بسنه، وسيف الاحكام العرفية الانجليزية مسلط على الرقاب ، وقد قررت فيما قررته

« اعتبار الحماية التى أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر باطله لاقيمة لها من الوجهة القانونيه ، وأن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة أستقلالا تاما وفقا لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر أعتداء القوة على هذا الاستقلال لايؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه الا أن يزيدنا تمسكا به ..... » الى غير ذلك من القرارات الوطنية الهامة، وقررت إبلاغ قراراتها الى الوفد المصرى بباريس ورئاسه مجلس الوزراء وقناصل الدول فى مصر والصحف المصرية وكبريات الصحف الأجنبيه خارج القطر ....

• • •

ومع أن الاجتماعات العامة ممنوعة بمقتضى الحكم العرفى البريطانى، فان لورد اللنبي لم يطق صبراً على تحمل أثر انعقاد الجمعية التشريعية وخشية انعقاد اجتماعات الهيئات الأخرى ، فأصدر بعد أسبوع منه - أى فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ - أمراً عسكرياً بأنه « ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية، أو لأى هيئة منتخبة، وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، مالم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تأخذه أو توافق عليه احدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها، يكون ملغى ولا يعمل به... وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على هذا القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى » .

• • •

ولقد يقال إن ظروف انعقاد الجمعية فى سنة ١٩٢٠ غيرها فى سنة ١٩١٤ ، وهذا حق ، اذ الفارق الجوهرى بين هذه الظروف وتلك، أن انعقادها سنة ١٩٢٠ كان مستنداً الى روح الشعب وقوته اللذين أبرزتهما ثورة سنة ١٩١٩ والتى

أخافت الانجليز ، وجعلوا يعملون لكل حركة ألف حساب،وإن كانت الاطماع الاستعمارية تعميهم عن طريق الحق والصواب .

وأعود بعد ذلك كله الى رأى رشدى باشا فى أمر عرض موضوع الحماية على الجمعية التشريعية لأحلله،للحق والتاريخ،فقد قال ـ تفصيلا لما سبق أن أجملناه فى هذاالصدد فى ص٥٤ منهذا الكتاب مخاطباً أحمدشفيق باشا فى جريدةالأهرام يوم ٢٢مارس سنة١٩٢٧ بمناسبة ما وجهت اليه من تقصير ما يأتى :

« لو دعيت الجمعية التشريعية الى الانعقاد لأفرت النظـام الجديد ، ويرجع ذلك الى أسباب عدة،منها أن عباس حلمى لم يكن هو بذاته الذى عرف فى السنين الأولى من حكمه بوقوفه موقفاً وطنياً جميلا أمام الاحتلال أثار إعجاب الجماهير ،وحمل الناس على التعلق به تعلقاً شديداً . . . »

وإننا لا نحرمه خشيته من انعقاد الجمعيةالتشريعية ـ لو أنه دعاها لاستشارتها فى أمر الحماية ـ أن تقر هذه الحماية ولو بصوت واحد ، لأن مثل هذا القرار يكون ـ لو صدر ـ طامة كبرى وعاراً فى جبين تاريخ مصر ووطنيتها ، لا مجرد خطر عظيم على البلاد كما قال رشدى باشا ، ولكان حجة دامغة ضد مصر أمام العالم تجابه ، فى أسى ومرارة ، ثورتها العارمة التى اندلع لهيبها فى عام ١٩١٩ . وأنه ليغنى حقاً عن أمر عرض الحماية على الجمعيـة التشريعية فرضها فرضاً على الشعب دون إبداء رأيها وعـدم تقييده فعلا وقانوناً بقبول رشدى باشا ووزارته لها .

ومن ثم،فاننا نميل الى الأخذ برأى رشدى باشا فى تبرير عدم دعوة الجمعية الى الانعقاد لاستشارتها فى أمر الحماية .

وإننا وان كنا قد اتجهنا فى بداية هذا البحث الى أن بالجمعية التشريعية أساطين فى الوطنية كسعد زغلول ومن هم على شاكله ومن رأيه . فاننا لايمكننا

أن نتجاهل أن من بينهم أيضاً من يشايعون أولى السلطة والنفوذ من الحكام كالمعتمد البريطانى والسلطان والوزراء .

وكما وثقنا من خشية الانجليز من دعاة الوطنية والاستقلال والحرية كسعد زغلول ومن لفوا لفه فى الجمعية التشريعية ، فاننا يجب أن نعمل لدعاة الهزيمة والتردد كما أسماهم سعد زغلول فى بعض الظروف من ممالأة الانجليز فى « حمايتهم » ألف حساب . وعندنا مثل ظاهر لمثل هؤلاء يوم حصل الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن على طريقة تشكيل هيئة المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ، ودعوة سعد بعض نواب العمال البريطانيين لزيارة مصر ووقوفهم على حقيقه الحال وقتئذ فيها .. حيث استطاعت « وزارة عدلى باشا » أن تكره عدداً من أعضاء الجمعية التشريعية على توقيع عريضة « تلغرافيه » موحدة من مشايعيها ـ كما فعلت الادارة مع كثير من العمد والمشايخ ـ بسحب ثقتهم من سعد ، ومنهم من أعرضوا أصلاً عن حضور اجتماع هذه الجمعية ببيت الأمة بادىء الأمر ، وقد كشفنا علة أصحاب هذه العريضة فى مقال نشرناه فى جريدة المنبر فى ٦ نوفمبر سنه ١٩٢٢ وأثبتنا نصه فى الفصل الثانى من الباب الثالث من هذا الكتاب .

• • •

ونرى لزاما علينا أن نوضح الحقيقه من واقع مذكرات سعد زغلول فيما نقلناه آنفا من مذكرة سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية البريطانية عما أسنده إليه ـ وهو يتحدث عن عدائه الدائم للنفوذ الإنجليزى ومشاعره المعاديه للبريطانيين ـ من « أنه راح يتصرف بوصفه زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ كوكيل للخديو وشن حملات سخيفه ضد لورد كتشنر وقام بكل ما استطاع أن يقوم به من أعمال لإحراج الحكومة » .

ومن الفائدة أن ننشر ما سطره سعد فى هذا الشأن فى مذكراته يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ من ص ١٠٩٣ إلى ١٠٩٨ بحذافيره مع طوله ، وذلك لطرافته وأهميته

التاريخية وليعرف من لم يعرف سعداً مدى قوة شخصيته ، وصادق خدمته لوطنه طوال أيام حياته. ومتانة خلقه وأخيراً لصلته الوثيقة بسبب عدم دعوة رشدى باشا الجمعية التشريعية الى الانعقاد لأخذ رأيها فى أمر الحماية .

فقد قال رحمه الله ما يلى :

« بعد أن رشحت نفسي، وأخذ الناس يتحدثون بشأنى، وظهرت علامات كثيرة دالة على ميلهم نحوى، واتفاق الأغلبية على انتخابى، سعى اللورد كتشنر فى استمالتى اليه بمدحى عند أصدقائى وأصحابى ورغبته الأكيدة فى نجاحى، وكان المقربون من الوكالة (أى الوكالة البريطانية) يظهرون ابتداءً عدم الاهتمام بأمرى .

ففى ٥ ديسمبر الجارى رغب اللورد كتشنر فى مقابلة مصطفى باشا فهمى (والد حرم سعد) فى منزل محمود باشا صدقى حيث كان يتناول طعام الغداء فيه يوميا معى ومع كثير من الأقارب الذين يجتمعون لعيادة حرمه التى كانت مريضة ، تكلم معه بشأنى كلاما مبسوطا فى كراسة أخرى ثم تكلم بهذا المعنى مع البرنسيس نازلى ورشدى باشا ومحمد محمود وفتحى (شقيق سعد) وعدلى باشا . وأظهر للكثير من هؤلاء أنه عازم على أن يعد لى مستقبلا مجيدا ويعتذر عما سلف فى حقى — بتعنتى فى مسألة حسين باشا محرم، وأظهر الأخيرين منهم رغبة فى مقابلتى ؛ فلم تؤثر هذه الوعود على بشىء ، وأعتقدت أنها أحبولة صائد يمدها لا قتناصى، فلم ارد أن اقابله إلا بعد استقرار الأحوال، على شرط أن لا أميل لغير مصلحة بلادى التى رفعنى أبناؤها الى هذا المقام بعد أن خفضنى الخديو وكتشنر الى الدرك الأسفل .

وحدث أن توفيت حماتى وأظهر الجناب العالى شيئا من الانعطاف، فاستحسنت أن أذهب مع اصهارى للتشكر لسموه على هذا الانعطاف ، وقد كان اراد مقابلتى سرا عدة مرات، فأبيت ذلك اجتنابا لما عساه أن يقال ولئلا يشوه قربى منه سيرتى عند الناس وربما عطل الانتخاب .

وذهبت معهم ودخلت آخرهم، فتقبلنا قبولا حسنا، ولكنه كان فى أول الأمر

مغضيا عنه، فلم يلتفت الى بنظره، ووجه إلفاته الى محمود باشا واسماعيل باشا سر هنك الى أن انتهى من حديث العزاء الذى كان جميلا ومسليا، ثم انتقل الى الكلام على الانتخابات مقبلا على فقال: (تعلمون أنى لا أحب النفاق وسأقول ما أقوله لا لوجودك، بل لأنه الحق الذى لا ريب فيه. إنك نفخت فى الانتخابات روحا جليلة ظهرت فيها بمظهر جميل. فقد كانت الهمم قبلك فاترة، فلما ظهرت فى الميدان تنبهت ونهضت وتسابق الناس الى ترشيح أنفسهم، وترتب على ذلك انتخاب كثير من الأكفاء).

فقلت: استغفر الله. إن هذا من عنايتكم ودعوت له، فقال: (لا — الحق أنك أنت الذى بثثت هذه الروح فى الأمة، وقد كانوا يظنون أنه لا حياة فيها خصوصا بعد أن اشتغلت سنتين فى حل الحزب الوطنى وإضعافه، والنهضة الحديثة أثبتت أن فى الأمة حياة عامة خلافا لما كانوا يتوهمون، ولقد اشتغلت وحدى فى الدفاع عن صوالحها أثنين وعشرين عاما ولم يكن لى من معين. أما الآن، وقد تألفت هذه الجمعية وفيها الكثير من الأكفاء، فأنها ستتحمل أعباء العمل وأرجو أن تقوم به خير قيام، وبمقدار ما أحسنت الأمة فى انتخاب نوابها بمقدار ما أساءت الحكومة فى تعيين الأعضاء الذين من حقها تعيينهم فنهم من سقط فى الانتخاب)..

وكتب سعد بعد ذلك عن دعوة اللورد كتشنر له فى وليمة أقامها ودار فيها الحديث معه عن الجمعية التشريعية عما يتصل كذلك بالبحث الذى نتحدث فيه الآن فقال:

«... وقال (أى كتشنر): وإنى اهنيك بفوزك فى الانتخاب فشكرته ثم قال إنك تعلم أنى اشتغل لمصلحة مصر ولا هم لى الا العمل على تقدمها (وقال هذه الجملة الأخيرة بصوت خافت مسحوب كأنما يشمه شدآ) وأرجو أن تساعد الجمعية على بلوغ هذه الأمنية وانى أنشأتها وقومى يلوموننى على التعجل فيها ومن ضمن اللائمين لورد كرومر الذى لا يحب تغيير النظام القديم وكذلك سير جورست كان معارضا فيه».

قلت : « كيف ذلك ! هل تستعظمون هذا التغيير على المصريين » قال : نعم قلت : « شىء غريب إن المصريين يعتبرون أنهم لم يكسبوا من هذا التغيير شيئا عظيما » .

قال : « هكذا يلومونى ، ويهمنى أن تنجح الجمعية فتبطل لومة اللائمين وتتقدم مصر بالتدريج حتى تنال النظام النيابى . والذى أسعى اليه أن تكسب الثقة فى الخارج، وأن يكون لها شهرة عظيمة فيه ، ولا يكون ذلك الا باستعمال الدقة والحكمة واجتناب التسرع فى العمل، ثم التروى فيه، وملاحظة ظروف الاحوال والزمان فأن مع المستعجل الزلل، والسرعة مطية الخطل، واذا ما اسرعت الخطى ولم تلاحظ فى سيرها المناسبات عاد ذلك بالضرر العظيم على البلاد . وعندى فكرة بالنسبة لشخصك إنه لايهمنى فى الحالة الحاضرة إلا أمران: أحدهما الا يلحقك ضرر ما، والثانى المحافظة على الصالح العام — اذا سمحت أن أبدى لك هذه الفكرة ، لاعلى كونها أمرا أو نصيحة أو إرشادا ، بل على كونها مجرد إلفات ، فأنى فاعل ولك الرأى فى اتباعها وعدمها » .

قلت : « لك الفضل أن تقول . إنى مصغ »

قال : « إنك تحتد أحيانا فى القول ، وكثير من خصومك يعملون على إثارة حدتك عند المناقشه معهم ، فتصدر منك كلمات ربما تأسفت بعدصدورها على قولها . فاذا حصل ذلك منك فى الجمعية سبب ضررا بك » . قلت « ربما كان ذلك فى المحادثات الخاصه ، ولكن للمناقشات العامه أحكاما تقضى على الانسان أن يزن كلامه ويتأمل فيه قبل القائه ، فلا تخش من هذه الناحيه، وسوف يكون سبيلى فى الجمعية التعبير عن الحق وتبليغ حاجه الامه فأنى ، التزم أمامها أن أترجم عن إرادتها ، وأدافع عن مصالحها بالذمه والصدق » .

قال : « ولكن ما كل حق يقال ، ولكل مقال مجال ، وإنى أعرف كثيرا من الحقائق ، ويجب على أن أبلغها ، ولكنى أكتم بعضها خشية أن

يؤدى إفشاؤها الى ما لاتحمد عقباه ، ولو قلت كل ما أعلم لكان فى ذلك خطر عظيم » .

قلت : « إننا نجهل كثيرا من الظروف والأحوال التى يجب رعايتها فى القول والبيان . فاذا لم تلاحظها الجمعيـــة التشريعية فى آرائها فالخطأ ليس منها ، اذاً لا تكلف الانسان أن يلاحظ ما يجهل ، فاذا كان عند الحكومة من المعلومات ما يحملها على وضع مشروع من المشروعات ، فلا تثريب على الجمعيه اذا رفضته لتجردها من هذه المعلومات . فاذا كنت تريد أن تشترك الجمعية التشريعية فى ملاحظة هذه الظروف والا حوال ، فسبيلك أن تطلعها على هذه المعلومات » .

قال : « إنى مستعد لأن أعلمك بها » .

قلت : «وأنا مستعد لذلك،على شرط أن يحفظ كل رأيه عند عدم الاقتناع »

قال : « كذلك ، إنى أحب الاقناع »

قلت : « مامن وسيلة تنجح فى الجمعية التشريعية إلا هذه الوسيلة والاعتماد على غيرها لايعود بطائل » .

قال: «إنه عندك ـ مثلا ـ مشروع إعاده النظر فى الأحكام الجنائية . ما رأيك فيه ؟

قلت : « إنه مشروع غير محمود واخشى أن ترفضه الجمعية التشريعية ، لأنه وضع عقب الحكم ببراءة أشخاص من تهمة قتل بعض الفرنسويين، فقامت الوكالة الفرنسية وقعدت لهذا الحكم » .

وتناولت المذكرات تحدثا فى مسائل عديدة منها فساد مصلحة الأوقاف ثم استطرد سعد يكمل حديثه مع لورد كتشنر فقال :

« ... وفى الواقع أنى كلفت أن أقابل الخديوى مرارا ولكنى لم اقابله الا اليوم مع مصطفى باشا واصهارى . ولست آلة فى يد أحد ولا أرضى لنفسى أن تكون آلة لمخلوق ولأى مقابل أصير إليه لدى الخديـــو ، وإذا كنت من

يسهل استمالته لجهة كان ذلك أسهل عليك من غيرك .

الامة انتخبتنى ووضعت فى ثقتها فلا أكون خادماً إلا لها . ومثلى لا يؤخذ بالعنف ، ولكنه بالللطف يؤخذ . ولقد علمت أثناء الانتخابات أن الحكومة تماكسنى وتضع على منزلى الرقباء وتمنع موظفيها من المرور على ومارضيت أن أخبرك بشىء من الإمر ، كيلا يظن أنى اطلب منك مساعدة على انتخابى وقد تم بحمد الله وحمدت نتيجته .... »

ثم قلت له : « تتذكر أنى قلت لك ها هنا بانى لا أريد من الخديوى رتبة ولا نيشانا . . وسيرى بعد خروجى من الحكومة ما أفعل . وهاقد نجح الله قصدى ورأى بعينيه ماتم لى » .

قال : « ينبغى ان تضع نصب عينيك مصلحة البلاد ومنع الضرر عنها كما يضع السارى فى البحر القطب أمامه . فلا تغفل عن النظر، وإنما إلى نجم هذه المصلحة . ذلك أن عندى كل ما تريد وتستعلم عن كل ماتشاء ولى أن أحضرك عند الحاجة واعلمك بما تريد . واذا بلغك عنى شىء ، فقل إنى أعرف اللورد كتشنر وهو يعرفنى » .

قلت : « عظيم ولى عندك مثل ذلك »

قال : « كذلك .

وانصرفت .

• • •

واظهرت الأيام أن مابدا من كتشنر من ملاطفة وتودد لم ينخدع لهما سعد ، وإنما سار فى طريقه مدافعا عن حقوق أمته ، وكان كتشنر أول من وضع العراقيل فى سبيله حتى لا يأخذ من مصر مكان الزعامة - على ما بينا - من تدبير ضده فى الجمعية التشريعية وعلى ما أوضحه الأستاذ العقاد فى كتابه عن «سعد زغلول» .

ولمناسبة ماذكره رشدى باشا عن عدم اعتراض أحد على النظام الجديد سوى

المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى الذى أعلن امتناعه عن الاشتراك فى أية حفلة من حفلات القصر السلطانى ، لأنه يعد هذا النظام باطلا — ننقل هنا مادونه سعد زغلول فى مذكراته عن هذه الواقعة بالذات التى كان على مايظهر لها صداها فى ذلك الحين،غير أننا نأتى هنا بتمهيد لها قبل ذكرها .

فقد حدث أن حدد السلطان حسين يوم ١٨ فبراير سنة ١٩١٥ لزيارة مدرسة الحقوق ، فأضرب طلبتها عن الحضور فى ذلك اليوم ، وأجرى تحقيق فى هذا الموضوع ، ولا يتسع المقام لذكر تفاصيل هذا الحادث ، وكانت النتيجة فصل بعض الطلاب وحرمان البعض الآخر من الامتحان ... وهذه التفاصيل ثابتة فى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى — الجزء الاول ص ٢٤ - ٢٦[1]، وكان الحادث المذكور احتجاجا ملموسا من جماعة مثقفة لها أحترامها ، وكاد يكون أول احتجاج صامت على خلع الخديو عباس وتعيين السلطان حسين بدله وإعلان الحماية البريطانية على مصر .

وهنا يروى سعد فى ص ١٣١٢ — ١٣١٤ يوم ٨ مارس سنة ١٩١٥ أثر الحادث المذكور فى نفس السلطان حسين ، فقال إنه عند مقابلة له ، « كان يتأوه من الأحوال العامة ومن أحوال تلامذة الحقوق والمعلمين الخديوية ، وقال إنه يئس من صلاحهم وأنهم تجاوزوا كل حد فى الوقاحة وقلة الأدب ، وأن قلبه أصبح كسيرا من الامة وشدة جهالتها وسوء أخلاقها ،وأنه عزم ألا يهتم بأمرها وأن يتركها وشأنها تعبث الحوادث بها . فأخذت استعطفه بأنه لاينبغى أن ييأس ، ولا أن يأخذ كل الامة بما صدر من بعض صغار أبنائها ، فقال : « إن الكبار كذلك سفهاء، واحلامهم طائشة . أنظر كيف فعل أحمد بك عبد اللطيف المحامى ، فأنى دعوته ضمن من عزمته من المحامين عندى ، فحضر قبل اليوم المعين إلى هنا ، وقال لسعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء إنه لايعترف بسلطنة البرنس حسين، ولاينبغى له أن يعرفه كسلطان ، كما لاينبغى أن يعرف الحماية الانجليزية،

---

(١) يراجع أيضا كتاب «الضاحك الباكى» للاستاذ فكرى أباظة ـ طبعة دار الهلال ـ ص ٢٠٩

ولا أن يتردد عليها ». قال السلطان : « وكنت أقدر أن أطلب من مكسويل قائد جيش الاحتلال نفيه إلى مالطة لكونه ثوروياً ، ولكني لم أقبل ذلك ومن منذجلوسي،وأنا أسدي المبرات وأوالي النعم وأواسي ذوي الحاجات،ولكن ليس في الأمة من يعرف ذلك ولامن يقدره ، وتلامذة الحقوق لم يفعلوا ما فعلوا إلا باغراء أشخاص معلومين ، فان مرسي بدر (١) أحدهم قريب الصوفاني ، وقد كنت اعرف قبل زيارتي مدرسة الحقوق بثلاثة أيام ماعزم التلاميذ عليه،ولكن ما باليت ولن أبالي.. وقد كنت سعيت في عزل دلوب(٢) من المعارف ولكني عدلت عن هذا العزل وأستبقيته ولم أفاتح السير مكماهون الاقليلا من المرات،وسأقابله وأرى أن طرق التعليم الجارية غير ملائمة،وكذلك لا ينبغي أن تعقد الجمعية التشريعية،ولا أن يكون لها صوت قطعي في أمور الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية،لأن الأوقاف تحت سلطتي، ولا وجه لأن أتنازل عنها » ؛ فقلت : « مهلا مولاي لا تترك اليأس يستولي على نفسك ! فان حياتك ليست لك ولكنها للأمة وأنت سلطان ، وهذه رعيتك ، فأصبر عليها وقابل مايبدو من بعض الطائشين من أبنائها بالحلم والرفق ؛ وسياسة الأمم تقتضي كثيراً من التحمل وسعة الصدر ؛وبمناسبة الجمعية التشريعية أعرض لعظمتكم أن إعطاءها سلطة الرأي في المسائل السالف ذكرها مع القيود التي علمنا بها من الجرائد ومن بعض النظار غير مناسبة ، خصوصا وقد علمت من هؤلاء أنهم هم الذين وضعوا هذه القيود » فقاطعني الحديث ، وقال :« إنه لا يحسن الآن اعطاء أي شيء ما » وعاد الى حدته الأولى ، فقلت:« اذا كان احمد عبد اللطيف خرج عن حده ، فبقية المدعوين من المحامين وهم قريبا من الثلاثين عرفوا لعظمتكم جميل إكرامها ، واذا كان بعض تلامدة مدرسة الحقوق، وهم القليل،فان أكثرهم

---

(١) كان محاميا ثم عضوا في لجنة الوفد بالاسكندرية ، فنائبا مرشحا من قبل الهيئة السعدية ووزيرا للمعارف العمومية والعدل في أواخر حياته.

(٢) هو دانلوب ولعل اسمه كان ينطق به كما ورد في مذكرات سعد زغلول (دلوب) المستشار البريطاني لوزارة المعارف في ذلك الحين و كان معروفا بشدة سطوته علي وزيرها الا في عهد سعد زغلول بها .

وجميع تلاميذ مدرسة القضاء ومدرسة المعلمين الناصرية أظهروا من الاحترام ماسر قلبكم ، فلماذا يتغلب شر القليل على خير الكثير».

«وانصرفت وقلبي مملوء اسفا من هذه الحالة، وشعرت بأن هذه الحدة تبدو من السلطان تعليلا لعجزه عن فعل الخير بصفة كونه سلطانا ، لأنه من عهد جلوسه لغاية الآن لم يأت بعمل عام ترتاح اليه الأمة، ولكنه أتى بأعمال شخصية كايلام الولائم والاحسان على بعض المحتاجين وغير ذلك ...»

• • •

وإلى هنا نكون قد تناولنا بدقة وأمانه المبررات التى برر بها رشدى باشا ومن تولوا الدفاع عنه قبوله الحماية ؛ وبقى فى سبيل استكمال هذا البحث التساؤل عما كان يتعين على رشدى باشا اتخاذه فى هذا الشأن عند مفاتحته فى إعلان الحماية البريطانية على مصر أو عند فرضها فرضا عليها .

ويحسن أن نترك لأقلام من تناول هذا البحث من كتاب التاريخ الحديث أن تجرى بآرائهم حتى نبعد عن مظنة التعصب لتأييدحملتنا عليه وعلى رفاقة أيام شبابنا فى مقالات « وزراء الحماية » وأمثالها . وبعد ذلك يمكننا أن نناقش تلك الآراء لنبين غثها — إن كان فيها ثمة غث — من ثمينها .

ومن المعروف أن آراء ولئك الكتاب لم تبسط وتعلن إلا بعد مضى بعض الوقت على إلغاء الحماية وفى مواجهة رشدى باشا وزملائه وحال حياتهم .

ففى مستهل هذا الباب من هذا الكتاب بينا ما وجهه كل من أحمد شفيق باشا فى جريدة كوكب الشرق فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ الى رشدى باشا من نقد ومآخذ لقبوله خلع الخديو عباس عن عرش مصر وإعلان الحماية عليها، ورد رشدى باشا عليه فى جريدة الأهرام بعد أيام قلائل ، وقد علقنا على ذلك كله من زاوية واحدة : هى ما قيل على لسان هذا أو ذاك بالنسبة لضم مصر الى الممتلكات البريطانية وإعلان الحماية عليها . ولم نعرض عندئذ لما قيل عما كان يتعين على رشدى باشا اتخاذه من اجراءات تجاه خلع الخديو وإعلان الحماية ..

والآن نكمل هذا البحث ، بأن نفس أحمد شفيق باشا طالعنا فى ص ١٧٨ — ١٨١ من الجزء الاول فى تمهيده « لحوليات مصر السياسية » التى ظهرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٦ بفصل عنوانه « خلاصة أعمال الوزارة الرشدية » عدد فيه ما أخذه على رشدى باشا من مآخذ بالنسبة لموقفه من خلع الخديو وإعلان الحماية وأبدى ما كان يتعين عليه اتخاذه من اجراءات فى ذلك الحين درءا لما حدث ، ويمكن إيجازه فيما يلى :

١ — كان يجدر به قبل أن يدعوه السلطان حسين لتأليف وزارة برياسته أن يخلع عن نفسه صفة « القائم مقام خديو » قبل قبوله المهمة الجديدة ولو تلغرافيا وقبل الانقلاب بيوم واحد .

٢ — كان يحسن به أن يطلب من الانجليز وثيقة صريحة بما ورد فى تبليغ سير ملن شيتهام للسلطان حسين من اعتبار مصر وديعة تحت يدها . . . . الخ وينشر هذه الوثيقة فى الصحف لتكون بمثابة ميثاق للامة خصوصا أن ذلك كان من الممكن فى ذلك العهد الذى كان الانجليز فيه مضطرين الى ممالأة كل أمة تنضم الى صفوف الحلفاء .

٣ — كان عليه أن ينتهز ما أدته وزارته من تضحيات جسام ، عددها تفصيلا ، قدمتها مصر لخدمة الحلفاء فى حربهم شرقا وغربا بأرواح أبنائها وبأموالها عند اندحار الانجليز أمام الدردنيل (١) واشتباكهم مع الاتراك فى ميدان قناة السويس لتطلب منهم ما سهت عن طلبه فى بدء الحرب وعند إعلان الحماية يقصد بذلك مطالبته بالوثيقة المشار اليها آنفا .

(١) يقول شفيق باشا عن هذا الاندحار فى ص ٩٤ من مؤلفه المذكور إن عام ١٩١٦ بدأ باقتناع الحلفاء بعجزهم عن متابعة القتال فى ميدان الدردنيل وبحيث جزيرة غاليبولى ، حيث انسحبوا منه نهائيا فى ٨ - ٩ يناير من هذا العام بعد أن أهلكوا فى سبيل اقتحام هذا المضيق الشىء الكثير من الذخائر والأموال وبعد أن أفرطوا فى الجود بمهج الرجال وفقدوا كثيراً من مراكبهم الحربية وامتلأت مستشفيات القطر المصرى بالجرحى من الانجليز والفرنسيين والمصريين حتى ضاقت بهم على كثرتها فى انحاء القطر ثم روى كيف استدعى الانجليز - عن طريق الحكومة المصرية - رجال الرديف للمساعدة فى الحرب على إثر ما حدث .

وقال الاستاذ على أحمد شكرى فى مقدمه تعريبه كتاب « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده » تأليف تيود وررو دستين :

١ — ... كان يجدر به (أى رشدى باشا) — وهو الرجل الذى حنكته التجارب، وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت تتفق ومصالحهم — أن يطلب منهم وعدا كتابيا بأن تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها أو أن يطالبهم وقتئذ بأن يعقدوا مع مصر محالفة هجومية دفاعية تقف بها الدولتان جنبا الى جنب .

٢ — كان يجدر به أن ينتهز تلطف الانجليز مع المصريين — وقبل مجىء الجنود الهندية — لقلقهم من ناحية تركيا — ويقنعهم بأن من مصلحتهم ترضية المصريين بعقد محالفة معهم، فاذا ما رفضوا ثبت له سوء نيتهم، ومن ثم كان له أن يرفض العمل معهم فيوقعهم فى حيص بيص من الوجهتين الادبية والحربية، ولم يكن يعقل أن يغامروا بمغاضبة المصريين وإيلامهم فى شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

٣ — كان فى وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة أعمالهم داخل الحكومة وخارجها، ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاسترالية التى كانت بمصر وقتذاك ، فلقد رأينا انجلترا — وقد خرجت ظافرة من حرب الجبابرة — تقف مبهوتة حائرة أمام ثورة الشعب المصرى فى سنة ١٩١٩ .

وزاد الكاتب على ذلك قوله : إننا اضعنا فى سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة قلما يسمح الدهر بمثلها، فلم ننتهز فرصة انشغال الانجليز بحرب عالمية ؛ لننتزع من براثنها استقلالنا بل استنمنا الى وعودها — وكثيراً ما هى — واطمأنت نفوسنا الى الألفاظ المعسولة التى ألهتنا بها الى أن خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا..

وعلق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ص ٢٠ و ٢١ من الجزء الأول من

كتابه (ثورة سنة ١٩١٩) الصادر فى سنة ١٩٤٦ عن إعلان الحماية وموقف البلاد عموما منها قائلا :

«ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ويهدد استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى صفة النيابة عن الأمة أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل. بل تبقى الوزارة قائمة تقر الحماية ولا يستقيل وزير ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة كأن لم يحدث حدث بالبلاد ! ! بل أن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير هنرى مكماهون أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) وقال عنه على مسمع من المستقبلين : « ان دلائل الخير بادية على وجهه وأؤمل أن يجزل الله الخير على يده »(١) .

نعى الأستاذ احمد حافظ عوض (٢) فى جريدة كوكب الشرق الصادرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧ فى مقاله السادس «الأيام الأخيرة للخديوى فى مصر والأستانة» فيما نعاه على رشدى باشا «أنه حينما علم بانصراف نية الأنجليز الى خلع سمو الخديوى الذى كان يقوم مقامه لم يستقل من الوزارة أية كانت العواقب ، ولم يبلغ ذلك الى الأمة المصرية فترك للأنجليز تبليغه ، وقد كان هذا دائما موضع انتقادى على رشدى باشا فيما كتبته عنه قبل استقالته من الوزارة فى سنة ١٩١٩ وأنه لم يعرف كيف يحسن استغلال ذلك الظرف السياسى. وانجلترا فى موقف المضطرب الوجل الذى يخيف وهو أشد الناس فزعا وفرقا ، فاخطأ كثيراً فى أنه لم يحصل من

---

(١) هذا الشطر الأخير الخاص بسعد سنناقشه عندما تعرض لما نسب اليه فيما بعد بغير حق عن رأية فى الحماية حين اعلانها .

(٢) كان رحمه الله يشغل منصب السكرتير الخاص للخديوى عباس حلمى الثانى .

الأنجليز على وثيقة باستقلال مصر اذا دخلت تركيا الحرب ودافعت مصر عن نفسها كما فعلت منضمة الى الحلفاء » .

وقد أخذ الأستاذ عباس محمود العقاد فى كتابه عن «سعد زغلول » ص ٢٥٩ - ٢٦٤ على الوزارة الرشدية مسلكها فى أوائل الحرب العظمى الذى خلا من الإقدام والحنكة مما أقنع الأنجليز بسهولة الاغضاء عن مطالب المصريين العادلة، ولاسيما مطلب الاستقلال والغاء الحماية ،واقنعهم بسهولة سوق المصريين الى الحرب فى غير مجاملة ولا مكافأة،وهو مسلك ضعيف هزيل أفرط فى الضعف والهزال واستشهد فى ذلك بمرجع انجليزى سنشير اليه فيما بعد .

ونعى على رشدى باشا كذلك أنه «قبل وأصحابه الحماية وقطع العلاقات بالدول الوسطى دون وعد ولا شرط ولا مساومة،ولم يكتفوا بهذا حتى يقال إنهم أذعنوا للحماية مكرهين فى انتظار التغيير أو الإلغاء عند سنوح الفرصة . بل تجاوزه الى التطوع بالاحاديث والتصريحات التى هللوا فيها للحماية واعتبروها أمنية من الأمانى طال أشتياقهم الى تحقيقها .

وبعد أن نقل المؤلف تلك الاحاديث والتصريحات، بين مدى آثارها السيئة على مطالب البلاد فى ثورتها سنة ١٩١٩،وإلى أى حد أدخلت فى روع الأنجليز أنهم خلقاء برفض هذه المطالب .

وفى كتاب بعنوان « حول القضية المصرية — للحقيقة والتاريخ — حقيقة رأى الأمة فى مشروع الاتفاق — مشروع لجنة ملنر » بتوقيع « مصرى صميم » ظاهر من صياغته ولهجته أنه من الحزب الوطنى قال فيه مؤلفه عن رشدى باشا : «إنه ارتكب اغلاطا سياسية لاتغتفر دلت على عدم خبرته بالسياسة اذ لم يعرف كيف ينتفع بذلك الظرف العديم النظير ولم يعتبر بعبر التاريخ ، فجلب على البلاد بجهله من المصائب والرزايا ما لم تجلبه عليها أية وزارة مصرية أخرى فى عهد الاحتلال الى اليوم .إن أقل الناس خبرة بالسياسة يعلم أهمية مركز مصر الجغرافى

فى الحرب الأوربية بالنسبة للحلفاء عموما ولا نجلترا خصوصا ، فلو قدر لمصر أن تقف فى وجههم مع دولة الخلافة لتغير مركزهم، ولقضى عليهم بالفشل، اذ بعدكم من الزمن يصلهم مدد الهند واستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان وفنزويلا وجنوب أفريقيا وغيرهم، ولفازت مصر بتحقيق أمانيها، وخلصت البلاد من الاحتلال وويلاته . وقد اعترف قادة الحلفاء فى الحرب العامة بأن الفوز فى الميدان الشرقى كان سببا فى الانتصار الأخير، وما كانت تؤمل انجلترا أن تكون مصر قاعدة حربية لها ولحلفائها ، وما استطاعت أن تطلب منها إلا أن تقف على الحياد ، فلو كان عند الوزارة الرشدية شىء من الفطنة أو ذرة من العاطفة الوطنية ، لطلبت من الحلفاء ثمن حياد مصر ، ولا شك أن الحلفاء كانوا يدفعون يومئذ الثمن مضاعفا ، فلو طلب من بريطانيا رد حقوق مصر كاملة لاجابت الطلب، ولكان الحلفاء أول من يساعد على إرغام انجلترا على الاذعان بحكم الظروف.

ولكن سبق فى علم الله أن تبلى مصر بهذه الوزارة ، فيتنازل رشدى باشا عن القائمقامية خديوية ، وبذلك قضى على مركز العرش الشرعى، ويجاهر بأعلى صوته بأن خديوى مصر يجازف بمجازفة جنونية ، ثم يدعى بأن وطنيته الحارة قضت عليه بالا يحفل بمركز العرش ، ودفعته لقبول اعلان حماية بريطانيا على مصر ثم يصرح أن هذه الحماية نعمة كبرى على البلاد، ويتمنى أن تدوم لرقى البلاد ورفاهيتها ، بينما بريطانيا تقول إنها حماية لضرورة حربية ثم يذلل أمام انجلترا كل صعب حتى مكنها من اقامة سلطان على البلاد بطريقة غير شرعية .

وبينما المانيا تهدد الانجليز بتحرير مصر وتخليصها من يدها وتتنازل تركيا لمصر عن سيادتها ويصدق مجلس (المبعوثان) على ذلك : كما صادقت النمسا و بلغاريا فى ذلك الحين على أن مصر أصبحت مستقلة تمام الاستقلال ويبلغ خديو مصر بذلك رسميا فيخبر به رشدى باشا ....

وأشار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ الحديث المساعد

بكلية الاداب بجامعة عين شمس فى كتابه « تاريخ مصر السياسى ، من الاحتلال الى المعاهدة » سنة ١٩٦٧،ص ٩٠ الى ما نشره الاستاذ محمود أبو الفتح فى كتابة « مع الوفد المصرى » من تفاهم المصريين فى أواخر سنة ١٩١٤ مع الباب العالى على أن تتمتع مصر بالاستقلال وإنذار الخديوى عباس الحكومة الانجليزية عن طريق سفير تركيا بلندن بجلاء جيوشها عن مصر فى الحال،ومن مقارنته هذا الموقف بما أذاعته الحكومة المصرية غداة إعلان الحرب — بايعاز من دار المعتمد البريطانى من أن الاحتلال البريطانى يعرض مصر لهجوم اعداء انجلترا وتحذير المصريين من التعامل المالى والتجارى مع رعايا الاعداء ومناشدتهم أن يمدوا انجلترا بكل ما يستطيعون من معونة .... ثم استطرد المؤلف بعد ذلك يقول : « وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدى باشا — رئيس الوزراء — على إصدار هذا التصريح دون أن ينتزع من الانجليز فى مقابله وعدا صريحا يحقق آمال المصريين بعد انتهاء الحرب ».

وعلى غرار ما أبداه الكتاب السابقون ، كتب آخرون مما لانرى داعيا للاسترسال فى نقله أو الاشارة اليه .

وقد استرعى نظرنا أن الدكتور محمد حسين هيكل لم يشر فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » من قرب أو من بعد الى موقف رشدى باشا من قبوله الحماية أو رأيه هو فى ذلك،مكتفيا بمجرد الإشارة الى واقع ما حدث ليس غير،دون أى تعليق ايجابى أو سلبى (ص٧١) ، ولعل السبب فى موقفه هذا يرجع الى اختياره فيما بعد رئيسا لتحرير جريدة السياسة لسان حزب الاحرار الدستوريين الذى تولى عدلى باشا يكن تأليفه،ثم رياسته لأول مرة،وقد كان من بين وزراء الحماية ، كما اسميناهم بذلك فى مقالاتنا المنشوره فى الفصل الثانى من الباب الثالث من هذا الكتاب وكان رشدى باشا من أول المشايعين له،وقد بلغ به أمر مساندته لعدلى باشا الى قبوله أن يكون نائبا له عندما عين رئيسا للوزراء فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ليتولى المفاوضة الرسمية مع الحكومة البريطانية ...

ولكن الدكتور هيكل — وإن سكت فى مذكراته عن إبداء رأيه فى موقف وزارة رشدى باشا من خلعها الخديو عباس عن عرش مصر ، وقبولها إعلان الحماية البريطانية عليها — فأنه لم يسكت عن التصريح برأيه فى مخالفته أستاذه لطفى السيد فى دعوته فى صحيفة « الجريدة » التى يتولى رياسة تحريرها وقتئذ الى مؤازرة انجلترا، وهو الذى دعا قبل ذلك بثلاث سنوات لحياد مصر فى الحرب التركية الايطالية فى طرابلس، وأنه لم يكد يفاتحه فى ذلك حتى اجابه أنه على حق من حيث المنطق ، وطلب إليه أن يتريث فى ابداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه حرصا على ما يريدانه ، من تحقيق استقلال مصر استقلالا صحيحا تاما، ذلك لأن محادثات تجرى وقتئذ بين رشدى باشا رئيس الوزارة ومقام مقام الخديو من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر وأعترفت باستقلالها التام ... (ص ٦٥ و٦٦)

وأخذ الدكتور هيكل فى مناقشة رأى استاذه وتفنيد حججه فيما طلب السكوت عنه فيما تلا ما تقدم الى أن حرر مقالا برأيه لنشره فى « الجريدة» ورفضت الرقابة على الصحف نشره ثم قال بعد ذلك : « إن لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصده اليه صديقاه السياسيان رشدى باشا وعدلى باشا »(ص ٧٠)

ولكنه بالرغم من تحفظه عن إبداء رأيه فى موقف رشدى باشا وزملائه من خلع الخديو وإعلان الحماية قد فلتت منه بعض عبارات فى ص ١٠٦ من مذاكرته تنم عن خطئهم فيما اتخذوه قبل هذا الموقف حيث قال وهو يتحدث عن صفات عدلى باشا وطباعه ، إنه كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة منذ قبل الوزارة بعد إعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخلص مصر من نير هذه الحماية ....

• • •

ولنترك كتاب التاريخ الحديث من المصريين، ولنرجع الى ما كتبه هؤلاء الكتاب

من الانجليز أنفسهم ، فقد أشار الليفتنانت كولونيل ب .ج . إلجود فى كتابه « مصر والجيش» طبعة ١٩٢٤ فى ص ٤٤ — ٤٦ الى موقف رشدى باشا من الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وفيما اتخذته وزارته من إجراءات لمعاونة انجلترا فيها ، وبين أنه كان فى حيرة كبرى معللا سببها بأنه لم يكن وراءه من يخلص النصح اذ كان الخديو فى القسطنطينية، وكانت الجمعية التشريعية قد تأجل انعقادها، وكانت البلاد فى صمت وخرس ولو كان فى مصر وزير قوى يتصف بالعناد لحول الموقف لصالحه، ولكن هذا العمل الجليل كان أبعد ما يكون عن قدرة رشدى باشا ، وهو المشهود له بالحنكة والسياسة أكثر من القوة والصلابة وانه مهما كان المثقف المرن بارعا فى تصرفاته مع الغير ، فليس هو الرجل المطلوب فى هذه الظروف لمواجهة خصوم أقوياء يتسمون بالتصميم وشدة المراس .

وبعد أن عرض المؤلف لمركز قناة السويس فى تلك الحرب واهميتها لانجلترا فى تلك الظروف ، قال : إنه اذا ما تصارعت أوربا على حيادها عند ئذ ، فان الاطراف التى ستتأثر فى هده الحاله عليها أن تحسم نزاعها بالحرب فيما بينها ! وكان على مصر أن ترفض الزج بنفسها فى هذا الصراع ، ولم يكن فى استطاعة أحد من المصريين أن يتبين هذا بوضوح أكثر من رشدى باشا . . . .
وانتهى المؤلف من بحثه الى أن رشدى باشا قد أقنع نفسه بما يبرر به توقيعه وثيقة الاستسلام لمطالب بريطانيا حين أعلن الحرب فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ضد اعدائها ، وقد ارتاح البريطانيون لذلك بينما شعر المصريون أنهم أعطوا كل شىء فى مقابل لا شىء . . . .

• • •

ونختتم هذه الناحية من البحث بما دونه « محمد فريد » فى مذكراته عن هذه الأحداث، فقد كتب فيها يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد أن أشار اليها يقول :
« وفى ثانى يوم وردت الأخبار بأن قاضى مصر — وهو تركى — لم يعترف

بهذا التعيين (تعيين الأمير حسين كامل سلطانا) لمخالفته للفرمانات وأنه رفت لذلك . ومن المحزن أنه لم يستقل مصرى من منصبه احتجاجا على هذا العمل بل قبله الجميع صاغرين »

(ص ٤١٠ — وجريدة الأخبار — ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٤)

وبعد أن نقلنا آراء من كتبوا فى تاريخ مصر الحديث عن موقف رشدى باشا وزملائه من قبولهم خلع الخديو وإعلان الحماية على مصر وهى تخلص فى جوهرها أنه كان يتعين تحرير وثيقة صريحة بما وعدت به الحكومة البريطانية فى تبليغها للسلطان حسين على لسان مستر مالن شيتهام ، ونشرها فى الصحف ومضمون هذا الوعد أنها — أى الحكومة البريطانية — تعتبر وديعة تحت يدها جميع الحقوق التى آلت اليها باسقاط السيادة التركية عن مصر .... وبأن تصير مصر مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزاوها .... بعقد محالفة هجومية دفاعية بين البلدين ...

ومما يجب استرعاء النظر اليه ومراعاته ، أنه يجب على من يبدى رأيه فى مثل هذا الموضوع الخطير أن يضع نفسه أولا وقبل كل شىء فى موضع رشدى باشا وفى الظروف التى كانت تحيط به — ظروف القوة وحالة الحرب وحالة مصر من جميع النواحى على العموم .

فاذا ما قدرنا هذه الظروف واحللناها محل الاعتبار ، ولم نتجاهل أثرها فى إمكان إبداء الرأى ، فاننا نخرج منها بأن قيمة الوثيقة الصريحة كقيمة ما ورد فى ذلك التبليغ من حيث عدم انتظار وفاء الانجليز دائما بما يعدون به ، وإن كنا نلتفع بها وبصراحتها فيما بعد عندما تضع الحرب أوزارها . أما مطالبة رشدى بنشرها فى الصحف إن تم الاتفاق على صدورها صريحة — فليس فى وسعه وقتئذ القيام بهذا النشر، لأنه ليس فى يده ، وانما كان فى يد السلطة العسكرية البريطانية وهو القائل فى حديثه فى وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ حين سئل عن سبب عدم اعترافه رسميا بصفة «الوفد المصرى » أنه يكون

قد وطأ شرفه بقدمه لو أنه قبل أن يصرح بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية ومنع الجنرال اللنبى طبع الجريدة الرسمية ؛ فان ذلك يكون لطمة شديدة له (الجزء الأول من تمهيد حوليات مصر السياسية ص ٣٤٤) ولا محل لابداء الرأى فى النشر إلا اذا انتهينا من أمر الاتفاق بين مصر وانجلترا على ما ينشر على أى حال .

هذا ويمكننا ابداء رأينا صريحا فى أن أقل ما كان يمكن أن يتبع فى ذلك الحين ، مراعاة لما ألمحنا اليه من تلك الظروف هو ما يأتى :

١ — استمرار وقوف مصر على الحياد الذى أعلنه مجلس نظارها فى ٣ أغسطس ١٩١٤ ؛ والذى حرم على السفن الحربية التابعة « لاحدى الدول المتحاربة » حق السير فى المياه البحرية المصرية أو فى أى مرسى أو ثغر مصرى ، والذى كان لا يجيز لأى مصرى من رعايا الحكومة المحلية أن يدخل فى خدمة احدى الدول المتحاربة بصفته عسكريا أو تجاريا أو استجلاب عساكر أو بحارة فى الجهات الداخلة فى اختصاص الحكومة لخدمة احدى الدول المتحاربة . وقد بنى مجلس النظارة هذا القرار على أن القانون الدولى (وقد اسماه قانون حقوق الملل ! !) يفرض على الدولة المحايدة أن تقوم ببعض الواجبات فى أثناء الحرب .

وكان على الحكومة المصرية أن تصر على قرارها هذا ؛ ولكنها لم تلبث إلا يوما واحدا ثم نقضته على إثر دخول انجلترا الحرب فى اليوم التالى لصدوره أى فى يوم ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ حين اصدرت قرارا بعدم جواز عقد اتفاق مع الحكومة المحاربة لانجلترا أو التعامل معها بالذات أو بالواسطة أو إقراضها أو دفع شىء لها بناء على تعاقد سابق ؛ وخولت المادة الثالثة عشرة منه للقوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى . . . . ».

واستند هذا القرار الى أن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعله عرضة لهجوم اعداء صاحب الجلالة البريطانية ؛ وأنه من أجل ذلك قد

« أشير على الحكومة المصرية «اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع مثل هذا الهجوم»
(الوقائع المصرية — ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ص ٢٧٠)

وما كان يحق للانجليزان يغضبوا لو أن حكومة مصر ظلت على حيادها ، لانهم — وإن كانوا هم الذين أشاروا عليها بخروجها عن هذا الحياد - قد كانوا هم الموحين اليها به فى قرارها الاول . ولا نقول ذلك من عند أنفسنا ولا بجرد استنتاج ، وإنما نأتى به من واقع مصدر بريطانى شبه رسمى هو جريدة « التيمس » حين نشرت تاريخ الحرب العالمية الأولى حيث ذكرت أن القرار الأول الصادر من الحكومة المصرية بالتزامها الحياد كان من وضع مستر برونييت (الانجليزى) مستشار قلم قضايا الحكومة المصرية وقتئذ ، بعد الاستئناس بآراء لجنة الدفاع الامبراطورى ، وقالت إن هذا القرار لايصح تسميته إعلانا للحياد ، بل هو شبيه بمعاهدة تحالف محلى بين مصر وانجلترا وحلفائها ، وتفسير هذا القول هو تعمد الحكومة المصرية خدمة الحلفاء بعدم مساعدة محاربيهم ، وهذا لايتأتى إلا عن طريق إعلان الحياد (١) .

٢ — أن تطالب الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ابرام معاهدة مبسطة معها، تعلن فيها إقرارها وتأكيدها بأن مصر قد أصبحت بعد سقوط السيادة التركية عنها مستقلة استقلالا تاماً ، وأن الجيوش البريطانية الجاثمة فى أراضيها وقتئذ باقية للضرورة الحربية المؤقتة ،على أن تنجلى نهائيا بعد انقضاء الحرب،دون أن يكون لبقائها أى معنى للاحتلال أو مساس بالاستقلال . ولما كان اقتراح ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية قد رفضته الحكومة البريطانية ، فأنه كان جديرا بها ألا تعلن حمايتها على مصر . وعلى مصر فى هذه المعاهدة المبسطة أن تلتزم بمساعدة إنجلترا — مساعدة الحليف لحليفه — فى الأعمال المؤدية إلى كسب الحرب .

---

(١) هذا البند كله مأخوذ من مشروع كتابنا (مصر فى ميدان التضحية) الذى لم يصدر بعد .

فان جنحت انجلترا لهذا الحل الودى الهادىء فبها ونعمت،وإن أصرت على عدم الجنوح له ، فما كان على رشدى باشا إلا أن يستقيل هو وزملاؤه متضامنين، وذلك دون أن يعبأوا بالنتائج بالنسبة لأشخاصهم ايا كانت،كالاعتقال أو النفى .

لوأنهم فعلوا ذلك أو هددوا به أو أظهروا الأنجليز « العين الحمراء » كما يقال على لسان العامة ، لهزوا انجلترا على عظمتها ، ولكسروا من شوكتها ، ولعلموها أن فى السويداء رجالا وأن روح الوطنية فيها تغلى ، ويخشى من ذلك على قواهم — ومصر قلبهم النابض ومركزهم الحساس فى هذه الحرب الضروس — ان يكتب لها ولقوى حلفائهم الفشل الذريع أو — كما يقول صاحب الحوليات السياسية فى أول جزء للتمهيد لها فى ص ١٧٩ — أنه « إن كان تعرض لمثل هذا العسف والاضطهاد كانت تكون له فيمن قبله ممن خلدت أسماؤهم منقوشة بالتبر بين أسماء أبطال الوطنية اسوة حسنة » .

وقد هون شفيق باشا مما هول فى نتيجة استقالة رشدى باشا فقال « إن هذا لم يكن محتملا وقوعه بالمرة ، لأن استقالته من الحكم القديم ما كانت تستدعى شيئا من ذلك » .

ولكن فى الحقيقة أن العبرة بفعل الاستقالة وأثرها لافارق بين أن تكون من حكم قديم انقضى أو من حكم جديد آت .

فالاستقالة إذن هى السلاح الفعال القتال الفتاك الذى ما كان يملك رشدى باشا سلاحا غيره ليشهره فى وجه الباغين على بلاده ، وإن عازته أسباب وادلة ناهضة على ذلك ، فعلينا بها فيما يلى :

أولا — صدق أحمد لطفى السيد حين قال فى ص ١٣٤ من قصة حياته « أنه من الذين ينتصرون لاستقالة الوزراء والموظفين إذا لم يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم ، لأنه يعتقد أن الوظيفة مهما يكن نوعها ضريبة على الموظف ، لامنحة له . فاذا عجز لأى سبب عن ان يؤدى إلى أمته أكثر مايستطيع اداءه

من خدمة حقوقها وتحقيق المبادئ التي يعتقد صلاحها، فالواجب عليه أن يستقيل ، وتكون استقالته مشرفة لشخصه ، ومشرفة لقومه ، ودرسا نافعا للناس ، ومثلا صالحا للصدق والاخلاص فى خدمة المجموع ...... » .

(وقد قال ذلك وأكثر منه تحبيذا لاستقالة سعد زغلول من منصبه كوزير الحقانية فى ابريل سنة ١٩١٢) .

ثانيا — لقد كان ماثلا فى نظر رشـــدى باشا من « عبر التاريخ » التى كان يشير إليها ورددها دائما فى دفاعه عن موقفه من قبول الحماية ما يوحى إليه بالاستقالة كما فعل من قبله محمد شريف باشا فقد أشارت جريدة الأهرام فى أول فصل من بحوثها إلى أن شريف باشا رفض إخلاء السودان وقدم إستقالة مسببة صريحة لم يبنها على الأسباب الصحية كما جرت العادة .

وبهذه الاســـتقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على تدخل الانجليز فى شئون الحكومة المصرية واعتدائها على إستقلالها . وبهذا الموقف المشرف ختم حياته السياسية » .

وإن لم تكن فى هذه الكلمة الموجزة مايكفى ، فاننا نزيدها تفصيلا فنقول إن جريدة الأهرام قـــد سبقتها بنص برقية لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى سير ايفلن بارنج (لورد كرومر فيما بعد) يوم ٤ يناير سنة ١٨٨٤ بأنه مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر فيجب اتباع النصائح التى ترى الحكومة البريطانية إسداءها للخديو فى المسائل الهامة وأنه على كل وزير أو مدير لايسير وفقا لهذه السياسة أن يتخلى عن منصبه .

وفى أزمة خطيرة من أزمات الجيش المصرى والجيش البريطانى فى السودان فى حملتها ضد الثورة المهدية فيها وبوئها بالفشل الذريع « نصحت » الحكومة البريطانية مصر باخلاء السودان فرفض محمد شريف باشا هـذه « النصيحة » فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ باستقالته المشرفة الآتى نصها :

« ألحت الحكومة البريطانية فى طلب إخلائنا السودان ؛ غير أننا لا نملك الموافقة على ذلك الاخلاء ، لأن هذه الأقطار ملك للباب العالى(١) وما هى إلا وديعة يجب على مصر أن تحافظ عليها . تقول حكومة الملكة إن الواجب على مصر أن تتبع نصائحها دون مناقشة ، وهذا اعتداء صريح على الأمر العالى الرقيم فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى بمقتضاه يحكم الخديو مع وزرائه وبواسطتهم ؛ فنحن نستقيل ، لأننا منعنا عن حكم البلاد طبقا لقانونها الأساسى(٢) » .

وقد يجول فى خاطر رشدى باشا ما قد يترتب على استقالته — إذا ما استقال — من آثار خطيرة قد تعرض البلاد لأخطار جسام — بل لقد جال ذلك بخاطره فعلا حين أشار فى جريدة الأهرام يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ إلى « أنه لو وسوس الشيطان فى صدره ولعبت نزوة الجنون برأسه فعمل على إثاره الفتنة ، لكانت مصر فى حكم القانون وفى الواقع ولاية إنجليزية . . » وقد رددنا على ذلك من قبل ؛ ونزيد عليه بأنه ما كان عليه إلا أن يؤدى واجبه ، فلا يقبل إعلان

---

(١) يقصد أن لتركيا السيادة الاسميه المعروفة على مصر .

(٢) جمعت وزارة الثقافة وطبعت بمعرفة المرحوم فؤاد كرم بمجلس الدولة وبمراجعة واشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . الجزء الاول من « النظارات والوزارات المصرية » من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ ومع أنها تضمنت كثيرا من استقالات النظارات والوزارات لم تنشر نص هذه الاستقالة المشرفة فأخذنا نبحث عنها الى أن عثرنا عليها وعلى شرح مستفيض لظروفها فى ص ٩٥ — ١٠١ من الجزء الاول من كتاب الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية (تصنيف) حسن محمد درويش ، وهناك نص آخر بهذا المعنى فى ص ٤٢١ من الجزء الثانى من كتاب « حقائق الاخبار » سرهنك باشا وقد تحرى سيلنا وصديقنا المرحوم الاستاذ عبد الله حسين عن أصل هذه الاستقالة فى سجلات مجلس الوزراء [illegible] فى ص ١٩٤ من الجزء الاول من كتابة (السودان) أنه وجد نصا لها باللغة الفرنسية غير موقع عليها وبعد أن نشرنصها الموجود فى كتاب سرهنك باشا علل اختلاف النصوص بشأنها الى الترجمة ، وفى سنة ١٩٥٣ وفى عهد الجمهورية ، جمعت رياسة مجلس الوزراء الوثائق الخاصة (بالسودان) من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وقد ورد فى ص ٤ منها نص الاستقالة المذكورة بمعنى ما نشرناه آنفا وزيد فيها قول شريف باشا : (لذا تقدم استقالتنا لانه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور) .

الحماية أيا كانت العواقب ، شأنه فى ذلك ما ضرب به نفسه من مثل ظاهر واضح، يوم استقال من الوزارة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ لعدم موافقة الحكومة البريطانية على سفره هو وعدلى باشا إلى لندن ، لتستمع إلى وجهة نظر الحكومة المصرية فى مصير مصر السياسى ، وقد استقال معه زميله عدلى باشا إستقالة منفردة ولما لم يبت فى هذه الاستقالة ، عاد يكررها فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ثم، دعم هاتين الاستقالتين بثالثة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وكانت النتيجة أن امتنع المصريون عن تأليف أية وزارة ، وعلق رشدى باشا وعدلى باشا سحب إستقالتها على التصريح للوفد المصرى ، برياسة سعد زغلول ، بالسفر إلى الخارج .

وظلت البلاد من غير وزارة منذ استقالة رشدى باشا لأول مرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى أن قبلها السلطان فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، ولم يعد إلى تأليفها من جديد إلا فى ابريل سنة ١٩١٩ لمدة لم تزد على إثنى عشر يوما . . .

وفى خلال هذه الفترة قامت الثورة ، وفى ٢٦ إبريل سنة ١٩١٩ أسند إلى وكلاء الوزارات بمقتضى أمر عرفى بريطانى بأن يؤدوا فى وزاراتهم جميع أعمال الوزير إلى حين تشكيل الوزارة الجديدة . . . وأظهر الانجليز فى وثائقهم الرسمية إلى أى حد كان انزعاجهم وتعثرهم وما لقوه من صعوبات ومتاعب فى إدارة دفة البلاد ، مما أرغم أنوفهم بعد ذلك على النزول على مطالب البلاد .

• • •

ثالثا ـ أن الاستقالة فى ذاتها كسلاح فعال فى إعلان السخط على ما يتبع من إجراءات تعسفية ظالمة وعدم الرضاء بها ـ كانت من سياسة رشدى باشا ، ونعجب كيف فاته الأخذ بها فى الأمور الجلى ، كخلع الخديوى عباس الثانى عن العرش وإعلان الحماية البريطانية على مصر . . . . فقد هدد بالاستقالة من الوزارة ، وإستقال فعلا فى مناسبة تعتبر أقل وأهون شأنا من ذلك ، هى تصفية أموال الخديو .

ففى صدد مجادلة سياسية أثارها عاطف بركات بك أحد المنفيين إلى جزيرة سيشيل مع سعد زغلول فى جريدة المقطم فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ ، رد عليها رشدى ردوداً متتالية فى جريدة الأهرام جاء فيما نشر منها فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ بأنه قد تلقى من الخديو عباس الثانى على يد ياوره محمود خيرى بك رسالة شفوية نصها حرفيا : « قل لرشدى باشا بأنى أعترف باخلاصه النصح إلى ، وأنه كان من الجنون من قبلى أنى لم أصغ إلى نصائحه . وكل ما أطلبه منه الآن هو أن يمنع مصادرة أملاكى » ثم تابع رشدى باشا بيانه فقال :

« حدث بعد ذلك أن السير برونييت قدم لى مشروع المصادرة أملاك الخديو السابق فرفضته رفضا باتا ، وقلت له إننى أدرك أن تتباحثوا معى فى تصفية أملاكه كما وقع فى كل البلدان الأخرى فى مثل هذه الحالة ، على شرط أن تكون التصفية تصفية عادلة . أما المصادرة فابداً وأبداً وأبداً ، فرد على بقوله : (ولكن الأوامر صدرت بذلك من لوندرة) فهددت بالاستقالة وبعد انقضاء ٤٨ ساعة تقهقر الانجليز أمام هذا التصميم » .

ثم عاد فكرر ذلك وأكده فى حديث له مع جريدة الأهرام فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء فيه أن الخديوى عباس الثانى أرسل اليه رسالة شفوية مع ياوره محمود فخرى باشا بأن يبلغه من قبله أن « مخالفته نصيحته كانت حمقا وجنونا ، وإن كل ما يطلبه منه الآن هو أن يحول دون إستصفاء أمواله » .

وقد رد على هذه الرسالة قائلا :

« غير أنه حدث أن الحكومة البريطانيه قررت بناء على مشورة المستشار برونييت استصفاء هذه الأموال ، فاستقلت فى الحال ، وكان من نتيجة ذلك أن الحكومة البريطانية عدلت عن قرارها لحملى على استرداد إستقالتى واكتفت بوضع أموال الخديو تحت الحراسة ، وهو تدبير عادى فى حالة كحالة الخديو ، وقد وقع كثير مثله فى تاريخ فرنسا وغيره من الأمم »

فاذا كان قد هدد الحكومة البريطانية بالاستقالة مرة إذا هى صادرت أملاك الخديو ، ثم استقال فعلا عندما قررت تصفية أمواله ، أفما كان أولى وأجدر به أن يهدد بالاستقالة أو يستقيل فعلا فى حالة سلب ومصادرة حقوق وحرية البلاد بأسرها ؟! .

ولقد أفصح رشدى باشا إيضاحا تاما بلسانه بأن كلا من تهديده بالاستقالة واستقالته فعلا كان له أثره الفعال ،فعدلت الحكومة البريطانية ـ وهى فى عنفوان قوتها وجبروتها ـ عن مصادرة أملاك الخديو أو تصفية أملاكه .

• • •

رابعاً ـــ نشرت جريدة الأهرام فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧ بعض البرقيات السابق تبادلها بين الخديو عباس حلمى ورشدى باشا قبيل الحرب وأثناء غيابه عن مصر فى تركيا،ومن هذه البرقيات برقيةأرسلها رشدى باشا إلى الخديو فى ٣٠ أغسطس سنة١٩١٤ورد فيها أنه متى وصلت الجنود الهندية إلى مصر « فسأطلب من الوكالة البريطانية عودة سمو الخديوى فى الحال وأهدد بالاستقالة فى حالة معارضتها » .

وقد عارضت الحكومة البريطانية فى عودته فعلا ؛ ثم خلعته خلعاً بعد ذلك عن العرش ؛ فنسى وعده فلا هو هدد بالاستقالة ولا هو استقال.

خامسا ـــ ولم يستقل رشدى باشا للسبب الذى أبداه فحسب ؛بل استقال فعلا لسبب شخصى تافه ؛ حيث اعتقد خطأ ذات مرة أن كرامته قد مست وأهينت من الخديو عباس فاستقال توا وفى الحال وبلا توان .

وهانحن أولاء نترك له أن يذكر بشخصه هذا السبب فقد افضى ضمن حديث طويل له مع جريدة وادى النيل الصادرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ جاء فيه حرفيا وبلسانه ما يلى :

« .... كنت مع محمد سعيد باشا فى سراى القبة فى ذات يوم . وكان الخديو يشكو شكوى مرة من زيارات اللورد كتشنر للاقاليم ، ومايلاقيه هذا من الحفاوة والتكريم من الأهلين . فقلت لسموه ردا على هذه الشكوى إن الدواء لهذه الحالة بسيط . فعلى سمو الأمير أن يعتزم الطواف بالمديريات وعلينا أن نتقدم نحن الوزراء فى الوقت ذاته بما بين أيدينا من طلبات الأهلين ، فنفرق بين مايمكن نفاذه منها وبين ما لا يمكن . فاذا طاف سموه بالاقاليم وتقدمت إليه هذه الطلبات من الناس أجاب سموه عليها فوراً بالكلمة الآتية : (سآمر حكومتى بتنفيذ كيت وكيت من الطلبات، أما الباقى فانى سأنظر اليه فى الوقت المناسب) .

ومتى نفذنا نحن الحكومة ما أمرنا به سموه فى حضرة الطالبين ، نسب إليه الفضل فى ذلك .

ولكنى لم أكد أنتهى من كلامى حتى ارتفع صوت الخديو بقوله : (ماهذا النفاق ! بالأمس وزير يسىء إلى - يشير الى عدم قبولى تعيين ابن أبى الهدى فى وظيفة عالية بالأوقاف - واليوم وزير يتظاهر بالاخلاص الى) .

ففزعت عند سماعى من سموه هذه الكلمة ونهضت من مقعدى . ثم قصدت الى مكتب السر تشريفاتى وحررت استقالتى وعدت بها الى سمو الخديو . ولكنى وجدته على انفراد اذ كان قد صرف من حضرته محمد سعيد باشا ، فما كاد يقرأ استقالتى حتى مزقها قائلا : (كيف تصورت أنك أنت المقصود بكلمتى ! انما قصدت بها محمد سعيد باشا . فاذهب الى عملك وكن واثقاً انى مرتاح اليك كل الارتياح)

وفى حديث مستفيض مع جريدة وادى النيل فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ ؛ ذكر رشدى باشا أنه كان راغبا فى مد مدة خدمة أحد أصدقائه من المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية (حسن جلال بك) بعد بلوغه سن الاحالة على المعاش (٦٠ سنة) خمس سنوات فاعترض على ذلك لورد سيسيل - وكان مستشارا ماليا للحكومة لاعتباره ذلك استثناء من حكم القانون لا يقره ، وكان من رأى

رشدى باشا فى تلك الأيام أن سن الستين كحد للخدمة فى الحكومة قليل جداً بالنسبة للقضاء العالى ، وأنه من الأفضل أن ترفع هذه السن الى السبعين ، بل الى الخامسة والسبعين كما هو الحاصل فى فرنسا وبلجيكا .

وبعد منافشة حامية بين الطرفين نزل رشدى باشا على رأى المستشار المالى .

وفى جلسة مجلس الوزراء سجل رشدى باشا فى محضره ـ عند تقريره احالة حسن جلال بك الى المعاش ـ ان هذه القاعدة تسرى على كل مستشار آخر يبلغ الستين من عمره بلا أدنى استثناء .

وبعد ذلك جاءه المستشار المالى نفسه فطلب مد خدمة عزيز كحيل باشا المستشار بمحكمة الاستئناف خمس سنوات، فاحضر محضر مجلس الوزراء آنف الذكر وأظهره عليه، فرد عليه أنه يعلم ما فيه ؛ ولكن سير مكماهون المندوب السامى البريطانى وعد كحيل باشا بمد مدة خدمته ، فرد عليه كيف يسمح لنفسه أن يعطى موظفا مصريا هذا الموعد متخطيا رئيس الحكومة فواجهه سيسيل بأن هذا الوعد قد وقع بالفعل . فلم يكن من رشدى باشا إلا أن صارحه فى الحال بأنه مستقيل ثم قدم استقالته فعلا للسلطان .

ويكمل رشدى باشا هذه الواقعه، فيقول إن السلطان استدعى المندوب السامى وفاتحه فى هذا الموضوع قائلا له : « إذا ألجأت رشدى باشا الى الاستقالة فانى أتنازل عن العرش » .

وروى بعد ذلك، وفى تفصيل لا مجال لذكره، كيف سوى هذا الحادث حيث انتهى باشتراط رشدى باشا لمد مدة خدمة كحيل باشا أن يعاد حسن جلال بك الى الخدمة وان تصرف له مرتباته عن الأشهر التى قضاها فى المعاش كمرتبات مستشار عامل وكان له كل ما أراد ! !! .

ولننتقل بعد ذلك الى مناقشة ما أسند فى سبيل الدفاع عن رشدى باشا وزملائه الى ثلاثة من الزعماء هم : سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ، من

أنه كان قد فاتحهم واستشارهم فى أمر قبوله الحماية البريطانية ، وأنهم أيدوه وساندوه فى ذلك .

فقد أشار الأستاذ محمود عزمى فيما حرره فى جريدة السياسة ونقلناه من قبل بمناسبة وفاة رشدى باشا الى أنه قد استشار أربعة من أصدق أصدقائه حين دعاه السلطان حسين الى تأليف الوزارة فنصحوه بعدم الاستقالة (أى من منصب رياسة النظار الذى كان مسنداً اليه من الخديوى عباس ومن قيامه مقامه أثناء غيابه) ، وبتأليف الوزارة ، وذلك بالرغم من أنه كان من رأيه أن يبقى قائما مقام الخديو فى ديوانه أو فى منزله أو فوق المشنقة وليفعل الانجليز ما يشاءون ، ولكنه لن يقبل حمايتهم ولن يعمل تحت نظامها ، ومن أنه هدد بالاستقالة واعتزمها اعتزاما عندما أخطرته انجلترا بقرب اعلانها الحماية على مصر .

ولو أنه أصر فعلا على قوله هذا ونفذه ، لاصبحت هذه الكلمات مخلدات لاسمه مدى الدهر ، تتناقلها الاجيال جيلا بعد جيل ، ولكتبت له فى لوحة الشرف مع الوطنيين الخالدى الذكر حسن الاحدوثه وأكبر التقدير والاعتبار .

ولكن الكاتب راح يمحو ما نسبه إلى رشدى باشا من هذه الأقوال العظيمة الأثر ، بأنه استشار من استشار ،فنصحوه أن يخلع عنه رداء الشرف ، ويرتدى ما رضيه لنفسه من رداء — مهلهل الاوصال — رداء الذل والاستسلام والهوان .

ولم يفصح الأستاذ عزمى من اسماء الأربعة الذين قال إن رشدى باشا قد استشارهم الا عن إسمى اثنين منهم هما سعد زغلول ولطفى السيد .

وسنناقش فيما يلى ما أسند إلى كل منهما على حده من آراء فى هذا الصدد .

١ — سعد زغلول

لم يذكر الكاتب المدافع عن موقف رشدى من الحماية أى تفصيل بالذات لما أسنده إلى سعد زغلول ولطفى السيد سوى ذلك الكلام الانشائى العام الذى انتهى فيه الى « أن رشدى باشا رجل طيب يقيم أكبر الوزن لرأى اصدقائه

الخارجين عما هو فيه من مازق اقدرمنه على تفهم الموقف ، واقدر منه على كشف الافق ، ولا سيما اذا كانوا قد تميزوا بحبك منطقهم وإحكامه وكان هو مقتنعا بما بينه وبينهم من إخلاص متبادل ولا سيما اذا كان منهم سعد زغلول ولطفى السيد . إذن يحق للرجل الطيب أن يحسبهم أقدر منه على تمييز الموقف واذن يحق للرجل الطيب أن ينزل عند إلحاحهم،إلى آخر ما سبق أن نقلناه بحروفه آنفا .

وهكذا لم يشر الكاتب إلى ما فاتح فيه رشدى باشا أصدقاءه ولا ما أجابوه به، وكل ما هنالك أنه صدر دفاعه عن رشدى باشا باعتزامه الاستقالة عندما اخطرته انجلترا بقرب إعلانها الحماية ، وأنه استنصح اصدقاءه فنصحوه بعدم الاستقالة وبقبول تأليف الوزارة ، بعد أن تعلن هذه الحماية فنصح الرجل لهذه النصيحة .

هذا هو ما كان موضوع الاستشارة استعلاما راجابة .

ومفاد ذلك أن سعد زغلول ولطفى السيد أجاباه بعدم الاستقالة من القائمقامية الخديوية ، وبتأليف الوزارة حين دعاه اليها السلطان حسين بالتالى ، وتتضمن هذه الاجابة ضمنا الموافقة على خلع الخديوى .

ولنبحث حقيقة رأى سعد فى كل ذلك ، لننتهى منه إلى رأى صحيح لا يظلم فيه أحد لا الناصح ولا المنصوح ....

ونعتقد أن ليس فيما قاله الاستاذ محمود عزمى عما أسنده إلى سعد زغلول ما يكفى وما يقتنع به المؤرخ المحايد ، وإنما يتعين تقصى حقيقة الأمر فيه من مصدر آخر تأكيدا له إن كان صحيحا أو نفيا له أن كان غير صحيح أو كان وسطا بين هذا وذاك .

ولعل أقرب مصدر آخر لتعرف ذلك هو ما قرره رشدى باشا نفسه فى هذا الموضوع .

فقد حدثنا فى جريدة الأهرام يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ — وقد نقلنا حديثه من قبل — بأنه نصح الأمير حسين كامل بقبول العرش اذا عرض عليه

فاستمع إلى نصحه،بشرط قبول تشكيل الوزارة،وأنه عرض هذا الشرط بدوره على كثير من أصدقائه واستشارهم فيه،وفى مقدمتهم سعد زغلول باشا واحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك ، فكان — جواب سعد باشا : «كيف لا تقبل ولمن تتركنا ؟ أيخاصك أن تتركنا لمحمد سعيد ؟» وكان فى ذلك الوقت ناقما عليه.

وهذه الاجابة محصورة كما بينا من قبل فى قبول تشكيل الوزارة من قبل السلطان حسين ، ولا تحمل أى معنى آخر سوى ذلك الا الموافقة على تنحيه عن الوكالة التى أسندها إليه الخديو عباس فى منصبه وذلك فى كتابه الذى بعث به إليه فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ والذى قال له فيه :

« قد عزمنا بالمشيئة الربانية على السفر خارج القطر ، ولتمام ثقتنا بكم وكمال اعتمادنا عليكم ، قد جعلنا كم نائبا عنا وقائما مقامنا مدة غيابنا ، للنظر فى اشغال حكومتنا وإصدار ما يلزم من الأوامر عنها بما هو معهود فيكم من الروية والدراية .... »

أما الحماية فلم تكن وقتئذ قد أعلنت . وإن كان يؤخذ مما نشرته الأهرام فى الشق الأخير من بحوثها المنشورة فى الفصل الأول ، أن الحديث عن أعلان الحماية كان دائرا بين وزارة الخارجية البريطانية ومعتمدها فى القاهرة قبيل شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ بقليل ، وان الحديث فيها لم ينقل إلى رشدى باشا إلا فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ سريا وقد أشار المعتمد البريطانى بعد اجتماعه به إلى إرجاء اعلان الحماية إلى أن تتحسن الظروف ....

اذن لم تتناول استشارة رشدى باشا صديقه سعد زغلول باشا سوى قبوله تشكيل الوزارة بناء على تكليف السلطان .... ولم يحدثنا الأستاذ محمود عزمى ولا رشدى باشا نفسه فى استشارته فى أكثر من ذلك ....

وبالرجوع إلى الصحف الصادرة فى مصر من وقت دخول انجلترا الحرب فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ إلى تاريخ تولية السلطان حسين عرش مصر فى ٢ نوفمبر

سنة ١٩١٤ ، لا نجد أى أثر للخوض فى هذه المسائل السياسية الخطيرة، ولو أن الرقابة على الصحف لم تفرض إلا بعد ذلك بيوم واحد وبناء على أمر من قائد جيش الاحتلال البريطانى .

وكل ما استطعنا الحصول عليه ، وبقدر الإمكان ، هو العثور على حديث لسعد زغلول مع جريدة وادى النيل نقلته عنه جريدة الفارد الكسندرى ثم نشر فى جريدة الأفكار فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ — أى بعد تأليف رشدى باشا الوزارة بنحو شهر وقبل إعلان الحماية بيومين — قال فيه :

« إننى لم أطلب مطلقا مركزا فى الوزارة ولم اسع بنفسى ولا أشرت لغيرى بالدخول فى الوزارة الجديدة بأى شكل كان »

وهذا نص صريح من سعد لما قيل عنه من أنه استشير فى قبول رشدى باشا تأليف الوزارة بناء على طلب السلطان حسين فقبل .

وقد رجعنا إلى صفحات من مذكرات سعد فى التواريخ المعاصرة للظروف التى نحن بصددها كظروف خلع الخديوى عباس وإعلان الحماية فلم نره يعرض لها من أى جانب مع أهميتها فى تاريخ مصر فى تلك الفترة . وفسرنا ذلك باحتياطه وحذره وخشيته من تفتيش السلطات العسكرية الانجليزية له ولسكنه . وإن صدق حدسنا فى ذلك بالنسبة للأحداث التى تلت إعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فانه لا يصدق على الأيام السابقة على هذا التاريخ .

ولكننا مع هذا الاحتياط الذى نقدره من عندنا ، نلاحظ أنه كان يكتب بين يوم وآخر فى فترات متقطعة فى هذه الحقبة من التاريخ الهام بعض عبارات تنم عن سخطه على النظام الذى استحدثه الانجليز على أساس الحماية البريطانية ، وغالب الظن أن سعدا ، بحكمته وحسن تصرفه وسلوكه، قد استطاع أن يدخل الطمأنينة فى قلوب الانجليز ، ونأتى ببعضها هنا على سبيل المثال مما استطعت الاطلاع عليه — وهو قليل — فيما يلى :

١ — فمن قبل نقلنا ما كتبه يوم ٨ مارس سنة ١٩١٥ عن السلطان حسين بمناسبة حادث مدرسة الحقوق من أن ما حدثه بسببه كان تعليلا لعجزه عن فعل الخير بصفة كونه سلطانا ، وأنه من عهد جلوسه لغاية ذلك التاريخ (أى فى حوالى أربعة أشهر) ، لم يأت بعمل عام ترتاح اليه الأمة .

٢ — اثبت فى مذكراته يوم ١٩١٥/٣/١٠ (ص ١٣٢٢ — ١٣٢٢) أن رشدى باشا أطلعه عقب إعلان الحماية على مذكرة قدمها الوكالة الانجليزية بخصوص ما ينبغى فعله بالنسبة للتغيير الجديد، وقد نشرناها فى مكان آخر من هذا الكتاب، ثم علق عليها فى نهايتها بأنه رغب أن يضاف إليها بعض القوانين ، فلم يعارض رشدى باشا ، ولكنه أشار إلى تشدد الانجليز ثم استطرد يقول : « ومن غير أن يعد الآن فى معرفة وعرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة للجمعية (أى الجمعية التشريعية) أو بفائدة لا تذكر متهورا فى الرأى . والسلطان الذى كان يجاهر قبل توليته بأنه يرفض العرش اذا لم يكن مصحوبا بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية وحفظ استقلال مصر النوعى (على ما تقرأ هذه الكلمة الأخيرة) ، يسخط الآن كل السخط على من يبدى أقل اشمئزاز من عدم إعطاء شىء مفيد لنواب الأمة، ويقول إن هذه الأمة لا تستحق شيئا من الاستقلال وأن الجمعية ليست أهلا للرأى القطعى .

ومن العجيب انى اسمع هذا القول من الوزراء ومن المقربين اليهم يلوكونه بألسنتهم ولا يشعرون بأن هذا حكم عليهم أنفسهم ، وأنهم انما يدلون بهذا القول على ضعف شعورهم وكثرة طمعهم ، ولو علموا أن ما يمنعونه عن أهلهم بمثل هذا القول لا يعود اليهم بل يرجع الأمر فيه إلى الأجنبي عنهم ، لكفوا عن هذا المقال » .

٣ — أشار سعد زغلول فى مذكراته يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٥ ص١٣٢٨ إلى ما أشاعه ثروت عن خلاف نشب بين الوزراء والسلطان سبب أزمة وزارية، فعلق على ذلك قائلا :

« غير أن من يعرف حقيقة الامر بعد الحماية ، يرى أنه لا يمكن أن تحدث أزمة وزارية فى حكومة مصر بسبب خلاف بين السلطان ووزرائه، لان كلا من الفريقين ليس له سلطة ذاتية ، ولكنه يستمد سلطته من الحماية، فهم فى الحقيقة موظفون خاضعون لأوامر الحماية، ولا يمكن أن يحدث من الخلاف بينهم إلا كما يحدث بين موظفين تابعين لسلطة واحدة ، كما لا يحدث بين حاكم ذى سلطان ووزراء مسئولين بين يديه عن أعمالهم ، وإذا حدث هذا الخلاف بين السلطان فقد يفضى إلى إقالة السلطان واستبقاء الوزراء ، على العكس من الخلاف الذى يحدث من ذلك الحاكم ووزرائه، لانه يستلزم حتما سقوط الوزراء من مناصبهم».

٤ — علق سعد فى مذكراته يوم ٦ / ٦ / ١٩١٦ ص ١٣٩٦ و ١٣٩٧ على غرق لورد كتشنر عدوه وعدو مصر اللدود قائلا « إنه ماحزن ولا سر وانه يلوح له أن الامة المصرية لم تحزن عليه ، إن لم تكن فرحت بغرقه شأنه مع كل حادثة تغصب الإنجليز» ثم اختتم ما دونه من تعليقه بما يأتى :

« ولقد ذهبت مع شعورى فى هذه الحادثة كما فى غيرها فلم أظهر لا فرحا ولا أسفا ، والواقع أن العفو يقضى بأن يكون الانسان بحيث لا يحزن لفوات مرغوب ولا يفرح لنوال مطلوب ، وعلى الاخص لاينبغى له أن يتأثر بالحوادث التى كل انسان محكوم عليه بأن يلاقيها إن عاجلا وإن آجلا » .

• • •

عاد سعد فى آخر كراسة من مذكراته — وهى رقم ٥٣ — يسرد تلك الأحداث الخطيرة المعروفة من ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، فيشير إلى أن انجلترا تخابرت مع البرنس حسين ورشدى باشا رئيس النظار وعدلى باشا ناظر المعارف من ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٤ إلى تاريخ إعلانها الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ،ثم بين كيف استدعى الامير من الاسكندرية إلى منزل رشدى باشا وزيارته الوكالة البريطانية ثم علق على هذه الوقائع قائلا:

« وقد تحدث الناس كثيراً فى شأن هذا الاستدعاء الفجائى . وهؤلاء الثلاثة يكتمونه عنهم حتى ظهر الأمر باعلان تلك الحماية ..وتعيين هذا الأمير سلطانا لمصر وقيل انهم اشترطوا شروطا كثيرة ، ولم تقبل انجلترا منها إلا أن تكون السلطنة وراثية ، وان يكون لمصر جنسية قائمة بذاتها وعلم خاص واستبقى النظار فى مراكزهم بدون تغيير فيها فبقوا من غير اعتراض ، بل إن رشدى وعدلى باشا أخذا يتمدحان بهذا التغيير فى الجرائد ويمنيان الناس بخير كثير وراءه . انظر محادثة رشدى باشا بتاريخ .. ... وتاريخ ..... ومحادثة عدلى بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١٥ . غير أن الناس جميعا انقبضت صدورهم من هذا التغيير وعم الحزن جميع الطبقات حتى من كان فى الناس أشد بغضا لدولة عباس وحكمه ».

ولما عرض سعد لمناقشة مشروع الاصلاح الدستورى الذى تقدم به رشدى باشا لدار الحماية فى ذلك الحين ، وصفه بما وصفه به مما سننقله فيما يلى ، ويعنينا منه لمناسبة تعرف رأى سعد فى إعلان انجلترا الحماية على مصر أن ننقل منه أن هذا المشروع « قليل الاهمية ولا يصح أن يقابل بعد ضياع البلد بأى ارتياح » .

وبذلك كان من رأيه أن الحماية قد اضاعت البلد . ومن ثم لا يجوز لأى كان أن يفترى على سعد أنه كان قابلا الحماية عند إعلانها أو انه نصح رشدى باشا بقبولها ـــ وهو ما قطعنا من قبل وما سنقطع به فيما بعد ـــ بنفيه .

• • •

وما تقدم نقلا من مذكرات سعد زغلول، هو ما استطعنا بعد أن اصبحت بعيدا عن متناول ايدينا كما كانت فى سنة ١٩٤٧ ؛ وبعد حفظها فى دار الوثائق القومية. ولنا الامل ـــ إن مد الله فى عمرنا ـــ ان نتفرغ للاطلاع عليها اطلاعا تاما وافيا جديرا بها .

٦ ـــ عنّ لاحد الشبان المثقفين من خريجى إحدى كليات الآداب أن يضع رسالة للماجستير عن « سعد زغلول.ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤

ولم تنشر بعد هذه الرسالة إلى حين الوقت الذى اكتب فيه هذا الفصل — وهو يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٩ — ولكننى عنيت أن أتقصى ما يكون قد تناوله فى رسالته عن موضوع هذا البحث الذى نحن بصدده الآن بالذات، فعلمت أنه اختتم هذه الرسالة فيما اختتمه بها بقوله ما يأتى :

« وبعد اندلاع الحرب الأولى اتخذت انجلترا الكثير من الاجراءات الاستثنائية التى كان أهمها إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ثم تعيين حسين كامل سلطانا لمصر . وقد امتدح سعد زغلول هذه الاجراءات التى عدت بحق اعترافا بالاحتلال كأمر واقع بل إنه كان يعلم مقدما بالكثير من هذه الاجراءات قبل اعلانها » .

وقد صدمتنى هذه العبارة صدمة كبرى لالأن ما تضمنته قد حدث ، لأنه لوكان قد حدث لما أخفيته ، ولكنها صدمتنى لاننى لم أعثر له على أى أثر فيما راجعته وهو كثير — على ما اعتقد — بل قد عنيت بمطالعة مذكرات سعد فى تلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر بالذات وهى حقبة ما قبل اعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما بعدها — فلم أعثر على ما ورد فى تلك العبارة منسوبا إلى سعد زغلول . وقد أردت التحقق من ذلك فاعدت الكرة فى مطالعة مذكراته فى تلك الحقبة فلم يبن لى منها أى شىء يدل على صحة ما أشار اليه الأستاذ الباحث فى ختام رسالته . وأكبر دليل على صحة ذلك أنه عنى فى رسالته بأن يشير فى صلبها وفى هوامشها إلى مصدر ما يأخذه من مذكرات سعد زغلول فى كل كلمة أو جملة أو سطر مما أورده فيها . أما هذه العبارة فقد تركها غفلا من الاشارة إلى أى مصدر من مصادرها فى تلك المذكرات .

وعلى أن كراهية سعد للانجليز بصفة عامة معروفة من خلال ما كان يثبته بين الحين والآخر فى مذكراته فى ذلك الحين ، وانه ليكفى للدلالة على صحة ذلك ، ما نقلناه من قبل ونحن نتحدث عن تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية — ما أثبته

سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن سعد زغلول من أنه قد ظل منذ خروجه من وزارة المعارف (سنة ١٩١٢) معروفا بعدائه الدائم للنفوذ البريطاني ولا يقبل المساومة ، وأنه أصبح أشد قسوة في مشاعره المعادية للبريطانيين ، وأنه أخذ يشن في الجمعية التشريعية حملات اسماها سخيفة ضد لورد كتشنر ، وأنه قام بكل ما استطاع أن يقوم به من أعمال لإحراج الحكومة ...

ونعتقد أن صديقنا المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي لو كان قد ألم بجميع مقومات كراهية سعد زغلول للانجليز لما ساق — وهو في سبيل نعيه على الجمعية التشريعية سكوتها وصمتها وغيرها من الجهات عن الاحتجاج على ذلك الانقلاب الخطير في مصر سنة ١٩١٤ — لما ساق عبارته التي نقلها عن جريدة المقطم مسندة إلى سعد زغلول من أنه عندما استقبل سير هنري ما كماهون أول مندوب سام بريطاني عين بعد الحماية من أنه — وهو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب — قال على مسمع من المستقبلين أن دلائل الخير بادية على وجهه وأنه يأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده .

وقد رأينا قبل أن نعلق على هذه العبارة أن نتحقق من صحة إسنادها إلى سعد أم عدم صحته، فرجعنا أول ما رجعنا إلى مذكراته في تاريخ استقبال سير هنري ما كماهون وهو يوم ٨ يناير سنة ١٩١٥ . فلم نجده قد كتب أي شيء عن ذلك أو عن غيره قبل هذا التاريخ أو بعده كما رجعنا إلى جميع الصحف التي صدرت في التاريخ المذكور سواء أكانت عربية أم افرنجية ، انجليزية أو فرنسية وكذلك المصورة فلم نجد للعبارة سالفة الذكر التي أوردتها المقطم مثيلا على الاطلاق .

ومن المعروف والمسلم به المشار إليه في بحوث « الأهرام » ذاتها أن جريدة المقطم كانت تمثل الحكومة البريطانية وداعية لها في مصر . فليس اذن من المستغرب أن تدعو للانجليز بما يفيد الرضاء الضمني بسياستهم من شخصية عظيمة كشخصية

سعد زغلول معروف للجميع بقوتها ومدى استقلالها وسخطها على النظم غير المستقيمة أو غير الطبيعية . وقد ذكر اسم سعـــد بين المستقبلين للسير هنرى ماكماهون حقا، ولكن أحدا من محررى هذه الصحف جميعها لم يسمع ما قالته عنه جريدة المقطم أنه قاله « على مسمع من المستقبلين » !! .

أما أنه كان من بين المستقبلين للمندوب السامى،فلا يمكن أن يحمل معنى قبول لسياسته أو بجبروته واستبداده،وإنما قد يكون فيه معنى اتقاء شره وشر دولته، ولم يكن هو المتطوع بالاستقبال،وإنما مرجع ذلك الاستدعاء كان بناء على قواعد البروتوكول فى الاستقبالات الرسمية بالنسبة للوزراء السابقين . فاذا ما امتنع أو اعتذر عن قبول الدعوة حوسب على ذلك وأوخذ عليه . ولا اعتبار لأية شخصية مهما علا مركزها أمام الحكم العرفى البريطانى ، وسواء أكانت ماثلة فى أمراء أو وزراء ،ولذلك نرى سعدا فى مذكراته يقدر ذلك، فيقول فى يوم ١٤ أكتوبر (ويكتبه دائما أكطوبر) سنة ١٩١٤ أى قبل إعلان الأحكام العرفية البريطانية بثمانية عشر يوما :

« حضرت أمس ومعى لطفى بيك ومحمد باشا محمود وتخلف عبد العزيز بك فهمى . . . وقد تكلمت عن مصر ومستقبلها وما على النبهاء منها أن يعملوا لها عند انبثاق فجر النصر وانعقاد مؤتمر السلام » .

ثم أتى بعد ذلك بكلام استعصى على قراءته مؤداه أنه أخذ يفكر ثم اعقبه بقوله: « فكراً موقوفا على ثقة الناس بعضهم ببعض ، ولا يوجد من هذه الثقة فى نفوسنا شىء،وما دام الأمر كذلك،فالأولى الانزواء والتباعد عن مهاب الاهواء » .

وفى هذا ما يشعر بتحفظ سعد فى تلك الاوقات عن المجاهرة برأيه أمانا من الخطر . . .

بل لقد جاهر رشدى باشا فى بعض تصريحاته ، أنه عارض السلطة العسكرية

فى اعتقال كثير من كبرى الشخصيات ، فقال فى حديثه مع جريدة وادى النيل المشار إليه آ نفا ، إنه طلب من هذه السلطة أن يؤخذ رأيه فيمن تعتزم اعتقاله أو نفيه قبل التنفيذ ، وكانت نتيجة ذلك أنه حال بين اعتقال أو نفى عدد كبير من المصريين وكبارهم يحسب بالمئات ،وفى مقدمة هؤلاء صاحب الدولة زعيم مصر سعد زغلول،والأستاذ الكبير أحمد بك عبد اللطيف المحامى » .

• • •

ومع ذلك كله فما هو المعنى الذى يمكن أن تحمله عبارة « المقطم » التى نحن بصدد الحديث بشأنها ؟ .

كل ما نسب فيها لى سعد أنه قال«إن دلائل الخير بادية على وجهه وأنه يأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده » .

وهذا مجرد فراسة ـ صحت أو لم تصح ـــ وأمل ـ صح أو لم يصح ـ وقد جرى ذلك كله على لسانه ـ إن كان قد حصل ـ دون قطع برأى ايجابى أو سلبى.وما كان ببعيد أن يتغلب عنده الخير على الشر والحرية على الاستبداد والاستقلال على الاستذلال . وقد يكون مابدر على لسان سعد ـ إن صح صدوره منه فرضا أيضا ـ من الدبلوماسية الرفيعة التى قد تخفض من غلواء المندوب السامى ان كان معتزما الاستعلاء والاستبداد ، وتخفض من شوكته، وتعدل من سيرته إن كان من غلاة المستعمرين والعريقين فى الاستعمار .

ولعل سعداً قد كان لديه من المعلومات ما يميز ما كماهون عن سلفه « كتشنر » الذى كان من ألد أعدائه واعداء مصر على ما هو معروف ومسطور فى كتب التاريخ الحديث وعلى الاخص منها كتاب « سعد زغلول » للأستاذ العقاد ص ١٢٨ و ١٢٩ وما كتبناه عنه آنفا .

وعلى أى حال فان السير هنرى ما كماهون قد قضى فى مركزه فى مصر سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ تقريبا ولم يقع فى عهده من الأحداث السيئة الشاذة مثل ماوقع

فى عهد خلفه أو سلفه،وان كانت سياسته العامة على غرار سياستهم جميعاً .

ولما كان ما أسند إلى سعد من حيث ان قبول رشدى باشا الحماية البريطانية كان بناءعلى نصح منه ومن غيره من أصدقائه قد تردد بين الحين والآخر فى حياته وعلى مسمع منه ، فنحب أن نختتم هذا البحث من ناحيته بمارد به على ذلك .

فقد حدث أن اشتدت حملات « الأحرار الدستوريين » على سعد على إثر فشلهم الذريع فى الانتخابات العامة لأول برلمان مصرى فى سنة ١٩٢٣ ،وذلك فى صحيفتهم « السياسة »، وفى خطبهم الدورية الأسبوعية فى دارها ؛ وكان آخر هذه الحملات خطبة محمد على علوبة بك ،وقد كال فيها أشنع التهم ضد سعد زغلول،فعقد الوفد المصرى اجتماعا حافلا فى نادى سيروس بشارع سليمان باشا (طلعت حرب باشا الآن) وعهد سعد إلى مصطفى النحاس وقد قدمه للجماهير الحاشدة وقتئذ بان « مصطفى النحاس سيد الناس،بان يرد علىهذه التهم، وكان ذلكفى٤ينايرسنة١٩٢٤ وجاء ضمن خطبته فيما نحن بصدد بحثه الآن متحدثا عن « وزراء الحماية » ماياتى :

« . . . أولئك الذين لم يعارضوا فى إعلان الحماية ،بل حبذها الأولان منهم (رشدى باشا وعدلى باشا) فى الجرائد تحبيذاً عرفه الناس جميعاً . ولقد حاول أنصارهم الاعتذار عنهم بانهم بقوا فى الوزارة بعد الحماية تبعاً لنصيحة سعد ، فما أبرد هذا العذر إن كان بقاؤهم فى الوزارة جرما وطنيا وكما قال سعد : هل يخفف من جرم زعم جارمه أن فلانا نصحه بارتكابه ؟!.

على أن الأمر ليس كما صوروه .. إن رشدى باشا وعدلى باشا أكدا لسعد أن بينهما وبين الانجليز وعوداً أكيدة فى منفعة البلاد ، وانهما يخشيان إن هما تركا الوزارة، فلا يفى الانجليز بهذهالوعود، وصدقهما سعد ، لأنه كان لهبهمافىذلك الوقت ثقة وبناء عليه وافقهما على البقاء » .

ثم أشار مصطفى النحاس بعد ذلك إلى هذه الوعود ، وعلى الأخص حديث عدلى مع جريدة الأهرام فى ٧ يناير سنة ١٩١٥ وقد سبق أن ذكرنا الوعود

المذكورة وهذا الحديث تفصيلا من قبل وبعد ذلك استطرد معقبا يقول :

« على أنهما لم يكتفيا بالبقاء فى مركز الوزارة بعد الحماية بل أخذا يروجان إعلانها ، ويحببان الناس فيها فى الأحاديث مع الجرائد ، ويعدانها خيراً وبركة على الأمة . فهل نصحهما سعد باشا بهذه الأحاديث أيضاً . وهل يتذكران أنه كان يلومهما على هذه الأحاديث ويستنكر منهما خطة الرخاوة والتساهل التى سارا عليها ويسوىء المشروعات التى كانا يقدمانها للوكالة البريطانية من وقت إلى آخر فى خصوص تنظيم الحماية . وآخر ما قدماه من هذا القبيل ما تضمنه رد رشدى باشا على مذكرة للسير برونييت مستشار وزارة المالية إذ ذاك . . . »

ومن المهم استرعاء النظر اليه أن هذا الرد المفحم الحاسم قد حدث حال حياة رشدى باشا وعدلى باشا فلم يعلقا عليه ببنت شفه ولم ينفياه ؛ ولم يعرض له أحد من أتباعهما ومؤيديهما وعلى رأسهم محررو جريدة السياسة ـ وهى جريدة حزب الأحرار الدستوريين الذى كان عدلى باشا رئيسه.

• • •

ومما تقدم جميعاً يثبت أن سعداً لادخل له على الاطلاق فى قبول رشدى باشا الحماية البريطانية بأى إيعاز أو نصح منه ، وأن كل ما هنالك ـ على ماقاله رشدى نفسه فى غمار هذا البحث من جميع نواحيه أنه نصحه بالبقاء فى الوزارة، وما كانت هذه الحماية قد أعلنت بعد . وهذا مالم ينكره سعد على ماورد فى خطاب مصطفى النحاس سالف الذكر الذى ألقاه بحضوره .

ولعل ذلك كان فى نطاق هذا البحث حسن الختام . . فقد خرج منه سعد زغلول طاهر الذيل مما أسند ظلما اليه وأنه على عهد الأمة به لم يلوث يده أو ضميره ظاهراً أو مستتراً بأدران تلك الحماية البريطانية التى ضربت على البلاد قسراً عنها

• • •

وإذا كان سعد قد برىء شخصياً من هذا الذى نسب اليه ، فانه يبقى بعد ذلك

مناقشة ما وجه إلى « الوفد المصرى » عامة وهو من ضمنه وعلى رأسه ، من أن برنامجه كان منطويا على أنه إذا لم يوفق فى مهمته فى مؤتمر الصلح ،فان رشدى باشا وعدلى باشا يذهبان إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية . وكان ذلك على لسان الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته .

ونرى إرجاء مناقشة هذا الاتهام الجديد إلى مابعد أن نستكمل بحثنا فيما أسند إلى أحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى أيضاً من نصحهما لرشدى باشا بقبول إعلان الحماية على مصر .

٢ — أحمد لطفى السيد

نسب الأستاذ محمود عزمى إلى أحمد لطفى السيد نفس ما نسبه إلى سعد فيما ناقشناه آنفا ولا داعى لتكراره . . أما ماخص به رشدى باشا — أحمد لطفى السيد،فهو أنه لما عهد اليه السلطان حسين تشكيل الوزارة لم يقبل نهائيا قبل استشارة كثير من أصدقائه وقد كان جواب أحمد لطفى السيد بك : « أقبل أقبل أقبل » .

وفى هذا الجواب تنحصر مناقشتنا له .

ونترك لأحمد لطفى السيد نفسه هذه المناقشة فقد ورد فى ص ١٦٢ — ١٦٤ من كتابه « قصة حياتى » تحت عنوان « قلت لرشدى » ما يأتى : —

« هذا وقد كان لمصر وقتئذ مصالح يجب أن نرعاها ، وكانت الوزارة الرشدية بالاسكندرية ، فاتصلت برئيسها صديقى المرحوم حسين رشدى باشا عن طريق التليفون ، وما كدت أخاطبه فى أمر عادى حتى قال لى :

«دع عنك هذا ، فان انجلترا أعلنت اليوم الحرب على ألمانيا...»،ودعانى للقائه فى اليوم التالى ببيته بالقاهرة .

وذهبت للقائه ، فوجدت معه عدلى يكن باشا وزير الخارجية ،وهما يحلان تلغرافا بالشفرة من زميلهما محمد محب باشا وكان وقتئذ بصحبة الخديو عباس حلمى باستامبول ،فقال لى رشدى باشا :

«إن إنجلترا قد دخلت الحرب ، وقد كتبنا هذا باعلان الأحكام العرفية فى البلاد » .

وسلمنى إعلانا فقلت له :

« اتدخل الحرب مجانا يا باشا . . ! »

قال :

« بل احترزنا مما نخاف بان قلنا(نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر)... »

فقلت له :

« أخشى أن يقول الناس إن هذه سذاجة سياسية ، فاذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها إلى هذه الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال . . . ! »

قال رشدى :

« لم يفت وقت ذلك » . !

واتفقنا نحن الثلاثة على السعى لتعترف انجلترا باستقلالنا ، ونكفل لها مصالحها إلى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب ، إذا كان هذا ضروريا ،وقد كان أكثر رجال الوكالة البريطانية وقتئذ فى أوربا بالاجازة، ثم كان سير ريجنلدوينجت أول من حضر منهم ، فكلمه رشدى باشا فى ذلك ، وصارحه بان مصر مستعدة لمناصرة بريطانيا العظمى، بشرط أن تعترف باستقلالنا ، فارتاع وينجت لهذه الفكرة ووعد بأن يعرض الأمر على حكومته ، ثم جاء بعد ذلك مستشار الداخلية سير جراهام، فلقيته وقلت له :

— إن مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا ، وهى ستدخل الحرب مع المانيا وأنتم محتلون بلدنا الذى أعلنت حكومته الحكم العرفى تضامنا معكم فلا بد لنا من تنظيم هذه الحالة . . ولست أرى طريقاً لذلك إلا أن نعلن إستقلالنا وننصب الخديو ملكا علينا ، وأنتم تعترفون بذلك .

فقال : «تركيا لن تدخل الحرب وعندنا على ذلك ضمانات» .

قلت : «إذا لم يكن دخول تركيا الحرب راجحاً . أفلا يكون محتملا . .؟»

قال : «كل شيء محتمل . . . !»

قلت : «إذن ماذا يكون . . . ! ؟»

فلما الححت عليه فى الاستدلال على ضرورة دخول تركيا الحرب وساء مركزنا فى ذلك الوقت، قال:

«ياصاحبى نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم . . فحين ظهور أول طربوش تركى من القنال تتركوننا وتجرون وراءه».

وانقطع الحديث عند ذلك ، فاخبرت رشدى باشا بما حدث ، فقال لى إنه كلمه كذلك فلم ينل منه طائلا !

• • •

ويؤسفنى أن هذا الحديث أو الحوار مغلوط ، ويناقض أوله آخره ، ونرى واجباً لزاما علينا أن نصححه فيما يلى :

١ — أرجع أحمد لطفى السيد حديث رشدى باشا معه حين اتصل به بالاسكندرية تليفونيا إلى يوم أعلنت انجلترا الحرب على ألمانيا ، وهذا اليوم يقع يوم ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وان الاثنين قد اتفقا على اللقاء فى القاهرة فى اليوم التالى أى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩١٤.

٢ — قرر أحمد لطفى السيد أنه وقت هذا اللقاء ، وجد رشدى باشا وعدلى باشا يحلان تلغرافا بالشفرة من زميلهما محمد محب باشا من استامبول ، فقال له أولهما «إن انجلترا دخلت الحرب وقد كتبنا هذا باعلان الأحكام العرفية فى البلاد» .

وهذا لا يتفق مع حقيقة الواقع . . لأن تاريخ دخول انجلترا الحرب كان يوم ٤ أغسطس سنه ١٩١٤ ، فى حين أن الأحكام العرفية قد أعلنت يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ - أى بعد دخول انجلترا الحرب بثلاثة أشهر ، فضلا عن ذلك إن هذا لم يكتب باعلان الأحكام العرفية .

٣ — أسند إلى رشدى باشا فى هذا الحديث أنه قال : « كتبنا ذلك باعلان الأحكام العرفية » ثم أورد أحمد لطفى السيد على لسانه فى موضع آخر فى حديثه مع مستشار الداخلية سير جراهام أن حكومة بلده أعلنت الحكم العرفى تضامنا مع الانجليز ؛ والحقيقة أن الجنرال جرانفل مكسويل قائد الجيوش البريطانية فى مصر هو الذى أعلن باسم حكومته هذا الحكم العرفى .

٤ — قيل فى هذا الحديث إن أكثر رجال الوكالة البريطانية كانوا وقتئذ فى أوربا بالأجازة ، وكان « سير ريجنلد وينجت » أول من حضر منهم ، فكلمه رشدى باشا .. الخ .. والواقع أن وينجت لم يكن هو المعتمد البريطانى فى مصر فى ذلك الحين وإنما كان لورد كتشنر على وجه التحديد، وكان قد سافر إلى انجلترا حقا وعين فيها وزيراً للحربية بعد ذلك ، ولم يعد إلى مصر ، ثم عين بدله فى مصر فى أوائل سنة ١٩١٥ سير «هنرى ما كماهون » ، وكان أول من سمى مندوبا ساميا بعد إعلان الحماية ، وكان مستر ميلن شيتهام مستشار الوكالة البريطانية فى ذلك الحين نائبا عن لورد كتشنر المعتمد البريطانى ، وهو الذى كان يتولى باسم الحكومة البريطانية مخاطبة الأمير .. فالسلطان حسين كامل ورشدى باشا قائم مقام الخديو ورئيس الوزراء فى أمر إعلان الحماية ومقدماتها وما تلاها .

أما سير ريجنلد وينجت فقد كان وقت دخول انجلترا الحرب سردارا للجيش المصرى وحاكم السودان العام .

٥ — قرر أحمد لطفى السيد أنه عندما سأل رشدى باشا هل يدخل الحرب مجانا ، أجابه بأنه قد احترز مما يخافه بأن قال : « نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر » ، وبالرجوع إلى الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الحقبة الهامة من التاريخ وجدنا أن رشدى باشا عندما بعث اليه فى ٦ نوفمبر ١٩١٤ مستر ميلن شيتهام بصورة من منشور قائد الجيوش البريطانية العام فى مصر

بما يفيد أن الحكومة البريطانية قد اخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب وبانها تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها . . . . . . الخ ، رد عليه قائلا :

« نظرا لغياب سمو الجناب الخديو الذى نستمد منه سلطتنا، اتشرف باعلانكم باننا سنستمر أنا وزملائى على إدارة أعمال نظارتنا الملكية تجنبا الضار التى تلحق بالبلاد، إذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية »

وهذا كل مايفيد تبرير رشدى باشا لموقفه فى ذلك الحين .

وقد اعقب ذلك رده على خطاب تكليفه بتأليف الوزارة من قبل السلطان حسين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله :

« نعم انى كنت وكيلا عن ولى الامر السابق، ولكننى مصرى قبل كل شىء، وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعا لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ماعداها من الاعتبارات الشخصية » .

أما ماأسنده لطفى السيد إلى رشدى باشا من تذرعه بالاشارة الى « الاحتلال الفعلى لانجلترا » فلم يكن موضعه إعلان الحماية ، وانما كان ذلك لمناسبة قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن الدفاع عن مصر أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وانجلترا أو قبل إعلان الحماية حيث ورد فى ديباجته « . . نظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية . . . » .

• • •

على أننا لانهدر هذا الحديث حديث أحمد لطفى السيد بك بأسره، وإنما نأخذ منه — بالرغم مما يحويه من أخطاء وتناقض — جوهره الذى يهدف اليه ، وهولوم

رشدى باشا على إدخاله مصر الحرب بلا مقابل واعتبار ذلك التصرف منه سذاجة سياسية ، وأنه إذا أرادت انجلترا أن تجرها معها إلى الحرب ،فلتعترف لنا أولا بالاستقلال . وأنه أتفق معه هو وعدلى باشا على أن يسعى ثلاثتهم لتعترف بالاستقلال مع كفالة مصالح انجلترا . .

هذا هو الجوهر ، وقد ناقشناه من زوايا أخرى ، وإنما المهم ونحن فى صدد بحثنا المباشر ردا على ماورد فى الدفاع عن رشدى باشا ، أن ليس هناك مايدل عما رواه أحمد لطفى السيد فى «قصة حياته» على أنه قال لرشدى باشا حين استشاره ضمن من استشارهم فى أمر تشكيل الوزارة ، عندما كلفه به السلطان حسين « اقبل . اقبل » بتاتا أو أنه — إذا قال ذلك — قاله بلا قيد ولا شرط . ، وإنما اعتبر موقفه - اذا قبل دخول مصر الحرب دون مقابل ودون اعتراف الانجليز باستقلالنا - سذاجة سياسية !!

ولننتقل بعد ذلك الى كتاب وضعه سنة ١٩٦٥ الدكتور حسين فوزى النجار عن « أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل » لعلنا ،نعثر على مايلقى ضوءا آخر على رأى أحمد لطفى السيد فى أحداث مصر قبيل إعلان الحماية البريطانية عليها ، ولكننا لم نجد فيه أكثر مما ورد فى كتاب « قصة حياته » .

وأخيرا لجأنا الى الجزء الاول من كتاب « مذكرات فى السياسة المصرية » للدكتور محمد حسين هيكل لعلنا نحصل على ماننشده ، لما بين مؤلف هذه المذكرات وأحمد لطفى السيد من صلات وثيقـــة أقربها صلة التلميذ باستاذه .

فوجدناه يقرر فى ص ٦٣ أنه كان من رأيه أن يكون موقف مصر من الحرب العالمية الاولى موقف الحياد لاسباب أبداها ، ولم يكد يفاتح لطفى بك فى ذلك حتى بادره بالقول فى ص ٦٥ — ٧٠ بانه على حق من حيث المنطق ولكنه طلب اليه التريث فى إبداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصا على ما يراد من تحقيق استقلال مصر استقلالا صحيحا تاما ، لان محادثات تجرى وقتئذ بين

رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية،وبين الانجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام.

وتساجل الاثنان فى رأى كلٍ منهما وانتهى الامر بانتظار اسبوعين . و لم يؤد الانتظار إلى نتيجة .

ومذكرات الدكتور هيكل فى هذه الناحية توحى بانه بعد أن كان متحمسا فى إبداء رايه بشأن وقوف مصر على الحياد،وأنه كان بارما من موقف جريدة المقطم دعاية للانجليز وتمهيدا لسياستهم المقررة،فكتب مقالا بنفس عنوانها وهو « أهل مصر والتغيير المنتظر » وعهدبها الى جريدة«الجريدة »،وكانت الرقابة قد فرضت على الصحف فمنعت نشرها .

وانتقل بنا الدكتور فى ص ٧١ من مذكراته إلى ظروف خلع الخديو عباس وإعلان الحماية ثم علق عليها قائلا :«تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو الا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله . لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ، لان الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حــــرفا » .

وفى ص ٧٣ من هذه المذكرات أشار إلى أن بعض الطوائف كانت ترى عباس ، وتبدى لذلك سخطا على ماتراه عدوانا ظالما ثم تحدث عن مقاطعتها له فى زياراته للاقاليم ثم روى بعدئذ كيف انقلب هــذا السخط عطفا عليـــه .

ويبين من ذلك أن مؤلف المذكرات لم يبد أى رأى لا بالنسبة له ولا بالنسبة لاستاذه أحمد لطفى السيد عن موقف رشدى باشا من قبول الحماية ، كما أنه وهو

الذى كان ملاصقا له فى « الجريدة » وفى الاحداث السياسية عن قرب ، لم يشر فى هذه المذكرات الى ذلك الحديث المفصل الذى أجراه مع رشدى باشا على الوجه الذى بينه فى « قصة حياته » ونقلناه آنفا، مع أن هذا الموضوع أخذ نقاشا حادا فى الصيف فى سنة ١٩٢٧ على مسمع منـــه ، وهو رئيس تحرير جريدة السياسة .

ومن حقنا أن نعلق على سكوته على ذلك كله، وإغفاله الكتابة فيه حتى بعد أن فاتت وقائعه بأنه يرجع إلى مشايعته سياسيا وحزبيا لرشدى باشا وعدلى باشا ، وهما من أساطين مؤلفى حزب الأحرار الدستوريين، وكان ثانيهما أول رئيس له كما كان هو نفسه — أى الدكتور محمد حسين هيكل — رئيسا لذلك الحزب أيضا فى وقت من الأوقات .

وهذا كل ما استطعنا مناقشة ما أسنده الدفاع عن رشدى باشا إلى أحمد لطفى السيد ، وهو مما لا يستطيع المؤرخ الدقيق المحايد أن ينتهى منه الى استخلاص رأى صريح صدر عنه هنا أو هناك ، وان أردنا أن نستدل على حقيقة موقفه من أنه صرح فى «قصة حياته» أنه كسر قلبه بعد أن اجتمع فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ مع ستورس السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية وعدلى باشا فى بيت نجيب غالى باشا وكيل وزارة الخارجية فى ذلك الحين ، وقد حدثهم الأول حتى ظنوا أن النجاح فى متناول ايديهم ، فوضعوا صورة المعاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تتضمن اعترافها باستقلال مصر واعتراف مصر بمصالحها فيها وفى قنال السويس ، وبعد أن ذهب بعد أيام قلائل إلى عدلى باشا بديوان الخارجية فوجده يائسا من تحقيق مطلبه فخرج من عنده وصمم على اعتزال السياسة ، واستقال من رياسة « الجريدة » وسافر الى بلدته برقين (ص ١٦٥ و ١٦٦) .

نقول إن اردنا أن نستدل على حقيقة موقف أحمد لطفى السيد من أحداث

الحماية بالذات وما سبقها — قبل ذلك ، فاننا نكون اميل إلى الاعتقاد بعدم إقراره هذه الاحداث .. حتى وإن كان قد قال رشدى باشا إنه استشاره فى تأليف الوزارة بعد تكليفه من السلطان . فقال له : « اقبل . اقبل . اقبل ».

وقد أيد الدكتور هيكل ماروواه أحمد لطفى السيد آنفا ، فقال فى ص ٧٠ من الجزء الاول من مذكراته إنه « لما اشتدت الرقابة على الصحف بسبب هذا التطور ، وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصداليه صديقاه السياسيان رشدى باشا وعدلى باشا ، وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى وذهب إلى برفين قريته ومسقط رأسه .. »

٣ — عبد العزيز فهمى

أما ما أسند إلى عبد العزيز فهمى فقد ورد على لسان رشدى باشا نفسه حيث قال له حين استشاره فى تشكيل الوزارة بناء على طلب السلطان : « لا تتردد ثانية فى القبول ما دام ضميرك يرتاح لذلك » .

وظاهر الأمر يدل على أن رشدى باشا مرتاح الضمير بالنسبة لما يستشير فيه.

وجماع القول أن ما وجه من مآخذ الى رشدى باشا منصب أصلا وجوهرا على سكوته على خلع الخديوى عباس، وقبوله إعلان الحماية البريطانية على مصر . واذا ما برر استجابته الى تأليف الوزارة من غير ولى الأمر شرعا وقانونا، فانه يكون قد وافق ضمنا على خلع ولى الأمر المذكور .

وقد برر سعد زغلول على لسان مصطفى النحاس ـ نصحه رشدى باشابقبول تأليف الوزارة على السلطان حسين استنادا إلى ماأكده من أن لديه وعودا ومواثيق من الأنجليز عن إعلان استقلال مصر بعد انتهاء الحرب . .

وقد رجعنا إلى مذكرات عبد العزيز فهمى المطبوعة بعنوان « هذه حياتى »

فلم نجد فيها أية إشارة إلى شىء مما أسند إليه من تلك الاستشارة . وفى كتاب بقلم الدكتور يوسف نحاس طبعه فى أغسطس سنة ١٩٥٢ بعنوان « ذكريات . سعد . عبد العزيز . ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩ » أشار فى ص ٥٥ منه إلى حادث خلع الخديو عباس حلمى ، وبسط انجلترا حمايتها على مصر ، وإجلاس الأمير حسين كامل على العرش كسلطان .. ثم قال إن « الانجليز لما فاتحوا رشدى باشا بما كانوا ينوون،وقع الرجل فى الربكة والحيرة ، واستدعى صديقيه سعدا وعبد العزيز لاستشارتهما فيما يعمله . . دخل عبد العزيز على رشدى باشا وكان سعد قد سبقه اليه،فوجد رشدى يتكلم ببعض الإبهام ، فابتدره بصراحته المعهودة قائلا : (لعل الحادث الذى تومىء اليه خاص بخلع الخديو) أجاب . نعم . وبم تشيران على ! فرد عبد العزيز من فوره : (إذا أشكل على المرء أمر من الأمور وتردد فى واجبه ، فليرجع الشأن إلى قواعد الأخلاق) وانصرف ، ثم أضاف عقب ذلك قائلا إنه « قد تعددت مظاهر عدم ارتياح عبد العزيز لهذا الانقلاب. إذ امتنع عن مقابلة السلطان الذى كانت تربطه بهمعرفة سابقة،وكان محاميا عنهفى بعض قضاياه . . . . »

ومن المعروف من كتب الدكتور يوسف نحاس انه كان متصلا اتصالا وثيقا بسعد وأعضاء الوفد ورشدى باشا وزملائه، وكانيعاون الوفد فى أعماله معاونة كبرى .

• • •

وإلى هنا نكون قد أتينا بآراء الأصدقاء الثلاثة الذين أشهدهم رشدى باشا على أنهم نصحوه بتأليف الوزارة بناء على طلب السطان حسين ، وقد اتضح منها أنها بعيدة بعد السماء عن الأرض عن إشارتهم عليه بقبول الحماية ، كما ذهب إلى ذلك بغير دقة ولا تحقيق الأستاذ عزمى ومحرر رسالة الماجستير الذى ألمحنا اليه آنفاً .

ويبقى بعد ذلك أن نعرض لرواية خطيرة عزاها الدكتور محمد حسين هيكل وحده ،دون غيره ،إلى الوفد المصرى عامة عن حقيقة برنامجه الذى تألف على أساسه ؛ فقد أشار فى ص ٨٢ و ٨٣ من الجزء الأول من«مذكراته فى السياسة المصرية» إلى اعتقاده ، للأسباب التى بينها ، بأن ما قاله سعد باشا باسم الوفد فى خطبته بدار حمد الباسل باشا ، وبالأخص عن السودان ، يحتاج تحقيقه إلى جهد يتصل مع الزمن ، وأدى به إلى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة للعمل إذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ، فسأل فى ذلك كله استاذه لطفى بك السيد ، فاجابه صريحا بالآتى :

« إن خطتنا أن نسافر إلى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا إلى مطلبنا، كان ذلك مانبغى ، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية . . الخ »

ثم علق ، فيما علق به على ذلك ، قائلا : « وقد بقيت هذه الخطة سراً مكتوما عن الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئاً حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ويطلبون إلى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ذكر محمد على علوبه باشا ما كان مقرراً من هذه الخطة ،فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجباً ولم يكن من العجب فى شىء » .

ويؤسفنا شديد الأسف أن نقرر - إستناداً إلى تتبعنا تاريخ الوفد المصرى - أن هذا الذى ذكره الدكتور هيكل عن تلك الخطة السرية التى أسندها إلى الوفد عامة للعمل عند عدم توفيقه لدى مؤتمر الصلح فى حدود الحماية ، لاظل لها ولا أثر إطلاقا من الحقيقة .

ويؤكد مانقطع به فى ذلك الأسانيد الآتية :

١ – ان الوفد قام على أساس توكيلات من الأمة أفراداً وجماعات . . .
وكان لصيغتها أخذ ورد تناولهما جميع من تناولوا تاريخ تأليف الوفد ، وقد ضمنا ذلك بعض مقالاتنا المشار اليها فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب إلى أن استقرت صيغتها على « السعى فى استقلال مصر استقلالا تاما تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

ومن يراجع أحاديث سعد بصفته رئيساً وممثلا للوفد فى جميع مراحل الجهاد والثورة ، يجده متمسكا بهذا التوكيل ضد كل من حدث نفسه بالعمل على تأييد الحماية ظاهرة أو مستترة وكانت مهاجمته لمشروع ملنر ، كما تدل على ذلك جميع خطبه وأحاديثه ورسائله ، أنه « حماية بالثلث » – اى حماية سافرة .

٢ حدد قانون الوفد فى مادته الثانية مهمته بانها « السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ، وكذلك نصت المادة الخامسة منه على أنه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها ، فليس للوفد ، ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى : استقلال مصر استقلالا تاما ، وما يتبع ذلك من التفاصيل » .

وظل سعد الى آخر لحظه مستنداً الى هذه المادة الأخيرة المؤكدة للتوكيلات الصادرة الى الوفد ، وذلك فى جدله مع من خرجوا على مهمته من أعضائه .

٣ – نشرت « الاهرام » فى فصلها الثامن من بحوثها المحضر الذى تناول مادار فى اللقاء التاريخى بين سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وبين سير ريجنلد وينجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقد طالبوه فيه بالاستقلال التام ، ولا يؤثر على ذلك ماورد فى برقية وينجت السرية التى بعث بها الى حكومته – والمنشورة فى نفس هذا الفصل – من زعمه فيها ان هؤلاء الزعماء

الثلاثة ، جاءوه ليدعوا البرنامج بالاستقلال الذاتى التام لمصر [1] ، لا يترك لبريطانيا العظمى إلاحق الاشراف على مسألة الدين العام والتسهيلات الخاصة بسفننا التى تعبر قناة السويس » .

---

(١) يراجع ماكتبه الأستاذ عبد العظيم محمد رمضان فى كتابه « تطوير الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ص ٩٩ و ٩١ عن مناقشة وتحليل عبارتى « الاستقلال التام » التى وردت فى حديث الزعماء مع سير وينجت و « الاستقلال الذاتى التام » التى وردت فى برقيته وينجت ونقلها ابنه رونالد فيما كتبه عن والده WINCATE OF THE SUDAN.

وفى ذلك يقول الأستاذ عبد العظيم رمضان إن محضر الوفد عن هذا الحديث يتفق مع ما ذكره (رونالد وينجت) فيما عدا نقطة هامة هى مسألة الاستقلال . فقد ذكر وينجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام . وانما الاستقلال الذاتى التـــام Complete Autonomy. وهذا ما ورد أيضا فى تقرير اللورد ملنر ، بينما ورد فى المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة لفظ (الاستقلال التام) ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذى ذكره رونالد وينجت أم أن هذا ما فهمه السير ريجنالد وينجت من حديثهم ، وذلك بسبب ماجاء فى الرواية الانجليزية من أن سعد زغلول قد دلل على قدرة مصر على إدارة حكومة منظمة أكثر من العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق المصير . .

ويكفى لحسم هذا الخلاف بين النصين ـ أن نقرر أن محضر الوفد قد دونه عبد العزيز فهمى بنفسه إثر تمام مقابلة الزعماء لوينجت ـ كما قرر فى مذكراته : «هذه حياتى »ص ٧٦ وقد ورد على لسانه هو شخصيا كلمة « الاستقلال » فيه خمس مرات ووردت على لسان سعد زغلول مرة واحدة أى ست مرات.

أما أن ماورد فى برقية وينجت لحكومته بلندن عن ذلك الحديث قد ورد فى تقرير لجنة ملنر ، فذلك حق أيضاً ، ولكنه قد أخذ قطعا على علاته من هذه البرقية ، ولكن هذه اللجنة لم تلبث أن تسجل فى تقريرها المؤرخ ١٩٢٩/١٢/٩ وفى كثير من مواضعه أن طبقات الشعب المختلفة كانت تطوف فى الشوارع أثناء وجودها فى مصر حاملة الاعلام وتصيح باعلا أصواتها بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر وبالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر . . . وأنه لا يكفى للاسباب الواردة فى تقريرها اعطاء مصر كثيراً أو قليلا من الحكم الذاتى حتى ولو أعطيت ما هو معروف عن الانجليز (بالدومنيون هوم رول) أى الاستقلال الداخلى لاملاكهم ، لأن المصريين لا يعدون بلادهم من ضمن الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية وانتهى هذا التقرير بالقول بان المطالبة كانت تنتهى عن كل مكان (بالاستقلال التام)

وهذا كله يؤكد أن الزعماء الثلاثة قد طالبوا وينجت بالاستقلال التام وان لجنة ملنر اذا كانت قد نقلت عن خطأ ، كلمة الاستقلال الذاتى التام فقد ثبت لها ما سمعته باذنيها من الشعب المصرى نفسه ومن نفس سعد زغلول وزملائه وما انتها عليها من كل مكان أن مطالبهم الجوهرى كان الاستقلال التام

٤ — نرى أنه من المتعين على الباحث المدقق ان يتعقب ما كتبه الدكتور هيكل فى « مذكراته فى السياسة المصرية » بعد اذ نقل عن استاذه لطفى السيد تلك الخطة السرية من برنامج الوفد . ويستلزم هذا التعقب تقسيم ما كتبه تمهيداً لها وهو ينطوى على شطرين :

(الاول) ان خطة الوفد الاصلية تنحصر فى السفر الى باريس ، وأن يطرح قضية مصر على مؤتمر الاسلام ، وأن يطلب تطبيق تقرير المصير على مصر والسودان .

(الثانى) فى حالة عدم إجابة الوفد الى مطالبه « يذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد .

وهذه هى الخطة السرية المكتومة كما وصفها بذلك الدكتور هيكل . .

ويهمنا أن نحدد الوقت الذى قال الدكتور هيكل أن لطفى السيد أفضى اليه بهذا البرنامج بشطريه .

والظاهر من سياق العبارات السابقة على ما قرره صاحب المذكرات فى السياسة المصرية ان خاطر استعلامه عن برنامج الوفد من أستاذه لطفى السيد جاء على إثر سماعه ماورد فى خطبة سعد فى دار حمد الباسل باشا (وكانت يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩) من تكراره الكلمة المأثورة عن شريف باشا . . « أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية »[1] . فاستعظم عبء الوفد ، لان ما قاله سعد

(١) ذكر الدكتور هيكل هذه الكلمة المأثورة على أن سعداً كررها عن شريف باشا والواقع أن سعداً حين أوردها فى خطبته ذكر أنها صدرت عن المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ (حوليات مصر السياسية الجزء ١ من التمهيد ص ٢٠٨ والجزء الاول من ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ١٠٩ »)

أما حقيقة الكلمة المنسوبة إلى شريف باشا بشأن السودان فهى « أننا إذا تركنا السودان فهو لا يتركنا » (ص ١٧٦ من كتاب « نوبار باشا » تأليف نجيب مخلوف) ،

فى تلك الخطبة قد ينوء به كاهل الوفد مع اقتناعه بقوة ماقاله وعدالته ويحتاج الى جهد يتصل على الزمن . . .

ويقتضينا التعقب الذى نبغيه أن نبدأ به من حيث ما انتهت إليه جهود الوفد لدى مؤتمر السلام، لأننا لا اعتراض لدينا على الشطر الأول من برنامجه كما افضى به لطفى السيد إلى الدكتور هيكل.وذلك لنتعرف مدى صحة تنفيذ الوفد أو سعد على الأخص لتلك الخطة التى أنشأها لطفى السيد خلافا لقانون الوفد !! والى أى مدى امتدت ثم انتهت،وذلك لنثبت ونؤكد أن ليست هناك خطة سرية من هذا القبيل لدى الوفد . .

وانه ليكفينا ، دون حاجة إلى الرجوع إلى مراجع وأسانيد أخرى ، ان نستخلص تعقيبنا من ذات مذكرات الدكتور هيكل نفسه ، فقد ساربنا فى الجزء الاول منها من ص ٩٧ حيث وضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع المانيا ، وفيها اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر ، ومضى بنا فى ص ٩٨ حيث لم يلجأ الوفد بعد ذلك إلى الاستسلام وبدء تنفيذ الخطة السرية المزعومة ، وإنما ندب محمد محمود باشا أحد اعضائه للسفر إلى أمريكا لعرض الدعاية هناك لدى النواب والشيوخ من اعضاء « الكونجرس » حيث تنظر فيه تلك المعاهدة الغاشمة الظالمة التى نظمت الصلح مع المانيا . . .

ويسير بنا الدكتور هيكل الهوينى فى تسلسل واقعات وأحداث ذلك الوقت من تلك الصفحة إلى ص ١٢٧ من مذكراته ، فروى لنا زيارة لجنة لورد ملنر لمصر وبين لنا « كيف أجمع ذوو الرأى فى مصر على أنها لن تقبل الحماية »،وكيف قاطعها الشعب بالرغم من إصدارها بيانا رسميا من انها « مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثا حرا لا يرتبط به أحد ، وان هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر، وانها لا ترى مانعا مطلقا من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » .

وفى ص ١٠٥ و ١٠٦ من هذه المذكرات تحدث عن طلب الوفد وساطة عدلى باشا بينه وبين لجنة ملنر وقبوله هذه الوساطة (١) وأقر فى خلال بيان ذلك أن عدلى باشا « كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبول الوزارة بعد إعلان الانجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخلص مصر من نير هذه الحماية » ..

ثم عاد يلقى النور على الخطة السرية التى زعم انها شطر من برنامج الوفد ان عدلى باشا كان« لذلك متفقا مع الوفد على أنه اذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها ،أن يذهب مع رشدى باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا » .

ومما تجب ملاحظته أن الدكتور هيكل حذف من آخر هذه العبارة ما سبق أن دبجه وأدمجه فى العبارة العامة التى يقول إنه نقلها عن لطفى السيد ، وهى جملة « فى حدود الحماية » وهى مثار النزاع وسبب الاهتمام بمناقشة تلك الخطة السرية التى يحكى عنها .

وانتقل الدكتور هيكل إلى ص ١٠٨ من مذكراته إلى القول بمناسبة بدأ المحادثات مع لورد ملنر « أنه لم يبق توكيل الشعب الوفد أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها » .

ثم عرض فى باقى صفحاته إلى محادثات ملنر وعرض المشروع الذى انتهت اليه هذه المحادثات على الأمة إلى أن أعلن فى شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ

---

(١) أنكر سعد هذه الوساطة إنكارا باتا فى خطبه وأحاديثه مقررا أن عدلى باشا كان رسول ملنر الى الوفد ،ويمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك وادلته علي سبيل المثال الى يوميات الأستاذ محمد كامل سليم بجريدة الأخبار يوم ٢٠ مارس ١٩٦٩ .

الحكومة البريطانية إلى سلطان مصر أن « الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ... »

وروى بعد ذلك تأليف عدلى باشا الوزارة ووقوع الخلاف بينه وبين سعد بالنسبة لاجراء المفاوضات مع الانجليز ، وعلى من يتولاها على ما سطرناه فى مقالاتنا الآتى نشرها فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب .

ولم يبين الدكتور هيكل فى أية صفحة من صفحات مذكراته ما يثبت أن لتلك الخطة السرية التى ابتدع أمرها أو نسبها إلى أستاذه لطفى السيد ـ أى أثر على الاطلاق ويكفى أنه لم يصمد على الابقاء على طبيعتها وهى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا « فى حدود الحماية » وإنما عندما عاد الى الحديث عن هذه الخطة السرية حذف منها هذه الجملة أو لعلها انحذفت منه ـ للحق ـ من حيث لا يدرى وهى التى كانت سبب السرية لما لها من أسوأ الأثر كما سنبين فيما يلى :

واذن فلا خطة سرية من هذا القبيل هناك كما ذكر الدكتور هيكل على الاطلاق .

٥ — أملى المرحوم أحمد لطفى السيد باشا فى سنة ١٩٥٠ على المرحوم الأستاذ طاهر الطناحى فى « كتاب الهلال » الشهرى قصة حياته تناول فيها تاريخ حياته وجميع آرائه من تاريخ نشأته إلى آخر أيامه ، فلم يرد فيها أى شىء عن الخطة السرية التى زعمها الدكتور هيكل فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » إلا إذا كانت من بين يومياته فيما جرت به الحوادث التى اضطر لاحراقها (ص ١٧٩) كما تقتضينا أمانة التاريخ أن نذكر ذلك، ولكن لوكان لهذه الواقعة الهامة الخطيرة أى أثر من الصحة لتذكرها وأدلى بها ضمن قصة حياته ومجموع آرائه بالرغم من إحراق هذه اليوميات .

٦ — يبين من مطالعة مجموعة خطب سعد زغلول للاستاذ أحمد حافظ عوض ، وما نشره سكرتيره الخاص الأستاذ محمد كامل سليم ، عما حدث بالذات من

خلافات بين سعد وأعضاء الوفد فى باريس ، وأثناء مفاوضاتهم مع لجنة لورد ملنر والمنشورة فى جريدة الأخبار من ١٩ مارس إلى ٢٥ إبريل سنة ١٩٦٦ - يبين مدى استمساك سعد زغلول فى كل أدوار المفاوضات بالاستقلال التام وبالغاء الحماية وإصراره جهرا وسراً على أن المشروع الذى أسفرت عنه المفاوضات مع لجنة لورد ملنر هو « حماية بالثلث » ، وقد حارب أغلبية أعضاء الوفد فيما ذهبوا اليه من تهاون واتفاق مع عدلى باشا فيما كان يهدف اليه من تنظيم للعلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية - الأمر الذى يقطع بأن تلك الخطة السرية التى أفضى بها الى الدكتور هيكل - إن كان قد أفضى بها حقاً إليه - إنما هى خطة لعدلى السيد وحده ، ومن ابتكار فلسفته ، أو أنها كانت مما اتفق عليه وحده وبصفة شخصية مع بعض زملائه من أعضاء الوفد الذين تألبوا على سعد وكانوا عليه آخر الأمر من « المنشقين »(١) ، وقد أخذ عليهم فى خطبه ، كما ثبت عليهم من يوميات سكرتيره أنهم كانوا دعاة الهزيمة والتردد ، وقد أتهمهم بانهم مستعدون لقبول أى حل ضد توكيل الأمة له ولهم وهو ما أبى التمشى فيه معهم ولو بقى وحده .

٧ — بالرجوع الى ما قرره الدكتور هيكل عن تلك الخطة السرية المذكورة أولا ، ثم ما قرره عنها ثانيا ، نجده فى روايته الأولى (ص ٨٢) لا يصرح بل ولا يشير الى أن سفر رشدى وعدلى الى لندن فى حالة عدم توفيق الوفد فى مؤتمر السلام لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، كان باتفاق أو بموافقة الوفد . وقد يفهم مما قيل أن سفرهما يكون من تلقاء نفسيهما - كما سنثبت ذلك فيما يلى أيضاً ، ونجده فى روايته الثانية (ص١٠٦) « يقرر فى صراحة تامة ولأسباب معينة أن عدلى باشا من أجلها كان متفقا مع الوفد على أنه إذا لم تنجح جهود الوفد أن يذهب مع رشدى باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا » . وهاتان الروايتان متناقضتان فى جوهرهما ، فالأولى خالية من الاتفاق على

---

(١) سنبين رأينا النهائى فى حقيقة أمر هذه الخطة فى ص ٥٤١ وما بعدها .

الخطة المكتومة مع الوفد ، وأنها ستجرى فى حدود الحماية ، أما الثانية فصرح فيها على اتفاق عدلى مع الوفد على سفره مع رشدى باشا لتنظيم العلاقة بين البلدين دون ذكر عبارة « فى حدود الحماية » ، وهى موضع السر ومؤاخذة الدكتور هيكل ومن نقل عنه تلك الرواية مما يحط من قدر الوفد ويوجب بالحق نقده إن كانت صحيحة .

٨ — ليس ثمة خلاف فى واقعة تاريخية مؤداها اعتزام رشدى باشا وعدلى باشا السفر إلى لندن بالاتفاق مع السلطان فؤاد غــداة الهدنة « ليبسطا آراء عظمته وآراء حكومته فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة » ، ولما أخطر وينجت حكومته بذلك أبت السماح لهما بالسفر فاستقالا ، ثم تطورت الأمور على النحو المشهور المعروف بلا حاجة إلى تكراره إلى أن أماط رشدى باشا اللثام عن مهمة سفره وزميله عدلى باشا فى استقالته المؤرخه ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، حيث أشار إلى ممانعة السلطة العسكرية البريطانية فى سفر الوفد المصرى ، وقال فيها إنه نصح بأن يؤذن لسعد زغلول وزملائه فى السفر « فلم يصغ لنصحه ولم يكتفوا بذلك بل أبوا عليه نفسه أن تسمع أقواله فيما عساه أن يكون نظام الحماية » .

هذا هو منشأ الخطة السرية ، ومصدرها وهى الخطة التى علقت فى ذهن الدكتور هيكل أو فى ذهن لطفى السيد ، إذا صح أنه نقلها الأول عنه ، وقد ظل رشدى باشا على الخطة ـ خطة المعاوضة على أساس تنظيم الحماية الى ما بعد تأليف الوفد المصرى بأكثر من أربعة أشهر ونصف شهر ، حيث كشفت وثيقة سرية عبارة عن برقية أرسلها اللنبى إلى كيرزون فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ جاء فيها أنه استدعى اليه الوزراء السابقين ومنهم رشدى باشا وعدلى باشا وان «رشدى كرر تأكيده قبوله الحماية » ونص هذه العبارة باللغة الانجليزية :

RUSHDY REITI RATED HIS ACCEPTANCE CF. BROTECTORATE

(الفصلان التاسع عشر والعشرون من بحوث جريدة الأهرام عددا ٢٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩) .

٩ — ذكر الدكتور هيكل فى آخر روايته التى نحن بصدد الحديث عنها ونقلناها كاملة من قبل ، أن هذه الخطة بقيت سرا مكتوما إلى أن أفصح عنها بعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد محمد على علوبة باشا . . .

ولكنه حينما عرض لخطبة محمد عل علوبه بك فى ص ١٧٣ و ١٧٤ التى يقصد إذاعته فيهاسر الخطة المكتومة لم يعرض لها من قرب أومن بعد وإنما ذكر أموراً غيرها « أتهم بها سعد زغلول باشا علنا » .

وقد رجعنا الى نص الخطبة فى جريدة السياسة نفسها الصادرة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فلم نجد فيها أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى تلك الخطة السرية المزعومة ، ولو كان لها أى أثر من الحقيقة ، لما توانى عن ذكرها « وذلك بعد أن اتهم سعدا بأكبر التهم فى ذمته ونزاهته وفى مدى ولائه للعرش وإخلاصه للجالس عليه فى ذلك الحين مما كان يعرضه للمحاكمة أمام محكمة الجنايات فى أخطر تهمة .

١٠ — وآخر بل وأقوى دليل على أن ليس لرواية تلك الخطة السرية المزعومة أصل أو أثر فى برنامج الوفد - الرجوع إلى ما كشفه وأخرجه الدكتور محمد أنيس الأستاذ المساعد للتاريخ الحديث بجامعة القاهرة فى كتابه القيم « دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ » والمتضمنة « المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى » ، فقد عدت إلى مطالعة هذه الوثائق والمراسلات وما ألحق بها من مراسلات الأستاذ محمد كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى وما تلقاه سعد زغلول من محمود أبو النصر واسماعيل صدقى وغيرهما . . وغيرهامما انطوى على ٢١٢ صفحة واستوعبتها جميعاً فوجدتها كلها تنطق وتنطق صراحة وفى وضوح ببرنامج الوفد الأصلى والمطابق لقانونه والتوكيل الصادر اليه من الأمة مطابقة تامة دون أى ميل أو انحراف أو حيده عن طريقه السوى .

ومن المؤكد أنه لو كانت الخطة السرية موضوع البحث صحيحة ولها وجود، لكانت هذه الوثائق المطوية والتى نشرها وأذاعها وأماط اللثام عنها الدكتور أنيس أولى بأن تكون من بينها،وقد حوت الكثير من الأعمال والخطط السرية مما لا مجال هنا يتسع لبيانها ، كما انطوت على من يجب الحذر منه من أشخاص أو هيئات أو ممن يعمل ضد الوفد أيا كان مركزه كالأمير عمر طوسون فى بعض الأحيان ،وهو المعروف بمدى صلته بتأليف الوفد المصرى نفسه ومحمد سعيد باشا ودسائسه للوفد .

وإنه ليكفينا ضرب بعض أمثلة قليلة مما تبادله سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى ومحمود سليمان باشا فى شأن الحديث عن موضوع الخطة المكتومة من رسائل فيما يلى :

(أ) فى خطاب أرسله سعد إلى عبد الرحمن فهمى من باريس فى ٤ يوليو سنة ١٩١٩ يسأله فيه : « ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتى تحت الحماية بدأت تنتشر فى بعض الأندية ومن هم مروجو هذه الفكرة . نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك » (ص ٦٣) .

(ب) وفى خطاب تال مماثل فى ٢٢ منه يقول سعد : « لقد وضعت القواعد الأولى للحركة السياسية والصحافة الكبرى والآراء السياسية مجمعة هنا على أن استقلال مصر هو النتيجة الطبيعية لثبات الأمة على الاستمرار فى طلب الاستقلال.. وأن أمة الفراعنة جادة فى طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشوه الحركات السياسية وأن الساسة هنا يعجبون لهذه الروح الطاهرة ويعطفون عليها ، ولا يرون لاستدامتها إلا نتيجة واحدة هى حصول الأمة على ما تطلب (ص ٦٣) .

(ج) وفى خطاب مماثل أخر تاريخه ٢٤ اغسطس سنة ١٩١٩ يقول سعد مايلى:

« قرأنا فى بعض الجرائد أنه حصلت فيها مناقشة بشأن توسيط المسيو فنزيلوس بين الوفد ووزير خارجية انجلترا — وحقيقة هذه المسألة هى أن بعض كبار اليونانيين عرض أن يتوسط المسيو فنزيلوس عند الحكومة الانجليزية فى إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فنزيلوس أن أكتب له كتابا التمس وساطته لإعطاء مصر نظاما موافقا تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الاجابة التى اجبنا بها إلى السير وينجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة فى دائرة الحماية كما تعلمون، لم نر بدا من الامتناع عن الدخول فى مثل هذه المفاوضة [1] » .

(د) وقال سعد فى الخطاب نفسه أن المحامى طليمات حضر إلى الوفد هو وشخص أخر حصلت الريبة فيه خصوصا وأنه كان يستحسن طلب الاستقلال الناقص ومحمود أبو النصر كان ملتفا به وينوه بذكره ويكثر من مديحه ويقول إنه من أركان النهضة المصرية بالاسكندرية » .

(هـ) وفى خطاب آخر تاريخه ٢٨ اغسطس سنة ١٩١٩ من سعد إلى عبد الرحمن فهمى يحيطه فيه باعتزام لجنة لورد ملنر التوجه إلى مصر ويتحدث فيه عن مهمتها فيقول :

« إن مهمتها البحث عن أسباب الاضطرابات الأخيرة والنظر فى نظام يكفل لمصر تحت الحماية الانجليزية التدرج فى الحكم الذاتى، فهمتها مهما توسعت فيها ومهما لاحظت فى تنفيذها مصلحة المصريين لا تنطبق على أمانيهم ولا تتفق مع مطلب الاستقلال التام الذى كلفتنا الأمة بالسعى إليه حيثما وجدنا للسعى سبيلا (ص ٧٢) .

---

(١) أشرنا إلى هذا المعنى بالذات فى آخر مقال كتبناه فى جريدة وادى النيل فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ لمناسبة « وساطة معلص » بين الحكومة البريطانية والوفد الرسمى المصرى والمنشور فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب .

ولذلك استحسنا ونستحسن رايكم فى اجتناب مخابرة هذه اللجنة باى طريقة كانت ،لان المفاوضة معها ـ مادامت هذه مهمتها ـ تضر من جهة قضية مصر ، وتوصد أبوابه فى وجه وفدها واعتراف ببسط حماية انجلترا عليها من جهة أخرى. وكان على الوفد المصرى ـــ إن صحت الرواية التى نقلها الدكتور هيكل عن الاستاذ أحمد لطفى السيد بك عضو الوفد ـــ أن يسلك سبيل تلك الخطه السرية التى قال عنها ،وقد اظهرت أعمال الوفد العلنية والسرية أن ليس ثمة أثر يمثل هذه الخطة على الاطلاق.. وكفى.

ولا نخرج عن الحد الذى نكتب فيه للتاريخ ، والتاريخ وحده إذا قلنا أن مذكرات الدكتور هيكل قد كتبت بروح حزبيته الصارخة التى اقيمت وتعهدها الانجليز ـــ كما سنثبت ذلك فى الباب الثامن من هذا الكتاب ـــ لكى تحد من شوكة الوفد وتضعف قوته . ولا يتسع المجال لبيان ذلك ، ويكفى ماأتينا به آنفا من مثل واحد هو عنايته البالغة بخطبة محمد على علوبه التى تناول فيها اتهام سعد بما اتهمه به وإغفاله إغفالا تاما حتى مجرد الاشارة الى ذلك الاحتفال الضخم الذى عقده الوفد فى نادى سيروس ، مفنداً فيه تلك التهم فى خطاب ضاف ألقاه سكرتير الوفد مصطفى النحاس بحضرة رئيسه سعد زغلول . . .

• • •

ومن اسف غاية الاسف أن بعض كتاب التاريخ الحديث قد تلقف رواية الدكتور هيكل عن الخطة السرية المزعومة فنقلها نقل « مسطرة » كما يقال ـ وعلى عواهنها دون بحثها وتقصى حقيقتها كما هو المعهود والمفروض فيمن يتصدى للتاريخ ولكنهم أسندوها الى أن أصل تكوين أغلبية اعضاء الوفد من حزب الامة مع اقرارهم الصريح بأن سعداً لم يكن عضوا فى الاصل فى هذا الحزب ، ومع إقرارهم ايضا بأن الخطة المذكورة لم تنفذ (كتاب « أحمد لطفى السيد استاذ الجيل » ص ٢٤٩ وكتاب « ثورة مصر سنة ١٩١٩ » ص ١١٧) ، وزاد على ذلك الاستاذ أحمد بهاء الدين فى كتابه « أيام لها تاريخ » ص ٩٧ و ٩٨ أن سعدا فيما يبدو ـــ

قد نقض الاتفاق ، فهو لم يهاجم الحماية بهدوء يسمح بقبولها فيما بعد .. بل لقد هاجمها بعنف وذهب فى الحملة عليها الى أقصى الحدود، وأصبحت الحماية شيئا كريها جدا لا يمكن أن يخاطر بقبوله إنسان .... » وبعد أن أشار الى قيام ثورة سنه ١٩١٩ قال : « وقرر سعد أن يرتبط نهائيا بالشعب وأن يسير معه الى آخر الحدود ، وأن يرتبط بالبرنامج العلنى الذى نشره الوفد من التمسك بالاستقلال التام متحللا من (الاتفاق السرى)(١) الذى يشير اليه لطفى السيد بقبول الحماية إذا لم يمكن الحصول على ماهو أحسن » ثم يقول عقب ذلك مباشرة مايأتى :

« والانجليز — مع الاسف — يدركون هذا الخلاف من بدايته .. فبعد أيام من نشوب الثورة وقف وزير خارجيتهم كيرزون فى مجلس العموم يقول : إن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء رشدى باشا وعدلى باشا إلى انجلترا ، فأننا نرى دائما أن من اهم الأمور أن نتفق معهما على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الايام. أما الحال مع سعد زغلول فيختلف كل الاختلاف عنه مع هؤلاء ، لانه هو وانصاره هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وهم قوم غير مسئولين ، غرضهم إخراج الانجليز من مصر !! .... فلا سبيل للمناقشة معهم .... » .

• • •

وآخر ما نذكره عن هذه الخطة المكتومة المزعومه ، مما تناولنا شرحه من قبل ، ومما سنزيده الآن شرحا من واقع مذكرات عبد العزيز فهمى ، وما ورد فيها من تعليق على ماهر عليها ، ومذكرات محمد على علوبة ، هو أن « الوفد المصرى » كهيئة لم يقرر أية خطة سرية من قبيل ما أثاره الدكتور هيكل فى مذكراته ، وإنما

---

(١) ومعنى هذا أن الاستاذ بهاء الدين قد تأثر بما زعمه أحد لطفى السيد باشا عن الخطة السرية وسلم بوجودها ، ولكنه قد ثبت أن ليس لها أصل على وجه الذى بيناه من قبل ، ومن ثم فلا محل للقول بأن سعداً تحلل من « اتفاق » لا وجود ولا أصل له .

كانت المسألة مسألة آراء انقسم فيها الوفد إلى فريقين: اتجهت فيها أغلبيته ضد رأى سعد؛ وكان سبب تشعب هذه الآراء تدخل عدلى باشا فى أمر المفاوضات بين الوفد ولجنة لورد ملنر، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب سعد أو الوفد واتصاله سراً أو جهراً بلورد ملنر .

فبالرجوع إلى ص ١٠٦ و ١٠٧ من « هذه حياتى » لعبد العزيز فهمى، نجده يقرر أن سعداً كان يعاتب عدلى باشا على مقابلته لورد ملنر وغيره سراً ، وعلى تكلمه معه باللغة الإنجليزية التى يجهلها وقتئذ، فأجابه بما يبرر فى نظره هذا العتاب وذاك

وثبت فى ص ١١٤ و ١١٥ من هذه المذكرات اقتراح عبد العزيز فهمى فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٠ توجيه نداء إلى الأمة تجدد فيه الثقة بعدلى باشا ليمكن تعيين وزارة ثقة لتدخل المفاوضات متى أمكنها الحصول على تصريح من الأنجليز بالغاء الحماية ، ولم يوافق سعد على هذا الاقتراح ، لما ورد فى صدره ، ثم طلب بعد ذلك أن يكتب مشروع النداء ثم .. يبحثه الوفد بعدئذ .

ويستطرد عبد العزيز فهمى يقول إن أحمد لطفى السيد كتب هذا النداء وقد ضمنه فيما ضمنه إياه أن الوفد متمسك بعدم دخوله المفاوضات الرسمية بالذات إلا بعد قبول التحفظات لتكون كلها أساسا للمفاوضات . (ومن المعروف أن أول تحفظ من هـــذه التحفظات كان « الاعتراف صراحة بالغاء الحماية ») . أما الحكومة فلا يجوز لها دخول المفاوضات، ولا تنال تعضيد الأمة إلا إذا كان لديها تصريح بأن النص على إلغاء الحماية من الأسس التى تبنى عليها المفاوضات .

وبالرغم مما قرره عبد العزيز فهمى من اختلاف وجهة نظر سعد فى هذا النداء ، فانه فى ذاته يهدم فكرة الخطة السرية التى أسندها الدكتور هيكل إلى « الوفد » نقلا عن لطفى السيد بحرر هذا النداء بخطه وصياغته كما يقرر عبد العزيز فهمى نفسه فى مذكراته .

وكتب على ماهر باشا تعقيبه على ما تناوله عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته

فى صدد ما وقع من خلاف عام فى الوفد من ص ١٢٦ إلى ١٣٦ ؛ فأشار إلى أن « سعداً كان صلباً فى الاتجاه إلى غايته ، شديدا فى أسلوبه ، وهواسلوب المحامى الذى يتربص لخصمه ، وينقض على كل نقطة ضعف تصدر منه . بينما كان عدلى لينا فى عباراته،يحاول الوصول إلى غايته بكل ما يعرض له من الوسائل. اصطنع أسلوب السياسة الديبلوماسية الذى يلخص الحديث بلباقة ولين »

وبين أن المفاوض الانجليزى كان أكثر ارتياحا إلى أسلوب عدلى . . .وان ذلك نشأ عنه سوء ظن انتهى إلى عدم التفاهم بين الاثنين . . .

ثم تناول فى ص ١٣٣ وجها من أوجه الخلاف بين الوفد، فقال : « انه كان هناك فريق من الوفد يرى وجوب إلغاء الحماية قبل العودة إلى المفاوضات ،بينما يرى فريق آخر أن الغاء الحماية مع باقى تحفظات الامة هى الهدف الأخير ، فاذا وصلنا إليها فى النهاية كان ذلك كافيا ، ولا محل لاشتراط شىء مقدماً»

ولم يشر على ماهر كما لم يشر عبد العزيز فهمى إلى وجود اتفاق أو شبه اتفاق على تلك الخطه المكتومة التى أقل ما توصم بها أنها تخالف برنامج الوفد وتوكيله وخروجه على مطلب الامة الاساسى فى الاستقلال التام .

والظاهر أن ما حدث من خلاف بين أغلبية أعضاء الوفد من ناحية ، وبين أقليته وسعد من ناحية أخرى ، واتجاه فريق الأغلبية إلى التهاون فى مطلب الأمة الأساسى ، وتشدد سعد فى التمسك بأهدابه إلى آخر لحظة — هو الذى خيل للدكتور هيكل ماتصور وجوده من تلك الخطة التى جرى بها قلمه فى اضطراب وتناقض كما سلف التوضيح والبيان .

ولعل فيما سنشير إليه الآن من مذكرات محمد على علوبه وعنوانها:«ذكريات اجتماعية وسياسية » ما يؤكد هذا التصور لدى هيكل باشا .

فقد اثبت فى ص ١٠٥ منها فى يوم أول أغسطس سنة ١٩٢٠ « ان سعدا يرى المشروع المقدم من ملنر حماية . . . وانه لن يتفق مع الانجليز على أية اتفاقية ، فانها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة .

واثبت فى ص ١٠٧ فى يوم ٥ منه ما يأتى :

« حضر عدلى فى المساء ، وأخبر الوفد بان ملنر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا ، وذكر ملخصه ملطفا ، وبعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ، ولم يطلع الوفد عليه ، خوفا من الفشل . فهو مشروع ثقيل حقاً ، وعدلى أخبر الوفد أنه اتفق مع ملنر الى عدم إخبار الوفد بما دار بينهما من حديث إلى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد »

وفى ص ١١٠ يوم ١٢ منه أثبت أيضاً ما يأتى : « عض مشروع ملنر الأخير على الوفد . وارتاى سعد ألا يقبل أن يكون هذا المشروع أساسا للمفاوضة ، لأنه لايختلف عن المشروع الأول فى شىء ، ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله أساسا للمفاوضة ، لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة أملا فى الوصول إلى ما يرضى البلاد من المناقشة ، وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

وسار محمد على علوبه باشا فى باقى صفحات مذكراته يسجل رأى الفريقين المختلفين ، ومن ذلك كتابة سعد إلى مندوبى الوفد بالقاهرة الذين نيط بهم عرض المشروع على الامة خطابا سريا وهو فى فيشى يقرر لهم فيه أن هذا المشروع حماية . . . الخ ـ الامر الذى يقطع بانه ليست هناك أية خطة سرية اتخذها الوفد أو سعد من شأنها الاخلال بالأمانة التى فى عنقهما .

(يراجع أيضاً مقالنا « بين الماضى والحاضر ــ تمسك سعد » المنشور فى الفصل الثالث من الباب الثالث وقد تضمن وقائع هامة كتبناها وقتها عن كثب)

الفصل الرابع

رشدى باشا والاصلاحات الدستوريه

وهناك حسنة فى تاريخ رشدى باشا يتعين على باحث التاريخ ألا يغفلها ، وإن كان من حقه أن يقيمها .. فقد أشارت « الأهرام » فى الفصل الخامس من بحوثها (عدد ١١ مارس سنة ١٩٦٩) إلى مشروع وضعه السير وليم برونييت اطلق عليه « قانون الاصلاحات الدستورية » يتضمن إنشاء « مجلس أعيان » يتألف من الوزراء والمستشارين الانجليز وبعض الموظفين الانجليز المساوين لهم فى الرتبة ومن خمسة أجانب وثلاثين مصريا و « مجلس نواب » لا يكون له رأى أى ذو رأى استشارى ويجوز للحكومة أن تتخطاه بارسال القوانين رأساً إلى مجلس الأعيان ولن تعتمد القوانين التى تصدر منه إلا بعد إقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية. وقالت « الأهرام » إن الهدف من هذا المشروع هو تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية . .

وقد بعث « برونييت » مشروعه هذا إلى رشدى باشا بصفة سرية تمهيداً لصدوره ، فما أن تلقاه فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى انتفض ، فعارض فيه على الفور بمذكرة ضافية ، ندد فيها بمركز انجلترا فى مصر ، قائلا : « وانه إذا كان المفكرون المصريون لم يشاركوا بجهودهم فى اللجنة المؤلفة لتنقيح القوانين تمهيدا لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، فان ذلك يرجع الى أن السواد الأعظم منهم كان يرى فى بقاء الامتيازات الدولية فى مصر ضمانا ضد مطامع الضم التى يرمى اليها أنصار التوسع الاستعمارى من خلال الانجليز كصديقى السير وليم برونييت » .

وقد نشرت «الأهرام» نص هذه المذكرة وهي أصلا منشورة في الجزء الأول من التمهيد «للحوليات السياسية في مصر» للاستاذ أحمد شفيق باشا ص٢٢٧ - ٢٣٦

وكانت جرأة حقا من رشدي باشا — وجرأة نسبية على أي حال — أن يخاطب المستشار الإنجليزي بهذه اللهجة ، ولعل ما شجعه على التدرج بهذه الجرأة بدء قيام الحركة الوطنية ، والتفكير في تأليف الوفد المصري برياسة وعضوية أصدقائه سعد زغلول وزملائه أو تأليفه فعلا ، وقد ضمن مذكرته اقتراحات من شأنها قلب المشروع الانجليزي رأساً على عقب ، والاتجاه بها في إجمالها إلى إنشاء «مجلس نيابي ومجلس عال (مجلس أعيان) مؤلف كلاهما من المصريين دون سواهم ، ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب ، وأما أعضاء مجلس الأعيان فيعينهم ولي الأمر لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفي الحكومة السابقين . ولا يصدر قانون إلا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له . أما القوانين التي كان تنفيذها في الأجانب على عهد الامتيازات ويقتضي مصادقة الدول عليها ، فهذه القوانين لا يسري أحدها عليهم إلا بعد قبول بريطانيا باعتبارها حالة محل الدول ، ويجب ذكر هذا القانون نفسه في ديباجة القانون قبل إيراد نصوصه وأحكامه» إلى آخر ماهو منصوص عليه في هذه المذكرة .

ولا مجال هنا لمناقشة المبادىء التي احتوتها فهي ، لا تخرج عن كونها مبادىء عامة طيبة .. وإنه لجدير بنا أن نبرز بعض عبارات يستغرب صدورها من رشدي باشا ، فقد رد على مذكرة برونييت ردا قويا فيقول «لقد ذهب السير وليم برونييت مذهبا مستنكرا حينما يقول في مذكرته . . . . » ثم يرد على مذهبه المستنكر الذي أبداه قائلا : «هذه الحالة الخاصة لا يمكن الاستناد عليها لحرماننا اليوم من حقنا في حكم أنفسنا وتولي شئوننا بأنفسنا وهو الحق الذي كنا ولا نزال نتمتع به قانونا إلى الآن» .

ثم علق على ذلك المشروع الإستعماري قائلا : «أفهل من الجائز أن يعرض

على مصر — وهى التى كانت أيام سيادة الأتراك الاسمية عليها متمتعة باستقلال ذاتى تام ـ مشروع للاصلاحات الدستورية كهذا المشروع، وذلك فى وقت يدور فيه البحث على إقامة دولة مستقلة لأقوام ليس لهم من الميزة سوى الميزة العنصرية، وقد كانوا بالأمس عبارة عن مجرد ولايات بسيطة يحكمها الأتراك ! ليت شعرى أيصح عرض ذلك على مصر فى الوقت الذى يجاهر فيه أولو الحل والعقد فى بلاد الحلفاء على أعلى المنابر وعلى رؤس الأشهاد بما للشعوب الصغيرة من الحق فى حكم نفسها والهيمنة على إدارة أمورها وشئونها بل بعد أن أهرق عشرة ملايين من رجال الحلفاء دماءهم لفوز مبادىء الحرية والعدل ».

وفى خلال مناقشته مذكرة السير برونييت قال : « إنه لا يمكن للعقل أن يتصور كيف أن الحماية من الوجهة المنطقية تقضى بتخفيض شأن مصر . . . » ثم أخذ يذكر الانجليز بما فعلته مصر فى حربهم مع تركيا وفى الحرب العالمية الأولى من معاونة صادقة كان لها أثرها . . . الخ »

• • •

وإن كنا قد قلنا آنفا إن قيام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وإسهام رشدى باشا فى تكوينه على الوجه المعروف قد شجعه على الرد فى جرأة نسبية على مذكرة السير برونييت ، فان الإنصاف يقتضينا أن نقرر سبق تقديمه مذكرة مماثلة للوكالة البريطانية عقب إعلان الحماية تحمل بعض اقتراحات دستوريه وقد وقفنا عليها مسجلة فى مذكرات سعد زغلول ـ نشير اليها فيما بعد ونعقب عليها برأيه فيها أيضاً .

فقد دون فيها فى يوم ١٩١٥/٣/١٠ ما يأتى :

« لقد كان رشدى باشا أطلعنى عقب إعلان الحماية على مذكرة قدمها للوكالة الانجليزية بخصوص ما ينبغى فعله بالنسبة للتغيير الجديد :

أولا : — إعلان مصر دولة ملوكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية :

١ — أن يكون لانجلترا حق حماية قنال السويس، والمحافظة بوجه الأجمال على سلامة القطر المصرى .

٢ — أن يكون لها حق المراقبة المالية مراقبة تؤدى إلى الغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة انجليزية .

٣ — ضرورة موافقة الحكومة الانجليزية على القوانين المختصة بالأجانب .

٤ — ضرورة موافقتها أيضاً على عقد المعاهدات السياسية مع أية دولة أجنبية .

ويكون للحكومة الجديدة حاكم وراثى بشارات الملك المعتاده ، كالعلم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية . . الخ » .

تستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامى الحالى بجعل رأى الجمعية التشريعية قطعياً فى بعض المسائل لاسيما المسائل الآتية :

١ — الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية . (كالجنسية وحق الانتخاب والخدمة العسكرية) .

٢ — المحاكم الشرعية .

٣ — الوقف

٤ — المجلس الحسبى

٥ — التعليم المدنى والدينى

٦ — فرض الضرائب الجديدة ، وكل تعديل فى الضرائب الموجودة أو الغائها .

٧ — إعطاء امتيازات تتعلق باكثر من مديرية .

ثم أفاضت هذه المذكرة فى توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية ، وما يجب أن يكون الرأى فيه قطعيا أو استشاريا ، وذلك فى تفصيل كبير لا محل لايراده هنا .

وعلى إثر ذلك علق سعد زغلول على هذه المذكرة قائلا :

« عرض على رشدى باشا هذه المذكرة فوجدتها غير وافية ، ورغبت أن تضاف اليها القوانين المدنية والجنائية الخاصة بالوطنيين ، فلم يعارض ، ولكنه أشار إلى تشدد الانجليز ، ومن الغريب أنه يعد الآن فى عرفه وفى عرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة للجمعية أو بفائدة لا تذكر متهورا فى الرأى . والسلطان الذى كان يجاهر قبل توليته بأنه يرفض العرش إذا لم يكن مصحوبا بتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية وحفظ استقلال مصر النوعى (هكذا أمكن قراءتها) يسخط الآن كل السخط على من يبدى أقل اشمئزاز من عدم إعطاء شىء مفيد لنواب الأمة ويقول إن هذه الأمة ، لا تستحق شيئا من الاستقلال ، وان الجمعية ليست أهلا للرأى القطعى .

ومن العجيب أنى أسمع هذا القول من الوزراء ومن المقربين منهم يلوكونه بالسنتهم، ولا يشعرون بأن هذا حكم عليهم ، وأنهم إنما يدلون بهذا القول على ضعف شعورهم وكثرة طمعهم ، ولو علموا أن ما يمنعونه عن أهلهم بمثل هذا القول بل رجع الأمر فيه إلى الأجنبى عنهم ، لكفوا عن هذا المقال » .

(ص ١٣٢٠ — ١٣٢٢ من الكراسة رقم ٢٥) .

وليس هنا مجال المناقشة فى موضوع المذكرتين المقدمتين من رشدى باشا ، لان الامر يتطلب شرحا دستوريا لا يتسع له المقام ، وإنما أردنا بالاشارة اليهما أن نسجل للتاريخ وللتاريخ فقط النقط الأساسية الآتية :

أولا : ان رشدى باشا لم يسكت عن التباحث فى الحالة الدستورية التى يجب أن تكون عليها البلاد بعد إعلان الحماية ، ومهما تكن مذكرته الأولى والثانية قد حدتا من المبادىء الدستورية العادية فيما احتوتاه فاننا كوطنيين ، نمقت هذه المبادىء فى ظلال الحماية البريطانية المفروضة على مصر ، ويؤيدنا فى ذلك أن المستعمرات البريطانية أنظمة دستورية مماثلة .

ثانيا : انه تغلب على سعد فى نظره الى المذكرة الأولى مناقشته اياها من الناحية القانونية، ومدى ماترمى اليه من توسيع اختصاصات الجمعية التشريعية التى طالما عنى به وفاتح المختصين فيه سواء أكان المعتمد البريطانى أم السلطان أم الوزراء كما امتلأت صفحات مذكراته بذلك بين الحين والآخر .

ثالثا : ان ما أبداه من رأى فى هذه الناحية ينبىء أنه بارم بالنظام الجديد ـ نظام الحماية ـ وغير راض به، وانه ينعى على السلطان عدم عمله على أن يحقق لمصر الاستقلال . . .

• • •

وعاد سعد يعلق على مذكرة رشدى باشا الثانية التى سبق أن سجلها تفصيلا فى الكراسة رقم ٢٥ فى آخر كراسة من مذكراته رقم ٥٢ قائلا :

« فاعترضت بشدة على هذه القيود عند اطلاعى عليها، وقلت إن الأولى عدم إعطاء شىء ، لأنها جعلت التعديل قليل الأهمية ، ولا يصح أن يقابل مثل هذا التعديل بعد ضياع البلد بأى ارتياح . فاستاء لهذا الاعتراض، ولما تأكدت من عدلى باشا أن الوزراء وضعوا تلك القيود من تلقاء أنفسهم أشتد اعتراضى ، وقلت كيف ساغ لكم، وقد كنتم تقبلون قبل الحماية أشياء كثيرة للجمعية التشريعية أن تستكثروا بعد إعلانها بعض ماطلبتم ، وتضعون له القيود وبحجة أن الجمعية غير أهل لاطلاق اختصاصها ، وكيف يصح لوزير مصرى أن يصم قومه وهو واحد منهم بعدم الكفاءة بحكم أنفسهم » .

ثم إستطرد يقول : « وقابلت عظمة السلطان يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩١٥ فى الساعة ٦ مساء ، وفاتحته فى مسألة الجمعية التشريعية، وأثبت له أن ذلك التعديل تافه وغير مقنع ، خصوصا وان النظار هم الذين وضعوا قيوده ، فقاطعنى الحديث وقال إنه لا يحسن اعطاء شىء ما ، ولا ينبغى عقد هذه الجمعية ، ولا أن يكون لها صوت قطعى فى أمور الأوقاف لأنها تحت سلطتى ولا وجه لأن اتنازل عنها ،

وقبل أن أتم الكلام معه فى هذا الموضوع استؤذن لعدلى باشا وباغوص باشا نوبار فى الدخول ، فأذن لهما وانصرفت »

ثم قال سعد عقب ذلك : « ومن هذا التاريخ لم يحصل كلام فيما يختص بهذا الموضوع » .

وبذلك يعود سعد . فيفصح عن عدم رضائه عن ذلك الاصلاح الدستورى الذى تقدم به رشدى باشا ، ولكننا نقرر من ناحية أخرى كيف كان هذا الاخير بين حجرى الرحى — حجر الانجليز المالكين زمام القوة والسلطة فى ذلك الحين ، وحجر السلطان الذى يتضح مما ذكره سعد آنفا أنه كان كارها الجمعية التشريعية وغير راغب فى توسيع اختصاصها — على غير ما كان يرى قبل تعيينه سلطانا ويرى أنه لاينبغى عقدها ، ويعارض فى أن يكون لها صوت قطعى فيما له شأن فيه .

كلمة ختامية

إلى هنا ، نكون — كما نعتقد — قد وفينا الدفاع عن رشدى باشا فيما له وعليه،حقه بقدر ما اتسعت له طاقتنا وقدرتنا وظروف عملنا بل وسننا ، وقد استهنا بما لاقيناه من صعاب جمه،ومتاعب عديده لا مجال لبيانها ، وذلك فى سبيل الوصول إلى ما وصلنا إليه ارضاء لضميرنا ، وحتى لا نقف عند حد ما كتبناه عن رشدى باشا وزملائه « وزراء الحماية » منذ نحو خمسين سنة ونحن فى عنفوان شبابنا،وفى غمار حماستنا بحكم هذا الشباب لسعد زغلول والوفد مما قد يحمل على سبيل الغلو أو التحزب والشطط .

على أننا ونحن فى ختام هذا البحث،نرى استيفاء له ان ننهيه بكلمة عاطفية عن سعد زغلول،قالها فى أواخر حياته فى حق زملائه القدامى فى عهد الائتلاف(١)،فقد وقف خطيبا فى احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطنى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٦ فشكر الخطيبين السابقين عليه وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد ما خصا به شخصه ثم قال :

«وأزيد عليه ما تركاه ولا ينبغى لى أن أنساه ،وهو أن الفضل الذى نسب لى فى مثل هذا اليوم لم يكن لى وحدى،ولكن لى شركاء فيه ، أحدهم توفى فأستمطر له سحائب الرحمة والرضوان وهو المرحوم على باشا شعراوى ، فقد كان ثالث الثلاثة الذين رفعوا صوتهم فى ذلك اليوم بالاستقلال ، وربما كان نصيبه من هذا الفخر أوفر من نصيبى،واذكر أيضا ـ وإن كنا فى (خلاف) ـ ولكن الحق حق ويجب على مثلى أن لا يكون فى صدره حقد وان لا يمنعه شىء من قول الحق . لحضرة عبد العزيز بك فهمى ـ فى ذلك الوقت والآن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز

---

(١) هو ائتلاف « الوفد المصرى » والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين فى حفل حاشد عقد بمنزل محمود سليمان باشا فى يوم ١٩٢٦/٢/١٩

باشا فهمى ـ أحد الثلاثة الذين اشتركوا فيما تذكرونه اليوم ، فان كان هنالك فضل يستحق التمجيد منكم فالفضل راجع لهذين الصاحبين » .

وبعد أن أشاد بذكر محمد محمود باشا ولطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية وقتئذ .. أشار الى كل من عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء عندئذ وحسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا الحاضرين جميعا فى ذلك الاحتفال ، وقال عنهم : « انهم كانوا فى الحكومة وكنا خارجا عنها ، وكنا نشاورهم الامر وكلما خطونا خطوة اطلعناهم عليها ، فكانوا يؤيدوننا بالأفكار ، فيجب علينا للتاريخ أن نذكرهم جميعا ، وأن الفضل الذى سمعتم أنه لى يجب أن توزعوه على حضراتهم جميعا » .

وكان ذلك حسن الختام .. وكان خطاب الوداع !

الباب الثالث

حقيقة موقف رشدي باشا وزملائه
من الحماية البريطانية والوفد المصري

الفصل الأول

موجز بحث الأهرام

والتعليق عليه

ورد فى الفصل الاول من بحوث جريدة الأهرام استناداً إلى ما نشرته من وثائق الحكومة البريطانية السرية ، أن هذه الحكومة قد أعدت ابتداء من ١٩١٤/٩/٢٧ إعلانا قصيرا وبسيطا ، بوضع مصر تحت الحماية البريطانية،وينهى السيادة التركية فى حالة هجوم تركيا على مصر،ثم منحها الأمير حسين كامل منصب الخديوية إذا قبل. وانه قرر فى ١٩١٤/١١/١ أنه لا يستطيع قبول هذا المنصب بدون منح مصر — أو وعد بمنحها — الاستقلال الذاتى تحت السيادة البريطانية.

ولما فوتح رشدى باشا الذى كان القائم مقام الخديو عباس حلمى فى ذلك الوقت فى هذا الامر أكد أن إعلان الحماية على مصر يفضى إلى قيام ثورة فى البلاد ، وأنه لا يتحمل أية مسئولية تنجم من هذا الإجراء ، ثم أظهر استعدادا للبقاء فى منصبه حالة إعلان الأحكام العرفية ، اذا أجريت حركة اعتقالات للاتراك ، واتخذت اجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانب الانجليز ، بامر من القائد العام،وفى مثل هذه الحالة لا يكون مسئولا عما يعتبره عملا من أعمال الثورة التى قد تنجم عن قبول الحماية ..

• • •

هذا ما نشرته جريدة الأهرام نقلا عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية السرية عن موقف حسين رشدى باشا رئيس الوزراء والذى كان قائما مقام الخديو عباس حلمى الثانى الحاكم الشرعى للبلاد عن الحماية البريطانية على مصر قبل إعلانها

بثمانى وأربعين يوما، وقد حذر من أن إعلانها قد يفضى إلى قيام ثورة فى البلاد ، وتنصل سلفا من أية مسئولية تنجم عن هذا الإجراء ..

وإلى هنا ، يكون قد أحسن النصح ، وأحكم الرأى ، وأدى ما يستطيع أن يؤديه من قول ..

ولكنه — رحمه الله — لم يلبث قليلا حتى خبت فى نفسه هذه الثورة التى هدد باحتمال وقوعها لو أن الحماية بسطت على البلاد ، فأبعد عن ظن الحكومة البريطانية فكرة استقالته ، تأسيسا على نصحه وتنصله من مسئولية ما ينجم عن إعلان الحماية ، فصرح بأنه على استعداد للبقاء فى منصبه لو أن الأحكام العرفية البريطانية أعلنت ، واتخذت بمقتضاها حركة اعتقالات للأتراك — وليس هذا فحسب — وإنما اشترط اتخاذ إجراءات أخرى للسيطرة على الموقف من جانب الانجليز بأمر من قائدهم العام ، ويعود فيقول إنه فى مثل هذه الحالة لا يكون مسئولا عما يعتبره عملا من أعمال الثورة التى قد تنجم عن قبول الحماية — وهذا كلام يناقض أوله آخره ، ولا يعنى فى مرماه ونتيجته — أياً دارت ألفاظه هنا أو هناك — إلا أنه قابل أيضا مساندة الحماية وحفظا لكيانها أن تصان بسياج الأحكام العرفية البريطانية ، وان تتخذ بمقتضاها إجراءات مشددة لكم الافواه وكبت الأنفاس وإزهاق الأرواح .... إلى آخر ما انصب على أم رأس مصر من رزايا وكوارث ونفى وتشريد وحرق قرى ومصادرة أموال ومظالم لا تحصى ولا تعد مما أعددت حصره فى عشر المستطاع كتابا تحت الطبع بعنوان « مصر فى ميدان التضحية » منذ كنت طالبا فى السنتين الثالثة والرابعة فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ بمدرسة الحقوق ... وكان ذلك كله باسم الأحكام العرفية البريطانية التى ناشد رشدى باشا رئيس الوزارة المصرية الانجليز لإعلانها على مصر صيانة للحماية التى أزمعوا بسطها على البلاد فى ذلك الحين ...

• • •

وها أنذا أنشر فيما يلي ما كتبته من مقالات عن رشدى باشا وزملائه لمناسبة قبولهم الحماية البريطانية على مصر ، وموقفهم من الوفد المصرى بعد تأليفه والسير فى مهمته وبعد أن تابعت آنفا ما دافع به رشدى باشا عن موقفه من هذه الحماية ومناقشة دفاعه ، أصحح ما يجب تصحيحه من بعض مقالاتى ...

• • •

ونظرا لأن من بين المقالات التى نقدت فيها رشدى باشا وزملاءه حين قبلوا الحماية ، وبعد أن ناصبوا «الوفد المصرى» العداء قد كتبتها تحت عنوان « وزراء الحماية »،فقد رأيت أن أمهد لنشر تلك المقالات بكلمة موجزة عمن قصد بهم هذه التسمية ، وعما احاط بهم من أحداث وظروف جسام ...

الفصل الثانى

من هم وزراء الحماية

شكلت الوزارة بمقتضى الأمر رقم ٦ الصادر من الخديو السابق عباس حلمى فى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ إلى حسين رشدى باشا كرئيس « للنظارة - كما كان يطلق هذا الاسم على « الوزارة » فى ذلك الحين ومن كل من :

اسماعيل سرى باشا ... لنظارة الأشغال العمومية والحربية والبحرية.

أحمد حلمى باشا .... لنظارة المعارف العمومية .

يوسف وهبه باشا .... « المالية .

محمد محب باشا .... « الاوقاف .

عدلى يكن باشا .... « الخارجية .

عبد الخالق ثروت باشا .... « الحقانية .

اسماعيل صدقى باشا .... « الزراعة .

وكان أبرزهم تصديا لقبول الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وترحيبا بها — كما سيرد البيان — رئيسهم حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وفوق تضامن الجميع فى ذلك ، فقد ساهم كل من الباقين فيما ناهض رغبات وأمانى الأمة فى الاستقلال التام والحرية بنصيب تحدث عنه التاريخ فيما لا مجال هنا لتفصيله ، ونطق ببعضه ما نشر فى أوائل سنة ١٩٦٩ من بحوث فى جريدتى الأهرام والأخبار على الاخص لمناسبة مرور خمسين عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ..

وقد ظلت هذه « النظارة » فى دست الحكم من تاريخ تعيينها فى ٥ إبريل

سنة ١٩١٤ إلى تاريخ إعلان الحماية على مصر ، وفى أو اخر هذه الفترة من سنة ١٩١٤ وقعت الأحداث الخطيرة الآتية :

١ ـ غادر الخديو عباس حلمى مصر إلى الاستانة فى بدء الصيف ، وقام مقامه رئيس وزرائه حسين رشدى باشا .

٢ ـ قامت الحرب العالمية الأولى،وكان من بين أطرافها انجلترا وتركيا ، وكانت أولاهما محتلة مصر،وللثانية سيادة اسمية عليها ..

٣ ـ تأجل انعقاد الجمعية التشريعية ـ وهى الهيئة النيابية التى كانت تقوم وقتئذ فى البلاد ..

٤ ـ أعلنت الأحكام العرفية البريطانية على مصر ..

٥ ـ فرضت الرقابة على البرقيات المرسلةمن مصر إلى الخارج . كما فرضت على الصحف ..

٦ ـ زالت سيادة تركيا عن مصر ..

٧ ـ خلع الخديو عباس حلمى ، وعين بدله الأمير حسين كامل سلطانا على مصر ..

وكانت هذه الاجراءات الخمسة الأخيرة بفعل السلطاتالعسكرية البريطانية و باوامرها ..

وفى غداة إعلان الحماية ـ أى فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بالذات ـ صدر أمر من السلطان إلى حسين رشدى باشا يدعوه إلى تولى رياسة الوزارة ـ وتأليفها .... ومن هذا التاريخ ألغى اسم « النظارة » ، وقد قبل تشكيلها من نفس « نظاره » السابقين مع تعيينه وزيرا للداخلية بالاضافة الى رياسته للوزارة ، ومع تغيير فى مناصب هؤلاء وعدم إعادة تعيين محمد محب من بينهم ..

ومن المهم أن نذكر ان منصب وزير الخارجية قد ألغى بحكم تبعية مصر للحماية البريطانية وتعيين عدلىباشا الذى كان ناظرا للخارجية من قبل وزيرا للمعارف العمومية ..

وفى المرحلة التى هادن هؤلاء الوزراء الأمة وساروا فيها مساندين « الوفد المصرى » جهد طاقتهم،استقالت وزارة رشدى باشا فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، ثم تألفت فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ ، ثم استقالت فى ٢١ منه الى أن تعذر تأليف الوزارات . حتى اضطر الجنرال اللنبي الى إصدار أمر بمقتضى الاحكام العرفية البريطانية فى ٢٦ منه بأن يؤدى وكيل كل وزارة جميع اعمال وزيرها ويمثلها امام القضاء

ولما جاءدور المفاوضات الرسمية بعد إجراء الوفدالمصرى برئاسة سعدزغلول المفاوضات مع لجنة لورد ملنر. تألفت الوزارة فى ١٦مارس سنة ١٩٢١ برئاسة القطب الثانى من وزاراء الحماية : عدلى يكن باشا ، وأدخل فيمن أدخل فيها حسين رشدى باشا نائبا لرئيس مجلس الوزارة ، وعبدالخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدقى باشا وزيرا المالية ؛ واستقالت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ وقبلت فى ٢٤ منه، ثم صدر فى ٢٧منه ،أمر عرفى بقيام كل وكيل وزارة باداء اعمال وزيرها ..

وفى أول مارس سنة ١٩٢٢ تألفت الوزارة من القطب الثالث من وزراء الحماية : عبد الخالق ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ ، واستقالت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

• • •

وفيما يلى ننشر بعض ما كتبناه من مقالات عن « وزراء الحماية » فى مراحلهم المختلفة وسننشر بعضها الآخر فى مناسبات أخرى من الفصول التالية ..

أما ما سننشره فى هذا الفصل من مقالات ، فتنقسم الى ثلاثة اقسام :

(الاول) نشر فى سنة ١٩١٩ ؛ فى وقت لم تكن هناك حدة بعد فى العلاقات بين « وزراء الحماية » و « الوفد المصرى » ..

(الثانى) نشر فى سنة ١٩٢١ ؛ عندما اخذت هذه العلاقات تحتد بينهما أثناء

المفاوضات التى جرت بين لجنة لورد ملنر و « الوفد المصرى » ، ووقوف عدلى باشا منحازا إلى جانب ملنر ومتسببا فى انشقاق اغلبية اعضائه على سعد ..

(الثالث) نشر فى سنة ١٩٢٣ ، عندما بلغ الخلاف بين « الوفد المصرى » وأولئك الوزراء أشده بعد نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية ..

وسننشر هذه المقالات تباعا بحسب هذا التقسيم فضلا عما ينشر فى المناسبات الأخرى المختلفة كما قلنا ..

الفصل الثالث

المقالات

أولا — مقالات نشرت فى سنة ١٩١٩

رد على كاتب من الاثنين إلى الاثنين

« نشرت بجريدة مصر فى ٢٠ / ٨ / ١٩١٩ »

سمعنا من عالم السياسة مرارا . مناديا ينادى بالسلم وبخفوت أصوات المدافع ووقوف صلصلة السيوف . وشنفت الآذان بعدئذ بشجى نغمات الموسيقى السلمية ، وقامت الشهب النارية تخترق الاجواء حتى كادت تصل عنان السماء . اتصل بسمعنا كل ذلك ، غير أنا لازلنا واقفين نسائل أنفسنا عن تبعة قيام الاضطراب فى جميع أنحاء العالم ، وعلى من تلقى مسئوليات هذه الثورات الجديدة التى اندلع لهيبها ، وأصبحت تنذر بخطر أحمر وأصفر وأسود — أو على كل لون — على العالم ؟

عرفت الحلماء مصدر تلك الحرب الماضية الضروس ، فألقت اعباء المسئولية على كاهل اعدائها اللدودين . وإنا لنسأل الآن كبار الساسة : على من تلقى الآن مسئوليات الهجمات المستجدة والحروب المستحدثة التى ألهبت اطراف الدنيا ، وأشعلت غربى آسيا وأواسطها ووسط أوربا وشرقيها ، فجعلتها كلها جذوة نار .. ونظرة واحدة الى صفحات التاريخ الماضى القريب ، تكفينا مؤونة إجهاد الفكر فى البحث عن جواب مرض لذلك السؤال المتقدم ، فقد غلب نابليون الاول على أمره فى واقعة « واترلو » سنة ١٨١٥ ، وانعقد على إثر ذلك مؤتمر فى فينا قسم الاراضى من الممالك الصغرى أو بالاجرى السلع بين معظم مما لك أوربا ، وضم من تلك الممالك ماضم كرها وقهرا وله العذر فى ذلك أن مبادىء الدكتور

ولسن لم تكن قد خلقت فى عالم « الوجود » — بدون نظر الى ماأحدثته تلك الروح الديمقراطية — روح الثوره الفرنسية — وما بذرته حروب نابليون من بذور الجامعات القومية والميل الى الدستور . اوجد المؤتمر وقتئذ حركة رجعية قامت على انقاض مبادىء الثورة الفرنسية تنفيذاً لرغائب ساسة الدول العظمى..

فلم يمض حين من لدهر حتى انقلب كل ماقضى به ذلك المؤتمر رأسا على عقب .. وتفجرت صدور تلك الممالك المقتسمة عن ثورات أسفرت عن غلبة الأمانى القومية العصية ، وتهيئة السبيل لاستقلال معظم شعوب أوروبا ..

• • •

فلم يستقر للآن قرار أى امة من الأمم سواء فى ذلك الشرق والغرب. فلمَ يتعجل بعض كتابنا فى إظهار اقتراحات قبل إعمال الفكرة والبحث والتنقيب ؟

وقت السلام للآن لم يحن . ووقت مسألتنا المصرية خصوصاً لم يمر ، بل هو باق معلق الى أن تتم المناوضة مع الدولة العثمانية ، وكلنا يعلم أن وفدها قدم للمؤتمر وهو بباريس مذكرة كان من ضمنها مسألة مصر ، ووافانا بخبر ذلك أحد مراسلى الصحف الأفاضل ، اذ صرح أنه اطلع على المذكرة ، غير أن الظروف والمقام لن تسمح له بالاشارة الى ماقيل عن مصر فيها . ودولة الوزير يشير الى ذلك بقوله : « تقول انا بريطانيا العظمى إنها بسطت حمايتها على هذه البلاد ، ولكن عملها هو على كل حال من أعمال الحرب ، وكيف تريدون المخابرات على دعائم متينة قبل أن ننقل حقوق تركيا الى انجلترا . . . ؟

• • •

تصفحت جريدة مصر الغراء فرأيت فيها تحت عنوانى هذا ـ مقالا شجيا رن صداه فى الآذان ، غير أنى رأيت فيها قولا صادرا عن حسن نية وإخلاص موجها الى الوزارة وهو : لم لا يسافر دولة رئيس الوزارة (١) مع دولة وزير الامقرشدى

---

(١) هو فى هذا الوقت محمد سعيدباشا

باشا ورجال الوزارة السابقة الى انجلترا لبسط قضيتنا هنا لك ، إن لم يكن مع الحكومة،فمع رجال البرلمان،ولا يمكننا إزاء ذلك القول إلا أن ننقل ونكرر ذلك الخطاب الذى جاء من الوفد يوم ٨ يونيه سنة ١٩١٩ حتى يجعل نصب الاعين،ويحفظ عن ظهر قلب،ويكفينا مؤونة الجدل والمناقشة ، ونقتطف منه ما يأتى : —

« اقترح بعض الأوربيين على الوفد التفاوض مع الوزراء الانجليز فى باريس وإرسال بعض أعضائه الى لندره،فرفض سعد زغلول باشا وجميع الأعضاء العمل بهذا الاقتراح ، لان الوزراء الانجليز الذين كانوا قبل اعتراف الحلفاء بحمايتهم يعتبرون الاستقلال التام غير معقول ، لا يمكنهم بعد هذا الاعتراف مقابلة مساعينا بشىء من الاحترام ، فضلا عن انهم قد يتخذون مفاوضتنا لهم الآن بمثابة فشل الوفد فى مهمته ويؤولون هذه المفاوضة بما لا يتفق مع مصلحة قضيتنا . . .

« هذا ماحدا بالوفد الى رفض كل مفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ولا بد أن جميع المصريين يقرون الوفد على هذه الخطة،لان كل سعى من هذا القبيل يعد خروجا عن حدود الوكالة المعطاة له إن لم يكن مخالفا لرأى الشعب »

غير أنا علمنا أن كل مفاوضة من ذلك القبيل تشعر «بما لا يتفق مع مصلحة قضيتنا » كما شعر بذلك صاحب السعادة واصف باشا والأستاذ عزيز بك منسى عندما ارادا أن يفتح الوفد بابا لمفاوضة ساسة الانجليز أن تكون تلك المفاوضة مقصورة على الاستقلال الداخلى ، وما ينطوى تحت ستاره ، فلم تشأ أمانة الوفد المصرى إلا الثبات على ماأعطته الامة من التوكيل ، فرفض الاقتراح وكان ماكان..

• • •

وقد قال الكاتب فى آخر مقالته : « إن مصر يادولة الرئيس تسأل وزيرها أن يجتمع بأسرع ما يستطاع بكافة الوزراء المتقاعدين سيما وزيرنا رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ،وكل كبير يهمه أمر مصر وسادتنا بيت الاسرة المحمدية يجتمعون إما فى لندن أو باريس لتكونوا عونا وامدادا لقوة وفدنا المصرى »

يقول ذلك بعد أن علم أمر استدعاء دولة رشدى باشا وعدلى باشا وامر

استقالتهما الاولى وما فيها من أسباب ونتائج ، وإنا لانوجه للكاتب الفاضل بأكثر مما أشرنا فيلا إلا بتذكيره بتعدد أنصار قضيتنا بعد أن وضح لهم أحقيتها ، خصوصا جماعة الاشتراكيين الامريكان والانجليز والطليان ، فأنهم قد فتحوا بابا خاصا لها ليدافعوا فى جانبها سواء فى مجلسى الشيوخ والنواب . وأن كبار الساسة — كما جاء فى خطاب من سعد باشا — مهتمون بالقضية المصرية الآن وانهم يميلون الى فحصها واستماع الآراء فيها . الخ . وكلنا يقدر معونة الجمعيات المصرية فى معظم عواصم أوربا . وكذلك معونة فروع الحزب الوطنى الخ مما هو معروف لدى الكل ، فلا بد أن يحترم رأى الوفد ، ولابد أن نمده باحترام قانونه . ولا بد أن نجزيه عن ثباته فى التوكيل المعطى اليه بتقدير مايراه حق قدره ، ولا حياة لكل سياسة لاترمى غايتها أن تكون مصر حرة وقوية مستقلة ، كما يقول الكاتب فى سياق حديثه .

فالوفد دائب فى عمله ، سائر فى طريقه بهمة لا تعرف الملل . ولو كان فى حاجة إلى مد يد المعونة ، لما ضن عن طلب ذلك من أعضاء لجنته بمصر ، وإنا لنوافق الكاتب على ابداء رأيه فى أن يأخذ الوزراء — سواء الحاليون منهم والسابقون — بناصر الوفد ، غير أنه لا يكون ذلك بالسفر الى تلك المدن التى اشار اليها ، بل يمكنهم أن يأتوا وهم فى مقر بلادهم بما يغنيهم عن متاعب السفر ، فللحاليين أن يؤيدوا ويعززوا مطالب الوفد فى مجالسهم بطريقة تطابق طلبات الوفد كل المطابقة ، وللسابقين العمل فيما يقوى نهضة مصر كالاشراف على النقابات ، وتنوير الاذهان واصدار الصحف أو الكتابه فى الجرائد الأوربية والمصرية بما يشير الى التمسك بالمطالب الخ ، وتأسيس الشركات الملاحية والتجارية ، وتعضيد المصرف الوطنى الخ . سدد الله خطانا وخطى الوزراء الى العمل فى خير مصر والسلام .

الامةوالحكومة

« نشرت فى جريدة النظام فى ١١ / ١٠ / ٩١٩ »

علمت الجرائد أن الأزمة الوزارية قد أنفضت على إثر المفاوضات التىدارت بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وزفت كل منها الينا ما استقته من أوثق المصادر عندها ، غير أنها لم توافنا الا بقشور تلك المفاوضات ، فترانا حيارى غير مقتنعين ولا واثقين إلا اذا صدر بيان رسمى يمكننا أن نركن اليه فى بحثنا أو نطلب تقويمه إن رأينا فيه حيدة عن الخطة التى رسمتها الأمة لنفسها .

نحن لا يرضينا سياسة العزلة — عزلةالحكومة عن الأمة ، بل يهمنا الوقوف على دخائلها . أما وقد علا صياح الأمة مطالبة الحكومة ببيان رأيها وعملها ، نرى من الاوفق أن يتفضل أحد محررى جرائدنا المصرية فيقابل صاحب الدولة الرئيس لكى يستطلع رأيه الصريح .

ســـــوال

إلى دولة رشدى باشا

« نشر فى جريدة النظام فى ١٩١٩/١٠/٢٠ »

الآن ، وقد حللت بعد رحلتك بالسلامة ، تلك الرحلة التى تضاربت فى أسبابها الأقوال، فمن قائل: إنك ذاهب للاستشفاء بفيشى ، ومن قائل : إنك مول وجهك شطر «الوفد المصرى» لتمده بسلاح قوى وهو — كما يقولون — قرار مجلس المبعوثان الصادر فى سنة ١٩١٥ ، والقاضى بتنازل تركيا عن حقوقها فى مصر إلى مصر نفسها — الأمر الذى إن صح — لكان حجة دامغة على طلب الوزارة الحاضرة عدم حضور اللجنة القادمة[1] بالمرة ودليلا قويا على عدم التصدى فى بحث البعض فى ضرورة تنازل تركيا لمصر عما كان لها من السيادة التى تصبح فى العدم بحكم ذلك القرار فهل من بيان صريح ؟

ثانياً : مقالات نشرت فى سنة ١٩٢١

بين الحاضر والماضى

وساطة سمطس

« نشرت فى جريدة وادى النيل فى ١٩٢١/٧/١٧ »

إذا قصدت من الوساطة فائدتها ، واريدت منها ثمرتها الشهية المطلوبة ، كان من المحتم أن يدخل فى غمارها أناس بعيدون عن كل تحيز ، واقفون على الحيدة التامة . فلا تراهم يميلون مع أهواء فريق دون آخر . ولا يعميهم الغرض عن سلوكهم سبل الحكمة والرشاد . ولكن كثيراً مايقع فى عالم السياسة أن يوحى إلى الغير بالتوسط فى الأمور المشكلة حتى تذلل الطرق ، ويسهل عسيرها ، ويفك عقدها ، ويستدرج الناس إلى الاستسلام لما يوحى به . .

---

(١) لجنة لورد ملنر .

ولذلك عجبنا كل العجب عند سماع ذلك الخبر — خبر توسيط رجل لا يرى لنا خيراً ، رجل يريد إدماجنا فى امبراطورية ولاة أمره ، رجل لا يوصى بحل لمسألتنا إلا إعطاء الحكم الذاتى لنا . ذلك هو « الجنرال جان كرستيان سمطس » إذ وافتنا الأنباء بانه سيكون وسيطا بين الوفدالرسمى المصرى والحكومة البريطانية ؛ ولسنا ندرى ما عرض من الأمور حتى أوعز إلى « سمطس » بالوساطة . ووفد الحكومة المصرية فى غنى عنها . اذ لا يرى حجابا بينه وبين الحكومة البريطانية . وليس ببعيد أن يذكروا الرئيس وإخوانه بماضى أقوالهم والترحيب بحمايتهم ثم قبول مشروعهم ، ولكن ذلك ربما يفضى إلى تفاؤل شيعة الوزارة وانصارها. فسيظنون أن الصدور الرحبة ستفتح لبعثتهم[1].وأن الطرق تمهد لهم حتى يفوزوا بأمنيتهم ، أمنية الاستقلال الذى لاشك فيه . .

ويجدر بنا الآن أن نبين كيف نشأت الوساطة . ثم ندلى بعد ذلك بقول حضرة الوسيط فينا ؛ فقد وافانا « روتر » بأن المؤتمر الامبراطورى عقد جلسة يوم الاثنين الماضى (١١ يوليه) كان القسم الأول منها خاصا بمصر .وان اللورد كرزن أبدى تصريحا عن المسائل التى ستتناولها المناقشة مع الوفد الرسمى . وأن جميع الأعضاء الممثلين للممتلكات والمشتركين فى المؤتمر وافقوا على الخطة التى ينوى اتباعها أثناء المناقشة .

ولسنا نستنتج من ذلك النبأ إلا أن كرزن قد أبدى تصريحا كسابق تصريحاته غير مبشر بأمل . إذ لو كان فيه بارق أمل لما ضنوا علينا به . وكذلك « سمطس » العضو فى المؤتمر موافق على آراء كرزن . ولذلك سيكون منفذآلها ..

لندع ذلك الآن — ولننظر الى تلك الوساطة ، فاننا نوقن كل اليقين بأن كرزن سيسمعنا كما عود إسماعنا فى مجلس اللوردات تصريحات فى سطورها الحماية وفى ثناياها الحماية ، تصريحات منفرة « لحزب زغلول باشا » تصريحات مناقضة

(١) اطلقت الحكومة البريطانية على الوفد الرسمى المصرى الذى تألف لمفاوضتها « اسم البعثة المصرية » كما سيرد فيما بعد .

لاستقلال البلاد التام ، وبالاجمال تصريحات فيها إشكال يقضى بأن يوعز إلى الجنرال سمطس رئيس وزارة جنوب أفريقا بان يتولى عنهم الأمر . ويفك العسير ، ويسهل لهم تنظيم حمايتهم ، وأخذ رضاء من مصر عنها . ولقد كنا لا نخشى من التوسيط شيئاً إن هم أدخلوا فى ذلك الميدان شخصاً ليس بعضو فى مؤتمرهم . ولا تابع لامبراطوريتهم. أو جاءوا بمحايد لاغرض له ولا مأرب أو عاطف علينا منهم كرمزى ماكدونالد أحد زعماء العمال أو والتربورى محرر الديلى هرالد مثلا .وإن يكن الأمر على كل حال يوجب الحيطة والحذر ،فلو أنهم أتوا بشخص من هؤلاء لما اهتممنا ، ولكنهم أتوا بعضو يعز عليه أن يسعى لاستقلال بلد غير بلده . أو يراه متمتعاً بحرية مطلقة دون بلده . عضو لايريد إلا أن تكون رئيسته الامبراطورية متينة الاركان عزيزة الجوانب لا يزعزع مركزها خروج الانجليز من مصر . .

على أن سمطس لم يقصر توسطه على مصر ،فقد كتبت جريدة « صندى تيمس » فى ١٠ الجارى أن الجنرال سمطس الذى بذل سعياً عظيما لا يجاد جو ملائم سيقوم بدور عظيم فى المفاوضات الارلندية . ولذا تأكدنا أن الانجليز سيجعلون ذلك الجنرال رسول سلام فى أمورهم المعضلة . ولقد رأينا بوادر ذلك فى مسألة ارلندا ومصر . ولا ندرى ماذا سيكون بعد ذلك .

ونحن إذا ضربنا صفحا عن وحى الانجليز له . وعن وجوب الإدلاء بآرائهم والتكلم بلسانهم ، وبرأناه من كل ذلك ، ثم سلمنا جدلا بأنه يعبر عن رأيه الشخصى ،وجب أن نرجع البصر إلى ماضى قوله « وكلام الانسان هاد اليه » كما يقول الحكماء فماذا نجد ! نجد أنه بعد أن وصفته التيمس فى يوليه سنة ١٩١٩ عند ما قارنت بينه وبين زميله الجنرال بوذا قائلة : انه يتصدى للتكلم فى كل مناسبة ، ولا يطيق سكوتا عن ابداء رأيه . نجده بعد ذلك متكلما عن مسائل ارلندا أو الهند ومصر من سنة ١٩١٩ ، إذ أنه أصدر نشرة مسهبة قبل رحيله من لوندرا تناول فيها الكلام عن مسائل الامبراطورية الحيوية جامعاً فيها شوارد السياسة

فمن ذكر اتفاقيه فرساى إلى ذكر المانيا . الى التكلم فى مسائل روسيا . إلى طرق باب إرلندا . وانا اكتفى بنقل ماقاله عن مصر والهند فى تلك النشرة وهو :

«تبقى بعد ذلك مهمة خطيرة لا تقل عما تقدم فى الاهمية وهى مهمة الاهتداء إلى الوسيلة المناسبة لادخال الامم العظيمة الخاضعة لنا — مثل الهند ومصر — فى دائرة العصبة الديمقراطية الحرة (ولعله يقصد الدائرة المرنة كما قال بعضهم) ، ويجب أن تذكرنا القلاقل الشديدة التى حدثت فى الهند ومصر بألا يضيع الوقت دون مواجهة تلك المسألة بشجاعة ،وهى مهمة يجب علينا أن ننظر فيها بعين مجردة عن الهوى وأن نتناولها ونحن موطدو العزم على تحقيق مبادىء الحرية والحكم الذاتى . هذه المبادىء التى لا تستطيع الامبراطورية أن تبقى بدونها فى العصر الحديث . وواضح أن حل الممتلكات المستقلة ، لا يصلح أن يكون حلا لمشكلة مصر والهند ، ولكنه قد يكون من السهل التوفيق بين الحكم الذاتى الوطنى وبين نظام مبنى على المعونة والمشورة التى يسديها أهل الخبرة ، فيزول بذلك النظام البيروقراطى وهو التسلط ويتحول الى صداقة لا تنقص عنه فى التأثير . ولكنها أخف وقعا وألطف مسا . والمهمة تقبل الحل العملى ، وإننا لا نعدم أمثلة سابقة لها ...»

هذا هو كلام الوسيط فماذا يقولون ؟

ولقد تذكرت بهذه المناسبة مافعله زعيم الامة الأوحد سعد زغلول باشا حين عرضت عليه وساطة فنزيلوس بفرنساوقت أن ذهب فوجد الأبواب موصدة أمام الوفد المصرى — وفد الامة — ، فانه قد رفضها رفض الأبى وما الاباء الا شيمة من شيمه والسلام .

انتهى المقال ونعلق الآن عليه بالآتى :

جاءت الانباء التالية لنشر هذا المقال مؤكدة صدور قرار عن هذا المؤتمر الامبراطورى بالموافقة بالاجمال على المبادىء التى يجب أن تسترشد بها الحكومة

الحكومة البريطانية فى مفاوضتها مع وفد مصر الرسمى برئاسة عدلى يكن باشا، ووافانا روتر بعد ذلك باسبوعين ببرقية فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بما علقت به بعض الصحف الانجليزية (برمنجهام بوست) من أنها لا تستطيع القول بأن قرار المؤتمر المذكور سيجعل مهمة المفاوضة مع عدلى باشا أكثر سهولة ،لأنه بلا مراء سيكون ذا تأثير فى التصريح الذى ستلقيه الحكومة البريطانية ويكسبه أهمية ونفوذا . . . .

بين الحاضر الماضى

تصريحات كرزون

« نشرت فى جريدة وادى النيل فى ١٩٢١/٧/٢٤ »

أتصدق ايها القارىء الكريم ، إذا قيل لك : إن سعدا ـ حاشا لله ـ قد حاد عن مبدئه ، وهاهو ذا قد قبل الحماية ورحب بها ؟ إن كنت ـ وهذا مما هو بعيد بعد السماء عن الأرض ـ تصدق ذلك فصدق أن اللورد كرزن قد هبط من سماء الاستعمار إلى حيث يسلم باستقلال مصر التام . ولسنا نذكر ذلك قعودا بالهمم أو تثبيطا لمساعى الأمة وعزائمها بالا ترفع صوتها عاليا لاسترداد حقها المهضوم . ولكنا نريد الالمام بتلك السياسة التى تظهر الآن مالا تبطن . . . والانتباه حتى لا نؤخذ على غرة،وأن نرد اليهم « بضاعتهم » . فما هى إلا الحماية ونظامها ، وألا نجاريهم فى تسمياتهم لها . فان قالوا عنها إنها « استقلال لاشك فيه » أو « إستقلال ونصف » أو « استقلال أحسن من استقلال المانيا » . فلا نصدقهم ولا نرتبط بقولهم ، بل نظل بحقنا متمسكين ، وباستقلالنا التام متعلقين فلن يضيع حق وراءه مطالب ..

إن دعاة الهزيمة والتردد يعللون أنفسهم بنتيجه المفاوضة . وها هو ذا الجو هادىء كما يطلبون . والحقيقة ان تلك النتيجة معروفة مفهومه، نجدها مسطورة فى خطابات كرزن التى القيت فى مجلس اللوردات غير مرة والتى لا تعتبر « رأيا شخصياً » ، لانها تعبر رسميا عن رأى الحكومة البريطانيه التى لم تردفها

بتصريحات أخرى تنافض بها قول كرزن ، وتنسخ فيها تصريحاته . اللهم إلا تصريح واحد لا نعتد به . فهو يؤيد كل التأييد قول كرزن اذ يقضى بأن «نظام» الحماية علاقة غير مرضية،والسعى كل السعى الآن فى إيجاد نظام حسن أو علاقة حسنة . ولندع ذلك لفرصة أخرى . .

• • •

صدر بلاغ وزارة الخارجية الإنجليزية ، وفيه نبأ رسمى باسناد المباحثة الى لورد كرزن ،فمن هو كرزن ؟ ذلك ما نريد أن نبحث عنه فى ماضى تصريحاته ، لأن ذلك البلاغ أكد لنا أن كرزن سائر فى السبيل الذى رسمه لنفسه — سبيل تنظيم الحماية،فقد نص فيه على أن القصد من تلك المفاوضات هو «الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بنظام مصر السياسى المستقبل »،وبالرغم من مرونة ذلك التعبير ، فاننا لا نشك مطلقا فى أن كرزن لا يقصد به إلا انظام الحماية ، ويقوى ذلك الاستنتاج ماضى تصريحاته التى نود المرور عليها حتى نلمس الحقيقة لمسا . اللورد كرزن رجل مشهور بنزعته الاستعمارية ، كان من حزب المحافظين ثم انضم إلى الوزارة فى مايو سنة ١٩١٥ ، وله مواقف مشهورة إزاء مسألتنا ، فقد وقف خطيبا فى مجلس اللوردات يوم ٢٤ مارس سنة١٩١٩ بغية إخفات صوتنا،وإماتة شعورنا، والحط من كرامتنا ! فقد رمى وطنية الموظفين المصريين بما لم يتحملوه ، فأروه بعد ذلك برهانا خرله ساجدا . ونسب مظاهراتنا السلبية الى النهب والسلب ثم بعد ذلك أتى على مسألة تنظيم الحماية ورغبة التعاقد مع عدلى باشا ورشدى باشا حيث قال : —

١ — «إن حكومة جلالة الملك لم يكن فى نفسها أقل نفور أو تبرم لقدوم وزيرين من الوزراء المصريين،وهما رشدى باشا وعدلى باشا إلى انجلترا بل بالعكس يقابلان باعظم ترحيب ، وإنى أجل كلا من هذين السياسيين إجلالا كبيراً ، فقد قاما بخدمة جليلة لمصر وللامبراطورية خلال الحرب . . . ولا يسعنى

إلا أن اكرر قولى إن زيارة هذين السياسيين أو غيرهما من السياسيين المصريين المسئولين تقابل ولا تزال تقابل بالترحيب الآن . وإن البحث معهم فى الشكل الصحيح الذى تتخذه الحماية البريطانية فى المستقبل نعده دائما إذا أهمية كبرى » .

وقد تحقق الآن وفاء اللورد كرزن بوعده ، فقد رحب بهما كل الترحيب وأقام وليمة دعا اليها عدلى باشا ورشدى باشا دون غيرهما، كماخصهما بالترحيب فى قوله الفائت وسوف لا يحقق — إن رضيت ضمائرهما — غير البحث معهما فى شكل الحماية . ثم لننظر بعد ذلك الى ما قاله عن سعد فى نفس الخطبة . . . نجده يقول :

٢ — « أما فيما يتعلق بسعد زغلول باشا والأشخاص الذين معه،فانهم الزعماء غير المسئولين الذين أقاموا أنفسهم فى الاضطراب الذى قام للغرض الذى صرح به وهو طرد البريطانيين من مصر . . . وعليه ليس هناك أساس عام للبحث مع مدبريه ، لأن وجودهم فى انجلترا قد أسيء فهمه بالاجمال فى مصر ، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث فى التخلى عما على عاتقنا من التبعات نحو تلك البلاد تخليا تاما .وكان فوق ذلك يهيء الأسباب لعرقلة وإحباط تلك المناقشات مع الرأى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة . وهى المناقشات التى ننتظرها اذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية »

ومن ذلك نتبين شدة شغف الانجليز من زمن الى وضع تسوية مع من تعتبرهم « الرأى المصرى » ، وهم بلا نزاع أولئك الذين أشار اليهم فى أول خطابه، فيا هى الفرصة قد سنحت لهم لوضع تلك التسوية المطلوبة.

مضت على ذلك فترة حمى فيها وطيس الحركة المصرية ، فكانت فيها الأرواح تحصد حصداً ، والدماء تسيل فى الطرقات ، والسجون ملأى بالبريئين . اللهم الا من تهمة حبهم للوطن العزيز ، ذلك لم يأبه له كرزن ؛ ولم يتأثر به قلبه ،كأن

الانسانية قضت ،وكأن لم يكن لها من أثر ، اذ وقف خطيبا فى مجلس اللوردات يوم ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ يضرب على نغمته المعهودة حيث يقول :

١ — «ولا يمكننى أن أصرح بلهجة أكثر تأكيدا بأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على مصر».

٢ — والحكومة البريطانية مستعدة دائما أن تعير سمعها بأعظم عطف إلى كل ما يقوله الوزراء المصريون أو المندوبون المسئولون عن الرأى المصرى فى تلك المواضيع ، وليس لدينا أية نية على أن نضع قرارا بشأن شكل الحماية . . . بدون أن نعطى المصريين الفرصة التامة لابداء آرائهم ، وقد اعطيت تأكيدات بهذا المعنى للسلطان الحالى . وقد كنا على استعداد تام لسماع سعد باشا وزملائه لو لم يبدأ وا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد ، وهو شرط مستحيل لا يصلح أن يكون قاعدة لبحث معقول .وحكومة جلالة الملك آخر من يقول بعدم وجود أمانى حقه للمصريين».

ولسنا ندرى ماذا سيقول كرزن لتلك البعثة السياسية حين تقول له « إنا نريد استقلالا فى الداخل والخارج » ؛ لسنا ندرى : أيعلم كرزن بذلك البرنامج الذى صدر من الوزارة،وهو كما تقول وفق برنامج سعد حتى لا يعد ذلك قاعدة لبحث غير معقول ؟ والواقع أنه عليم به . ونحن لا نكون مغالين إذا قلنا إنه اطلع عليه قبل صدوره ، ولكن البرنامج شىء والحقيقة شىء آخر ..

وفى الوقت الذى كان ينفث فيه كرزن تلك السموم فى مجلس اللوردات كان وكيله المستر هرمزورث يلقى ما يشابه قوله فى نفس اليوم وفى مجلس العموم، فقد قال نص التصريح وزاد عليه ما يأتى : « وستقتفى الحكومة بلا كلل ولا ملل أثر سياستها التى ترمى إلى وضع نظام سديد لمصر .. الخ » وبذلك تم التصريح فى حضرة المجلسين على ضرورة تنظيم الحماية ، وسلم اللورد كرزن نص التفويض

على الأثر الى اللورد ملنر ، للبحث عن شكل الدستور الذى يكون تحت الحماية أوفق لاطراد الأمن ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، ولقد أدى ملنر مأموريته بالأمانة، فلم يوص لمصر فى تقريره إلا باعطاء الحكم الذاتى لها . . .

وان تعجب لشيء ، فاعجب لمضى الانجليز فى سبيلهم ، والدأب على تنفيذ خططهم ، فقد سمعوا ماسمعوا من أمر العزم على مقاطعة لجنتهم ، فهل فت ذلك فى عضدهم أو أرجعهم عن عزمهم ؟ لا والله لقد ثبتوا وقالوا من قبل ، ولا يزالون يقولون ماقالوا للآن ، ولكن بلطف ولين وتؤدة لم تخرج بهم عن طريقهم المرسومة . .

قام اللورد فى مجلس اللوردات مرة ثالثة فى أواخر نوفمبر سنه ١٩١٩ وقال فى خطبته ما يأتى :

١ — « أعلنت الحماية ولم يكن القصد من إعلانها . ولا كان يفهم منها انتهاك حرية مصر ، بل مافررته حكومة المستر أسكويت معتقدة أنه الطف وأكرم كثيراً من الضم الذى كان يلح الكثيرون فى طلب اعلانه . وقد أعلن يومئذ ضم قبرص، ورفض ذلك فى أمر مصر عن عمد وحكمة[١] ، إذ كان الغرض افساح المجال لآمال المصريين السياسية وكفاءتهم للحكم الذاتى فى الدائرة الواسعة التى تتضمنها صيغة الحماية ، ثم أخذ بعد ذلك يظهر أن مشاغل الحرب هى التى دعت إلى تأجيل وضع نظام الحماية اذ لم يكن فى الوقت متسع للتكلم فى السياسة وصوغ النصوص الدستورية . وبين السيوف تصمت القوانين » ثم قال :

٢ — «لا أرانى فى حاجة الى بسط الأسباب التى اضطرت بريطانيا العظمى الى الاهتمام بحظ مصر السياسى وجعلتها فى موقف لا نستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام . فضلا عن أن مصر اذا تركت وشأنها لاتقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على إقامه حكومة قوية منصفة فى داخلها ، فان موقعها الجغرافى على فلسطين التى يحتمل قريبا أن تلقى فيها على

(١) فى هذا تأييد لماسبق أن ذكرناه فى صدد دفاع رشدى باشا عن نفسه بالنسبة لموقفه من (الحماية)

على عاتقنا تبعة خاصة ، ووجودها على مدخل افريقيا وفى طريق الهند ، يجعل من المستحيل على الامبراطوريه البريطانية — إذا أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها — ان تتخلى عن تبعتها فى مصر .ولا ضمانة لمصلحة العالم افضل من بقاء مصر تحت إشراف دولة عظيمة متمدينة »..

٣ — « فان التطور المترقى فى انظمة الحكم الذاتى فى مصر هو امنية للمصريين أن ياشاطرونا إياها كما نشاطرهم فيها ».

٤ — « أما المساعدة البريطانية والإرشاد البريطانى ، فلا يزالان لازمين، وعندى أن لا يعارض فى ضرورة هـذا الاشراف أحد ممن تتبعوا تاريخ مصر فى الأربعين سنة الماضية ورأوا التقدم المدهش الذى نالته تحت وصايتنا »..

٥ — « ونحن نناشد الرأى المعتدل فى مصر أن يساعدنا فى المهمة التى وضعناها على عاتقنا وفى معاونة اللورد ملنر وزملائه فى مهمتهم » .

وقد انتظر اللورد كرزن مباحث اللجنة هنا وهناك ولم يقل شيئاً فى تلك الفترة عن مصر إلا وقت أن ألقى خطاباً عن سياسة انجلترا فى الشرق الأدنى يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فصرح فى مجلس اللوردات أيضاً « بأن وزارة الحربية ترى أن سلامة مصر تقضى بالا تمتلك فلسطين دولة أخرى، قد تكون دولة معادية، والمسألة مسألة تسلسل أمام الانجليز : فهم يريدون الاستيلاء على فلسطين من أجل مصر، ويريدون إدماج مصر فى ممتلكاتهم من أجل الهند ..! على أن الذى يلفت النظر فى تلك الخطابة أمر دونه الأسى والكدر اذ به يتحقق تخوفنا من عرض مسألتنا على المؤتمر الامبراطورى . فقد ضرب بسهم فى مسألة فلسطين وتم الأمر أن تشرشل عنى بها وبمسألتها. فقد استفهم فى تلك الجلسة اللورد اسلنجتون عما يكون من أمر فلسطين ، وهل ستقدم تلك الممتلكات الجنود اللازمة للاحتفاظ بفلسطين فى المستقبل ، فجاوبه كرزن بما ياتى « إنى لا احلم يوما أن اكلفها ذلك ولم تكن هيئة من الناس أشد الحاحا بأن الواجب يقضى علينا بالبقاء فى فلسطين من ممثلى الممتلكات الذين جاءوا إلى انجلترا فقد اشترك الجميع فى هذا الرأى بالإجماع».

وقد وقف اللورد كرزن فى مجلس اللوردات يوم ٤ نوفبر سنة ١٩٢٠، وألقى خطابا اشار فيه إلى التمسك بالتفويض الذى أعطى إلى لورد ملنر، وقد قال فى ذلك الخطاب : « إن زغلول باشا قد أرسل فى شهر سبتمبر أربعة من زملائه إلى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التى كانوا يتناقشون فيها مع لجنة ملنر فلم يشرحوها فقط ، بل نصحوا لاشياعهم بقبول الاقتراحات التى أشرت إليها ، ووجدوا على ما اعتقد أنها صادفت مبلغا كبيرا من الموافقة فى تلك البلاد » .

هذا ما يعتقده لورد كرزن من أن تلك الاقتراحات قد صادفت قبولا فى مصر. ولسنا ندرى هل كل ذلك آراء شخصية أم آراء معتد بها . هذا ما سيكشفه لنا الغد . وما سيكشف إلا حماية منظمة .

• • •

بين الماضي والحاضر

تمسك سعد

« نشرت فى جريدة وادى النيل فى ١٩٢١/٧/٢١ »

كبر على الأستاذ محمد بك على[١] أن يكون سعد أشد منه ومن إخوانه تمسكا، ولقد كان بودنا ذلك حتى نحمد لهم غيرتهم، وتطمئن قلوبنا على مستقبل بلادنا، ولكن الايام أظهرت عكس ما يزعمون. أظهرت ما كانوا فى صدورهم يكنون . وما يكنون إلا يأسا ونصبا من طول الجهاد . ولذا أخذوا فى تأييد الوزارة أينما حلت وسارت ولو كانوا سلكوا سبيلا غير سبيل الوزارة لقالت الأمة فيهم غير ما قالت . ولقد كنا لا نريد طرق باب موضوع واضح وضوح الشمس فى رائعة النهار، ولكن التضليل المتعمد الذى يلح علينا، يدفعنا إلى أن نشير الى أى الفريقين كان أشد تمسكا : سعد أم هم ؟ وكلام كل أمامنا وفى ذاكرتنا ينطق بالفضل لمن له الفضل ، ويقضي

(١) هو محمد علي علوبه باشا.

بالخزى لمن سجل عليه الخزى . . . ولسنا ندرى دخائل الأمور ودقائق الشئون، وما كان يجرى بينهم حتى نحكم القول ونزيد التأكيد .

• • •

قام سعد باشا خطيبا فى حفلة الموظفين التى أقيمت فى ٦ مايو الماضى ، وسرد بجمل ما حدث أثناء المفاوضات بينه وبين اللورد ملنر، وقال فى صدد عرض المشروع على الأمة ما يأتى : « فلما قرأت المشروع أقشعر بدنى ، لاننى وجدته حماية صرفا ولا يمكن قبوله . وقلت لعدلى باشا إنى لا يمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ، ولكنت مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى » ثم قال فى موضع آخر : « يؤلمنى جداً أن أقول لكم انى أوخذت على طلب تعديل ذلك المشروع مؤاخذة شديدة . وأنكروا على هذا أن أملى على الانجليزى[1] هذه التعديلات، وان أقول له اننا بها يمكننا أن نعرض الأمر على الجمعية الوطنية، وبدونها لا يمكن عرضه ، وقالوا إذا ادخلت هذه التعديلات على المشروع فاننا نمضيه . وإذا لم تدخل فنعرض الأمر على الأمة وان هذا رأينا . قلت : لكم رأيكم ، ولى رأيى . قالوا : التضامن. قلت لا تضامن مطلقا فى مخالفة الاساس الذى عاهدنا الامه عليه ، وافعلوا ما شئتم . أمامكم كل ما تشاءون . ولكن أمرا واحدا لاتستطيعون أن تقهرونى عليه ، وهو أن أمضى مشروعا ضد ضميرى واعتقادى ومصلحة بلادى . . وقلت : وما أريد أنشقاقا بل أريد أن تبقى الوحدة بيننا ، ولذلك ما أريد أن أشهر بكم، ولكننى أطلب أن تكونوا على الحياد وأن تعرضوا المشروع بالنزاهة والذمة »

وإن السامع لهذه الحقائق ـ إذا كان من المغرضين ـ ربما كان لا يجاريها ، ولكن نظرة إلى الماضى تبين له صدق ما قال . وما قال إلا حقا يتخلله شدة تمسكه بمطلب الامة المقدس .

لم يرد سعد باشا أن يترك ذلك الخلاف الذى شجر بينه وبين الأعضاء يمر

(١) كان رسول لورد ملنر واشتهر «بالاعرج»

دون الإشارة اليه حتى تتحفز الامة لرفض ما تراه ضررا لها ، ولذلك أذاع على الامه بيانا دبجه يراعه فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ . وهو فى فيشى أبان فيه أن المشروع « غير واف بمطالبنا » الخ ثم قال فيه : « رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم » .

فيستنتج من كلمتى « اخواننا معنا » أن رأى عرض المشروع رغم ما فيه من مظاهر الحماية كان من رأى هؤلاء الاعضاء ولقد كان وقتئذ لكلمة « معنا » تأثير خاص إذ أذيع حينئذ أن عمد البعض الى حذفها من البيان أو لتدبب آخر لا يحضر ذهنى حدا بسعد أن يرسل تلغرافا يقول أضيفوا فيه كلمه «معنا» بعد «اخواننا» وقد كتبها فى التلغراف بحروف افرنجية أى (MAANA) ، كما أذيع فى تلك الايام ورددت صداه وقتئذ المجالس العامة والخاصة .

وقد كان من أثر ذلك البيان أن تجهم له وجه ملنر اذ ذكر فى تقريره « أنه لخلوه من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية إعلان التسوية فى بادىء الامر » .

● ● ●

لم يقتصر معالى سعد باشا على ذلك البيان، بل قال لصاحب الاهرام «تقلا بك» لما قابله فى فيشى يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ حين سأله عن رأيه :

« إنى لا أضن عليك بالتفصيل ، لولا أن الوفد يحفظ التفصيل الآن سريا ، ولكنى أقول لك على الاجمال (أنه وضع مشروع اتفاق بين مصر وانجلترا بعد أخذ ورد طويلين ، فاعتبرت أنا أن فى هذا المشروع خروجا عن دائرة المهمة المحدودة لى . فلهذا السبب وحده رفضت توقيع مشروع الاتفاق) .

ومن ذلك القول تتضح صحة الوقائع التى أفضى بها فى حفلة الموظفين ، ومنها يستدل على أنه كان من أكثر رجال الوفد تمسكا .

لم يقتصر سعد على هذا وذاك، بل أراد أن يشير الى ضرر المشروع بالصراحة

فقال للأستاذ وفيق بك: «إن مشروع ملنر حماية بالثلث» قال ذلك والاستشارة جارية في البلاد .فهالهم الامر وظلوا يكذبونه بكل ما أوتوا من قوة ، وصاحب الحديث لوكان يرى فيه غضاضة أو افتراء لما كان يضن بتكذيبه ، خصوصا أن الامر جلل .

وقد استمر الزعيم الامين يشجع الذين اظهروا أن المشروع مشروع حماية . ومن ذلك إرساله للأستاذ أبي هيف بك صاحب المقالات المتوالية التي نشرت في جريدة الاهرام كتاب شكر وتحبيذ .

• • •

هذا بعض من كل ما للرئيس الجليل من فضل التمسك باهداب مطالب الامة مما يبيض صفحته على بياضها ، ويزيد قوة الثقة به وباعماله . هذا ما يسمح لامثالنا بالخوض في شأنه، لأننا لاندري ما تحويه «الدوسيهات»، وما كان يدور بين الجدران . هذا ما حصل حينما كان سعد في أوربا . وكلنا يعلم مقدار ما نال المشروع من سخطه في كل حفلة أقيمت . فلقد قال عنه غير مرة أنه « مشروع اشرك في السيادة » ـ و« الحالة الحاضرة باحكامها العرفية خير من مشروع ملنر اليه التحفظات »

أما هم فلم يتعرضوا للمشروع بكلمة واحدة تظهر للملأ مقدار تمسكهم به بل خافوا عليه من الهوى ، فاعدوا المحاضرات غير محذرين منه ، ولكنهم يعمدون الى النيل من سعد وإرادة هدمه ، حتى يفسح لهم الطرق ، ويخلو الجو لزعامتهم صافيا ولكن بعيد ما يأملون . !!

عرض المندوبون ذلك المشروع ،وكان التحيز ظاهرا بأجلى معانيه حتى شكا الناس منه وملئت أنهر الصحف بتلك الشكايات،وقبيل أن يحطوا رحالهم في الاسكندرية نشر خبر ورد من أحد المندوبين الى قريب له وكتب بالخط الثلث في صدر جريدة النظام الصادرة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وهو : « حصلت

الامة على استقلالها داخلا وخارجا ،وستعلمون ذلك عند حضورنا ». أحمد لطفى السيد بك .

ولم يقتصر قول ذلك العضو على ذلك ، بل رد على الدكتور محجوب بك ثابت وفتح الله بركات باشا حينما تكلما فى مسأله إلغاء الحماية بما يأتى : «تسألون لماذا لم ينص على إلغاء الحماية . وجوابى على ذلك انه لايتفق وجود الاستقلال والحماية على بلد ، فالبلد إما أن يكون مستقلاأو محميا ... فهم يقصدون باستقلالنا أن تكون لنا السيادة فى الداخل والسيادة فى الخارج . وهذا موجود فى المعاهدة ». قال ذلك فى أول اجتماع عقدوه خصيصا للجنة الوفد فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ . وقد كانوا اذاعوا المشروع قبل ذلك بيوم (اخبار ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠) .

هذا وقد نعتوا التحفظات بالرغبات ، ولقد كان لسعد فضل إرجاعها إلى اسمها الأصلى ، وقد أفضى بذلك واحد منهم لمراسل « المورننج بوست » .

ولقد عجم ملنر عودهم فعرف منهم أليتهم وأصلبهم فكتب فى تقريره :

« ولايخامرنا الريب يوما فى أن زوارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشا كل الحال ومصاعبها ، ولكنهم ونخص بالذكر زغلول باشا منهم ، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لانفسهم قبل ذلك » .

هذاماقالهملنر.ولسنا نستدل به إلا إظهارا لشهادةمن كان يتناول بنفسهالبحث، ويرى المتهاون من غير المتهاون وأنه وإن كان عمم الجميع بالتقييد ،الا أنه خصص بالذكر سعد باشا ، والفضل ماشهدت به الأعداء .

• • •

هذه صفحة من أعمالكم . ولسنا ننسى لكم جهادكم ، كمالاننسى انشقافكم واعوجاجكم،والاولى بكم الا تسعوا فى تكبير الهوة بينالأمة وبينكم . إذ كلما تنفثون عليها سموم الانقسام والتهديم ،تزداد سخطا على سخطها ، والأمر على كل حال متروك لقلم التاريخ الذى يسطر به لكل مايسطر والسلام .

لم لم نثق ـ ولم لا نثق؟

« نشرت بجريدة الأهالى فى ١٩٢١/٩/٢٦ »

ليس من المعقول بل من الخبل والجنون ، أن نضن بثقتنا على أناس من عشيرتنا قاموا يذودون عن حياض البلاد ، ويرفعون عنا نير الذل والاستعباد ، إلا إذا رأينا فيهم نقيض ذلك وملئت قلوبنا باليقين الثابت والاعتقاد الراسخ بأنهم ليسوا أهلا لتلك الثقة .

سافرت البعثة السياسية[١] فقعدت الأمة عن تشييعها بالثقة ، وقد تكون لها سندا قويا ترتكز عليه عند طروء الملمات . ومدعاة لرفع عقيرتها فخرا بأنها تتكلم باسم أمة حية ناهضة على الأقل ، راضية قلوب أهليها عنها — لذا تلمستها قهرا وقسرا بين التهديد والترغيب ، ولكن لم يغنها ذلك شيئا بل حرمتها الأمة من تلك الثقة — اللهم الا نفر ممن استلينوا فلانوا ، وممن تربوا ويتربون فى حجورها ، وجماعة من ذوى المآرب والغايات هم بالنسبة لها ليسوا إلا متكأ ينخره بطش الوطنية ، أو كالسراب إذا جئته لم تجده شيئا .

لم نفرط فى ثقتنا ، ولم نمنح القوس إلا لباريها ، وذلك لأن للبعثه تاريخا متسلسلا يتمشى مع الحماية أينما سارت وأنى حلت — فهى فى شخص قوامها — هى التى خلقتها فى عالم الوجود المصرى ، وهى التى كبرت من أمرها . وعظمت من شأنها وسهلت لها السبل ومهدت لحضرتها الطرق ، حتى حلت على الرحب والسعة من أهل البعثة . وليس ذلك منهم بعجيب !

ولئن اضطررت اليوم لأن أقطع أول مرحلة من ذلك التاريخ المتشابه ، فانى أرى « أن فى الذكرى ماينفعكم وما الماضى الانبراس المستقبل » ، ولئن أتيت على أول فصل من تلك الرواية التى لا أعرف إن كانت قد عربت عن أصـــل

(١) المقصود بالبعثة ـ كما أسماها الانجليز ـ « الوفد الرسمى المصرى » الذى تألف برياسة عدلى باشا رئيس الوزارة وقتئذ لاجراء المفاوضة مع الحكومة البريطانية .

انجليزى أم «مصرى حكومى» فانى لست أول من يقيس أعمال الماضى على الأعمال الحاضرة، ويخرج منها بنتيجة متشابهة مستقبلة، فها هى «التيمس» الصادرة فى منتصف يوليو الماضى قد انتقدت المستر لويد جورج واللورد كرزن مر النقد على ذكر مؤتمر واشنطن، وبنت نقدها على ماقالته فى معرض كلامها : —
«بأن رئيس الوزارة ووزير الخارجية لايليقان للاشتراك فى مفاوضات وشنطن بحكم مركزهما وبسبب خلقهما وأعمالهما فى الماضى».

• • •

وإذا ذكرت ذلك التاريخ، فقد يقال : مالك تذكر الماضى، وهذا برنامج البعثة ناطق بانها تطلب استقلالا لاشك فيه فى الداخل والخارج؟ ولكنى أرد القول إلى قائله بأن البرنامج لايقصد به إلا تخدير أعصاب الشعب وإرضاء مطامعه، فاذا كان الناس بربك قد تنكروا للبعثة، وضنوا بثقتهم فيها، رغم ماسطرته يد السياسة فى برنامجها، فما بالها وكيف يكون القول فيها لو أغفلت ذكر مايرضى الشعب — ولو أنه حقيقة لايرضيه لإغفاله نقطا دقيقة هامة —
وإذا ذكرنا البرامج، فليس لنا إلا أن نترحم على مبادىء «ولسن» التى لم تكد تطأ قدماه أرض الانجليز حتى نسى بين ضوضاء الولائم وحلوى المآدب، ما نادى به ومارسمه من تلك المبادىء التى حازبها شكر الشعوب المغلوبة على أمرها، وشيعه الأمريكيون عند سفره باعظم مظاهر الحماس والوطنية. ولقد كانت تلك المبادىء — رحمها الله — معدودة محصورة أربعة عشر مبدأ، فذكرنى أيها القارىء بربك هل تنفذ منها شىء؟ اللهم إلا ماكان فى صالح الانجليز؟ ولقد كانت نتيجة حنثه ونكثه أن ذهبت أرواح الناس هنا وهناك، وما استقر للآن قرار الشرق ووسط أوربا. وليس الذنب، والحق يقال ذنبه، بل ذنب من سحره وغواه — ذنب لويد جورج[1] الذى سيتولى مفاوضة البعثة المقبلة، وقلبه مملوء بالتفاؤل لاشتراك حكومته فى إدارة مصر. ومما يجدر ذكره بمناسبة ذلك

---

(١) رئيس الوزارة البريطانية .

قول « التيمس » فى نفس المقال الذى عرضت فيه برئيس الوزارة الانجليزية ووزير الخارجية حيث قال : « فقد عرف رئيس الوزارة أن رجال الحكومات والساسة الذين كان لهم شأن معه لايولونه أية ثقة ، بل إن الناس فى امريكا يعدونه الرجل الذى ضلل الرئيس ولسن بسحره أو كما قال المستركاينز بلهجة خشنة يعدونه الرجل الذى أغرق الرئيس السابق والذى كان من المستحيل فيما بعد إزالة غيمة الضلال عنه » .

وإذا ذكرنا البرنامج،فلن ننسى أيضا برنامج « الحزب المستقل الحر » ، فلقد كان ـــ وكلنا يعلم أمر من أنشأه ـــ أحسن من برنامج الوزارة لانه كان وسطا على ماتذكر بين برنامجى الحزب الوطنى والوفد المصرى .

وإذا ذكرنا البرنامج كذلك ، فاننا نذكر برنامج الوزارة الأول، فـــلا الأحكام العرفية رفع نيرها عن كاهل البلاد ، ولاالقيود الاستثنائية أزيل أثرها بل تضاعف أمرها ، ولاإرادة الأمة أحترمت بل ديست باقدامها ، ولوكنا رأينا من موقف البعثة الحاضر مايشعر بأنها صلبة قوية الشكيمة ولم تذهب إلا لتستجدى انجلترا وتطمع فى « روح كرمها وسخائها » كما قال رئيسها للتيمس ـــ ولو كنا رأينا منها قطع المفاوضة احتجاجا على تصريح لويد جورج الذى لم يكن رأيا شخصيا إذ انه التى رسميا فى مجلس النواب ، ولا فرق بينه وبين تصريح تشرشل « الشخصى »، فهـذا يرى «أن أعمال انجلترا لم تنته بعد، وذاك « يرغب فى اشتراك حكومته فى إدارة مصر » ـ أى أن أعمال الانجليز لم ولن تنته بعد ـــ ولوكنا رأينا منها قطع المفاوضة أوإباء الدخول فيها حينما رأت أنجلترا تتعاقد مع حكومتى النرويج والدنمارك فى معاهدتين رسميتين اعترفتا فيهما « بمركز انجلترا الخاص فى مصر » كما جاء فى مشروع ملنر .

وهذا هوجل ماتطمح إليـــه انجلترا إذ يثبت أقدامها ويخلق لها حقا شرعيا

فى البلاد ، وإن نص حتى على الغاء الحماية — ولو كنا سمعنا عنها أنها غضبت حينما رأت مشروع ملنر جاثما أمام أعينها كأساس المفاوضات حسب اعتراف بلاغ وزارة الخارجية الرسمى — بل ولو كنا رأينا منها رجوعا عن سبيل المفاوضة حينما طلبت انجلترا إلى ايطاليا الاعتراف بحمايتها على مصر أثناء تفاوضها على الاستقلال الذى لاشك فيه — ولوكنا رأيناها حركت ساكنا ، والانجليز هنا فى مصر ينفذون ماجاء بمشروع ملنر من حيث إقامة محطات للاسطول الانجليزى ومحطات لاسلكية فى مصر تسهيلا للمواصلات الامبراطورية — بل لو كنا رأينا منها نفوراحينمافوض الانجليزأمر مصر إلى المؤتمر الامبراطورى.

لو كنا رأينا منها أو سمعنا عنها شيئا من ذلك — وهذا يسير من كثير — ولم نسمع كذلك من رئيسها ذلك التصريح الذى جاء ضغثا على إبالة بأنه متفائل بعدذلك — لغضضنا الطرف عن ماضيها ، وقلنا : توبة منها وإيمانا ! ولكن أعمالها لم تفسح لنا المجال لذلك ، فعذرا — بعد أن أتينا على بعض مايبرر لنا الكشف عن الماضى إذا ابتدأنا بأول فصل .

• • •

يخطىء من يظن أن الحماية من صنع الانجليز وحدهم فما كان إعلانها إلا رغما عن إرادة الأمة ، وقد قبلتها وزارة البعثة ورحبت بها ، وقد قال عدلى باشا لرئيس تحرير الأهرام فى ٧ يناير سنة ٩١٥ مايأتى :

« لم نسر وراء الحوادث بل سرنا معها وتقدمناها ، فلا أظن أن مسعانا قدخاب وخطتنا أخطأت ، ووجدنا من متولى الأمور من الانجليز هنا حسن ظن بنا ومعاهدة لنا على بلوغ القصد الذى قصدناه »

ويؤخذمن ذلك أن القصد الذى قصدوه هو إعلان الحماية على مصر ، ولكى نستدل على أنه كانت هناك مفاوضات من جانب تلك الوزارة ترمى إلى طلب إعلانها ننقل قول عدلى باشا فى ذلك الحديث نفسه إذ قال :

« أيجوز لنا نحن الذين تولينا المباحثات والمفاوضات فيما يقضى إلى خير هذه البلاد وقوبل سيرنا بالثقة وحسن الظن أن نترك كراسينا قبل أن يتم تطور البلاد بالطور الجديد » ؟.

نستخلص من ذلك النذر اليسير أن الحماية كانت مقبولة لدى الوزارة الرشدية العدلية ، ومن لى بوزارة الخارجية الانجليزية فابحث فى سجلاتها عما احتوت من الأوراق الرسمية ، فارى نصوص تلك المفاوضات التى جرت الخزى على مصر،والقت عيها قسرا عليها حماية. لم ترضها(١) —ويؤيدنا فيما استخلصناه

أولا : قابل المستر ماسى مندوب جريدة الديلى تلغراف رشدى باشا رئيس الوزراء أو النظار فى ذلك العهد وأخذ منه حديثا سطره فى رسالة ابرق بها إلى جريدة مؤرخة يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ فنقلتها الجريدة المذكوره فى عددها نمرة (١٨٦٠٨) الصادر فى يوم الأربعاء ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومما يلفت النظر إلى ذلك الحديث أنه جرى قبل إعلان الحماية بثمانية عشر يوما ، وقدأتى المستر ماسى بمقدمة طويلة اثنى فيها كل الثناء على وزارة رشدى باشا ومما قاله أنه « لما جهرت تركيا بعدائها لانجلترا عضد عطوفته إلى قلبه الاحتلال الانجليزى» وعلى ذلك الأساس كيل المدح كما يكالالان واليك بعض الحديث بنصه:

« لقد تكرم عطوفته اليوم فسمح لى بمحادثة ، فاظهر لى من حسن تقديره للأعمال التى قامت بها انجلترا فى مصر مايشجع الانجليز فى وطننا على أن يؤملوا إتمام طائفة من الأعمال فيما بعد تحت النفوذ الانجليزى ، وإن كانت الأعمال التى تمت إلى الآن كثيرة » قال عطوفته بلغة انجليزية وفصحى :«إن مصر فى حاجة إلى حماية دولة عظيمة لـكى تتمكن من بلوغ ماقدر لها فصر فى مركز

---

(١) هذا ما قلناه منذ ثمانية واربعين سنة ،وتمنينا تعرفه والاطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، إلى أن وافتنا جريدة الاهرام بهذه الوثائق فى سنة ١٩٦٩ ، ولـكننا بتصفيحها وجدناها خالية من الوثائق التى اشتملت هذه الحقبة من التاريخ وما جرى فيها من المحادثات بين الطرفين البريطانى والمصرى ،وهذا هو ما دعانا فى الواقع إلى محاولة سد هذا النقص التاريخى فى هذا الكتاب لاهميته .

يعتبر من أهم المراكز الحربية فى العالم ، ولذا يجب أن تتقى جميع الهجمات ، وماهى الدولة التى تصد عنها هذه الهجمات سوى انجلترا . وحتى لو فرضنا أنها لم تقم لنا بخدمة ، فالواجب على مصر أن تنظر إلى بريطانيا العظمى نظرها إلى الزائد عنها . . . ولكنا لانستطيع أن ننسى مافعلته انجلترا لأجلنا ، فالفوائد التى عادت علينا من الادارة الانجليزية لاتحصى ، فان موارد الرزق الطبيعية فى البلاد لم تزد فقط بل ان الشعب نفسه قد عرف حلاوة المعيشة تحت أحكام إدارة تحميه من الظلم والضغط . وتوزع العدالة بيد المساواة ؛ إلا أن مهمة انجلترا لم تنته بعد (راجع تصريح تشرشل الأخير الذى احتجوا عليه واعتذروا له) ، ومهما كانت الأمور التى يخبؤها المستقبل لمصر ، فمن المحتم عليها أن تتضافر مع انجلترا . وانجلترا هى الحامية الطبيعية لمصر لأسباب عديدة لاأحتاج إلا إلى سرد ثلاثة منها : فتفوق النفوذ الانجليزى فى مصر يضمن لها بقاء الطريق إلى الشرق مفتوحا ، وإشراف الانجليز على الشئون المصرية يضمن المصالح الأوربية المالية فى مصر . أما نحن فمعنى ذلك عندنا حفظ كيان بلادنا ، والسواد الأعظم من المصريين يقدرون الأعمال التى قام بها الانجليز حق قدرها ، ومهما كانت الأسباب،فهم يأسفون إذا أبدى الانجليز أى تقاعد فى اهتمامهم بهذه البلاد ، و ن آمالنا لتزداد فى تحقيق مانطمع فيه من صيرورة حكومتنا من الحكومات ذات الأهمية ، إذا نحن اتبعنا ارشادات انجلترا إذ لاتوجد دولة أخرى تأخذ بايدينا فى هذه السبيل » .

هذا هو قول كبير الوزراء ليس فيه تقول أو تعنت ، والمحزن فيه أن علم العالم الغربى بأمره ولابد كتبته الجرائد الانجليزية بأحرف غليظة دلالة على أهميته .

وليس ذلك هو الوحيد من نوعه ، بل هناك — ثانيا — حديث آخر افضى به رشدى باشا إلى مكاتب جريدة « الفارد لكسندرى » التى كانت تصدرها فى الاسكندرية الكونتس رفنل نشرته فى عددها الصادر فى

٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن المكاتب علق على هذا الحديث بأنه حصل عليه قبل إعلان الحماية بثلاثة أيام ، غير أنه كان لهذا الحديث أهمية خاصة إذ كان لايتكلم بصفته الفردية بل بصفته « وزير مصر » واليك بعض ماقاله :

« إننا بلاد شعب قديم ، ولكنا مع ذلك لسنا شعبا حربيا ، وفلاحنا الهادىء النشيط الذى يعيش بجانب أرضه كما يعيش الطفل بجانب أمه لا يشتغل بالسياسة، ولهذا السبب لا نستطيع أن نعيش وحدنا ، ولابدلنا من سند نعتمد عليه فى حفظ نظاماتنا واحترام كياننا . وإنى اصرح ، وأنا وزير مصر ، بانه لو لم يكن لدينا سند الانجليز لالتمسنا سندا يشبهه فى القوة والإخلاص، كى نعتمد عليه،وهنا اكرر مرة أخرى أننا لا نستطيع أن نعيش وحدنا ، وأن مصر لا تستطيع من الوجهة السياسية ، أن تستغنى عن العضد الأجنبى، وإنما أقول ذلك واكرره لأن مركزنا الجغرافى ، وحدودنا المفتوحة المتصلة بالصحراء ،ووجودنا بجانب قناة السويس الذى هو طريق الهند . كل هذه الأسباب تجعلنا مهبا للأطماع . انى أتمنى أن أحصل لبلادى على الحماية الانجليزية،حماية تجعل لانجلترا حق مراقبة قنال السويس مراقبة مطلقة،ومراقبة شئوننا الحالية،وكذلك الحق فى إبطال ما تعارض فيه .ولكنى أحب أن تكون مصر بلادا حرة ذات حاكم مستقل ووزارة وهيئة نيابية،وأحب أن توجه عناية خاصة للفصل فى مسائلنا الدينية ، وان يكون ذلك على يد رجال من أهل ديننا،وبالاجمال انى أحب أن تصير مصر بلادا حافظة كل كرامتها وكل حريتها مع انجلترا والمعونة الانجليزية . وها انذا أجاهد فى هذه السبيل غير طامع فى شىء سوى أن أؤدى واجبى نحو وطنى الذى أنا وزيره قبل أن اكون وزير الخديو . نعم إنى معين من قبل الخديو ولكنى لا اتبعه ولا أسير فى المجازفه الجنونية التى كانت سببا فى ضياعه » .

• • •

هذا هو أول فصل من تاريخ البعثة لا يغاير الفصول الأخرى ، ماجئنا به

الا إنصافا للتاريخ الذى ظلمه من يدعى الإلمام به كالشيخ المؤرخ الخضرى الذى نشرت له محاضرة وفيها يقول ويلعب بالعقول : « نريد ان نستنير بالتاريخ .إنى سأحكم التاريخ الصادق ليكون نبراسا نستضىء به فى الحكم لأبطالنا » . ولكن إن خفى على الأستاذ المؤرخ وغيره ذلك،فلن يخفى على وزارة الخارجية الانجليزية، وما هو غير خاف على الأمة المصرية كذلك ، وعند جهينة الخبر اليقين .

• • •

انظروا عمل مفكريهم

« نشرت بجريدة المنبر فى ١٩٢١/١١/٦ »

قرأت فى إحدى الجرائد قرارا تلغرافيا قيل إنه صادر من بعض أعضاء الجمعية التشريعية ، وما كدت أصل فى القراءة إلى آخره حتى ظننت أن الجريدة التى فى يدى قديمة ، لولا أن نبهتنى ألقاب الشيخين : الدمردش باشا والجمل بك الى أن تلك الجريدة جديدة لا قديمة كما ظننت . ذلك لاننى ذكرت أن صيغة ذلك القرار مرت على أنظارى تكرارا منذمدة، ولكى أتأكد من حدسى،ارجعت البصر كرة إلى صفحات الماضى القريب جداً أو بعبارة أخرى إلى مستودع تلك القرارات البذيئة التى أزرت وتزرى بشرف مصدريها أمام التاريخ ، واكتفيت بالمرور على ثلاثة اعداد من جريدة الأهرام الصادرة فى ٢، ٣ ، ٥ سبتمبر سنه ١٩٢١ ،حيث عثرت فى مجموعها على صيغة واحدة صدرت فى وقت واحد تقريبا من سوهاج وطنطا وقنا وبنى سويف وقوص،ولاجل أن يقدر القارىء مقدار عقلية هؤلاء وتفكيرهم ننقل صورةواحدة من صور الامس ونضع بجانبها صورة قرار اليوم ونترك الحكم وكشف السر الى فطنة القارىء :

الصورة القديمة

قنا فى أول سبتمبر

نحن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المديريه والهيئات النيابية وعمد وأعيان مركز قنا مديرية قنا نرى تصرفاتكم من بعد عودتكم (١) من أوربا سلسلة أغلاط سياسية . آخرها هذه الطريقة غير الصالحة مع المستر سوان ، ولا شك فى أن هذه الأغلاط راجعة الى انفرادكم بالعمل ، دون أكثرية زملائكم الذين وكلنا كم معهم فى طلب استقلال البلاد . لهذا ، ولأننا نولى الوفد الرسمى ثقتنا ، ونرى فى تعضيده المصلحة كل المصلحة للقضية المقدسة مادام المرجع الأخير هو للامة ، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم .

عنهم ـ حسن أحمد دنقل عمده القلعة

الصورة الحديثة

فى ٢ نوفبر

نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم من بعد عودتكم (١) من أوربا سلسلة أغلاط سياسية ، ولاشك فى أن هذه الأغلاط راجعة الى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم الذين وكلنا كم معهم فى طلب استقلال البلاد . لهذا ، ولاننا نولى الوفد الرسمى ثقتنا ، ونرى فى تعضيده المصلحة كل المصلحة للقضية المقدسة مادام المرجع الاخير هو للامة ، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم .

اسماعيل أباظه باشا الخ

قارن أيها القارى بين الصورتين واحكم ، ثم اضحك على التنكير وأهله وعزهم فى عقولهم وتخبطهم . الا تخرج من تلك المقارنة بنتيجة واحدة هى أن هاتين الصورتين وأمثالهما عملت فى مصنع واحد ، وأنهما ما صدرتا الآن فى هذه الظروف الا لتثلجا صدر الانجليز على الدرة المكونة التى يبحثون عنها منذ سنين عددا . ولقد كنا لا نعير ذلك القرار التفاتا ، لو اصدره أصحابه فى عريضة

يحتمل أن يكون قد طبع منها عدد عديد، ولكن ماذا نقول وقد أرسلوه فى تلغراف بصيغة مضى عليها شهران ؟ أيشك فرد إذاً أن الإملاء تبعته الإمضاء ؟

ويكفى ذلك كشفا لعقليتكم وتفكيركم وإظهارا لخدمتكم الأمة التى تحسبونها طفلة لاتعى ولاتفهم . ولا نريد أن نتبع سخافاتكم ، ولا أن نبرهن على وجود الشمس فى رائعة النهار ، ولا على أن سعدا هو زعيم الشعب ووكيله الأمين رغم أنوفكم :

وليس يصح فى الأذهان شيء ... اذا احتاج النهار الى دليل

• • •

نريد العدل

ولنا أمل فى حرية القضاء

« نشرت فى جريدة الأهالى فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٢١ »

لم يبق فى قوس الصبر منزع . ولكن فلنصبر ! نعم . فلنصبر من جديد على أذاهم ، ولنتحمل كما تحملنا فى الماضى القريب والبعيد آثار ظلمهم . ولنكظم غيظنا فى صدورنا ، فان سوء نيتهم يزيدنا فى الحق تمسكا ، ويملأ قلوبنا اعتقادا بسوء مايضمرون . ولسوف نراهم كما رأينا سلفاءهم فى عقر دورهم يندبون حظوظهم . فما الانجليز سادتهم بنافعيهم ولا الشعب بغافر لهم سيئاتهم . وإن غضب الشعب لشديد !

نفر معدود على الأصابع يدبر مايدبر ، وبين يديه التليفونات يحملها مايشاء من أوامر التنفيذ ، وأوامره بالقهر مطاعة ، وبالجبر مجابة ! . نفر يلعب بالشعب لعب الصوالج بالأكر ، دون محاسبة أو مراعاة شعب هادىء وديع يعمل أعماله فى دائرة السلم . إنهم يخلقون من الأسباب الواهنة مايبررون بها ظلمهم . ولكن لايلبث الحق أن يصرع الباطل . فيظهره أمام العيون مجسما .. نراهم يجهدون العقل ويفرغون النفس لإحكام صنع التعاليل، وتلفيق الأضاليل . ولكنهم لايبوءون إلا بالفشل، لأن للشعب عقلا به يميز الغث من الثمين .

* * *

تمادى الوزاريون فى رسم تدابيرهم وتساعدهم فى ذلك الإدارة ، اذ تراها تتستر على أعمالهم ، وتشجعهم على باطلهم ، وتسيرهم ظلما طبق هواها ، دون ميل فى الحقيقة إلى ما تطلب ، وإن أردت أيها القارىء مثلا من عديد أمثالهم ، فعد إلى خطاب مدير جرجا إلى سعد باشا . عد إليه وأمعن النظر فى قراءته وأخرج هذه الجملة من بين سطوره وهى : « وقد وصلنا أمس تلغراف من أهالى المديرية تلقى علينا فيه مسئولية نزولكم إلى البر ، وأنهم سيمنعون هذه الزيارة بالقوة » ، ثم احكم وانصف . وليسمح لى القارىء بتحليل هذه الجملة تحليلا بسيطا .

نحن نشك — كما نشك فى استقلالهم المنتظر — فى أن للأهالى يداً فى مثل ذلك التلغراف ، ولكن الإدارة تريد أن تدعم استبدادها بتحكمها فى بعض المستضعفين واهمة بأن ذلك حجة لها فى ظلمها ، والحقيقة أن الحجة مردودة عليها ، وإن سلمنا جدلا بصحة ذلك التلغراف ، فهل يصح للمدير الجليل الاستناد عليه ؟

زعيم رغم أنوفهم استضيف فأجاب الدعوة ، فعزم بعض من الأهلين على منعه - كما يدعى - من التوجه إلى دار المضيف « بالقوة » ، والقوة ذات معنى شامل للتهديد والقتل أو الشروع فيه على الأقل . تلك الأمور التى يعاقب القانون عليها صراحة ولم يقتصر هؤلاء — إن كان لهم فى الحقيقة أثر — على المشافهة بنيتهم بل أثبتوها كتابة فى تلغراف أرسلوه إلى مدير جرجا ، ولقد كان فى قولهم إنهم « سيمنعون » سعدا بالقوه » ما يكفى النيابة مؤونة الجهد بجمع الأدلة والقرائن ، لأن فيه اعترافا صريحا وحجة قاطعة على إجرامهم ، ولكن المدير لم يتلق التلغراف — إن كان هناك فى الحقيقة تلغراف — إلا بثغر باسم ، وبدل القبض على أشخاص المهددين والموعزين بالاعتداء ، وأسماؤهم أمامه معروفة

مسطورة — وبدل التحقيق معهم قانونا على مافرط من أقوالهم المعاقب عليها ، وبدل حجزهم على الأقل إلى وقت انتهاء الزيارة ، كافعلت حكدارية الاسكندرية يوم سفر البعثة الرسمية ، حيث جمعت العدد العديد من مرتكبي الشرور وقامت بتبييت البعض فى أقسامها ، وتسفير البعض الآخر — بدل أن يفعل ذلك كله جمع الشريرون ، كما يصر على إثبات ذلك الأستاذ شاكر المصرى وعمد المــدير إلى وكيل الشعب يمنعه النزول .

فهل بمثل ذلك القول تستند الحكومة إلى منع زائر من زيارة مضيفه ؟ نحن نريد العدل ، ولكن أين هو ؟ إنى أدور بعينى، فأرى الحماية سلطاتها مشتغلة، وأرى الوزارة بإدراتها جادة ، ولكنى أطمع فى عدل القضاء بأن يقتص من الجناة ، إلا أن لى أملا أرجوه : وهو إبعاد الإدارة من التدخل فى التحقيق أو القيام به ، وليتول أمر ذلك كله هيئة مستقلة تتحرى جمع الاستدلالات ونصرة الحق . وإن الدلائل ناطقة بحكمة الشعب ورويته .

• • •

قانون التضمينات

وجرائم أسيوط وجرجا

« نشرت بجريدة البلاغ فى ١٦ / ١٠ / ١٩٢١ »

ارتكب المجرمون الآثمون جرائم أسيوط وجرجا تحت ستار الحكم العرفى ، ظانين أنهم فى مأمن من مقاضاتهم . ولقد كتب الأستاذ عبد القادر حمزه أمس مقالا ممتعا فى عدم سريان قانون التضمينات على تلك الجرائم ، وفى إمكان رفع دعوى بشأنها . والآن أكتب فى هذا الموضوع نفسه بعد أن كنت معتزما تأجيل الكتابة فيه إلى موضع آخر .

طارد الآثمون سعدا ، وعملوا عام المفاوضات الرسمية على إبعاده . فنشط

زعيمهم بدر الدين بك(١) مؤيدا من رئيس الحكومة ثروت باشا ، ودبر مادبر ، وأدى تدبيرهم إلى وقوع ذلك الحادث الجلل فى أسيوط . واطمأن قلب تلك العصبة لما أن أمسك زمام التحقيق رجلها مصطفى فتحى باشا . أما الأمة فقد توقعت انتحار العدالة وانتهاك حرمة الحق فى يد عدو لها لدود . ولم يلبث أن أسفر التحقيق عما كان منتظرا ، وسطرت أيدى الزور والبهتان تقريرا فى ٢٩ أكتوبر بامضاء النائب العمومى فى ذلك العهد حشاه افتراء وتضليلا وختمه بالكلمة الآتية كنتيجة لبحثه . قال جزاه الله :

« من كل ما تقدم يكون المتهمون بالنهب والإتلاف الواقع من جماعة أو عصبة بالقوة الاجبارية مجهولين ، وكذلك الشخص الذى قيل بشروعه فى قتل حامد جوده أفندى المحامى . أما تهمة القتل العمد المنسوبة إلى حامد أفندى ، فقد ترجح أنه ارتكبها وهو فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، ولذا قررنا حفظ القضية للأسباب المتقدمة (٢) . أما المواد المنطبقة فهى المواد ١٤٨ ، ٣٢٠ / ١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢١٥ عقوبات » .

وهكذا جرؤت تلك اليد الأثيمة على حفظ الدعوى ، بعد إذ ظهر ضعف الأدلة التى استندت إليها فى تحرير التقرير . ومن ضمن المعايب العديدة التى شملت تقرير حفظ الدعوى استغناء النائب العمومى عن سماع الشهود فى واقعة معينة : لماذا ؟ لأن وكيل الحكدار المتهم ، أقسم من تلقاء نفسه بالطلاق على أن مانسب إليه لم يحصل منه » . . . !

---

(١) وكان مدير الأمن العام فى ذلك الوقت .

(٢) هو الأستاذ حامد جودة الذى أصبح وكيل الهيئة السعدية ورئيسا لمجلس النواب من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٩ ، وكان قد نيط به حراسة سعد زغلول وتقدم للنيابة معترفا بارتكابه جريمة القتل عمدا لكى يفتح التحقيق فى حوادث الاعتداء على الزعيم خالد الذكر سعد زغلول فى زيارته لمديرية أسيوط .

وقد ظن المجرمون أن قانون التضمينات يدفن جريمتهم ، ويقيهم من مسئولية إثمهم ، وأنه جاء بردا وسلاما على قلوبهم . فهل هو كذلك ؟ ليس ذلك القانون معفيا إياهم من هذا الجرم . فهناك مادة خاصة فيه تبيح لمحاكمنا العادية نظر تلك الدعوى المحفوظة وهى المادة الثالثة التى تقضى بعدم قبول المحاكم نظر « كل الاجراءات المتعلقة بقضية عمل عنها تحقيق عسكرى » ، ومعنى ذلك أن النيابة العمومية لاتملك أن ترفع الدعوى العمومية فى قضية تولت تحقيقها السلطة العسكرية كحوادث الاسكندرية عام ١٩٢١ — أمام أية محكمة من محاكم البلاد . أما كل القضايا التى باشرت تحقيقها النيابة العمومية ثم حفظتها إداريا (أى بغير أن يكون للحكم العرفى دخل فيها) ، فللمحاكم حق النظر والحكم فيها ، وقد حدث أمس أول (السبت) أن حكمت محكمة جنح بولاق المركزية على حسين مصطفى فرغلى المعروف ، بالحبس مددا مختلفة فى ثلاث دعاوى وجهت ضده أيام الحكم العرفى ثم حفظت بمعرفة النيابة فى ذلك الحين .

وأظننا لسنا فى حاجة إلى إثبات أن حوادث أسيوط لم تتولها إلا النيابة . فأقرب دليل على ذلك تقرير النائب العمومى الذى مر ذكره إذ أثبت فيه أنه هو الذى أجرى التحقيق بنفسه . وكذلك كتاب بدر الدين بك إلى زعيم البلاد سعد ، يوم وقوع حوادث أسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال فيه « . . . وإن الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم تحققها النيابة » . وكذلك كانت إجابات وكيل الخارجية البريطانية فى البرلمان الإنجليزى ذاهبة إلى إثبات عدم تدخل السلطة العسكرية فى التحقيق ، وأن منع سعد من النزول إلى أسيوط كان بأمر السلطة المحلية .

بعد هذا ، لايمكن أن يقال إن حوادث أسيوط جرى فيها تحقيق عسكرى ، وإذن ليس هناك أى مانع الآن من رفع الدعوى العمومية أمام المحكمة المختصة ؛ ولكن هل من الممكن أن تقام هذه الدعوى بعد حفظها ؟

أما رفع الدعوى العمومية فلا يستلزم شيئاً حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات سوى ظهور أدلة جديدة (مادة ٤٢) ، وقد جاء فى المادة ال ١٢٧ بيان تلك الأدلة الجديدة فقيل فيها : « . . . . وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التى لم يمكن عرضها على المحقق . . . ويكون من شأنها تقوية البراهين التى وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الإيضاح المؤدى لإظهار الحقيقة » .

ومن المعلوم أن شهودا كثيرين أيام وقوع تلك الحوادث المحزنة امتنعوا عن أداء الشهادة خوفا من الحكم العرفى ، وسطوة ثروت باشا . أما الآن فقد زال هذان الكابوسان .

وابتدأ الناس يشهدون على صفحات الصحف بما رأت أعينهم فى أسيوط « كما فعل حضرة محمد افندى عبد المجيد حلمى بجريدة المحروسة الصادرة يوم السبت الماضى ، وسيكتب عن قريب على صفحات البلاغ صديق الأديب حمدين افندى ابراهيم (١) الذى كان مدعوا فى أسيوط فى ذلك الحين ، والذى شاهد المأساة بحذافيرها .

هذا من جهة شهادة الشهود التى تعد أدلة جديد . أما الأوراق التى لم يمكن عرضها على المحقق والتى تنهض دليلا جديداً يبيح العود إلى إقامة الدعوى العمومية فهى محتويات منشورات محامى أسيوط التى ردوا فيها على تقرير النائب العمومى ومقالات النائب الجرىء سينوت بك حنا (٢) التى لم تجرؤ الصحف وقتئذ على نشرها . وغير ذلك من الأوراق .

---

(١) هو زميلنا فى لجنة الطلبة التنفيذية برئاسة الوطنى العظيم والمضحى الكبير الأستاذ حسن يس . وقد أصبح مهندساً زراعياً ومديراً فنياً لمكتب وزير الزراعة قبيل وفاته رحمه الله رحمة واسعة .

(٢) هو صاحب المقالات الرنانة « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » التى كان لها دوى هائل وأثر عظيم فى ثورة سنة ١٩١٩ وهو عضو الوفد المصرى عند تأليفه وقد لقى ضربة سونكى من فرقة الجيش المصرى بقيادة اللواء عبد العظيم على أثناء زيارته مع مصطفى النحاس وأعضاء الوفد بمدينة المنصورة يوم ٨ ـ ٧ ـ عام ١٩٣٠ على مشهد منا .

وكذلك يستدعى ظهور القاتلين (وهذا يمكن) إعادة النظر فى الدعوى العمومية ثانية .

أما الدعوى المدنية التى كان أقامها الأستاذ حامد أفندى جوده أو كان يريد أعضاء لجنة الاحتفال أقامتها وقتئذ ، فيمكن إقامتها الآن . وقد حكمت محكمة النقض والإبرام بأن أمر الحفظ الصادر من النيابة العمومية لا يمنع المدعى المدنى من رفع دعواه مباشرة وتحريك الدعوى العمومية حتى لو لم تظهر أدلة جديدة .

وإنا نناشد الأساتذة المحامين بأسيوط وحضرات الأعيان فى جرجا أن يحركوا الدعوى العمومية على أى وجه يرونه ، وذلك لما لحق المصريين كافة من جراء تلك الجرائم التى أهانت الكرامة وجرحت العدالة . وإنا نسأل الله أن يتولى مجازاة ثروت باشا ومقبل باشا وحكمدار بوليس أسيوط فى ذلك الوقت ومصطفى فتحى باشا وبدر الدين بك ومن هم على شاكلتهم ، فهو العزيز المنتقم .

* * *

ثالثا : مقالات نشرت فى سنة ١٩٢٣

وتحت عنوان : « وزراء الحماية » نشرت المقالات

الإثنتى عشرة التالية

المقالة الأولى

« وهى منشورة بجريدة البلاغ فى ١٩ / ٢ / ١٩٢٣ »

ما أشبه الليلة بالبارحة ! بالأمس كان الإنجليز يتدخلون فى كل صغيرة وكبيرة من شئون مصر . واليوم يوغلون فى هذا التدخل ويزيدون فيه حتى بعد اعترافهم بأن مصر دولة مستقلة ! !

استقالت وزارة مصطفى فهمى باشا فى أوائل عام ١٨٩٣ ، ولما أريد الانفراد باختيار فخرى باشا لرياستها وقفت الحكومة الانجليزية فى سبيل ذلك الاختيار

حجر عثره وأرسلت إلى المعتمد البريطانى فى مصر تلغرافا يوم ١٦ يناير ١٨٩٢ قالت فيه : « إن حكومة جلالة ملكة بريطانيا ترى من حقها أن تستشار فى المسائل المهمة التى من قبيل تغيير الوزارة .. إذ لا يمكنها أن تصادق على تعيين فخرى باشا»

وهكذا تردد جريدة « البلاغ » اليوم أن جهة سياسية معينة هدمت ما كانت النية معقود عليه من تأليف الوزارة إلى « مظلوم باشا » ، وهكذا أجمعت الصحف على وجه التقريب على أن عدلى باشا شارع فى تأليف الوزارة ولم تخف الجريدة فى سياق ماتكتبه مايفيد ذلك .

إذن سيؤلف عدلى باشا وزملاؤه الوزارة . وقد أفلح فى إبعاد سعيد باشا وغيره . ومن ثم سافر الأخير الى الاسكندرية رهين الاشارة لتأليف الوزارة كما يقولون .

لانريد فى هذا الظرف العصيب تأليف وزارة مهما كان الشخص الذى يؤلفها قبل أن تجاب مطالب البلاد ، وقبل أن تلغى الأحكام العرفية ، وقبل أن يعود سعد وزملاؤه المنفيون والمسجونون إلى حريتهم فى مصر .

ولكننا نسائل أنفسنا لماذا يؤثرون عدلى باشا ومن لف لفه على غيرهم فى تأليف الوزارة ؟ إننا لانجهد فكراً فى الجواب على ذلك ، فان عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا وصدقى باشا وأضرابهم لم ينفذوا منذ ظهورهم على المسرح السياسى فى مصر إلا سياسة معروفة . وتأكيدا لذلك نأتى اليوم على أول حلقة من حلقات تاريخ وزراء الحماية (١)

• • •

فى اليوم السابع من يناير ١٩١٥ نشر الأستاذ داود بركات محرر الأهرام حديثا مع عدلى باشا وزير المعارف وقتئذ ، وكان قد ذهب إليه ليستطيع رأيه فى أحوال مصر وقعت الحماية . فكلفه عدلى باشا بأن يرجع الى رأى رئيسه رشدى باشا الذى بسطه فى أحاديثه مع الصحفيين الأجانب ومن ثم قال له :

---

(١) نأسف للاضطرار إلى تكرار ماسبق أن أشير إليه فى مقالات سابقة ، لأن هذه المقالات أو تلك قد اقتضت الظروف السياسية نشرها فى سنوات مختلفة .

« لم نسر وراء الحوادث بل سرنا معها أو تقدمناها فلا أظن أن مسعانا قد خاب ، وخطتنا أخطأت، ووجدنا من يتولى الأمور من الانجليز هنا حسن ظن بنا ومعاهدة لنا على بلوغ القصد الذى قصدناه »

ويؤخذ من هذا أن قصد بطل الوزارة المنتظرة وقصد إخوانه اذ ذاك كان هو « إعلان الحماية على مصر ».

ولكى تستدل ايها القارىء على أنه كانت هناك مفاوضات من جانب عدلى باشا ورشدى باشاواخوانهم ترمى إلى طلب إعلان الحمايةعلى القطر المصرى ننقل قول عدلى باشا فى ذلك الحديث نفسه ، فقد قال :

« أيجوز لنا نحن الذين تولينا المباحثات والمفاوضات فيما يفضى إلى خير هذه البلاد وقوبلسيرنا بالثقة وحسن الظن أن نترك كراسينا قبلأن يتم تطور البلاد بالطور الجديد » ؟ .

نستخلص منهذا أن الحماية كانت نتيجةوتولى عدلى باشا واخوانه المباحثات والمفاوضات ، التى اسفرت عن « خير هذه البلاد » باعلانها عليها !

ولقد يظن أن هذا تعسف منا فى التفسير أو تعنت منا فى الوقوف على آراء الحماية،ولكنا نأتى أيضا بما يدحض كل حجة وبما لا يدع مجالا للشك فى أن عدلى باشا واضرابه هم الذين جلبوا الحماية .

١ — قابل المستر مامى مندوب جريدة« الديلى تلغراف » رشدى باشاوأخذ منه حديثا سطره فى رسالة ابرق بها إلى جريدته مؤرخة يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فنقلتها الجريدة المذكورة فى غددها رقم (١٨٥٠٨) الصادر فى يوم الأربعاء ٢ ديسمبر ١٩١٤ .ومما يلفت النظر أن ذلك الحديث جرى قبل إعلان الحماية على مصر بثمانية عشر يوما . . وقد قالرشدى باشا فيه ما يأتى نصه حرفيا:

« إن مصر فى حاجة إلى حماية دولة عظيمة لكى تتمكن بلوغ ما قدر لها،فمصر فى مركز يعتبر من أهم المراكز الحربية فى العالم،ولذا يجب أن تتقىجميع الهجمات.

وما هى الدولة التى تصد عنها هذه الهجمات سوى انجلترا . وحتى لو فرضنا انها لم تقم لنا بخدمة،فالواجب على مصر أن تنظر الى بريطانيا العظمى نظرها الى الزائد عنها . . ولكنا لا نستطيع أن ننسى ما فعلته انجلترا لاجلنا،فالفوائد التى عادت علينا من الادارة الانجليزية لا تحصى ، فان موارد الرزق الطبيعية فى البلاد لم تزد فقط ، بل إن الشعب نفسه عرف حلاوة المعيشة تحت أحكام ادارة تحميه من الظلم والضغط و توزع العدالة بيد المساواه ، وأن مهمة انجلترا لم تنته بعد . ومهما كانت الامور التى يخبئها المستقبل لمصر ، فمن المحتم عليها أن تتضافر مع انجلترا . وانجلترا هى الحامية الطبيعية لمصر لاسباب عديدة لا احتاج إلا الى سرد ثلاثة منها : فتفوق النفوذ الانجليزى فى مصر يضمن لها بقاء الطريق إلى الشرق مفتوحا ، وإشراف الإنجليز على الشئون المصرية يضمن المصالح الأوربية المالية فى مصر. أما نحن فمعنى ذلك عندنا هو حفظ كيان بلادنا،والسواد الأعظم من المصريين يقدرون الأعمال التى قام بها الانجليز حق قدرها . ومهما كانت الأسباب فهم يأسفون إذا أبدى الانجليز أى تقاعد فى اهتمامهم بهذه البلاد، وأن آمالنا لتزداد فى تحقيق ما تطمع فيه من صيرورة حكومتنا من الحكومات ذات الاهمية إذا نحن اتبعنا ارشادات انجلترا إذ لا توجد دولة أخرى تأخذ بأيدينا فى هذا السبيل » .

وقد جرى حديث آخر لرشدى باشا أفضى به الى مكاتب جريدة « الفارد لكسانلدرى » نشر فى عددها الصادر يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الكاتب علق عليه بأنه حصل قبل أن تعلن الحماية بثلاثة أيام،وها هو ذا بعض ما جاء فيه على لسان دولته : « إننا بلاد شعب قديم ولكنا مع ذلك لسنا شعبا حربيا . . . وفلاحنا الهادىء النشيط الذى يعيش بجانب أرضه كما يعيش الطفل بجانب أمه لا يشتغل بالسياسة . ولهذا السبب لا نستطيع أن نعيش وحدنا ولا بد لنا من سند نعتمد عليه فى حفظ نظاماتنا واحترام كياننا .

وإنى أصرح وأنا وزير مصر بأنه لو لم يكن لدينا سند الإنجليز ، لا لتمسنا سندا يشبهه فى القوة والإخلاص كى نعتمد عليه . .. اننى أتمنى أن أحصل لبلادى على الحماية الانجليزية ، حماية تجعل لانجلترا حق مراقبة قنال السويس مراقبة مطلقه ومراقبة شئونتا الحالية وكذلك الحق فى إبطال ما تعارض فيه » .

وفى هذين الحديثين ما يكفينا مؤونة التعليق عليهما . إلا أننا نزيد أن سياسة هذه الجماعة سارت الى الآن وستسير الى ما بعد الآن على نمط واحد . ولقد رأيت فى حديث رشدى باشا ما يفتت الأكباد والقلوب وأن عدلى باشا بطل هذه الأزمة الحالية متضامن كل التضامن مع رئيسه اذ ذاك رشدى باشا كما تقضى بذلك « التقاليد السياسية » وهو لم يفته أن يشير الى هذا التضامن فى حديثه مع محرر الأهرام بل أشار الى اعتناقة آراء رئيسه التى بسطت فى أحاديثه مع مكاتبى الصحف .

هذا هو أول فصل لعبه عدلى باشا واخوانه على مسرح السياسة المصرية . فصل لم يختلف فى شىء عما تلاه . رحم الله مصطفى كامل صاحب الحكمة القائلة « ان من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

• • •

المقالة الثانية

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ٢٠ /٢/ ١٩٢٣ »

وقفت أيها القارىء الكريم من مقال أمس على أن عدلى باشا واضرابه سعوا لدى الانجليز بكل مافيهم من جهد لإعلان الحماية البريطانية على مصر ومن ثم لم « يخب سعيهم » بل أعلنت الحكومة الإنجليزية فى ١٨ ديسمبر سنه ١٩١٤ : « أن مصر أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية » . . . .

ومن قبل ذلك أعلن الانجلتر الأحكام العرفية على البلاد فنفوا وقبضوا وسجنوا

دون أن تسمع من وزراء الحماية كلمة احتجاج أو عطف . بل كنت تراهم آلات تستعمل لمصادرة الحرية . وكنت تراهم بسلطتهم يضيقون الخناق على الناس بلا داع . وشرعوا لذلك قانونا جديدا فى التشريع الجديد سموه قانون التجمهر يحرم على الأفراد الاجتماع .

ولم يكفهم أن حادثوا وفاوضوا الانجليز حتى جلبوا الحماية التى أراد الانجليز ضربها على مصر إلى ما شاء الله «من ذلك الآن فصاعدا» بل أمروا باقامة الزينات والأنوار على مصر كما فعلوا أيام تصريح ٢٨ فبراير . وأكثروا من الأحاديث مع مكاتبى الصحف الأجنبيين ، وكانوا عندهم مثال الضعف والاستكانة. لم يتركوا الانجليز يعلنون حمايتهم على مصر كرها بل أرادوا أن يكسبوها معناها القانونى فتوسلوا إليهم فى جلبها ، وثم تعهدوها بالترويج والتأييد. وها نحن ننقل الى القراء بعض فقرات مما جاء فى أحاديثهم :

١ — تحادث رشدى باشا مع مسيو جورج فيسيه مدير جريدة « جورنال دى كير » فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ . فقال له: « لقد جعلنا لمصر عنوانا سياسيا جديدا ... والواجب إذن من الآن فصاعدا ان تكون انجلترا على ثقة من أن أمامها قوما عازمين على معاونتها بكل أخلاص فى المصلحة العمومية ، وأن يرى القطر المصرى فى الأحكام التى يستقر النظام الجديد فى البلاد ما يجعله يثق بحسن عناية انجلترا . وليس عندى أقل شك فى هذه العناية ، ولنا مما جرى فى جنوب افريقيا أصدق شاهد على ما يعود من الاتفاقات التى يراعى فى وضعها وتنفيذها الصدق وتبادل الثقة والاحترام بين الفريقين ، هذا وانى اعد الحماية نعمة عظمى لأنها تزيل العقبات التى كانت تقف فى سبيل التقدم والارتقاء وتبث فى البلاد روحا جديدة وتتناول القضاء والزرعة والصناعة . خذ مثلا مسألة الجارك: ألا ترى ان تنقيح التعريفة الجركية وحده يمكننا من فتح أسواق جديدة لحاصلاتنا، وتوسيع زراعتنا ، والحصول على فوائد أخرى عديدة حرمنا منها حتى الآن . انظر إلى

زراعة قصب السكر وصناعة السكر والمغازل والمناجم التى طالما أهمل أمرها واودعت زوايا النسيان قصدا وتعمدا ».

فتأمل أيها القارىء إلى أى حـــد كان رئيس وزراء الحماية يقارن مصر بمستعمرات جنوبى أفريقيا وكيف كان يظهر الضعف فى أمثلته التى يضربها لرجل غربى وصحفى .

٢ — ثم تلا هذا الحديث آخر وآخر نكتفى بنقل ما جاء فى أحدهما لتشابههما. فقد افضى رشدى باشا إلى مراسل التايمز فى القاهرة بحديث جاء فيه قوله « فلكى تحافظ مصر على كيانها يجب أن تـكون تحت سيطرة دولة عظيمة ثم أنها تصبو إلى استقلالها الداخلى،والأمة الوحيده التى يتوفر فيها هذان الشرطان اللازمان هى دولة بريطانيا العظمى ، لانها قادرة على حماية مصر،كما أن تقاليدها الحرة ضامنة لتحقيق آمالنا ، أما استقلال مصر الذاتى الذى لانظن بلوغه ممكنا الآن ، فأرى أنه يمكن البدء فيه،وذلك بتخويل المصريين رأيا نافذا فى المسائل المصرية البحته التى لادخل لها بمصالح الأجانب » .

٣ — ولنأت الآن على رأى عدلى باشا رئيس الوزراء المنتظر ، فى تلك الحماية . فقد قال فى حديث طويل له مع محرر الأهرام فى ٧ يناير سنة ١٩١٥ ما يأتى :

« إن الذى يمتعض لدى سماع لفظة الحماية يجب عليه الا ينسى أن بلادنا لم تكن مستقلة،لا من الوجهة الشرعية ولا من الوجهة الفعلية،فهى كانت تابعة لتركيا تبعية تفوق معنى الحماية،وكانت فوق ذلك محتلة بانجلترا التى كانت لها السيطرة على إرادتها ، تلك السيطرة التى لم تتغير بعد وضع الحماية . أما من حيث النظام فكما قال صاحب العطوفة كبير الوزراء إن كلمة الحماية لمنطوية تحتها أشياء كثيرة وأشكال عديدة من النظامات . . . ولم تكن لنا جنسية مصرية،فصارت لنا جنسية، ولم يكن لنا جيش،لأن جيشنا كان قسما من الجيش التركى،فصار لنا جيش خاص

وعلم خاص ، وبالجملة أصبحت لنا شخصية مستقلة فوق ماورد فى ذلك البلاغ (بلاغ ملن شيتهام فى ١٩ ديسمبرسنة ١٩١٤)من الوعد بالتوسع فى الحكم الذاتى ».

هكذا قرر عدلى باشا أن مصر لم تكن مستقلة . وهكذا افتات على التاريخ والحق ، ونسى أو تناسى معاهدة لندره سنة ١٨٤١ التى صدقت عليها الدول والتى كانت تؤيد الفرمان السلطانى بمنح مصر الاستقلال الذى ما كان ينقصه الا أشياء قليلة حفظتها تركيا لنفسها إسما . وإنه لمن المؤلم أن يكون ملك الانجليز أقرب إلى الاعتراف بالحق وقتئذ من عدلى باشا نفسه، فانه أرسل وقت بسط الحماية على مصر تلغرافا إلى عظمة السلطان قال فيه ما يأتى :

« ... وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهة أهاليها وحريتهم وسعادتهم »

هذا هو ما قاله ملك الانجليز عن « استقلال مصر » السابق على بسط الحماية بصرف النظر عما أتى به فى بقية كلامه . فقارن بينه وبين قول عدلى باشا «إن بلادنا لم تكن مستقلة لا من الوجهة الشرعية ولا من الوجهة الفعلية » ... !!

ولقد قرر عدلى باشا أن الحماية جعلت لنا جنسية بعد أن لم تكن لنا جنسية وكذلك جعلت لنا جيشا خاصا بعد أن كان جيشنا قسما من الجيش التركى . وفى هذا أعجب العجب ... !!!

• • •

تلك هى الحلقة الثانية من تاريخ وزراء الحماية التى انتهت بأن انعمت الحكومة الانجليزية على رشدى باشا ومن بعده عدلى باشا بلقب (سير) وهو لقب تقول فيه دائرة المعارف البريطانية فى مجلدها الخامس والعشرين صفحة ١٥٣ :

« إنه يقصر الآن منحه على ممتلكات التاج البريطانى إلى البارونيت والفرسان على اختلاف درجاتهم » .

المقالة الثالثة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/٢/٢١ »

فزع القوم بما أتينا به فى مقالنا الأول مثبتين أن الحماية كانت من صنع عدلى باشا واضرابه ،فهرول جماعة منهم إلى بعض الدور لينقبوا فى الصحف القديمة عن شىء يرفعون به عقيرتهم فلم يظفروا بشىء ، ولكنهم حبوا أن يظلبوا التاريخ ويدوسوا الحق الصراح،فكتب رئيس تحرير جريدتهم(١)فى عدد الأمس يقول :

« وليس أدل على بعد نظر رشدى باشا وأصحابه — وكان معهم سعد باشا يومئذ — ولا أدل على أنهم كانوا يعتبرون الحماية الانجليزية ضرورة حربية،من أنه لما انتهت الحرب عاون رشدى باشا وعدلى باشا على تأليف الوفد المصرى ، ووكل برئاسته إلى سعد باشا تنفيذا لتلك الفكرة التى اتفق عليها من يوم أعلنت انجلترا الحماية على مصر ».

وهكذا يموهون على ضعاف العقول،ويقلبون الحق باطلا وهم يعلمون ،ولكنك سترى ايها القارىء فى هذه الحلقة الثالثة من تاريخ وزراء الحمايه ما يرد هذا الباطل ؛ ولست ادع لسانى ينساب كلسانهم ، ولكنى اترك الأمر للمستندات الرسمية تنطق جهارا بما تحوى،وانها لا تعرف حيدة عن الصواب ولا تحيزا . مرنا بك الى النقطة التى عرفت عندها رأى وزراء سنه ١٩١٤ فى الحماية،واليوم نذكر بايجاز ما فعله وزراء الحماية أيام الحرب الكبرى . انهم عمدوا الى الجمعية التشريعية فعطلوها ، واستأثروا بوضع القوانين دون رقابة عليهم . ثم أخذوا يحكمون طبق هواهم ، دون أن يلاقوا من النواب أية مؤخذه . بعد ذلك وقف هؤلاء الوزراء أوقاتهم لجمع الماشية للسلطة العسكرية ، فكان فرضا على كل فرد أن يقدم ما ملكت يداه من ماشية وغلال وإلا عرض نفسه لخطر القبض والمحاكمة والمصادرة . وهكذا أخذوا غلال البلاد ومحاصيلها ومواشيها، وسلبوها

(١) وهى جريده «السياسة» التى صدر أول عدد منها فى ١٩٢٢/١٠/٣٠ ممثلة لسان حال (حزب الاحرار الدستوريين)

بابخس الاثمان إلى السلطة العسكرية . وقد كان لهذا العمل رد فعل ترك الاهلين فى ضنك ، وعطل أعمالهم ، وانضب حرثهم ، وعاد عليهم بكل الأضرار ، وليت الامر وقف عند هذا الحد، بل كنت ترى الوزراء يأمرون بتسفير المصريين إلى ميادين الحرب، فيؤخذون من الدار إلى النار، ويحرمون من آلهم ووطنهم، ويذهبون إلى حيث يقومون بالخدمات التى أدت إلى انتصار الانجليز فى الحرب كما أقر بذلك اللورد اللنبي غداة الهدنة .

وهكذا كان الناس يساقون مكرهين إلى ميادين الحرب . ولنأت الآن على فكاهة ذكرها سعد — رد الله غربته — فى إحـــدى خطبه، فقد قال إنه رأى جنديا يسوق مصريا مكبلا فى الحديد فلما مثل أمام رئيسه فقال له من هذا ، فرد عليه الجندى : « هذا متطوع ياسيدى ! »

استمر الحال على هذا المنوال مدة سنوات الحرب . ولقد سألنا بعض من قضى عليهم نكد الطالع بأن يكونوا ضحية هذا « التطوع » فقالوا انهم ذاقوا الامرين فى اسوأ حال . وكان نصيب البعض منهم أن أسر فى الجيش التركى شهورا واصيب البعض بجراح أليمة .

هذه حقائق رأيناها رأى العين . والناس كلهم يعرفون ما كان وزراء الحماية يفعلونه أثناء الحرب، فلنتركه للتاريخ يكتبه فى فسحة من الوقت وبعد الدرس والتنقيب .

• • •

وضعت الحرب أوزارها ، وذهب غداة الهدنة ثلاثة من أبناء الشعب ومنهم سعد إلى دار الحماية . وألف الوفد المصرى ، لا بامر من رشدى باشا وعدلى باشا كما يدعون أخيرا، ولا بمعاونة منهما اذ ما كانت الحكومة حرة الى حد الاشارة إلى سعد بتأليف وفد، وقام الشعب عن بكرة ابيه بماضى عزمه وقوة إيمانه ووضع توكيلات لمهمته . وانتشرت هذه التوكيلات فى البلاد من أدناها الى أقصاها وضايق عمال الحماية من وها فمزقوا وصادروا ما وقع منها . فلم يسع سعدا إزاء

ذلك إلا أن أرسل خطابين متواليين إلى رشدى باشا فى ٢٣ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ أخبره فى إحداهما بتأليف الوفد قائلا فى ختامه ما يأتى :

« التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع » . .

فهل عاونه رئيس الوزراء فى مطلبه كما يقولون اليوم ؟ لا تفكر فى ذلك بل كان دولته ترجمان صدق لمرءوسه المستشار الإنجليزى وانمحت فى رده شخصية رئيس الحكومة المصرية ، وليس بمعقول أن يكون هذا تعاونا من جانب وزراء الحماية بل كان ضربا من ضروب تثبيط الهمم وعملا لرقود الشعب . .

وإليك أيها القارىء ذلك الخطاب الذى أرسله السير رشدى باشا إلى سعد وهو : « إجابة على كتابيكم المؤرخين فى ٢٣ و ٢٤ الجارى أتشرف باحاطتكم علما أنه إذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء ، فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام »

الإمضاء

رئيس مجلس الوزراء

« حسين رشدى »

• • •

وهكذا صور رئيس الوزراء للشعب شبح الأحكام العرفية وسلطانها ، ولو أنه عاون حقيقة فى تأليف الوفد ، لما رد على سعد بتلك الصيغة التى تشعر بضعف المصرى وإستكانته وعدم وقوفه وقفة الأسد المدافع عن عرينة ، بل كان واجبا أن يكون له مع المستشار شأن آخر مشرف له ولبلاده . . ولكن

هذا كله لم يمنع الشعب من إتمام عمله فسار فى طريقه معاونا سعدا وإخوان سعد إلى آخر الشوط .

وهل نسيتم أيها القوم ماقدمه الشعب من عرائض أمضاها وحملتها وفوده إلى رشدى باشا ، طالبة إليه الإعتراف بالوفد المصرى ، وسحب الجنود الإنجليزية من الطرقات عام ١٩١٩ ، وغير ذلك من الطلبات التى من أجلها حدث إضراب عام من كل طبقات الشعب ، وفى مقدمتهم الموظفون ؛ فهل لبى دولته نداء الشعب، وإعترف بالوفد المصرى الذى عاونه ، ووكل برئاسته إلى سعد باشا؟ كلنا يعلم أن صوت البلاد بح فى ذلك بدون جدوى . ولما لم يتمكن الوزراء وقتئذ من الوقوف أمام تيار الشعب الجارف، استقالوا، لاطوعا واختيارا ، بل مللا وفراراً من قوة الشعب وبأسه . . فهل كان هذا كله معاونة من وزراء الحماية للوفد . .

• • •

سار وزراء الحماية على النهج الذى وضعوه عند إعلان الحماية وهو تأجيل تنظيمها إلى مابعد الحرب . ولقد رأيت فى أحاديثهم مايدل على ذلك . ونذكر أن عدلى باشا قال فى حديثه مع محرر الأهرام (كما بينا أمس) :

« أما من حيث النظام (أى نظام الحماية) ، فكما قال صاحب العطوفة كبير الوزراء أن كلمة الحماية منطوية تحتها أشياء كثيرة وأشكال عديدة من المنظمات، ثم فهمت ان هذا ترك إلى مابعد الحرب .

إذن كانت مهمة وزراء الحماية فى هذا الدور هى تنظيم الحماية بلا شك، وكان هذا هو نفس الطريق الذى رسمه الإنجليز ، فان اللورد كرزون وقف خطيباً فى مجلس اللوردات فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ قائلا فى هذا الصدد :

« إن حكومة جلالة الملك لم يكن فى نفسها أقل نفور أو تبرم لقدوم وزيرين من الوزراء المصريين، وهما رشدى باشا وعدلى باشا إلى إنجلترا ، بل بالعكس أنهما يقابلان بأعظم ترحيب » .

وانى أجل كلا من هذين السياسيين اجلالا كبيراً فقد قاما بخدمة جليلة لمصر والإمبراطوريه البريطانية خلال الحرب . ولايسعنى إلا أن أكرر قولى ان زيارة هذين السياسيين المصريين المسئولين كانت تقابل، ولاتزال تقابل، بالترحيب الآن ، وأن البحث معهما فى الشكل الصحيح الذى تتخذه الحماية البريطانية فى المستقبل نعده دائما ذا أهمية كبرى » .

وأوضح كرزون فى إحدى خطاباته السبب الذى برر به الإنجليز ترك تنظيم الحماية إلى مابعد الحرب بأن قال : « عند إعلان الحماية لم يكن فى الوقت متسع للتكلم فى السياسة وصوغ النصوص الدستورية . وبين السيوف تصمت القوانين » .

يتضح من هذا كله أن نية الإنجليز ووزراء الحماية كانت منصرفة الى وضع نظام الحماية بعد انتهاء الحرب . فلما وضعت الحرب أوزارها ، برزت هذه النية الى حيز العمل . ومن ثم أثبتها رشدى باشا فى استقالته المؤرخة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ إذ قال :

« وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أعضاء أنظمتنا النيابية السفر الى لندرا للدفاع عن قضية مصر ، وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتى فقط، بل ورفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية... »

قال ذلك فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد أن ألف الوفد المصرى . وبعد أن وضعت التوكيلات وسرى الخبر فى أنحاء البلاد وبعد أن حدثت مشادة، لحمتها الوطنية وسداها الإخلاص بين الوفد المصرى والحزب الوطنى وانتهى الأمر بتغيير وجهة السفر وعمل قانون نظامى للوفد كانت المادة الثانية منه تنص على مايأتى:

« مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاماً » .

ونصت المادة الخامسة منه أيضا على الآتى :

« لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها،فليس للوفد ولا لاحد من اعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى : «استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل ».

ثم صدق جميع أعضاء الوفد علىهـــذا القانون يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتشر فى طول البلاد وعرضها،ووقف على أمره الصغير قبل الكبير . ولكن بعد التصديق على هذا القانون وإذاعته بشهر كامل (أى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ كامر) تقدم رئيس وزراء الحماية باستقالة كتب فيها « أن آراءه فيما يحتمل أن عليه نظام الحماية قد رفضت »دون أن يتأثر بما سرى فى البلاد وقتئذ من التمسك بطلب الاستقلال التام .

فهل بعدهذا يقولون ان أبطالالحماية عاونوا على تأليفالوفد المصرى ووكلوا برئاسته إلى سعد ، ألا كبرت كلمة تخرج من افواههم إن يقولون الا كذبا !

• • •

تعليق على هذه المقالة

يستفاد من رد رئيس تحرير « جريدة السياسة » (وكان الدكتورمحمد حسين هيكل)على ما ورد فى مقالنا الأول من مقالات « وزراء الحماية » المشار إليه فى المقاله الثالثة منها أنه يربط بين « بعد نظر رشدى باشا وأصحابه وكان معهم سعد باشا » وبين « اعتبارهم الحماية ضرورة حربية » ، ويستدل بهذا الربط على أنه « لما انتهت الحرب عاون رشدى باشا وعدلى باشا على تأليف الوفدالمصرىووكل برئاسته إلى سعد باشا تنفيذا لتلك الفكرة التى اتفق عليها من يوم أعلنت انجلترا الحماية على مصر »

وقد أنكرت فى مقالتى الثالثة سالفة الذكر ما ذهب اليه رئيس تحرير « جريدة السياسة » فى رده مدعما إنكارى هذا بالأدلة التى سردتها فيها . .

والآن ، وبعد أن مضى على ما كتبته أكثر من ٤٦ عاما ، يجدر بى أن أعيد النظر فى هذا الموضوع لبيان مدى صحة ماقرره الدكتور هيكل وما أنكرته عليه فى ذلك الحين .

وقد تناولنا الحديث فى ذلك طويلا فيما أوردناه من قبل فى الباب الثانى من هذا الكتاب ، كما تناولناه بعد أن اطلعنا على مذكرات سعد زغلول فى مقالنا الثانى المنشور فى جريدة « صوت الأمة » بعدد ١٩٤٦/٤/٢٦ بعنوان « كيف تألف الوفد المصرى »والوارد بنصه فى الباب الخامس من هذاالكتاب،واستندنا فيما كتبناه فيه إلى ما أثبته سعد فى مذكراته يوم ١٩١٨/١٠/٨ (أى قبيل تأليف الوفد باربعين يوما) عن مدى اتصال رشدى باشا وعدلى باشا بفكرة المطالبة بحقوق البلاد وطريقة تنفيذها . وهو ما خصصنا لبحثه الباب الخامس المذكور . ومن ثم ، فلا محل للخوض هنا فى هذا الحديث وتكراره .

ومما نسترعى النظر اليه أن أساس بحثنا فيما ذكرناه فى مقالاتنا أيا كانت ؛ وفيما لم نحد عنه قديما وحديثا وإلى الآن هو اختلاف جوهر التفكير من حيث المطالبة بحقوق البلاد بين تفكير رشدى باشا وعدلى باشا وبين تفكير سعد زغلول ومن كان معه منذ فجر تأليف الوفد المصرى ، فتفكير الأولين كان فى حدود تنظيم الحماية،وتفكير الأخيرين كان فى حدود إلغاء الحماية والاستقلال التام.

ونزيد على ما سبق أن نشرناه فى هذا الصدد أن سعداً سجل فى ص ٣٠١٣ من مذكراته أن تفكير رشدى وعدلى باشا كان فى تنظيم الحماية وفى اعتزام سفرهما بل وسفر السلطان حسين إلى لندن لهذا الغرض ، وأنهما قد أعادا الكرة فى التفكير فى هذا التنظيم فى أوائل عهد السلطان فؤاد .

وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية السريه التى نشرتها أخيراً جريدةالأهرام

وإذ نحن لا ننكر الآن مساهمة رشدى باشا وعدلى باشا فى مجرد التفكير فى مطالب البلاد ، نحمد الله على عدم تنفيذ ما اختطاه فى طريقة تنفيذ هذا التفكير بفضل موقف سعد زغلول والوفد المصرى منها وإحباطها ، ولولا ذلك لبليت البلاد بشروبيل وخطر جسيم يوديان بحياتها وكرامتها .

ومع ذلك كله ، ومع إصرارنا على وجهة نظرنا — سواء أكانت فى عهد الشباب أم فى عهد الشيخوخه ، فقد أتينا فى ختام الباب الثانى من هذا الكتاب على تلك الكلمة العاطفية التى ودع بها سعد أصدقاءه القدامى ، والتى أقر فيها بما كانوا يتبادلونه من آراء — وذلك طبعاً فيما عدا موقفهم من الحمايه .

• • •

المقالة الرابعة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/٢/٢٣ »

لم يقو وزراء الحماية على مجابهة الشعب ، فنزلوا عن كراسى الحكم مرغمين ثم عادوا إليها .

ولم يكادوا يستقرون فيها حتى توالت عليهم الوفود من كل فج اثناء احتدام الأفكار ونشوب الثورة ، طالبة اليهم الغاء الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية، والاعتراف بالوفد المصرى . ولما لم يمكنهم العمل لاجابة مطالب البلاد أضرب الموظفون عن الحضور إلى مقر وظائفهم ، ولقد حدث أن ذهب اليهم وفد من مديرية الجيزة ليحتج على ما كان جاريا فى العزيزيه والبدرشين ، فقدموا لذلك الوفد اسفهم الشديد على أن ليس لديهم من الموظفين من يكتب ما يملى عليهم حتى كاتمو أسرارهم الخصوصيون ، لانهم انضموا إلى أخوانهم .

فى ذلك العهد كنت ترى شبان مصر الناهضين يؤمون دور الحكومة ليسألوا

وزراء الحماية عما فعلوه نحو مستقبل بلادهم . وكنت ترى السيدات يلححن فى السؤال والمؤاخذه ، وكنت على العموم ترى كل طبقة من طبقات الشعب علياها ودنياها، توجه سهام اللوم والحساب إلى هؤلاء الوزراء . حتى أن فئة الكناسين تركت أعمالها مع شدة الحاجة إليها وشاركت الأمة فى الاحتجاج ، فاضطر الانجليز إلى اخراج المسجونين لتنظيف الطرقات تحت أسنة رماحهم واضرب عمال الترام حتى شلت حركة المواصلات،وسيرت بعض عربات الترام بمعرفة بعض عمال كان الانجليز يحمونهم وهم يؤدون أعمالهم.كل هذا احرج مركز الوزراء حتى اضطروا اضطرارا إلى أن يتركوا مراكزهم آسفين بعد أن تربعوا فيها سنين عددا .

• • •

بعد هذا قدر لوزراء الحماية أن يقبعوا فى دورهم إلى أن يرزقهم الله فرصة يظهرون فيها . فخيم على ربوعهم السكون . . وكانوا يستعطفون الشعب متظاهرين بأنهم معه قلبا وقالبا بحيث اذا عزم احدهم على السفر،قال مروجو آرائهم أنه مسافر لمقابلة سعد للتحدث معه فى بعض مهام الأمور .

وبالاجمال مضى عليهم وقت كبير انزووا فيه إلى أن حل اللورد ملنر أرض مصر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، للبحث عن شكل الدستور الذى يكون تحت الحماية أوفق لاستتباب الأمن ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، كما جاء فى نص التفويض الذى سلمه كرزون اليه ، فرأى هؤلاء الوزراء وقتئذ أن الوقت قد حان للظهور ، فبرزوا إلى الميدان بعد انزوائهم.وظهروا وهم يعرفون أن الشعب قرر مقاطعة اللجنة وبعد أن سرت فى البلاد مظاهرات فى البر والبحر (أمام الفندق الذى كانت اللجنة نازلة فيه[1]) محتجة صاخبة على اللجنة ومن يحدثها .ولقد قال

---

(١) وهو فندق (سيمير ميس)

اللورد ملنر فى تقريره « إن الوطنيين أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها . ولم نكد نقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لنا منظمة لمقاومتنا ، وانهالت علينا التلغرافات معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد » . ثم أقر بأن الصحف الوطنية نادت « بأن كل مصرى يكون له علاقة باعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن »

فهل كان وزراء الحماية فى هذه المرة متضامنين مع الشعب .. وهل كانوا مشاركين له فى اجماعه على مقاطعة اللجنه ؟ لا! انهم ترفعوا عن أن يتضامنوا مع الدهماء والرعاع وصبية المدارس؛ نعم ترفعوا عن أن يشاركوا الشعب فى عواطفه فى الوقت الذى أعلن فيه علماء الأزهر بلاغهم بتضامنهم مع الأمة وفى الوقت الذى قال فيه الأمراء فى مذكرة أرسلوها إلى ملنر يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٠ :

« ... جئنا بهذه المذكرة نبلغ فخامتكم أننا لا نشارك الأمة المصرية فى جميع مطالبها فقط ، بل اننا نتضامن معها فنؤلف هيئة واحدة للمطالبة بحقوق وطننا والحاح فى طلب استقلال مصر التام » ...

وفى الوقت الذى كان فيه هؤلاء الامراء يوجهون الخطاب الى الأمة قائلين:

« ... جئنا نحن أولاد محمد على، لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور افرادها ، ونجعل ايدينا فى ايديهم حيث أننا لسنا إلا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يجبر ، وقوة لا تقهر . فنطالب بحقوق وطننا ... »

فى هذا الوقت كنت ترى الامة فى واد ووزراء الحماية فى واد آخر ، اذ صمموا على خرق السياج، ولم يأبهوا لاتحاد الامة ، فتقدموا إلى اللورد ملنر خلسة يتفاوضون ، ولما ظهرت على الوجوه علائم الغضب لخروجهم عن صفوف الامة ، ونظرا لما كان الناس فيه من تلهف لمعرفة المحادثات التى دارت بينهم وبين اللجنة، أوعزوا الى «الاهرام» بكتابة الكلمة الاتية فى ١٢ و ١٣ يناير سنة ١٩٠ وهى:

« المفهوم أن المحادثات التى جرت للوزراء (رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا) مع رئيس اللجنة قد وصلت بهم إلى تقرير أن حل المسألة المصرية يكون بمعاهدة بين مصر وانجلترا، وان وضع أحكام هذه المعاهدة تتولاها الهيئة التى ترضاها الامة، ثم لا تكون نافذة المفعول الا بعد المصادقة عليها من برلمان مصر».

وتأكيدا لصحة الخبر ذهب وفد من طلبة الحقوق بعد ظهور هذه الكلمة الى ثروت باشا فسألوه عن حقيقتها ، فأمن لهم عليها، ثم تناول العدد الذى كتبت فيه فقال : « هذا برنامجى وبرنامج دولة رشدى باشا ومعالى عدلى باشا بالضبط » .

فترى أن الحل الذى أجمع عليه وزراء الحماية ، وجعلوه برنامجا لهم « يكون بمعاهدة بين مصر وانجلترا وان وضع أحكام هذه المعاهدة تتولاها الهيئة التى ترضاها الامة، ثم لا تكون نافذة المفعول الا بعد المصادقة عليها من برلمان مصرى» وهذا هو ثمرة المحادثة مع اللورد . وإن الاعتقاد الراسخ فى أن يكون هذا الرأى آتيا من اللورد نفسه . وليلاحظ أنه كان مخالفا للوجهة التى كانت القضية المصرية سائرة فيها . فقد كان الوفد المصرى مقيما فى باريس راسما لنفسه الخطة الدولية التى يقرر بها نظر قضية البلاد . فالسبب اذن فى تحويل وجهة النظر المصرية من دولية القضية إلى جعلها مسألة خاصة بين مصر وانجلترا راجع الى وزراء الحماية الذين اجتذبوا – كما سنبين فى مقالنا المقبل – المستضعفين من أعضاء الوفد ليعملوا لتقرير الاخذ برأيهم .

معاهدة . ثم هيئة ترضاها الأمة . ثم مصادقة عليها من برلمان مصرى : هذه هى الخطة التى رسمها وزراء الحماية عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا وقتئذ ليسيروا عليها فى مستقبل الأيام . وهل تراهم حادوا عن طريقهم هذا ؟

كلا .. !! لقد عملوا كل جهدهم للوصول إلى الوزارة ، فعادوا إليها فى سنة ١٩٢١ ، ومن ثم أخذوا يؤلفون « الهيئة التى ترضاها الأمة » ، وقدموا إلى دار الحماية تقريرا قبل أن يتربعوا فى دست الأحكام بأثنى عشر يوما قالوا فيه :

« يجب أن يراعى فى اختيار المفاوضين ـ مع اعتبار الخلافات فى الرأى على قدر وجودها فى مصر ـ وجوب تأليف هيئة متجانسة متحدة فى الشعور بالتبعة التى تأخذها على عاتقها تجاه سلطان البلاد » . .

ثم فورا تأليف جمعية وطنية تعرض عليها نتيجة المفاوضة . ولما لم تفلح مهمتهم رجعوا إلى الخطة نفسها، ولكن فى هذه المرة كان العمل على يد ثروت باشا فى سنة ١٩٢٢ . .

من كل هذا ترى أن اللورد ملنر وضع لهم حلا اعتنقوه وعملوا به فى كل وقت وأن السياسة الحاضرة هى نتيجة أعمالهم، وهى لا تتعدى (ا) ابرام معاهدة مع الانجليز ثم (ب) إيجاد برلمان ثم (ح) تأليف هيئة للمفاوضة . وما أعتنقه وزراء الحماية من آراء اللورد ملنر هو نفس ما أخذوا يسيرون فيه على مقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢[١].

بعد إثبات هذه المقارنة ، نرجع إلى رأى هؤلاء الوزراء وقت مقاطعة لجنة ملنر . فقد عزم المصريون بأجمعهم من أمراء ونواب وممثلى هيئات وأعيان و موظفين وعمال وطلبة وتجار ورجال ونساء على مقاطعة اللجنة، وعدم الاعتداد بوجودها فى مصر . ثم حضرت اللجنة واذاعت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بلاغا تريد به اصطياد الناس لمفاوضتها ،وقالت فى مستهله إنهـــا : « جاءت إلى مصر فادهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم ؛ فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد، وأنه لا نصيب له البتة » ثم قالت فى ختامه « . . . تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، وأراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم الخ . . . » وقد كان رشدى باشا اثناء « تسطير » هذا البلاغ يتحادث مع

---

(١) قد يدور فى الخلد الآن أن هذا هو ما حدث معظمه بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكننا نقرر مع وجود بعض الفروق أن الذى كان مسيطرا على الأفكار للخوف من ذلك وقتئذ هو شبح الحماية الملعونة التى كان ماثلا دائما فى الأذهان.

حضرة مراسل جريدة وادى النيل بالقاهرة ويقول له «إنه واثق كل الثقة بأن القاعدة التى يقرر العمل بها (أى اللورد ملنر) ستغير ،وقد طلع علينا البلاغ وقتئذ، فاذا به ناعم الملمس ، لين المأخذ ، يبيح حرية المناقشة قائلا: « ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية . .

واللجنة تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى . . الخ » .

هذا هو التغيير فى قاعدة العمل الذى كان يثق بحصوله رشدى باشا كل الثقة فى حديثه المسطور بجريدة وادى النيل فى عدد يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ . وإنه ليثبت بلا شك أن وزراء الحماية كانوا على اتصال باللجنة سرا، وأنهم ادلوا إليها بما نور لها الطريق ، وأنهم كانوا على علم بالتغيير فى قاعدة العمل بالملاينه التى أمدتها اللجنة .

سأل المراسل رشدى باشا عما قاله اللورد ملنر فاجابه : «قلت لجناب اللورد إن أحسن حل لمشكلتكم مع مصر هو أن تستبدل الحماية باتفاقية تصان فيها مصالحكم الخصوصية وهى قناة السويس والمصالح الأوربية ». وهكذا كان همه الأكبر أن يغير عنوان الحماية بعنوان آخر يحتفظ بمصالح الانجليز « الخصوصية » كما يحتفظ بها للحمايه ويكون هذا العنوان الآخر فى شكل اتفاقية . وهكذا كانت مصالح الانجليز الخصوصية متسلطه على ذهنه قبل أن يتلفظ بحق مصر فى الاستقلال التام وجلاء المحتلين عن البلاد . وقد استحسنت الحكومة الانجليزية هذا الرأى الذى اتفق عليه اللورد ملنر مع رشدى باشا واخوانه بابدال الحماية باتفاقية، فأرسلت بلاغا إلى مصر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ » مظهرة فيه رغبتها فى تأليف وفد للنظر فى أمر إبدال الحماية بعلاقة أخرى » .

على أننا نثبت الآن كلمة لرشدى باشا أراد أن يظهر بها عطفا على البلاد، ولكنها حقيقة نهضت الادلة العديدة على صدق نظره فيها . فقد قال لذلك المراسل « إنه

لا يمكن الوصول إلى حل حاسم إلا إذا كانت للوفد يد فعاله فى هذه التسوية ، وكل عمل يعمل بعيدا عن الوفد يكون معرضا للفشل » .

هذا ولما سأل المراسل رشدى باشا عن مقدار تأثره من مقابلة اللورد ملنر أجاب بقوله « خرجت متأثرا حسنا » .

يجيء الآن دور عدلى باشا فى مقابلة اللورد ملنر، فقد ذهب إليه وفد من الطلبة قبل أن تنشر اللجنة بلاغها السابق ذكره ، فقال له: « ما دار بينى وبين اللورد ملنر أجدنى متفائلا أكثر منى متشائما .

وقد أظهر لى ميله للمفاوضة مع المصريين على قاعدة الصداقة المتبادلة بقوله : « مع المحافظة على مصالح الانجليز والاجانب ، غير أنى أرى أنه ليس من الحكمة أن نرتبط بالظواهر ، وليس يضيرنا اتخاذ الحيطة على أى حال .. » .

فسأله أحد الطلبة : « ماذا تكون النتيجة لو أبى المصريون مفاوضة اللجنة » فأجابه « بالطبع لا يكون أمامهم إلا الرجوع إلى بلادهم ، ولكن لا تظنوا أنه يعقب ذلك رفع الحماية وسحب الجنود الانجليزية من مصر » .

وهكذا يتبين من الجواب الأخير سخريته من اجماع الامة على مقاطعة لجنة ملنر . ولقد كان فى حديثه واقفا على أمر حبسه عن الشعب فلم يبينه بدليل قوله « إنه ليس من الحكمة أن نرتبط بالظواهر » بعد أن قال إن اللورد « أظهر له ميله للمفاوضة مع المصريين على قاعدة الصداقة المتبادلة مع المحافظة على مصالح الانجليز » . ونلاحظ على هذا الحديث أنه لم يبد فيه ما أفضى به اللورد فى حين إن المفتى السابق نشر على الجمهور وقتئذ بيانا مطولا أظهر فيه محادثته مع اللورد تفصيلا .

بقى ثروت باشا . . وللوقوف على رأيه إذ ذاك ، مضى إليه مراسل وادى النيل بنفسه فى ٦ يناير سنة ١٩٢٠ ، واتفق وجود عدلى باشا معه ، وقد حادثه فى الشئون المصرية وقتئذ ، فأفاض ثروت باشا على هذا المراسل من فلسفته

المعروفة بأن قال : « إن بلاغ ملنر أوجد حالة جديدة، لأنه فتح بابا كان موصدا أمامنا إلى اليوم ، فان بلاغ اللورد كرزون ، وبلاغ الماريشال اللنبي كانا يقصر أن المناقشة فى دائرة الحماية ، بخلاف بلاغ ملنر فانه صريح فى الدلالة على رفع كل قيد وشرط للمطالبة والمناقشة . وعدا هذا أن البلاغ جاء بشيء لم يكن موجودا من قبل ، وهو أن يكون تقرير العلاقات بين مصر وانجلترا باتفاق ودى أى معاهدة لا تكون الا برضاء المتعاقدين . . » . ثم سأله المكاتب قائلا : « تعلمون أن الانجليز قل ان يعطوا، فمن الجائز أن يجتذبوا المصريين إلى المفاوضة ثم تجرج بنتيجة ما » . . فأجابه ثروت باشا بقوله : « لا محل لهذا التخوف اذا حصرت المناقشة فى الهيئة التى تمثل الأمة . . . وأما عن الوصول إلى نتيجة ، فهذا موقف على المناقشة ، ومادام الأمر يرجع فى النهاية إلى اتفاق ، فالامة لا تقبل إلا اذا رضيت عنه » . .

وبذلك جازت على ثروت باشا حيلةاللورد فى اجتذابه اليه مع معرفته وقتئذ أنه مفوف للبحث عن « شكل الدستور تحت الحماية » غير نه أتى بتعليل مضلل لمفاوضته تلك اللجنة بقوله « أنها فتحت بابا جديدا كان موصدا » ، وقد اختمرت فكرة تقرير العلاقات بين مصر وانجلترا بمعاهدة ، واجتهد ثروت باشا فى أن يكون بطل تنفيذها فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتفاوض مع دار الحماية وألف وزارته سرا وسار فى الطريق الذى يوجب إبرام معاهدة يصدق عليها برلمان كما اتفقوا على جميعا .

• • •

بعد هذه المحادثات بين وزراء الحماية واللجنة الملنرية ، أبحر اللورد بلجنته إلى بلاد يوم ٨، مارس سنة ١٩٢٠ غير ظافر من المصريين الا بآراء اصدقائه أولئكم الوزراء .

وبهذا تنتهى الحلقة الرابعة من ذلك التاريخ المتشابه فى كل حين .

المقالة الخامسة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/٢/٠٥ »

بان لك أيها القارىء من المقال السابق أن عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا هم الذين انفردوا أولا بمحادثة اللورد ملنر ، وخرجوا من عنده متفائلين مستبشرين،ونزيد الآن على ذلك انهم ألحوا جد الإلحاح على سعيد باشا بأن يحادث اللورد مزينين له أن اللجنة تركت الحماية جانبا وسلمت مبدئيا بحق مصر فى الاستقلال .

ولما ذهب سعيد باشا لمحادثة ملنر ، خرج متشائما كل التشاؤم ونشر حديثا عن ذلك .

والآن نذكر الدور الذى قام به عدلى باشا بعد المحادثة مع اللورد ملنر .

قلنا ان اللورد ملنر اذاع بيانا جذابا فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، ومثل هذا البيان قد أرسل بالطبع بطريق البرق إلى سعد فى باريس ، فكان عقلا ومنطقا أن يرد سعد عليه ببيان يرسله إلى الأمة كما كانت عادته،ولكن وزراء الحماية نظروا إلى ذلك فبعث عدلى باشا فى نفس اليوم الذى اذاعت فيه اللجنة ذلك البيـــان تلغرافا إلى سعد يقول فيه : « أرجوك الا تبدى رأيك فى الاعلان الذى أصدرته لجنة ملنر قبل أن يصل اليكم منى كتاب بالتفاصيل ». فتمهل سعد إلى أن حضر على بك ماهر حاملا نتيجة أحاديث الوزراء الثلاثة مع ملنر ، فسلمه كتابا من عدلى باشا يدعوه فيه إلى أن يعود الى مصر.ولما تداول سعد مع اخوانه تقرر أن ليس فى ذلك الاعلان شىء جديد يغير الحالة ، ولذلك رفض طلبه .

وقد قلنا إن عدلى باشا وزملاءه كانوا على اتصال باللورد ملنر أثناء وجوده فى مصر ، وقد أبان لهم الرغبة فى التفاوض مع سعد ، فلم يسع عدلى باشا إلا أن أرسل إلى سعد تلغرافا فى ١٩ مارس ١٩٢٠ قال فيه : «إن اللورد سافر إلى

لندن وهو يريد المفاوضة فى لندن ،وينتظر منى جوابا . ولـكن مسألة المفاوضة فى لندن قد تحتاج إلى بحث وتأمل،فهل تسمحون لى بأن احضر إليكم لاكون معكم مدة البحث والتأمل؟ اذا رأيتم من وجودى فائدة،فسأعجل بحضورى اليكم ، واجعله فى شهر أبريل بدل شهر مايو الذى عزمت على السفر فيه إلى أوربا » .

وهكذا وسط نفسه بنفسه . ولم يكن من سعد وقتئذ الا أن أرسل إليه ردا بانه منتظر قدومه . ولما تسلم عدلى باشا ذلك الرد اراد تثبيت الوساطة والباسها ثوبا يشعر بأنه كان مدعوا إليها من سعد ، ولذا أجاب عدلى باشا عليه بتلغراف قال فيه : « ارجو أن تخبرونى بالتفاصيل » . قال هذا بعد أن عرض نفسه على سعد .

ولـكن سعدا لم يرد أن يقطع السبيل على عدلى باشا ، وما كان قد وقف بعد على دخائل أمره ، فكتب إليه تلغرافا احتاط فيه فقال إنه هو واخوانه يريدون مبادلة الآراء معه .

وصل عدلى عدلى باشا إلى باريس ، ومكث مـع الوفد طويلا ، هو مشترك معه حتى فى حضور جلساته الى أن أرسلت لجنة ملنر رسولا من قبلها وهو المستر هيرست ، يدعو الوفد باسمها إلى لندن للتفاوض على أساس استقلال مصر . فأقر الوفد باجمعه قبول الدعوة ، واراد اعلان الخبر اللامة فكتب سعد تلغرافا قالفيه: « دعت لجنة ملنر الوفد بواسطة أحد اعضائها مستر هيرست المستشار القضائى بوزارة الخارجية . » فاعترض عدلى باشا على ذكر صفة الاستشار القضائية للمستر هيرست وغضب غضبة كادت تصرفه عن الوفد ، لولا أن طيبوا خاطره ، وحذفوا تلك الصفة من التلغراف قطعا لكل خلاف .

سافر الوفد ومعه عدلى باشا الى لندن ، وأخذت المفاوضات مع اللورد ملنر تدور تارة بالشدة ، وتارة باللين الى أن دب دبيب الخلاف بين الاعضاء بتأثير عدلى باشا الذى وضع مشروعا للاتفاق ، كان شرا من كل مشروع وضعه ملنر

لذهابه فى تأييد الحماية إلى ابلغ حد ،ثم قدمه بعد أن اشترك معه فى وضعه رشدى باشا ولطفى بك السيد إلى اللورد ملنر بدون علم سعد حوالى ٢٥ يوليو ١٩٢٠، ويحسن بنا لكى نصور الحالة وقتئذ بالاجمال أن نأتى على كلام سعد فى هذا الصدد.أنه قال فى خطاب منه الى الدكتور حافظ بك عفيفى ما يأتى :

« كثيرا ما نصحنى الناصحون بأن لا أتفاوض الا فى بلد محايد ، لأن للجو تأثيرا كبيرا فى نفوس المتفاوضين . فلم احفل بنصحهم ولم أخذ بقولهم لاعتباره مبالغة فى الاحتياط ، ولكنى ما لبثت بعد وصولى الى لندرا حتى ادركت صدق نصحهم ، وفهمت صحة نظرهم اذ تغيرت ميول بميول وتبدلت أفكار بافكار . وصار الاحتياط ممن عرف فيهم المكر والدهاء مخالفا للحكمة وبعد النظر.وأصبح الحافظ لعهده والحريص على مبدئه موسوما بالجبن ومعروفا بالخوف ... ويعلم الله أنه لولا أن يشمت الاعداء بنا ، وان يجدوا مقتلا فينا من انقسامنا لفارقت لندرا من يوم أن انذرونا بان نقبل المشروع الأول الذى أرسلوه الينا أو تنقطع المخابرة ... وتحققت أن لا أمل فى الوصول الى غايتنا ولا إلى ما يقرب منها .

ولكن أصحابى كانوا أوسع منى صدرا ، وأقوى أملا فاقعدونى عن السفر رجاء تحسين الأحوال ، فقعدت ولكن على مضض . وأخرت الرحيل ، ولكن على ضجر.وكنت أشعر كأن كابوسا شديداً يضغط أفكارى ،ويتسلط على نفسى وأنا أجاهد كل المجاهدة للتخلص منه ولا أجد للخلاص سبيلا ، ويؤسفنى أن أقول أن بقاءنا بعدهذا التاريخ لم يزد الحالة الا سوءا والأمل الاضعفا.فقدوضع عدلى باشا مشروعا بالاشتراك مع بعض أعضاء الوفد فارسله الى ملنر من غير اطلاعى عليه . »

ومن هذا الخطاب يتبين لك أن وساطة عدلى باشا كانت سوءا على اتحاد الوفد ، وقد حافظ سعد جهد طاقته على أن يجعل هذا الخلاف

مستورا . وقال فى هـــذا الموضوع فى خطاب ارسله إلى سعيد بك زغلول مايأتى :

« إنى حرصت كل الحرص على عدم ظهور أى انشقاق فى الوفد . وأفنيت جميع الوسائل فى حفظ وحدته . وضحيت الشىء الكثير من راحتى وصحتى . ويعلم الله أنه لولا عهد للامة قطعته ، ونذر لله نذرته ، لما بقيت فى الوفد هذه المدة ، ولما تحملت ماتحملت من متاعب والآم . وقد كان يخيل لى فى أغلب هذه المدة أنى كن فى سفينه اشتعلت فيها النار ، فاذا خرج منها غرق ، وإذا بقى فيها احترق . . . »

ولما قربت المفاوضات الأولية من الانتهاء ، حدثت مناقشة بين سعد وملنر بحضور عدلى باشا الذى أخذ يحادث ملنر باللغة الانجليزية (وكان سعد لا يعرفها وقتئذ) ، وبعد الانصراف لم يفصح عدلى باشا لسعد عما دار بينه وبين اللورد ملنر باللغة الانجليزية . واستقررای أعضاء الوفد على عرض مشروع ملنر على الأمة لتبدى رأيها فيه ، وهذا كان على خلاف رأى سعد ، وقال لهم بعد يأسه من مقاومة طلبهم عرض المشروع : « ماأريد أنشقاقا بل أريد أن تبقى الوحدة بيننا ، ولذلك ماأريد أن أشهر بكم , ولـكنى أطلب اليكم أن تكونوا على الحياد ، وأن تعرضوا المشروع بالنزاهة والذمة » . وقد لاحظ سعد على لطفى بك السيد اشترا كه مع عدلى باشا فى وضع المشروع المقدم خلسة إلى ملنر فخصه بالتحذير وارسل إليه من فيشى كتاباً فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ قال فيه :

« ستجد أغلب من تريد استشارتهم فى للمشروع ، أحوج إلى رأيك منك إلى آرائهم . وربما مالت بك فضيلة حب الارشاد إلى الافضاء برايك اليهم . فاذا شعرت بهذا الميل الكريم،فرجائى الا تطبقه لإمكان الوقوف على ما عندهم . أماراءينا فمعروف لنا . والغرض أن نجد سندا من أفكارهم نعتمد عليه أمام الغير

إذا رفضوا ، وأمامهم إذا قبلوا . وما هذا بخاف عليك ، ولكن أردت أن أحدثك بما عندك وأنى على ما فى نيتك وإنى لم أتعود أفادتك » .

كل هذا كان نتيجة تلك الوساطة المشئومة ، وقد بلغ وزراء الحماية ماربهم من ذلك الانشقاق ، وجعلوه نواة صالحة لتهيئة ما يقصدون .

• • •

سافر من باريس مندوبو الوفد لعرض المشروع على الأمة . وقبيل سفرهم وصل إلى مصر من لندرا رشدى باشا ليقوم بين أنصاره بترويج المشروع . وقد ارسلت جريدة الأخبار مندوبا خاصا من قبلها إلى الاسكندريه لمقابلته ، وأخذ حديث منه . فألقى المندوب عليه سؤالا إلا عن رأيه فى مشروع الاتفاق. فماذا اجاب ؟ أنه أمتنع عن أبداء رأيه حتى ينشر المشروع ولكنه قال :

« وكل ما يمكننى التصريح به الآن ، هو أنه يجب إلا يغيب عن فكرنا عند تقدير المشروع ، أننا لم نكن فى لندرا نملى إرادتنا كما كان شأن الحلفاء فى مؤتمر سبا مع ألمانيا » (أخبار ١ سبتمبر ١٩٢٠) ، ولما نشر مشروع ملنر قال رشدى باشا عنة : « وخلاصة القول أنى أرى من الحكمة قبول المشروع أساسا للمعاهدة مع بريطانيا العظمى ، تلك المعاهدة التى لن يكون لها مفعول إلا بعد تصديق الأمة عليها بواسطة جمعيتها الوطنية » . ولما جاء ذكر السودان قال عنه دولته أيضاً : « إن مركز الانجليز فى السودان غير مركزهم فى مصر ، فأنهم أصحاب حق شرعى فى نصف السودان بمقتضى اتفاق مذيل بامضاء الحكومة المصرية الممثلة وقتئذ للبلاد ، وإن قيل إنه اتفاق باطل،فيكون بطلانه من الوجهة التركية ، وأن هذا البطلان قد زال بمعاهدة الصلح المعقود مع تركيا اخيراً (أى معاهدة سيفر) ، وعلى ذلك لا يحق لمصر أن تتمسك بهذا البطلان حتى بعد استقلالها » . (أخبار ١٥ سبتمبر ١٩٢٠).

هذا هو رأى كبير وزراء الحماية فى مشروع ملنر ، ثم فى مسألة السودان ،

وقد حسب دولته أن قد قضى الأمر على تركيا وقنعت بمعاهدة سيفر التى ظن أنها ستبطل كل مطالبة بحقنا فى السودان حتى بعد استقلالنا !

ثم أتى دور وزير آخر من وزراء الحماية وهو ثروت باشا فقد قال لمندوب الاخبار فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٠ : « وعندى أن هذه القواعد (أى قواعد مشروع ملنر) تحقق لمصر استقلالا صحيحا . . وتتضمن لهادستورا هو من حيث سلطان الأمة على حكومتها أو فى من دستور بعض الممالك الدستورية الأوربية المستقلة » .

ولم يقصر وزراء الحماية أمر قبول المشروع على أنفسهم ، بل ألقوا فى اذن الاشياع والانصار أن يذيعوا صلاحيته . ولولا يقظة الأمة وانتباهها للخطر المحدق بها من ذلك المشروع ، لتم لهم ما يريدون .

• • •

وضعت الأمة تحفظات رجع بها المندوبون إلى باريس فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ثم سافر الوفد بدعوة تكررت مرتين من لجنة ملنر لى لندن فى ٢١ أكتوبر . ولما جرت المفاوضات ، وقتئذ تصلب سعد فى التحفظات ، وضرورة قبولها قبل المفاوضة الرسمية . فخالفه عدلى باشا فى ذلك وأصر على عدم التمسك بذلك ، واخبره بأن الورد ملنر ساع فى تشكيل وزارة ثقة ، تتولى أمر التحفظات فى المفاوضات الرسمية ثم سأل سعدا أن يقبل تشكيلها . فرفض سعد بتاتاً ، وأنتهى الأمر بقطع المفاوضات فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ . وحامت الشبهات حينئذ حول عدلى باشا . وظهرت علامات الوجوم على الشعب فى مصر ، لولا أن تلافى سعد الأمر بأن ارسل تلغرافا إلى مصر قال فيه عن عدلى باشا : « إنه لن يعمل عملا إلا باتفاق الوفد » ، وقد برر سعد عمله هذا فى خطابه المرسل منه إلى سعيد بك زغلول بقوله : « إنه لم يدفع التهمة عنه بذلك التلغراف الا للحصول على اعتراف بانه لايعمل عملا بغير اتفاق مع الوفد ، وأنه أراد بذلك اظهار الأمة أمام الانجليز بمظهر الاتحاد والتشدد فى طلب التحفظات ، حتى لا يتوهموا أن من بين المصريين من قبل الدخول في المفاوضات علي خلاف شرط الوفد » .

بعد ذلك عاد عدلى باشا إلى مصر فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، بعد أن نفذ ما أراد من توسيط نفسه بين الوفد المصرى ولجنة ملنر.

المقالة السادسة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٢/٢/٢٦ »

تعهد عدلى باشا لسعد وللأمة أنه لن يعمل عملا إلا بالاتفاق مع الوفد ، ثم عاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢٠ . ومن ذلك الوقت أخذ تتوالى على سعد وهو فى باريس رسائل من أقارب المنشقين وأنصار وزراء الحماية ، أو بعبارة أخرى أعضاء حزب عدلى باشا الآن ، يشكون له فيها هبوط روح البلاد المعنوية، ويظهرون رغبتهم فى السعى فى إزاحة وزارة نسيم باشا ، ويصورون له فتور العزائم ، وضعف الهمم ، ويدعونه إلى قبول مشروع ملنر ، وكان من ضمن الترويج المرسوم لهذه الدعوة ، أن وكل أمر تحرير جريدة الأفكار وقتئذ إلى عزمى أفندى ، وكلنا يعرف من هو وما هى شدة ارتباطه إلى الآن بوزراء الحماية ، فأخذت هذه الجريدة تنشر علنا آراء عدلى باشا وتروج دعوته ، ومن ثم بذلت الجهد فى اصطياد الثقة له .

وأرسل عدلى باشا بعد عودته إلى مصر خطابا إلى سعد ، يقول له فيه إن هناك حركة ترمى إلى تحويل الرأى العام إلى وجهة أخرى يخشاها العقلاء،ويرون أن الانجليز قد لا يعطوننا منها حتى أقل من مشروع ملنر . . . . فضرب سعد وزملاؤه المخلصون بكل تلك الخطابات عرض الحائط ولم يأبهوا لها .

ولما كان هذا الدور هو دور تشكيل الوزارة العدلية فى سنة ١٩٢١ ، يحسن بنا توضيحا للحوادث التى سبقت تشكيل هذه الوزارة أن نأتى على ما قاله سعد فيها،إذ جاء فى الخطاب المرسل منه الى سعيد بك زغلول فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ما يأتى :

« . . . . أما الذى نخشى منه ، فهم العدليون الذين يروجون فى الأمة أفكار الهزيمه والتقهقر . ولا علاج لهؤلاء إلا أن يكتب لعدلى أصدقاؤه بان يمنع أنصاره من السير فى هذا الطريق ، كما كتبت له أنا أيضاً بذلك . وأظن أن هذه هى الطريقة الطبيعية لمعالجة الحالة التى ولدها سعى عدلى وأنصاره ، ولكنها مع ذلك لم ترق فى نظرهم ، لأنهم هم الذين وضعوا أساسها ، وعرض عبد العزيز بك . . . . بأن نصدر بيانا بامتداح عدلى وتأييده جذبا له ، فاستغربت من هذا العرض ، وقلت كيف نفعل ذلك ، ولا معنى له إلا أن الوفد يترك خطته وينضم إلى عدلى بدل انضمامه هو إلى الوفد . إن هذا عكس الوضوع وقلب المطبوع ، ولا أرضى به بحال من الأحوال . ولقد جربت عدلى كثيراً ورأيت منه أنه لا يمكن الاعتماد عليه ولا الموافقة على طريقته ، فراحوا وأرسلوا إلى مع ماهر بك صورة بلاغ صاغه لطفى بك وكتبه مكباتى بك بخطه يشتمل على امتداح عدلى ويدعو لتأييده ». وانتهى الأمر بأن رفض سعد كل ما طلبوه .

ولما عاد الأعضاء المنشقون إلى مصر ، أخذوا يتهامسون بضرورة تأليف وزارة المفاوضة وذهب اليهم بعض الطلبة فاخبروهم بأن الواجب عليهم أن يؤيدوا عدلى باشا ويدعوا الناس إلى الثقة به حين قيامه بتأليف الوزارة .

ولقد انتظر عدلى باشا صدور تقرير ملنر ، فقال فى حديث له مع محرر النظام فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : « إننا ننتظر جميعاً تقرير اللورد ملنر ، ورأى الحكومة الانجليزية فيه ، وبعد ذلك نستطيع أن نعرف ماذا يجب عمله تحقيقا للغرض الذى تنشده ».

ولما صدر قرار الحكومة الانجليزية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ بأن « نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى » ، وباظهار رغبة الحكومة الانجليزية « فى الشروع فى تبادل الآراء فى اقتراحات ملنر مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، الى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا . . . و . . . والخ » .

تحرك عدلى باشا لتنفيذ ما عقد النية عليه، رغم ما فى ذلك القرار من غموض وإبهام ، وهنا يبدأ التمهيد لوزارته بما يشبه ما هو جار الآن فى الأزمة الحاضرة.

• • •

كان نسيم باشا متربعا فى دست الوزارة وقت صدور قرار الحكومة الانجليزية، فرؤى من الضرورة حمله على الاستقالة ليخلو لعدلى باشا الجو ، فتقدم موظف فى إحدى الوزارات يستكتب الناس عرائض لتقديمها إلى قصر عابدين بأن وزارة نسيم باشا إدارية لا تتفق مع وجود الحالة السياسية فى البلاد . ونسج كثير من الأتباع والأشياع على هذا المنوال . وساعد هؤلاء فى مهمتهم ما كان عليه الشعب إذ ذاك من الاستياء من وزارة نسيم باشا .

أما موقف عدلى منذ ذاك، فهو أنه قدم إلى دار الحماية بعد أسبوع من صدور قرار الحكومة الانجليزية تقريرا نأتى عليه الآن برمته لأهميته وهو :

« إذا أريد ضمان نجاح المفاوضات الرسمية وقبول البلاد للاتفاق الذى يعقد، فيجب استيفاء الشروط التالية على قدر الطاقة .

« ١ — يجب أن يكون للمندوبين المصريين سلطة ونفوذ قائمان على الاحترام والثقة ، ولا يكفى أن يكون لهم هذا النفوذ اللازم فى الجمعية الوطنية فقط ، فان الموافقة الصحيحه من جانب الشعب على شروط الاتفاق تتوقف كثيرا على الثقة التى يتمتع المفاوضون بها .

« ٢ — يجب أن يراعى فى اختيار المفاوضين مع اعتبار الخلافات فى الرأى على قدر وجودها فى مصر — وجوب تأليف هيئة متجانسة متحدة فى الشعور بالتبعة التى تأخذها على عاتقها تجاه سلطان البلاد .

« وكل وفد لا تتوفر فيه صفة التضامن اللازم يستهدف لعدم بلوغ غايته فى انجلترا وفى مصر .

« ٣ — يتعين على الوفد فى أثناء اداء مهمته أن يظل متصلا اتصالا دائما بالرأى العام فى مصر . ويجب عليه خصوصا أن يتوسل بالوسائل اللازمة للوقوف تماما على هذا الرأى وأن يبذل نفوذه عند الحاجة لارشاده وتسييره فى الوجهة التى يراها الوفد نافعة ولا يتيسر هذا الاتصال ، ولا يتوافر هذا النفوذ بما يجدى نفعا ، إلا بواسطة وزراء يبقون فى مصر ، وهؤلاء الوزراء يكونون متضامنين مع الوفد ويتبعون سير أعماله عن كثب ، ويكون لهم فى البلاد النفوذ اللازم .

« فبعد هذه الاعتبارات، يسهل استخراج النتائج العملية لرسم خطة العمل التى يجب اتباعها . فلأجل إيجاد الثقة فى البلاد ، وحملها على الاعتقاد بأن مصالحها ستصان بالدقة والعناية ، يجب أن يعهد فى مهمة المفاوضات ومهمة السياسة الداخلية إلى أشخاص حائزين لنفوذ خاص ومحترمين معروفين بالكفاءة والجدارة .

« ومتى توثقت العرى بين المهمتين أى مهمة المفاوضة ومهمة إدارة الأمور الداخلية ، يسلم زمامها إلى هيئة واحدة ، تؤلف وزارة ائتلاف ، ويعهد إلى رجل لا ينتمى إلى حزب من الأحزاب ، ويكون حائزا لاعتبار الجمهور كمظلوم باشا.

« واجتنابا لعرقلة سير الأمور والأعمال فى أثناء المفاوضات، يصح أن يكون المندوبون ، وفى جملتهم رئيس الوزراء الذى يكون رئيس الوفد — وزراء من غير وزارات، فيشاطرون سائر الوزراء تبعة السلطة. وهذا مما يزيد وجوب العناية باختيار الوزراء العاملين بحيث يكونون على اتفاق مع الوزراء المفاوضين .

« ولما كان أعضاء الوزارة الحالية (الوزارة التوفيقية) قد أجتنبوا بالإجمال التعرض لحالة البلاد السياسية ، ولم يسعوا لإنشاء علاقات مودة وثيقة مع الجمهور بأن ذلك يجعل موقف كثيرين منهم موقفا متأخرا من جهة الخدمات التى تؤديها وزارة سياسية بمعناها التام وليست وزارة إدارة وأعمال » .

٥ مارس سنة ١٩٢١ .

وزيادة فى إيضاح اتجاه الانظار إلى تعيين وزارة فى ذلك الحين ، نأتى على

حديث مظلوم باشا مع مندوب « المقطم » فى ١٤ مارس سنة ١٩٢١ فقد قال :

« . . . . إن عظمة مولانا السلطان أوعز إلى فى بادىء الأمر بتأليف هيئة — لا وزارة — تحت رياسته مع بقاء الوزارة التوفيقية فى مناصبها، وكنت أنوى تأليف هذه الهيئة أو هذا الوفد من بعض الوزراء المتقاعدين وبعض الأعيان وأعضاء الجمعية التشريعية ، ولكن حدث عقب ذلك أن قابلنى حضرة صاحب الدولة عدلى باشا يكن بعد أن قابل عظمة السلطان ، وأخبرنى أن الرأى استقر على تشكيل وزارة ائتلافية تضم عددا معينا من الوزراء، بعضهم يبقى فى البلاد لإدارة حركة الأعمال الادارية والآخرون يسافرون إلى لندن تحت رياسته .

« وقد قبلت تشكيل الوفد أولا ثم قبلت تأليف الوزارة ثانيا ، لأنى قدرت أن الظروف الحالية تختلف عن الظروف التى رفضت فيها رياسة الوزارة مرارا، وعقدت النية على المضى فى هذا العمل قياما بالواجب على نحو بلادى . . . . ولكننى رأيت أن بعض الذين كانوا يتحتم على العمل معهم لا ينظرون إلى المسألة من الوجهة التى أنظر منها ، فاضطررت إلى التنحى عن العمل ، ورفعت اعتذارا بذلك إلى الأعتاب السلطانية » .

وقد جاء فى ذلك الاعتذار بعد أن بين مظلوم ما أعترضه من المصاعب ما يأتى :

« ولكننى رأيت لسوء الحظ أن هذه المصاعب فوق ما قدرت والقيت نفسى أمام تضارب آراء وانتقادات واحتجاجات واجتماعات ظهر لى أنها ملفقة ومدبرة » .

ولم يكد يمضى يومان على تقديم هذا الاعتذار إلى قصر عابدين حتى صدر أمر كريم إلى عدلى باشا فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ « للاخذ بتأليف هيئة وزراة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها تلك الظروف . . وماهى إلا عشية أو ضحاها حتى رأينا وزراء الحماية عدلى باشا ورشدى باشا وثروت باشا وصدقى باشا الخ قد تربعوا فى كرسى الوزارة . .. .. . ! !

حول وزراء الحماية (١)

أتابع مع الاعجاب والإبتهاج مقالات الكاتب المؤرخ (م. غ.) المعنونة «بوزراء الحماية». أتابعها فيمتلىء قلبي سروراً بهذه الخدمة الوطنية الجليلة التى تقدم للناس فى حينها ، لتكشف الغشاوة عن كل بصر لا يزال مصاباً بها، وتحطم من جهة أخرى حجج المغررين وأقوالهم ، ولكنى ألفت نظر الكاتب إلى بعض المسائل زيادة فى الإيضاح وإنصافاً للواقع والتاريخ :

١ — لما حضر اللورد اللنبي إلى مصر أول مرة فى مارس سنة ١٩١٩ ، وطالب ذوى الرأى فى مصر بالعمل لإعادة الأمن والنظام فى البلاد وإخماد الثورة ، كان وسطاؤه وزراء الحماية، وفى بيت أحدهم عدلى باشا وقع الموقعون على النداء المعروف الذى وزعته السلطة العسكرية حتى بالطيارات فى أنحاء القطر ، وقد حصل أخذ ورد بخصوص صيغة ذلك النداء ، وكان عدلى باشا وزميلاه يعملان بوحى من دار الحماية ؛ والذى أعلمه أنه حصل بين رجال الوفد خلاف على قبول التوقيع وعدمه على ذلك النداء بحجة أن هذا ليس من شأنهم حتى لا يعتبروا ضمنا محرضين على الثورة ، إذا أخلد الناس إلى السكينة بعد الاطلاع على النداء ، فكان وزراء الحماية مع الفريق القائل بالتوقيع على النداء ضد الفريق الآخر . ومن الغريب أنى أعلم يقينا أن الذين كانوا من أعضاء الوفد يؤيدون فكرة التوقيع هم المنشقون ، ولقد كان كل ذلك والرئيس فى جزيرة ملطه معتقلا .

٢ — قال حضرة الكاتب (م. غ.) عند ذكر البيان الجذاب الذى أذاعه اللورد ملنر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أن مثل هذا البيان قد أرسل بالطبع بطريق البرق إلى سعد فى باريس .

---

(١) جريدة (البلاغ) - ٢٨-٢-١٩٢٣ - وهذا المقال موقع بامضاء أ.ع. وهو المرحوم الاستاذ أمين عز العرب المحامى وقتئذ

هذا حيح فى أن ذلك البيان أرسل تلغرافياً الى الرئيس من لجنة الوفد التى كانت منوطاً بها هذا العمل ، وكانت حين ذاك تحت رياسة حضره النقيب مرقص بك حنا على ما أتذكر ، ولكن عدلى باشا لم يكتف بعمل اللجنة ، فسارع من نفسه بارسال صورة البيان بالبرق إلى الرئيس . وبذلك وصل اليه البيان مرتين فى يوم واحد ، وكما قال حضرة الكاتب (م. غ) أرسل عدلى باشا إلى الرئيس يرجوه آن لايسرع بابداء رأيه فى البيان قبل أن تصل إليه رسالة منه. فكان إبراق عدلى باشا ببيان اللورد أول عمل باشره فى مخاطبة الرئيس . والسعى فى الدخول به فى عمل الوفد ، والاشتراك به فى المفاوضات .

٣ — فات حضرة الكاتب م. غ. أن يبين أن معالى الرئيس لما وصل اليه تلغراف عدلى باشا الذى طلب فية هذا الأخير من معالى الرئيس « تفاصيل »، دهش الرئيس فى باريس دهشة كبرى ، وقال لزملائه عن عدلى باشا أى تفاصيل نرسلها له ، وهو الذى أرسل لنا ، يعرض علينا حضوره إلينا وشرح ما جرى بينه وبين ملنر لنا ، وعرض كذلك إستعداده للتعجيل بالمجىء إلينا . ودهشة الرئيس ، كما أشار اليها فى كثير من خطبه على ما أذكر ، دليل على أنه لم تكن لديه تفصيلات كما يريد عدلى أن يوهم الناس بأنه مدعو ، لامتطوع للوساطة ، وإلا فأى تفاصيل يطلبها وهو المطلوب منه التفصيل.

٤ — عندما ذكر حضرة الكاتب م. غ. مسألة التلغراف الذى بعث به الرئيس الى مصر بعد عودة لجنة ملنر بواسطة مستر هيرست للوفد للمفاوضة وأن عدلى باشا امتعض وتألم ونأى بجانبه ، لأنهم قالوا : « المستشار القضائى بوزارة الخارجية . »

ظهرت بعد ذلك جريدة التايمز وفيها أن لجنة ملنر دعت الوفد المفاوضة بواسطة المستر هيرست المستشار القضائى فى وزارة الخارجية للمفاوضة فى لندن، فاستخدم الرئيس هذه النشرة فى إقناع عدلى باشا، ومن أنضم اليه من أعضاء الوفد بخطئهم ، وبأنه لم يكن مخطئا عندما وصف الرجل بصفته ، وان ملاحظتهم أقل

ما فيها أنها غير مفهومة . والذى يدركه الانسان من تألم عدلى باشا من هذه المسألة ، هو أنه شق عليه أن يؤلم أصدقائه بأن يظهر أن المسألة فى يدوزارة الخارجية،لأنهم كانوا يريدونها فى يد وزارة المستعمرات .

٥ — فات حضرة الكاتب م غ. أمر خطير، وهو التلغراف الذى أرسله عدلى باشا من بليموث الى ثروت باشا فى مصر وأعضاء الوفد فيها يروجون مشروع ملنر عندما طيرت الأنباء أن المصريين يطلبون تحفظات ، عند ذلك أبرق عدلى باشا الى زميله بتلغراف ليس عندى الآن نصه ، ولكن معناه أن اللورد يقول إن المشروع يجب أن يقبل بدون أدنى تذمر أو تحفظ ، والا ضاع كل أمل . بهذا أو مايقرب منه أبرق عدلى باشا الى زميله ، فحمله هذا الزميل الى كبير الأعضاء يومئذ محمد محمود باشا فى بيت والده ، ولقد أطلعت على ذلك التلغراف شخصيا ، وقد تركه محمد محمود باشا على مكتبه ؛ فانظر كيف كان عدلى باشا يوحى الى صديقه ثروت باشا الذى كان يعتمد عليه فى أن يقاوم الأمه فى مسألة التحفظات وهو فى انجلترا وزميله فى مصر .

• • •

المقالة السابعة

(وهى منشورة فى جريده البلاغ فى ١ / ٢ / ١٩٢٣)

رأيت كيف أمكن لعدلى باشا ووزراء الحماية أن يبعدوا مظلوم باشا عام ١٩٢١ عن كراسى الوزارة .. ورأيت كيف أن الرأى كان قد استقر على تشكيل وزارة ائتلافية يسافر بعض أعضائها الى لندن تحت رئاسة مظلوم باشا .. ورأيت كيف أن مظلوم باشا قد قبل تشكيل الوفد من بعض الوزراء المتقاعدين وبعض الأعيان وأعضاء الجمعية التشريعية . ثم القيام بتأليف الوزارة .

رأيت كل ذلك ، فماذا جد فى الحالة حتى نقض ما استقر الرأى عليه ؟ انك بالطبع لاتدرى ، ولا أنا كذلك ، الا مارأيناه من قول مظلوم باشا فى اعتذاره

عن القيام بتلك المهمة فقد قال : « انه رأى مصاعب فوق ماقدر والفى نفسه أمام تضارب آراء وانتقادات واحتجاجات واجتماعات ظهر له أنها ملفقة ومدبرة»..

ولكنك لا يصعب عليك ، إذا أنت دققت النظر قليلا ، أن تعرف السر فى الأمر ،ويكفيك أن تذكر أن« جهة سياسيةمعينة » قد تدخلت أيضاً — كما حدث فى هذه الأيام — وأرادت تشكيل الوزارة والوفد على أن يكون ممن وضعت فيهم الثقة وممن عجمت عودهم أولا وآخرا . .

وبتلك الطريقة تم لوزراء الحماية ما أرادوا،وألف عدلى باشاالوزارة فى١٧ مارس سنة١٩٢١،دون أن يوفى بالعهد الذى قطعه على نفسه لسعد والأمة بألا يعمل عملا إلا بالاتفاق مع الوفد ، فلم يرسل إلى سعد شيئا عما سبق تشكيل وزارته من الحوادث ، ولا عما فعله فى تشكيل الوزارةولا أسماء زملائه إلا بعد الانتهاء من تشكيل الوزارة . .

ومن ثم صدر مرسوم بتأليف الوزارةومعه جواب « صاحب الدولة» عدلى باشا مبينا فيه أسماء الوزراء وجلهم ممن أفسحوا الطريق للحماية ، وقبلوها على الرحب والسعة . وقد جاء فى مستهل ذلك الجواب : « أن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسة التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر ، الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر . وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد، ومسترشدة بمارسمته إرادة الأمة ، وستدعوا الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض». .

فاستقبل كثير من الأهلين هذه الكلمات ببشر ، وأخذ عدلى باشا يتيه به حتى بعد اختلافه مع سعد ، فقد قال فى بيان سياسى أذاعه فى ٥ مايو سنة ١٩٢١:« أما ما يزعمه (أى سعد) من إرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة ، فما كانت الوزارة فى حاجة إلى السعى فى الحصول على مظهر جديد للثقة ، وهى لم تشأ أن تنشر ماورد ولا يزال يرد عليها بكثير من وسائل التعضيد والتأييد »،

ولكن الذى حمل المستبشرين على بشرهم أمور أربعة :

أولا — أن عدلى باشا توج برنامج وزارته الرسمى بذكر « الوفد المصرى » و« سعد زغلول باشا » . .

وثانيا — حسب القوم المستبشرون أن عدلى باشا موف بعهده الذى نشره فى صحف البلاد، وهو أنه « لن يعمل عملا إلا بالاتفاق مع الوفد » . فظنوا لأول وهلة أن تشكيل الوزارة تم بناء على اتفاق مع الوفد . وقد قوى هذا الظن بما رأوه من ذكر اسم الوفد وسعد . .

وثالثاً — تشكيل الوزارة العدلية على إثر الاستياء من الوزارة التى سبقتها . .

ورابعاً — قول عدلى باشا فى برنامج وزارته إنها « ستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة . . »

هذه هى البواعث الرئيسية التى حملت البعض — ولا أقول الكل — على أن يحسنوا ظنهم هذه المرة بوزراء الحماية . وقد أوغل بعض الأشياع فى النداء بالثقة ، فاصدر منشورا بامضاء « صوت الشعب » لاستقبال الوزارة توليها الحكم، ثم صدرت أوامر رسمية إلى المدارس بالعطلة إلى أن تم ماتم . . . .

قلنا إن عدلى باشا لم يخبر سعدا بشىء إلا بعد تشكيل الوزارة ، فانه بعث إليه ببيانه مخبراً إياه بنبأ التشكيل ، فلم يسع سعد إلا أن أرسل إليه فى الحال تلغرافا من باريس مبينا فيه الشروط التى يقبل الوفد المصرى الاشتراك معه على أساسها، وبعث فى الوقت نفسه صورة من ذلك التلغراف لينشر على الأمة ؛ فماذا كان من الوزارة التى جهرت بانها نازلة على إرادة الأمة ، وبانها ستشترك مع سعد فى العمل ؟ إنها أصدرت الأمر إلى قلم المراقبة بمنع إذاعة التلغراف !

ولقد ذهبت أنا ونفر من إخوانى الى إحدى إدارات الصحف وقتئذ ، لنقف على حقيقة الخبر ، فتكتمت إدارة الصحيفة كل التكتم، وقالت إنها ستكون مسئولة إذا ذاع شىء . .

وعلم سعد بذلك ، فسارع إلى الاحتجاج عليه دون أن تعلم الأمه شيئاً ، وأعلن سعد عزمه فى التلغراف المرسل منه إلى عدلى باشا على العودة إلى مصر لمبادلة الآراء معه فى الشروط التى بينها . فاهتزت لهذا النبأ أعصاب عدلى باشا ، وأخذ هو وجماعة حزبه الآن يسعون جد السعى فى الإشارة عليه بعدم العودة ، ووسطوا كثيراً من الكبراء لإقناعه بضرورة العدول عن المجىء وأصوبية بقائه فى باريس ، فلم يحفل سعد بسعيهم ، ورد وساطتهم وصمم على العودة ، وحسنا فعل ! . وقد أخذ عدلى باشا وإخوانه يهيئون « جوا صالحا » يهدمون فيه الوفد ورئيسه لما توقعوه منه ، فسعوا سعيهم حتى قدم بعض أعضاء الجمعية التشريعية عريضة أظهروا فيها ثقتهم بالوزارة ، معددين ما ذكرته فى مستهل برنامجها الذى أشرنا اليه، وما قالته فى ختامه كسبب لوضع تلك الثقة فيها ، دون أن يشيروا بكلمة إلى سعد والوفد . وها هى تلك العريضة: «أعلنتم أنتم وزملاؤكم الكرام انكم وضعتم نصب أعينكم الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا لا يدع محلا للشك فى إستقلال مصر، وانكم ستجرون فى هذه المهمة متبعين ما تتوق اليه البلاد، ومسترشدين بما رسمته الأمة وانكم ستسعون فى رفع التكاليف الاستثنائية الموجودة الآن ، وستهتمون عظيم الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الحاضرة ، وانكم فى القيام باعباء هذه المسئوليات تعتمدون على ثقة البلاد . . فنحن أعضاء الجمعية التشريعية نرفع لدولتكم أنه ما خامر أنفسنا قط أدنى شك فى تمام اخلاصكم انتم وزملائكم لهذا الوطن العزيز . وأن الأمة ما كانت تنتظر من عدلى ورشدى وزملائهما أن يكون لهم غير الخطة التى رسموها ، فنرجو منكم أن تسيروا فى طريقكم على بركة الله ، بقلوب مطمئنة تمام الاطمئنان على أن البلاد من أقصاها الى أقصاها واثقة بكم ، معضدة لكم ، عاملة جهد الاستطاعة على تذليل كل عقبة تعترض سبيل قيامكم بتلك المهمة التى تفضلتم بأخذها على عهدتكم لتوصل الأمه لتحقيق مطلبها » (نشرت بالمقطم فى ٣١ مارس سنة ١٩٢١) .

وعلى هذا النمط ، أخذ القوم يعملون لكسب الثقة لأنفسهم ، وقصرها عليهم ، وكان الموقعون على هذه العريضة من الأشياع الذين هم الآن نواة حزب عدلى باشا الكبرى[1]. ولقد دعا هذا السعى شبان مصر إلى التيقظ لأعمال الوزارة فاخذوا يمرون على هؤلاء الموقعين (وقد حصلوا وقتئذ على كشف بهم) ويسألونهم رأيهم فى العريضة وعما حدا بهم إلى إغفال اسم سعد وكانت إجابتهم متناقضة ..

• • •

منعت الرقابة نشر تلغراف سعد الذى أرسله إلى الوزارة مبينا فيه شروط الوفد للاشتراك مع عدلى باشا فى العمل ، فرأى سعد أن يعمل بكل الوسائل لنشر ذلك التلغراف ولو فى الخارج ، حتى لا يرمى بالسكوت وحتى لا يقال إنه كان راضيا عن بيان الوزارة وما تطلب . وكان من نتيجة ذلك مانشرته جريدة « الراديكال » الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢١ فى مقال افتتاحى جاء فيه :

« .. أما زغلول باشا فقد قابل الدعوة التى وجهتها إليه الوزارة بكل ارتياح ، وأرسل إلى عدلى باشا ردا أملاه عليه اهتمامه الدائم فى تنفيذ الوكالة التى أعطته إياها الأمة المصرية تنفيذا يرتضيه وجدانه ، وقد ذكر فى ذلك الرد استعداد الوفد لمعاونة الوزارة إذا كان إلغاء الحماية الذى أشارت إليه الوزارة فى بيانها هو بالمعنى الذى تفهمه البلاد — أى إلغاء صريحا مطلقا من كل قيد إذا كانت التحفظات التى أبدتها الأمة تقبل ؛ واشترط الوفد فوق ذلك إلغاء الأحكام العرفية قبل الدخول فى المفاوضات ، لأنه لا يليق بالمصريين أن يفاوضوا الانجليز فى ساعة لا تزال بلادهم خاضعة فيها للأحكام العسكرية والأحكام العرفية ،

(١) خصصنا الباب الثامن من هذا الكتاب لبيان كيف ولد «حزب الاحرار الدستوريين»

وطلب أيضا أن تكون له الرئاسة والاكثرية فى الوفد الرسمى الذى سيعين لإتمام المفاوضات » .

هذا ما كتبته جريدة فرنسية قبل أن يغادر سعد باشا باريس ، وبعد أن صدر مرسوم تشكيل الوزارة بيومين . وهو يدل على أن الشروط التى اشترطها سعد لم تكن حادثة عند عودته إلى مصر ، ولم تفته إذاعتها فى فرنسا لما رأى أنها منعت فى مصر . ولقد صرح بمثل هذا أيضا لمندوب شركة هافاس قبل إزماعه الرحيل من فرنسا بقليل، وزاد عليه ما يأتى :

« ... أصبح حضور الوفد إلى مصر محتما بعد ما أعلن من تصريحات الحكومة الانجليزية والوزارة الجديدة المصرية ، وهى تصريحات قد تختلف فى تقديرها الآراء ، إلا أنها تستوجب منا أن تفحص ونحن فى مصر ما إذا كان من الممكن أن نجيب بالقبول على الدعوة التى وجهتها إلينا الوزارة الجديدة لنشترك معها فى المفاوضات الرسمية ؛ ولو أننا مع هذا قد اشترطنا شرائطنا التى أبلغنا الوزارة بها والتى لايمكننا النزول عنها » وبهذا كله عرف سعد وجهة نظره التى كان مصما عليها . .

• • •

عاد سعد بالرغم من معهم فى منده يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأقام له أهل الاسكندرية رابطة عشاء فى فندق كارلدج فى مساء يوم ٦ أبريل سنة ١٩٢١ وقد سمعنا وقتئذ فى بعض الخطابات ماهو خارج عن حد اللياقة فى استقبال زعيم كبير لم ير البلاد منذ نفى إلى مالطه ، وغاب يجاهد فى فرنسا جهاد الأبطال نحو السنتين ، وقد كان ممن ألقوا تلك الخطابات أمين يحيى باشا أخو وزير الحقانية وقتئذ . وللتحقق من ذلك اقرأ ما جاء فى خطبته القصيرة ، فقد قال « وهذه الامة المصرية الناضجة لاستقلالها ترحب بك اليوم ترحيب المخلص فى الولاء لمن أخلص لمصر وتناشدك وطنيتك وإخلاصك أن تستمر فى خطتك الحازمة لمملوءة إقداما ، والبعيدة عن الاهواء ، فتستمر الامة فى تعضيدك بكل مافيها

من قوة » . وهذا كلام لا ريب فى أنه اتهام لسعد فى إخلاصه ، ولكن سعدا رد عليه بما لايدع مجالا للشك فى أنه رتب على تدبير وزراء الحماية له فقد قال :

« لقد دعانى أول الخطباء لأن أكون خلاصا إخلاصكم، وهذا أسهل الأشياء عندى بالنسبة لأصل الإخلاص لامقداره ، فانى لايمكننى أن أجمع كل هذا الاخلاص فى نفسى، ولكننى مخلص مثلكم » .. وانظر الآن ماقاله إذ ذاك خطيب آخر هو لبيب بك البتانونى (وقد كان بعد ذلك وزاريا)، فقد قال :

« ... وأمر البلاد بعد الله منكم وإليكم ، إن شئتم فخذوا بيدها إلى الأمام وهو ماتعهده فيكم ، وإن شئتم فادفعوها عن [illegible] الوراء ، وهذا ما لانصدقه فى إخلاصكم ، فاجعلوا أيها الرجال [illegible] على [illegible] إلى الأمام مرفوعا ولاتزجوا بها فى هجير الانشقاق تلفحها سموم التخاذل [illegible] هذا العلم ... »

وقبل أن أختم هذه الكلمة أتقدم بشكرى لحضرة المحترم (أ . ع) على المعلومات التى أتحف بها أمس قراء « البلاغ » . وما اردت إلا أن آتى بموجز لتاريخ متسلسل متشابه ، وإنى بعد أن أكتب الشىء تحضرنى أشياء ، وعلى كل حال ففيما كتبته الكفاية من الايضاح ..

• • •

المقالة الثامنة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/٣/٥ »

عدلى باشا رجل من المفكرين المتنورين ، ولذلك نراه لايقدم على شىء إلا بعد إعمال الفكر . فهو لايؤلف وزارة مثلا فى هذه الظروف قبل أن يتكلم — وكلامه قليل عادة — وقبل أن يعمل لاجتذاب بعض المتنورين إليه ، ولو من « العمد » الذين لايعرفون شيئا فى عالم السياسة . وهو مغرم بنظرية « الجو الصالح » فى كل حين يريد أن يتقدم فيه بعمل . ولقد رأيناه فى وزارته الاولى سنة ١٩٢١ قبل تأليف بعثته السياسية ، يقرأ فى بيان سياسى نشره على البلاد

« وإنا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهىء للمفاوضات جوا صالحا يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة إليهم » ..

ثم رأيناه الآن – فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٢ – يخطب فى جماعته قائلا :

« فرأيت أن لابد من تشكيل وزارة تنشر فى البلاد روح الاخاء والسلام — وزارة تستطيع توحيد كلمة الأمة ، فتوجد بذلك جوا صالحا لإصدار الدستور كاملا غير منتقص ، ولرفع الأحكام العرفية ، وفك المعتقلين إلخ..». ولقد ذاقت عام ١٩٢١ الأمرين من جراء تهيئة الجو الصالح ، وليس العهد منا ببعيد – والذى نستنتجه من خطبة عدلى باشا الآن انه يريد تمهيد السبيل لوزارته التى يشكلها وبعد القيام بهذا التشكيل يريد« جوا صالحا » لإصدار الدستور ورفع الأحكام العرفية ، وفك إعتقال المعتقلين . وفى هذا من غير شك مايشبه « حسن موقف الأمة » الذى اشترطه ثروت باشا ..

ولكن ستكون فى ذكر هذا الدور عظة وعبرة . لانك ستحكم منه على قيمة دعوة عدلى باشا الحالية ، وعلى قيمة وفائه بالعهد . ولقد شرحنا فى المقال السابق كيف كان استياء القوم فى استقبال سعد بتلك الكلمات الجافة . ثم زاد استياؤهم حينما رأوه فى الحفلات التى أقامتها طبقات الشعب تكريماً له يحمل الحملات المنكرة على مشروع ملنر الذى كانوا قد روجوا له بكل ماملكوا من وسيلة والذى كثيراً مارجوا سعدا فى قبوله . وفى أثناء ذلك كان سعد يفاوض الوزارة فى الشروط التى وضعها ، وقبل أن يحدث ماحدث من الخلاف كان أعضاء حزب عدلى باشا يمهدون الطرق للوزارة .ومن ذلك ماوقفت عليه أنا شخصيا، فقد كنت فى إحدى الحفلات المقامة لسعد وزملائه أتفاهم مع واصف بك غالى فى الخطة التى وضعت وقتئذ . وكان صديق لى فى الوقت نفسه يناقش المكباتى بك – العضو فى حزب عدلى باشا الآن – فى الموضوع نفسه ، فلما سمعنى المكباتى بك أتكلم مع واصف بك طلب منى أنا وصديقى أن نقابله فى« الكونتننتال » صباح اليوم التالى فذهبنا إليه . ولم يكد يفوه ببضعة ألفاظ حتى فهمنا أنه يريد استدراجنا لرأيه الذى كان

يقضى بافساح الطريق لوزارة عدلى باشا للمفاوضة وعدم التسليم بشروط سعد لأنها خارجة عن نطاق المعقول . ولم يرد أن يقف عند هذا الحد، بل أرادنا على أن تنشر هذه الآراء بين الناس ؛ وفى أثناء المفاوضة بين سعد والوزارة وقتئذ شاعت الشروط الذى اشترطها سعد للدخول فى المفاوضات فاعتنقها الشعب وأخذ ينادى بها جهراً ، أفكان من المتوقع عقلا ووفاء أن تقبلها الوزارة التى وعدت أن تجرى فى عملها « متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمه » .؟ ولكن عدلى باشا لم يجب أهم شروط سعد وانتهى الأمر بأن أبلغ رشدى باشا سعدا فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ أن الوزارة مصممة كل الصميم على رفض الشرطين الخاصين بالمرسوم السلطانى وبالرئاسة ، ولا نرى الآن محلا لترديد ما استند عليه فى جعل الرئاسة لسعد ، لان شرح ذلك يطول، ولكن يحسن بنا ان نأتى على بمجمل يغنو عن طول الشرح ..

١ — فقد قبل عدلى باشا ذلك المشروع الذى استقر الراى عليه بتأليف وفد رسمى يكون تحت رئاسة مظلوم باشا (كما جاء فى مذكرة دولته المقدمه إلى دار الحماية) ، وكان ضمن اعضائه هو ونسيم باشا مع بقاء هذا الاخير فى رئاسة الوزارة (كما قال سعد فى بيان منعت الوزارة وقتئذ نشره) ..

٢ — لكل بلد تقاليدها كما قال سعد ، وقد ضرب لذلك مثلين من تاريخ مصر يؤيدان حرية مصر فى وضع تقاليدها ، وهما اولا ـ ان رئيس الوزارة كان مرءوسا لمدير الاوقاف فى لجنة حفظ الآثار العربية . وثانياً ان مصطفى باشا فهمى رئيس الوزارة كان عضوا فى لجنة الآثار المصريه وكان المسيو ماسبيرو رئيسا لها . .

٣ — قبول عدلى باشا مشروع ملنر واشتراكه مع رشدى باشا ولطفى بك السيد فى وضع مشروع قدموه لملنر خلسه ..

٤ — وجوب إعلاء كلمة الامة محافظة على كرامتها قياسا على ماذهب إليه عدلى باشا

خطأ فى المحافظة على كرامة الحكومة مع انها جزء مصغر من الأمة ، فقد قال فى بيانه السياسى ما يأتى بالحرف الواحد : « إنها (أى الوزارة) لا تستطيع إجابته إلى هذا الطلب (الرياسة) محافظة على كرامة الأمة » .

ولقد كان العامل الأكبر لتشبس وزراء الحماية بالرئاسة إرادة الانجليز ذلك وقد انسابت كلمة الحق من فم رشدى باشا فقرر فى حديث له مع الأستاذ الغرابلى فى أول مايو سنة ١٩٢١ : « إن الانجليز لا يريدون ان يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات » (ونشر هذا الحديث فى نظام ٥ مايو سنة ١٩٢١) .

وهذا هو عين الحق، وقد جاء على ألسنة الإنجليز فى عدة مقامات رسمية .

● ● ●

والآن ننظر فيما وعد به عدلى باشا فى برنامج وزارته وهو قوله : « وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى ، وأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل ... » . فهل ألغى عدلى باشا الرقابة ورفع الاحكام العرفية فى القريب العاجل ؟ لقد كان هذان الوعدان من ضمن شروط سعد للدخول معه فى المفاوضات ، وكانا فى الوقت نفسه من وعود الوزارة فى برنامجها ، فلم يأبه عدلى باشا بما تعهد به ، وبقيت الأحكام العرفية مبسوطة على البلاد إلى وقتنا هذا . وكانت له أكبر سند فى مفاوضاته ، وفى زفه حين سفره من مصر لمهمته . .

وهذا بالضبط يشبه قول عدلى باشا الآن انه عامل على « رفع الاحكام العرفية فى الحال » . . فكلمة « فى الحال » ستكون ككلمة « فى القريب العاجل » وأنت تعرف أو قد عرفت مقدار ذلك القريب العاجل . وسنرى كيف تنشأ الصعوبات حينما يراد إمضاء قانون التضمينات الذى تجاهله عدلى باشا فلم يشر إليه .

● ● ●

بعد ذلك الخلاف أو قبله سارت الوزارة على منهج إكراه الناس على تأييدها، والاحتماء بسلطة الأحكام العرفية فى عدم رفع دعاوى مباشرة ضد الموظفين المصريين الذين قاموا بعملية الإكراه ، استنادا إلى منشور اللورد اللنبى الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩ ، وعدم الاعتداد بالقانون الأهلى الذى يؤاخذ الموظفين على مثل هذه الأعمال . واحيت الوازرة القوانين الاستثنائية كقانون التجمهر لتحريم المظاهرات، ووجهت الرصاص إلى صدور الهاتفين باسم سعد فى طنطا (فى أواخر أبريل سنة ١٩٢٢) ، وكذلك أرغمت الموظفين على تغيير آرائهم السياسية . ومن ذلك ما حدث لمدرسى مدرسة الحقوق ، فانهم أرسلوا إلى سعد تلغرافا يؤيدونه فيه ويوافقونه فى خطته، فلم يسع الوزارة إلا أن استدعتهم وهددتهم بالرفت إذا هم لم يمضوا تلغرافا يخالف تلغرافهم الاول ويعلنوا فيه أنهم يضعون ثقتهم فى الوزارة . ورفتت الوزارة مدير المنوفية على باشا شوقى لمخالفته آراءها السياسية ، ولسيره فى جنازة ضحايا طنطا . . ونقلت قضاة دمياط والسنطة وملوى الشرعيين إلى مكان بعيد . وفعلت مثل ذلك مع مأمور مركز أبى تيج . ثم نبهت على الموظفين بعدم تكريم « رجل سياسى فى وقت جهر فيه بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية » . ولما لم يأبه الموظفون بهذا التنبيه وأقاموا حفلتهم الحافلة يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ وقفتهم ، وقدمتهم لمجالس التأديب ، وقد حكمت محكمة الاستئناف العليا فى جمعيتها العمومية ببراءة سلامة بك ميخائيل بالإجماع، فلم تعتبر الوزارة بهذا الحكم، بل اجتمع مجلس الوزراء فى صبيحة اليوم التالى ، وقرر فصل صادق بك حنين . وقد قال سعد فى ذلك : « لو كنت فى مركز الوزارة ولطمتنى العدالة هذه اللطمة لخررت مغشيا على فى الحال ولفارقت مركزى ، لأن العدالة قضت على وعلى سياستى . ومن هو أكبر من القضاء إذا حكم ؟ ..»(١)

ولقد جرت حادثة طنطا فاودت بحياة أربعة من الأهالى وخر فيها ستون

---

(١) يرجع تعليقنا على هذه المقالة فى الصفحة التالية وما بعدها .

جرحا . فما كان من وزير الداخلية إلا أن ذهب إلى طنطا فطيب خاطر الجرحى من الجنود ، ولم يظهر أى عطف نحو أهل الضحايا ، ولم يزر هؤلاء الجرحى من الأهلين الذين اكتظت بهم المستشفيات ، ولم يكف الوزارة كل ذلك ، بل عمدت إلى مدرسة الهندسة فوعدت من يمضى بالثقة فيها بالنجاح ، وحصلت بهذه الطريقة على عرائض ثقة من بعض طلبة الهندسة . ولقد روى لى أستاذ هناك أن إيعازا صدر للاساتذة بأن يعيروا بعض الطلبة التفاتا خاصا كى يسقطوهم فى الامتحانات ، فابت ضمائر الاساتذة أن تفعل ذلك..

هذا وإن ذلك العهد لطافح بالحوادث التى ليس لدينا الآن فسحة من الوقت لاستيعابها ، وهى حوادث جرت كلها ضد إرادة الأمة ، ولم تجر الوزارة فيها « بما تتوق إليه البلاد » ولا استرشدت « بما رسمته إرادة الأمة » كما وعدت ..

والآن لقد صدق رسول الله عليه الصلاة والسلام حيث قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

• • •

تعليق على هـذه المقالة

بعد أن عاد سعد زغلول إلى وطنه يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ بعد نفيه ورفاقه إلى مالطه ، بعد غيبة حوالى سنتين فى جهاد متواصل فى الخارج استقبلته الأمة عن بكرة أبيها بما لا عين رأت ولا أذن سمعت . وقد اشتركت طبقات الأمة فوق ذلك فى تكريمه فى حفلات وطنية رائعة . ولم يشأ موظفو الحكومة — وهم المحظور عليهم بحكم القانون واللوائح الاشتغال بالسياسة — وبالرغم من أن الوزارة قد حذرتهم رسميا من تكريم « رجل سياسى فى وقت جهر فيه بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى . . . » — لم يشأ هؤلاء الموظفون إلا ان يسهموا مع الأمة فى تكريم سعد والوفد المصرى فاختاروا لجنة تمثلهم برياسة صادق حنين بك وقوامها

سلامه ميخائيل بك وأحمد بك خشبه ووليم بك مكرم عبيد ، والدكتور نجيب اسكندر ، ومحمود بك النقراشى ، وزكى بك جره ، وفؤاد بك شرين ، وحسين أفندى فتوح . وقد تحدد لإقامة حفل التكريم المذكور يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ فبدى من الوزارة العدلية غضبها من هذا الحفل،وهنا يقول الاستاذ صادق حنين فى مذكرة له أنه « بعد الإعلان عن حفلتهم وقبل أن تقام شجب خلاف بين رئيس الوفد ورئيس الحكومة عدلى يكن باشا على طريقة تشكيل بعثةالمفاوضين المصريين،فعمدت الحكومة إلى الضغط بالوعيد وبالوعد على الموظفين أعضاء لجنة التكريم طلبا لإلغاء حفلتهم بدعوى أن إقامتها قد يكون مغزاها مناصرة الجهر بالعداء للحكومة فى حين أن الموظفين إنما كانوا يحرصون على تجنب الاتهام من جانب الإنجليز مرة أخرى بالفتور فى الولاء لقضية الاستقلال . . . »

وما أن علم سعد بغضب الوزارةمن هذه الحفلة حتى أرسل خطابا فى٢٧أبريل سنة ١٩٢١ الى صادق حنين بك شاكرا له ولإخوانه تصميمهم على إقامتها وحسن قصدهم وجميل صنعهم ، ورجاهم ملحا بأن يعدلوا عن عزمهم خشية أن تتكدر خواطرهم بسببه ،وهو ما يؤلمه إيلاما شديدا ، وأكد لهم أن شعورهم المضغوط عليه أرقى فى نظره من كل شعور آخر ، وأنه اذا أحجبت القوة مظاهر الترحيب به ، فلا تستطيع أن تحجب ما انطوت عليه جوانحهم من عواطف الحب والإكرام التى يشعر قلبه برقتها وتمتلىء نفسه سرورا بلطفها . . . .

ولكن لجنة الاحتفال مع موظفى الحكومة صمموا على إقامة الحفلة . ولم يسع الوزارة إزاء ذلك إلا أن تقرر وقفهم عن أعمال وظائفهم تمهيدا لمحاكمتهم تأديبيا،فأحالت سلامه بك ميخائيل إلى الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف الأهلية العليا وهى المختصة بتأديبه،وأحالت الباقين إلى مجالس التأديب المختصة بهم

وبالرغم من ذلك كله أقام الموظفون حفلتهم فى موعدها ،وخطب فيها سعد

خطبة من خطبه الوطنية الفياضة استهلها واختتمها بتحيتهم تحية حماسية وبشكرهم شكرا عظيما مقررا أنهم أحق بالتكريم . . . الخ .

وفى ٢ يونيه سنة ١٩٢١ قضى مجلس تأديب القضاه ممثلا فى تلك الجمعية العمومية بالإجماع ببراءة سلامه بك ميخائيل .

ويقول الاستاذ صادق حنين فى مذكرته المشار إليها أن مجلس الوزراء قد انعقد بعد ساعتين من هذا الحكم وقرر فصله، ويعلل ذلك بأنه قد أريد بهذا القرار أن يكون إنذارا للموظفين بأن مجلس الوزراء هو الذى يملك السلطة العليا .

ولكن ذلك لم يخف الموظفين عامة ولا لجنة الاحتفال فصمدوا على رأيهم ضد هذه الوزارة وقد اجتمع سبعون من الموظفين من مختلف الوزارات نشرت أسماؤهم فى الصحف وقتئـــذ وقرروا إقامة حفلة لتكريم صادق بك حنين وذلك فى يوم ١٩ يونيه ١٩٢١ وقد حضرها ألوف من الشعب والموظفين وكانت برياسة الأمير عزيز حسن وخطب فيها سعد مستهلا خطابه بقوله : « لا أقول لصادق بك إلا كلمة واحـــدة : (كفاك شرفا أن رفتتك الوزارة العدلية !!) . . »

واذكر فى ذلك الحين أن مكان الاحتفال قد أهتز من شدة الحماس .

ثم واصل سعد خطبته فبين المعنى السامى من القضاء ببراءة سلامه بك ميخائيل لأنه « أيد مبدأ جميلا هو تقرير حرية الموظفين فى إبداء رأيهم » ، وأشار إلى ما يجب على الوزارة أن تتخذه بالنسبة لباقى القضايا وسحبها من مجالس التأديب برهانا على احترام القضاء والعدالة . .

ولكنها لم تفعل وسارت تلك القضايا فى سبيلها . . .

ولم تقف الأمة ذاتها مكتوفة الأيدى بالنسبة لهذا الحادث الجلل . فقررت — وما أحسن ما قررت — إقامة حفلة تكريم للموظفين التسعة الذين صمدوا أمام التهديد والضغط وأقاموا حفلة التكريم لسعد . وتمت الحفلة فى ٢١ يونيه

سنة ١٩٢١ برئاسة نفس الأمير سالف الذكر وخطب فيها سعد ، وقد أشار فيها إلى أنه أمام تصميمهم على إقامة حفلتهم لتكريمه عرض عليهم أن يغيب عن الحفلة فابوا فخجـــل من نفسه ثانية ورآهم فى مستوى أرقى من المستوى الذى هو فيه ...

• • •

هذا ما أردنا تسجيله لأنه يستحق أجمل تسجيل وأكرمه ولو أننا اختزلناه لأن المجال يضيق عن الافاضة فيه وتفصيله .

• • •

المقالة التاسعة

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/٦/١٦ »

تعرض زكى باشا فى الأيام الأخيرة للموضوع الذى أسلفنا الكتابة فيه على صفحات « البلاغ » ، فقد كتب مقالين متتابعين فى الأهرام عن رشدى باشا بطل الحماية [1] ..

فرأينا بمناسبة ظهور هذين المقالين وفك « البلاغ » مما كان فيه من الأسر أن نكتب مقالا عرضيا لايتبع سير مافات من المقالات ..

---

(١) فاتنا أن نذكر دفاع احمد زكى باشا عن رشدى باشا من بين من دافعوا عنه ومناقشته والرد عليه فى الباب الثانى من هذا الكتاب ، وهذا كله مستدرك الآن فى هذه المقاله التاسعة من مقالات « وزراء الحماية »

لم أستطع أن أعرف قصد زكى باشا مما كتبه عن صديقه رشدى باشا، فأنك تراه فى بعض المواضع ينزل به إلى الحضيض ؛ وفى بعض المواضع الآخرى يرتفع به إلى عنان السماء ، ولكن موجز ما أستخلصه من كتابته عن بطل وزراء الحماية هو إشفاقه عليه ، وحنانه على رجل قضى معه جزءا كبيرا من أوقات الصفاء والوفاق . .

فنى العهد الذى حاسبت فيه الأمم وزراءها على ما قدمت أيديهم من تفريط فى حقوق الوطن منذ قامت قيامة الحرب الأوربية الكبرى، يبرر زكى باشا ما صوبه وزراء الحماية من سهام الغاصبين نحو الوطن، ويطيل فى القول ملتمسا لهم المعاذير بغير حق، ويذهب إلى أن الكشف عن سوء طويتهم «تماد على تسميم الأفكار وعلى إعمال المعاول لكى نهدم بايدينا أفرادنا واحدا بعد واحد من ذاك الفريق حتى لا يبقى فينا ولا قاعد إلى أن نهدم هيكل الوطنية على رؤوسنا جميعا »..

لا ! ياباشا : إن هيكل الوطنية وبخاصة إذا انزوت تلك العصبة فى عقر دارها أو إذا انهدمت كما تقول ، فان هذا الانهدام فيه كل الخير للوطن . .

سأكتفى الآن هنا بالرد على بعض ما ذكره زكى باشا فى مقاله الأخير ناقلا إلى القراء نص حديثين لرشدى باشا قبل أن تبرز الحماية إلى عالم الوجود حتى يتبينوا نفسية ذلك البطل الذى « من أخص سجاياه النزاهة والعفة فى حياته السياسية والحكومية » كما قال زكى باشا. أما سؤال زكى باشا : « هل ما يؤاخذ به رشدى بحق أو بغير حق لا يمحوه كل تلك الحسنات الآخذ بعضها برقاب بعض! » فأننا لا نتأثر به ولا نعتد باجابته على هذا السؤال بقوله مع التكرار : « اللهم نعم ! اللهم نعم ! » . ذلك لأن الجرم قد وقع، فلا تمحوه حسنات مهما أخذ بعضها برقاب بعض . وإلا فهل إذا ارتكبت جريمة شنعاء ثم أكثرت من أعمال البر والإحسان واتبعت هذا كله بالصلاة آناء الليل وأطراف النهار ، هل تؤثر تلك الطيبات فى أهل الجريمة فى نظر القانون على الأقل ؟ . .

اللهم لا !

قلنا إن زكى باشا أتى على سيئات لرشدى باشا ثم اردفها بحسنات . وقد خلط بين الأثنتين فى بعض الاحيان. على أنه قد يرد على ذلك بأنه رجل يعنى بالتاريخ فيذكر الحسن والسيء كلا على حدة . ولكن ألا يجدر بمن يقف نفسه موقف المؤرخ أن يأتى على الأساس الذى يبنى عليه حكمه . لقد رأيناه فى مقاليه قد أكثر من الأسانيد المؤيدة لوجهة نظره ، فما باله نسى ذكر أقوى الاسانيد دلالة على مافعله رشدى باشا ووزراء الحماية . .

أما وقد حبس زكى باشا عن القراء مارميت إليه ، فانى أرى من الوفاء أن آتى على الحديثين مكتفيا بهما بدون أى تعليق [1] .

• • •

بقيت نقطة أخرى وهى التماس العذر لرشدى باشا فى قبوله الحماية بانها كانت «حماية الضرورة» وبأنه أعطى التأكيدات بذلك فقد قال زكى باشا : « إن رشدى باشا طالب الحكومة البريطانية بما يقضى به صالح مصر من إعطائها أقصى نصيب من الحرية، فأرسل لويد جورج رئيس الحكومة الانجليزية إلى السير شيتهام تلغرافا يقول فيه . . . : « اعطوا لرشدى باشا التأكيدات بان الحكومة البريطانية ستنزل الطلبات التى طلبها منزلة الاعتبار كل الاعتبار الجدى متى وضعت الحرب أوزارها» . .

وقبل أن نتعرض للرد على ذلك القول نؤاخذ بكل أدب زكى باشا المؤرخ الدقيق بان لويد جورج لم يكن فى ذلك العهد رئيسا للحكومة الانجليزية كما يقول بل كان رئيسها المستر اسكويث وهو الذى أعلنت الحماية فى عهده . وحينئذ

---

(١) لم نر نقل نص حديثى رشدى باشا المشار إليهما فى صدر هذا المقال لسبق نقلهما فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا الكتاب ضمن مقال (لم لم نتق — ولم لا نتق) ص ١٩٢ـ١٩٤ وضمن المقالة الأولى من مقالات (وزراء الحماية) من ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ من الفصل المذكور

لا نعرف هل التلغراف الذى يشير إليه زكى باشا مخترع أو هو صحيح ، ولكن زكى باشا المؤرخ أخطا فى اسم مرسله[1]

أما التأكيدات التى يقول زكى باشا أنها أعطيت لرشدى باشا بواسطة السير شيتهام بان الحكومة البريطانية ستنزل الطلبـــات التى طلبها منزلة الاعتبار متى وضعت الحرب أوزارها ، فلم تكن عن الاستقلال بل كانت عن تنظيم الحماية ، ذلك التنظيم الذى طلبه إذ ذاك رشدى باشا ، والح فى طلبه سنة ١٩١٨ كما بين ذلك لنا لورد ملنر فى تقريره ..

وهنا لابد أن نسأل هل كانت الحماية حماية الضرروة حقيقة ؟ ذلك مالم تدل عليه المستندات فى ذلك الحين ، لأن البلاغ الرسمى الذى بسطت فيه انجلترا الحماية البريطانية قال بصريح العبارة إن مصر أصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة «بالحماية البريطانية » فكلمة «فصاعدا» هنا لا تدل على أن الحماية كانت مؤقته بوقت لأن البلاغ لم يقل من الآن «إلى أن تضع الحرب أوزارها ». وقد قيل هذا على مرأى ومسمع من رشدى باشا وزملائه وزراء الحماية وقبيل تكوين وزراتهم بقليل . فهل كانوا يعتقدون حقيقة فى ذلك الحين أنها حماية الضرورة ؟ كلا ! لقد كانت أعمالهم وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم تدل على اعتقـــادهم أنها حماية الأبد ولا ينقصها إلا التنظيم بعد أن تخمد نار الحرب

ولقد آخذنا ملنر فى ذلك القول فقال فى تقريره تعليقا على بلاغ اعلان الحماية ما يأتى:

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور[2] أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير »

هذا ما يسعه المقام للرد على بعض ما جاء فى مقال زكى باشا ..

---

(١) هذا التلغراف سبق أن أشار إليه رشدى باشا فى حديثه مع جريدة وادى النيل ونقلناه فى ص٥٤ من هذا الكتاب ، كما أشار اليه فى مواضع أخرى ذكرت فى ص٤٤ منه .

(٢) المقصود بالمنشور هو (بلاغ إعلان الحماية)

المقالة العاشرة

مسئوليتهم فى حوادث الاسكندرية

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٣/١٠/١٥ »

حالت دون مواصلة مقالاتى الفائتة تحت هذا العنوان « وزراء الحماية » ظروف وأحوال فمنعت إتمام الموضوع الذى سرت فيه ، لأثبت للملأ أن مسلك طغمة وزراء الحماية واحد فى كل دور . والآن أواصل السير فيه لتكميله . ويشجعنى على ذلك :

أولا : ظهور كتب ذات عنوانات خلابة فى هذه الآونة تذهب إلى تمجيد وزراء الحماية حتى أن أحد كاتبيها سماهم « أبطال مصر » متخذا هذه التسمية عنوانا لكتابه .

ووضع كاتب آخر يقول عن نفسه أنه تاب وأناب كتابا بعنوان « نهضة مصر » سوى فيه بين ثروت وكافور بطل الحرية الايطالية .

ثانيا : تحفز بعض وزراء الحماية بغير خجل للظهور فى ميدان الانتخابات ، ففى « سند بسط » يتأهب اسماعيل صدقى باشا للترشيح نفسه . وفى « أبى مندور » — كما يقولون — يتلبس أذناب ثروت باشا طريقا لاصطياد الثقة له أملا فى انتخابه .

• • •

وصلت فى المقالات الفائتة إلى ما انتاب البلاد من جراء انشقاق السير عدلى ، فقد أساء إلى البلاد ، وأفسد الأخلاق ، وبالغت وزارته فى التنكيل بالشعب شر تنكيل ، وصدرت الأوامر باستعمال قانون التجمهر وقمع المظاهرات ، ولم تكد تلك الأوامر تصل إلى سمع الشرطة حتى هرعوا بخيلهم ورجلهم يشبعون الناس ضربا ، ويجرونهم من مخادعهم بلباس نومهم كما فعلوا مع الاستاذ حامد أفندى العبد

ويربطون أيدى المتظاهرين من خلاف ، ويعلقونها فى ذيول الخيل ، ويوجهون حرابهم الى المسالمين فيلقونهم مضرجين فى دمائهم ، وهكذا ذهبت دماء الأبرياء هدرا ، وفاضت أرواحهم الى بارئها تشكو إجرام تلك الطغمة وانشقاقها .

اقلقت مظاهرات ذلك الحين مضاجع السير عدلى وشيعته وبعد ، أن كانت محببة اليهم لما كانت تهتف باسمائهم دون تعرف نياتهم ، انقلبت بغيضة عندهم اذ أصبحت تنادى بسقوطهم . وشاعت فلسفة السير عدلى أن يقول وقتئذ: « إن الناس ضجوا من المظاهرات، وظهرت لهم آثارها السيئة فى أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم » . كأن تلك المظاهرات كانت شيئا جديدا . والكل يعرفون أن مراجل غضب الشعب غلت عام ١٩١٩ ، ومع ذلك كانت أسعار القطن فى أرتفاع . وهذا دليل على أن المظاهرات ما كانت إلا ضربة قاضية على خداع وزراء الحماية دون أن تؤثر فى حال البلد الاقتصادية، ومما زاد فى غيظ هؤلاء الوزراء سير مظاهرة كبيرة فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ حمل المتظاهرون فيها — كما قيل فى تقرير رسمى — كلبين أطلق عليهما اسم « البطلين » صاحبى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا . وهذا أبلغ تعبير عن سخط الشعب على الذين خرجوا عليه .

ولما لم تجد سياسة السير عدلى فى كبح جماح المظاهرات، ولما كان استمرارها يضعف دون شك مركزه أمام الانجليز وقت مفاوضته معهم، تدوول فى الأمر . ثم فوجئنا بكلمة كتبتها جريدة الأمة التى تصدر فى الاسكندرية فى عدد الاحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ قالت فيها ما يأتى حرفيا :

« ويقال إن هناك أيديا تلعب لإحداث مايكدر الصفو العام ، وإيجاد الدسائس التى تفتح أمام السياسة الوزارية سبيل الفوز بما تريد . وقد علمنا أن معالى إسماعيل صدقى باشا كان هناك « طول يوم أول من أمس (الجمعه) » ،

وسمعنا أن أفراداً من المعروفين بالشر أوعز إليهم أن يندسوا فى المظاهرات ويحاولوا إحداث مايدل على أن المتظاهرين هم البادئون بالاعتداء .

ويقال إن هذه الغاية يسعون إليها منذ مدة . ولكنهم يحبطون فى عملهم ليقظة أبناء الأمة وسهرهم ، وقد خاب ما كانوا يطمعون فيه من حمل الأجانب على الشكوى . ويظهر أنهم لجأوا إلى هذه الدسائس الجديدة ليبرروا مايريدونه ومايفعلونه تأييدا لخطتهم » .

ولم تكد تطوى صفحات هذه الجريدة حتى سمعنا بوقوع تلك المأساة المحزنة التى أدمت قلوبنا . فقد رتعت الجنود الانجليزية فى المدينة تفعل ماتشاء والسير عدلى غير مبال بالنتيجة بل ترك لهم الحبل على الغارب ، فوقع ما كان متنبأ به من قبل وخر صريعا من المصريين ٤٥ شخصا ، وأم المستوصفات من الجرحى نحو ٢٠١ من الوطنيين والأجانب .

وأول شىء عمدت إليه وزارته وقفها جريدة الأمة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ مدة شهر ، وذكر فى القرار الوزارى أن السبب هو أنها « نشرت عبارة تحت عنوان (الدسائس تعمل) ، وهى تتضمن أكاذيب عن الوزارة من شأنها إثارة الخواطر وتهييج الأفكار » .

ولست أميل دائما إلى سرعة تصديق البلاغات والقرارات الرسمية ، فكثيرا ما كنت أرى أيام الثورة المصرية وبعدها وقائع بعينى رأسى ثم أرى بلاغات رسمية بما يخالفها . وأقرب دليل على صحة قولى أن خبر تسمية الوفد الرسمى بالبعثة السياسية كذب رسميا ، ولكن حكمدارية الاسكندرية ذكرت بعد ذلك اسم « البعثة السياسية » مرتين فى بلاغاتها الرسمية . وكذلك جرى ذلك الاسم نفسه على لسان السير عدلى لمراسل جريدة الديبا الفرنسية الصادرة فى ٥ يولية سنة ١٩٢١ إذ قال بصريح اللفظ : « إن بعثتنا على أهبة السفر إلى لندن » .

وكذلك سطرت كلمة البعثة على حقائب أعضاء الوفد الرسمى ومستشاريه !!
فهل معنى ذلك التكذيب الرسمى صحة الوقائع التى كذبها ؟

نعم ليس فى الأمر كذب . وقد لفت نظرى كلمة جاءت فى شهادة الميرالاى جرانت بك حكمدار مدينة الاسكندرية أمام المحكمة العسكرية الآتى ذكرها. قرأتها فى تقرير تلك المحكمة الرسمى وهى : « فى صبيحة يوم الجمعه (٢٠ مايو) قابلت اسماعيل صدقى باشا وزير المالية فاستحسن جميع ماعملته ».والشىء المستغرب هنا ليس استحسان ماعمل،فقد يكون ما عمله إجراءات حكومية بل هو مقابلة الحكمدار لوزير المالية وإخباره بما تم إذ ليس هناك أية علاقة بين الحكمدار ووزير المالية . وكان من المعقول أن تنشأ العلاقة بين الحكمدار ووزير الداخلية المشرف على عمله . وتلك قرينة قد تفسح المجال لتصديق قول جريدة الأمة خصوصا بعد اتفاقها واتفاق الحكمدار على ذلك « يوم الجمعه » الذى دبر الامر فيه .

وإن كان هذا دليلا ضعيفا على أن لوزارة ذلك الحين تأثيرا فى مأساة الاسكندرية ، فأنا ننقل إلى القراء رأى محكمة التحقيق العسكرية كما جاء فى تقريرها الذى استندت عليه أخيرا جريدة السير عدلى . فقد قالت المحكمة ما يأتى حرفيا :

« وقد علمت هذه المحكمة أن أنصار الوزارة ارتكبوا تقصيرا فادحا . ومما لاشك فيه أن الوزارة أعلنت فى طول البلاد وعرضها أنها لاتود وقوع حادثة مثل حادثة طنطا كيفما كان الحال ،وقد وصلت إلى محافظ الاسكندرية وحكمدار بوليسها أوامر باتة فى هذا الصدد ، وكان لنتيجة هذه الأوامر المشئومة تأثير مباشر فى وقوع الاضطرابات فى الاسكندرية مما لايزال عالقا فى الاذهان » .

ومما يلاحظ فى بلاغ وقف جريدة الأمة قوله إن العبارة التى نشرتها تتضمن

أكاذيب عن « الوزارة » مع أنها فى الحقيقة — كما يراها القراء — مقصورة على اسماعيل صدقى باشا دون غيره . وكان فى إمكانه بدل إغلاق الجريدة أن يرفع دعوى مباشرة على صاحبها ومحررها . ولكنه لم يرد أن يعرض نفسه للقضاء .

• • •

وليت الأمر اقتصر على ذلك . بل زاد الطين بله تأليف اللورد اللنبى محكمة تحقيق عسكرية بمقتضى أمر عرفى صدر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ أعطاها سلطة كبيرة لإعلان الشهود للحضور أمامها والقبض عليهم وإحضارهم لهذا الغرض إذا اقتضت الحال ولتحليفهم اليمين وللتفتيش وضبط الاوراق وغير ذلك . وبمقتضى هذا تخطى الانجليز النيابة العموميه، وقد كانوا اتهموها قبل ذلك بأنها وزغلولية، وشكوا فى ذمتها وارتابوا فى أمانتها، ومن ثم سارت تلك المحكمة فى التحقيق فسمعت ٣١٧ شاهدا جلهم من الاجانب، وانتهى الامر بإعمال المشانق فى نحو ١٨ مصريا على ما ذكر ذهبت أرواحهم، وهى تفيض أسى وتصب جام غضبها على عدلى ووزارته وتحيي سعدا وكيل الامة .

وسيتولى التاريخ محاسبة وزراء الحماية الذين اشتركوا فى ذلك الإثم . وإن لم يكونوا حقيقة مشتركين فيه، فقد وقفوا إزاءه موقفا سلبيا لا يخليهم من المسئولية ، وقد اهتم سفراء الاجانب فى جمع الادلة لإظهار براءة رعاياهم مما نسب اليهم، ووقف وزراء الحماية مكتوفى الأيدى كأن القتلى والجرحى لم يكونوا من أبناء مصر . فلم يهتموا فى جمع أى برهان يدلون به على أن المصريين ليسوا بالمعتدين أو البادئين بالاعتداء على الاقل .

وعلى العموم تجاهل هؤلاء الوزراء وجود أنفسهم ووجهوا كل عنايتهم إلى الانشقاق وتأليف البعثة السياسية رغم أنف البلاد، ولم تظهر لهم أية حركة فعلية إزاء مأساة الإسكندرية اللهم الا إصدارهم بلاغا رسميا يكذبون فيه أن حبل المشنقة

استمر طويلا فى عنق أحد الذين ذهبوا ضحية سكوتهم وإهمالهم .

لقد حدثت تلك المأساة عن تدبير سيء يقصد منه فض المظاهرات والعمل على تأليف البعثة فى جو هادىء . وقد ناشد سعد أمته بأن تقابل هذه الحادثة بما عهد فيها من رزانة وسكينة وأمر المصريين بعدم الاعتداء على ضيوفهم الأوربيين ولو اعتدى هؤلاء عليهم .

والنتيجة المترتبة على تلك المأساة هى رمينا بالتوحش والتعصب ضد الأجانب، ولقد دافع الوزراء تحت تأثير الرأى العام عن ذلك أخيراً وشهد لنا الانجليز بإكرامنا ضيوفنا الأجانب .

ويكفى أن يقول المستر هارمسورث وكيل الخارجية البريطانية على مسمع من مجلس النواب فى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ — أى عام الثورة المصرية — ما يأتى :

« قيل إن النساء البريطانيات أو بعض النساء من الجنس الأبيض قد لحق بهن ضرر فى خلال هذه القلاقل . ولكن جميع المعلومات التى لدى تدل على أنه ليس ثمة أقل مسحة من الصحة لهذه الأنباء . وفى الواقع هناك حوادث كثيرة أظهر فيها المصريون شفقة عظيمة وإنسانية نحو البريطانيين وغيرهم من الأوربيين فى تلك البلاد » .

« فاذا كان ذلك يقال أيام غليان الأفكار واضطراب حبل الأمن ، أفلا يكون دليلا على أن مأساة سنة ١٩٢١ ما ارتكبت ضد الأجانب ولا كرها فيهم، بل دبرها نفر من الشريرين لغرض سيء فى نفوسهم . الا إن الله ليس بغافل عما يدبره الخائنون .

المقالة الحادية عشرة

قبيل تأليف بعثتهم

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ١٩٢٢/١٠/٢٥ »

غط السير عدلى باشا وزملاؤه فى نومهم ، وأتت الأدلة تترى على براءة المصريين مما نسب اليهم فى حوادث الاسكندرية ، فلم تحرك ساكنهم . وقدشهدت لنا الجاليات الايطالية فى بيان أذاعته بأننا نحب الأجانب ، ولا نضمر لهم سوءا، وأن المصريين بريئون مما عزى اليهم فى تلك الحوادث، وأثبت حتى مكاتب «التيمس» فى القاهرة أن سبب الاضطراب راجع إلى اليونانيين الذين فقدوا عقولهم، وأطلقوا الرصاص على رجال الشرطة، وسارت على هذا المنوال نفسه جريدتا « الوستمنستر جازيت » و « الديلى ميل » .

كل ذلك لم ينتشل وزراء الحماية من غفلتهم ، ولقد كان فى إمكانهم أن يستغلوا هذه الأدلة فى درء التهم التى انصبت ظلما علينا ، وأن يسهلوا الطريق للجنة المحامين الأهليين التى تألفت حينئذ لجمع البراهين الدالة على براءتنا . ولكنهم لم يجرؤا على ذلك ، وأسلموا الأمر أخيرا مطمئنين إلى محكمة التحقيق العسكرية التى قضت على كثير من المصريين بالإعدام ظلما وعدوانا !..

ولقد كان تأليف محكمة التحقيق العسكرية أكبر فرصة مبررة لاستقالة وزراء الحماية، لأن الحكم العرفى أمدها بسلطات واسعة المدى — سلطة النيابة وسلطة القضاء فى آن واحد ، وعرض ظرف فى ذلك الحين كان يشجع حقيقة على تلك الاستقالة فقد أذاع صديقهم اللورد اللنبى بلاغا فى اليوم الذى أصدر أمره فيه بتأليف تلك المحكمة استباح لنفسه فيه حق التدخل الصريح فى شؤون الوزارة قائلا: « . . . ولكن فى آخر الامر مسئولية حفظ القانون والنظام واقعة على، وواجبات ذلك منوطة بى » غير أن حرص الوزراء على المراكز لم يسمح بأن يفرطوا قيد

شعرة فيها،وليتهم بقوا وطهروا أيديهم ، وأزالوا رجسهم بل بقوا أمام حوادث الاسكندرية ساكتين،ولم ينطقهم وزير الخارجية اليونانيةالذى قال فى مجلس نواب اليونان إن المصريين هم البادئون بالتعدى .

والسكوت بطبيعة الحال نتائجه . وأول نتيجة له ما قذفنا به مستر تشرشل وزير المستعمرات فى خطبة ألقاها يوم ٧ يونية سنة ١٩٢١ على مسمع من جمعية زرع القطن بمانشستر إذ قال « . . . إن أعمالنا فى مصر لم تنته،ولا أرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجيوش البريطانية . فقد تبيد غوغاء القاهرة والاسكندرية عمل الجاليه الاجنبية فى الحال،وتقوض الصرح العظيم والعمل الكبير الذين قضت الإدارة البريطانية أربعين عاما فى تشييدهما » .

فأهاج هذا التصريح ثائرة البلاد ، فبعث سعد وكيل الامة باحتجاج عليه إلى رئيس الوزارة الانجليزية ، وتبعه الكثير من الأفراد والهيئات ، ودعا الأمير عزيز حسن إلى اجتماع خاص للاحتجاج على تصريح مستر تشرشل،وخطب سعد فى هذا الاجتماع خطبة ضافية . وبالإجمال هز التصريح أعصاب البلاد، فاحتجت عليه بكل وسيلة ملكتها . ولكن ماذا فعل وزراء الحماية ؟

كل ما فعلوه هو أنهم أصدروا بلاغا رسميا اخبرونا فيه بزيارة عدلى للمندوب السامى ! وتقديمه له كتابا ضمنه استياء الحكومة والرأى العام من تصريحات مستر تشرشل . وجاء فى ذلك البلاغ ما يأتى : « وقد قرر دولته فى ذلك الكتاب أن رأيه (أى رأى تشرشل) هو بلا نزاع رأى شخصى لأحد رجال الحكومة الانجليزية ، ليس من شأنه أن يؤثر فى نتيجة المفاوضات التى تنوى الوزارة أن تتمسك فيها بالمطالب القومية وأن تدافع عنها بحرية تامة » .

وقد قارنت شدة احتجاج السيدات على تصريحات تشرشل بطراوة احتجاج الوزراء فتبين لى أن الفرق كبير والبون شاسع . ولم يوجه احتجاج الوزراء إلى رئيس الوزارة الانجليزية ،ولم ينشر بنصه على الامة لترى رأيها فيه . وهذا

ما كانت تتطلبه « التقاليد السياسية » التى أمسك السير عدلى بزمامها كثيرا . وقد سبق له هو وزملاؤه قبل أن يتبوأوا كراسى الوزارة — أن احتجوا على قول المستر تشرشل الذى صرح به فى المأدبة التى اقيمت للإرل ريدنج قبل سفره إلى الهند فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢١ والذى اعتبر مصر بمقتضاه داخلة فى الدائرة الامبراطورية البريطانية المرنة . وكان احتجاجهم موجها إلى مستر لويد جورج رأسا . ثم نشروه بحذافيره فى الصحف، ولكن ذلك كله كان منهم تحفزا لتولى الوزارة ولمداهنة الشعب وإيهامه بانهم معه ومنه !!.

• • •

اتخذت وزارة السير عدلى حوادث الاسكندرية ذريعة لعدم إلغاء الحكم العرفى . إذ رأت تيار الوطنية الجارف فلم تقو على مجابهة الحوادث بمقتضى قوانينا العامة، بل رأت مثلا من أمثلة تلك القوانين العامة التى كانت ضربة قاضية على إفكها فى قضية سلامه ميخائيل بك . ولهذا فضل السير عدلى أن يستبقى الحكم العرفى لينفذ به مآربه . فقد سئل من مندوب جريده الغازيت : « هل لدولتكم أن تتخذوا التدابير التى ترونها للبحث فى مسألة الاحكام العرفية» فأجاب بما يأتى: « ليس لدى الوزارة عزم كهذا الآن ، ويجب أن يفهم أنه اذا بحثت هذه المسألة، فلا يكون هذا بقصد إلغاء الحكم العرفى فى هذه الآونة الخ ». (الاهرام ٤ يونيه سنة ١٩٢١)

واشتغل السير عدلى عن مطالب البلاد باستقبال الوفود التى كانت تجلب جلبا بواسطة المديرين، ومأمورى المراكز وباصدار قلم المطبوعات لعرائض الثقة وأسماء أعضاء الوفود أحياء وأمواتا كل يوم ، واستعملت الوزارة وقتئذ كل أنواع الاستبداد مع الشعب . فاخذت فى تفتيش المنازل ليلا ، والقبض على كثير من الطلبة ، وانتزعت كل عريضة أتى فيها على الثقة بسعد وأحرقتها، ودخل عمالها الكتاتيب لاخذ توقيعات الأطفال على عرائض الثقة بالوزارة ووزعت على البلاد

منشورات بعنوان « عرابى الثانى » ومحاضرة الاستاذ مرقص فهمى بك وخطبة الاستاذ الشيخ الخضرى بك واعترف خفراء ميت غمر لوكيل النيابة بانهم تسلموا هذه الخطب من المركز ، واتخذ عمال الإدارة الغش فى أخذ التوقيعات للثقة بالوزارة، وكان المتهم يعطى ختمه ليختم به محضر التحقيق، فيأخذونه ويختمون به عرائض الثقة بالوزارة . ولما ضاقت الحيل باحدهم أرسل مناديا ينادى بوجود أشياء محفوظة بنقطة برنبال ويراد بيعها بالمزاد، فحضر كثيرون، ولكن بدل التوقيع على قوائم الحجز الوهمى، كانت الإدارة توقعهم على عرائض الثقة، وأرغم عمال الإدارة جماعة الباعة فى دمنهور على إمضاء الثقة ، وأتوا بمئات من كناسى طرق المجلس البلدى بكفر الزيات وسوهاج والحوذية والعمال وأخذوا توقيعاتهم مدعين أنهم من ذوى الحيثيات وأرباب المصالح الحقيقية ، ودخلوا منزل كريمة المرحوم مصطفى باشا خليل وقبضوا على نجلها لأنه كان يمضى الناس عرائض الثقة بسعد فاخذوها منه، وكانت تحوى ستة آلاف إمضاء، ودعوا عمدة أخطاب اليهم ليدفع مبلغا فوعد بأن يعطيه لمخن معين فأخذوا ذلك المبلغ غصبا على ذمة إقامة حفلة تكريمية للسير عدلى ، وأصدروا الأوامر إلى أصحاب المركبات بالا ينقلوا وفودا إلى بيت الامة ، وطردوا ذات مرة العربات التى كانت فى انتظار راكبيها فى بيت الامة يوم العيد دون أن يأخذ أصحابها أجرهم ، ورفضت وزارة الداخلية إعطاء برائد إلى فتح الله باشا بركات ومحمد باشا صدقى وحسين بك هلال .

ولعجزى التام عن إيراد مخازى ذلك العهد المشئوم ، أكتفى بنقل الخطاب الآتى الذى بعث به عشرة خفراء بامضاءات صريحة نشرت فى الصحف إلى سعد ليتصور القراء استبداد وزارة السير عدلى ورضاءها عن كل ما فعله عمالها، وليروا كيف تملكت روح الشجاعة أبناء البلاد حتى خفراءها الذين يتقاضون أجرا زهيدا يتقوتون به هم وأسرهم . فقد قالوا فى خطابهم : « نحن الموقعين هذا خفراء ميت أبو غالب بمركز شبين منوفية نحيط علم معاليكم أننا طلبنا إلى المركز

لسبب إمضائنا على العهد(بضم العين)، وبمجرد ماوصلنا أخذمنا حضرة اليوزباشى أختامنا ولم يردها بالثانى، وقد اتضح أن سبب أخذ الأختام هو التوقيع بها على عرائض الثقة بالوزارة مدعين أننا من الأعيان . ولذلك نحتج على ما فعله رجال الإدارة ونؤيد ثقتنا بمعاليكم ، ولا نثق بأى هيئة مفاوضة يرأسها غير معاليكم، كما أننا نحتج بشدة على مفاوضـــة الوفد الرسمى ولا نرضى بغير الاستقلال بديلا . وليحيى معالى الرئيس » . .

وقد ذكرت كل الوقائع التى سلفت فى الصحف وخطب الخطباء وكتابة الكتاب، فلم يجرأ السير عدلى وزملاؤه على تكذيبها ، بل أثبتت صحتها أحكام المحاكم المصرية كما حدث فى قضية نظرت أمام محكمة المحلة الكبرى اتهم فيها عمدة المعتمدية بضرب شخص لامتناعه عن التوقيع على عرائض الثقة بالوزارة المأخوذة من المركز ، وحكم عليه بغرامة وتعويض مدنى .

أما سعد فبقى مركزه قويا لم يزعزعه استبداد وزراء الحماية . ولم يفلح اشتغالهم الجدى بهدمه، بل هدموا أنفسهم بأعمالهم . وذهبت أتعابهم ادراج الرياح. فلم يفد انضمام سكرتيريهم إلى الحزب الديمقراطى، ولا خطب مرقص فهمى والخضرى المسلحة ، ولا تضليل الناس وإكراههم، ولا كثرة الوفود المصطنعة والإمضاءات الزائفـــة .

وهكذا بقى سعد وسيبقى بأذن الله فائزا منصورا .

« إن ينصركم الله فلا غالب لكم » .

المقالة الثانية عشرة

مسئوليتهم فى نفى سعد وصحبه

« وهى منشورة فى جريدة البلاغ فى ٢٧ / ١١ / ١٩٢٣ »

الآن ، استيقظوا من سباتهم ، وأخذوا يدرأون التهم عن أنفسهم ، وأضحى كل خطيب من خطبائهم ينكر أن لهم فى نفى سعد وصحبه دخلا . فترى الدكتور حافظ عفيفى بك يقول : « يزعمون أننا أوعزنا بنفيهم أو ارتحنا إليه . قول لا يؤيده دليل ولا تشهد به قرينة، بل كل الأدلة والقرائن ناطقة بكذبه » . وحسن أن يتنصل مصرى من السعى فى نفى مصرى أو الارتياح إليه ـ ذلك إذا كان صادقا فى قصده دون أن تنهض « الأدلة والقرائن » على صريح كذبه . ولست أرى كبير تعب فى الإتيان ، ولو على الأقل، بالقرائن التى تؤيد سوء موقفهم إزاء نفى سعد وصحبه . فهى منحصرة فى ثنايا الكتاب الأبيض ، وأحاديث وزراء الحماية أنفسهم ، وأفعالهم ثم فى موقف اشياعهم .

١ ـ الكتاب الأبيض

أما الكتاب الأبيض فهو مجموعة مستندات رسمية ، القصد منها الإفضاء بما يمكن نواب الانجليز من درس الحالة فى مصر درسا حقيقيا . ولذا يمكننا أن نعتد بما جاء فيه عن وزراء الحماية ؛ ويدلنا هذا الكتاب على أن السياسة الانجليزية رأت بعد قطع المفاوضات الرسمية أن تنفذ ماصاغته فى تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ من تصويب التهديد نحو زعمائنا اعتقادا منها أنهم « عملوا على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثارو بها جهل العامة وشهواتهم » . ولقد كان اللورد ممثل تلك السياسة مضطرا إلى أن ينفذ تهديده الملخص فى « أن حكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها » . وأول طريق لتنفيذ المآرب الانجليزية والعمل بمقتضى ذلك

لنصيح الخالص الذى أشار إليه عدلى باشا فى مساءلته للوردكرزن: « لماذا لاتنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض ». أول طريق لذلك كله هو إخلاء السبيل لذلك الناصح البطل الأمين !

فلم يكد يمضى على ذلك التهديد سبعة عشر يوما أى لم يكد يأتى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ حتى نهض اللورد اللنبى ، ماداً إحدى يديه للم شمل جماعة عدلى باشا، وباطشاً باليد الأخرى بالزعماء الوطنيين . ومن عجب أن نقرأ فى الوثيقة الحادية عشرة خبر بذل اللورد جهده فى إنشاء حزب عدلى باشا لأنه « يشعر بأن هذا الحزب لامحالة ممزق مالم يتقدم الآن وإذ ذاك يكون زغلول هو الوحيد الذى يربح » . ثم نقرأ فى هذه الوثيقة نفسها منع اللورد اجتماع سعد فى « سيروس[1] » ، وتمهيد السبيل لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية. والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هى إحلال هذه الفئة الموالية محل الفئة المشاغبة فى عرفهم، وفى اليوم التالى لارسال تلك الوثيقة البرقية السابقة أى فى ٢١ ديسمبر أرسل اللورد اللنبى إلى وزير الخارجية الانجليزية تلغرافا صدره بالكلمة الصغيرة الآتية « خاص بتلغرافى فى ٢٠ ديسمبر » ، وهو تلغراف إنشائه حزب عدلى باشا وتمهيده السبيل لإبعاد سعد حتى يخلو الأول الجو . وفعلا قد أتى تلغراف ٢١ ديسمبر بما ينفذ ماجاء فى سابقه إذ قال اللورد « وإنى مصدر اليوم أمراً تحت الأحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهييج » ، وكان ماكان . . .

وهال اللورد أن يكون الفوز فى الانتخاب لنقابة المحاماه فى جانب أنصار سعد . فاعتبر ذلك — كما جاء فى الوثيقة السابعة عشرة — « نذيرا بانهيار الجرف لمصلحة زغلول » .

وضرب مثلا أن مثل هذه الانتخابات كانت أول النذر بسقوط

(١) وهو نادى (سيروس) الذى كان فى ذلك الوقت فى شارع سليمان باشا (طلعت حرب باشا الآن)

المسيوفينزيلوس . هال اللورد ذلك فاقر صراحة بأن ذلك الانتخاب كان من الأسباب التى افضت إلى إبعاد سعد .

إذن رؤى أن من الضرورة نفى سعد حتى لايهوى نجم السير عدلى الذى وضع الانجليز فيه كل ثقتهم . فنفوه ونفوا أصحابه الكرام . وأنشبت الثورة أظفارها فى أنحاء البلاد جميعها . وقبض الأنجليز على ناصيتها بيد من حديد . وقبل أن يجف دماء الضحايا التى القيت فى الطرقات هدرا ألف ثروت باشاوزارته سرا . وأرسل اللورد يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ إلى كرزون تلغرافين الأول يتضمن أسماء الوزراء الذين يشاركون ثروت باشا فى تأليف الوزارة . والثانى يقرر أن كثيرا من المصريين لم يعدوا الإبعاد عملا استبداديا من أعمال القمع .

وهنا تأتى القرينة التى ينكرون عدم وجودها . فما قصد اللورد من عبارة « كثير من المصريين » إلا وزراء الحماية وأشياعهم . إذ المعروف أن «المصريين» ينحصرون :

(أولا) فى مجموع الأمة ، وهى التى أثار ثائرتها نفى سعد ، والتى اقض مضاجعها بعده ثم .

(ثانيا) فى جماعة الحزب الوطنى وهؤلاء شاركوا الأمة حقا فى تألمها من نفى سعد ، ولم يكونوا بالمتصلين باللورد حتى يمكن أن يقال إنهم ضمن الكثيرين من المصريين الذين سرهم ذلك الإبعاد .

و(ثالثا) فى عصبة عدلى باشا وهى التى يقصدها اللورد اللنبى فى قوله الآنف الذكر ، لأنهم على إتصال دائم به دون شك وإليك بعض مايثبت ذلك :

١ — قول اللورد اللنبى فى الوثيقة الخامسة « زارنى عدلى باشا بعد ظهر اليوم . . . وقد أكد لى عدلى باشا أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ويقوى القانون والنظام . . وزاد على ذلك « أنه ليس على يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله » .

٢ — قول اللورد فى الوثيقة الثامنة :

« وفى مساء ذلك اليوم زارنى ثروت باشا . . وعرض برنامجا صرح بأنه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه » .

٣ — قول اللورد فى نفس الوثيقة التى يقرر فيها سرور أولئك المصريين ما يأتى : —

« وقد عرضت اقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأدنيين المتصلين بدوائر واسعة من الرأى العام ومع عدلى الذى كانت معونته نزيهة قيمة . . »

كل ذلك يثبت بوضوح تام أن اللذين لم يعدوا إبعاد سعد عملا استبداديا من أعمال القمع هم وزراء الحماية والذين لفوا لفهم لانفرادهم بمقابلة عميد الانكليز ، واتصالهم وحدهم به إتصالا متينا .

٢ — أحاديثهم

على أنه كان يجدر بنا أن نعتقد أن ما أتاه الكتاب الأبيض ليس إلا عبارة عن إثارة فتنة بين المصريين ، لو أننا رأينا فى تلك الأحاديث التى كان يسر بها وزراء الحماية إلى أرباب الصحف ما لم يؤيد إلصاق التهمة بهم . فهل يجوز فى عرف « الجنتلمانية » أن يسأل مراسل جريدة « البتى باريزيان » عدلى باشا عما إذا كان يعتقد أن عودة سعد « قد تعكر السلام فى مصر » فيجيبه : « إننى أميل إلى أن أجيبك بسؤال آخر وهو : هل تعلم ماذا سيكون مسلك زغلول باشا إذا رجع بين أنصاره . . . إن كل شىء راجع إلى معرفة هذا ، على أننى أرجو أننا لا نتعدى عند إقامة النظام البرلمانى الطرق الدستورية فى كفاحنا السياسى » (راجع جريدة الوادى النيل يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٢) .

هذا ما كان من أمر عدلى باشا . أما ثروت باشا فقد سعى إليه مراسل جريدة « البتى باريزيان » نفسها فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ وأخذ منه حديثا

مطولا فى استقلاله الوهمى . ولما عرض المراسل على مسمعه مسألة إبعاد سعد عبس وتولى ورجاه إقفال باب ذلك الموضوع .

وهذا ما أثبته ذلك المحرر فى ختام حديثه:

« هنا حانت اللحظة للدخول فى نقطة دقيقة ، وأعنى بها نفى زغلول باشا، فان أنصار الزعيم يتهمون ثروت باشا بأنه هو نفسه الذى استلزم من إنجلترا اتخاذ هذا التدبير . وهذه مسألة ماثلة أمام أنظار الأمة بصفتها واقعة محققة . وكنت أحب أن أحصل على إيضاح فى هذه النقطة ، ولكنه أبى أن يعترف بالواقعة أو يدافع عن نفسه بخصوصها قائلا : إنى ارجوك بكل إلحاح ألا تضع لى أى سؤال فى هذا الموضوع » (راجع جريدة الأخبار فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢) :

وهكذا انعقد لسان ثروت باشا عن الدفاع عن نفسه فى مسألة بديهية لأنه لم يكن فى مكنته أن يكذب ما اعتبره هذا المراسل « مسألة ماثلة أمام الأمة بصفتها واقعة محققة » !.

٣ — أفعالهم

أما أفعالهم فتزاحمه لايمكن إحصاؤها . وكلها ناطقة بأنه ، إن لم يكن لهم دخل فى نفى سعد باشا، فهم على الأقل،قد وافقوا عليه . وليس هناك فرق بين الإشارة بالنفى والموافقة عليه .

١ — عندما اعتزم ثروت تحقيق كلمة الانجليز من حيث تأليف الوزارةألقى على الصحف شروطا فى أواخر يناير سنة ١٩٢٢ يؤلف بمقتضاها وزارته وكان الشرط التاسع منها خاصا « برفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتماداً على حسن موقف الأمة من سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين ». وبهذا قيد ثروت باشا إعادة المبعدين « بحسن موقف الأمة ». وكفى الإتيان بذلك الشرط دليلا على الرغبة فى رجعهم إلى بلادهم . ولما ألف ثروت باشا وزارته ضن

بذكر رجع المنفيين فى برنامجه واكتفى بأن وزارته « ستبذل جهودها اعتمادا على حسن موقف الامة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالاحكام العرفية » .

وهكذا أجمل الموضوع وقيده بحسن موقف الامة وقبل على نفسه وهو وزير الاستقلال أن تهان كرامة أمة بنفى زعمائها . وليت اقتصر على ذلك بل كنت ترى برنامج وزارته فى الصحف مقرونا ببلاغ رسمى ينبىء بقيام سعد إلى سيشل فى آن واحد ، ففى الساعة التى ارتقى فيها ثروت باشا كرسى الوزارة كان الانجليز يعدون الدراعة الحربية « كليا نس » لنزول سعد فيها وحده دون بقية أصحابه كى تمخر به عباب البحر إلى تلك الجزائر النائية . ثم لا يستحى ثروت فى ذلك الحين من أن يصدر ذلك البلاغ الرسمى المحزن . وينتظر بعد ذلك من الامة موقفا حسنا ! ألا ساءت أفعالهم ، وبئس ما كانوا يضمرون !

وبدل أن يطمئن ثروت باشا قلوب الشعب فى ذلك الحين بالسعى فى عودة المنفيين ، كان يصدر فى الصحف بلاغات رسمية بضرورة إرسال الخطابات باسمائهم إلى دار الحماية لتبعث إليهم فى سيشل .

٢ — والآن أجمل أفعال وزارة ثروت باشا الخاصة بسعد : فقد أمر بمصادرة صورته فى كل مكان توجد ، ومنع دخول زجاجات الرائحة والاطباق وغيرها من الدخول لمجرد حملها صورة سعد ، ورأيت بعينى رأسى أمر وزارة الداخلية الصادر إلى دور السينما بمنـــع عرض ١٩ منظرا من مناظر استقبال سعد فى الاسكندرية ومصر والصعيد وكل منظر آخر يماثله ، وأصدر ثروت باشا أوامره إلى الصحف بعدم ذكر اسم سعد أو حرمه أو زملائه ولا المكان الذى ينزل فيه ، وغير ذلك مما هو معروف مشهور .

٢ — ولم يكتف ثروت باشا بهذا كله بل سلم بوضع المنفيين رهائن فى يد الانجليز بحكم قانون التضمينات .

٤ — وحدث فى العام الفائت أن وقف المستر ملز أحد العمال الإنجليز فى البرلمان الانجليزى سائلا وكيل خارجيتهم بما يأتى : « أليس من الحقائق الواقعة أن عدلى باشاوجميع الرجال الذين اشتركوا معه فى المفاوضات الخاصة قد اجتمعت رغبتهم على إعادة زغلول باشا . فرد عليه ذلك الوكيل : « لا ياسيدى لا أظن ذلك . وهذا القول الذى تقوله غير صحيح تماما » (راجع تلغرافات الاهرام والمقطم الخصوصية يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢) .

بهذا رد مستر هارمسورت . وهو الخبير المطلع على خباياهم . فهل استطاع واحد أن يدفع تلك المعرة الصريحة عنه؟ لا إنهم لا يستطيعون مجابهة رجل رسمى مثل هارمسورث لا يتكلم إلا والمستندات تحت يديه كما ردزعيمهم بالأمس على لورد برسي !!.

٤ — موقف أشياعهم

يمن الدكتور حافظ عفيفى علينا باحتجاجه على نفى سعد باشا مع أنه هو وزملاءه المنشقين رفضوا اشتراط عودة سعد فى البيان الذى أذاعوه بعد اتحادهم الصورى فى أول يناير سنة ١٩٢٢ . وقد وجهنا سلاح اللوم فى وجوههم وقتئذ فأقر لنا المكباتى بك بأن اشتراط عودة سعد يفسر بانناعدمو الزعامة، وتلك سبة لا تغتفر!! وأذكر أن الوفود تقاطرت على هؤلاء المنشقين من كل فج عميق طالبة اليهم اشتراط رجع المنفيين قبل كل شىء ، وانبرى فى ذلك الحين الطالب محمود افندى عيسى تغمده الله برحمته صائحا فى وجوههم « سعد أولا » فأجاب المكباتى على ذلك فورا : « هل فيكم من يوافق على قول هذا المجنون » فأجبناه جميعا بصوت واحد « كلنا مجانين . ولابد من عودة سعد أولا » .

وهل سمعت لما تألف حزبهم قرارا فى مسألة ضرورة رجع المنفيين إلى أوطانهم (لا الافراج عنهم)؟ بل هل سمعت من خطيبهم عدلى باشا يوم افتتاح حزبهم كلمة حارة خارجة من قلوبهم فى هذا الصدد ؟

إنك لم تسمع . ونحمد الله على أنهم لم يتكلموا فى ذلك .

بعد ذلك يتبجحون بأنه ليس هناك من الأدلة والقرائن ما يؤكد أن لهم يدا فى نفى سعد أو انهم أرتاحو اليه . وسوف تظهر فى الغد الحقائق ويسجل التاريخ العار عليهم .

تعليق على هذه المقالة

تقتضينا أمانة التاريخ أن نصحح ما أسندناه إلى عدلى باشا فى هذا المقال حيث اتيح لنا أن نطلع فى مكتبة سعد زغلول ببيت الأمه عندما كنت متشرفا بسكرتيريته البرلمانية وقت كان رئيسا لمجلس النواب على مجموعه محاضر مفاوضات عدلى — كيرزون سنه ١٩٢١ — ١٩٢٢ فتبين لنا أن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانيه وقتئذ قد اجتمع بعدلى باشا بمقر الوزارة البريطانية بدوننج ستريت يوم ١٩٢١/١١/٢ لأول مرة وقت إجراء تلك المفاوضات، فقرر ان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعج الوزارة ومجلس العموم ويخيفهم وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرءوس أمام زغلول أوان يسلموا مواصلات الامبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون انجلترا العداء وأنه يعمل على إحباط مساعى الوفد الرسمى ، وعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديده بمناسبه الفتن التى احدثتها زيارته للصعيد وكيف لم ينف من مصر وعنده أنه أكبر عدو لاستقلال مصر أنه لا سبيل للاتفاق مع استرسا له فى التهييج . . .

فعقب عدلى باشا على ذلك قائلا : « ولكن التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث اضرابا عاما فى البلد ويحرج مركز الحكومة ».

ثم دار بين الاثنين عقب ذلك الجدل الآتى :

المستر لويد جورج : لن تكون هذه التدابير شرا من تركه يسترسل فى التهييج

عدلى باشا : وما ترانى أصنع الآن فى هذه المفاوضات .

المستر لويد جورج: يعز على أن تعود إلى مصر من غير نتيجة ، ولكن من جهة أخرى لا أرى كيف يمكن الوصول إلى اتفاق مقبول عندنا وعندكم ما دام زغلول يسلك طريق التهييج . فان اعضاء الوزارة هنا قد ادركهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر . وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر إلى زغلول .

(ثم استحسن لو أن المفاوضات اوقفت على أن تستأنف حين تصبح مصر أكثر هدوءا ووضوحا) .

عدلى باشا : لا يمكنى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن خصوصا اذا أريد بذلك التمكن من نفى زغلول لنستأنف المفاوضات بعد نفيه . على أنى ارى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلوا من الخطورة لكم . ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية والأحكم أن تعملوا على أرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره .

وبعد مناقشات وجيزة بينهما فى غير هذا الموضوع كانت آخر كلمة للمستر لويد جورج عند توديعه أنه يجب التخلص من زغلول وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث — كما جاء حرفيا فى محضر ذلك الاجتماع الرسمى.

• • •

وبعد يومين من هذا الاجتماع اجتمع عدلى باشا بالمستر لندسى عن الجانب البريطانى وافضى اليه بمضمون حديث المستر لويد جورج معه وأن فكرة نفى سعد زغلول تشغل باله فأقره المستر لندسى على ذلك قائلا بأنه حقيقة « تشغل باله منذ أيام وهو لا يفتأ يراها خير طريقة لحل المسألة الآن . ولكننا نعتقد أنها طريقة لا يمكن الاخذ بها » .

فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ترى طبعا أنه لا يمكننى أن اشترك فى تنفيذ هذه الفكرة وخصوصا اذا كان التأجيل قد قصد به التمكن من اعتقال سعد أو نفيه ولو تم ذلك لا عتقد الناس جميعا صحة التهم التى كان سعد يوجهها الينا من أننا جئنا لننظم الحماية وأننا سنحمل الناس بوسائل الاكراه على قبول الاتفاق مهما جاء قاضيا على الأمانى الوطنية . وأننا لم نر بدا من إسكات سعد . وعلى أى حال فانى لا اتردد فى اعتزال الوزارة اذا قررت الوزارة الانجليزية تأجيل المفاوضة إلى أجل آخر مهما يكن السبب الذى بنى عليه التأجيل ».

• • •

وبعد ذلك انعقدت ثلاث جلسات للمفاوضات فى ١٠ و ١٥ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ حيث انتهت المفاوضات وانصرف عدلى باشا فى آخر جلسة بعد اذن اللورد كيرزون بسفره اليوم التالى .

ثم حدث بعد ذلك ما سنتحدث عنه فى الباب السابع من هذا الكتاب .

• • •

على أننا وقد سجلنا ما اقتضت أمانة التاريخ تسجيله عما أسندناه إلى عدلى باشا من مسئولية نفى سعد ورفاقه ، فان لمن يطالع مقالتنا الاخيرة من مقالات « وزراء الحماية » وما تضمنته من أسانيد وحجج وبخاصة إجابة وكيل وزارة الخارجية البريطانى على سؤال أحد النواب المتضمنة إنكاره على عدلى باشا ومن اشتركوا معه فى المفاوضات اجتماع رغبتهم على اعادة سعد — نقول إن لمن يطالع ذلك العذر فى الاقتناع بما أسند إليه وأن سلوك وزارة عدلى باشا فى ذلك الوقت كان يوحى بإلصاق هذه المسئوليه بها .

• • •

أما وقد انتهيت من إثبات تلك المقالات وقد جاوزت السبعين من عمرى حين كتابة هذا فانى أعتذر اعتذارا صريحا عن وصفى المغفور لهما رشدى باشا وعدلى بلقب « سير » حينما كتبت تلك المقالات بالذات وكنت فى مطلع العقد الثالث من عمرى . فقد كان ذلك من حماسة الشباب واندفاعه .

الباب الرابع

إنهاء السيادة التركية على مصر

موجز بحوث الأهرام والتعليق عليه

فى الفصل الأول من بحوث «الأهرام» أشير إلى برقية مرسلة من سير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا إلى سير شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، أى قبل دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا بستة أسابيع قال فيها :

« وضعنا صيغة بيان قصير وبسيط يعلن وضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة وينهى السيادة التركية .. ونرى أن يصدر البيان هنا فى حالة هجوم تركيا على مصر .. »

وفى الفصل الثانى من هذه البحوث « كلف الليفتنانت جنرال جرانفل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية بأن يعلن أنه «من يوم ٥ نوفبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب» ، وكان ذلك الإعلان فى ٧ نوفبر سنة ١٩١٤ » ..

وفى الفصل الثالث من البحوث المذكورة أشير فى بلاغ إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أنه « بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أن بلاد مصر قد وضعت تحت حماية جلالته .. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ... »

ثم كان ما كان من آثار ذلك من خلع الخديو عباس وتعيين الأمير حسين كامل سلطانا .. وزوال القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية .. وإلغاء وزارة الخارجية المصرية .. وحلت انجلترا محلها فى علاقة مصر بالدول الأجنبية .. الخ .

وفى الفصل السابع والعشرين من بحوث الأهرام أشير إلى نصوص معاهدة فرساى المتعلقة بمصر ومنها المادة ١٥٢ وفيها أن ألمانيا توافق على نقل السلطات

المخولة لتركيا فى اتفاقية الاستانة المبرمة فى سنة ١٨٨٨ بشأن حرية المرور فى قناة السويس إلى الحكومة البريطانية ...

• • •

وما نشر فى هذه الفصول كلها عن علاقة تركيا بمصر لم ينته إلى هذا الحد وإنما كانت له تتمة .. هى سبق استسلام تركيا لاحتلال الحلفاء للاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتلال اليونان لأزمير فى مايو سنة ١٩١٩ ، وإقرار حكومة الاستانة بذلك الاحتلال فى معاهدة « سيفر » .. واستيقظت تركيا وقتئذ على يد زعيمها مصطفى كمال،وأدت نهضتها وثورتها الى نشوب حرب بين قواته الوطنية وجيش اليونان فدحرته،وأعادت أزمير الى حظيرة تركيا. .وأنتهو الأمر بعقد الصلح بين الحلفاء وبين الحكومة الوطنية التركية فى مؤتمر دولى فى مدينة «لوزان »وانتهز كل من «الوفد المصرى» و«الحزب الوطنى» هذه الفرصة فاصدرا فى يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ قرارا بوجوب اشتراك مصر فى هذا المؤتمر،وندبا من قبل كل منهما وفدا اليه..وهناك وفى لوزان اندمج الوفدان فى هيئة واحدة فى يوم ١٤ نوفبر سنة ١٩٢٢ سميت «الوفد المصرى » واصدرا وثيقة وطنية سميت « الميثاق الوطنى » وبارك سعد زغلول من منفاه بجبل طارق هذا الائتلاف فى برقية قال فيها :

« سرنى الخبر الذى وصل إلى من إبرام الاتفاق بينكم، ولكنى لا أرى لزوما للسعى لدى مؤتمر لوزان من أجلى . إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أهداف الأمة (١) .

• • •

وما حدث من عدم إمكان تمثيل مصر فى مؤتمر فرساى حدث بالنسبة

---

(١) ذلك لأن هذا الميثاق الوطنى الذى اصدرته الهيئتان المتحدتان قرر ضمن قراره الثالث : «العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه» .

لمؤتمر لوزان . . ولكن « الوفد المصرى » الذى ندب إليه لم يدخر وسعا فى بذل أقصى الجهود فى مذكرات أرسلها إليه كان لها أكبر الأثر فيما انتهت إليه المعاهدة التى أبرمت فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ وسميت بمعاهدة لوزان حيث نسخت ماكانت تنص عليه معاهدة «سيفر» من اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر، وتنازلها عن السلطات المخولة لها بمقتضى معاهدة الاستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس(١) .

وفى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ كتبنا فى جريدة البلاغ فى هذا الصدد المقال التالى:

معاهدة لوزان

وسياسة ٢٨ فبراير

انتهى مؤتمر لوزان من عمله بابرام معاهدة يعدونها نصرا للاتراك. وإذا كان الأمر كذلك ، فانا نتقدم إلى إخواننا الأتراك بالتهنئة من صميم قلوبنا مادام نضالهم قاضيا على الجشع الاستعمارى الذى تشكو منه مر الشكوى .

غير أننا رغم هذا نحس بالالم فى نفوسنا لنقض الدول وإبرامهن فى مصر وشؤونها فى غيبتها وعلى غير علم منها . ويزيد فى تألمنا أن تكون « الكروات » و«السلوفات» ـــ وهما مالم نسمع عن استقلالها إلا قريبا ـــ ممثلتين فى ذلك المؤتمر ومتعاقدتين مع المتعاقدين فى المعاهدة .

سياسة واحدة تلك التى سارت عليها الدول من وقت قيام الحرب إلى الآن . وما كانت إلا طوعا لما يملى الإنجليز . . ففى وقت بسط الحماية البريطانية على مصر، طلب الإنجليز إلى الدول الاعتراف بها ، وما اسرع ما اجيبوا الى ما طلبوا .

---

(١) تراجع تفاصيل هذا الموضوع والقراروين اللذين أصدرهما كل من الحزب الوطنى والوفد المصرى والميثاق القومى الذى حرراه فى ص ٧٥ ـ ٨٧ من الجزء الاول من كتاب المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى «فى أعقاب الثورة المصرية» ـ طبعة سنة ١٩٤٧

ووقت معاهدة فرساى ، وسن جرمان ، وسيفر ، طلب إلى الدول جميعا إقرار الحماية فلبين النداء . ولما « انتهت » الحماية أرسلت كل دولة إلى مصر تهنئة بالاستقلال،فاعتبر الساذجون ذلك اعترافا بالاستقلال ، وإلغاء الحماية . وليس أدل على بطلان تلك التهنئات من تهنئة اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية باستقلال مصر « التام » .

أعلن الأنجليز إنهاء الحماية ، ووقف المستر لويد جورج — رئيس الوزراء فى ذلك العهد — على منبر الخطابة فى مجلس النواب ملقيا فى روع الدول شر النذر ، قائلا بصراحة « إن حالة إنهاء الحماية لاتؤثر على ما اعترفت به معاهدات الصلح بشأن مصر . وكان قبل ذلك قد كتب إلى رؤساء وزراء المستعمرات المستقلة قائلا :

« نحن ننوى فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح(تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) إلى الدول الأجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر .. وستحافظ بريطانيا دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى عرفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل واعتبار ذلك نصيحة بريطانية جوهرية.. ونحن ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى ، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى».

وكل ذلك حصل فعلا . ويظهر أن الدول « العظمى » تأثرن بهذه التهديدات أو خضعن لإرادة الانجليز طوعا لسياسة تقسيم البلاد فيما بينهن ، وأول أثر لذلك فشل مؤتمر لوزان فى مسألة مصر من غير أن تمثل فيه ، وكان هذا بالطبع نتيجة لسعى الإنجليز هنا وهناك لمنع ذلك التمثيل .

وليتهم مع ذلك فصلوا فى أمر مصر كما يجب ! وقد يكون للأتراك العذر فيما رضوا به ،لأنهم ما كانوا يسمعون عن مصر إلا صوتا انجليزيا يثبت أقدام بلاده

فيها . فلا عجب اذا تمخضت معاهدة لوزان عن بضع مواد لا تغنى ولا تسمن من جوع ؛ فها هي ذه المادة التاسعة عشر تقرر : « أن كل مسألة تنشأ من الاعتراف بحالة مصر تسوى باتفاقات تجرى بالمفاوضات فيها على الأثر بطريقه تعين فيما بعد بين الدول العظمى المتعلق بها هذا الأمر » .

وهكذا تحاشى الأتراك، وتحاشت الدول معهم، ذكر الاعتراف باستقلال مصر التام، خصوصا بعد قولهم فى المادة السابعة عشر من تلك المعاهدة: « يبتدىء تاريخ عدول تركيا عن كل مالها من الحقوق والمزايا على مصر والسودان من اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ »، إذ بهذا القول أزالوا ما كان على مصر من سيادة إسمية ، فأصبحت بعد ذلك مستقلة استقلالا تاما من الوجهة القانونية .

ولكن بدل اللجوء إلى هذه الصراحة الواجبة ، رمتنا الدول بعبارة مبهمة فى تسوية « ما ينشأ عن الاعتراف بحالة مصر » . ولست أدرى أى اعتراف يقصدون ؟ هل هو اعتراف الدول فى معاهدة لوزان بعدول تركيا عن كل مالها من الحقوق والمزايا ؟ أم هو اعتراف الانجليز بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، أم هو اعتراف بحالة مصر الراهنة حالة الاحتلال الانجليزى وإشراف انجلترا على كل شئون مصر الداخلية والخارجية ؟ .

ذلك ما لا أعرف جوابا عليه . على أن الشك يخامرنى فى أنهم يرمون من وراء ذلك القول إلى منفعة مصر بل على العكس هناك نص فى معاهده لوزان يؤيد الشك فيما يقصدون .

فقد تعهدت تركيا فى الماده الخامسة والعشرين منها : « بأن تعترف بالمفعول التام الذى لمعاهدات الصلح » . وكلنا يعرف جد المعرفة أن معاهدات الصلح : كمعاهده فرساى التى عقدها الحلفاء مع ألمانيا فى أوائل مايو سنة ١٩١٩ ومعاهده الحلفاء مع النمسا فى يونيه سنة ١٩١٩ وغيرهما تعرضت لشئون مصر تعرضا مضرا بمصلحتها ومثبتا لأقدام الانجليز فيها .

والخلاصة أن معاهدة لوزان أيدت بسياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الخاصة بمصر اذ لم تتعرض مطلقا لجلاء الجنود الانجليزية عن أراضي مصر والسودان ولا لاستقلالها التام. وعدلت تركيا عما لها من حقوق ومزايا على مصر والسودان ابتداء من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهو عدول حسن لو نص فيه صراحة على أن تلك الحقوق والمزايا تؤول الى مصر والسودان نفسهما . لقد كان واجبا على تركيا أن تفعل ذلك ، خصوصا أن ساستها لابد أن يكونوا قد قرأوا التبليغ الانجليزى الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ الذى قالت الحكومة الانجليزية فيه : . . . « وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالته (أى جلالة ملك بريطانيا العظمى) » .

الباب الخامس

لمن فكرة المطالبة بحقوق البلاد
وكيف تألف "الوفد المصري"

الفصل الأول

موجز بحوث الأهرام والتعليق عليه

بدأت جريدة الأهرام فى الفصل السابع من بحثها عن ثورة سنة ١٩١٩ بنشر وثيقة سرية مرسلة من سير ر. وينجيت المندوب السامى إلى لورد هاردينج وزير الخارجية فى ١٩١٨/١١/٢٤ — أشير فيها إلى قلق السلطان فؤاد من تدخل الأمير عمر طوسون فى الشئون السياسية واعتباره منافسا بغيضا لعرشه ، وأن السلطان قد استخدم رشدى باشا وعدلى باشا فى الإصرار على أن يلزم الأمير منزله فى الاسكندرية ، والتخلى عن الاجتماع الذى كان قد دعا إلى عقده مع كبار القوم لبحث المسألة المصرية .

وقال سير وينجيت فى هذه الوثيقة إنه قابل محمد سعيد باشا بناء على طلبه فى ٢٢/ ١١/ ١٩١٨ ، فأبدى له رغبته الشديدة فى العودة إلى الحكم ، وبعدائه للوزراء الحاليين (رشدى باشا وزملائه) بالإضافة إلى أنه صديق حميم للأمير عمر طوسون ، وأنه والأمير ومعهما عدد كبير من رجالات مصر المعروفين كانوا يدرسون المسألة المصرية بعناية طوال الشهور الماضية للحصول على ما يمكن الحصول عليه من التنازلات لمصر فى إطار الحدود القانونية الدقيقة ، ومع احترام الوضع الحالى للحماية البريطانية على البلاد وأنهم فى أعقاب توقيع الهدنة دعوا إلى عقد اجتماع يحضره ٨٠ من كبار الشخصيات المعروفة لبحث الموقف الجديد . .

وقد عزا محمد سعيد منع الاجتماع إلى البغض الشديد للذى يحمله السلطان لمنافسه الوهمى ، وكذلك إلى تأثير سعد زغلول ورجال حزبه الذين كانوا إلى ما قبل اسبوع أو عشرة أيام مضت (أى ١٤ أو ١٧ / ١٠ / ١٩١٤) متفقين

تمام الاتفاق مع الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد ، ولكنهم انفضوا من حولها فجأة وأصبحوا متطرفين ينادون بالاستقلال الذاتى ، وانهاء الحماية(١).

وتناول سير وينجيت الحديث فيمن يجب أن يسمح لهم بالسفر إلى انجلترا لعرض قضيتهم على الشعب البريطانى ، وربما على الحكومة ، فأشار إلى وجود ثلاثة أحزاب : أولها يتركز فى المتطرفين ويتزعمه سعد زغلول ، والثانى يتركز فى المعتدلين ويتزعمه الأمير عمر طوسون ومحمد سعيد ، والثالث من الراضين عن الوضع القائم . ومن رأيه الا يسافر إلا وفد يمثل الاحزاب الثلاثة ، على أن

(١) تناول سعد زغلول فى ص ١٨٤٨ و ١٨٤٩ و ١٨٥٠ من مذكراته هذا الموضوع بالذات فى صدد ما كان يشيعه « بعض فتيان الحزب الوطنى الذين كانوا يسوءون كل عمل لم يصدر منهم مهما كان فيه الخير لمصر والموافقة لمبادئهم » . وأن ما يشاع وقتئذ مع وضوح بطلانه قد وجد من بعض النشط وذوى الأغراض قبولا له . . فقال :
« ... ثم ألقوا إلى الأمير عمر طوسون بأننا نحن الذين سعينا فى إحباط الاجتماع الذى دعى إليه ، وأذعنا عنه أنه لا يريد دفع شيء من المال إلى الوفد ، وأنه لا يريد الاستقلال التام للبلاد ، وأننا ضد العائلة المالكة وإننا نحن الذين افتكرنا فى هذا المشروع ، وافترضنا وضعه ، وأنهم سعوا بذلك لدى الأمير المذكور فكدروا خاطره ، وحركوا فيه عاطفة الانتقام ، فسعى فى تأليف وفد آخر بواسطة محمد باشا سعيد محسوبه ، والتف حوله أولئك الأشخاص السالف ذكرهم والبعض من فتيان الحزب الوطنى . وما كنا نعلم بهذه النمائم والدسائس لو لا أن إسماعيل باشا اباظه — وهو الرجل الذى كان أشد عدو لى — حضر من تلقاء نفسه معتذرا عما فرط منه فى جانبى سابقا ملتمسا الصفح عنه ، معلنا بأن الشعور الوطنى هو الذى حمله على ذلك وبعثه أن ينضم إلى حركة يعتقد فيها حسن المبدأ وشرف الغاية ؛ وقال إن هناك وفداً آخر يؤلفه ذلك الأمير الحانق علينا بسبب تلك النمائم وعددها ، وأنه يرى من المناسب أن نتفاهم مع محمد باشا سعيد حسما للخلاف وتحصيلا للاتحاد . . »

وبعد تفصيل فى وسيلة هذا التفاهم قال :

« ... ورأيت أن أذهب إلى الأمير عمر طوسون وازيل عن نفسه أثر تلك النمائم ، فذهبت إليه ووجدت عنده محمد باشا سعيد واسماعيل باشا صدقى وأمين باشا يحيى ، وبينت له الحقيقة فى كل من تلك النمائم بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة ، فاذا اخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب ، وأطلب السماح عنه ، لكنى لا أستحمل الكذب بحال من الأحوال ، فظهر الارتياح إلى بيانى ، وقال الآن ارتحت ، فقلت إن المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه .. »

نترك لرشدى وعدلى باشا — بمساعدة شيتهام وبرونييت — أن يقدما للحكومة المعلومات اللازمة للوصول إلى حل » .

• • •

ثم نشرت الأهرام بعد ذلك من واقع مذكرات عبد العزيز فهمى باشا فى صدد ما يفيد كيف تكون الوفد المصرى ، وعمن جاءت فكرة تكوينه ، فعزا أصل الفكرة إلى محمد محمود باشا ، وأنه لما فاتح فيهما كلا من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعلى شعراوى فى اجتماعهم بمنزل محمود سليمان باشا ، أبى سعد موافقته على أساس أن الوقت غير مناسب،لأن الإنجليز منتصرون وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد . .

وانصرف الجميع كل إلى بيته قاطعين النظر عن تأليف الوفد .

ولكن سعداً بعد قليل دعاهم إلى منزله على إثر ما رواه له رشدى باشا وعدلى باشا بعد انصرافه من ذلك الاجتماع ، من أنهما والسلطان متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون إلى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها . . وأن سعدا لم يكد يسمع ذلك حتى أسرع إلى دعوة زملائه إلى الاجتماع بمنزله .

ونقلت الأهرام عن كتاب الأستاذ العقاد عن « سعد زغلول » أن حسين رشدى باشا أقام حفلة بكازينو سان استفانو يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ لمناسبة عيد جلوس السلطان،وحدث فى خلالها أن فاتح الأمير عمر طوسون سعد زغلول فى موضوع إثارة المسألة المصرية بعد أن أوشكت الحرب على الانتهاء ، فأجاب سعد على ذلك (كما جاء فى مذكراته) بانها فكرة جميلة قامت فى بعض الرءوس من قبل » .

وافضى سعد إلى الأمير بموافقته وارتياحه...

وبدا لكثير من المواطنين الذين كانوا يتابعون الاتصالات التى يجريها عمر

طوسون أنه يريد أن يرأس هذه الحركة للطالبة باستقلال مصر ، وذلك بالرغم من أن سعد زغلول لم يعترض على أن يتصدر الأمير عمر طوسون هذه الحركة لما له من المنزلة الرفيعة ،وان اصحاب سعد عارضوا هذه الفكرة وعارضتها كذلك دوائر القصر والوزارة .

وقد دعا سير وينجيت إلى حفلة أقامها بالاسكندرية يوم ٢٢ /١٠ / ١٩٨١ وانتهز سعد وزملاؤه اللقاء وتحدثوا فى مشروع رشدى باشا رئيس الوزراء الخاص بسفر وفد رسمى إلى أوربا للمطالبة بحقوق مصر وأن سعدا يقول : « إنه شم فى هذه الواقعة من عدلى باشا رائحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى باشا لم يكن من بنات أفكار الاثنين ، وانه لابد أن يكون مشتملا على سر تكشفه الايام . . . »[1]

وفى اليوم التالى عاد سعد زغلول إلى القاهرة بقطار الصباح والتقى مع عمر طوسون مصادفة ، ودار بينهما الحديث بصراحة تامة ، واتفقا على أن تذهب جماعة من الزعماء الوطنيين إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر أمام مؤتمر الصلح .

• • •

والمستخلص مما نشر آنفا أن فكرة تأليف الوفد المصرى معزوة إلى عدة أشخاص هم :

١ ــ الأمير عمر طوسون وحده أو هو ومحمد سعيد باشا .

٢ ــ محمد محمود باشا .

٣ ــ السلطان فؤاد ورشدى باشا وعدلى باشا .

٤ ــ سعد زغلول باشا .

وحدث أن اسماعيل صدقى باشا قـــد نشر فى مجلة « المصور » فى سنة ١٩٤٨ مذكراته .وأسند إلى نفسه فى الفصل الرابع منها المنشور فى العدد الصادر

(١) هذه العبارة منقولة مما كتبه سعد فى مذكراته ص ١٨٤٢ .

فى ٢٦ / ٣ / ١٩٤٨ وما بعده ، بما يوحيه اسلوبه المألوف وعباراته العامة أنه أول من فكر فى وجوب المنـــاداة بمطالب مصر وأول من التفت ذهنه إلى حقوقها . . وقد اقترحت على المغفور له مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى حينذاك أن أرد على هذه المذكرات مستعينا فى ذلك بمذكرات سعد زغلول ، فوافق،وتسلمت هذه المذكرات فعلا ونشرت سبع مقالات ردا عليها فى جريدة « صوت الأمة» ثم أوقفت مواصلتى السير فى تحريرها لمناسبة ورود اعتراض من الاستاذين مصطفى وعلى أمين باعتبارهما من ورثة سعد زغلول لأسباب ابدياها عن طريق محاميهما المرحوم الاستاذعلى أيوب، بالرغم من معارضة مصطفى النحاس لى فى هذا الوقف بعدأن بان من مطالعته بحضورنا نص الاتفاق المحرر بينه وبين ورثة سعد بشأنها أن له الحق المطلق فى التصرف فيها بجميع أنواع التصرف ، وقد اصررت على رأيى،مبينا لخليفة سعد أن الاستاذين مصطفى وعلى أمين يهدفان إلى وضع ايديهما على هذه المذكرات باعتبارهما صحفيين لا باعتبارهما من ورثة سعد ، وذلك عن طريق رفع دعوى حراسة قضائية مستعجلة بشأنها . . واخيرا وافق النحاس باشا على ما رأيته وتوقفت عن مواصلة مقالاتى ردا على صدقى باشا .

ولما كانت قد تناولت بالتفصيل وبالمراجع نفس الموضوع الذى أثارته جريدة الأهرام آنفا وما يتصل به وهو مما عرضت له وثائق جريدة الاهرام ويوميات استاذنا الجليل محمد كامل سليم ، فقد آثرت نشر هذه المقالات السبعة المذكورة فيما بعد اذ فيها ما يلقى الأضواء أو يكمل ما سبق نشره فى هذا الصدد . . وذلك لما قد يكون فيها — حسب اعتقادى — من فوائد تاريخيه تكون تحت نظر الباحثين فى التاريخ .

الفصل الثانى

المقالات

وعددها فى هذا الفصل تسعه : إثنتان منها كتبتا فى جريدة « البلاغ » سنه ١٩٤٦ كل منهما بعنوان خاص ، والسبعه الأخريات كتبت فى جريدة « صوت الامة » سنه ١٩٤٨ تحت عنوان عام هو : « صدقى باشا يتجنى على التاريخ » ، ولكل منها ما عدا أولآها عنوان فرعى خاص .

المقالة الاولى

١ — رياسة هيئة المفاوضات وأغلبيتها

هذا صوت سعد يدوى فى الآذان

« نشرت فى جريدة البلاغ فى ١٩٤٦/٣/١٢ »

نشرت جريدة (البلاغ) فى عددها الصادر أمس حديثا قيما لحضرة صاحب السعادة عبد السلام فهمى جمعه باشا عضو الوفد المصرى تناول فيه طرفا من الذكريات التاريخية عن الظروف والملابسات التى صاحبت مرحلة هامة من مراحل حركتنا الوطنية منذ ربع قرن ، والتى تمر الآن على البلاد ، ولكنى استسمح سعادته ، وقد أوجز كل الايجاز فيما اشترطه زعيمنا خالد الذكر سعد زغلول باشا فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ، فيما يختص بأن تكون أغلبية المفاوضين فيها من رجال الوفد ،وبأن تكون الرياسة فى هيئة المفاوضات له،استسمح سعادته فى أن أكمل بالتفصيل ما أوجز ، حتى يعلم من لم يكن يعلم أن سعدا ما كان يقصد من اشتراط هذين الشرطين غاية شخصية لذاته ، وحتى يتذكر من يتمشدقون الآن بانهم أبناء سعد تعاليم سعد ، وليعلموا كيف خرجوا عليها ، ورضوا أن يكونوا ذيلا لدولة صدقى باشا ومن هم على غراره ، وأخيرا لكى يتبين البلاد أن

الوفد المصرى برياسة مصطفى النحاس لا يزال الحافظ لتراث سعد والوفى لمبادئه .

• • •

١ — أشار سعادة عبد السلام فهمى جمعه باشا إلى حديث المغفور له سعد زغلول باشا مع جريدة الأهرام عن شروط اشتراك الوفد المصرى، وألمح إلماحة وجيزة الى ما ذكره تبريرا لاشتراطه أن تكون رياسة هيئة المفاوضات والأغلبية التى تتكون منها من الوفد المصرى، ويحسن أن ندع صوت سعد الرهيب يتحدث فى هذا الموضوع ، فقد سأله رئيس تحرير الأهرام : « وهل يرى الوفد أهمية كبرى لرياسة المفاوضين ؟ » فأجابه سعد قائلا : « نعم لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ، فيجب حتما أن تكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بابداء كل ما يراه صالحا، ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ، ولا يمكنه أن يتمكن من ذلك إذا كانت الرياسة بيد غيره، فعقب المحرر على هذه الأجابة بقوله :

« ولكن هذا ليس منطبقا على التقاليد المرعية » ، وهذا هو نفس ما يردده الآن دولة صدقى باشا .

فانبرى سعد يرد عليه قائلا :

« أى التقاليد تريدون . إن لكل بلد تقاليده الخاصة به، ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذى نحن فى صدده حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقه يرجع إليها ويقال بالتمسك بها . . إن حادثتنا نادرة فى بابها . ولصاحب العظمة السلطان أن يجرى فيها طبقا لما تقتضيه المصلحة . ومادامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان والأمة فما هو المانع الذى يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرياسة لمن كلت ثقة الأمة به ؟

فاذا منحها عظمة السلطان للوفد ، فمن الذى يتضرر من ذلك وينتقده ؟ أهم الانجليز ؟ وليس لهم فى ذلك من شأن كما صرحوا . أهى الأمة المصرية ، وهى تود بل تحتم أن تكون الرياسة فى الوفد نائبها ومحل ثقتها؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى ؟ »

ثم قال ردا على سؤال وجه إليه : « ولا أخشى الضرر إلا من جهة واحدة، وهى حدوث

الانشقاق فى الوفد الذى يعين للمفاوضة، ونحن نأمن هذا الانشقاق بأن يكون المفاوضون من مبدأ واحد ، ومن الذين يرمون إلى غاية واحدة ،هى غاية الأمة » .

٢ — وفى ٢٢ أبريل سنة ١٩٢١ أقام أهالى السيدة زينب لسعد حفلة تكريم، ردد رحمه الله الشرطين سالفى الذكر فى خطبته فقوبل بالهتاف والتصفيق الحاد عندما ذكرهما ، ثم قال بعد ذلك عنهما ما يأتى :

« وإنما اشترط الوفد الأغلبية والرياسة لأنه كما تعلمون هو الساعى لاستقلالكم والمسئول أمامكم عن هذه المهمة . ولا يمكن بحال من الأحوال أن يتحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون إدارة العمل بيده وحتى يكون بيده وصل المفاوضة وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الأحوال . إذا حصل الاتفاق على هذه الشروط،وضعنا جميعا يدنا فى يد الوزاره وسعينا إلى هذه الغاية،فإن بلغناها فذلك ما نبغى وتبغون،وإن كانت الأخرى نرجع اليكم لنعمل على حفظ حقوقكم كالسابق»

٣ — وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ خطب سعد فى حفلة تكريم أقيمت له فى شبرا برياسة المغفور له سمو الأمير عزيز حسن باشا ، فأشار الى مارددده خصوم الوفد وقتئذ عن شرطى الرياسة ، والأغلبية . وهو يشبه تماما ما قاله صدقى باشا فى بيانه الاخير متسائلا : « وما الذى ينشده النحاس باشا غير ما تنشده هذه الحكومه والاحزاب المصرية على تباين مشار بها »، فقال سعد — رحمه الله — فى هذا الصدد ما يأتى :

« قالوا فى الشرط الخاص بأن تكون أغلبية المفاوضين من الوفد : إن الامر ليس أمر أحزاب وشيع ، ولكن يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة .

كلام جميل جداً ، ولكن رئيس الوزراء (عدلى باشا) فاته أن الوفد المصرى ليس شيعه فيكم ، ولا حزبا منكم بل وكيلكم أجمعين ، فاذا ما طلب أن تكون له أغلبية فانما ذلك ليتحقق أن تكون الامه التى يمثلها الوفد ممثلة فى المفاوضين تمثيلا حقيقيا . فالمسالة ليست مسالة أحزاب ولا شيـــع ، بل مساله أمة

بتمامها يراد أن تكون ممثلة فى المفاوضين الرسميين تمثيلا حقيقيا .

وأما عن الرياسة، فقد اجابوا بجواب لا مبرر له ، إن الرياسة لم تطلب لغاية شخصية ولا إرضاء لشهوة فى النفس فإن الضعيف الماثل أمامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل يؤمل . وإنى أشعر بكل ما فى من قوة أن هذه المنزلة لا يتوفر فيها شيء مطلقا ، فلا يزيد فيها إلا أن يكون رئيسا لعدلى ورشدى مادمت متشرفا بتفضلكم على بأنى رئيسكم . ولكن صحبى وأنا اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا فى المفاوضات الرسمية . فان الرئيس له أن يدير المفاوضات بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها لا برأيه وحده بل بالأغلبية التى اشترطها الوفد أن تكون له ليعتمد عليها فى القطع وفى الوصل . فاشتراط الأغلبية إنما هو لهذه الغاية . قالوا إن إعطاء الرياسة لغير رئيس الحكومة مخالف للتقاليد المعروفة (وهو ما ذكره صدقى باشا فى بيانه تماما) . هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا على الحقائق القانونية فيما يختص بالرسوم السلطانى الذى تكلمت عنه . ما هذه التقاليد ؟ لكل بلد تقاليده . فهل فى مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطى الرياسة لمن يشاء . ؟ كلا ثم كلا ! .

هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة، فلا اعتبار لها . . »، ثم اختتم سعد خطابه بقوله:

« إن الوزارة جاءت وقالت بأنها تشترك مع الوفد فى المفاوضات الرسمية وخلبت عقول الأمة بهذا البيان والآن تقول :(لا بل أفاوض وحدى دون الوفد). للحكومة رأيها وهذا شأنها ، ولكن الوفد الممثل للأمة لا يمكن أن يولى ثقته من تفاوض على غير شرطه » (٢)

٤ — و ٧ مايو سنة ١٩٢١ أقام المغفور له سعد زغلول حفلة شاى بفندق

---

(١) وهذه الخطبة هى التى صرح فيها سعد- تدليلا على سلامة وجهة نظره -أن الوزارة معينة من قبل السلطان بل من قبل المندوب السامى البريطانى أيضا ، وأنه جابه لورد ملنر أثناء مفاوضته معه لمناسبة التحدث فمن سيتولى المفاوضة من جانب مصر فاجابه «الحكومة المصرية» فلم يكن من سعد إلا أن قال له فى الحال: «إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس» وهو ملك بريطانيا !!

الكونتننتال لممثلى الهيئات التى كرمته ، وقد ألقى فيها خطابا مستفيضا يكاد يكون مجيبا فيه على سؤال صدقى باشا الذى ورد فى بيانه الأخير والذى جاء فيه :

« وهل يعرف الناس فى أية دولة من دول الأرض كبيرها أوصغيرها رئيس الوزارة يدخل مرءوسا لرجل غير رسمى ؟ » ، فقد قال سعد فى خطبته سالفة الذكر ما يعتبر ردا على ذلك بما يأتى :

«وقالوا فيما يختص بالرياسةأقوالا غريبة ، قالوا إنه لايليق بكرامة الحكومة أن لا يكون رئيسها رئيساللمفاوضين... باطل ما قالوا ! فالسيادة فى الأمة وهى تعطيها لمن تشاء .فالأمة وكيل أجمعت عليه رغم أنف كل معارض.ومن التواضع أن لا أقول إنى رئيس،ولكن الأمة هتفت ولا تزال تهتف بأنى رئيسها هل يخل بكرامة الحكومة أن رئيسها يكون مرؤسا لوكيل الأمة . .

إنه يقول ترؤس وكيل الأمة على رئيس الحكومة يخل بكرامة الحكومة ، ونسى أن ترؤسه على وكيل الأمة يخل بكرامة الأمة نفسها . إن كان الأمر أمر إخلال بالكرامة فلتحفظ كرامة الأمة قبل كل شىء .ما هذه التقاليد التى يستندون إليها . وقد رأينا فى تاريخ مصر أن رئيس الوزارة كان مرؤسا لمدير الأوقاف فى لجنة حفظ الآثار العربية . ولم يقل أحد إن التقاليد تمنع رئيس الوزارة من أن يترأس عليه مدير الأوقاف الذى هو أحد رجاله . وكان أيضا مصطفى باشا فهمى رئيس الوزارة عضوا فى لجنة الآثار المصرية . وكان مسيو ماسبرو رئيسا لها ولم يكن ذلك ليمس بكرامة الحكومة فى شىء . فلا تستتروا وراء التقاليد بل اظهروا حقيقة الأمر ولا تدعوا على بأنها مسألة شخصية لى ، فأنى قلت وأقول وأتلذذ بأن أقول : قد أحلتنى الأمة محلا ليس فوقه مطمع لمؤمل .

هذا شرط لم يقبلوه كمالم يقبلوا شرط المرسوم سلطانى . ولكن حلالهم أن يقولوا بواسطة أعوانهم وأتباعهم أننا قبلنا الشروط كلها ولم يبق الا مسألةشكليه . وزغلول متشبث بالرياسة . هذا زعم باطل ! ولسنا ممن يتشبثون بالأشكال، ولكن بالجواهر ومصلحة البلاد . فان كنتم صادقين فى هذا الزعم فلماذا ـ وأنتم معتبرون من تين ـ تتمسكون بالشكل ولا تتساهلون » .

هذا صوت سعد يدوى فى الآذان ، يحدثنا فيما يكابر فيه إلى الآن خصومه وبعض العاقين من أبنائه .

وهذا أيضا نداؤه . . ولكن . . هيهات أن يسمع الصم النداء .

المقالة الثانية

٢ — جرأة صدقى باشا على التاريخ

تنكره لسعد فى حياته وبعد مماته

« نشرت فى جريدة البلاغ فى ١٨ / ٣ / ١٩٤٦ »

لاحظ الناس جميعا أنه كلما أصدر «الوفد المصرى» بيانا يناقش فيه مايجرى الآن من أوضاع شاذة غير طبيعية ، سارع دولة صدقى باشا إلى الرد عليه ، ولولا ما يعرفه من مكانة «الوفد المصرى» الذى يحاول أن يتنكر له الآن ، لما اهتم هذا الاهتمام ، ولمابذل ما يبذله من جهد — على حساب التاريخ — للرد على ما يوجهه الوفد إلى الأمة من نداء يعلم علم اليقين قدره لديها ، وأنه ينفذ إلى أسماعها ثم إلى صميم قلبها .

ولست أحاول أن أناقش ما تحويه ردود دولة صدقى باشا من حجج أو مزاعم، فقد تكفلت الصحف الوفدية بهذه المناقشة ، ولكنى أقصد من هذا المقال أن أبين للناس فقط جرأته على التاريخ واهماً أن الشباب الحالى غير مدرك لحقائقه أو غير معنى بمراجعه .

وليت صدقى باشا وهو ينصح فى بيانه الأخير بأن ندع الماضى الآن بحسناته وسيئاته ، لأن الماضى قد مات ودخل فى ذمة التاريخ — ليته استمع نفسه لهذا النصح ، فلم يقلب هذا الماضى الذى يدعو إلى تركه ونسيانه ، ولكنه عمد إلى بعض صفحات من صفحات التاريخ فأنكرها إنكارا قاطعا ومسخها مسخا ظاهرا ، وهذا ما حفزنى إلى أن أرد عليه ، لأضع أمام النشء الحقائق ولألقى نورا على ما مسخه من تلك الصفحات .

وأول شيء تهجم به دولة صدقي باشا في بيانه على التاريخ قوله متسائلا :

« وأخيرا هل يعتقد النحاس باشا حقا أن وفده هذا بشكله الحالي هو الوفد الذي حصل على توكيل الأمة أم أن توكيل الأمة قد منح قبل صدور الدستور وقيام البرلمان إلى وفد آخر قوامه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد ومحمد محمود ومحمد علي علوبه واسماعيل صدقي وزملاؤهم . ولم يبق منهم واحد في الوفد اليوم » .

وفات دولة صدقي باشا أن « الوفد » قبل أن يكون أشخاصا هو فكرة وعقيدة سرت في البلاد سريان الكهرباء واعتنقتها الأمة . ولا تزال تعتنقها عن يقين واقتناع ، وأن الأشخاص الذين تكون منهم الوفد منذ قيامه إلى الآن إن هم إلا رمز لهذه الفكرة أو العقيدة يحافظون عليها لتراث عزيز ، ويدفعون عنها كل تضليل أو تدليس .

ولا يريد صدقي باشا أن يعترف بشيء اسمه « الوفد المصري » إلا الوفد الذي أعطته الامة توكيلها قبل صدور الدستور وقيام البرلمان ، ثم عين هذا الوفد بالذات الذي يعترف به وهو المكون من الأشخاص الذين بين اسماءهم اسما اسما ، ومن بينهم اسم دولته بطبيعة الحال . وهذه هي الجراة بعينها على التاريخ ، ما كان يليق أن تصدر من صدقي باشا ، وهو يعلم أن من أسناده الآن من ينكرها عليه ويأباها ، ولا يرضاها مهما تحالف اليوم معهم أو تآخى .

فهو يعلم كما أن أسناده هؤلاء — وهم على الأخص مكرم باشا والنقراشي باشا وابراهيم عبد الهادي باشا — يعلمون أن كل من ذكرهم في بيانه وهم : « عبد العزيز فهمي ، ولطفي السيد ، ومحمد محمود ، ومحمد علي علوبه ، واسماعيل صدقي » قد خرجوا جميعا على سعد

أما الأربعة الأول وغيرهم ممن يذكرهم صدقي باشا ، فقد انفصلو عن الوفد في أواخر أبريل سنة ١٩٢١ لمناسبة الخلاف على شروط الدخول في المفاوضة

من الوفد بعد دخوله فيه ببضعة شهور . ولم يبق بعد ممن ذكرهم دولته فى بيانه سوى سعد . فهل يريد صدقى باشا أن يقول إنه ما دام هؤلاء الأعضاء قد خرجوا من الوفد — وهم وحدهم الذين وكلتهم الأمة لعضوية الوفد قبل قيام الدستور والبرلمان — كان لزاما على سعد أن يلقى بعلم الجهاد فى الارض ، ويقبع فى داره ويذهب إلى حال سبيله. لا ياسيدى لو اخذ سعد بهذا الرأى الخطير ، لما كان لمصر قضية، ولما كان للوطن أى ذكر كان . ولكن سعدا استمر فى مهمته معتمدا على نفس التوكيل الذى صدر للوفد إبان تشكيله وعلى الأمة التى أيدته ، وشدت من أزره كل حين ، بل مرتكنا على قانون الوفد ذاته الذى ينص فى المادة الثانية منه على أن « مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما » كما نص فى المادة الثالثة منه على أن « الوفد المصرى يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية» كذلك نص فى المادة الرابعة على أن« يدوم هذا الوفد ما دام العمل الذى انتدب لاجله قائما وينفض بانفضاضه » كما قضت المادة الثامنة منه بأن « للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل».

بهذه الروح القوية الوثابة على أساس هذه الحقائق بقى الوفد المصرى فى ميدان الجهاد فى سبيل البلاد صامدا لا تزحزحه الحوادث ، ولا مختلف الاباطيل والمفتريات ، سواء فى عهد رياسة سعد زغلول له أو مصطفى النحاس — عن أن يقوم بواجبه بكل أمانة مهما كلفه وأنصاره من أضرار وتضحيات .

وعلى ضوء هذه الحقائق ، أرغم ارغاما كل من تنكر للوفد المصرى قديما على الاعتراف به اعترافا رسميا صريحا لا لبس فيه فى مد لهمات الحوادث ،وفى وثائق التاريخ فى الثانى والعشرين سنة الأخيرة ، سواء فى الداخل أو الخارج .

ولم اكد أفهم معنى لإقحام صدقى باشا اسمه ضمن اعضاء الوفد الذى تألف

فى فجر الحركة الوطنية إلا إذا أراد أن يضفى على نفسه أحسن الذكريات التى يحاول الآن أن ينكرها على غيره .

وأرانى مضطرا امام إقحام اسمه فى الوفد بالرغم من أنه لم يمكث فى عضويته سوى بضعة أشهر إلا أن أترك حليفه الجديد مكرم عبيد باشا يذكر تاريخ عضويته، فقد أثار ذلك فى خطبته التى ألقاها فى المؤتمر الوفدى سنة ١٩٣٥ حيث قال : « انظروا إلى ما فعله صدقى مع سعد ، وسعد فى طهارة قبره لا تصل إليه ايدى الملوثين ، ثم انتقلوا بنظركم إلى ما فعله سعد مع صدقى فى بدء النهضة ، وكان صدقى وقتئذ كما هو الآن من المنبوذين. فلطالما قص علينا سعد رحمه الله أن صدقى باشا ذهب إليه باكيا مستبكيا ، وطلب إليه أن يضمه الى الوفد بأية صفة (كسكرتير أو كخادم)، فما كان من سعد إلا أن ضمه إلى الوفد كعضو من أعضائه رغم معارضة إخوانه ، واليكم ما قاله سعد فى مذكراته بهذا الصدد بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩١٨ :

(كان صدقى باشا قد حضر عندى من قبل ذلك ، وعرض على أنه مستعد لخدمة الوفد كما يريد ، وأنه واضع نفسه تحت تصرفه ، فوعدته بالنظر فى ذلك مع إخوانى ، وسلمنى مذكرة كان حررها فى شأن مصر بالفرنساوية فقبلتها منه ، وتكلمت مع إخوانى فى شانه، فقالوا نخشى أن نعرض اسمه معنا فلا يقابله العموم بالاستحسان فالأحسن أن نضمه بما لنا من حق الضم والاختيار) . . . »

ثم استمر مكرم باشا فى خطبته قائلا : « ولكن صدقى باشا لما لم يراسمه ضمن أعضاء الوفد، ذهب من توه إلى الفريق الآخر وانضم إليه(١) . . . فتصادف أن قابله سعد باشا فى أحد المجالس فدار بينهما الحديث التالى الذى أنقله اليكم حرفيا من مذكرات سعد :

(ثم التفت لاسماعيل باشا صدقى وسألته عن السبب فى انحيازه للوفد الاخر، فقال إننى عرضت عليكم نفسى ومكثت مدة أنتظر فيها جوابكم فلم يصلنى شىء

---

(١) وهو الوفد الذى كان محمد سعيد باشا قد عزم على تأليفه بسعى الامير عمر طوسون (ص ٢٩٠ من هذا الكتاب)

منكم وحضرت عندكم أخيراً فلم تتفضلوا بالإشارة الى بشىء أفهم منه قبولى معكم، فقلت له إننا لم نر أن نعرض اسمك للعموم خيفة ألا يقبلوه ، وعزمنا على أن تضمك الينا بما لنا من حق الضم والانتخاب ، ولم استحسن أن أواجهك بهذه العبارة ، لما فيها من المس بخاطرك ، واخترت أن أفضى بها إلى صديقك أمين باشا يحيى ، فقال إنى أشكرك على هذا ، فقلت وأنا أقبل هذا الشكر وأسجله لأنى استحقه) . . . . »

ثم عقب مكرم باشا على ذلك بقوله :

« ذلك ما أثبته سعد عن صدقى وفيه ما يغنى عن كل تحليل ، فان سعدا يخشى أن يمس خاطره ، بينما صدقى لا يخشى أن ينتهك قبره !! . . »

وآخر ما أقوله لدولة صدقى باشا فى رأيه فى « الوفد المصرى » أنه ليس حزبا كذلك الحزب الذى اصطنعه لنفسه وهو حرب الشعب مستندا إلى ذلك الدستور الذى باد والبرلمان الذى هلك ، والذى لم يبق له بعد ذلك من أثر . ذلك لأنه كان حزبا مصطنعا ملفقا لم يستمد حياته من مشيئة الشعب وإنما استمدها من الزور ، فأصبح هباء تذروه الرياح ؛ ولعل فى هذا ذكرى للذاكرين .

أما النقطة الثانية التى اجترأ فيها صدقى باشا على التاريخ فى بيانه الأخير فتذكيره النحاس باشا بموقف شبيه بموقفه من حيث أساس المفاوضات « موقف المغفور له سعد زغلول باشا قبيل دخوله فى مفاوضات سنة ١٩٢٤ . فقد أعلن مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية حينئذ ، أن المفاوضات ستجرى على أساس التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، فما كان من سعد باشا إلا أن أعلن فى مجلس النواب أنه لا يقبل ذلك ، لأنه لم يقبل التصريح ، وأنه إنما يدخل المفاوضات حرا طليقا من كل قيد واكتفى سعد بذلك، فهل طالبه أحد حينذاك بضرورة الإبلاغ كتابة بحجة أن الكلام المرسل فى مجلس النواب المصرى لاخير فيه ولا غناء » .

ولا ننكر من هذا القول الذى يقوله صدقى باشا إلا أن سعدا أكتفى بما صرح به فى مجلس النواب.ذلك لأنه لم يكتف به ، وإنما أخذ يخاطب الحكومة البريطانية فى شأنه إلى أن أجيب إلى طلبه ونستخلص ذلك مما يلى :

١ — تحدث سعد مع مكاتب جريدة التيمس فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بعد إلقائه التصريح الذى أشار إليه صدقى باشا ، فردد رحمه الله هذا التصريح بقوة ووضوح فى حديثه . وكان قد ألقى فى مجلس العموم البريطانى ما يماثل تصريح وزير المستعمرات الحالى ، فعلق عليه سعد فى هذا الحديث مقررا « أنه لا يدخل المفاوضة إلا إذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الان » . ثم قال : « إنه فى أنتظار بيان جديد فى هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية » . فسأله المكاتب عما إذا كان قد أجاب على دعوة مستر ماكدونالد فقال :«إنه يأسف لعدم إمكانه الرد على هذا السؤال لأنه ليس فى وسعه أن يذيع أى شىء مما يتعلق بمخاطبة سياسية الخ » .

٢ — صرح سعد فى مجلس النواب فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ : « إنى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى ، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد إلى : فاذا كانت الدعوة مطلقة وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد دخلتها ، ولغاية الآن لم أتقبل دعوة تفيد التقييد ، وإنما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة » .

٣ — وصرح سعد فى مجلسى الشيوخ والنواب فى يوم ٢ يونية سنة ١٩٢٤ بأن صعوبات قامت فى سبيل المفاوضات كادت تقضى عليها ، ولكنه تمكن من تذليلها ، وطلب الإفضاء إلى الأعضاء بالتفاصيل فى جلسة سرية فأجيب إلى طلبه،وأنتهى الأمر فى المجلسين بموافقة جميع أعضاء مجلس النواب (ما عدا عبد الجليل أبو سمرة بك) على أن الخطة التى جرى عليها سعد « حققت أمل الأمة

فى وزارة الشعب . وأن المجلس يؤكد كامل ثقته بها ويعتمد عليها فى مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، وكذلك أبدى مجلس الشيوخ بالإجماع تمام ارتياحه إلى طريقة الحزم التى جرى عليها سعد فى صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ويؤيد ثقته بوزارته واعتماده عليها فى الوصول بالأمة إلى غايتها المنشودة .

٤ — لما اشتدت الحركة فى السودان صرح مندوب الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان ، وكانت نتيجة التصريح أن سعدا ألقى فى مجلس النواب يوم ٢٨ منه خطبة خطيرة قال فى بعض فقراتها « وإنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ماحييت وما عاشت . . . » ثم عرض لأساس المفاوضات معلنا أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها ستتفاوض على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . . وأن وزارته لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ثم صرح بأنه يبر بما وعد ويتخلى عن الحكم وعارض المجلسان فى استقالته، كما عارض المغفور له جلالة الملك فؤاد فيها ثم أخذ سعد يناضل من جديد ليمهد لأن يكون أساس المفاوضات حرا ، ولا يتسع هنا المجال لبيان ما بذله فى هذا السبيل ، فيكفى أن نذكر أنه هدد وهو فى فرنسا — وقبل أن يذهب إلى انجلترا — بالعودة فى الحال إلى مصر .

٥ — ويكفى أن نأتى على كلمة موجزة لسعد ، تبين أنه لم يكتف ، كما يقول صدقى باشا فى بيانه ، بما كان يصرح به فى البرلمان المصرى ، ولكنه كان يبلغ الحكومة البريطانية وجوب تصحيح أساس المفاوضات وجعله حرا من كل قيد، فقد قال رحمه الله فى خطبته فى فض الدورة البرلمانية فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤ فى هذا الصدد ما يأتى :

« ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات إننى إذا كنت أرى دخولى فيها لا يضيع على مصر حقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فانى أدخلها معتمدا فى النجاح على الله ومتزودا بثقتكم الغالية، وهناك مخابرات تجرى بين الحكومة الانجليزية وبيننا، فاذا انتهت بأن ندخل المفاوضات أحرارا غير مقيدين بأى قيد. وألا يكون فى دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلناها وعلى الله التوفيق »

٦ — وكانت نتيجة نضال سعد الطويل عن تصحيح أساس المفاوضات أن اجتمع سعد بمستر رمزى ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بعد أن تلقى ما يطمئنه على أنه يتفاوض معه حرا طليقا مما قيدت به الحكومة البريطانية تلك المفاوضات .

• • •

هذا طرف وجيز لم نرد به إلا وجه الحق والتاريخ وأن نضع الأمور فى نصابها ، حتى لا يظلم سعد وهو فى قبره ، بعد أن ظلم من خصومه وهو على قيد الحياة .

• • •

المقالة الثالثة

« نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٩٤٨/٤/١٢ »

أراد صدقى باشا أن يغافل الملايين العديدة من شباب وادى النيل الذين لم يعاصروا الحركة الوطنية منذ قيامها بقيادة بطلها وزعيمها سعد زغلول فى آخر ١٩١٨ ؛ وأن يدخل فى يقين شباب الجيل الحاضر الذى لم يكن قد برز إلى عالم الحياة بعد ، أو لم يكن قد شب عن طوقه أيام تلك الحركة . وفى الحق أنه لم يرد أن يغافل هذا الشباب اليافع فحسب ، وإنما أراد أن يغافل التاريخ ذاته ،

وأن يتنكر لما سجلته مدوناته ، وأن يكابر فيا يعلمه من شهد وقائعه علم اليقين ومن رآها رأى العين ، وفيما ألم به الكتاب والمؤرخون .

وبينما تهتم البلاد من أقصاها إلى أقصاها أشد اهتمام بقضية الجلاء ووحدة الوادى، وتعمل على تدعيم سلطة الأمة وتحقيق حريتها وتوطيد أركان دستورها ، إذا بصدقى باشا يطالعنا بمقالات أسبوعية فى مجلة « المصور » وصفها دولته أو وصفتها له المجلة بأنها مذكرات ، وهى لا يمكن أن يضفى عليها هذا الوصف ، اذ لم يدونها صاحبها فى الوقت الذى تناولت فيه ما تناولته من وقائع ، ولم تكن صدى للأحداث وقت وقوعها ، ولا مطابقة للثورة وقت قيامها .

ومن ثم ارتكن صاحب هذه المقالات فى تحريرها على حسن السبك ، وراعى التصنع والتكلف فى تدبيجها . وهـــذه وسائل تأنفها المذكرات التاريخية ، ولا تعرفها إلا المقالات السياسية .

ويكفى دليلا على ذلك استهلاله مقالاته بقوله : « لم أفكر أن أدون مذكرات لى أو — على الأصح — لم يكن لدى من الوقت فسحة لأن أكتب عن نفسى » .

وقد اعترف صدقى باشا فى أول مقال له بالحكمة من تدوين المذكرات وقت الحوادث ذاتها فقال :

« ... وقد اعتاد رجال الغرب أن يدونوا مذكراتهم واعتبروها فرضا على الجيل الحاضر للأجيال المقبلة ، وجزءا متمما لتاريخ الأمة، ولذلك استجبت لدعوة (المصور) وبدأت أملى هذه المذكرات بقدر ما تسمح به الذاكرة وأنا جد حريص على تدوين الحقائق » .

وأقل ما يمكن أن يرد به على هذا القول ، أن ذاكرته المنشغلة بكثير من الأمور المالية والاقتصادية والسياسية قد تخونه، وسنثبت فيما يمكننا الوقت من تقديمه من مقالات أن ذاكرته قد خانته فعلا خيانة عظمى ، وأنه لم يكن جد حريص كما يقول على تدوين الحقائق .

ولا أدل على الاصطناع فى تحرير تلك المقالات والغرض الخفى بل الظاهر الذى يهدف إليه من تحريرها فى هذا الوقت ، أنه بعد أن فاخر فى مقاله السادس بأنه الصانع لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، قال والأسى يملأ فؤاده : «ومما يؤسف له أن البلاد فى ذلك الحين قد سمعت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالة وزارة ثروت باشا . وتذكرنى هذه الدعايات بمثلها مما جرى بعد إمضاء المشروع الأخير المسمى (مشروع صدقى — بيفن) ...»

قال دولة صدقى باشا هذا القول بعد أن أخذ يصور للشباب أن ذلك التصريح الذى صنعه كان من شأنه أنه « فى ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر الذى ترتب عليه أن أصبح السلطان فؤاد ملكا » .

هذا هو الهدف الخفى الظاهر الذى يرمى إليه صدقى باشا من نشر مقالاته فى هذه الأيام فهو الذى تسبب فى إعلان استقلال مصر ، وأنه بالتالى كان صاحب الفضل فى أن أصبح السلطان فؤاد ملكا !!

يالله! ما هكذا يكتب التاريخ! وما هكذا تكون فى طياته الأغراض والمآرب، وما هكذا تكون مغافلة الناس !. وأنه الأولى به أن يريح نفسه وقلمه من أن يتجنى على التاريخ، فيزعم فى مقاله أنه هو الذى أوحى إلى سعد بأنه لا بد من قارعة ، وأنه الذى صير مصر مملكة وأنه بفضل لباقته وسياسته صار السلطان فؤاد ملكا !!

وسأعمل جهدى على أن أبين فى مقالاتى المقبلة كيف كان ذلك التصريح الذى يفاخر به صدقى باشا نكبة وطنية على البلاد كما وصفه بحق سعد زغلول ، وكيف أفاد الوطن وعرش وادى النيل من ثورة الشعب وغضبته لا من كياسة صدقى باشا ولباقته ونعومته .

• • •

ولقد تناول صدقى باشا فى مقالاته الأولى الشىء الكثير من حياته الخاصة

وحياته فى الوظائف الحكومية ، ولن يعنينا ولا يعنى الشعب من حياته فى هاتين الناحيتين إلا أمران لهما مساس بحياته العامة :

(أولهما) أنه نشأ فى بيت من « الباشوات » مهما وصفه من أنه « من صميم الريف المصرى»فقد قال إن والده كان احمد شكرى باشا« من كبار رجال الحكومة فى عهد الخديو اسماعيل والخديو توفيق » وأن والدته كانت كريمة محمد سيد أحمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا ابن الأمير محمد على باشا الكبير ، ثم أبان أن المرحوم والده تقلب فى وظائف الحكومة حيث أصبح محافظاللقاهرة فوكيلا لوزارة الداخلية .

وقد فهمنا الآن ، وبعد نشر هذا التاريخ كيف أثرت بيئة صدقى باشا عليه ، وكيف غلب عليه طابع الاستبداد حتى كان له أسوأ الأثر فى محاربة الشعب بالحديد والنار ، وكيف كان فظا غليظ القلب عندما قبع على كرسى الحكم بغير إرادة الشعب فى سنى ١٩٢٥ و ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٤٦ على الأخص.

وأرجو مخلصا أن لا أكون قد ظلمت والده ، فانى بطبيعة الحال لم أتشرف بمعرفة شيء عن تاريخ حيـــاته فيا تولاه من وظائف إدارية ، فربما كان رحيما بالمحكومين فظلمه ابنه بجبروته واستبداده وقد يخلق من ظهر الرحيم جبارا عتيا .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون،فليضع كل من يعنيه دراسة حياة الشعوب نشأة سعد زغلول بين ناظريه ، فقد كان من صميم الشعب وإن فخر فما كان يفخر إلا بأنه فلاح ابن فلاح ، وكم زها فى خطبه بأن من أهله من لا يزال يلبس الجلاليب الزرقاء . وأنه يفخر بأن يكون زعيم الرعاع ، ولقد كانت لهذه البيئة الشعبية الأثر الكبير على نفسيته فطبع على حب الشعب وعلى الديمقراطية الحقة وعلى حب الحرية ومحاربة الجبروت والاستبداد منذ نعومة أظافره إلى أن صار زعيما فذا قويا .

أما الأمر الثانى الذى يعنى المؤرخ الوقوف على حقيقته من حياة صدقى باشا

الخاصة بقدر ما يمس حياته العامة أنه ملأ مقاله الثانى بما يقرب من صفحتين عريضتين من صفحات « المصور » تحت عنوان « حياتى فى الوظائف الحكومية » تناول فيه ما تقلب فيه من وظائف صغيرة وكبيرة وما شاهد من أحداث فيها وقد أشار فى آخره إلى « كيف عين وزيرا لأول مرة » وأفاض فى ذلك مبينا أنه بعد أن سقطت وزارة محمد سعيد باشا تولى النظارة بعده حسين رشدى باشا فاختاره ناظرا للزراعة . . ثم سكتت شهرزاد بعد ذلك عن الكلام المباح...

وكان وعده فى أولى مقالاته أنه «جد حريص على تدوين الحقائق » ،ولكنه نسى فى المقال الثانى مباشرة هذا الوعد،فابتلع هذه الحقائق ولم يذكر أنه عين بعد ذلك وزيرا للاوقاف وكيف استقال من هذا المنصب الأخير .

والآن ليسمح لنا دولته لوجه التاريخ وحده أن نبين له بعض الذى سكتت عنه شهر زاد !!

فقد نشرت جريدة المقطم فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩١٥ النبأ الصغير الآتى :

« ألم بصحة حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف العمومية انحراف اضطره إلى ملازمة منزله أمس شفاه الله » .

ثم أذاعت هذه الجريدة فى اليوم الثامن عشر من ذلك الشهر ذاته ما يلى:

« لم يحضر حضرة صاحب المعالى اسماعيل صدقى باشا وزير الأوقاف العمومية إلى ديوان الأوقاف » .

وبعد هذين النبأين الصغيرين طلعت جريدة الاهرام فى الصفحة الخامسة من عددها رقم ١١٣٦٩ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩١٥ بنص استقالة صدقى باشا مؤرخة ١٧ مايو ١٩٠٥ على الوجه الآتى :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

شعرت بأننى لست حائزا للرعاية التى تعودتها من عظمة السلطان وقد حاولت

نى المزاعم الفاسدة التى وجهت إلى ، فلم أمكن من ذلك ؛ لهذا رأيت مع الاسف أن أقدم لدولتكم استقالتى من منصب وزارة الأوقاف . . »

وقد صدر عقب ذلك فى ٢٠ مايو ١٩١٥ مرسوم سلطانى عين بمقتضاه ابراهيم فتحى باشا وزيرا للأوقاف بدلا من اسماعيل صدقى باشا المستقيل .

فهلا كان يجدر بدولة المؤرخ الأعظم أن يذكر لنا الحادث الجلل الذى اودى به وزعزع ثقة السلطان حسين كامل به .

إن فى صحف ذلك الحين إشارات مبتة إلى هذا الحادث ، وظهر فى الصفحة المواجهة للصفحة التى نشر فيها نص تلك الاستقالة من جريدة الأهرام عمودان على بياض من فعل الرقابة البريطانية فى ذلك الحين لعلهما ـ علم الله ـ كانا يتناولان التعليق على الاستقالة وأسبابها .

ومن ثم لم يتجن مصطفى النحاس زعيم البلاد حين قال فى بيان له فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٦ ردا على خطبة بذيئة لصدقى باشا ما يأتى :

« لقد كان فى مكنة الوفد أن يجرح دولة صدقى باشا فى بيانه الأخير، وهو الرجل المعروف للأمة من سنة ١٩١٤ منذ كان وزيرا فى عهد المغفور له السلطان حسين إلى اليوم، ومجال القول فيه يتسع لا إلى كتاب بل إلى كتب ومجلدات » .

المقالة الرابعة

« كيف تألف الوفد المصرى »

« نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٩٤٨/٤/١٦ »

بينا فى مقالنا السابق بعض ما يهـــدف إليه صدقى باشا من نشر مقالات سياسية يكتبها على هواه ، لا لوجه التاريخ ، ولا لوجه الوطن، وإنما ليدخل فى روع الشباب اليافع أنه بطل الأبطال والموحى باحسن الافكار وأحدث الآراء وليلفت إلى نفسه الأنظار ، وليوهم الشعب ويغافله أنه كان متجنيا عليه حين رفض المشروع الذى يلذ له أن يسميه باسمه مقترنا باسم مستر بيفن .

هذه هى بعض أهدافه كما بينا من قبل .

ونبدأ الآن فى مناقشة ما سطره فى مقالاته وفقا لترتيبها . وسنبين فى هذه المناقشة ما تجنى فيه صدقى باشا على التاريخ ، وسنعرض لما تستلزمه المناقشة من بعض نواحى الحركة الوطنية بصفة عامة مستشهدين فى إثبات ما تقدمه من حقائق بمذكرات سعد وآثاره وما وضعه غيره من مذكرات فى كل ما يعاون على وضع الأمور فى نصابها.

أشار صدقى باشا فى مقاله الرابع إلى الوقت الذى وضعت فيه الحرب العالمية الأولى أوزارها سنة ١٩١٨ ثم عقب على ذلك بقوله ما يأتى:

« كنت وقتئذ خارج الحكم اشتغل بالاقتصاد العام ، فوجدت من واجبى نحو وطنى فى هذه الظروف أن أتقدم لخدمة أمتى ، وأسعى مع الساعين للحصول على حقوقها ، فبدأت بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ضمنتها مطالب مصر من انجلترا ، وعززتها بالوثائق والمستندات — وكان الوفد المصرى وقتئذ فى دور التأليف . وحدث أنى كنت فى الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون وفكرنا فيما يجب أن يعمل، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد . . فاتصل بالمرحوم سعد زغلول باشا ما اعتزمناه فبعث الينا ، واجتمعنا به فى فندق شبرد بالقاهرة ، وتم الاتفاق على أن نتعاون معا فى الوفد المصرى .

أصبحت منذ ذلك الحين عضوا فى الوفد فقدمت إليه المذكرة الفرنسية، فناقشها ووافق عليها وكانت هذه المذكرة بعد شىء من التنقيح فى بعض نواحيها وتلخيصها هى التى قدمها الوفد المصرى بعدئذ إلى مؤتمر الصلح بفرساى » .

أما الشطر الأول من هذه الفقرة وهو الخاص بوضع مذكرة ضافية باللغة الفرنسية، فلن نغمط حق صدقى باشا فيه، فقد أتيح لنا الاطلاع على موجز لهذه المذكرة وهى مكونة من خمسة فصول ، ونضيف إلى ماذكره عنها أنها أرسلت إلى مؤتمر

الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ بعد أن صارت عملا من أعمال الوفد وبعد أن أدخل عليها الوفد التنقيح والتلخيص اللذين أشار اليهما صدقى باشا .

وتنصب مناقشتنا الحالية على الشطر الباقى من الفقرة السابقة اذ يؤخذ منها الوقائع الآتية :

١ — أن صدقى باشا كان بالاسكندرية مع محمد سعيد باشا وقت كان الوفد المصرى فى دور التأليف ، فاجتمع الاثنان بالأمير عمر طوسون .

٢ — استقر رأى الثلاثة على وجوب الجهاد .

٣ — أن نبأ اجتماعهم قد وصل إلى سعد فبعث إليهم أو إلى صدقى باشا واجتمع بهم أو به فى فندق شبرد .

٤ — تم الاتفاق على أن يتعاون صدقى باشا ومن معه فى الوفد المصرى .

٥ — أن صدقى باشا أصبح منذ ذلك الحين عضوا فى الوفد المصرى .

• • •

ولما كان سياق تلك الفقرة الواردة فى المقال الرابع من مقالات صدقى باشا تشعر باسلوبها الملفوف وتوحى بعباراتها العامة أن صدقى باشا هو أول من فكر فى وجوب المناداة بمطالب مصر وأول من التفت ذهنه إلى حقوقها وأنه بالتالى كان صاحب الفضل الأول فى قيام الحركة الوطنية — وهذا هدف من الأهداف العديدة التى يرمى إليها من وراء نشر تلك المقالات — فانه لا يسعنا إزاء هذه الجرأة على التاريخ التى يعمد إليها صدقى باشا إلا أن نبين فى هذا المقال كيف نشأت فكرة تأليف الوفد المصرى، واين نبتت وذلك من واقع مذكرات الزعيم العظيم خالد الذكر سعد زغلول ثم ننتهى من ذلك إلى كيف التحق صدقى باشا بعضوية الوفد المصرى من واقع المذكرات الأولى .

ويتبين من كل ما سنورده من هذه المصادر أن دور صدقى باشا لم يكن إلا دورا

دورا ثانوياً ولم يكن بالدور الذى تجرأ فيه على التاريخ وأراد أن يغافل الشعب ويوهمه أنه كان أول دور من أدوار الحركة الوطنية .

• • •

فقد بدأ سعد يدون كيف نبتت فكرة الوفد المصرى فى الصفحه من ١٨٤٠ - ١٨٤٢ من مذكراته يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ بقوله مايأتى حرفياً :

« وصلنا من عزبة مسجد وصيف يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى مصر ، وذهبت إلى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر . وفى المساء حضرت وليمة رشدى باشا وجلست جانب مستر (ثم ذكر سعد إسما لم أستطع قراءته ويخيل إلى من بعض حروفه أنه شيتهام الذى كان قائماً بأعمال المعتمد البريطانى وقت إعلان الحماية) ، وفندت له نظام مجالس المديريات ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية ، ثم قابلنى البرنس عمر وقال : إنى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقلت فكرة جميله جالت فى بعض الرءوس من قبل ، وقد آن الآن أوانها فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه ..

وسافرت فى الغد بعد الظهر إلى مصر ، فتلاقيت مع عدلى ، وتكلم معى فى تلك المسألة ، ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا ، فاجتمع رشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك ، وفاتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد السعى ، وقال ليس هناك إلا واحد من طريقين : إما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول إنها تركت إليها حقوقها ، وإما الالتجاء إلى الحكومة الانجليزية .. »

ثم أخذ سعد يتابع تدوين منبت فكرة الوفد وتأليفه فذكر فى الصفحتين ١٨٤٢ و ١٨٤٣ يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ مايأتى :

« توجهت إلى الاسكندرية يوم ٢٢ منه لحضور حفلة شاى عمومية دعانى

إليها السير ونجيت معتمد بريطانيا ، وتقابلت مع عدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والبرنس عمر وغيرهم ، وشممت من عدلى رائحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين،وأنه لابد أن يكون مشتملا على سر ستكشفه الأيام .

ويقول عبد العزيز بك أن أحمد بك عبد اللطيف أكد له أن الحماية (وقد يقصد دار الحماية) قدمت مشروعاً بإعطاء استقلال مصر استقلالا داخليا تاما فى مقابلة رضائها بالحماية ، ومن المصلحة جدا كما أشار عبد العزيز بك أن تعم هذه القضيه ويعتقدها الناس . . ولقد اجتمعت بالأمير عمر فى القطار من الأسكندرية إلى مصر وتكلمنا فى موضوعات شتى ، وفهمت منه أنه يميل إلى كتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح بمطالب مصر . . . »

ثم استمر سعد فى تدوين مذكراته فى الصفحات ١٨٤٤ و ١٨٤٧ عن الموضوع الذى نحن بصدده فقال :

« فى يوم الاثنين الماضى ١١ منه حضر الأمير عمر طوسون ، وكان حاضرا إبراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى ، وأبدى رغبته فى عقد اجتماع للمذاكرة فى حالة مصر ، وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . وفهمت من كلامه من بعد أن عظمة السلطان (أى السلطان فؤاد) لا يأبى هذا العمل ، فوافقت على ذلك . وكتبت أسماء كثيرين من الذين ينبغى دعوتهم وكان هو يعارض فى البعض ويملى البعض . . وبعد أن تم تعديدالأسماء التى يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لإرسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الانضمام : إمايوم الثلاث القادم أو الاربع وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاى مع الحاضرين عندى ، وقال إنه سيحضر معه أمين يحيى ، فأكد ذلك النطق بأن عظمته مرتاح إلى هذا المشروع ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة .

وكان قد خطر ببالنا أن نزور السيرونجث ونعلمه ضمنا بسفرنا ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر ، فحدد لنا يوم الاربعاء ١٣ منه فذهبت مع على باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى ، وجرى لنا معه حديث طويل مبين فى ورقة أخرى مضمومة لأوراق الوفد ، ثم ذهبت إلى رشدى باشا ، وفهمنا منه أنه لامعارضة فى السفر ، وأرانا خطابا منه إلى السلطان بالاستئذان فى سفره مع عدلى باشا وترتيب الوزارات فى غيبتهما . »

ثم أخذ سعد يعرض فى مذكرته بعد ذلك أسماء من طلبوا الانضمام إلى الوفد ورأيه فيهم .

واستقر الرأى بعد ذلك على أن يحرر توكيل للوفد توقع عليه طبقات الأمة المختلفة نص فيه على أسماء رئيس الوفد وأعضائه وهم : سعد زغلول باشا ، على شعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، محمد على بك (علوبه)، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك .

كما نص فيه على أن لهم أن يضموا إليهم من يختارونه فى مهمة الوفد .

والذى يتبين من كل ماتقدم أن اسم صدقى باشا لم يرد فى هذه المراحل الأساسية كما لم يرد فى نص التوكيل الذى وضعه الوفد أية اشارة إلى اسمه .

ولكن سعدا وضح بعد ذلك فى مذكراته كما سنبين فى المقال التالى كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد ، مما يدل بجلاء على أن ما أراد أن يوهم به صدقى باشا شباب الجيل الحاضر من أنه هو أول من اقترح فكرة تأليف الوفد لم يكن إلا مجرد دعاية تأباها الحقيقة . وينفر منها التاريخ .

تعليق على هذه المقالة

لمناسبة ذكر اسم احمد بك عبد اللطيف فى المقالة سالفة الذكر على لسان عبد العزيز فهمى فى مذكرات سعد زغلول ، نرى واجبا لزاما علينا أن نسجل فى هذا الكتاب بالتقدير والفخار اسم هذا الوطنى العظيم الذى نسيه المؤرخون . ولم يشر إلى اسمه أحد منهم حتى ممن عاصروه وزاملوه ولو فى أخريات أيامه . فهذا صديقنا المرحوم عبد الرحمن الرافعى الذى أرخ ثورة سنة ١٩١٩ ومقدماتها لم يذكر شيئا عن صاحب هذا الأسم كما نسيه السياسيون فى مذكراتهم ما عدا سعد زغلول وصليب سامى باشا ....

ويكفى صاحب هذا الاسم الكريم فخرا أنه قد ورد على لسان رشدى باشا فى ص ٤٥ و ٤٦ من هذا الكتاب كما ورد فى ص ٨٧ و ٨٨ منه من مذكرات سعد زغلول نقلا عن السلطان حسين كامل أنه الوحيد ـ وكان مدعوا فى مأدبة سلطانية ضمن من دعاهم السلطان من المحامين وغيرهم ـ فحضر الى القصر قبل الموعد المعين وقال لكبير الأمناء إنه لا يعترف بسلطنته ولا ينبغى له أن يعرفه كسلطان كما لا ينبغى أن يعرف الحماية الانجليزيه ولا أن يتردد عليها !!!

فمن هو هذا الجرىء الذى جهر بذلك وسلطة الاحكام العرفيه مسلطة على الرقاب وقد صرح هذا السلطان لسعد بامكانه استخدامها لنفيه إلى مالطه ....؟

هو خريج مدرسة الحقوق الخديوية فى سنة ١٨٩٥ وكان ترتيبه الأول من ستة وكان الثانى على جمال الدين باشا الذى أصبح فيما بعد وزيرا للحربية والبحريه ... وقيد اسمه بجدول المحامين العام فى ٢٩ / ١٢ / ١٨٩٧ ... وممن ترافعوا عن بعض المتهمين فى قضية مقتل بطرس غالى باشا امام قاضى الاحالة سنة ١٩١٠ وقضى بالا وجه لإقامة الدعوى ضدهم ، وفى ص ١٠٢ و ١٠٣ من « ذكريات » صليب سامى باشا قال عنه إنه كان محاميا كبيرا بمدينة الزقازيق وعدد القضايا

الكبرى التى أسهم فى الدفاع فيها ، وأشاد بمذكراته وبأنه كان من أدق المحامين عبارة ،وفى مرافعتهم من أطلقهم لسانا وأحسنهم بيانا ، وأنه كان له أخ هو محمود بك عبد اللطيف كان يعمل محاميا أمام المحاكم المختلطه بمدينة المنصوره ثم انتقل الأخوان إلى القاهرة واشتركا فى مكتب واحد .. ..

هذا ، وقد أصدر مجلة باسم « النديم » فى سنة ١٨٩٣

• • •

المقالة الخامسة

كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد

« نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٩ / ٤ / ١٩٤٨ »

سجل « سعد زغلول » فى مذكراته حوادث مصر الحديثة إثر وقوعها ، ودون ظروفها وملابساتها فى الجو الذى حدثت فيه ، ولذلك جاءت هذه المذكرات مرآة صادقة للتاريخ لاتعرف المين ولا المجاملة ولا النفاق ، تعطى كل ذى حق حقه من الإنصاف والتقدير ، وتحمل على من ناوءوا الحركة الوطنية شر مناوأة بالصراحة التامة التى عهدتها البلاد فى سعد . ومما يزيد من قيمة هذه المذكرات ماعرف عن سعد زغلول طول حياته من استمساكه كامل الاستمساك بأهداب الصدق ، ولطالما سمعنا منه رحمه الله — وقد أسعدتنا الأيام بعطفه ورعايته — بتكرار نصحه للشباب بأن يجعلوا الصدق دائما رائدا لهم مهما كانت الظروف .

ومن ثم فلا عجب إذا ما اطلع القراء فى مقالنا السابق على مانقلناه من مذكرات سعد قبل أن يجهر هو وزملاؤه بالتوجه إلى دار الحماية يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ليفاتحوا الأسد فى عرينه بمطالب البلاد.

فقد وجدوا فيها أن سعداً يعترف اعترافا صريحا قبل البدء فى تأليف الوفد بأكثر من شهر بأن الأمير الجليل عمر طوسون قابله بالاسكندرية وقال له :

إنى أفكر فى أن تقوم من المصريين طائفة المطالبة بحقوقها (حقوق مصر) فى مؤتمر الصلح . . » إلى آخر الحوار الذى دار بين الاثنين والذى تنتهى منه إلى أن سعدا سجل فى مذكراته مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبتها وأن هـذا المصدر هو الأمير عمر طوسون بلا لف ولا دوران ولا التواء ، وإن كان قد سجل بجانب ذلك أن هذه الفكرة الجميلة قد جالت فعلا فى (بعض الرءوس) من قبل ولم يقل إنها جالت برأسه وحده ، وسيرى القراء فى المقال الحالى كيف بلغ الحق بسعد أن يعترف بأنه لا يستحق — إن نجحت مهمة الوفد — أن يقام له تمثال من الذهب كما اقترح البعض ، وإنما الذى يستحق هذا التمثال هو الأمير عمر طوسون !

أما بطلنا الصادق المغوار « إسماعيل صدقى باشا » فلم يشأ إلا أن يلقى فى روع الناس بأسلوبه الناعم الملتوى الملفوف أنه كان الموحى وجوب الجهاد وأنه كان مصدر الحركة الوطنية بل مصدر كل خير فى هذه البلاد . انظر اليه وهو يقول فى مقاله الرابع :

« . . وحدث أنى كنت فى الاسكندرية مع دولة محمد سعيد باشا فاجتمعنا بالأمير عمر طوسون وفكرنا فيما يجب أن يعمل ، ورأينا من جهتنا أن نقوم بواجب الجهاد ، فاتصل بالمرحوم سعد زغلول ما اعتزمناه فبعث إلينا واجتمعنا به . . . »

فانك لا تخرج من هذا القول إلا بانه هو الذى اجتمع وهو ، الذى فكر وهو الذى رأى وهو الذى اعتزم . . . وقد أتى فى تعبيره بصيغة تحتمل الجمع والمفرد ، ولكن القارىء لا يمكن أن ينتهى من هذا الأسلوب إلا — على الأقل — بأن موقف الأمير عمر طوسون كان موقفا ثانويا وإن تفكيره فى الأمر جاء لاحقا وتبعا لتفكيره . . وأن الزعيم العظيم سعد زغلول قد اتصل به ما اعتزمه هو ورفاقه وهو السباق المتفضل فأخذ فكرته وأسس عليها بنيانه .

انظر أيها القارىء إلى هذه العبارة التى تنطلق من لسان صدقى باشا ويحركها

قلبه على غير استحياء ، وقارن بين ما سجله سعد فى مذكراته عما كال للأمير عمر طوسون من سبق الفضل فى تكوين وفد للمناداة بحقوق البلاد وبين ما يكتبه صدقى باشا الآن على هواه ، واحكم بعد ذلك بما تراه .

ومن حسن الحظ أن الأمير الجليل قد اخرج على الناس مذكراته فى سنة ١٩٤٢ — وقد قال فيها « إن فكرة أرسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح الذى ازمع عقده فى نهاية الحرب العالمية الأولى قد خطرت ببالنا.. »

ثم أشار إلى ما لمسألة مصر من الأهمية ، واستطرد قائلا : « .وإن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج إلى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، وقد دفعنا ذلك إلى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنها فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه » .

ثم روى رحمه الله مقابلته لسعد بالاسكندرية ومفاتحته إياه فى « أنه يحسن بمصر أن تفكر فى إرسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر وأنه وعده بالتكلم مع اصدقائه فيها عند عودته إلى القاهرة وأن يخبره بالنتيجة » .

فقارنوا أيها القراء بين هذه الأساليب الصريحة المفهومة وبين أساليب صدقى باشا الملتوية الملفوفه ، ولكم أن تحكموا بعد ذلك بما تشاءون

ويجب إتماما لهذا البحث أن نبين أنه كان بجانب هذين المعسكرين العظيمين اللذين فكرا فيما يجب عمله على إثر انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح — كان بجانبيهما معسكر من الشباب ناب عنه القاضى مصطفى النحاس والقاضى على ماهر وقد استقر رأى هذا المعسكر على وجوب الإفضاء إلى سعد بما يجيش بصدره

من آمال وما يريد القيام به من أعمال ، وكانت تتركز آراؤهم فى وجوب قيام حركة فعالة من قبل الشيوخ ، يعقبها العمل من جانب الشباب . وقد كان لهذا المعسكر ما أراد ، وتلاقت وقتئذ خواطر الشباب بعزيمة الشيوخ . واختار ممثلا الشباب توسيط عبد العزيز فهمى بك بينهم وبين هؤلاء برياسة سعد .

وهذه تتمة وجيزة يجب أن يلم بها من يريد متابعة التاريخ لمعرفة الظروف التى تكون فيها الوفد بصفة عامة وبما له من مساس بما سيرد فى هذا المقال .

ولننتقل بعد ذلك إلى التحدث فى « كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد »، فقد بينا فى مقالنا السابق أن سعدا لم يشر فى مذكراته إلى صدقى باشا عندما سرد المراحل الأساسية الخاصة بفكرة تأليف الوفد.

ويهمنا قبل أن نبين ما ذكره سعد فى مذكراته عن انضمام صدقى باشا إلى الوفد أن نشير إلى ما سجله الأمير عمر طوسون فى مذكراته عن علاقة صدقى باشا بهذا الموضوع . فقد قال فيها ما يأتى :

« وكان قد بلغنا خبر بأن سعد باشا يريد الانفراد بالمسألة ... فلم نقابله ودعونا بعض الأشخاص من الشخصيات البارزة من الاعيان وغيرهم ، للمداولة فيما يلزم عمله فى منزل سعيد باشا بالقاهرة . وبعدها حضر عندنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى باشا وأمين يحيى باشا، ونفى مسألة الإشاعة التى كانت بلغتنا عن رغبته فى الانفراد، وتناول الحديث فى بدايته ضم الفريقين إلى بعضهما، ولكن هذا لم يتم حيث أخبرنا أمين يحيى باشا فى اجتماع آخر مع الباشوات المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الاول بابلاغنا نحن شخصيا الكف عن هذه المسألة والعودة إلى الاسكندرية وعلى هذا انتهى الأمر » .

ونعود بعد ذلك إلى مذكرات سعد لنستخلص منها كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد . . فبعد أن سجل تحت عنوان « فى يوم ١٥ نوفمبر » بعض الأحداث

التى سبق أن نقلناها فى مقالنا السابق أشار فى ص ١٨٤٦ إلى أن أحد طالبى الانضمام إلى الوفد — وقد ذكر اسمه — طلب أن يكون الوفد تحت رئاسة الأمير عمر طوسون وأنه رد عليه بعدم مناسبة ذلك،لأن فيه إيماء إلى أن هذه الحركة من السلطان وأن هذا يحرج مركزه بالنسبة الحماية وأنه يولد عقيدة بأن هذه الحركة آتية من العائلة المالكة لامن الشعب نفسه . وبعد أن أفاض بعض الشىء فى هذا الموضوع انتقل إلى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ فذكر مايلى :—

« أخبرنى أمين يحيى الساعة ٨ صباحا بالتليفون بأن الأمير عمر حضر أمس واقتنع بوجوب العدول عن رياسة الاجتماع (وهو الاجتماع الذى اتفق على عقده بقصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨) واقتنع وسافر فعلا » . . .

ثم استرسل سعد فى مذكراته قائلا إن أمين يحيى باشا سأله عما قرره بشأن صدقى باشا فاثبت فى صفحة ١٨٤٧ ما يأتى :

« كان صدقى باشا قد حضر عندى من قبل ذلك ،وعرض على أنه مستعدلخدمة الوفد كما يريد،وأنه وضع نفسه تحت تصرفه،فوعدته بالنظر فى ذلك مع إخوانى، وسلمنى مذكرة كان حررها فى شأن مصر بالفرنساوية فتقبلتها منه ، ولما تكلمت مع إخوانى فى شأنه قالوا نخشى أن نعرض اسمه معنا فلا يقابله العموم بالاستحسان، فالاحسن أن نضمه بما لنا من حق الضم والاختيار».[1]

ثم قال سعد على إثر ذلك :

« ثم حضر اسماعيل صدقى،وبعد قليل طلب هذه المذكرة وكنت أعطيتها إلى لطفى بك السيد ليقرأها ، فوعدته بردها اليه وانصرف ، بعد ذلك بلغنا أن محمد

---

(١) سبق أن أشير فى المقالة الثانية الواردة فى هذا الفصل بعنوان (جرأة صدقى باشا على التاريخ — تنكره لسعد فى حياته وبعد مماته) إلى هذه الفقرة وإلى جزء آخر من مذكرات سعد فى هذا الخصوص ، ولم نر بأسا من تكراره هنا لترابطه مع ما سبقه وما تلا فى المقالةالواردة أعلاه .

سعيد شارع فى تأليف وفد ، وأنه يشتغل فى ذلك مع اسماعيل صدقى وحسن صبرى والشريعى والقصبى ومدكور وسينوت حنا » .

ثم تابع سعد كتابته، فسجل إقبال الناس على توقيع « التواكيل » والوفود التى وردت إليه من جميع الجهات ، وأشار إلى ماسعى به بعض الفتيان من نمائم ودسائس لدى الأمير عمر طوسون ، روى فى مذكراته مصدرها وتفاصيلها فى ص ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ثم قال على إثر ذلك حرفيا مايأتى :

« ورأيت أن أذهب إلى الأمير عمر طوسون وأزيل من نفسه أثر تلك النمائم، فذهبت اليه ووجدت عنده محمد باشا سعيد واسماعيل باشا صدقى وأمين باشا يحي ؛ وبينت له الحقيقة فى كل من تلك النمائم ، بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة ، فاذا أخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب ، وأطلب السماح عنه، لكنى لا أستحل الكذب بحال من الأحوال ، فأظهر الارتياح إلى بيانى، وقال : الآن ارتحت، فقلت : إن المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه ونرجو أن تبدى منها ما تشاء للنظر فيه ، فقال : افعل ذلك بعد الاجتماع مع إخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك ثم قلت لمحمد باشا سعيد : هذا شأن الأمير وما شأنك أنت فى الغضب ولماذا ؟ فقال إنى أغضب لغضب الأمير ، قلت : وأى ارتباط بين غضبك وغضب الأمير ؟ فقال كيف لا أغضب لغضبه ؟ قلت: أنت حر فى ذلك، ولكن بما أن الأمير قد أعلن رضاه، فلا معنى للاستمرار فى غضبك . وحصل أخذ ورد من هذا القبيل، انتهينا برضاه أيضا ؛ ثم التفت لاسماعيل صدقى باشا وسالته عن سبب انصرافه عنا ، وانحيازه للوفد الآخر، فقال : إنى عرضت عليكم نفسى، ومكثت مدة انتظر فيها جوابكم فلم يصلنى شىء منكم، وحضرت عندكم أخيراً فلم تتفضلوا بالإشارة إلى بشىء أفهم منكم قبولى معكم، فقلت له : إننا لم نر أن نعرض باسمك للعموم خيفة أن لا يقبلوه ، وعزمنا أن نضمك الينا بمالنا من حق الضم والانتخاب ، ولم استحسن أن

أواجهك بهذه العبارة لما فيها من المس بخاطرك واخترت أن أفضى بها إلى صديقك أمين باشا يحيى ، فقال إنى أشكرك على ذلك ، قلت وأنا أقبل هذا الشكر وأسجله لأنى أستحقه . . وعند الانصراف ، قال لى محمد باشا سعيد إن هذه المأمورية إذا نجحت فاننا نقيم لك تمثالا من الذهب ، قلت هذا التمثال يكون للبرنس وانصرفت » .

ثم تابع سعد ذكر تفاصيل إتمام تسكوين الوفد،فقال فيما قاله بصفحة١٨٥٢:
«وكنا تخابرنا مع كل من مصطفى بك النحاس وحافظ عفيفى بك من الحزب الوطنى ، فقبلا ذلك فذكرت كل هذا للبرنس.وبأن إخوانى لا يقبلون مطلقا من الحزب الوطنى إلا أولئك الثلاثة (وكان قد ذكر من قبل المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك) ولا يقبلون الزيادة لهذا العدد » .

ومما تجب ملاحظته أن اختيار مصطفى النحاس عن الحزب الوطنى كان لاعتقاد سعد واخوانه بأنه من أعضاء الحرب الوطنى والواقع أنه لم يكن عضوا فيه ولكنه كان يناصر مبادئه .

ثم استرسل سعد بعد ذلك فى بيان ظروف تأليف الوفد وقال فى ص ١٨٥٩ ما يأتى :

« وفى الصباح حضر اسماعيل صدقى باشا ، وأراد الانضمام الينا فقبلنا »

ومما نسجله ونحن فى صدد بيان كيف انضم صدقى باشا إلى الوفد أن مكرم باشا قال فى خطبته التى ألقاها فى المؤتمر الوطنى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ ما يأتى :

« . . . فلطالما قص علينا سعد رحمه الله أن صدقى باشا ذهب اليه باكيا مستبكيا ، وطلب اليه أن يضمه إلى الوفد بأية صفة (كسكرتير أو كخادم) فما كان من سعد إلا أن ضمه إلى الوفد كعضو من أعضائه رغم معارضة إخوانه » .

ولعل ما بدا على سعد من غضاضة فى ضم صدقى باشا إلى الوفد بادىء الأمر، كما يلوح مما أثبته فى مذكراته ،وما بدا من إخوانه من عدم مقابلة ضمه بالاستحسان ، يرجع كله إلى ما عرفه الجميع من سيرته . ولعل الحادث الذى انتهى باستعفائه من وزارة الأوقاف فى سنة ١٩١٥ فى عهد السلطان حسين دخلا فى ذلك ، إذ لم يفت سعد أن يسجل فى مذكراته تعليقه على نص هذا الاستعفاء الذى أوردناه فى مقالنا الأول فقال رحمه الله فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٥ ما يأتى :

« وعبارة الاستعفاء غريبة لانها تشير إلى أن خروجه كان بسبب مزاعم فاسدة وجهت إليه ولم يمكن من نفيها،والمقرر فى أذهان الكافة أن هذه المزاعم أقل من الحقيقة،والإشارة اليها فى الاستعفاء تخليد للتهمة ، وأغرب من ذلك نشر هذا الاستعفاء ، وهو لايعد الا تبجحا واستخفافا بالرأى العام، وعندى أنه كان الأولى أن يستعفى استعفاء بسيطا والسلام »

وهكذا بان للناس كيف انضم صدقى باشا للوفد ، وكيف رمى نفسه على أعتابه ليتطهر وليفسى الناس وقتئذ أو صابه،حتى استحل سعد لنفسه حين شكره صدقى باشا على إقناع إخوانه بضمه إلى الوفد أن يخرج على ما عرف عنه من سجية التواضع،فصرح بأنه يقبل هذا الشكر ويسجله لأنه يستحقه !!

وشتان بين ما يريد أن يوهم به الناس صدقى باشا وبين ما يسجله التاريخ من حقائق .

• • •

المقالة السادسة

حديث القارعة أو كيف اختمرت الثورة ...

« نشرت بجريدة صوت الأمة فى ١٩٤٨/٤/٢٣ »

تناول صدقى باشا فى مقاله الرابع الحديث عن أعمال الوفد المصرى منذ أن انتهى من تكوينه إلى أن قامت الثورة فى مستهل سنة ١٩١٩ ، ولم يفارقه فى هذا الحديث طبعه ، فقد سرد التاريخ على الوجه الذى يهواه ويرضاه ، وبتر منه ماشاء أن يبتر ، وذكر منه ماشاء أن يذكر ، رحور فيه ماشاء أن يحور ، وما كان له من هدف فيما بتر أوذكر أو حور إلا أن يسند إلى نفسه أنه كان مصدر تلك الثورة الوطنية المباركة أو صاحب القدح المعلى فيها ، فقد قال وهو فى صدد سرد أوجه اشتراكه فى الجهاد الوطنى وتحت عنوان : « لابد من قارعة » الفقرة التالية : —

« كانت أعمالنا فى مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وكان الشعور الوطنى متحفزا ، ولكن لم تكن هناك أية حركة منا تلفت أنظار العالم ، ففى إحدى جلسات الوفد قلت لإخوانى :

— إنى أشعر أن مساعينا الحالية لا نتيجة لها ما لم يصحبها شىء يلفت الأنظار .

فقال سعد باشا :

— وماذا تعنى ... ؟

قال لطفى السيد :

— يعنى أن تقوم فى البلاد قارعة !

فقال سعد بلهجته المعهوده التى كان يقلب فيها القاف كافا :

— كارعة . . . . . . ماذا ؟ ..

قلت : أعتقد ياباشا أننا لانصل إلى حقوقنا بالكلام ...

فسكت رحمه الله . . وحدث فى نفس اليوم أننا كنا مدعوين إلى حفله

خيرية بالأوبرا الملكية ، وكنا وسائر أعضاء الوفد فى تلك الأيام نتغذى معه على مائدته ..

وفى المساء ذهبنا معا إلى الأوبرا ، وما كدنا نهل عليها وندخل بابها حتى دوت أرجاؤها بالهتاف والتصفيق،واستقبلنا استقبالا باهراً دهش منه سعد باشا وقال لى فى المقصورة التى كنت فيها معه :

— بارك الله فى هذه الأمة .. حقا يا اسماعيل : لابد من قارعة !

ومن تلك الليلة بدأت الثورة الوطنية .

ويستخلص من هذا القول باللغة السهلة التى يفهمها كل من يطلع عليه ـ وعلى الأخص من لم يكن قد عاصر الحركة الوطنية ،وعاش فى جوها وفى نورها ونارها ـ أن صدقى باشا قد أخذ على سعد وعلى الوفد الجمود والاكتفاء بشقشقة اللسان وطيب الكلام، وأنه اقترح عليهما عمل شىء يلفت الأنظار ، وأن سعدا،فى علو قدره وعظمة شخصيته ، سأله عما يعنيه بهذا القول فأسعفه عضو آخر بقوله :

« يعنى أن تقوم فى البلاد قارعة » ..

فتلقف سعد هذه العبارة ، وسأل فى تهكم أوجهل أو تجاهل عن مدلولها!!!

ويستحيل على عقل من أسعده الحظ بالاقتراب من سعد،أن يتصور أن يبدر منه هذا التساؤل على ذلك النمط . فما كان علمه وواسع اطلاعه وثقافته البعيدة الغور والمدى ـ ما كان كل ذلك ليسمح بأن يجرى على لسانه هذا الحوار وأن يلفظ بمثل هذا الكلام . .

وما كان سعد زغلول فى الواقع فى حاجة إلى أن يتلقى من صدقى باشا درسا فى الثورة ، وهو ابن بجدتها ، وهو الذى اعترك فى شبابه وأيام عرابى باشا ميدانها ، وهو الثائر طول حياته على كل ظلم أو استبداد مهما علا مصدره . .

وألم ما آلمنى أن يتنكر صدقى باشا لفترة خطيرة من تاريخ تأهبت فيها الثورة وقام الوفد وسعد فى خلالها بأجل الأعمال التى تعتبر بحق أنها كانت مبعث الثورة،

والحافز المباشر لها ، ولولاها لما قامت لها أية قائمة.

ومن عجب أن ينسى صدقي باشا أن البلاد كانت وقتئذ تحت الحماية البريطانية، وأنها كانت موضوعة تحت نير الأحكام العرفية الانجليزية ، وأن السجون والمعتقلات هنا وهناك كانت مكتظة بالأحرار ، وكانت الرقابة مفروضة على الصحف فى أقصى الحدود ، وكانت الحريات على العموم مهدرة بل منعدمة ، كما نسى أن انجلترا كانت تترنح وقت تأليف الوفـــد بنشوة الظفر فى الحرب العالميه الأولى .

فكان من العسير أن يواجه الوفد انجلترا فى الحال إزاء كل هذه الظروف بعمل إيجابي يلفت الأنظار ، كما يقول صدقى باشا ، قبل أن يقدر لكل خطوة موضعها ، ويحسب لكل حركة ماقد يترتب عليها من آثار .

وقد فات صدقى باشا - وهو الذى يفاخر فى مقالاته بثقافته الفرنسية - أن الثورة لايمكن أن تصطنع اصطناعا ، وإلا كان نصيبها الفشل الذريع ، وإنما يجب أن تتهيأ لقيامها الأفكار ، وأن تختمر فى الأذهان . ولا أدل على صحة ذلك من أن الثورة الفرنسية لم تقم فجأة ، وإنما كانت لها مقدمات من نوع « الكلام » الذى يعيبه صدقى باشا على الوفد فى ذلك الحين ، وأن كتابها العظام مثل فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهم قد أعدوا العدة للثورة بما وضعوه من كتب وماصنفوه من مؤلفات نادوا فيها بالحريات وبالعدل والمساواة وبحقوق الانسان .

ومن ثم كان تجنيا من صدقى باشا على التاريخ حين قال بملء فيه : « كانت أعمالنا فى مبدأ الحركة الوطنية مقصورة على تحرير الاحتجاجات والبيانات » . . إلى أن قيض الله للبلاد ، فأوحى إلى الوفد وإلى سعد - كما أوحى من قبل إلى الأمير عمر طوسون - بوجوب الجهاد وإجراء عمل يلفت الأنظار وترك الكلام !!!

وسندمغ صدقى باشا بالأدلة والبراهين على أن سعداً لم يقتصر منذ تشكل الوفد على مجرد تحرير الاحتجاجات والبيانات ، وإنما أتى بأعمال كانت لها الأثر الفعال فى قيام الثورة بمجرد إلقاء السلطة العسكرية البريطانية القبض عليه وعلى زملائه وإبعادهم إلى مالطه . . وسأحاول جهدى أن ألم فى إيجاز بما قام به سعد والوفد المصرى من خطير الأعمال فى الفترة ما بين إتمام تكوينة واشتعال نار الثورة ، لأننا لسنا الآن فى مقام سرد تفاصيل التاريخ وهو ميدان واسع الأرجاء

• • •

١ — منع توقيع التوكيلات ومصادرتها

بدأ الوفد عمله على إثر الانتهاء من تكوينه بطبع توكيلات أرسلها إلى جميع البلاد ليوقعها الناس ، فتلقوها بالحماس والترحاب . وقد أحست السلطة العسكرية مغبة انتشارها وفزعت لتوقيعها وتأييدها ، فعملت على الحد من هذا الحماس ومنعتها بواسطة مستشار الداخلية الإنجليزى ، ثم صادرت ماوقع منها ، فاضطر سعد إزاء ذلك إلى أن يرسل إلى رشدى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية كتابين فى يومى ٢٣ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ أشار فيهما إلى أن إقبال الناس على إمضاء تلك التوكيلات كان إقبالا عظيما ، وأن هذا يعتبر أقل مظهر من مظاهر الإعراب عن رأى الأمة فى مصيرها ، وأنه قد اتصل به أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات ، وتجاوزت ذلك إلى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها ، ثم طلب إليه أن يأمر بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع ، فرد عليه رشدى باشا قائلا : « إنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخليه لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين ومصادرتها عند الاقتضاء ، فإنما كان ذلك لأن القطر لايزال تحت سلطة الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد أعتبرت مما يدعو إلى الاخلال بالنظام العام » .

ولكن بالرغم من هذه المصادرة ، سرت مسألة التوكيلات فى البلاد سريان الكهرباء ، وتم توقيعها وجمعها ، وكانت بمثابة إعلان عن الفكرة فى ذاتها بعد أن أغفلتها الصحف بفعل الرقابة البريطانية .

فهل كان صدقى باشا يرى السكوت على ذلك وأن يعمل بدلا منه عمل يلفت الأنظار ؟ وهلا تعتبر هذه التوكيلات ملفتة للأنظار التى يقصدها فى هذه الظروف أو على العموم فاتحة لأعمال تلفت الأنظار ؟ ..

٢ — حرمان الوفد من الحصول على جوازات السفر

عمل الوفد على الحصول على جوازات السفر لرئيسه ولأعضائه للتوجه إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح الذى كان مزمعا عقده فيها وقتئذ ، وكان أمر الجوازات فى يد السلطة البريطانية ، فكتب سعد فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى قيادة الجيش البريطانى العليا بمصر فى هذا الشأن ، فورد له الرد فى اليوم التالى بأن هذا الطلب سينظر فيه بأقرب وقت ، ولما مضى على ذلك أسبوع دون أن يتلقى نبأ عن ذلك ، أرسل كتابا آخر إلى تلك القيادة فى ٢٨ نوفمبر يكرر الطلب ، فجاءه الرد فى اليوم التالى يفيد قيام « بعض صعوبات لم يتيسر معها إجابة طلب الوفد إلى ذلك اليوم ، وأنه بمجرد تذليلها تسارع رياسة الجيش إلى إجابته إلى موضوع طلبه » .

ولم يسكت الوفد على ذلك، وإنما أرسل خطابا فى ٢٩ نوفمبر إلى سير ونجت المعتمد البريطانى وقتئذ أطلعه فيه على مادار بينه وبين السلطة العسكرية ، وطلب منه استعمال نفوذه ليحصل الوفد على الجوازات التى يريدها وأشار فيه إلى أنه من الضرورى أن يكون بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر .

فتخلصت دار الحماية من هذا الامر حيث ردت على سعد فى أول ديسمبر بأن سير ونجت لايستطيع بعد مراجعة الحكومة البريطانية أن يتدخل لدى السلطة العسكرية فى هذا الشأن، واشتمل الرد على مايفيد ضمنا أنه لاضرورة إلى السفر وإلى

استخراج الجوازات حيث عرض على سعد وزملائه أن يقدموا مالديهم من ملاحظات عن نظام الحكم فى مصر كتابة على أن لاتتنافى هذه الملاحظات مع السياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية . فرد سعد عليه فى ٣ ديسمبر قائلا : « إنه لايسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشيئة الامة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا » ثم ألح بعد ذلك فى طلب جوازات السفر ، وأتبع ذلك إرساله فى اليوم التالى برقية إلى مستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا العظمى تضمنت احتجاجا قويا على تصرف السلطة العسكرية البريطانية فى هذا الصدد .

٣ — ذكرى يوم الحماية

وإن أنس لا أنسى اجتماع الطلبة بدار الجامعة المصريه القديمة (الاهلية) عندما كانت بميدان الازهار قبيل يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ حيث وافى هذا الاجتماع مندوبون من قبل المدارس الثانوية والعليا (وكان لى الشرف العظيم أن أكون من بين مندوبى المدارس الثانوية) وإذا بالطالب حامد العبد (وهو الآن وكيل وزارة الشئون الاجتماعية) يجلس فى مكان المحاضر ، ويلقى على هؤلاء المندوبين محاضرة وطنية شيقة أشار فيها باسم سعد والوفد إلى وجوب إعلان السخط على جيش الاحتلال البريطانى فى اليوم الذى اعتاد أن يجوب فيه بقواته وأسلحته المختلفة شوارع القاهرة من العباسية إلى القلعة وهو اليوم الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام ، يوم ذكرى إعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ ليشعر الانجليز البلاد بما لهم من قوة وبطش وسلطان ، ونظمت فى هذا الاجتماع طريقة إعلان هذا السخط بأن تغلق كل الحوانيت وأبواب المنازل ونوافذها احتجاجا على إعلان الحماية ، وقد نفذ مارسم أحسن تنفيذ وسار الجيش المحتل فى الشوارع يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ كأنه يسير فى الصحارى والقفار ، وكانت هذه الحركة بعد تأليف الوفد خير بشير بالفوز والنجاح .

فهلا يعتبر هذا العمل العظيم ملفتا للانظار ، وهلا يستحق من صدقى باشا التقدير لا الإنكار ؟ .

٤ — عقد إجتماع خطير فى دار حمد الباسل باشا

ولم يقتصر الوفد على أن يحضر حفلة خيرية فى دار الأوبرا الملكية كما يقول صدقى باشا فى كلمته موضوع هذا المقال ،واكتفى فيها بمقابلة سعد وأعضاء الوفد وقتئذ بالهتاف والتصفيق ! ! بل دعا سعد إلى عقد بضع اجتماعات ، تم إنعقاد بعضها ومنع انعقاد البعض الآخر ، وانتهز سعد فرصة اجتماعات هامة ليثير ماله مساس بالقضية الوطنية مما كان له أكبر الأثر فى تهيئة الأذهان وإعداد الرأى العام للثورة الخطيرة التى كانت فكرتها قد اختمرت وآن أوانها . .

ومن الاجتماعات الخطيرة التى تم انعقادها وأغفل صدقى باشا ذكرها ذلك الاجتماع الذى أقيم بدار حمد الباسل باشا أحد أعضاء الوفد المصرى يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ فى مواجهة بيت الأمة والذى ألقى فيه سعد لأول مرة خطابا حماسيا قويا استعرض فيه حق مصر فى الاستقلال والحرية وأثار فيه أقوى حملة على الاحتلال والاستعمار،ثم أشار إلى الحالة العامة منذ تأليف الوفد فقال: «منعنا عن السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعا فلم نغادر مرجعا من المراجع إلا احتججنا لديه على هذا التصرف .

وهانحن أولاء لا نزال نطمع فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا ، وأن ما أؤكده لكم هو أن المنع لم يزد زملائى إلا حبا فى التقدم إلى الغرض العام وحده فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل،ومالنا غيره من سبيل » .

ويهمنا أن نذكر صدقى باشا المتحمس الآن لمشروع السودنة فى هذه الأيام بما ورد فى خطبة سعد سالفة الذكر عن موضوع السودان ، فقد قال :

« وإن من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئه بل إن السودان كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ أزم لمصر من الاسكندرية ».

فهل يعيب صدقى باشا على سعد أن يقول « كلاما » من هذا الطراز كان الشعب فى أمس الحاجة إلى سماعه لموافاته بالحقائق عن قضيته من ناحية ولتقوية روحه المعنوية وإعداده ليوم الفصل من ناحية أخرى .

٥ — الاحتجاج على منع الاجتماعات

ومن الاجتماعات الأخرى التى منعت غير الاجتماع الذى كان أزمع عقده بقصر الأمير عمر طوسون فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذلك الاجتماع الذى دعا سعد إلى عقده بمنزله يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ إذ لم يكد يصل خبره إلى الجنرال وطسون قائد القوات البريطانية فى مصر حتى بادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ إلى أن يرسل لسعد الكتاب التالى :

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخصا وإنى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه إقلاق للأمن . فبناء على الإعلان الصادر تحت الاحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع » .

ثم أعقب القائد نفسه هذا الكتاب بكتاب آخر أرسله إلى سعد فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ قال فيه :

« إلحاقا للإعلان الصادر فى جريدة الاجبشيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة شاى فى يوم الجمعة ٣١ الجارى فلا مانع عندى من أن تنشروا إعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم منعت قهرا »، وكان هذا الكتاب الأخير بناء على طلب سعد ليسجل على الإنجليز إستبدادهم

وعنتهم، وليثير حفيظة الشعب عليهم ، ثم احتج سعد على منع الاجتماع لدى مستر لويد جورج رئيس الوزراء فى بريطانيا وإلى مستر ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، وكان الاثنان وقتئذ فى باريس . وذلك ببرقيتين أرسلهما فى أول فبراير سنة ١٩١٩ قال فى أولاهما : « إن السلطة الإنجليزية فى عهد رياسة أكبر وزير من الأحرار لم تقف فى اهتضام الحرية الشخصية عند حد منعنا من السفر ، بل غالت فى اهتضامها إلى أدق آثارها . أجل لم يكف أن طوردت هذه الحرية فى مظاهرها الوطنية بما صار اتخاذه من ضروب التضييق والتقييد على حرية الصحافة وحرية الاجتماعات العامة، بل وصل الأمر إلى المساس بحياتنا داخل أسوار المنازل، وكل هذا تحت ستار الأحكام العرفية » ، ثم أشار بعد ذلك إلى منع الاجتماع الذى دعا إليه . واحتج باسم الأمة المصرية على بقاء هذه الأحكام قائلا : « إنه يصرح علنا بأن إقامة نظام تدعمه القوة المسلحة فى وجه أمة تطالب بحقوقها بكل ما تستطيع من الهدوء والسكينة لهو استمرار لتلك السياسة المخالفة للحق والعدل اللذين اتخذهما العالم قاعدة لنظامه الجديد » .

وتضمنت البرقية الثانية المرسلة إلى مستر ولسن كلاما استنكر فيه الحماية البريطانية ، وقرر أن مصر ليست فى حاجة إلى وصى ولا إلى معين وأنه أعدل من أن يسمح باستعباد أمة تاريخية بحجة أن لغيرها فيها مصالح .

فهل كان صدقى باشا يريد من سعد والوفد أن يقفا إزاء منع الاجتماعات مكتوفى الأيدى لا يحركان ساكنا ، وهل فاته أنه إذا ما أغفل سعد الاحتجاج على هذا المنع ، فان الانجليز قد يتوغلون فى بطشهم واستبدادهم مما يعرض ذلك كله الحركة الوطنية للفتور والموت والبوار ؟ .

٦ — خطبة سعد

فى دار جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع ضد الحماية

ومن الاجتماعات الخطيرة التى انتهز سعد عقدها فعمد إلى حضورها هو وأعضاء الوفد ، ذلك الاجتماع الذى عقد يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ بدار جمعية الاقتصاد

والإحصاء والتشريع السلطانية ، وكان يحاضر فيه مستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات الأجنبية ، وحضر هذا الاجتماع عدد عظيم من ذوى الرأى فى البلاد وفى مقدمتهم عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية ، ووكيلها ومستشارها الانجليزى، ولم يكد ينتهى مستر برسيفال من محاضرته القانونية ، حتى نهض سعد فألقى خطابا عظيما يفيض بالحماسة والوطنية والتمس من نهاية تلك المحاضرة مناسبة تتصل بحقوق البلاد السياسية ، فقال وهو بيت القصيد ما يأتى :

« إنكم أيها السادة تعلمون ، وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب أحدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل وهذا لم يحصل من مصر ، ولن يحصل منها أصلا .

فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها ،فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا،بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها . ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

وقد علق حضرة المؤرخ المدقق الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » على هذه الخطبة فى ص ١١٣ بقوله :

« ولم يكد ينتهى سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية حتى فعلت هذه الكلمة فعل السحر فى النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد فى التدليل على بطلان الحماية لا لسماع محاضرة المستر برسيفال فى مشروع قانون العقوبات » .

ويهمنا أن نأتى على ما سجله سعد فى مذكراته عن هذا الاجتماع كبير

الخطر الذى تجاهله صدقى باشا وأغفله فى مقالاته واهتم بحفلةخيريةفىدار الأوبرا التى لم يكن لها من خطر ولا أثر،فقد أشار فى ص ١٩١٥ و ١٩١٦ عند حديثه عن ذلك اليوم (يوم الجمعة ٧ فبراير سنة ١٩١٩) إلى أنه حضر ذلك الاجتماع وأن قاعة الجمعية كانت غاصة بالحاضرين،وبعد أن ذكرمضمونالمحاضرةومضمون كلمته ذكر بعد ذلك ما يأتى :

« . . . فصفق الحاضرون تصفيقا حادا جملة مرات ، وصاحوا عندخروجى فى الشارع بالدعاء لى جملة مرات ، وأثر ذلك فى عالم القضاء والمحاماة تأثيراً حسنا ولم يرتح اليه عظمة السلطان . وقال إن هذا العمل آت من حب الظهور ، لا من الميل إلى مصلحة البلاد ، وبلغنى أن عظمته بعد أن كان مرتاحا إلى خطة الوفد انتقض عليه وأخذ يندد به فى كل فرصة . ولقد وقعت تلك الملاحظات (أى ملاحظات سعد على الحماية) عند غيره موقع الاستحسان وأخذ رجال القانون على اختلافهم يؤيدونها ويسندونها كأنها صادرة منهم » .

هذه هى الحفلة التى تبين للقراء ومن يهمهم تتبع وقائع التاريخ ذكرها على وجهها الصحيح ، ويتضح منها أنها ما كانت جديرة بالإهمال والإغفال من صدقى باشا وما كان يجب أن يؤثر عليها ذكر حفلة خيرية بدار الأوبرا لم يجر فيها ماجرى فى ذلك الاجتماع ، ولم يكن لها الصدى القوى الذى دوى وقتئذ فى الآفاق . أما هذه الحفلة الخيرية فلا أؤيدها ولا أنفيها لأننى وقدكنت فى قلب الحركة الوطنية منذ قيامها أوكنت على هامشها لم أسمع عنها شيئا ولم أجد لها أى أثر فى مطبوعات الوفد ولا فيما سجل عن هذه الحركة فى الكتب والمؤلفات .

٧ — عريضة الوفد إلى السلطان فؤاد

ولسنا ندرى الحكمة أيضا من إغفال صدقى باشا ذكر وثيقة من أهم الوثائق

فى تاريخ مصر الحديث فى الفترة التى يقلل فيها من أهمية ما قام به الوفد المصرى من أعمال جسام منذ تم تكوينه إلى أن تأججت نار الثورة . فقد تقدم سعد وجميع أعضاء الوفد ومن بينهم صدقى باشا بعريضة رفعوها إلى عظمة السلطان فؤاد الأول فى يوم ٢ مارس سنة ١٩١٩ ضمنوها طرفا هاما من قضية الوطن وقالوا فيها ضمن ما قالوه ما يلى :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين — لاعتبارات عائلية — أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة (هما رشدى باشا وعدلى باشا) لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم . لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على — أن تكونوا العون الأول على نيل إستقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فان همتكم أرفع من أن تحدها الظروف . كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ..

عفوا يامولانا ،قد تكون مدا خلتنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غيرمنفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين .

إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر

رجاء لها ، وإننا لانكذبه النصيحة إذا تضرعت اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الأزمة الحالية . فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال . فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة .

لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى أشد ما تكون رجاء فى إستقلالها وأخوف من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار والتى تطلب إليه بحقها عليه،أن يغضب لغضبها ويقف فى صفها، فتنال بذلك غرضها وإنه على ذلك قدير » .

ولقد كان لهذه العريضة صداها لدى السلطات البريطانية ، وكانت مما اتخذه الانجليز ذريعة لاعتقال سعد ورفاقه وإبعادهم إلى مالطه،وسيناقش سعد ذلك فى مذكراته على نحو ما سنبينه فى المقال التالى .

٨ — اتهام الوفد باقامة العقبات فى تشكيل وزارة جديدة وبانذاره باشد العقاب

وفى الوقت الذى ينكر فيه صدقى باشا على الوفد اكتفاءه بالاحتجاجات والبيانات وعدم إتيانه عملا يلفت الأنظار ، أشار بالتفصيل فى مقاله الرابع إلى تقديم وزارة رشدى باشا استقالتها بسبب منعه ، وزميله أولا ومنع الوفد المصرى ثانيا من السفر ، وأن السلطة العسكرية البريطانية اتهمت الوفد المصرى بوضعه العراقيل والعقبات أمام تشكيل وزارة أخرى ، وعلمت ذلك من العريضة التى رفعها الوفد إلى السلطان فؤاد مبديا رغبته فى عدم إسناد الوزارة إلى أى مصرى آخر وإلا كان ذلك نذيرا بمسايرته مشيئة الإنجليز . وقد ضاق الانجليز بسعد ذرعا ، فاستدعاه الجنرال وطسن هو وزملاءه أعضاء الوفد إلى مقر القيادة يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ حيث سلمهم إنذاراً بإنزال أشد العقوبات بهم إذا

استمروا فى خطتهم . وقد فصل صدقى باشا هذا الموضوع فى مقاله الرابع وليس لنا عليه من تعليق ، لأنه فى جوهره منقول حرفيا من مطبوعات الوفدويتفق أيضا مع ما سجله سعد فى مذكراته .

لم تكن إذن هذه الفترة من تاريخ حركتنا الوطنية المباركة حركة بيانات واحتجاجات ومجرد كلام كما أراد أن يظهرها صدقى باشا،وإنما كانت حركة أعمال وإن حوت فى طياتها الكلام إذ كان الكلام ضرورة قصوى لقيام هذهالأعمال.

وها نحن نسير الآن — على ما سنبينه فى المقال التالى ومن واقع ما حرره سعد فى مذكراته ، وهو فى مالطه — فى طريق القارعة . . . طريق الثورة التى تهيأت لها الافكار والآذان حتى آتت أكلها وأثمرت أطيب الثمرات .

المقالة السابعة

فى طريق القارعة أو قيام الثورة . . .

« نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٩٤٨/٥/٧ »

ذكرنا فى المقال السابق كيف اختمرت الثورة ، وكيف تهيأت لها الأذهان وكيف تحفز الشعب للكفاح ، وتأهب للنضال . ولكننا فى الواقع لم نذكر كل ما وقع من أحداث خطيرة وجسيمة فى تلك الفترة الوجيزة التى أسقطها صدقى باشا من الحساب ، تلك الفترة التى سبقت يوم الثورة ، وكان لها الأثر الفعال فى تهيئة النفوس وخلق الثوار . .

ونضيف إلى ماسبق أن ذكرناه أن الانجليز على إثر تسليمهم سعداًوزملاءه يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ ذلك الإنذار الذى أتينا على نصه وبينا ظروفه ، قد بيتوا الشر للوفد وتربصوا به ، فترامى إلى الوفد غداة استلامه هذا الإنذار نبأ مؤداه اعتزام السلطة العسكرية البريطانية أن تنزل سعدا وزملاءه أعضاء الوفد سجن طره ، ولو لم يفعلوا شيئا مما حذروا منه فى ذلك الإنذار . .

ولم يكد يمسى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ حتى هاجم جمع من ضباط وجنود الجيش البريطانى سعدا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا فى منازلهم ، وأخذوهم بالقسر والقوة فى سيارات حربية ، ثم أنزلوهم فى فندق سافوى (وتقع محله الآن عمارة بهلر) حيث كان مقر القيادة البريطانية العليا ، وعاملوهم فيه معاملة قاسية لم يراعوا فيها سنهم ولا مكانتهم فى الهيئة الاجتماعية ، ثم بعد ذلك أقلوهم فى اليوم التالى على باخرة من بواخر النقل الى قلعة بولفارستا بجزيرة مالطه . .

ولم يكد يصبح يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ حتى ذاع نبأ الاعتقال والإبعاد وانتشر بسرعة البرق ، فثارت ثائرة الشعب وقام الناس عن بكرة أبيهم قومة رجل واحد يستنكرون هذا النفى ، وينقمون على الانجليز عسفهم ويسخطون شديد السخط على استبدادهم وكان طلبة مدرسة الحقوق أول من قاموا باعلان هذا السخط وذلك الاستنكار وناصرهم وتابعهم الطلبة وباقى طبقات الشعب من كل فج وساروا فى مظاهرات قوية ينادون من أعماق قلوبهم وبأعلى حناجرهم بحياة سعدوحياة الوطن والحرية والاستقلال وأخذوا يصيحون صيحات صارخة بسقوط الاستعمار والمستعمرين . وكانت الأصوات تدوى كالرعد وتهز العاصمة هزاً عنيفاً وكأننا بالأرض قد زلزلت زلزالها ..

ويضيق بى المقام إذا تحدثت إلى القراء وإلى الشباب كيف اندلع لهيب الثورة وكيف امتد إلى جميع أرجاء البلاد وكيف عم أوارها أرض الوطن حتى صارت مصر كأنها كلها شعلة من نور ونار : نور الوطنية المتدفقة يتألق منها ، ونار الحماسة الملتهبة تتسلط على السلطة الانجليزية الغاشمة .

وبينما كانت باخرة النقل « كاليدونيا » تمخر عباب البحر الأبيض حاملة زعيم مصر ورفاقه إلى مالطه . . . كانت نار الثورة تتأجج وتزداد اشتعالا يوما بعد يوم فى البلاد .

وهكذا وقعت الواقعة ، وقامت القارعة ، واشتعلت الثورة ، وكان لها ما كان من آثار ..

أما حديث القارعة — وهو الذى أثاره صدقى باشا فى مقاله الرابع — فهمنا أن نوضحه لنبين كيف نبت ، لا لنسند فخراً فيه لشخص معين ، ولا لنغمط فيه حق من يكون قد أثار أو اشترك فيه،ولكن لوجه التاريخ وحده . فقد أشرنا فى مقالنا السابق إلى ذلك الحوار الذى سجله صدقى باشا عن حديث القارعة وبينا أنه جعل نفسه صاحب الفضل الأول فيه . .

وحقيقه الأمر فى هذه العبارة — عبارة « لابد من قارعة » — أننا قد سمعنا من كثير ممن خالطوا سعداً وعاشروه فى الفتره السابقة على قيام الثورة وفى مقدمتهم مصطفى النحاس أن هذه العبارة كانت تردد دائما على لسانه . ولذلك نرى الاستاذ عباس العقاد يقرر فى الصفحة ٢٢١ من مؤلفه عن « سعد زغلول » تحت عنوان « القارعة » مايأتى :

« لابد من قارعة » تلك هى الكلمة التى كان يرددها سعد فى الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه ، لأنه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه سكوت وأن الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما أن الثورة آتية بعد القارعة التى كان يتصدى لها ويستبطىء وقوعها..»

ثم قال فى فصل آخر من فصول الكتاب نفسه (ص ٢٥٢) : «فبينما كان سعد الناشىء فى مهد الثورة العرابية يتلهف على قارعة تبعث كوامن الأمن الوادعة، كان بعض رفاقه الباقين بعد نفيه يهابون قلق الشعب ويجفلون من كل خلجة تختلج بها طوائفه الفتية » . .

ويضيق المقام عن أن استرسل اليوم فى حديث سعد عن القارعة،ويكفينى أن أؤكد أنه كان يصف الثورة عند ذكر مناسباتها بأنها « جاءت قارعة شديدة فوق

ما كان يقدر المقدرون وعكست القصد على حزب الاستعمار،فألفتت العالم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف .. »

فكان جديرا بصدقى باشا أن يأتى بالوقائع على حقيقتها ، وأن لايقلل من مركز سعد وزعامته للحركة الوطنية ، فيظلم التاريخ ويغمط فضل سعد فى سعيه إلى طريق « القارعة » وعمله على تحقيقها بأوسع معانيها ؛ ولم يكتف صدقى باشا بالتنكر لفضل سعد فى وضعه الحجر الأساسى للثورة ، وإنما ينسب إليه إليه أنه لايعنى مدلول « القارعة » التى قال إن بعض أعضاء الوفد اقترح وجوب قيامها فى البلاد ، وأن سعدا قال بلهجته المعهودة التى كان يقلب فيها القاف كافا « كارعة .. ماذا » ؟ ..

وهكذا تجرأ صدقى باشا على التاريخ وظلم سعدا على غرار ما أتى به فى باقى مقالاته ، ولكن الحق يعلو دائماً ولا يعلى عليه . ونرجو أن نوفق فى تفنيد مغالطاته عن سعد وتبيين مفترياته على التاريخ ..

• • •

المقالة الثامنة

لماذا فصل صدقى باشا من الوفد

سعد وهيئة المفاوضات

« نشرت فى جريدة صوت الأمة فى ١٠ / ٥ / ١٩٤٨ »

تناول صدقى باشا فى مقاله الخامس الحديث عن اختلافه مع الوفد فى باريس فبين مالاقاه الوفد من صدمات على إثر فك عقال سعد ورفاقه من مالطه وسفرهم مع باقى أعضاء الوفد إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح فى فرساى ، وأشار إلى بعض هذه الصعاب وكيف أن سعدا زار أعضاء هذا المؤتمر وترك لكل منهم بطاقته ، فلم يعبأ أحد منهم برد هذه المجاملة بمثلها سوى رئيس الوفد

الايطالى . وكل ماذكره صدقى باشا فى هذا الصدد حق ، وأزيد عليه أن عدم اللياقة بلغ بالوفد البريطانى فى هذا المؤتمر أن رد إلى الوفد المصرى مذكرته التى كان قد أرسلها إليه متضمنة مطالب مصر داخل غلاف وهى ممزقة ومؤشر عليها بأن ماورد فيها لايستحق الرد . .

وقد تطرق هذا الحديث إلى بيان نشاط صدقى باشا فى الرد على ما نشر فى جريدة الطان الفرنسية ، ونحن لاننكر عليه حقا هذا النشاط ، وأمامنا نص رده على تلك الجريدة ثم استطرد فى الحديث إلى أن قال : « ومكثت فى باريس أعمل فى الوفد المصرى برياسة سعدباشا إلى أن وجدت آرائى فى تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضائه ، لأنى كنت ومازلت لا أميل إلى تحكيم العواطف، بل إن خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد وترمى إلى الوصول إلى النتائج ، فانفصلت عن الوفد وعدت إلى مصر وتبعنى بعض أعضائه » . .

وأعقب ذلك ماقيل عن فصله أو انفصاله . .

ونود الآن أن نبين الحقائق فى هذا الأمر ، فإن البلاد قد فوجئت فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٩ — ولم يكن قد مضى على بقاء الوفد فى باريس أكثر من أربعة أشهر — بأنباء وردت لبعض الصحف المصرية تفيد اعتزام بعض أعضاء الوفد العودة إلى مصر ومن بينهم اسماعيل صدقى باشا وتردد الناس فى تصديق هذه الأنباء إلى أن أصبحت حقيقة واقعة ، حيث عاد اسماعيل صدقى باشا فعلا وهاجمت الصحف الوطنية عودته ، وأخذ كل منها ينشر أسبابا مختلفة عن عودته . فقال بعضها إن ذلك يرجع إلى ذهابه إلى لندن للمفاوضة على أساس الاستقلال الداخلى ، وهو ما يناهض مبادىء الوفد ويناقض توكيله، وقال بعضها الآخر إن صدقى باشا طرق أبوابا كان الوفد يرى عدم طرقها ، وظلت الصحف بين الأخذ والرد وبين الشك واليقين إلى أن أصدرت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بيانا نشر فى الصحف يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلنت فيه أن اسماعيل صدقى باشا لم

تصبح له أية علاقة بالوفد ، وعقب صدقى باشا على هذا البيان بكلمة منه نشرت فى الصحف يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ أشار فيها إلى « أن المصلحة العامة التى تكتنفها الآن ظروف سياسية دقيقة تستدعى عدم التوسع فى هذا الموضوع ، ثم نفى بعد ذلك جميع ما نسبته إليه الصحف ببيانه الذى اثبته فى مقاله الخامس . » .

ويجدر بنا أن نثبت هنا ما سجله حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » عن هذا الموضوع ، وقد كان مرافقا للوفد فى فرنسا فى ذلك الحين ، فقد أشار فى الصفحة ١٢٢ منه إلى أن تقريرا أوضع بالحوادث ، وطلب من أعضاء الوفد توقيعه ، فاحتج سته أعضاء بينهم صدقى باشا ، وأن صدقى باشا كان يرى أن يكتفى فى النشر بطبع البيانات وارسالها إلى أعضاء مجلس العموم واللوردات بانجلترا ، وأن مناقشة ثارت فى جلسة الوفد التى انعقدت يوم ٢٣ يونيو سنه ١٩١٩ ، واشتد فيها الأخذ والرد إلى حد أن وجه أحمد لطفى السيد بك إلى اسماعيل صدقى باشا كلمات جارحة شخصية لاصلة لها بموضوع المناقشة كما اشار حضرة الاستاذ أبو الفتح فى صفحة ١٢٤ من كتابه بعد ذلك إلى أن صدقى باشا سافر إلى فيشى متألما من أمور كثيرة عدها ماسة بكرامته ، وأنه أثناء غيابه قرر الوفد فصله كما بين حضرته أن إشاعات غريبة نشرت عند عودته عن اتصاله بالسفارة البريطانية أو نحو ذلك من تهم الخيانة الشنيعة ، وإن كان المؤلف قد أشار بعد ذلك إلى ما أداه صدقى باشا للقضية المصرية من خدمات .

والذى تحريناه وتحققنا منه أن صدقى باشا قد فصل من الوفد لسبب أساسى هو أن اليأس دخل إلى قلبه ، وأنه مل الجهاد واستطال أمده . وأنه لذلك أراد الاستسلام للأمر الواقع وأن لا يركن كما يقول فى مقاله إلى العواطف !!

سعد وهيئة المفاوضات

وانتقل صدقى باشا بعد ذلك إلى تأليف الوزارة العدلية ووفد المفاوضات وإلى ما وقع من خلاف بين سعد وبين عدلى باشا على تأليف هيئة المفاوضات وأن

سعدا طلب أن تكون رياسة الوفد المفاوض له ، وأن تكون أغلبية هذا الوفد من فريقه،ثم قرن هذا القول منه بعلامة التعجب وقال بعد ذلك ما يأتى : « وكان ردنا على سعد باشا وقتئذ فى هاتين المسألتين أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرؤسا فى هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى،فضلا عن أن التصرف فى المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة، وأمام جهة أغلبية الوفد فان المسأله ليست تحقيق أغلبية لجانب على جانب آخر، لاننا نمضى فى المفاوضات لتقرير مستقبل مصر متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد،ومادام الامر كذلك فمن السهل الاتفاق على الاشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات . ولكن سعد باشا لم يقتنع بهذا الرأى واختلف معنا وانقسمت الامة بعد اتحادها الرائع، وقد كانت تكسب من هذا الاتحاد الكثير والكثير جدا » ..

ويستخلص من هذا الحديث أن صدقى باشا يسجل فيه أن التقاليد السياسية ما كانت لتسمح إطلاقا أن يكون سعد رئيسا لهيئة المفاوضات،وأن سعدا هو الذى سبب الخلاف وسبب انقسام الامة بعد اتحادها الرائع،وقد تسلطت هذه الافكار ذاتها على ذهن صدقى باشا حين شاءت الأقدار السياسية أن يتولى شئون المفاوضة فى سنة ١٩٤٦ ، فأعاد هذه الآراء ذاتها،وسنبين له فى تكلة هذا المقال غدا وعلى لسان سعد نفسه أن تلك الآراء التى أثارها والتى ظل مستمسكا بها هى الخاطئة ،وأن الزمن نفسه يسجل هذا الخطأ على أصحاب هذه الآراء ومنهم صدقى باشا ، وأنهم كانوا السبب فى انقسام الامة بعد اتحادها الرائع !!

المقالة التاسعة

سعد وهيئة المفاوضات

على عاتق من يقع انقسام الأمة

« نشرت فى جريدة صوت الامة فى ١٩٤٨/٥/١١ »

صدقى يهدم الاتحاد

عز على صدقى باشا أن يمس ذلك الاتحاد الرائع الذى كان يعم الأمة يوم تأليف الوفد المصرى وغداة أداء مهمته فى باريس بأى سوء وأن يشوبه الخلاف والانقسام،ولكنه كان جريئا على التاريخ حين حمل سعدا مسئولية هذا الانقسام فى صفوف الامة بسبب استمساكه برياسة الهيئة التى كان مزمعا أن تتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢١ ، ونسى أنه كان أول عضو فى الوفد استطال أمد الجهاد .. وأراد أن يغير فى وسائل العمل التى اتخذها الوفد المصرى وخرج عن حدود التوكيل كما جاء فى مقال للمرحوم الأستاذ (سيدعلى)صاحب جريدة النظام نشر فى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ ، وكانت هذه الجريدة فى ذلك الحين تعبر عن رأى الوفد المصرى . ثم انتهى أمر صدقى باشا إلى توقفه فجأة عن الاشتراك فى العمل مع الوفد والانقطاع عن التردد على مقر الوفد فى باريس وإعداده العدة للعودة إلى مصر ، ولم يجد التوسط لديه للعودة إلى العمل حتى لا تفاجأ البلاد بأى تفكك فى الوفد يستغله الانجليز ، ومصر فى مستهل حركتها الوطنية ، وكان من نتيجة ذلك أن قرر الوفد بالاجماع فى جلسته المنعقده فى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ فصله « لانحرافه عن السبيل المرسوم للسعى إلى تحقيق أمانى البلاد . »

فان كان هناك لوم على الانقسام فى صفوف الوفد،فان صدقى باشا أول من بذر بذوره وأول من رفع رايته وأعلنه فى وقت كانت المعركة الوطنية فيه وطيسة

الحرارة وانعقد أمل الامة فى تسييرها السير المؤدى إلى النجاح ...

ومن المخزى أن يقر صدقى باشا صراحة فى مقاله الخامس بما يأتى :

« وجدت أرائى فى تصريف الأمور تخالف آراء بعض أعضاء الوفد ، لأنى كنت ومازلت لا أميل إلى تحكيم العواطف، بل إن خطتى على الدوام تتجه نحو الواقع المفيد ، وترمى إلى الوصول إلى النتائج ، فانفصلت عن الوفد وعدت إلى مصر وتبعنى بعض أعضائه »

ففضلا عما فى طيات هذا القول من استسلام للواقع ، وقد يكون فيه الأذى والضرر كما يسلم الآن فى الموقف الحاضر بما يعرضه الانجليز من مشروعات كما سلم من قبل فرحا بمشروعه مع مستر ملنر الذى ما يزال يفاخر به بالرغم مما فيه من مضار ومآس،فانه يكفى قوله:أنه قد تبعه فى خروجه على الوفد بعض أعضائه.

ولذلك كان المرحوم أحمد شفيق باشا محقاً كل الحق حينما قرر فى ص ٥١٥ من كتابه «حوليات مصر السياسية» — الجزء الأول — تعليقاً على خروج صدقى باشا ومن تبعه من أعضاء الوفد وقتئذ ما يلى : « وعلى كل حال ومهما يكن من أمر ، فان انفكاك هؤلاء الأعضاء من الوفد فى هذا الظروف لم يكن صوابا ».

نغمة مرذولة

أما تحميل صدقى باشا لسعد زغلول مسئولية الانقسام فى سنة ١٩٢١ ، فقد كان فيه متجنيا على التاريخ وظالما لسعد ، ونأسف أن يعود إلى تلك النغمة المرذولة التى صور فيها خصوم الوفد سعدا بأنه كان ينزع إلى الرياسة فى ذاتها واعتبروا شروطه التى استمسك بها وقتئذ لتأليف هيئة المفاوضات واشترا كه فيها تعسفا منه وحبا للرياسة ، وفاتهم أن سعدا ما كان فى حاجة إلى تلك الرياسة، لأنه كان عظيما بشخصه وكان قائدا انعقدت له رياسة الأمة مفاخرا بها على أية رياسة أخرى ..

وقد علل خصوم سعد ومنهم صدقى باشا استبعادهم سعدا من رياسة هيئة المفاوضات . . « بأن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضات سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده . . » كما أعلن ذلك على لسان رئيس الوزارة فى ذلك الحين فى جريدة الاهرام فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ .

تغيير وتضليل

وقد اعتقد صدقى باشا حين يكتب مقالاته فى مجلة المصور أن احدا لن يراجع ما يكتبه ، ومن ثم أخذ يحور ويغير لا فى الوقائع وحدها ، ولكنه تعداها إلى النصوص المدونة الآن فى بطن التاريخ ، فعمل فيها بالتغيير والتحوير كيفما شاء ، فلم يرد أن ينقل تعليل رئيس الوزارة فى ذلك الحين لاستبعاد سعد من رياسة المفاوضات بالنص الذى أتينا به الآن حرفيا ، وإنما نشر هذا التعليل كالآتى : « إن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرؤسا فى هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى » . .

وبمقارنة النصين يتبين الفرق واضحا ، فمفاد النص الاصلى أن رئيس الحكومة هو الذى يجب أن يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولى المفاوضة إذا كان ضمن هذه الهيئة ، أما النص الذى اورده صدقى باشا على هواه ومن مخيلته ، فمفاده أنه لا يجوز أن يكون رئيس الحكومة مرؤسا فى هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى كأنه من الواجب الحتمى الذى تقضى به التقاليد أن رئيس الحكومة هو الذى يجب أن يتولى المفاوضات ، وعلى ذلك يجب أن يكون رئيسا لهيئتها .

وسنبين فيما يلى مدعمين بياننا بالأسانيد والأدلة أنه ليس ثمة تقاليد من هذا القبيل ، ويكفى أن نسارع إلى مثل واضح كل الوضوح فى دحض تلك الآراء التى كان صدقى باشا من دعاتها والمتحمسين لها والتى أودت باتحاد الامة الرائع الذى يبكى عليه صدقى باشا الآن وينوح ويقول بعد ضياع الفرصة أنه لولا هذا الانقسام لكسبت البلاد من هذا الاتحاد الكثير والكثير جدا . .

أمثلة تاريخية

يكفى أن نشير إشارة عابرة على سبيل التمثيل أنه حين ألفت الجبهة الوطنية التى تولت المفاوضات سنة ١٩٣٦ كان رئيس الحكومة وقتئذ حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم يكن رئيسا لهذه الهيئة ، وإنما كان عين لرياستها بمرسوم ملكى مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى ، ولم يكن له فى ذلك الحين أية صفة رسمية .

ومن دواعى العجب وسخرية القدر أن صدقى باشا كان عضوا فى هذه الجبهة الوطنية مسلما بتأليف هيئة المفاوضات على هذا الوضع الذى كان منكرا إياه فى سنة ١٩٢١ أى قبل ذلك بخمسة عشر عاما . وفى هذا وحده مصداق لرأى سعد وإن كان فيما استمسك به وقتئذ من آراء على حق وصواب . .

ولقد كان يكفينى ضرب هذا المثل السريع على صدق نظر سعد ، ولكنى اترك الآن لسعد نفسه بيان حججه التى أدلى بها وقتئذ تأييدا لوجهة نظره ، حتى يعلم الجيل الحاضر علم اليقين أن سعدا لم يكن بالشخص الذى يلقى القول على عواهنه ، وانه لم يكن كما صوره صدقى باشا ومن على شاكلته بأنه ذلك الشخص الأنانى المحب لذاته والراغب فى الرياسة . .

ولو اطلع الجيل الحاضر على الحملات البذيئة المنكرة التى وجهت إلى سعد بسبب استمساكه بالرياسة لما صدقوا ترحمات خصومه عليه اليوم وتحسرهم المصطنع على عهده . .

أدوار الخلاف

ولنأت فيما يلى بأدوار الخلاف الذى يريد صدقى باشا أن يلقى عبء المسئولية فيه على سعد مستمدين هذه الأدوار من أقوال سعد نفسه حتى يعرف الجيل الحاضر إلى أى حد بلغ تجنى صدقى باشا على التاريخ .(١)

---

(١) رأينا أن ما كتبناه فى هذه المقالة فى هذا الشأن سنة فى ١٩٤٨ هو نفس ما كتبناه =

خصم يؤيد

وإن لم يرد صدقى باشا أن يقنع بكلام سعد وحججه فى تأييد وجهة نظره، لانه طرف فى الجدل الذى أثير بين فريقه وبين الوفد . فها نحن أولاء ننقل إلى الجيل الحاضر رأى شخص عظيم محايد لم يكن عضوا فى الوفد يظاهره صدقى باشا ويعتز بأنه كان أول من اختاره وزيرا فى وزارته وهو المرحوم محمد سعيد باشا، فقد سئل فى هذا الخلاف ذاته ، فاجاب بصراحة بما يأتى :

« وإذا تشدد سعد باشا مع الوزارة وتمسك بشروطه معتقدا أنها لازمة للقيام بمهمته الشاقة فانما يكون على حق فيما يفعل . على أن شروطه لم تبلغ من الشدة مما يجعل قبولهـا مستحيلا » .

ثم زاد على ذلك بانه قابل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ، وأظهر له رأيه أنه من الأوفق اجابة مطالب سعد باشا .

ثم استمر فى رأيه هذا قائلا : « ومن الممكن بلا شك أن يتنازل عدلى باشا عن رياسة المفوضين الرسميين لسعد باشا . وماذا يمنع عـدلى باشا من التنازل عنها وهى لا تذكر أمام مصلحة الوطن .

فقد تنازل توفيق باشا الصدر الأعظم عن رياسة الوفد إلى بكير سامى بك رئيس وفد أنقره الذى يمثل حقيقة الأمـة التركية لما رأى أن مصلحة الوطن تقضى بذلك . . الخ » .

فلعـل صدقى باشا قد اقتنع بانه ظلم سعدا والتاريخ معـا ، ولقد كانت

---

(١) فى سنة ١٩٤٦ فى المقالة الاولى المنشورة فى الفصل الحالى تحت عنوان «رياسة هيئة المفاوضات وأغلبيتها — هـذا صوت سعد يدوى فى الأذهان» ص ٢٩٥—٢٩٩ من هـذا الكتاب فآثرنا حذفه اكتفاء بالرجوع اليه .

البلاد فى غنى عن إثارة هـذا الماضى الآن وذهنها مشتغل بعظائم الأمور فى الوقت الحاضر وبما يجب إعداده للمستقبل ، ولذلك أرانى فى حيرة بين أن أشغل نفسى بالرد عليه وازيد من الأعباء الثقيلة التى على كاهل كل وطنى فى الظروف الحاضرة ، وبين ان أتركه ينفث فى الجيل الحاضر سمومه ويصوب فى صدر التاريخ كاذب سهامه . .

• • •

تعليقات على بعض المقالات السابقة

١ — مصدر أول شراره للثورة

أشرنا فى مقالتنا السابعة فى هذا الفصل إلى أن طلبة مدرسة الحقوق كانوا أول من قاموا بإعلانهم السخط الشديد على الإنجليز واستبدادهم غداة اعتقال سعد ورفاقه وإبعادهم إلى مالطه ، وإلى أن الطلبة وباقى طبقات الشعب قد ناصروهم وتابعوهم ، وساروا فى مظاهرات قوية ، ينادون من أعماق قلوبهم وبأعلى حناجرهم بحياة سعد وحياة الوطن والحرية ، وبأنهم أخذوا يصيحون صيحات صارخة بسقوط الاستعمار والمستعمرين ..... الخ .

ونرى أن هذه المبادرة الأولى إلى الثورة جديرة ، فى الحق والتاريخ ، بأفخر التسجيل وأكبر التقدير .....

فقد ثبت حقا من تحقيقنا هذه الواقعة أن طلبة مدرسة الحقوق كانوا أول من أعلنوا امتناعهم عن عن تلقى الدروس ، وتجمعوا فى فناء مدرستهم بالجيزة ، فنصحهم ناظرها مستر والتون ، وكان شخصا وديعا كما عرفناه عند التحاقنا بهذه المدرسة بعد ذلك ، فنصحهم بلطف بالعدول عن الإضراب ، ولما لم يستمعوا إلى نصحه ، استدعى مستر موريس شلدون إيموس نائب المستشار البريطانى لوزارة

الحقانية (العدل الآن) وكانت هذه المدرسة تتبعها وقتئذ ـ فجاء على عجل وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم ، ودعاهم إلى ترك السياسة لآبائهم فأجابوه بأن آباءهم قد سجنوا ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون ثم غادر الطلبة مدرستهم وتوجهوا إلى مدرسة المهندسخانة ثم إلى مدرسة الزراعة (بالجيزة وكلتاهما) فخرج معهم طلبة المدرستين . . ثم ساروا جميعا يهتفون بحياة مصر وبحياة سعد، وذهبوا إلى مدرسة الطب (كلية الطب الآن) بشارع قصر العينى، فأراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها ، فرده هؤلاء ، وحصلت بينه وبينهم مشادة سقط فيها إلى الأرض ، وخرجوا وانضموا إلى إخوانهم ، وذهب الجميع إلى مدرسة التجاره العليا (كلية التجارة الآن) بالمنيرة بشارع قصر العينى وانضم طلبتها أيضا . . إلى أن شمل الأمر باقى المدراس وما قام به الجميع من مظاهرات كان لها أول يوم من أيام الثورة دويها وأعمق الاثار وفى دول العالم طراً :

ويوم أن هدأت الحالة واستردت الأقلام حريتها فى تسطير تلك الأحداث الخطيرة الجسام ، كان أول قلم أخذ فى تسجيلها ـ فيما نعلم ـ هو المرحوم الشيخ عبد الوهاب النجار الأستاذ وقتئذ فى مدرسة دار العلوم فى يوميات نشرتها بعد ذلك جريدة البلاغ ابتداء من يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ بالعدد رقم ٣٠٥٥ ، فسجل ما حدث يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ بمعنى ما ذكرناه آنفا ، وظل يسجل أحداث الثورة فى يوميات بدأت بعد ذلك من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ ، ونشرها فى الجريدة بالتتابع وبالتتالى من العدد بادى الذكر إلى العدد رقم ٣٠٢٩

وتبعه فى النشر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » فى سنة ١٩٤٦ ص ١١٧ و ١١٨ ، الجزء الأول من كتاب الشعب ـ وذلك على الوجه الذى أثبتنا بنصه تقريبا من قبل

ثم تبع الإثنان ـ فيما نعلم أيضا ـ الدكتور حسين فوزى فى جريدة الأهرام يوم ١٨ يونية سنة ١٩٦٥ فى مقال طريف بعنوان « ياعم حمزه ; إحنا التلامذه »

وكان وقت قيام الثورة طالبا بمدرسة الطب ويتضمن مقاله واقعتين : (أولاهما) أن طلبة هذه المدرسة عندما جاءهم نبأ أخذ سعد ورفاقه من بيوتهم إلى مكان مجهول ، وما أن بدءوا يتدبرون فيما يجب أن يفعلوه ، إذا بمظاهرة من طلبة المدارس العليا الأخرى (الزراعة والمهندسخانة والحقوق) تهجم عليهم فى مدرستهم تدعوهم إلى الانضمام إليهم . . . ولما كانوا بطبيعة هذه المفاجأة لا يعرفون أول من قام من طلبة هذه المدارس بالخروج وبالتظاهر ، فاننا نكتفى بهذا القدر من هذه الواقعة . أما (الواقعة الثانية) وهى التى نحن بصدد بحثها الآن فهى قوله إن ناظر مدرستهم الدكتور كيتنج قد تصدى لهذا الجمع من الطلبة الذى كبس عليه ثم أوقعوه أرضا ، ثم خرجوا حشدا كبيرا صاخبا إلى وسط المدينة، وإذا بالفوانيس تكسر وعربات الترام تهشم وتكوع وتحرق . . . الخ .

وفى ١٤ يوليه سنة ١٩٦٣ ، نشر الأستاذ أحمد الصاوى محمد فى « يوميات الأخبار » كلمة عن ثورة سنة ١٩١٩، لصديقنا الأستاذ حسن سلامه وكان طالبا بمدرسة الحقوق يوم قيام هذه الثوره وصار بعد ذلك مستشارا ثم محاميا الآن جاء فيها أن « التاريخ الحديث يذكر أن أول من قام فعلا بثورة الشعب فى عام ١٩١٩ هم طلبة مدرسة الحقوق الذين كانوا يترددون على منزل رئيس الوفد المصرى سعد زغلول بعد تأليفه الوفد ... »

وبعد ذلك أخذ يروى الوقائع السابق التحدث عنها وقال فى خلالها عن الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب أنه « كان متعجرفا ومعروفا عنه التوغل فى الغلظة والروح الاستعمارية » فقال إنه « منعهم إذ ذاك من الاتصال بطلبة الطب أو دخول المدرسة ، إلا أن البعض تمكن من تسلق الأسوار والدخول متظاهرين هاتفين بالجلاء والاستقلال واشتبك أحدنا معه وأوقعه على الأرض . وما أن شاهده طلبته كذلك حتى خرجوا وانضموا إلى الباقين .... »

ثم أشار إلى جهاد الطلبة ومنشوراتهم وما تعرضوا له . . . ولدينا من هذا الحديث الكثير ، ولكن ليس هنا مجاله .

وتبع ذلك كله أيضا فى النشر سنة ١٩٦٧ الدكتور عبد الحميد متولى الأستاذ غير المتفرغ فى كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية فى كتابه « ذكريات وكلمات » فقال فى ص ١٦ منه أنه يذكر عن صبيحة يوم ٩ مارس أن توجه بعض طلبة الحقوق إلى بيت الأمة حيث يجتمع عادة زعماء الوفد يحملون ذلك النبأ العظيم ـ نبأ اعتقال سعد ورفاقه وإبعادهم إلى مالطه ـ ويسألونهم عما يفعلون ، فانبرى لهم من كان موجودا منهم وقتئذ وعلى رأسهم عبد العزيز فهمى ، فأوسعوا الطلبه تأنيبا حاثين إياهم على العودة إلى معاهدهم والتزام السكينة والهدوء وإلا أصاب البلاد شر كبير وحتى لا يصيب مستقبلهم سوء المصير . . . وزاد على ذلك قوله ما يفيد أنهم لم يستمعوا إلى هذا النصح، وكأنما لسان حال الناصحين يقول لهم : « لترون الجحيم ، ثم لترونها عين اليقين » .. ! !

وأخيرا ، وفى مذكرة تاريخها ٥ مايو سنة ١٩٦٩ حررت ـ تعقيبا على ما نشر من بحوث جريدة الأهرام التى نحن بصدد تكملتها فى هذا الكتاب ـ بقلم كل من السادة عبد الحميد محمد حسين داود الطالب وقتئذ بالسنة الثالثة بالمهندسخانة ووكيل وزارة الأشغال سابقا والخبير الآن ، وعبدالبديع موسى بهنساوى الطالب حينذاك بالسنة الثانية بها ومفتش عموم الرى بوزارة الأشغال سابقا وهو بالمعاش الآن ومحمود أحمد الحفنى الطالب بالسنة الثانية وقتئذ بمدرسة الطب والدكتور الخبير بجامعة الدول العربية . وقد ورد فيها أن طلبة المهندسخانة قد تجمعوا صبيحة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وتوجهوا إلى مدرسة الحقوق ليخرج طلبتها ، وأنهم أثناء سيرهم إليها وجدوا طلبتها قد غادروها ثم ذكروا ما سبق أن ذكر من انضمام مدرسة الزراعة العليا إلى هذا الحشد . . . ثم يمم هذا الجمع وجهه شطر مدرسة الطب يوالون هتافهم الذى سبق أن أشرنا إليه فى مقالتنا سالفة الذكر ، فتصدى لهم ناظرها الدكتور كيتنج ومعه كثير من أساتذتها ومنهم مستر كولس ، ووقفوا على أعلى السلم . . . فصعد درجتين من درجات السلم ، ونزل الدكتور كيتنج درجة منها محاولا استعمال العنف الذى اشتهر به ، فأمسك به وهزه هزتين ثم

ألقاه على السلم . . . فاستنجد بالمستر كولس فرمى هذا بنفسه على الطالب المذكور. وعندئذ تقـــدم الطالب على راتب بالمهند سخاته والطالب نهاد خلوصى بالزواء العليا ، وكان مع كل منهما حقيبة مليئة بالـكتب ، فانها لا بهما على وجه مستر كولس . . . ووقع فوق الدكتور كيتنج ، وبعد أن أفاق أمر ضابط المدرسة خليل عبد الخالق بفتح الباب لمن يشاء أن يخرج قائلا : « أبعد خدمة ستة وعشرين سنة أهان هذه الإهانة من المصريين ، ولا يجوز لى أن أخدم شعبا لا يريدنا »،واستقال . .

وقد أفاض أصحاب هذه المذكرة فى تفصيل شيق لما حدث بعد ذلك من مظاهرات واعتقالات بالقلعة،وقد أشير فيه إلى أن ثالثهم وهو الدكتور محمود أحمد الحفنى قد وضع أثناء اعتقاله بالقلعة نشيده المعروف : « ياعم حمزه ، إحنا التلامذه ، ما يهمناش فى القلعة نبات والا المحافظة » . . . الخ وهو ما سبق أن سجلناه منذ سنة ١٩٢٣ و ١٩٢٤ فى مشروع كتابنا : « مصر فى ميدان التضحية » . .

ولمناسبة ذكر الدكتور كيتنج ننقل وصفاله سطر فى ص ٣٣ من سلسلة « اقرأ » رقم ٣١٦ « للدكتور محمد مظهر سعيد سجين ثورة ١٩١٩ » قال عنه فيه : « إنه كان رجلا استعماريا فجا غريب الأطوار ، وحاكا بأمره ، يدير المدرسة كما يحلو له غير خاضع لسلطة الوزارة وقوانينها ولا المعتمد البريطانى نفسه »

ولم تعين الوثائق البريطانية التى نشرتها جريدة الأهرام سنة ١٩٦٩ مصدر أول شرارة لثورة سنة ١٩١٩ وإنما كان حديثها عن اندلاع الثورة من جميع طبقات الشعب ، وإن خصصت فكانت تخصص طلبة المدارس عموما والأزهر والفلاحين والعمال والموظفين . ولـكن صوتا انجليزيا عاش أحداث هذه الثورة ، يقرر أنه قد حدث فى صبيحة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ أن انفجرت مظاهرات الطلبة وعلى رأسها طلبة مدرسة الحقوق . . ذلك هو اللواء توماس راسل باشا حكمدار القاهرة . وقد قرر ذلك فى مذكراته التى نشرها فى سنة ١٩٤٦ بعنوان

« الخدمة المصرية » ونقلها الأستاذ ابراهيم عامر إلى العدد التذكارى لثورة سنة ١٩١٩ من مجلة المصور الصادرة يوم ٧ مارس سنة ١٩٦٩

• • •

وبعد إثبات هذه المصادر المكتوبة ، اتجهنا إلى المصادر الحية ، مد الله فى أعمار أصحابها ، وهم أصدقاؤنا الرئيس السابق الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ، والأساتذة عبد الحليم عابدين وكامل جرجس عبد الشهيد والمهندس عبد الفتاح الحكيم ، وهم جميعا من أبطال شباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فأكدوا لنا جوهر الوقائع السابقة وزاد ابراهيم عبد الهادى أن استاذه وأستاذنا المرحوم أحمدأمين بك مدرس القانون الجنائى بمدرسة الحقوق كان قد أنهى إلى طلبته قبل قومتهم هذه الكريمة بطرف من مواقف سابقة لمدرستهم فى الإضراب فى مناسبات طيبة ذكرها لهم ، ولم يبينها لنا،فتذكر هذه المواقف هو وإخوانه ،فنادوا به وأحيوه فى هذا المقام ، وأنهم عندما واجههم ناظر المدرسة ونائب المستشار القضائى بان يتركوا مسائل السياسة لآبائهم ، انبرى لهما إبراهيم عبد الهادى وباقى زملائه الذين ذكرنا أسماءهم والذين لم نذكرهم ، قائلين . « لقد اعتقلتم آباءنا وأبعدتموهم ،فمن إذن يتولى هذه المسائل»،وقرر أن الصاغ أحمد عطيه الضابط بالجيش المصرى وقتئذ كان منوطا به حفظ النظام ، فسهل للطلبة الخروج ، وهو الذى أصبح بعد ذلك اللواء أحمد عطيه باشا وعين وزيرا للدفاع الوطنى (الحربية) فى سنة ١٩٤٦ . . وروى لنا كذلك ما أثبته الدكتور عبد الحميد متولى عن مطالبة عبد العزيز فهمى ومن كان معه من أعضاء الوفد ببيت الأمة إياهم بالعودة إلى معاهدهم. فرد عليهم«بأننا ما جئنا لنحمل الوفد المسئولية وإنما سنتحمل مسئولية ما يحدث »

وواصل الجمع مظاهراتهم ... ولم يبالوا بهذا النصح !!

ويقول الأستاذ العقاد فى هذا الصدد فى كتابه عن سعد زغلول ص ٢٢٩

« إن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة »

ولا يخرج ما قاله لنا الأستاذ عبد الحليم عابدين عما أفضى به إلينا الأستاذ إبراهيم عبد الهادى ، وقد زاد عليه أن استاذنا المرحوم أحمد أمين بك كان واقفا مع باقي الأساتذة خلف الناظر والمستشار ، وكان يلوح إلى الطلبة بيديه بالخروج كما أيد ما حدث من عبد الحميد محمد حسين داود الطالب بالمهندسخانة مــــع الدكتور كيتنج .

• • •

ولتكملة هذا البحث واستيفائه رجعنا إلى الصحف التي صدرت صبيحة قيام الثورة ، ولكننا لم نجدها صالحة لهذه التكملة لخضوعها لرقابة الأحكام العرفيه البريطانية ، ولذلك وجدنا فيها فراغا أبيض يدل على أن ما كان يشغله قد حذف بفعل الرقابة. وكل ما عثرنا عليه أن جريدة مصر، بعد يوم الأحد عطلتها ، وكان يوم الثورة صدرت في ١١ مارس تقول تحت عنوان « مظاهرات الطلبة » ما يأتي:

« اعتمد طلاب العلم في المدارس العالية أمس وأول أمس (أي يوم ٩ و١٠) تأليف مظاهرات سلبية في جهات معينة لأغراض معينة وكلهم من الشباب المتعلمين الآلى يتنزهون عن الخسة ويجحدون الأذى والمساءة ، وفيهم من يدرس القانون ويقدس الواجب والحق،وفيهم من يدرس العلم ويستوعب مبادىء الفضيلة ، فهم يعرفون ما يجب وما لا يجب ، وما يسوغ وما لايسوغ ، ويعتقدون أن استقرار الأمن والنظام أول واجب تستلزمه السمعة الحسنة والحال العامة . . . »

وبعد أن أفاضت الجريدة بعض الإفاضه في ذلك وأشارت إلى ما صاحب هذه المظاهرات من « السوقة » . . . وجدنا بعد ذلك بياضا حذفت الرقابة ما كان مكتوبا فيه .

ووصف مراسل جريدة الأهالى فى القاهرة ـ وكانت تصدر إذ ذاك فى الأسكندرية ـ كيف ابتدأت هذه المظاهرات فقال وتثبت ما قال على علاته فيما يأتى:

« تجمهر طلبة المدارس فى العاصمة يومى الأحد والاثنين الماضيين (٩ و ١٠ مارس) وكان منشأ المظاهرة على ما علمنا أن طلبة مدرسة الزراعة خرجوا فروا بزملائهم طلبة المهندسخانة ثم بطلبة المدارس الأخرى وسار الجميع بهدوء وسكينة إلى مدرسة الطب ومنها إلى مدرسة الحقوق ثم المدرسة السعيدية . . . بينما كان الطلبة الأزهريون من جانب آخر يطوفون فى شوارع أخرى. ». ثم أشار المراسل إلى ما تلا ذلك من الحوادث .

• • •

وإذا اهتممنا ببيان أول مصدر صدرت منه الشرارة التى ألهبت نار الثورة وأشعلت أوارها ، فاننا لا نؤثر فى ذلك فريقا على فريق آخر من الطلبة أو طبقة على طبقة أخرى من الأمة . ذلك لأن جميع الطبقات ومن كل نوع : طلبة أو أساتذة أو عمالا أو موظفين أو فلاحين أو ملاكا . . أو . . أو . . قد كانوا جميعا وبلا إستثناء ممن أو قدوا لهيب الثورة ونارها ، وزادوها اشتعالا مجتمعين كلهم فى شعب واحد هو « الشعب المصرى بأسره » . حياه الله وحفظ عليه دائما سجيته ووحدته !!

٢ ـ حديث « القارعة »

أشرنا فى مقالتنا السادسة من هذا الفصل إلى حديث القارعة وكيف اختمرت الثورة إلى مايفيد أن اسماعيل صدقى قد أسند إلى نفسه أصل فكرة وجوب أن تقوم فى البلاد قارعة إلى أحمد لطفى السيد بك بعد أن أخذ هو على سعد والوفد السكوت والجمود والاكتفاء بالبيانات والاحتجاجات . . وأثبتنا أن فكرة الحديث فى وجوب قيام القارعة ترجع إلى سعد وحده ودللنا على ما انتحله هو

والوفد من إجراءات بجدية منتجه كان من شأنها تهيئة الأذهان وتعبئة الشعور للثورة

قلنا ذلك فى سنة ١٩٤٨ ، وما كان قد ظهر بعد فى عالم السياسة والتاريخ من مذكرات فى هذا الخصوص . وقد ظهرت بعد ذلك مذكرات عبدالعزيز فهمى ثم من بعدها مذكرات أحمد لطفى السيد ، وقد ظهر بجانبها أيضا كتاب عنه للدكتور حسين فوزى النجار ، ولم يرد فى أى من هذه المصنفات الثلاثة ما يشير إلى أن حديث تلك القارعة قد ورد على لسان أحد منهما وإنما ورد على لسان سعد زغلول على ما ثبت فيما سبق من تلك المصنفات ومنها كتاب « سعد زغلول » للاستاذ العقاد على ما سجلناه فى مقالتنا سالفة الذكر

٣ — ذكرى يوم الحماية

ومما ذكرناه فى تلك المقالة نفسها أن مما مهد به سعد للثورة إعداد الترتيبات اللازمة لإغلاق الحوانيت وأبواب ونوافذ البيوت فى وجه الجيش الإنجليزى فى الشوارع التى يمر بها يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ إظهاراً لسخط الشعب على الحماية البريطانية فى يوم إحياء ذكراها . ونزيد على ما فصلناه فى هذا الشأن أننا اتصلنا بصديقنا الأستاذ حامد العبد وسألناه المزيد فيما ذكرناه ، لأن أحداً لم يشر إلى هذه الذكرى من قبل ، فأنهى إلينا أن سعدا أراد بنفسه أن يتحقق من مدى نجاح هذه الخطة ، فتوجه فى سيارته فى صباح هذا اليوم مصطحبا معه الأستاذ حامد إلى ميدان الجيش الآن ـ وكان يسمى وقتئذ ميدان الحسنية ـ ووقف بالسيارة بالقرب من المكان المعروف « بالسبيل » هناك . وكان يتقدم موكب الجيش البريطانى حكمدار العاصمة الانجليزى ، فلمح سعدا فى سيارته ، فحياه هو وبعض ضباط هذا الجيش التحية العسكرية . . وقد سر سعد سرورا عظيما من نجاح فكرة هذه المقاطعة ، واستبشر خيرا فيما هو مقبل عليه من حركة فعالة . . .

٤ـ رأى المحايدين فيما وقع من خلاف

بين سعد وعدلى بشأن تشكيل وفد المفاوضات ورياسته

سبق أن تناولنا الحديث فيما نشب من خلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن بشأن هيئة المفاوضات الرسمية ورياستها وبينا رأى كل منهما وصحبه فى هذا الشأن وذلك فيما ورد فى الصفحات ٢٩٤ — ٢٩٩ من هذا الكتاب

والآن وبعد ظهور مؤلفات تاريخية من أشخاص محايدين ، نشيرإلى آرائهم سواء أكانوا مع هذا الرأى أو ذاك .

(١) فقدعرض الدكتور عبد العزيز رفاعى فى كتابه « ثورة مصرسنة ١٩١٩ » الذى صدر سنة ١٩٦٦ لهذا الموضوع ، وبعد أن أورد رأى كل من هذين الطرفين ، قال فى ص ٢٤٨ — ٢٥٠ ما يأتى :

« ولم يكن من واجب سعد — إذ ذاك كزعيم للثورة — إلا أن يعمل واتجاه الثورة الأصيل ، فاذا كان الإنجليز لم ينصروا عدلى ويحموا قيام وزارته إلا لأنهم يرجون أن يقبل معهم ما ليس يقبله سعد نفسه ، فقد كان من غير الواجب أن يعمل سعد لتذليل الطريق لهذا الاتجاه الهادف للقضاء على الثورة . ولم يكن سعد يطلب رياسة المفاوضات لينازع عدلى فى الوزارة ، بل كان يطلبها ضمانا للتبعة التى تصدى لها وتحملها واضطلع بها ولا سيما بعد أن أخذت الرجعية ترفع رأسها ضد الثورة .

وانحصر الخلاف أيضا فى الأحكام العرفية والرقابة الصحفيه ، فلم يكن لبقائها فى مصر إلا إكراه المعارضين على قبول مالا يقبلونه أو اكراههم على السكوت .

وبدأت القطيعة ، وبدأت الثورة تواجه المارقين عليها وأخذ لعاب المعتدلين يسيل أمام موقف الوزارة الجديدة ويتهيئون فى ظله للعمل مع عدلى منفصلين ، ثم ازداد الاتجاه المناقض للاتجاه الثورى الجماهيرى بما كشف بوضوح معالم الطريق لبريطانيا كى تحقق أغراضها »

وبعد أن أشار المؤلف إلى خطبة سعد فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٢١ الثابت موجزها فى ص ٢٩٦ من هذا الكتاب عقب عليها قائلا :

« وهكذا كشف سعد للجماهير حقيقة موقف الوزارة وحقيقة موقف من أختارته الأمة وكيلا عنها لينير السبيل ويكشف عن الخديعة ، ثم أعلن فى هذه الخطبة عدم ثقته بالوزارة »

ثم تابع المؤلف رأيه بأنه « ما كان للوزارة أن تختلف مع الوفد فى شروطه لكى تنفرد بالمفاوضة كى لا تزيد الانقسام الداخلى ، وكان واجبا عليها أن تستقيل، فلا يتشبث بالوزارة ورياسة المفاوضات احتراما لإرادة الأمة ، وقد كان ذلك هو المنطق السياسى السليم احتراما لإرادة الأمة »

(ب)وهاهو ذا الأستاذأحمدبهاءالدين يتناول فى كتابه«أيا ملها تاريخ»موضوع الخلاف الذى شجر بين سعد باشا وعدلى باشا فى فصل خاص ـ بعنوان « الأمة.. بين سعد وعدلى » من ص ٧٧ إلى ص ١٢٠ تحدث فيه عن هاتين الشخصيتين ، فى إسهاب شيق كأنه عاش أحداث ذلك الخلاف وعاصره ، وبتحليل أمين لها وتصوير دقيق .. . . ويكفينا أن نقتطف من هذا الفصل ما يأتى بعد ، مع رجاء الرجوع إلى مقدماته :

« . . . فعدلى الآن يتهيأ لمفاوضة الإنجليز بعد أن أعلنوا عدم تمسكهم بالحماية نتيجة لتشدد سعد وجماهيره لا لتساهل أصحاب المصالح ـ وهو لا يريد أن يرسل سعد ليفاوض فيتشدد هناك وتفشل المفاوضات ، فهو يعرض على (الوفد) أن يشترك فى وفد المفاوضات ببعض أعضائه . . . . وما دام الوفد برياسته،فمعنى ذلك أن سعد لا يشترك فيه . وما دام الوفد سيشترك ببعض أعضائه ، فأبرز الاعضاءهم اصدقاؤه (الأعيان) . وبذلك يفاوض ويبرم الاتفاقية ووراءه تأييد الوفد ..

هكذا رسم عدلى بأنامله البارعة تلك الخطة الدقيقة ، ولكن سعد يلمح الفخ،

فيلتقط القفاز فى إصرار ، ويشترط لاشتراك الوفد فى المفاوضات : أن تكون المفاوضات على أساس إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال (فيكون دخوله المفاوضات على أساس الوكالة الشعبية) وأن تكون له - لسعد - الرياسة (ليحضر بنفسه المفاوضات) ، وأن تكون للوفد أغلبية الأعضاء (لتكون له الكلمة الراجحة فى التصويت) وأن تلغى الأحكام العرفية والرقابة على الصحف (لكى يجد سندا قويا من الرأى العام)

ويدرك عدلى أن خصمه مازال عنيدا ، فيدوردورة بارعة ، ويحصر الخلاف على شرط يستطيع أن يحرج فيه سعد ، هو : رياسة الوفد ، فيقول « إنه يجب أن تكون الرياسة له، ولأنه هو رئيس الوزارة ولا يمكن أن يكون رئيس الوزاره مرءوسا لأى شخص آخر فى وفد مشترك ... فاذا تمسك سعد بالرياسة ، فمعنى ذلك أنه رجل يجرى وراء المجد الشخصى ، وأنه يريد كل رياسة بأى ثمن ، وأنه يضحى بالموقف الجليل فى سبيل خدمة شخصية . »

وبعد أن أبرز ما حدث فى الجمعية التشريعية عمن يكون له رياسة جلساتها عند غياب رئيسها: أهو الوكيل المنتخب عن الأمة وهو « سعد » أم الوكيل المعين من قبل الحكومة ، وهو « عدلى » : انطلق الناس قياسا على ذلك يتناقشون فيمن يكون رئيس وفد المفاوضات : أهو « سعد » المنتخب من الشعب زعيما أم عدلى المعين من القصر رئيسا للوزاره ... ؟

بعد ذلك كله، أخذ الأستاذ بهاء الدين فى تحليل موقف الطرفين تحليلا منطقيا قويا . . . ، وبعد أن أشار إلى حجج وأسانيد كل منهما مما سبق أن سجلناه فى مقالاتنا فى حينها والمنشورة فى هذا الكتاب فى الصفحات ٢٩٥ — ٢٩٨ من هذا الكتاب - قال حرفيا ما يأتى :

« وواضح جدا أن الحق فى جانب سعد . فعلى أساس المطالبة بالاستقلال وسيادة الشعب ، لابد أن يكون سعد الرئيس . . . ولم تكن أغلبية سعد محل

جدل ... ولكن العدليين أصحاب المصالح الحقيقية لا يمكن أن يسلموا بأن المطالبة بالدستور معناها سيادة هؤلاء الناس الجهلاء الفقراء ... فهم يطلقون عليهم أسماء (الغوغاء) و (الدهماء) و (الرعاع) وخضوع القلة لهم - فى رأى القلة معناه الفوضى ... »

وواصل المؤلف إشارته إلى هجمات سعد على عدلى باشا،وبيان أن مصدر تعيينه رئيسا للوزارة وهو أخيرا المندوب السامى الإنجليزى ... الخ ثم انتهى من هذه الإشارة إلى قوله حرفيا ما يأتى :

« فاذا طلب سعد الرياسة ، فانما يطلبها ليكون الرئيس حرا ، مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها،وهى قوة الأمة ! » (ص١٠٢-١٠٤)

• • •

(ج)وعرض الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى استاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب - بجامعة عين شمس - فى ص ١٣٠ من كتابه « تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة »،فأشار إلى ما حدث بين الفريقين المتنازعين وبيان وجهة نظر كل منهما وقد أبرز مما أثاره إلى ما وصف به سعد الفريق الاخر بانهم « برادع الانجليز » ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز،فان ذلك لا يعنى سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس،وراح بعض أنصار سعد يتفوهون بأن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلى »

ثم وصف ما حدث من جدل بين الطرفين بأنه كان « معركة مهاترة » ...

وانتهى من بحثه هذا إلى أن سعدا « اتسم بعزة نفس قوية ، وإباء ريفى عريض، وثقة بالنفس لاحد لها ، - فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين على وجه العموم فى الصدر الأول من القرن العشرين » .

وذكر المؤلف عقب ذلك ما يعيبه على سعد ، فقال إنه « يعاب عليه إسرافه

فى الخصومة ، وعدم تحرزه فى رمى خصومه بالاتهامات ، ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فبامكاننا أن نحمله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسه المصريه على يديه من إسفاف كانت له آثاره الوخيمة على البلاد ».

وانتهى بحث المؤلف بتخطئة عدلى باشا لسفره مع وفد مفاوضته فى هذا الجو المشحون بالخلاف .

وقبل أن نعلق على رأى المؤلف نرى من الواجب علينا - وقد عاصرنا أحداث هذا الخلاف وعشناه - أن ننكر أسطورة ترددت على الألسن ، لا للتاريخ فحسب، وإنما لسلامة ووطنية الشعب وطهارته ونقاء معدنه ، وكان يتكون من غالبية الوفديين أو « السعديين » بلسان ذلك الوقت : هذه الأسطورة أو بلفظ أصح « التشنيعة » هى : « الاحتلال (وصحته الحماية) على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » . ونستطيع أن نؤكد أن هذا النداء لم يجىء أو يصدر عن لسان أحد ، وإنما اخترعته مجلة ماجنة كانت تؤيد عدلى و « العدليين » فى ذلك الحين إمعانا فى « التشنيع » على سعد و « السعديين » ، تلك هى مجله « الكشكول »....

والملحوظ فى رأى المؤلف أنه سكت سكوتا مطبقا عن مناقشة أمر ذلك الخلاف موضوعيا تأييداً لهذا أوذاك، كما فعل الدكتور رفاعى والأستاذ بهاء الدين ولم يعن فى سبيل إبداء رأيه - وله ما يراه - إلا بأن يعيب على سعد «إسرافه فى الخصومة وعدم تحرزه فى رمى خصومه بالاتهامات ثم تحميله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف » .

هذا كان كل سنده فى رأيه فى أمر ذلك الخلاف دون أن يوازن بين حجج وأسانيد كل من طرفيه ليساعد الجيل الحاضر والأجيال القادمة على معرفة أيهما كان أهدى سبيلا .

والظاهر أنه قد تأثر مما وصف به سعد فى خطبته بشبرا عدلى وإخوانه بأنهم « برادع الإنجليز» وفاته أن هذه العبارة لا تعدو أن تكون « كناية» لغوية عبارة عن

أن عدلى وإخوانه كانوا « مطية » لوصول الانجليز إلى أغراضهم وتسليمهم البضاعة كما جاء على لسانهم صراحة فى ذلك الحين ، وأكبر مصداق على ذلك أن تأليف « حزب الأحرار الدستوريين » وهو حزب عدلى باشا وإخوانه كان بوحى منهم وقد ولد على أيديهم كما سيرد إثبات ذلك فى الباب الأخير من هذا الكتاب بل وكما ورد فى كتاب المؤلف نفسه ص ١٤٢ من أن الانجليز كانوا المساندين له.

أما « الاتهامات » التى يقول المؤلف أن سعدا رمى خصومه بها فلم تكن اتهامات شخصية كما اتهم محمد على علوبه باشا سعدا اتهاما ثبت بطلانه بالأدلة والبراهين بعدم نزاهته وأمانته بشرائه وهو فى باريس سيارة له من مال الوفد.. وهذا لم يعرض له المؤلف ولم يعتبره إسرافا أو إسفافا فى الخصومة ....

ولم يستطع المؤلف أن يأتى بمثل أو عينة من تلك الاتهامات التى يقولها لكى يمكن تكييفها وإبداء الرأى فيها ، وكل ما أشار إليه فى هذا السبيل لم يكن سوى قول سعد بعد عبارة « برادع الانجليز » ـ على ما نقله المؤلف : « وأنهم إذا تفاوضوا مع الإنجليز (أى عدلى وإخوانه) فان ذلك لا يعنى سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » . وفى حقيقة الأمر أن سعدا لم يقف عند هذا الحد وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك فى « الاتهام » فقرر علنا وفى جرأة بالغة وعلى مسمع من السلطان فؤاد نفسه أن وزارة عدلى معينة من السلطان بل من المندوب السامى أيضا وأن هذا السلطان يمثل الحماية .

فان كان هذا يعتبر اتهاما ، فانعم به ، وحبذا هذا الاتهام ! ! وإن كان هناك غير ذلك من الاتهامات التى يعيبها المؤلف على سعد ، فليدلنا عليها . وهذه خطبه وأحاديثه منشورة مجموعة . . . يثبت منها أن سعدا كان بليغا قوى الحجة قادرا على قهر خصمه فيما يجادله فيه ، وذلك فى أسلوب شديد المعنى مهذب اللفظ يكون أحيانا قطعا من الأدب لا سباب فيها وهو الذى خاطب خصومه الذين أسرفوا فى سبه عند فوزه وفوز الوفد فوزا ساحقا بهر العالم فى أول انتخاب للبرلمان :

« لكم السباب ولنا مجلس النواب »

(د) ورأى الأستاذ محمد شفيق غربال فى كتابه « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ـ الجزء الأول ص ٨٥ ـ ٨٨ فى هذا الشأن بعد أن أوجز وجهة نظر كل من المختلفين بخصوص تشكيل هيئة المفاوضات الرسمية ـ أن ما رد به سعد على عدلى فى خطبة شبرا كان « قاسيا جارحا » وقد قصد بذلك ما قرره عن مصدر تعيينه فى الوزارة ، ثم علق على أحداث ذلك الحين بأنها قد « طبعت الحياة السياسية فى بلادنا بالبعد عن القصد والاعتدال فى التفكير والحكم ، وطبعتها بتوخى المنفعة أو المصلحة القريبة جدا إلى الخطة السياسية ، فلا ينظر الزعيم إلا إلى الأثر المباشر لعمله ، وأصبح العمل فى السياسة وفى الإدارة وفى التعليم مجرد (مناورة) تدفع شيئا أو تجلب شيئا ، وأصبحت الحياة فى مصر معركة أو سلسلة معارك . . . . . »

وعرض بعد ذلك للشروط التى طلب سعد تحقيقها ليشارك الوزارة فى مفاوضاتها الرسمية ، فقال :

« . . . إن معركة الاستقلال المصرية ابتدأت بعمل حكومى وعمل شعبى ، وابتدأت بالعملين منفصلين ، ولكنهما متفاهمان ، إلى أن بلغا مرحلة المحادثات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر ثم جاءت مرحلة المفاوضات الرسمية فعجز الزعماء عن تنظيم العملين من جديد . رأى عدلى باشا أن يتولى أمر العمل الحكومى معطيا بالعمل الشعبى . ورأى سعد باشا اشتراك العملين ، على أن يكون الشعبى مسيطرا . وحال دون ذلك الأوضاع الحكومية من جهة ، ورفض عدلى باشا حلا يشعر بأنه لا يوثق بوطنيته وبكفايته للمفاوضة فى حقوق البلاد من الجهة الأخرى . وهزأ سعد باشا بحكومة مصر ووزراء مصر وأعلن أنهم موظفون لا يجرؤون على شىء أمام رؤسائهم الإنجليز . وليتهم إذ ذاك فكروا فى أحد الحلين : أن تعرض الوزارة على سعد زغلول عند الشروع فى المفاوضات الرسمية فيتولى رياسة الحكومة مؤيدا من ثقة الشعب وولائه ، ويدخل المفاوضات

مستندا إلى التأييد العام ، فلا يسع الخصم إلا تقدير ذلك ومراعاته . وهذا حل لم يكن خياليا . . . . . . »

ثم زاد على ذلك قائلا : « أما ولم يتم حل من الحلين فقد كانت المصلحة القومية تقتضى عـــدلى باشا الا يدخل المفاوضات والخصومة والفرقة فى صفوف الأمة قد بلغتا ذلك المبلغ . كان ينبغى أن يرجئها على الأقل وأن يرجع فى الخلاف إلى جمعية وطنية منتخبة . وهذا الاقتراح الحكيم هو الذى نشره الأمير عمر طوسون . . . » وواصل رأيه مقررا : « إن نشوة الكفاح ملكت على الزعماء رأيهم وسافر الوفد الرسمى وأن سعدا مضى فى الحرب التى شنها عليه قبل سفره وبعد سفره بل وبعد عودته قاطعا المفاوضات فى إباء وكرامة »

ولمناسبة ما يقرره هذا المؤلف عن سعد من أنه كان « قاسيا جارحا على عدلى وانصاره ، ولمناسبة ما ذكره الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ومن قبله الأستاذ الرافعى من أنه كان مسرفا فى خصومته وغير متحرز فى رمى خصومه بالاتهامات - نشير إلى ما وصف به الدكتور يونان لبيب رزق مدرس التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس مثل ما عيب على سعد من المؤلفين المذكورين بأنه « عنف وطنى » حيث قال تعليقا على موقف المغفور له مصطفى كامل باشا من الأحزاب الأخرى القائمة وقتئذ ما يلى :

« فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ وفى أعقاب عودة مصطفى كامل من أوربا ، ألقى خطبته المشهوره فى مسرح زيزينيا بالاسكندرية يعلن فيها عن نيته على تكوين (الحزب الوطنى) أو ما أسماه (بحزب الجلاء) ، وبالعنف الوطنى الذى كان معروفا عن الزعيم المصرى لم يحجم عن إنزال أقسى الاتهامات بالأحزاب الأخرى المنافسة وبالذات (حزب الأمة)[1] والذى نعتهم بتهم عديدة كان منها الجواسيس وخدام المحتلين والخونة والأشرار وما إلى ذلك » . . . .

---

(١) كتاب « الاحزاب فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى » ١٨٨٢ — ١٩١٤ الذى صدر فى سنة ١٩٧٠ بعد إعداد هذا الكتاب للطبع ص ٨١ .

وبمراجعة هذه الخطبة المنشوره فى ص ٤٦٨ إلى ٥٠٠ من كتاب « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى، نجده يحمل حملة شعواء على الاحتلال البريطانى ، وهى فى جملتها آية من آيات الوطنية الخالصة انطوت على شعائره التى اشتهر بها ويهمناأن تذكر منها ما هو متصل ببحثنا الحالى وفى صدد الرد على ما سمى به هو وحزبه بالمتطرفين كما كان يقال عن سعد والوفد تماما ما يأتى : « سمعت البعض يقول عنى إنى شديد فى تقريع من خالفوا الواجب الوطنى ومالوا عن مصلحة البلاد ، فأجيبهم اليوم بأنه إذا صح التساح فى بعض الأمور وفى ظروف معينة ، فان التساح فى الوطنية إعدام لها وقضاء عليها ، وأن من يتساح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

ولنا أن نناقش ما ذهب إليه الأستاذ غربال بايجاز فيما يلى :

(١) فقد أخذ على سعد أنه كان فى جدله مع عدلى « قاسيا جارحا » ، وإذا أمعن فى تفسير ذلك لايخرج منه إلا أنه كان قوى الحجة حادا فى عباراته مقررا الحقيقة غير مبال بما أذا كانت تدمى أولا تدمى، لأنه ليس له من سلاح فى جدله إلا الحجة ليدرأ خطرا عن وطنه ،وقد ألقى عليه عبء الدفاع عنه ، وذلك كله مادام فى عبارات مهذبة غير نابيه مهما حملت من شدة وقسوة .

(٢) أما أن القصد من هذا الجدل أن يكون مناورة لدفع شىء أو جلب شىء فهو أبعد ما يكون عن سعد زغلول لأنه عندما واجه السلطان جهرا بأنه معين من قبل الإنجليز وممثل لحمايتهم كان مخاطرا بحريته الشخصية بل وبحياته . . . وكان ما جلبه على نفسه النفى والإبعاد .. وكان فى ذلك « النفع » لبلاده ودرأ للخطر عنها،وإن كان قد أوذى هو ورفاقه من جراء ما جلبه من« نفع » أشر إيذاء .

٣ — تمنى الأستاذ غربال ، لو أنهم إذ ذاك فكروا فى أن تعرض الوزارة على سعد عند الشروع فى المفاوضات الرسمية ، ثم أخذ يبين الفوائد المترتبة على ذلك . وقد فاته أن ما تمناه قد حدث فعلا ، ونترك لسعد نفسه بيان ذلك ، فقد قال فى حفلة تكريم موظفى الحكومة له فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ ما يأتى :

« هنا ابتدأ الدور الثانى من المفاوضات . سبق عدلى باشا إلى لوندره ، وقبل ذهابه عرض علىّ بعض الإنجليز بحضور عبد العزيز بك فهمى أن أشكل وزارة لأجل تنفيذ المشروع ، فرفضت وقلت إنى لا أبغى أن أكون وزيراً لا مرءوسا ولا رئيسا بل خادما للأمة .

ذهبت إلى لوندره مع ثلاثة من زملائى ، وبقى الآخرون فى باريس ، فقابلنى عدلى باشا فى مساء وصولنا، وقال إنه تقابل مع ملنر ورآه مشتغلا بتأليف وزارة الثقة لتنفذ مشروعه ، فقلت : (لم يأت بعد دور التنفيذ)

قال : (ولم لا تقبل أنت أن تؤلف الوزارة) ؟

قلت : (مطلقا ..! لأن البلاد تحت الحماية، ولا يمكن أن أقبل وزارة حماية ، والمشروع - على ما هو عليه - حماية ، فلا أقبله ولا أسمح لغيرى أن يقبله)[1] .... »

٤ — أشار سيادته كذلك إلى أنه كان يمكن الرجوع فى فض ذلك الخلاف إلى ما اقترحه الأمير عمر طوسون من عقد جمعية وطنية منتخبة . ونترك لشفيق باشا صاحب « حوليات مصر السياسية » أن يحدثنا عن هذا الاقتراح . فقد أشار فى ص ١٥٠ و ١٥١ من الجزء الثانى منها إلى ما حدث بين الأمير والشيخ محمد بخيت والسيد عبد الحميد البكرى من خلاف فى الرأى على طريقة تشكيل هذه الجمعية ، وهل يكون بانتخاب رسمى أو غير رسمى . وبذلك اختلف من أرادوا فض ذلك الخلاف فيما بينهم قبل أن تخرج الفكرة إلى حيز العمل .

هذه هى آراء المحايدين تماما فى الخلاف الذى وقع بين سعد وعدلى بخصوص تشكيل هيئة المفاوضات .

---

(١) أشار الدكتور هيكل فى ص ١٢٢ من مذكراته الى أنه لما فوتح عدلى فى اقتراح تكليف سعد بتأليف الوزارة بحضور ثروت وصدقى عارضا فى قبوله معتبرين ذلك طامة كبرى.

ولإتمام هذا البحث فى ذاته نشير إلى رأى صديقنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى هذا الصدد، فهو أقرب الى رأى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، وكان قد سبقه إليه ، وزاد عليه أنه كان يجب على عدلى باشا اذا لم يوفق فى هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطأة الانقسام (ص ١٥ — من الجزء الأول — من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية »).

٥ ـ محمد محمود باشا وأصل فكرة تأليف الوفد

أشرنا فى ص ٢٩١ من هذا الكتاب إلى ما نشرته «الأهرام» من واقع مذكرات عبد العزيز فهمى باشا فى صددما يفيد كيف تكون الوفد المصرى وعمن جاءت فكرة تكوينه ، فعزا أصل هذه الفكرة إلى محمد محمود باشا . . . إلى آخر ما ورد فى الصفحة المذكورة وما هو مسجل فى هذه المذكرات فى ص ٧٢و٧٣

ونظرا لصدور مذكرات عبد العزيز فهمى بعد نشر مقالاتى عن أصل تكوين الوفد فى جريدة صوت الأمة بنحو سنتين ، ولم يرد فيما نشره صدقى باشا فى مجلة المصور وقتئذ شىء عن إسناد أصل تلك الفكرة إلى محمد محمود باشا ، فقد دعانا الأمر إلى تحرى حقيقة الفكرة المذكورة . . . .

وقد دلنا البحث بادىء ذى بدء إلى ما ثبت فى عدد جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزه الذى صدر فى يوم ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ يحمل الذكرى الرابعة عشر لثورة سنة ١٩١٩ . وقد طالعنا فى افتتاحية هذا العدد تحت عنوان: « الفكرة فى تأليف الوفد » حرفيا ما يأتى :

« . . . وقد اختلفت الروايات فى منشأ هذه الفكرة ، ونحن نستطيع أن نؤكد نقلا عن المغفور له سعد زغلول باشا أن أول تفكير فى تأليف الوفد كان فى يناير سنة ١٩١٨ أى قبل الهدنة بعشرة أشهر، فقد عقد فى ذلك الوقت اجتماع فى دار صاحب الدولة محمد محمود باشا حضره هذا الأخير والمغفور له سعد باشا والمغفور له على شعراوى باشا وصاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا وصاحب

العزه أحمد لطفى السيد بك ، فتشاوروا فى كيفية المطالبة بحقوق مصر ، فاقترح سعد باشا تأليف جمعية لهذا الغرض . وفى شهر اكتوبر أخذ هو وإخوانه يكثرون من الاجتماع والتداول فى هذا الموضوع .

وقد عدنا إلى مذكرات سعد فى دار الوثائق وأعدنا النظر مسرعين إلى شهر يناير سنة ١٩١٨ فلم نجد شيئا ثابتا بها مما ورد نقلا عنه آنفا فى جريدة البلاغ، ورجعنا إلى ما قبل هذا التاريخ وما بعده إلى ما سبق أن نقلناه عنها فى مقالاتنا الواردة فى هذا الفصل(١) فعثرنا فيها على ما أثبته سعد فى يومى ١٩و٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، وهو كما يلى :

«فاتحنى محمد باشا محمود فى أنه ينبغى أن نفتكر فى حالة مصر بعد الحرب، ويجب أن يتحد جماعة من أهل الرأى على التفكير فى هذه المسألة ، فقلت ممن تتألف هذه الجماعة ، فجرى ذكر شعراوى وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وأنا وعدلى ، وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى وقد ذكرت له طرفا من سقطات عبد العزيز ، فاتفق معى على شعراوى بأن نقبل ابراهيم فتحى مع شدة تمسك الإنجليز به لضعف السلطان فى اختيار الخلف وتعرضه للانتقام»

وفى هذه العبارة بعض الاضطراب وقد طالعناها بصعوبة . . .

وعدنا بالتالى إلى مذكرات عبد العزيز فهمى فوجدناه يحدد أصلا تاريخ هذه الواقعة « بذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ » ونجدها تشمل أشخاصا ثلاثة بعينهم كانوا موجودين معه وهم لطفى السيد وسعد زغلول ومحمد محمود ؛ أما رواية سعد التى اثبتها فى مذكراته فلم يرد فيها إلا أن محمد محمود قد فاتحه فيما فاتحه فيه ، وجاء ذكر على شعراوى وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعدلى

ونحن نميل إلى الأخذ برواية سعد لا لشيء إلا لأنها دونت فى حينها بخلاف مذكرات عبد العزيز فهمى التى أمليت على محرر « المصور » بعد أكثر من ثلاثين عاما .

وعلى أى حال فانه مفهوم من الروايتين أن محمد محمود باشا هو الذى فتح باب التفكير فى حالة مصر بعد الحرب ثم جرى الحديث بعد ذلك فى طريقة التنفيذ بناء على طلب سعد . .

وقد لاحظنا فى كتاب « ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩ » الذى أصدرته مؤسسة الاهرام تنسيقا لما نشر فى جريدتها من بحوث ووثائق بعد إعداد كتابنا — لاحظنا أنه حدد فى ص١٢٥ منه يوم ٢٠ديسمبرسنة ١٩١٧ من واقع مذكرات سعد (الكراس ٢٨)بان محمد محمودباشا كرر له ولاصدقائه حين زيارتهم له بمنزله فى ١٩ ينايرسنة ١٩١٨ ما سبق أن سعداقاله لأصدقائه هؤلاء فى ٢٠مايو سنة ١٩١٧ (الكراس٣١) من «أن الحرب إذا انتهت بانتصار أحد من الفريقين المتحاربين ، فليس لهذه البلاد نصيب من الاستقلال ، وليس لحر الشمائل إلا أن يرحل عنها لأنه يصبح غريبا فيها ذليلا مهيض الجناح » .

وقد رجعنا إلى ذات المرجع والتاريخ الأخيرين فوجدنا العبارة الأخيرة صحيحة ، فيا عدا اسماء من قيل إن سعداً خاطبهم بها حيث اكتفى سعد باستهلالها قائلا: «افتكرت وقلت لبعض الأصدقاء » .

وظاهر مما سبق أن نشرناه مفصلا فى مقالاتنا السابق نشرها فى جريدة صوت الأمة ونقلناها آنفا فى هذا الفصل من الكتاب مدعما بما أثبته كل من سعد زغلول وعمر طوسون(١)أن حديث مفاتحة محمد محمود لسعد كان حديثا عابرا وأن التفكير الجدى هو ما انتهينا إليه فى تلك المقالات . . . .

---

(١) المرجع السابق

الفصل الثالث

الحزب الوطنى

والعدول عن سفر وفده

كان « الحزب الوطنى » قد ألف وفدا للسفر إلى أوربا فى مستهل ثورة سنة ١٩١٩ إلى جانب « الوفد المصرى » ثم سعى الساعون لخير البلاد فى توحيد الجهود والاكتفاء بسفر الوفد المصرى وكان على رأس هؤلاء الساعين الأمير عمر طوسون . . .

وفى الفصل الثانى والعشرين من بحوث جريدة الاهرام عن ثورة ١٩١٩ نشر أن الحزب الوطنى فى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ أعلن أنه « عدل عن إرسال وفده إلى أوربا لأسباب يبديها متى سمحت الظروف . وقرر إيقاف الاكتتاب ورد مايكون قد دفع » . .

وفى نفس هذا الفصل نشرت برقية سرية من الجنرال اللنبى إلى حكومته فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ تضمنت « سجلا للأحداث التى وقعت فى القاهرة والمديريات من يوم ١٢ أبريل إلى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ وورد فيه من مذكرة ضافية عن اليوم الأول ما يأتى : « وضع الحزب الوطنى من جانبه اقتراحا بارسال وفد إلى فرنسا عن طريق إيطاليا وسويسرا . .

وهذا الحزب تركز نشاطه خلال السنوات الاخيرة فى سويسرا ويرأسه فى مصر ، محام اسمه على بك فهمى كامل (١) ، واتفق على أن يكون الوفد برياسة المحامى

---

(١) لم يكن محاميا وإنما كان ضابطا بالجيش المصرى وقضى مدة كبيرة فى خدمته بالسودان واضطهده الإنجليز لاخوته للزعيم الوطنى العظيم مصطفى كامل وقد نفوه فى ١٩٢١/٩/١٩ لإرساله برقية إلى الخديو عباس ينكر فيها حقوق السلطان وودعه الشعب توديعا طيبا شاهدناه واشتركنا فيه ، وقد عاد الى وطنه فى سنة ١٩٢٣ - هذا ولم يكن رئيسا للحزب الوطنى وانما كان وكيله .

أحمد لطفى بك وهو غير أحمد لطفى السيد بك عضو الوفد المصرى . .

والنقاط الرئيسية فى برنامج الحزب هى :

١ — الاستقلال التام لمصر والسودان (١).

٢ — جلاء الإنجليز على الفور .

٣ — الإبقاء على الصلات الدينية بين مصر وتركيا (٢)

٤ — إلغاء الامتيازات . . »

وجاء فيما جاء عن القاهرة فى اليوم نفسه « أن نقابة المحامين اجتمعت وبحثت موضوع الوفد المقترح تشكيله من الحزب الوطنى وأجمع الحاضرون منهم على أن أى مظهر من مظاهر الانقسام تكون له آثار خطيرة ، وأن الواجب يحتم على الحزب الوطنى (الذى أظهروا له الكثير من العداء) أن يدفن خلافاته بشأن الامتيازات وينضم الى سعد باشا زغلول »..

وجاء فيما جاء عن القاهرة فى يوم ١٤ أبريل سنة ١٩١٩ ما يأتى :

« وقد فكر عبد اللطيف بك الصوفانى — وهو أحد أعضاء وفد الحزب الوطنى المقترح سفرهم — فى خطبة ألقاها فى مسجد الحنفى أنه ليس فى النية عرقلة نشاط حزب سعد زغلول ، وأن الغرض من سفرهم إلى الجنوب (٣) هو إعادة تنظيم الحزب الوطنى هناك وضمان عودة محمد بك فريد » . .

وورد فيما ورد عن المديريات فى اليوم نفسه ما يأتى :

« وصلت إلى الأسكندرية من القاهرة لجنة لجمع الأموال اللازمة لبعثة زغلول،

---

(١) وكان الحزب الوطنى يضيف الى هذا المطلب « الملحقات » وهى بعض مناطق وبلاد معينة تقع حول السودان ووردت فى الفرمانات السلطانيه على أنها تابعة لتركيا مثل دارفور وكردوفان وسنار وزيلع .. الخ

(٢) أى تبعية مصر دينيا لسلطان تركيا خليفة المسلمين فى ذلك الحين ..ويراجع التعليق الوارد فى آخر هذا الفصل لبيان صلة مصر بتركيا قديما ؛

(٣) أى جنوب أوربا ».

ووردت أنباء عن وقوع منازعات خطيرة بين أنصار زغلول والحزب الوطنى .
ومعروف أن أنصار الحزب الوطنى أقوياء فى الاسكندرية »..

... كما ورد فى يوم ١٥ أبريل سنة ١٩١٤ عن الاسكندرية « تقارير ذكرت أن العلاقات لا تزال متوترة بين الحزب الوطنى وأنصار الوفد المصرى »

وجاء فيما جاء عن القاهرة يوم ١٦ أبريل سنة ١٩١٩ ما يأتى :

« وعلقت بيانات بتوقيع عبد اللطيف بك الصوفانى فى مقهى من أكبر المقاهى تقول إن الحزب الوطنى قد عدل عن فكرة إرسال وفد مستقل وأنه سيعيد الأموال التى جمعت لهذا الغرض »..

... وجاء فيما جاء عن القاهرة فى اليوم التالى (يوم ١٧ منه) ما يأتى :

« وقد اتضح أن الاتفاق الذى عقد بين الحزب الوطنى وأنصار زغلول باشا قد فشل وقيل إن الحزبين انشقا على وجه التأكيد ، وأن الحزب الوطنى يعتزم أن يعمل مستقلا فى المستقبل » ..

• • •

هذا ما نشرته برقية لورد اللنبى إلى حكومته، وقد كان خاتمته ـ وهو عدول الحزب الوطنى عن السفر ـ كما جاء فى مقدمة مابحثته الأهرام فى هذا الصدد ـ أثرا ظاهرا لقوة الأمة وتماسكها فى سنة ١٩١٩ ومدى مساندتها وتأييدها لسعد زغلول والوفد المصرى ..

وفى هذا الجو ، ولأول مرة ، أعرف طريقى إلى الصحف ، وفى ذات اليوم الذى انتهت فيه برقية لورد اللنبى إلى مصير العلاقة بين الحزب الوطنى والوفد المصرى بخصوص السفر ، فأنشر وأنا طالب فى المدرسة الإعدادية الثانوية فى جريدة الأهرام الصادرة فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩١٩ الكلمة التالية على علاتها وكما هى :

اكتتاب الحزب الوطنى

ياصاحب الأهرام ..

لم يتبرع للحزب الوطنى بتلك التبرعات إلا رجال أكفاء ذوو وجاهة وقدرة مالية ، قلوبهم خالصة لخدمة وطنهم العزيز . فهم دفعوا ما دفعوا عن طيب خاطر ورضاء ضمير للقيام بما يحتمه عليهم الوطن من الواجبات . ولا إخالهم يرضون الآن - بعد أن عدل الحزب عن سفره - أن يمدوا أيديهم لاسترداد أموالهم ..

وإنى لأعلم علم اليقين أنهم يرضون بأن ينزلوا عن جزء من اكتتابهم لبناء ملجأ الحرية (١) حتى تكون اسم شرف خالد على الدوام ، وعن جزء آخر لمنكوبى وفقراء وعاطلى الحالة الحاضرة (٢) حتى ينتشلوا من وهدة الفقر والفاقة ، ولا يتركون وأمرهم تنزل بهم المحول . ولا إخالكم أيها الأغنياء الأبرار تضنون بذلك مادمتم قد أوقفتم هذه الاكتتابات لخدمة الوطن العامة ، ولكم من الله حسن الثواب ومن الوطن العزيز الشكر والجزاء والسلام .

محمود غنام

طالب بالإعدادية (٣)

---

(١) وهو ملجأ دعا الى إنشائه واكتتاب الأمة له الدكتور عبد العزيز نظمى إبان قيام ثورة سنة ١٩١٩

(٢) والمقصود « بالحالة الحاضرة » الحالة التى نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى من الضيق المالى وما ترتب على قيام ثورة سنة ١٩١٩ من عطل فى العمل بسبب توالى الإضراب تأييداً لهذه الثورة وكثرة القتلى والجرحى فى ذلك الحين.

(٣) وكانت (المدرسة الإعدادية الثانوية) وهى من المدارس التى تتعهدها الحزب الوطنى برعايته وقد اشتهرت بين المدارس الثانوية بشدة حماستها لثورة سنة ١٩١٩ وقد ورد فى خطاب سرى أرسله عبد الرحمن فهمى بك سكرتير لجنة الوفد المركزيه إلى سعد زغلول بباريس فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ بأن مأمور الضبط الإنجليزى بمحافظة مصر فتش هذه المدرسة يوم ٢٢ فبراير وقد وصف الدكتور محمد أنيس ما حدث من اعتداء الجنود الانجليزية على طلبتها فى ص ١٩٤ و ١٩٥ من كتابه « دراسات فى وثائق ثورة سنة ١٩١٩ (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى) » وطلبا الحديث بقية تركناها للمذكراتنا الخاصة

تعليق عن صلة مصر بتركيا قديما وبرنامج الحزب الوطنى أولا وأخيراً

لمناسبة ورود النقاط الرئيسية فى برنامج الحزب الوطنى فى برقية الجنرال النبى المشار إليها فى أول هذا الفصل ، نرى من الأهمية للتاريخ أن نذكر طرفا وجيزا عن هذا البرنامج وما تطور إليه مسبوقا بحقيقة علاقة مصر بتركيا وقت نشأة الحزب الوطنى .

فقد فرضت السيادة التركيه على مصر بحكم « الفتح » منذ سنة ١٥١٧ مقابل دفعها لسلطان تركيا بعد ذلك مبلغا سنويا بلغ قدره أحيانا سبعمائة ألف من الجنيهات المصرية وكان يطلق عليه: « الجزية »وكان لتركيا « مندوب سام »فى مصر أطلق عليه « القوميسير العثمانى » رسمت له دولته حدودا معينا لممارسة مهمته فى مصر تحقيقا لتلك السيادة المفروضة عليها ،وقد بلغ الأمر بتركيا أن طالبت حكومتها بالمساواة بين الرعايا العثمانيين والمصريين فى تولى الوظائف فى مصر،وقد رغبت تنفيذا لهذا الطلب تعيين يهودى من سالونيك فى إدارة الصحة المصرية ، كما طلبت كذلك بأن تتولى مسئولية رعاية المشتركين من التجار المصريين فى بروكسل المقرر إقامته سنة ١٩١٠ باعتبار مصر قسما من تركيا بحكم خضوعها للسيادة التركيه،وقد تحقق وقتئذ هذا النظر بأن أصدر وزير الخارجية البلجيكى أوامره إلى إدارة المعرض بعدم اشتراك مصر فيه إلا ضمن القسم العثمانى(١) كما كان يمثلها قاض تركى يطلق عليه « قاضى القضاه » أو قاضى افندى مهمته الإشراف على الشئون الدينيه والقضاء الشرعى فى مصر وكان يدعى لسلطان تركيا كخليفة المسلمين فى مساجد مصر .

---

(١) ص ٢٢٦ و ٢٣٦ و ٢٣٧ من كتاب « الاحزاب فى مصر » السالف الإشارة اليه فى ص ٢٦٧

وبمقتضى معاهدة لوندره المبرمة فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ استقلت مصر استقلالا داخليا بشروط منها فرض جزية عليها وعدم تمثيلها فى الخارج وتحديد عدد الجيش والأسطول ومنح الرتب والنياشين وسك النقود . . . . وحصلت تطورات عديدة فى هذا الشأن نكتفى منها بذكر أمرين (أولهما) انتهاء منصب المندوب السامى التركى بعد أن ظل شاغله الأخير « الغازى مختار باشا » ثلاثين عاما فيه ومنع تعيين بدله بتدخل من الحكومة البريطانية [1] (والثانى) انتهاء السيادة التركية على مصر بمقتضى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ (وقد نشرنا تفصيلها فى ص ٢٨١ — ٢٨٦ من هذا الكتاب)

وبالرجوع إلى خطبة المغفور له مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى المشار اليها فى ص ٣٦٧ من كتابنا الحالى نجده قد حمل حملة شعواء كما قلنا آنفا على الاحتلال البريطانى ولكنه لم يعرض بأية كلمة لا تلميحا ولا تصريحا ضد السيادة التركية الأمر الذى يدل على إستمساك الحزب الوطنى بها .

وإذا قلنا إنه لم يمس فى خطبته هذة السياده بأى سوء أو باية كلمة ، فاننا نذكر إنصافا له وللتاريخ أنة أعلن فيها « أن الحزب الوطنى مستقل عن كل الدول والحكومات والملوك والأمراء (ولم يقل السلاطين) وأنه إنما يطلب سعادة مصر وإستقلالها من كل طريق يجده مساعدا على الوصول إلى الغاية » .

ولكى نوضح حقيقة موقف الحزب الوطنى من السيادة التركية على مصر نذكر من واقع كتاب « الأحزاب فى مصر » المشار إليه آنفا أنه قد وصل إلى مصطفى كامل صورة من منشور أرسله حزب الأمة إلى جهات القطر يدعو الناس فيه إلى الانضمام اليه جاء فيه أن هذا الحزب يعمل على أن تحصل مصر على « استقلالها التام » وأن زعيم الحزب الوطنى أمسك بهذا المطلب وشن على حزب الأمة حملةشديدة اتهمه فيها فى مقال له فى جريدة اللواء الصادرة يوم ١٤ نوفمبر

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٢ و ٢٥٣

سنة ١٩٠٧ تحت عنوان « حزب الأمة يحارب مصر والدولة العلية والعائلة الخديوية » — بأن مثل هذا المطلب إنما يعنى إلى جانب الرغبة فى التخلص من الاحتلال الإنجليزى رغبــة مماثلة فى التخلص من السيادة التركية وحكم العائلة الخديوية »[1] ؛ وإزاء ذلك هبت فى « الجريدة » عددها الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧ تنفى هذه التهمة عن حزبها . بأنها تعنى « الاستقلال الداخلى التام » وأنها لو كانت تعنى ما كـتبته اللواء لقالت : « الاستقلال الداخلى التام ».. إلى آخر ماتلا ذلك من تفاصيل (ص ٥٤ و ٢٣٢ و ٢٣٣)

وظل الحزب الوطنى مواليا لسلطان تركيا وللسيادة التركية بجميع مظاهرها وقيودها إلى أن سقطت هذه السيادة (أولا) بفعل الحكم العرفى الإنجليزى (ثانيا) بمعاهدة لوزان (ثالثا) وبالغاء وظيفة قاضى القضاة أو « رفته لأنه لم يعترف بتعيين حسين كامل سلطانا لمصر تحت الحماية » — كما ورد ذلك فى مذكرات محمد فريد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ (جريدة الأخبار عدد ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٤).

ومن أسف أن كتاب « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » الذى أصدره الأستاذ الرافعى فى سنة ١٩٣٩ قد خلا جميعه كما خلت خطبة الزعيم الوطنى العظيم مصطفى كامل نفسه التى القاها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ والمنشورة فى هذا الكتاب والتى أعلن فيها تنفيذ فـكرته بوضع نظام للحزب الوطنى وفاضت بالشعارات الوطنية المثلى المعروفة عنه — قد خلا هذا الـكتاب كما خلت خطبته[2]

---

(١) وفى الحق أننا لم نكتف بما أورده المرجع سالف الذكر ، ولكننا بالرغم من المشاق الكبيرة التى لاقيناها فى البحث عن الحقائق من مصادرها الأصلية ، قد رجعنا إلى ذات العدد من جريدة اللواء المنشور فيه ذلك المقال فألفيناه غير ممهور بتوقيع مصطفى كامل كما قال ذلك المرجع ذلك . ومن سقط المتاع أن نذكر أن جريدة اللواء تمثل فيما ماتنشره الحزب الوطنى وتُوثبه لانها لسان حاله ..

(٢) ص ٦٢ او ٦٨-٤٩ ٥٢٥

من تحديد برنامج الحزب السياسى الذى ألمحت إليه بعض الصحف والكتب بأنه قد تضمن عشر مبادىء . . . .

ولكننا ألفينا الجزء الثانى من « مذكراتى فى نصف قرن » لأحمد شفيق باشا ينشر هذا البرنامج فى ص ١٢٧ ويتضمن أول مبدأ منه « استقلال مصر كما قررته معاهدة لندره سنة ١٨٤٠ ،ذلك الاستقلال الذى يضمن عرش مصر لعائلة محمد على مع الاستقلال الداخلى عن تركيا » ، وألفينا مضافا إلى وصف هذا الاستقلال بعد معاهدة لندره : عبارة « وضمنته الفرمانات السلطانية » فى ص ٤٤ من كتاب « تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة » للدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى . . . . ووجدنا الأستاذ أحمد رشادفى مؤلفه عن « مصطفى كامل: حياته وكفاحه » يقرر أن ذلك المبدأ يقضى « بمنح مصر الحكم الذاتى أواستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التى وعدت انجلترا باحترامها رسميا » .

ويعنى هذا المبدأ فيما يعنيه « بقاء السيادة العثمانية على مصر » كما يقرر الأستاذ الرافعى فى ص ٢٣٧ سالف الذكر ؛ ولكن ما أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ حتى تطورت معها وبأثرها من غير شك مبادىء الحزب الوطنى. . . .فأعلن المرحوم حافظ رمضان فى خطبة له فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بأن هذا الحزب يطلب « الاستقلال التام لمصر وسودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » [1] . . . . وبعد أن انتخب رئيسا لهذا الحزب فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ أعلن فى خطبة له فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بدار اللواء أنه يحصر أخيرا مبادئه فى « استقلال مصر والسودان والملحقات إستقلالا لا تشوبه شائبه الوصاية أو الحماية أو الانتداب

---

(١) ص ٧٣ من (صفحة سياسية ـ مجموعة من خطابات وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصريه) للاستاذ محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

ثم الجلاء عن وادى النيل بحدوده القديمة » (٢)

وتحدونا أمانة التاريخ ، كما يحدونا تعظيمنا لقدر مصطفى كامل أن نشير إلى أسباب وأسانيد تمسكه « بالسيادة العثمانية على مصر » بما بينه تفصيلا الأستاذ الرافعى فى كتابه عنه فى ص ٣٣٧ — ٣٤٦،وإن كنا مع تقديرنا لهذه الأسباب والأسانيد لا نتفق معه فيها إذ أن « السيادة » فى ذاتها ليست إلا السيطرة لفظا ومعنى وأثرا مهما هون من شأنها ....

وقد امتلأت مذكرات محمد فريد المحفوظة بدار الوثائق بالقلعة والمنشورة بكتاب « اليقظة فى تاريخ القومية العربية » للاستاذ محمد صبيح — وجريدة الأخبار على الأخص فى ٨ يونيه سنة ١٩٦٤ و ١و٢و٣و٤ يوليه سنة ١٩٦٤ بما ثبت له أثناء غربته ومن الاختلاط بالساسة الأتراك من أن نية تركيا قد انصرفت -لو أنها كسبت الحرب — إلى اعتبار مصر مستعمرة،وأن يكون سلطانها ملكا فى مصر وتركيا كامبراطور النمسا مع المجر (تراجع مذكراته يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٤) .

وكيف يستساغ لأى إنسان حر ينزع إلى حب استقلال بلاده ويبذل النفس والنفيس والروح فى سبيل الحصول عليه ، فيرضى أن ما « منح » لمصر تنفيذا لمعاهدة لندره سالفة الذكر كان من « إحسانات ونعم » الباب العالى أى سلطان تركيا كما جاء فى مذكرة الدول الموقعة على تلك المعاهدة المؤرخة ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ ، ويرضى أيضا بما جاء فى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ على لسان سلطان تركيا ما يأتى :

« جميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة (ديوان السلطان)، وكافة القوانين الإدارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها

---

(١) ص ٩ من المرجع السابق-مجموعة خطبه فى الحملة الانتخابية سنة ١٩٢٣

فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحاربة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً .

(ص ١٥ و١٦ و١٩ و٤٠ من كتاب « مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر للدكتور محمد فؤاد شكرى استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة ١٩٦٣)

وهذا كله كان قبل الاحتلال البريطانى، ثم تغير الوضع كأثر من آثاره بالنسبة لسريان القوانين التركية على « ولاية مصر » بانتقال حق التشريع الفعلى إلى هذا الاحتلال البغيض ومصر نفسها ، ولكن سيادة تركيا عليها بقيت قائمة بشروطها وقيودها كما قلنا آنفا .

ومن الآثار السيئة لهذه السيادة أن مصر كانت مرغمة بحكم تلك الفرمانات أن تساعد تركيا ضد أعدائها والثائرين عليها ، ولم تكن لمصر الحرية فى أن تتبع السياسة التى تراها صالحة لها إذا ما تعارضت مع مصالح السلطان . . وأن مصر بحكم كونها ولاية عثمانية كانت مطمعا وهدفا للدول الاستعمارية الطامعة . . . إلخ

(ص ٢٥ و ٢٦ من كتاب « مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر » للدكتور محمد محمود السروجى استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية) .

وإذا كان المغفور له محمد بك فريد قد اكتشف أثناء غيابه عن مصر قرب قيام الحرب العالمية الأولى أن نية تركيا كانت منصرفة إلى اعتبار مصر مستعمرة تركية فى حالة كسبها الحرب ، فقد تكشفت لمصر قبل ذلك بثمانية عشر عاما نية تركيا فى انتقاص أراضيها والاعتداء بحكم سيادتها الاسمية ، على سيادة مصر فى الحادثة المعروفة بحادثة « طابة »(١) و « ميناء العقبة » حيث أصدرت الحكومة

(١) ميناء مصرى على الساحل الغربى لخليج العقبة

المصرية أمرها إلى مفتش سيناء بوضع خفر من البوليس فى نقب العقبة لمراقبة الحدود منعا من تهريب الأسلحة،فلم يسمح له قائد الحامية التركية فى العقبة بذلك ... ولم يسع مصر إلا أن ترسل قوة لاحتلال وادى طابه بالرغم من معارضة الأتراك، ثم أرسل الأتراك جنودا لاحتلال رفح .... وخشيت انجلترا أن تستولى تركيا على سيناء وأن تنكمش حدود مصر من خط العريش ـ العقبة إلى خط العريش ـ السويس ـ الأمر الذى يهدد قنال السويس بالخطر .... وقد أدى ذلك إلى تعلل كرومر بحجة المحافظة على حدود مصر بارساله طرادا بريطانيا إلى « طابه » كما أرسلت انجلترا احتجاجات إلى تركيا عن طريق سفيرها فى الإستانة ....

وانتهى أمر هذه المشكلة بتعيين حدود مصر وجعل كل شبه جزيرة سينا ـ باستثناء خليج العقبة ـ ملكا لمصر وبقاء مدينة طابة ملكا لها أيضا وأن تكون العقبة من أملاك تركيا .

(يراجع فى تفاصيل هذه المشكلة واثارها : بحث بعنوان « أزمة العقبة المعروفة بحادثه طابة » للدكتور يونان لبيب ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد ١٣ سنة ١٩٧٧ ـ ص ٢٤٧ ـ ١٠٥ ـ » و « مذكراتى فى نصف قرن » لأحمد شفيق القسم الثانى ص ٧٧ ـ ٩٠ و « تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة » للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٤٠ و ٤١ و مصطفى كامل بعث الحركة الوطنية »لعبد الرحمن الرافعى ص ١٩٧ و ١٩٨، وكتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية »ص ٦٣ ـ ٦٥وبما استندنا اليه من مراجع و تفاصيل وافية،

وتبلورت نتيجة هذا الحادث فى نظر الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى « أنه اجتذب الرأى العام المصرى الذى انقسم إزاءها : فالبعض ساندوا الحكومة العثمانية من قبيل الولاء للسلطان الذى لايزال صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية . ورأى اخرون أنه لايجب التنازل للسلطان عن أى جزء من الأراضى

المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها إن آجلا أو عاجلا أن تستقل عن كل من انجلترا وتركيا » — ص ٤١ و ٤٢ من مؤلفة سابق الذكر .

ونختتم موضوع حادثة طابه بما عرض له الدكتور يونان لبيب رزق فى ص ١٨ من كتابه «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤» ، فقد قال:

« ولما كان الهدف من هذا العمل حرمان مصر من سيناء ، فانه قد وضع مصطفى كامل أمام اختيار صعب ، فإما أن يدفع عن استمرار (مصرية سيناء) وهو ما يضعه فى صف واحد مع سلطات الاحتلال ضد الدولة العثمانية بكل ما يسببه هذا الوضع من انتهاك لمبادىء الجامعة الإسلامية التى ظل من أكبر المدافعين عنها ؛ وإما أن يدافع عن الحق التركى فى سلخ شبه الجزيرة المصرية عن بقية اراضى الوطن المصرى ، وهو ما فعله وما أدى بالتالى إلى سقوط تلك الحجة التى ظل مصطفى كامل يتذرع بها لوقت طويل ، وهى أنه لا تناقض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة »

ثم اعقب المؤلف ذلك بكلمة نقلا من رأى الشيخ محمد عبده معللا هذا الموقف من مصطفى كامل بما لا نرى الإشارة إليه .

هذا وقد عاد المؤلف فاشار إلى أزمة طابة أو العقبة فى ص ٢٢٥ من كتابه مقررا سبق اقتطاع تركيا قسما اخر من أراضى مصر فى سنة ١٨٩٢ فى أزمة عرفت بأزمة تولية الخديو عباس الثانى وهو ما أوضحناه مفصلا فى كتابنا « المعاهدة المصرية الانجليزية .... السالف الإشاره إليه .

ومما هو جدير باسترعاء النظر أن كل ما عنى به الأستاذ الرافعى فى تعليقه على حادثة طابة قوله فى ص ١٩٩ انها « جاءت دليلا ساطعا على كراهة الأمة للاحتلال والحماية المقنعة التى انتحلتها انجلترا على مصر » .

أما الدولة العليه صاحبة السيادة ، والتى اقتطعت قسما من أرض مصر فقد سكت عن التعليق عليها بما يستحق فعلها من تعليق .

ولعل مما يفيد متتبعى أحداث التاريخ الحديث على حقيقته أن ننشر فيما يلى مقالا كتبناه عن الحزب الوطنى بين ماضيه وحاضره وهو :

الحزب الوطنى

بين ماضيه وحاضره

« نشر فى جريدة البلاغ فى ١٩٣٠/٣/٢٦ »

عودتنا فلول الحزب الوطنى المبشرة على أن تكون فى عهد الوزارات الوفدية أسدا محصورا، وعلى أن تغمض أعينها وتضع أصابعها فى آذانها ، وتكمم أفواهها وأن تنام ملء الجفون عما تتشدق به من مبادئها، إذا ما نصبت فى كراسى الحكم وزارة تمالىء الاستعمار البريطانى ، وتهدم كيان الدستور من أساسه ومعالم الحرية من أصولها حتى ثبت للملأ أن ما تتظاهر به تلك الفلول من الغيرة الوطنية والحمية القومية إن هو إلا لغو فى لغو وكلام فى كلام ، وأنها لا تقصد من وراء ما تستتر وراءه من المطالبة بامتلاك ناصية الأرض والسماء والتطرف المصطنع فى الاستمساك بحقوق البلاد إلا أن تحارب صرحا مشيدا شامخا تعب الاستعمار بجبروته وخيله ورجله فى هدمه، فلم تلن له شوكة ولم يزدد بثباته وأمانته إلا رفعة فوق رفعة . أما ذلك الصرح فهو مشهور معروف : هو « الوفد » الذى ترى البقية الباقية من الحزب الوطنى أنه سلبها زعامتها الموهومة الماضية فى غفوتها، وأنه الأداة التى قضت عليها وصيرتها أثرا بعد عين . ولهذه الاعتبارات ظلت بقايا ذلك الحزب تجاهد الوفد فى كل فرصة، بمناسبة وبغير مناسبة، فهو ـ فى وجهه ـ هو الذى أيقظها من عميق سباتها، وأخذت تناضله وبلغت الجرأة وغير الجرأة بواحد منها وهو الأستاذ مصطفى الشورى بجى أن يذهب فى مبتدأ تأليف الوفد إلى سعد فى بيته يغلظ له القول ولا يراعى أدب الجدال إلى أن لفت سعد نظره إلى أنه فى بيته، ويأبى عليه كرم الوفادة أن يعامله بما يليق به، وفى ذلك الحين ـ وذلك الحين فقط ـ نسى هذا الحزب مبادئه واخترع له مبادىء جديدة لمكافحة الوفد فى أى وقت ، فبعد أن كان قائما طوال حياته وقبل أن تشب نار الحرب بجلاء الإنجليز وبقاء السيادة التركية كما كانت تقضى بذلك أول مادة من قانونه القديم مما يتنافى مع أى استقلال مهما دق ـ بعد ذلك هب

يطالب استقلال تام يعتبر المثل الأعلى فى العالم ، وليس فى هذا من عيب ، وإنما هو واجب جدير بالاحترام لو أن بقايا ذلك الحزب عملت على تأييده باستمرار وتمشت معه فى عهد الوزارات التى مالأت للمستعمرين من الإنجليز ، ثم اخترع بعض خطط له،منها « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، غيرها مما لا محل للدخول فى تفصيله وبما أثبتت الأيام أن الدافع الأكبر لها هو محاربة الوفد ليس غير، وكانت ثانية خطوة لهذه المحاربة أنه لما اعتزم الوفد الموقر السفر إلى مؤتمر الصلح بفرساى ممثلا الوطن ألف الحزب الوطنى وفدا آخر،ولما لم يجد من البلاد تشجيعا أو ثقة وتأييدا لزم داره وعدل عن السفر . . واستمر الحزب فى مناوأة الوفد على هذا المنوال إلى أن أعتلت الوزارة السعدية كراسى الحكم (سنة ١٩٢٤) ، فأخذت بقايا الحزب داخل البرلمان وخارجه تحارب سعدا وتحرجه فى أشد المواقف خطورة ، وما كادت وزارة زيور باشا تجلس على كراسى الحكم وتحل مجلس النواب بلا مبرر وتعبث بالدستور كل العبث حتى ارتمت تلك البقايا فى أحضانها وتألفت مع حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين لتناوىء ذلك العدو المشترك وهو الوفد،وقد صورت الأوهام حينذاك لجميع الأحزاب المناوئة للوفد أنها أحزاب الكثرة،فجمعت جموعها المفككة فى دار حزب الاتحاد قبل حل مجلس النواب لثانى مرة ، وكان فى مقدمتها الثائران اللذان ملأ البلاد صياحا وضجيجا وتطرفا مصطنعا فى وجه وزارة سعد وهما عبد الرحمن الرافعى بك وعبد الحميد سعيد بك وخطبا الجمع الحاشد ! ! وطلبا فى ذلك الحين نسيان الأشخاص ونسيان الأحزاب ! ! وقال ثانيهم بعد أن انتخب وكيلا لأحزاب الكثرة ! ! ما يأتى : « أشار حضرة زميلى عبد الرحمن الرافعى إلى الخطر الخارجى ، ونسى خطرا داخليا وبلاء كبيرا . ذلك هو خطر الوفد . خطر سعد وشيعة سعد » ثم انساب لسانه بما هو معروف عنه . وظل الحزب الوطنى على هذا النهج ناسيا مبادئه وخططه واشترك أقطابه إن كان فيهم أقطاب فى توديع المستشار القضائى

البريطانى مستمعين إلى ما تردد وقت حفلة التوديع من الخطب التى تشيد بمركزه وحاجة مصر الماسة إليه وهم سكوت كعهدهم فى مثل هذه الأحوال سكوت أهل الكهف .

ولما شرع محمد محمود باشا فى ارتكاب جريمته الخاصة بالانقلاب الدستورى الذى صرح مستر هندرسن وزير خارجية انجلترا فى مجلس النواب البريطانى بأنه من فعل جورج لويد ، كان الحزب الوطنى تكتنه فيا فعل وبدأت المؤامرة بحلبة عبد الحميد سعيد بك فى مجلس النواب واعتدائه بالضرب والشتم على الأستاذ مكرم عبيد . ولما تمت الجريمة ظل نواب الحزب الوطنى ـ ماعدا عبد العزيز الصوفانى بك ـ متعلقين بركب الدكتاتور، يرودون الوزارات ويحرقون له البخور ويجلبون الأنصار . ورأوا بأعين رؤوسهم أن الحرمات تنتهك والحريات تداس بالأقدام ، والصحف تغلق وتصادر، والقوانين التعسفية تسن وتصدر، والاتفاقات تبرم وتعقد فى غيبة البرلمان، والبيوت الآمنة تهاجم فى جنح الظلام وفى أولها بيت الأمة الذى تقطنه أم المصريين وحدها ، والموظفين يضطهدون ، ونواب الأمة وشيوخها يضربون، وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر. رأوا ذلك كله فهل سمعنا لهم صوتا . كلا ! وإنما كانوا ينعمون وعلى نغم آلام الشعب يرقصون .

وقد يقولون إنهم حزب لايهمه إلا المطالبة بالاستقلال التام على الوجه الذى يرون، ولذلك لا شأن لهم بالدستور ولا بالبرلمان، ولكننا نقول لهم إن أول شىء عنى به هذا الحزب ـ أيام كان حزبا وطنيا محترما صحيحا ـ هو الدستور والحكم النيابى ويجب أن نسجل له هذه الحسنة بالتقدير والإعجاب، فقد ثارت ثائرة هذا الحزب المحترم حينذاك سنة ١٩٠٨ على الخصوص ، فكتب المرحوم محمد فريد بك عدة مقالات فى جريدة اللواء وخطب عدة مرات مؤيدا المطالبة بالدستور ومبينا للشعب فوائده ومزاياه وحاضا إياه على توقيع عرائض ترفع لولى الأمر فى ذلك الحين يسجل الشعب فيها مطالبته برد دستوره الذى أغار الاحتلال البريطانى عليه ، وقد انهالت العرائض فى هذا الصدد على الحزب الوطنى ، ومن

ثم رفعها إلى قصر عابدين فى عربات تكدست بها وناءت بحملها، مما يشرف الوطن ويرفع رأس ذلك الحزب القديم، وبناء على هذا الجهاد المشكور ترددت المطالبة بالحكم النيابى فى أرجاء الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وصدرت من ولى الأمر حينئذ تصريحات تؤيد نظام الحكم النيابى والدستور، وكان صدى ذلك إلحاء المعتمدين السياسيين بالائمة على الحزب الوطنى لأنه سبب إثارة هذه الحركة الدستورية الشريفة .

هذا هو ماضى الحزب القديم فى سبيل الدستور، إن سجلناه بالشكر ، فانه لا يفوتنا أن نسجل العار على بقاياه حين تألبوا على الدستور أمام زيور باشا ومحمد محمود باشا واشتركوا معهما فى العبث به وقلبه فى حين أنه ما كان يليق بحزب كان هذا موقف مؤسسيه إلا أن يسير على سننه ويناضل عن الدستور ويدافع عن سلطة الأمة، لأن فى ذلك نزوعا الى الاستقلال المنشود .

• • •

وها هى ذى البقايا تخرج من كهفها كعادتها حين ولى مصطفى النحاس الحكم واعتزم الرحيـــل إلى انجلترا للمفاوضة فى القضية المصرية، فكانت أولى سلسلة المشاغبات أن ثلاثة من جها بذتها طلبوا مقابلته على وجه السرعة قبل البت فى مسألة التفويض، كأن البلاد من أدناها إلى أقصاها لم تنجب إلا الدكتور اسماعيل صدقى والأستاذين عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى وكأنه ، لم يؤت العلم ولا الوطنية إلا هم حتى يرشدوا الأمة فى وجود وكلائها ممثلين فى برلمانها .

ولما أن ذهبت صيحة هؤلاء الجهابذة المرشدين أدراج الرياح، أبدت تلك البقايا همة متتالية فى الصحف، ثم نشرت كتابا عنوانه «الوطن فى خطر» دبجه يراع الأستاذ مصطفى الشوربجى وغلفه بغلاف أحمر دلالة على هذا الخطر ثم كتابا عنوانه «تقرير الحزب الوطنى فى المقترحات البريطانية». ولسنا نمانع فى إصدار هذين الكتابين ، بل إن أحب شىء إلى كاتب هذه السطور أن يستوعب ما فيهما مهما كن، وأن يدرس محتوياتهما أيا كانت ، ولكن الشىء الذى يجعلنا نقابل مثل

هذه الكتابات وذلك النشاط بالازدراء ـ صدورها فى هذا الوقت وحده .
فكلنا يعلم أن محمد محمود باشا ذهب الى انجلترا للمفاوضة فلم نسمع لأصحاب هذه الكتابات صوت اعتراض على المفاوضة، كما أننا لم نقرأ لهم نقدا أو بحثا لأى اتفاق من الاتفاقات التى أبرمتها وزارة محمد محمود باشا كالاتفاق المالى واتفاقية النيل المرتبطة بمسألة السودان تمام الارتباط ، ولا لأى موضوع من موضوعات المقترحات البريطانية اللهم إلا تأييدا لها من رئيس حزبهم حافظ رمضان بك ، ولكنهم لم يستيقظوا لهذا النقد أو البحث إلا الآن فى عهد الوزارة الوفدية وبعد مرور ثمانية أشهر على صدور تلك المقترحات .

فهونوا بالله على أنفسكم وتواروا خجلا ، فقد تحققت البلاد نياتكم وبانت طوايتكم ،وليست الأمة بغافلة حتى تستمع إلى نغمة تشكيكم فى زعمائها،فقد جربتكم فى أيام محنتها فوجدتكم حربا على دستورها وحلفا عليها مع خصومها .

• • •

وتكملة لما ورد فى أول هذا المقال نشير إلى ما ورد بإيجاز فى مذكرات سعد عن جدل بعض شبان الحزب الوطنى معه فقال إن « مصطفى الشوربجى ومحمد زكى على حضرا ومعهما شابان آخران فاستقبلهم أحسن استقبال » .

ثم أشار إلى ما دار بينه وبينهم من جدل عنيف جاءت فى خلاله عبارة قال سعد أنه استشاط منها غيظا فقال إنه لا يسمح بمثل هذا الكلام ولا ينبغى لهم أن يتهجموا عليه بمثله ويشتمونه فى بيته فأرغى مصطفى الشوربجى وأزبد ثم انصرف ثلاثتهم وبقى محمد زكى مستمرا فى حدته وشدته ومحمد باشا محمود يستعطفه فلم يهدأ ثم قال « إن هذا ليس بيتك بل بيت الأمة » .(ص١٨٠٤و١٨٠٥ كراسة ٣٢)

الباب السادس

مقاطعة لجنة لورد ملنر

موجز بحث الأهرام

فى الفصل الثانى والثلاثين من بحوث جريدة الأهرام نشرت مذكرة سرية أعدها الليفتنات كولونيل ج.س سايمز ، وأرسلتها دار الحماية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ عن موقف الصحافة المصرية يومئذ ، أشار فيها إلى الصحف التى تؤيد « الوفد المصرى » ثم قال فيها بعد ذلك ما يأتى :

« وقد جرت محاولتان فى خلال الأسابيع الأخيرة القليلة لتحدى نفوذ الصحف التى تناصر حزب زغلول ولكنهما لم تكللا بالنجاح » (١)

ثم فصل أولى هاتين المحاولتين ، وانتقل على إثر ذلك إلى « المحاولة الثانية » ، فقال عنها ما يأتى :

« أما المحاولة الثانية فكانت من جانب مرقص بك فهمى الذى نشر فى صحيفة مصر بتاريخ ٣٠ سبتمبر خطابا ـــ أعد بعناية ـــ ينشر فيه ظلال الشك حول حركة مقاطعة بعثة ملنر ، وكان مصير هذه المحاولة مصير المحاولة الأولى ..

وعلى أساس فشل هاتين المحاولتين ، فانه يبدو أن الوقت الحاضر غير موات القيام بمحاولة لتفتيت كتلة زغلول : فهذه الكتلة على درجة كبيرة من القدرة ، وعلى درجة كبيرة من غيرة الباقين منها »

• • •

وكان المرحوم الاستاذ مرقص فهمى قد اعتاد أن يكتب فى جريدة مصر عدة مقالات فى خلال شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩١٩ بعنوان « الحق » كانت تلتهب

---

(١) وذلك مع ملاحظة أن الرقابة كانت مفروضة على الصحف وتتقيد بمقتضى الحكم العرفى البريطانى .

وطنية ونالت من متتبعيها الإعجاب والتقدير ، ثم انقطع عن مواصلة كتابة هذه المقالات شهرين كاملين ، ثم طلع على الأمة بمقاله المشار اليه آنفا فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة ..

وكان هذا المقال قد أعد بعناية ، فملا كما قال محرر مذكرة دار الحماية وحرره بعنوان « موقفنا أمام اللجنة » على خلاف عنوان مقالاته السابقة ، وهو مكتوب فى افتتاحية هذه الجريدة على نهرين طويلين عريضين يمثل أربعة أعمدة ، وقد افتتحه بقوله :

« أكتب هذا ونفسى واجمة . وقلبي يضطرب . فما أشد حيرتنا ، وما أحرج مركزنا .

هذه عصابة تجىء إلى بلادنا لا لمجرد السؤال عن سبب الحوادث ، فهو مقرر معروف ، فليس من المعجزات أن تطلب أمة حريتها . وما كان الإنجليز الذين يعيشون بيننا وهم أدرى بنا من أولئك الذين يأتون من بعيد — بعاجزين عن إخبار رجالهم بذلك السبب ... جاء النصح من وفدنا أن لا نعمل شيئا ، وأن يكون عملنا (مقاطعة اللجنة) ..

إننا نثق بوفدنا وبمقدرة رجاله وإصابة آرائهم . وكل هذا فوق البحث والمناقشة . غير أننا فى مقام يشخص فيه دور قد يكون حاسما فيه نهضتنا لأجل لا يعرفه إلا الله وحده ، وخليق بالنفوس التى تجزع لتصور مرارة الاستعباد وتجاهد فى سبيل حريتها أن تجمع قواها وتتدبر وتفكر ثم تفكر حتى لا يقضى عليها ، وهى ساكتة تقنع بتفسير سكونها بالمقاطعة ، وهى فى الواقع ما يجرى أمامها من الأعمال القاضية عليها تأخذ مجراها بلا دفاع ولا جهاد .. »

إلى أن قال :

« لو أن رجال الوفد قائمون بيننا ، لكان لنصحهم قيمة خاصة . أما وهم بعيدون عنا لا يرون ما نراه من الآراء المختلفة والأهواء المتناقضة والأعمال المشتبه فيها ،

فاننا مسئولون بالبحث فى تطبيق نصائحهم على الأحوال التى تحيط بنا ، ونحن وحدنا العالمون بها وقادرون على إدراكها . فاذا لم نر تناقضا بين تلك الأحوال وذلك النصح النظرى قدمناه ، وإلا فعلينا أن نعطى الظروف حكمها بلا ضعف ولا تردد ... »

وواصل مقاله فقال:

« غير أنه لا يجوز أن نغالط أنفسنا فنتوقع الإجماع على هذه المقاطعة،ومن توقع هذا فقد جهل حركات الأمم وتغافل عما يجرى حوله من الوقائع الموقظة من تأمل .. الخ .. ..

• • •

ولم يسعنا إزاء هذا المقال إلا أن نرد عليه فى جريدة النظام الصادرة فى ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ بالمقال الآتى :

مهلا ياصاحب الحق

« نشر فى جريدة النظام فى ١٩١٩/١٠/٤ »

مالى أراك ياصاحب « الحق » الماضى مضطربا فى كتابتك ، متهدجا فى قولك، مستهينا بقوة رأى قومك ، أتعبت الفكر ، وأجهدت النفس ، وأريتنا فى كل سطر من سطور مقالك ما يناقض الآخر ، وفى كل كلمة من كلمك ما تأخذ بخناق الأخرى حتى حيرتنا لحيرتك مع تضلعك فى القانون ، وخبرتك فى الأمور !!

أى مرض بك : ما بال نفسك تنزعج كلما تصورت تلك « القوة البالغة » ؟ مالها تخيفك وأنت صاحب « حق » متمسك به،ولن يموت حق وراءه مطالب، أتزعجك « القوة » وكنت بالأمس لا تخشى لها بأسا ؟ .. أم تغرك مظاهر الأبهة التى تحول عنها،وهى مالم يهتم ولن يهتم بها أبدا شعب مثلنا ؟..

ألم تشاهد بعينى رأسك ما كنا نلقاه ، ومع ذلك لم يثن لنا عزما ، ولم يثننا عن إرادتنا ، وما قد دلتنا التجارب على أن الرأى العام قوة لا يستهان بها ..

إنى لأعجب . - ومالى لا أعجب ؟ — من مبلغ اهتمام ذلك الاستاذ وعنايته باستقبال اللورد ملنر حتى يقترح على «لجنة الوفد المصرى المركزية» مقابلته ومفاوضته. ولو فكر فى الأمر قبل الكتابة ، لعلم أن كتاب سعد باشا لم يرسل إلى محمود باشا سليمان إلا تحبيذا لفكرة مقاطعة موكليه لتلك اللجنة لا كما يقول نصحا ..

فانظروا قوم مصر كيف يريد الأستاذ ان تقبل لجنة وفدنا المركزية مفاوضة ملنر بعد أن علمت ما تكنه قلوب المصريين ، وبعد ما أخبرها به معالى الرئيس بباريس وبعد أن جاءها تحبيذه لفكرة بنى وطنه بل، وبعد أن نشرت تلك اللجنة منذ أيام قليلة خطاب معاليه الصادر فى ١١ أغسطس الماضى، وكفى بذلك إعلانا منها برفض الاقتراح ، فلتهدأ أيها الأستاذ بالا ،ولا تمسك القلم ونفسك واجمة وقلبك مضطرب، فذلك من الخطر والقضاء على الآمال بمكان عظيم، وإلا فالرجوع إلى « الحق » أولى ..

تعليق على هذا الباب

من كان صاحب الفكرة فى

مقاطعة لجنة ملنر ؟

عندما عرض الدكتور هيكل فى ص ٩٩ و ١٠٠ من الجزء الأول من كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية» لموضوع إيفاد لجنة لورد ملنر إلى مصر ومهمتها، قال إن هذا النبأ عندما أذيع فى القاهرة اضطرب له الناس ثم تساءل : « ماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ورأى لجنة الوفد المركزية ...؟ » ثم أجاب على هذا التساؤل قائلا : « ... أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة ... »

ثم واصل حديثه هذا فقال : « ... وإن الناس لكذلك إذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد افندى على يومئذ اقتراحا من رجل مجهول يدعو فيه المصريين إلى مقاطعة لجنة ملنر. وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق فتنفس الجمهور الصعداء وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية والنداء بسقوطها بعض مايؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية»

وأشار عقب ذلك مباشرة إلى أن الوفد ولجنة الوفد بالقاهرة بقيا « صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأيا » .

ثم أسند إلى « الحزب الديموقراطى » الذى كان ينتظم فيه وقتئذ أنه تبنى هذه الدعوة وأذاعها فى كل مكان وأنه ـ أى الدكتور هيكل وزملاءه ـ قد أوحوا بها إلى الشباب المتصل بهم وإلى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ... الخ ...

وقد نقل الاستاذ محمد شفيق غربال خلاصة ما تقدم فى ص ٦٢ من كتابه « تاريخ المفاوضات المصرية »

• • •

وقد كشف الدكتور محمد أنيس استاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة عن حقيقة ما أثاره الدكتور هيكل وما نقله عنه الأستاذ غربال فى الصحف (أولا) وفى ص ٤٠ — ٤٤ و٦٥ من كتابه « دراسات فى وثائق ثورة سنة ١٩١٩ — الرسائل السرية بين سعد وعبد الرحمن فهمى » (ثانيا) حيث أماط اللثام عن الشخص الذى أسماه الدكتور هيكل مجهولا (وهو الأستاذ حسن سلامه) ونقل نص مقاله الذى نشره فى جريدة النظام فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٩ ثم وضع بعد ذلك الأمور فى نصابها مقررا أن هذه الجريدة نفسها نشرت خطابا أرسله سعد زغلول من باريس إلى محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ (أى قبل نشر مقال الأستاذ حسن سلامه) مباركا « هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة إذا حضرت إلى مصر »

وأبرز الدكتور أنيس من بين مادار من مكاتبات فى هذا الخصوص بين سعد وعبد الرحمن فهمى خطاب أولهما إلى الثانى المؤرخ ٢٥ يوليه سنة ١٩١٩ ينهى اليه فيه « أن الوفد قد استحسن رأيه السابق تعريفه عنه فيما يختص بلجنة التحقيق التى قد تحضر من انجلترا وعدم إبداء أى طلبات لها مطلقا والتمسك بالوفد »

واختتم الدكتور أنيس بحثه بأن عبد الرحمن فهمى كان صاحب اقتراح مقاطعة هذه اللجنة .

وما أن نشر هذا البحث حتى بادر ذلك الذى سمى مجهولا فأرسل إلى جريدة الاهرام فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ مقالا بامضائه فاذا به غير مجهول فى أوساط شباب

ثورة سنة ١٩١٩ ، وهو الأستاذ حسن سلامه الطالب وقتئذ فى مدرسة الحقوق والذى شارك طلبتها فى إطلاق أول شرارة فيها وهو الذى أصبح مستشارا بعد ذلك وعاميا الآن وكان أيام الثورة نشطا فى الدعاية وفى توزيع المنشورات ، وله كتاب بعنوان « الكتاب الأصفر » بتوقيع ح.س جمع بين دفتيه رسائل وبرقيات وبيانات واحتجاجات الوفد فى ذلك الحين ... وقد أثبتنا فى تعليقنا على مصدر أول شرارة فى ثورة سنة ١٩١٩ كلمته فى هذا الشأن التى نشرت فى « يوميات الأخبار » للأستاذ الصاوى فى ١٤ يوليه سنة ١٩٦٣ (ص ٣٥٣ من هذا الكتاب) .

* * *

وفيما سبق بيانه آنفا وفى تفاصيل ما نشره الدكتور أنيس ما يكفى ، ونزيد عليه أن ما أثاره الدكتور هيكل فى هذا الشأن قد أكد به دأبه على التنكر لأعمال الوفد وجهوده أيا كانت .

وليس يهم من تصدر منه الفكرة ، وإنما المهم الفكرة ذاتها ، أهى صائبة أم غير صائبة، وليس يهم أن تصدر عن شخص إن كان مجهولا فى نظره كما كان هو مجهولا فى نظر الغير فى ذلك الحين ، ولكنه كان معروفا فى أوساط الشباب والصحافة وبيت الأمة . وقد أفاض الاستاذ سلامه فى كتابه لجريدة الأهرام فى إنكار ذاته فى بيان « أن فكرة مقاطعة لجنة ملنر والهتاف بسقوطها خرجت فى كل مكان من بيت الأمة ... وانه لما تبلورت فكرة المقاطعة بعد اجتماعات متعددة وكثيرة فى بيت سعد وفى الأزهر الشريف وفى كل مكان نشر ما نشر بهذا الصدد وفى هذه الصحيفة وكانت قطعا موالية للوفد » .

وظاهر من حديث الدكتور هيكل عن مقاطعة ملنر أنه يرمى منه إلى أمرين :

(الاول) أن « الوفد المصرى » بمن فيه من جهابذة وعباقرة قد قصرت أفكارهم عن أن تجد خلاصا من حالة الجمود الذى كان فيه حتى وجد فى اقتراح الشخص المجهول صخرة النجاة لقضية البلاد .

(والثانى) أن ليس للوفد ولا للجنته المركزية أى فضل فى مقاطعة لجنة ملنر، وإنما الفضل كل الفضل لنفس الدكتور هيكل والحزب الديموقراطى الذى كان عضوا فيه !!!

هذا وقد ذكر الدكتور أنيس فى كتابه تعقيبا على خطاب سعد إلى عبد الرحمن فهمى أن جريدة النظام ما لبثت أن نشرت فى ٢٨ سبتمبر مقالا لصاحبها تحت عنوان (أمامكم محامينا فاسألوه) !

والواقع — كما تبيناه من مراجعة جريدة النظام - أن صاحبها نشر فى عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ (أى قبل مقال الأستاذ حسن سلامه بأسبوع) مقالا افتتاحيا بعنوان « المصريون ولجنة التحقيق» أشار فيه إلى غرضها وآراء المصريين حيالها ، وبذلك فتح الأذهان إلى البحث فيما يجب أن يتخذه الشعب بالنسبة لها. فكان مقال الاستاذ سلامه استجابة لهذا المقال وصدى لما تبلور من آراء من مصادرها .... وهى كلها أيا كان شكلها وفدية .... وليس منها « الحزب الديموقرطى» ولا الدكتور هيكل ... !!

الباب السابع

نفي سعد زغلول ورفاقه

الفصل الأول

نفى سعد ورفاقه

للمرة الأولى سنة ١٩١٩

اتهام الإنجليز لسعد زغلول بتهديده

السلطان فؤاد ونفيه لهذا السبب

قالت « الأهرام » فى الفصل التاسع من بحوثها أن سعد زغلول طلب بعد قبول استقالة رشدى باشا فى أول مارس سنة ١٩١٩ مقابلة السلطان فؤاد ، ولكنه لم يتمكن من مقابلته فترك له عريضة شديدة اللهجة ... موقعا عليها منه ومن باقى أعضاء الوفد لخصوا فيها الموقف وأعلنوا بطلان الحماية وطالبوه بتأييدهم صراحة وأن سعدا حرص على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لها لكيلا يفوت السلطان معنى من المعانى الدقيقة الواردة فيها ..

ثم نشر نص العريضة كما نشرناه أيضا فى بعض مقالاتنا الواردة فى هذا الكتاب (ص ٣٣٦و٣٣٧)

وفى الفصل التالى لهذا الفصل نشرت « الأهرام » برقية عاجلة أرسلها سير ملن شيتهام ، القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر إلى إيرل كيرزون وزير الخارجية البريطانية بالنيابة فى ٦ مارس ١٩١٩ قال فيها فيما تضمنته أن سعد زغلول يحاول الآن منع تشكيل حكومة جديدة تعمل على استمرار الإساءة لحزبه وأنه من الجلى أن السياسيين الذين كانوا من الممكن أن يقبلوا الوزارة يتعرضون التهديد بالقتل حتى لا يقبلوها ثم اتبعت البرقية ذلك بقولها :

« وكذلك فقد اتخذ سعد إجراء عدداً لتهديد السلطان ووقف تعاونه الحالى معنا فى إعادة تشكيل مجلس الوزراء » ..

وبعد أن أشارت هذه البرقية إلى « أن سعدا قد قدم فى ٣ مارس سنة ١٩١٩ إلى قصر عابدين ومعه بعض من أتباعه هم انفسهم (باستثناء اثنين) نفس وفده الاصلى . . ولما لم يسمح لهم بالدخول،فانه ترك احتجاجا موجها الى السلطان » قالت :

« وعلى حين أنها — أى العريضة — صيغت بكلمات متواضعة فى نواح كثيرة، فانها تندد بالحماية وتحذرالسلطان من مجالس دار الحماية ،وتتضمن تهديدات مقنعة بقناع دقيق ضد سموه إذا مضى فى الاشتراك فى تشكيل الوزارة » .

وأشير فى تلك البرقية إلى أن القائم باعمال المعتمد البريطانى قد بحث فى محاكمة سعد بسبب هذه العريضة،وأنه قد قيل له«إن لغة الاحتجاج لا تبرر رفع الدعوى ضده أمام المحاكم المصرية على أساس أنه تضمن إساءة الى السلطان ، كما قيل له إن هناك صعوبات فنية لإدانته بنفس التهمة فيما لو رفعت الدعوى أمام المحاكم العسكرية ...»

ثم انتهى من ذلك إلى قوله فى برقيته ما يأتى :

« وفى رأيى ، على أى حال ، أننا لانملك أن نتغاضى عن حملة من التهديد تستهدف منع تشكيل حكومة مصرية فى ظل الحماية باشكالها العادية » .

وأشار إلى ما يحاول به سعد من محاولته إثارة نقابة المحامين الوطنية وهى حصن مؤيديه لتوجيه احتجاج وقح آخر للسلطان ....

وبعد أن سرد ما يتوقعه من أخطار من سعد قد تؤدى إلى عدم الامتثال للقوانين وازدياد صعوبة تشكيل وزارة ،طلب إلى القائد العام فى مصر أن يرسل فى طلب سعد وأعضاء الوفد يلفت نظرهم بصورة جدية إلى أن طريقة الإثارة التى يتبعونها تتعارض مع المصالح العسكرية . ومثل هذا التحذير لن يكون كافيا لامتناع الزعماء الوطنيين عن سياسة التهديد ..

وقال أخيرا « إن السلطان فؤاد قد اهتز للأسلوب الذى صيغ به الاحتجاج الذى يعتبر فى الحقيقة امتهانا له وللشعب » .

وكانت النتيجة المترتبة على هذه المقدمات،أنه أخذ رأى المستشارين الرئيسيين الذين اتفقوا معه فى أن السبيل الواضح أمامنا هو نفى سعد زغلول خارج مصر..»

وطلب القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى ختام برقيته « إلقاء القبض على سعد وإبعاده فورا ... من أجل سمعة السلطان باعتبارها ذات أهمية سياسية لهم ».

• • •

أرسلت تلك البرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٦ مارس تحمل هذا الطلب الأخير ــ طلب اعتقال سعد وإبعاده فورا ...

وفى اليوم التالى وفى الفصل الحادى عشر من بحوث جريدة الأهرام رد إيرل كيرزون على سير ملن شيتهام باتخاذ إجراء فى الحال يضع حدا للأعمال التى يقوم بها سعد زغلول وأتباعه من محاولة لمنع السلطان والوزراء من ممارسة مسئولياتهم، وخوله السلطة للاتفاق مع القائد العام على إلقاء القبض على سعد وإبعاده إلى مالطه على الا يشمل الإبعاد أكثر من عدد الأشخاص الذين تحتم الضرورة إبعادهم والا يكون عبد العزيز فهمى واحدا منهم ...

• • •

وبعد ان نلم بما وردفى بحوث الأهرام عن نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية ننشر ما يحيط هذا النفى فى المرتين من ظروف وملابسات فى مقالات كتبناها عنه قد يكون فيها ما يلقى الأضواء على أحداثه ويفتح للباحثين مواصلة البحث ..

الفصل الثانى

نفى سعد ورفاقه

للمرة الثانية سنة ١٩٢٢

« اتهام الإنجليز لسعد زغلول بإحباطه مفاوضات
عدلى – كيرزون ونفيه لهـذا السبب »

أخذ موضوع نفى سعد زغلول ورفاقه للمرة الأولى إلى مالطة فى سنة ١٩١٩ اهتماما بالغا من عناية جريدة الأهرام فى الفصلين التاسع والعاشر من بحوثها. ولعل ذلك آت لأن هذا النفى كان السبب المباشر فى اندلاع ثورة سنة ١٩١٩ واشتداد أوار لهيبها. ولكنها عندما وصلت بحوثها لنفى سعد ورفاقه للمرة الثانية لم تشر إلى مثل ما أشارت إليه من بحوث ووثائق خاصة بالنفى لأول مرة مع أن النفى الأخير لا يقل عمقا وأثرا عن سابقه، وإن كان قد فاق عنه فى نتائجه وقربه من من تحقيق بعض الآمال.

وها نحن أولاء نعرض لظروف النفى الثانى ووثائقه فيما يلى:

أشار الفصل الأخير من بحوث «الأهرام» إلى ما أعقب تشكيل عدلى باشا وفده الرسمى على خلاف ما ارتآه سعد على ما بيناه من قبل، وإلى ما وقع من أحداث جسام كحوادث الاسكندرية وطنطا وأسيوط وغيرها وإلى اضطرار عدلى باشا إلى قطع مفاوضاته الرسمية مع لورد كيرزون وإلى استقالته من الوزارة.

وانتهت هذه البحوث بقول الاهرام إنه: «عندئذ وجه سعد باشا نداء إلى الأمة دعا فيه إلى مواصلة الجهاد والثورة».

وكان لهذا النداء أثره من استجابة الأمة له مما أشارت اليه جريدة الاهرام، ثم قالت عقب ذلك ما يأتى :

«وفى يوم ٢٠ ديسمبر أرسل اللورد اللنبى إلى اللورد كيرزون برقية قال فيها : لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة ، على الرغم من الموافقة على برنامجه،ولست أستعجله بلا داع . وإذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى ربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (جانب الحرب) ، وإنى على أتم استعداد لاتخاذ مايلزم فيما يتعلق بزغلول باشا اذا أثار متاعب . واذا تبين أنه من الضرورى إبعاده فاننى أرجو أن أتمكن من عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية وراء البحار . إذ أنه لا ينبغى أن يسمح له بالذهاب الى أى مكان فى أوربا » .

ثم أشارت البرقية الى ما وقع من اضطرابات لمناسبة عودة الأستاذ مكرم عبيد من لندن،وسنشير اليها بعد الفراغ من موضوع النفى .

ثم قال اللورد اللنبى فى ختام برقيته مايلى :

«وإنى مصدر اليوم أمرا تحت الاحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة وسأحذر جرائده من التهييج .

وقد أصدرت أمرا إلى كبار أنصاره أن يلزموا بيوتهم .

ثم تم التنفيذ عن طريق البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلة وورد عليه سعد زغلول رده التاريخى الخالد الذى جابه فيه جبروت انجلترا بأن أمر اللنبى له بمنعه من الاشتغال بالسياسة وإلزامه بالسفر إلى عزبته إنما هو وأمر ظالم يحتج عليه بكل قوته،إذ ليس هناك ما يبرره،وبما أنه موكل من قبل الأمة السعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخليه من القيام بهذا الواجب المقدس، ثم اختتم هذا الرد بقوله :

«لهذا سأبقى فى مركزى،مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ماتشاء أفرادا

وجماعات ،فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء ، علما بأن كل عنف تستعمله ضدمساعينا المشروعة إنما تساعد البلاد على تحقيق أمانيهافى الاستقلال التام ».

وانضم اليه فى هذا الرد زملاؤه ، فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك والأستاذ مكرم عبيد .

وكان بعد ذلك ما كان ، ومما هو مشار اليه بايجاز فى الفصل الأخير من بحوث الأهرام وما هو معروف لمتتبعى تفاصيل تاريخ مصر الحديث وعلى الأخص فى هذه الفترة الخطيرة وما وقع فيها من أحداث كان لها أعظم التقدير والآثار،كاعتقال من بقى من أعضاء الوفد المصرى فى مصر طبقة من بعد طبقة أو كا قيل فى ذلك الحين طبعة من بعد طبعة حتى فكرنا نحن الطلبة فى أن نعد العدة لكى نكون طبعة أخرى عند اللزوم،وكمحا كمة أعضاء الوفد أمام محكمة عسكرية بريطانية كبرى والحكم عليهم بالإعدام ثم إبداله الى الأشغال الشاقة سبع سنوات وغرامة ٥٠٠٠ جنيه لحضهم الشعب علنا على مقاطعة كل ما من شأنه أن يكون بريطانيا وهم حمد الباسل ، وواصف غالى ، وويصا واصف ، ومرقص حنا ، ومراد الشريعى ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط .

وننشر فيما يلى ما كتبناه فى الصحف فى خصوص النفى،وهو ينصب جميعه على النفى الثانى فيما عدا المقال الأخير فقد تناول طرف منه التهديد الذى اتهم سعد فى العريضة التى أرسلها هو وزملاؤه بأنه وجهه إلى السلطان فؤادقبيل النفى الأول بقليل وقد ردنا عليه ما تحدث سعد عنه من واقع مذكراته .

وستتبع هذه المقالات الوثائق التى أخذت الاهرام فى بحثها الأخير مما بيناه آنفا بعض مقدمات النفى الثانى وآثاره التى ترتبت عليه مما لم تشر اليه فى هذا البحث تعميما للأحداث التاريخية وأفادة الباحثين منها . . .

● ● ●

وبعد ذلك نعود إلى بعض مالم نذكره آنفا مما حواه الفصل الآخير من بحوث « الأهرام » ومن برقية لورد اللنبي المنشورة فيه والتي قرر فيها اعتقال سعد ورفاقه ونفيهم للمرة الثانية .

أما ماأشير اليه فى هذا الفصل من حوادث الاسكندرية ضد الاجانب ، فقد ناقشناه فى مقالنا الحادى عشر من مقالات « وزراء الحماية » وهو المنشور فى ص٢٦٣ — ٢٦٧ من هذا الكتاب .

وقد أشار لورد اللنبي فى برقيته سالفة الذكر إلى بعض ما وقع من قتل جندى بريطانى وإصابة جندى آخر، فلم يكن هذا وحده الذى حدث وبرر به ذلك النفى، وإنما سبقته حوادث اعتداءات عديدة قتل فيها عدد من كبار الموظفين البريطانيين فى أوائل سنة ١٩٢٢ ، وكانت بعد ذلك موضوع محاكمة أمام محكمة جنايات مصرية بعد إلغاء الأحكام العرفية البريطانية واتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والأستاذ حسن كامل الشيشينى والدكتور شفيق منصور وغيرهم . وقد قضى ببراءة الثلاثة الأول وبإعدام عدد كبير آخر من المتهمين . . وكان لهذه القضية دوى كبير فى البلاد فى ذلك الحين وساهم سعد بنصيب كبير فى إعداد الدفاع فيها .

أما ما بقى من برقية اللنبي المشار اليها من قبل، فهو قوله فيها ما يلى : « كانت القاهرة أمس (١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١) مسرحا للاضطرابات بمناسبة عودة الأستاذ مكرم عبيد (وكيل سعد زغلول) من لندن ، ولقد قابله زغلول فى المحطة فهتفت الجماهير لسعد وضد بريطانيا .

• • •

ونشر فى هذا الخصوص فى البرقية رقم ١٧ المرسلة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ من ماريشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وهى واردة فى الكتاب الابيض الذى سنتحدث عنه فيما بعد ولم تنشره جريدة الاهرام) — نشر ما يأتى :

« وكان وليام مكرم رأس أعوان زغلول فى انجلترا فقد وصل إلى الاسكندرية فى ٢٠ ديسمبر، فألقى هناك خطبا مثيرة وحضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات وفى الطريق فى ٢١ ديسمبر ، وقابله زغلول واخترقا المدينة راكبين معا وسط جماهير غفيرة زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداءها «ليسقط اللنبى».

وقد رأى الطلبة انتهاز فرصة عودة مكرم عبيد من انجلترا بعد أن أثار الرأى العام البريطانى عن حقيقة القضية المصرية ودعايته ضد البعثة المصرية الموفدة إلى لندن برياسة عدلى يكن باشا، فعقدوا العزم على إعداد استقبال له وتألفت لجنة لهذا الغرض من طلبة مدرسة الحقوق واختارتنى سكرتيرا لها وتوجه ممثلون لها إلى بيت الأمة راجين سعد زغلول أن يشرف حفلة القاهرة بحضوره عند قدوم مكرم . فلبى هذا الرجاء .

وحدث عندما أسند إلى منصب وكيل وزارة الداخلية فى مايو سنة ١٩٤٢ أن أهدانى أحد ضباط القسم السياسى ملف مراقبى السرية لدى هذا القسم ،وإذا بى أجد من بين أوراقه ما هو متصل تماما باستقبال مكرم عبيد ،لمناسبة ما ورد آنفا فى برقية لورد اللنبى ، ومنها قصاصة من جريدة المقطم الصادرة فى ١٩٢١/١٢/١٧ ونص ما بها كالآتى : بعنوان

« تكريم الطلبة للأستاذ مكرم »

« وردت طلبات للاشتراك فى الحفلة التى سيقيمها الطلبة تكريما للأستاذ مكرم عبيد من مختلف مدارس القاهرة، فاللجنة ترجو من الذين يريدون الاشتراك أن يبادروا بإخطارها بذلك، وآخر موعد لتقديم الطلبات يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر الحالى . كما أنها ترجو كذلك من لديهم دراجات أو موتوسيكلات أن يقدموا أسماءهم لمن بأيديهم إيصالات الاشتراك . وعلى كل مدرسة أن تستعد بأعلامها الخاصة للوقوف فى الأماكن التى ستعين فيما بعد .   السكرتير

محمود سليمان غنام بالحقوق

أما الأوراق الأخرى فبعضها خاص بموقفى السياسى فى المدرسة الإعدادية الثانوية وفى مدرسة الحقوق ومن حيث إمكانى (على زعمه القسم السياسى المذكور) إثارة المظاهرات والإضرار بالأمن العام وقد آثرت إبقاء هذه الأوراق لمذكراتى الخاصة ، مع الأحداث ، بإذن الله ومشيئته .

• • •

وكذلك أشارت « الأهرام » فى الفصل الأخير من بحوثها إلى « أن سعد زغلول فكر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ فى زيارة أسيوط ، فسافر إليها على ظهر باخرة نيلية ، وعندما وصل إلى هناك وقع شجار كبير بين أنصاره وخصومه أسفر عن قتيل وثلاثين جريحا وغرق ثلاثة فى النيل . ومنعت الإدارة سعدا من النزول بأسيوط . ثم حدث شجار آخر فى جرجا ، فأصدرت الوزارة قرارا بمنع سعد من زيارة مدن الوجه القبلى ، فعاد إلى العاصمة » .

وقد كتبنا فى هذا الشأن مقالين (أولهما) بعنوان « قانون التضمينات وجرائم أسيوط وجرجا » فى جريدة البلاغ يوم ١٩٢٣/١٠/١٦ (والثانى) بعنوان « نريد العدل ولنا أمل فى القضاء » فى جريدة الأهالى يوم ١٩٢١/١٠/٢٦ .

وقد نشرنا هذين المقالين فى ص ١٩٧ — ٢٠٣ من هذا الكتاب .

إلى هنا نكون قد انتهينا من بيان وقائع وظروف نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية ، ونعرض فيما يلى طرفا مهما من غرض الانجليز من النفى الثانى ، وهو رغبتهم فى أن يخلو الجو لهم ممن يقفون حجر عثرة فى سبيل تنفيذ سياستهم وتحقيق مآربهم على يد وزارة تتمشى معهم وتجاريهم وحزب يؤيدها ويساندوهم وقد خصصنا الباب الثامن من هذا الكتاب لمولد هذا الحزب تكملة لما يأتى بيانه بعد :

لم تشر جريدة الأهرام فى آخر بحث من بحوثها إلا الى شىء ضئيل من وثائق الفترة الحاسمة من التاريخ المتصل بثورة سنة ١٩١٩ وهى الفترة السابقة على نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية بالرغم من أن وثائق هذه الفترة كلها من ١٧ نوفمبر سنة

١٩٢٢ قد نشرتها الحكومة البريطانية علنا وكاملة فى صحفها وتناقلتها صحف مصر العربية والافرنجية على إثر ذلك . وصدر بها «كتاب أبيض» اشتمل على ٣٦ برقية تبودلت بين الفيلد مارشال فيكونت اللنبى والمركيز كيرزون اف كدلستون إلا الأخيرة فهى مرسلة من سكرتير مجلس الوزراء (البريطانى) إلى الوكيل الدائم لوزارة الشئون الخارجية مرفقا بها برقية من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا والى حكومات استراليا وزيلنده الجديدة واتحاد أفريقيا الجنوبية . وقد نشرت جريدة الاخبار هذه المراسلات البرقية بترجمة المرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى فى أعدادها الصادرة من ١٢ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٢ وقد جمعها فى كتاب باسمه فى ذلك الحين .

ومن مطالعة البرقيات الواردة به يبين أن جريدة الأهرام قد نشرت بعضها مقتضبا حاذفة نصوصا منها ، ولم تنشر بعضها الباقى إطلاقا ، ونرى إزاء ذلك واستيفاء للبحث، أن نأتى هنا بأهم ما حذف أو مالم ينشر أصلا لما فيه من إكبار لروح الامة وقوة وصفاء وطنيتها وكبير جهودها :

١ — فقد ذكر اللنبى فى برقيته رقم ١ المؤرخة ١٧ نوفبر سنة ١٩٢١ ما يأتى : « والحقيقة التى لانزاع فيها هى أن كل تسوية لاتقرها مصر تجعل من الصعب - بل من غير الممكن عمليا - المضى فى أداء الأعمال الادارية للحكومة »

٢ — وذكر فى برقيته التالية رقم ٢ فى ذات التاريخ أن مستشار وزارة الداخلية ، ونائب المستشار المالى ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى يجمعون على الرأى الآتى: «وهو» أن كل قرار لايسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية يجر لامحالة إلى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها، ويقضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الإدارة فتصبح الحكومة مستحيلة ، ويجب أن لا يغيب عن الأذهان . . . أى من المستحيل القيام بالهيمنه البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الإداره كما اتضح ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما

عولج السير بالحكومه بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين . . . »

٣ — وفى اليوم التالى أرسل كيرزون إلى اللنبي ردا وردفيه أنه نظرا لكونه كان حاضرا اجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التى تعرض على عدلى باشا ، فإنه يدهش من أنه لم يبين المستشارين أنهم كانوا فى جهل تام بالموقف الحقيق حين وصفوا قرار الحكومة البريطانية بأنه يستبقى الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصرى وأن هذه الغلطة التى ينبغى أن نشرحها لهم حالا - تجعل حجتهم غير قويمة وطلب اليه أن يبلغهم بصفة سرية خلاصة عامة المنح التى لم تكن الحكومة مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل فى مشروع المعاهدة التى قدم الى عدلى ورفضه — من البرقية ٣ .

٤ - وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء فى البرقية ٤ المرسلة من اللنبي الى كيرزون ما يأتى : « . . . . فانى أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجا إنشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا - ولقد حدث أن عدلى باشا - فى خلال حديثه الأخير معك - سأل لماذا لا تنفذ حكومة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض . .. وقد ورد فى التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذى يتضمنه مشروع الاتفاق لايمكن تنفيذه . . إذا أقرته الأمة المصرية ، وكانت مستعدة للعمل معنا . . . وإنى أقدر تماما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الاوقات ، ولا أدرى لماذا لا تخطى .

إن الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على نقطة (الحماية) هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الاجنبية (١)

---

(١) تراجع الوثيقة ٣٦ ومقالنا عن « معاهدة لوزان وتصريح ٢٨ فبراير ص ٢٨١-٢٨٦ من هذا الكتاب.

وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بعضها إلى أقصى حد . . . .

٥ — وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ عاد اللنبي يقول لكيرزون فى البرقية ٧ :

« لا يسعنى إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى إذا قلت أنه ليس ثم مصرى — كائنا ما كانت آراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . . .

ومما يلاحظ على هذه البرقية أنها مصدرة بكلمة « نبذة » وقد فسرها المترجم فى تمهيده لكتابه أن معناها أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تشأ لسبب ما أن تذيع الرسالة كاملة، وأن له أن يعتقد أن هناك رسائل أخرى لم ينشر منها حرف ، لأنه إذا كان من الجائز أن تحذف وزارة الخارجية جزءا من رسالة ، فليس ثم ما يمنعها أن تطوى رسائل برمتها . وإذا كان هذا ما سمحت به ، فاظن بما أمسكت عليه [1] .

٦ — تناولت البرقية ٨ المرسلة من اللنبي فى اليوم التالى زيارة ثروت باشا له بناء على تعليمات السلطان فؤاد وعرضه عليه برنامجا صرح بأنه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه وأشير فيها الى النقط الجوهرية وأولاها « الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سلمت الى الوفد المصرى الرسمى على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة » .

٧ — وعاد اللنبي فأرسل فى اليوم ذاته البرقية ٩ استهلها بان ثروت باشا يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلغاء الحماية فى المستقبل القريب ، وان كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا . . . ثم اختتمها بقوله « وأرى أن ثروت يمكن

---

(١) لعلنا نستطيع أن نصل باذن الله على الوصول الى أصل مالم ينشر من هذه الوثائق أو ما حذف من البرقية السابقة والبرقية ٣٢ — وكلمة « نبذة » التى صدرت بها هاتان البرقيتان تماثل ما قيل فيما نشرته جريدة الأهرام من برقيات « حذفت المجموعة »

الثقة بإيفائه بعهده وإنما لشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التى تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل . . وما نتج من العداء من جانب جميع الأحزاب التصريح الأخير الذى اصدرته حكومة جلالة الملك . . »

٨ — وعقب كيرزون فى البرقية ١٠ فى ١٥ ديسمبر على النقطة الأولى من برنامج ثروت باشا من « إنه من الضرورى تفاديا من كل سوء تفاهم أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم (تعهدا) بإلغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر . . وأنه يستطيع أن يحصل على الاعتياض من لفظة (تعهد) كلمة (عرض) فى البرنامج الذى اقترحه ثروت » .

٩ — حذف من برقية ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ المنشورة بالفصل الأخير من جريدة الأهرام والرقيمة ١١ بالكتاب الأبيض العبارة الآتية :

« وأنا أبذل كل ما فى طوقى لإقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة لأنى أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن » .

١٠ — كذلك حذف من البرقية المرسلة من اللنبى إلى كيرزون فى ٢٣ ديسمبر وهى المنشورة بذلك الفصل من جريدة الأهرام والرقيمة ١٥ من الكتاب الأبيض بعض عبارات منها :

(أ) « قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول وفرق البوليس المتظاهرين . وقتل أثنان من المشاغبين (هكذا !) وجرح تسعة » .

(ب) « وفى الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لترتيبات سابقة .

١١ — ورد فى البرقية ١٧ المرسلة من اللنبى إلى كيرزون ما يأتى :

« قبول مشروع المعاهدة ولاسيا خطابى إلى السلطان (وهو المتضمن) بسنخه

شديد كان من مظاهره بصفة خاصة المظاهرات الليلة فى القاهرة وليس ثم من شك فى أن هذه المظاهرات من عمل التنظيم الزغلولى تمهيدا لأن يستأنف زغلول نفسه العمل العلنى. وقد حدث منذ أسبوع أن حكمدار البوليس قال إن رجاله يكابدون جهدا شديدا إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلا . وفى ١٨ ديسمبر — منعت اجتماعا دعا إليه زغلول وكان، لا بد أن يفضى إلى الاضطرابات ، فرد زغلول بمنشور قال فيه : إن هذا المنع فاتحة سياسة انجليزية جديدة من الاستبداد المطلق .

وفى خلال ذلك كانت قد جرت انتخابات لمجلس نقابة المحاماة الأهلية ، فلم يفز بالانتخاب إلا الزغلوليون، فنسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلى، وأعلن الإضراب خمسة أيام وقد عد هذا بحق، وعلى العموم نذيرا بانهيار الجرف لمصلحة زغلول وبابتداء عهد من الإضراب الطويل .... »

• • •

وقد تضمنت البرقيات التالية الواردة بالكتاب الأبيض بعض ما تضمنه بحث « الأهرام » الأخير من حوادث وإضرابات وكثير منها مما لم يشر إليه مما يتشابه فى معناه ومرماه وما يؤكد أنه كان لنفى سعد ورفاقه للمرة الثانية أبلغ الآثار وأعمقها مما يدل على استمساك الأمة بقادة ثورتها والحرص على كامل حقوقها مهما أصابها من هول وتضحيات جسام .

ومما يستوجب العجب ماضلل به اللنبى قومه من قوله فى برقيته رقم ٢٣ المرسلة إلى كيرزون فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ « إن الاضطرابات التى وقعت على أثر إبعاد زغلول كانت أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقع ولم يعده (أى الإبعاد) كثير من المصريين بحق عملا استبداديا من أعمال القمع ، بل اعتبروه توطئة لازمة لجهود آخر لإيجاد العلاقات الودية بين البلادين، وهى علاقات تنشدها على التحقق حكومة جلالة الملك ولايزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن . ولذلك عدوا هذه الإبعادات ضرورية ومرغوبة ... »

ثم وصف هؤلاء بأنهم كانوا « عناصر سياسية سلكت معهم (أى مع الإنجليز) خطة شريفة وأعارتهم معونتها فى أوقات كان من أشق الامور عليها أن تفعل ذلك » .

وقد يلقى ضوءا على تلك العناصر وتدل عليها ما واصل النبى تكملة برقيته قائلا : « . . . وقد عرضت إقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأدنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام ومع عدلى الذى كانت معونته نزيهة قيمة » .

وهذه الاقتراحات التى يشير إليها هى الاقتراحات التى انتهت إلى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وإننا لفى غنى عن أن نثبت عدم صحة ما تحدث عنه النبى عن إنكاره مدى عمق الآثار التى ترتبت على نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية . فقد تحدثنا عنه آنفا وسنعود للخوض فى الحديث فيه ثانياً فيما يلى .

* * *

هذا وقد فرغنا من استعراض ظروف وملابسات النفى فى كل من المرتين ، نرى التعرض لما أثاره بعض المؤرخين من مقارنة بين أثر كل منهما . . . فقد تحدث صديقنا المرحوم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مستهل الفصل الثانى من الجزء الأول من كتابه « ثورة سنة ١٩١٩ » عن أسباب هذه الثورة فقال :

« قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه . ولكن أسبابها الأصلية ترجع الى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد أعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للأفراج عنه . . . . . »

وكل ما يعنينا من مناقشة المقارنة التى عقدت بين أثر النفى لأول مرة والنفى للمرة الثانية أن السلطات البريطانية فى مصر وفى إنجلترا ما كانت تتوقع أن يشتعل نار الثورة فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ بالشكل المفــاجىء الذى قامت به واشتمل البلاد بأسرها من أدناها إلى أقصاها ومن شرقيها إلى غربيها ، ولذلك لم تحسب لقيامها أى حساب ، ولم تتخذ لمقاومتها أى تدبير كان ، وذلك بخلاف نفى سعد ورفاقه للمرة الثانية ، فقد ظهر من استقراء الكتاب الأبيض ومفاوضات عــدلى ـــ كرزون (محضر ٢ / ١١ / ١٩٢١) أن مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية قد أعلن عدلى باشا بضرورة نفى سعد زغلول والتخلص منه منذ تاريخ هذا المحضر أى قبل تنفيذ النفى الثانى بخمسين يوما ، ولذلك أعد الإنجليز العدة لمقاومة وقمع أية ثورة تقام بسبب هـذا النفى . ولذلك فوجئنا ـ وقد عشنا هذه الأحداث ـ بالقوات العسكرية البريطانية المسلحة تحتل الطرقات والشوارع فى القاهرة بمدافعها وبخيلها وخيلائها استعدادا للظروف . وكان هـــذا المظهر منبئا بوقوع هذا النفى . ولم يكد يسمع أفراد الشعب به حتى هرعوا إلى بيت الأمة ولم يبالوا بالمدافع الرشاشة من تلك القوات تسلط عليهم . . . ولم يستنم الشعب بالرغم مما اتخذ من تدابير عسكرية إلى السكون بل ثار . . . وثار . . . إلى أن أقلق مضاجع الإنجلــيز . . . . حتى أطلق سراح سعد ورفاقه .

* * *

ومن أسف أشد الأسف وحزن أبلغ الحزن أن تحقق للإنجليز بهـذا النفى الأخير مآربهم ، فأصدروا (أولا) تصريح ٢٨ / ٢ / ١٩٢٢ ، وألفوا (ثانيا) وزارة ثروت باشا فى ١ / ٣ / ١٩٢٢ ثم (ثالثا) وأخيراً تألف حزب الاحرار

الدستوريين برئاسة عدلى باشا فى ١٩٢٢/١٠/٣٠ ، وكل ذلك وسعد ورفاقه يعانون آلام الغربة والعذاب الشديد ما بين جزائر سيشيل وجبل طارق إلى أن تقرر الأفراج عنهم فى ٢٧ / ٣ / ١٩٢٣ بالنسبة لسعد وفى ١ / ٦ / ١٩٢٣ بالنسبة لزملائه الآخرين المنفيين فى سيشيل .

وبعد أن هون الأستاذ الرافعى فى الجزء الأول من مؤلفه «ثورة سنة ١٩١٩» من أثر نفى سعد للمرة الثانية وأنه لم تعقبه ثورة كما حدث فى نفيه أول مرة بالرغم من علو منزلته وعظمتها من الشعب وقتئذ ، عاد فسطر بيده ما ينفى هذا الذى قرره ، فقد تحدث فى الجزء الأول من كتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » عن أعتقال سعد للمرة الثانية ابتداء من ص ٢٨ الى ص ٣٠ ثم أخذ فى سرد أحداث المقاومة السلبية الخطيرة من إصدار الوفد قرارا فى ١٩٢٢/١/٢٣ بتنظيم هذه المقاومة وهى تخلص فى عدم المعاونة فى معاملات الأفراد وفى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم ومقاطعة السفن وشركات التأمين والتجارة البريطانية ثم أخذ يبين ما تلا ذلك من أحداث جسام منها محاكمة أعضاء الوفد الذين أصدروا قرار هذه المقاطعة ، فحكم عليهم بالإعدام أولا ثم عدل إلى السجن والغرامة . . . ومنها اغتيال البريطانيين ومن يوالونهم . . . الخ الخ . . . إلى أن قرر أخيراً فى ص ١١٩ « أن الحكومة البريطانية رأت تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد فى الاعتقال وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر بل ربما كان سبباً فى كثرة الجرائم السياسية » .

وإذا كانت الثورة التالية للنفى الأول من طابع خاص على ما هو معروف ، فإن طابعها بعد النفى الثانى — وإن كان من نوع آخر - لا يقل أثراً عن الطابع الأول . . . . ونكتفى بهذا الإجمال دون التفصيل .

الفصل الثالث

المقالات

فلتتكلم الوزاره

« نشرت فى جريدة النظام فى ٢٥ / ٩ / ١٩٢٢ »

علمنا والأسى يملأ قلوبنا بورود تلغراف من رئيسنا الجليل سعد إلى حرمه يشكو فيه الوحدة والمرض . وغنى عن البيان أن الإنسانية تتأثر من ذكر ذلك كما أنها تتوجع إذا رأت سيدة جليلة تغادر خدرها إلى حيث المنفى .

لحرم الرئيس العذر إذا هى قلقت ، وإذا هى اعتزمت ركوب متن الصعاب ومشاق السفر بالرغم من انحراف حالتها الصحية ..

ولا نرغب فى سفر الحرم ، ولا نرغب فى تحملها الأذى ولا نرغب فى أن يكون بيت الأمة خلوا منها ومن نفثاتها وشجاعتها . .

ولا نرغب فى هذا ولا غيره . ولكنا نرغب بدل ذلك — ونرغب من صميم الفؤاد — أن يعود إلينا سعد ورفقته ، لقد رأوا أن وجود سعد كغيابه من حيث موقف الأمة . فالأمة بالأمس هى نفسها اليوم . والأمة هى هى فى المستقبل فلن يؤثر فيها غياب سعد ولا ينسيها إياه ، بل يزيد تعلق الشعب به وتبرمه من تذكر تضحيته واغترابه وانفراده .. إذن لتتشجع الوزارة ولتتكلم ولتهتم بمسألة رجوع سعد ، وليكن هذا محدثا أزمة سياسية مع الإنجليز — إذا كان هناك من يعارض فى عودته — أزمة تؤدى إلى أن تترك كراسيها ، وتقدم استقالتها إن لم يعيدوا سعدا فى أقرب وقت ... (١)

---

(١) استجابت المغفور لها السيدة الجليلة أم المصريين صفية زغلول لرغبة زوجها — وكانت ملحة منذ يوم القبض عليه فى مزاملته فمنعتها السلطة العسكرية البريطانية من ذلك — فلحقت =

استقبـــال سعد

بين الحماية والاستقلال

« نشرت فى جريدة البلاغ فى ٧ / ٩ / ١٩٢٣ »

فى عهد الحماية التى يتغنون بإلغائها أقيم لسعد احتفال شعبى تجلى فيه جلال الزعامة وعظمة القيادة . ومر على سلام وكان موضع احترام العالم طرا .

فى استقبال سعد عام ١٩٢١ ظهرت إرادة الشعب فى أجلى مظاهرها وتكدس الناس فكونوا جموعا لاتحصى . ووقف ذلك الشعب على جوانب الطرق صفا صفا ، فهل سمعنا فى ذلك الحين أن نظاما اختل أو أمنا اضطراب ؟ لا . لم نسمع من ذلك شيئا . وكل ماسمعناه هو أن البيوت كانت خاوية لهجر الناس إياها إلى الخارج للاشتراك فى واجب وطنى ، ومع ذلك لم يفكر لص فى التهجم على بيت ليسلبه مع سهولة ذلك . ودلت الاحصاءات الرسمية على أن يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢١ هو أقل الأيام ارتكابا للجرائم . وإنا لانزال نذكر إضراب النشالين عن نشل الجيوب ثلاثة أيام وإعلانهم ذلك فى الصحف حتى يأمن الناس فى تأدية واجب استقبال الزعيم .

= به فى منفاه فى جبل طارق وودعها الشعب فى بورسعيد يوم إبحارها إليه فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وداعا حارا رائعا ، وبقيت معه إلى أن أفرج عنه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ، وقد صحبتها متطوعة فى رحلتها ذهابا وإيابا السيدة نعيمة ثابت كريمة المرحوم حسين ثابت بك رئيس محكمة الزقازيق سابقاً ، وقد وضعت كتابا بعنوان « الزعيم الخالد وأم المصريين فى منفى جبل طارق » ضمنته مذكرات يومية تمثل عظمة صاحبى هذا الكتاب وتسجل تحدى أم المصريين للورد اللنبى ــ وهو فى أوج سلطته وجبروته بأن بيت الأمة سيظل مفتوحا وأنها ستقوم مقام سعد وستقود الحركة الوطنيه بنفسها ... وذلك كله فى أسلوب شيق راق ، وقد أوصت أم المصريين واضعة هذه المذكرات بالا تنشرها إلا بعد وفاتها رحمها الله ورحم زوجها رحمة واسعة.

كل ذلك حرك إعجاب الإنجليز أنفسهم فأفاضت صحفهم فى وصف الاستقبال وجلاله ونظامه .

هذا ماحدث فى أيام الحماية وأيام الحكم العرفى . ولاتسل عما يترتب على تلك الأيام إذا اقترن بعضها ببعض . فهى أيام الشدة التى واجهت الشعب فجابهها بإرادته ولم تثنه عن عزمه ، وانتهى الأمر بقيام الاستقبال الفخم وتغلبت عزيمة الأمة ، فلم تدع للحكومة التفكير فى التحكم فيها بخصوص ذلك الاستقبال .

وصرحت حكومة الحماية بأخذ القطارات الخاصة وسمحت للطلبة بأن يستقلوا قطارا خاصا بهم من غير أجر .

هذا ما كان خاصا بالقطارات الخاصة . أما الزينة فأنا رأيناها بأعيننا فى ذلك الحين قائمة فى شوارع الأسكندرية والقاهرة . ولايزال فى مخيلتنا رسم قوس النصر الذى نصب بعد الخروج من الميناء إلى الطريق والذى يعجز القلم عن وصف أبهته ، كذلك لانزال نذكر أقواس النصر الأخرى التى اقيمت فى عرض الطرقات منارة بالثريات ومزينة بالرياحين ومكتوبا عليها علائم الاخلاص لسعد والوطن من شعر حماسى ونثر جميل .

أما فى أيام الاستقلال ، وفى الأيام التى فيها الحكم العرفى ، فانا نرى الحكومة تتردد فتقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وتخشى عتاب الإنجليز من أجل الاحتفال برجل نفته سلطتهم ووافقت هى على نفيه باصدارها قانون التضمينات .

يجدر بحكومة الاستقلال ! ألا تقف ذلك الموقف . ولايليق بحكومة النظام العادى أن تصدم الشعب فى شعوره فتتحكم فى وسائل احتفائه بزعيم يحله من صميم فؤاده ، والأجدر أن تترك للناس حرية الاحتفال بمقدمه ، وليس ذلك طلبا جديدا نطلبه اليها بل هو شىء صرحت به من نفسها إذ قالت فى بلاغ رسمى صدر فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٣ بإمكان عودة المصريين الذين كانوا قد أبعدوا عن مصر بأمر السلطات العسكرية . وأجازت فيه ، لاصدقائهم أن يستقبلوهم على الشكل الذى يرونه بشرط ألا يعبث بالنظام العام ،

والاصدقاء فى العرف السياسى هنا هم الامة ، لان الحكومة يعز عليها أن تصف من يستقبلون من أقرت الإنجليز على نفيهم بغير وصف الاصدقاء .

وإباحة الاستقبال « للأصدقاء » بالشكل الذى يرونه ثم تقييده بعد ذلك دليل قاطع على أن تلك الإباحة لم ترق فى أعين الإنجليز إذا فرض إنهم لم يروا ذلك البلاغ قبل صدوره .

ما الذى يعبث بالنظام العام ؟ أهو رفع الزينات وأقواس النصر أم هو تأجير القطارات الخاصة ؟

أما الزينات وأقواس النصر فلا خطر منها . وما هذه بأول مرة تقام فيها . فقد أقامتها الحكومة احتفالا بالحماية وأقامها الشعب احتفاء بمقدم سعد زعيم البلاد فى المرة الأولى ، وأقامتها الحكومة أيضاً فى ذلك اليوم الذى سمته « عيد الاستقلال » وقد رأينا فى العام الماضى تلك الزينة التى نصبتها فى ميدان الأوبرا وحول تمثال إبراهيم باشا . فلم يكن كل ذلك خطرا على النظام ، ثم تتلمس الحكومة الخطر إذا أقام الشعب الزينة لسعد فى هذه المرة ؟ .

وأما تأجير القطارات الخاصة فذلك حق قانونى لا تملك الحكومة التملص منه ما دام المؤجرون يعرفون الشروط المطلوبة إليهم .

فلا الزينات ولا القطارات تعبث بالنظام العام . وإنما الذى يعبث به حقا هو الغلو فى كتم شعور الشعب وصد إحساسه !

سعد هو زعيمنا وبطل أبطالنا . وليس يجد منع الشعب من الاحتفاء به . وهو الرجل الذى عذب من أجلنا رغم شيخوخته . وضحى بصحته وراحته وماله فى سبيل استقلالنا .

لذلك كله يرى الشعب الحافظ للجميل وجوب الاحتفاء بسعد زعيمه وقائده . فهل يليق بالحكومة أن تقف حجر عثرة فى سبيل تأدية هذا الواجب .

إنا لا نظن ذلك . وعسى أن تسفر المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى عن خير .

قضية سـعد باشا

— ١ —

كلمة تمهـيدية

« نشرت فى جريدة الأفكار فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

أوردت الصحف فى هذه الأيام خبر قضية مؤداها فك اعتقال الرئيس الجليل سعد وزفاقة المبجلين والأمر برجعهم إلى وطنهم ، وقد تكون هذه القضية سبيلا يراد اتخاذه حتى لايتقهقر الإنجليز ببريطانيتهم العظمى أمام مصر الضعيفة العزلاء مرة ثانية ، إذ لم يعض على سعد أول مرة سبع وعشرين يوما فى الاعتقال حتى أطلقوا سراحه . فرجع ، أنهم يرون على أنفسهم غضاضة إذا هم جاروا الشعب المصرى مرة أخرى فى عواطفه وردوا سعدا وزملاءه إلى أرض الوطن . نعم يرى الإنجليز على أنفسهم غضاضة إذا هم فعلوا ذلك ، لأنهم يعتبرون هذا استسلاما لنا نحن الذين لانملك من القوة المادية فتيلا . والصلف الإنجليزى كبير عليه الرضاء بذلك.

ولست أرجم بالغيب ولاأدرى مايخبؤه القضاء كى أقول أن هـــذه القضية ستكون سببا فى رجع سعد . لا أقول هذا ولا يمكننى أن أسبق الحوادث لأنى بين مصدق ومكذب ؛ مصدق لأنى أرى أنظمة مسطورة فى قوانينهم ودستورهم تتضمن العدل فى كل مكان، ومكذب لأنى أرى أن تلك الأنظمة لم تبلغ إلاحد القول النظرى .

وبالرغم من أنى بين التصديق والتكذيب أو بعبارة أخرى بالرغم من أنى غير واثق فيما يسمونه « عدلا إنجليزيا » ، سأبحث تلك الطرق القضائية التى تمكن - إذا أتبعت - من تخليص سعد . غير أنه يحسن بى قبل أن أدخل فى تفصيلها أن آتى على ملخص وجيز الأدوار التى مرت بها القضية .

« أدوار القضية »

فى اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو الماضى وقف مستر كلينز فى مجلس النواب موجها إلى الحكومة الإنجليزية سؤالا عن الأمر الخاص بإبعاد سعد وعن

السلطة التى تقضى بالاستمرار على تنفيذ ذلك الأمر فأجابه المستر هرمسورث قائلا: « إن الإبعاد يتوقف الآن على التشريع فى المكان الذى اعتقل فية زغلول باشا ولا يتوقف على قرار ماصدر بحكم الأحكام العرفية فى مصر » .

والناظر لهذا الرد يأخذه العجب لأول وهلة من قول وكيل الخارجية البرلمانى بأن أمر الإبعاد لا يتوقف على قرار صدر بحكم الاحكام العرفية فى مصر . ولكن لو تابع الباحث البحث لوجد الحكم العرفى لا يتبع الشخص خارج المكان الذى بسط فيه، لأن إعلان قائد القوات البريطانية الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ كان مقصورا على « وضع القطر المصرى (لاغيره) تحت الحكم العسكرى » ، فالحكم العرفى من هذه الوجهة محلى صرف . ولذلك لا يكون سعد ولا زملاؤه — حسب هذا القول — خاضعين الآن للأحكام العرفية لأنها لا أثر لها فى جبل طارق أو فى سيشيل .

اقتنعنا الآن بالجزء الأخير من رد هرمسورث، فلنرجع إلى قوله : « إن الإبعاد يتوقف الآن على التشريع فى المكان الذى اعتقل فيه زغلول باشا » . لم يسعنا حينما سمعنا هذا إلا أن قلبنا صفحات المعاجم ونقبنا فى كتب التشريع، ولكنا لم نجد نصا فى أنظمة سيشيل (وقد كان سعد لا يزال هناك) يجيز الاعتقال فيها أو لا يجيزه والمعروف للخاص والعام أن القانون الإنجليزى لا يجيز بأى حال من الاحوال اعتقال رعايا بلد أجنبى فى مستعمرات بريطانية دون محاكمة. ونظرا لوجود هذه القاعدة لم يكد الرئيس الجليل وزملاؤه يطأون ، بأقدامهم أرض سيشيل حتى صدر أمر نص فيه على أنه يجوز للحاكم حجز أى معتقل سياسى منفى من مصر. ثم استكمل هذا الأمر الطرق القانونية القاضية باعتباره قانونا لان الجمعية التشريعية السيشيلية اجتمعت وقر رأى أعضائها وهم بالطبع أطوع للإنجليز من بنانهم — على الموافقة على ذلك الأمر .

ولكن الأمراض ألمت بسعد فى سيشيل، فخيف على صحته وأصغى الانجليز إلى الصوت الذى تعالى فى مصر مطالبا على الأقل بنقله إلى بلد صحى . ومن ثم غادر سعد تلك الجزيرة الجهنمية فى اليوم الثامن عشر من أغسطس ومخرت السفينة المقلة

له عباب البحار سبعة عشر يوماً إلى أن ألقت فى اليوم الرابع من سبتمبر مراسيها فى جبل طارق .

ولم يكد سعد يصل إلى المنزل الذى أعد لنزوله فيه ، ولم يكد يأخذ راحته من تلك السفرة الطويلة حتى سلمه مدير الشرطة نسخة من أمر قاض باعتقاله فى جبل طارق، وهناك نشرت الغازيته الرسمية أمرا خول الحاكم بمقتضاه «أن يعتقل المعتقلين السياسيين بموجب الأحكام العرفية الذين أبعدوا بأمر من القائد العام فى مصر . »

ولما لم يكن يوجد ما يمنع القضاء فى جبل طارق من النظر فى طلب فك اعتقال سعد باشا فقد أعلن بعض المحامين الإنجليز أنهم يطلبون بالنيابة عن سعد اتخاذ الاجراءات، القانونية، وبينما كان المحامون الذين وقع الاختيار عليهم يسيرون فى هذه الاجراءات ، إذا بالحاكم العام فى جبل طارق ، نظرا لما له من الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفذية يصدر مرسوما يقضى بعدم اختصاص محكمة جبل طارق العليا بنظر الدعوى .

ولكن نظرا لأن هذا المرسوم مناقض للدستور الإنجليزى لم ييأس المحامون ، وتقدم واحد منهم هو المستر جيرار هيلديارد (مستشار الملك) إلى المحكمة العليا فى جبل طارق طالبا إليها يوم ٢٧ سبتمبر إصدار الأمر بإطلاق سراح سعد ، فرفضت المحكمة النظر فى هذا الطلب ، ورفضت حتى السماح لسعد بمغادرة جبل طارق لاستئناف دعواه أمام المجلس الخاص فى لندن ، وأباحت توكيله محاميا ليقدم الاستئناف .

ولقد أدى وجود سعد فى جبل طارق إلى أن صرح بعض الكتاب فى إحدى الصحف الأسبانية بأن سعدا معتقل هناك بلا مبرر سوى أمر سنه الحاكم العسكرى فى تلك المدينة قاض باعتقاله ، فقدم هذا الكاتب للمحاكمة ، وأمر بنشر اعتذار جاء فيه : « أن زغلول باشا معتقل حسب الأنظمة الدستورية !! وأن الحاكم يعتقله بموجب سلطته الملكية التشريعية ! »

ومن هذا سيصبح أمر ذلك الحاكم متنازعا فى شرعية صدوره ، وسيكون من أول واجبات المجلس الخاص فى لندن البحث فيما إذا كان ذلك الأمر الذى خول حاكم جبل طارق بموجبه حجز السياسيين المبعدين من مصر قانونياً أو غير قانونى.

وبناء على ذلك قدم سير شارلز وسل أحد المحامين استئنافا ضد الحكم الصادر من المحكمة العليا فى جبل طارق إلى المجلس الملكى الخاص حوالى ٢٣ أكتوبر .

إلى هنا تنتهى أدوار هذه القضية . . أما مركزها من الوجهة القانونية (الإنجليزية) فوعدنا به غدا .

* * *

قضية سعد باشا

من الوجهة القانونية

— ٢ —

« نشرت بجريدة الأفكار فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٢ »

مر بنا ذكر الأدوار التى اجتازتها قضية سعد باشا والآن ننظر إلى ماهية التشريع الذى خصها به النظام الإنجليزى الفريد فى نوعه .

يقضى القانون الإنجليزى العام بعدم تحدى شخص أيا كان فى حريته الشخصية ، فالإنسان حر فى رواحه وغدوه ، وليس لغيره عليه من سلطان فى ذلك. ولم يكن الدستور الإنجليزى هو الدستور الوحيد الذى انفرد بتقرير ذلك ، بل نرى من اللازم الإشارة إلى ماقررته الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد ، فقد قررت عدم شرعية النفى فى أحوال خاصة منها ماورد ذكره فى قوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض» ، وكذلك قررت أغلب الدساتير صيانة الحرية الشخصية ، فنرى الدستور البلجيكى مثلا يقرر فى المادة السابعة منه أن الحرية الشخصية مضمونة وأنه لا يجوز القبض على أى إنسان دون أن يأتى جرما

يستدعى ذلك ، وهكذا قررت بقية الدساتير ، وقد قررت وثيقة حقوق الأفراد المسماة (ماجناكارتا) الصادرة فى سنة ١٢١٥ هذا الحق نفسه فى انجلترا . ومالنا نذهب بعيداً وقد قررته الحكومة الإنجليزية فى مصر أثناء الأحكام العرفية إذقال السير ملن شيتهام فى تبليغ ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ما يأتى : « وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر أن حكومة جلالته طبقاً للتقاليد السياسية البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى ضمان الحرية الشخصية ... وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد » .

وبناء على ذلك إذا تحدى موظف إنساناً فى حريته الشخصية فقبض عليه مثلا وألقى به فى غيابة الاعتقال بلاذنب جناه ، فلهذا الإنسان الحق فى الرجوع إلى تلك « التقاليد البريطانية » التى تقضى باستعمال ما يسمى فى القانون الإنجليزى (الهابياس كوربس) .

ما هو هذا التشريع

« الهابياس كوربس » هو أمر قانونى انفرد به النظام الإنجليزى ، وهو يقضى بالافراج عن الشخص المعتقل دون محاكمة أينما كان . والدافع إلى هذا إصلاح ما ينشأ من خطأ الاعتقال لأفراد من الإنجليز أو الأجانب لما تجاوزت حكومة تشارلز الأول القوانين العادية وطوحت بمن شاءت إلى جزر جرسيه وغيرها مسجونين من غير حق . فتفاديا لهذا الظلم صدر أمر الإفراج المذكور فى عهد تشارلز الثانى سنة ١٦٧٩ ، وقد روعى فى حق تحريكه أو استعماله التساوى بين الأفراد جميعاً ، فأبيح لكل من أهين فى حريته الشخصية أن يستعمله ضد الموظف الذى جبهه بذلك الاضطهاد سواء أكان وزيرا أم صغيرا ومثال ذلك :

(ا) أن الحاكم وول حكم عليه بالإعدام سنة ١٨٠٢ بسبب أنه أوقع عقوبات جسمانية جسيمة فى جزيرة جورية سنة ١٧٨٣ وهى واقعة فى جنوبى الرأس الأخضر بإفريقيا .

(ب) وأن اللورد كلاريندون حوكم أيضا لانه تسبب فى إيذاء أشخاص كثيرين من جراء اعتقالهم دون سبب ونقلهم تحت إمرته إلى أمكنة خارج انجلترا

(ح) وأن السلطة العسكرية فى مصر قبضت على جماعة من الانجليز منـــذ شهور ، ولما أحست عزمها على استصدار أمر الإفراج هذا بواسطة المحاكم القنصلية الإنجليزية بالأسكندرية اعتذرت إليهم وأطلقت سراحهم .

(د) وقد استعمل ذلك الأمر فى قضايا بعض السجناء الكنديين سنة ١٨٣٩ للحصول على الافراج عنهم بعد أن حوكموا من أجل اشتراكهم فى ثورة سنة ١٨٣٧ ، ثم نقلوا إلى بقعة أخرى من الإمبراطورية لسجنهم هناك . وقد تم لهم ما أرادوا .

الإجراءات التى تتبع

فهذا الأمر حق من السهل الحصول عليه . يأتى بناء على طلب الشخص نفسه أو بواسطة غيره وإذا كان الشخص غير متمكن من حرية العمل لاعتقاله أو حبسه يمكن استصدار الأمر بناء على طلب أى شخص يعتقد أن ذلك المعتقل أعتقل بلا جريرة . وهذا هو نفس ما حدث مع أحد الإنجليز (جيمس سمرست). فقد قبض عليه ووضعت فى يديه الأغلال ثم أخذ فى سفينة كانت راسيه على شاطىء التايمز إلى جميكا فاستعمل البعض له هذا الحق فى سنة ١٧٧٣ حتى نال حريته ورجع إلى أهله .

ويجب أن يكون هذا الطلب مبنيا على أسباب معقولة متينة ، فقد رجع فشل نابليون الأول فى استصدار ذلك الأمر سنة ١٨١٥ حينما أختطفه الإنجليز وزجوا به فى جزيرة سانت هيلانه إلى أن الطلب الذى قدمه إذ ذاك غير مستوف لتلك الأسباب .

ويقدم طلب استصدار أمر الإفراج فى ميعاد يجب ألا يتجاوز العشرين يوما

إلى المحكمة العليا أو إلى أحد قضاتها أو فى منزل القاضى إذا كانت المحكمة فى عطلتها القضائية . والمحكمة (أو القاضى) تكلف من جرأ على إنتهاك حرية شخص واعتقله أن يأتى بالمعتقل أو السجين المثول به أمام المحكمة كى تفحص أمره وتقرر هل كان الاعتقال قانونيا أو غير قانونى . فإذا رأت أنه غير صحيح قانونا أمرت بإخلاء سبيل المعتقل فورا ، وبالعكس إذا وجدت مايبرر الاعتقال أمرت بالمحاكمة . وليراع أن هذا يتبع بين أفراد الإنجليز أنفسهم وكذلك بين الأجانب الذين نالهم عسف اعتقال الانجليز ماداموا غير أعداء . فإذا قضت المحكمة بشرعية الاعتقال وكان الشخص أجنبيا حوكم هذا بمقتضى قوانين بلاده كما هو المتبع فى انجلترا .

مصادر أمر الإفراج

أما مصادر هذا الأمر التى يمكن استناد المحكمة عليها فرجعها إلى القانون العام أو إلى قوانين خاصة توالت من يوم إنشائه فى سنة ١٦٧٩ مع التعديل والتنقيح تبعا للظروف والتطورات . ومن القواعد الثابتة فى بلاد الإنجليز أن القاضى إذا لم يعثر على حل لمسألة منظورة أمامه ساغ له أيضا أن يفصل فيها بما توحيه إليه سلامة ذوقه أو أن يطبق قواعد العدالة . . فإذا تعسر عليه هذا وذاك ولى وجهه شطر مجموعات أحكام المحاكم ليتبع فى القضية المنظورة أمامه ماجاء فى تلك الاحكام من أشباهها .

أثره فى المستعمرات

نص آخر قانون من القوانين المنشئة لذلك الأمر على أنه لا يعمل به فى المستعمرات التى بها محاكم ذات اعتبار صحيح فلم يعط قانون سنة ١٨٦٢ محاكم المستعمرات والممتلكات الإنجليزية سلطة إصدار مثل هذا الأمر متجاهلا السلطة العليا لإصداره

فى انجلترا نفسها . ولكنه يكون مرعى الجانب فى المستعمرات ونافذا حتى لقد فرضت أشد الجزاءات على من يجرؤ على مخالفته . ومن هنا يجىء المرسوم الذى أصدره حاكم جبل طارق آمرا المحكمة بعدم نظر قضية سعد باشا، ولقد قضت المحكمة العليا هناك بناء على القانون السالف الذكر وبناء على ما أصدره الحاكم العام برفع الاستئناف إلى المجلس الخاص فى إنجلترا .

إذن يجب علينا أن نعرف اختصاصات هذا المجلس لأن قضية سعد باشا ستطرح على بساط البحث أمامه .

المجلس الخـــاص

أما المجلس الخاص فهو مجلس مؤلف من أكابر الإنجليز وعلية قومهم، ولا ينخرط فى سلكه إلا من تولى رئاسة محكمة عالية أو من كان شاغلا لوظيفة القضاء فى محكمة مجلس اللوردات، وهؤلاء يبلغون الآن ستة يتناول الواحد منهم مرتبا سنويا قدره ٦٠٠٠ جنيه، وهم وحدهم يكونون محكمة برلمانية مستقلة سواء انعقد مجلس اللوردات أو انحل . وكذلك لا يدخل فى عضوية المجلس الخاص إلا من كان عضوا فى محكمة قضائية . ولقد ضم بين جنبيه لوردات الاستئناف العادى الذين هم الهيئة القضائية العليا فى انجلترا وهم يتألفون من رئيس القضاة فى انجلترا (وهو يتقـــاضى مرتبا سنويا قدره عشرة الآف جنيه ويسقط بسقوط الوزارة ، غير أنه فى حالة السقوط يظل قاضيا فى محكمة الاستئناف) ومن سبعة قضاة غيره يتناول الواحد منهم ٦٠٠٠ جنيه فى السنة .

وقبل تولى أزمة الأمور فيه يعطى أعضاؤه ميثاقا ويحلفون يمينا بأنهم يخلصون النصح لملكهم ويقيمون العدل ويقضون بالحق . ويرجع هذا المجلس فى إنشائه أصلا إلى العهد النورماندى المعروف فى التاريخ الإنجليزى القديم . ولهذا المجلس لجنة قضائية خاصة مكونة من ستة عشر عضوا غير الرئيس يطلق عليها « محـــكمة

المجلس الخاص ، أو « محكمة الملك » والعلة فى تسميتها بهذا الاسم الأخير أنه الملك فى العهد القديم كان يرأسها بنفسه ولكنه يترك أمر الفصل فى القضايا إلى القضاة . وكانت تعقد جلساتها حيثما كان الملك فى الزمن الماضى . أما الآن فقد استقر قرارها فى قصر وستمنستر . ويلجأ إلى هذه المحكمة عند تعذر إيجاد حل عادى لمسألة قضائية ، ولهذا اختصت بأكبر سلطة قضائية تشريعية . ومما يزيد فى الوثوق باحترام أحكامها فصل السلطات فى انجلترا ، فليس للسلطة التنفيذية — أى الوزارة الإنجليزية — أى إشراف أو سلطان عليها حتى إنك لترى عزل القضاة الذى يكون عادة فى يد السلطة التنفيذية أصبح من الحقوق الثابتة للبرلمان الإنجليزى . وهذا أكبر ضمان لاستقلال القضاء هناك .

هذا هو المعهود فى دستورهم ولسنا ندرى ما سيكون من أمر قضية سعد باشا ، ونحن نحمد الله أن لسانا منهم هو قد تشكك فى استقلال ذلك القضاء وقال باحتمال وقوع التأثير عليه . فقد قالت جريدة الديلى هرالد وقت استئناف الحكم — وقد كان مستر لويد جورج رئيس وزارة الائتلاف لا يزال متربعا فى دست الأحكام — « إذا عمل القضاة بإيعاز وزارة الائتلاف وإشارتها فإن الجواب معروف »

الاستئناف

واستئناف قضية سعد باشا ليس من حق محاكم الاستئناف الإنجليزية العادية النظر فيه بل ، هو من اختصاص المجلس الخاص مباشرة وهو يحيلها على محكمة الملك التى تعقد جلساتها علنا وتتبع الإجراءات القانونية الموصلة إلى ذلك الأمر المعروف ، فترسل أمرا تطلب فيه من الذى أمر بالاعتقال أن يحضر أمامها ومعه الشخص الذى جنى عليه بالاعتقال فى يوم معين ثم تسأله عن الأسباب التى أدت إلى الاعتقال ، وإذا تبينت تعسف الجانى أصدرت حكمها آمرة بإطلاق سراح المجنى عليه .

مخالفة إصدار الأمـــر

وأمر محكمة الملك مطاع محترم . ويعتبر الذى يخالفة مرتكبا جرم احتقار الملك، ولهذا يلقى جزاء على ذلك شديداً . ولقد حدث منذ زمن قريب أن حكم على شخص فى إرلندا بالإعدام لحمله مسدساً ، وقبل التنفيذ بيومين عرضت مسألته على المحكمة المختصة فأمرت بإطلاق سراحه ولما رفضت السلطة العسكرية أمر المحكمة أمرت بالقبض على القائد العام وحاكمته فاعتذر وأطلق سراح المتهم .

وكما أن القانون فرض على مخالف تنفيذ ذلك الأمر عقوبة ، كذلك فرض على من يماطل من القضاة فى إصداره غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه يدفعها للمجنى عليه . وهذا فضلا عن ارتكابه جرم عدم الطاعة للملك ـ الأمر الذى يقضى بالمسئولية الجنائية والحرمان من الحقوق والمزايا والطرد من وظيفة القضاء . أما العقوبات التى يصبح الآمر بالاعتقال غير القانونى فيما وراء البحار عرضة لها فهى .

أولا : دفع تعويضات بين لها القانون حدا أدنى فقط لايمكن النزول عنه وهو ٥٠٠ جنيه إلى المجنى عليه « السجين أو المعتقل » ، أما الحد الأقصى فترك التقدير فيه للقاضى .

ثانياً : دفع مصاريف نظر الدعوى ومايتبع ذلك .
وإذا رفض موظف تنفيذ حكم المحكمة أو أصدر أمر حبس بغير حق فانه يحكم عليه بغرامة قدرها مائة جنيه .

غير أن لذلك الأمر استثناء إذ قد يقف إعطاؤه فى بعض الأحايين .

وقف هـــذا الأمر

اشترط لوقف مفعول أمر الإفراج المذكور بعض شروط منها منع إعطائه فى أوقات الخطر العام الذى يحدق بشخص الملك ، فقد قبض على أشخاص كانوا يتآمرون على اغتيال حياة ملك إنجلترا سنة ١٨١٧ فحبسوا ووقف سريان مفعول الأمر بالنسبة إليهم . ومنها كذلك منع تطبيقه عند الضرورات السياسية المستعجلة

كما حدث ذلك وقت نشوب الثورة فى إرلندا سنة ١٨٦٦ ، فقد منع تطبيق الأمر بالنسبة للزعيم الإرلندى الثورى فينان . ومنها كذلك بطريق الاستنتاج فقط حالة إعلان الأحكام العرفية فى الممتلكات أو حالة تشبه حالة الحرب، فقد وقف القانون العادى فى إرلندا بين سنة ١٧٩٨ وسنة ١٨٠٢ وخولت القوات الإنجليزية حق الحكم على الثائرين بكل أنواع العقوبات من إعدام وغيره . وفى أثناء ذلك ظهرت قضية (ولف تون) وكان من الرعايا البريطانيين وقد أخذ وهو على الشاطىء كأسير فرنسى وقضت محكمة عسكرية بإعدامه . فأراد «كوران» محاميه تطبيق الأمر على مسألته فتقدم إلى محكمة الملك فى دبلن طالبا ذلك بناء على أنه لايجوز احتمال أحكام المحاكم العسكرية إلا وقت أن تدور رحى الحرب .

وهذا الوقف على العموم يماثل مايسمى فى غير انجلترا من الممالك الأوربية «بسحب أو إيقاف منحة دستورية» ، وبالرغم من ذلك قد بين «ديسى» فى صفحة ٢٢٩ من كتابه أنه إذا فرض أن أمرا بالقبض على شخص صدر أثناء وقف سريان الـ (هابياس كوربس) بناء على قرار من الوزراء ، فلا يخلو الآمرون بذلك القبض من المسئولية الجنائية والمدنية . ولهذا يتبع هذا الأمر عادة قانون تضمينات يحمى الآمرين من المسئوليتين : ولهذا عينه يريد الإنجليز أن يستصدروا من الحكومة المصرية قانونا بإقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية .

«كلمة ختامية»

هذه هى قوانينهم . وهذا ماقضى به دستورهم . وقد كان بودى أن آتى على تفصيلات القضايا غير أنى رأيت أن البحث يطول بى بلا جدوى .

وملخص الموضوع أن الحكم العرفى ليس موجودا فى جبل طارق أو سيشيل حتى يكسب حق الاعتقال فيها قوة . وبناء على ذلك ليس لحكومة هذين البلدين اعتقال المصريين هناك . وأن الظروف التى يجب توافرها فى أمر إصدار الإفراج موجودة برمتها .

فهل ينال سعد باشا تلك العدالة المسطورة فى دستورهم والمنشورة فى تعاليمهم.
هذا ماسيكشف عنه الغطاء فى الغد .

* * *

قضية سعد باشا

— ٣ —

« نشرت بجريدة البلاغ فى ١٩٢٣/١/٣١ »

حيا الله مصر ! لاتترك بابا إلا طرقته مهما كان الطريق أمامها وعرا . لايقعدها الملل عن العمل ، ولاييؤسها عن المضى فى السير خشية الفشل . لأنها تعتقد أن كل عمل جدى لابد مثمر ثمره ، وإن لم يظهر الآن أثره . وإن تنس لاتنسى معالجتها فتح باب مؤتمر فرساى بعد أن أحكم الحلفاء إغلاقه فى وجهها وبعد أن لطمها ولسن رحم الله مبادءه ! — وقت حلول وكلائها الأمناء بالقرب من ذلك المؤتمر باعترافه بالحماية البريطانية على مصر . وكذلك لاننسى الكثير من نوع هذا الجهاد منذ وطئت أقدام الإنجليز أراضى وطننا .

وليكفنا شرفاً — إن طال أمد تحقيق بغيتنا — أن مصر لم تنم عن حقها لحظة ، وانها سجلت فى التاريخ عدم رضائها عن الحكم الأجنبى منذ حلوله فى أرضها !

ولما أهينت فى العام الماضى كرامة مصر بنفى سعد وأصحاب سعد إلى مستعمرات إنجليزية بذل المصريون كل مايملكونه من وسيلة « مشروعة طبعاً » لغسل مالحقهم من تلك الإهانة ، وقد رأى الوفد من جهة أخرى ألا يغفل عن سلوك سبيل نص الإنجليز عليها صراحة فى دستورهم فرفع قضية بمقتضاها يطلب إعادة سعد وزملائه إلى بلادهم ، وليسبر غور قضاء طالما أشادوا بذكره وتغنوا بعدالته . وإن أردت الوقوف على ذلك فخض فى الحديث . مع من ساقك « نكد الدنيا » إلى الاختلاط به فإنك لاتسمع إلا لساناً يلهج بالثناء على ذلك القضاء ولاترى منه إلا تقديسا لعدالته ، وقد لاأكون مبالغاً إذا قلت إن وثوقهم فى عدل قضائهم كوثوقنا فى عدل الله جل وعلا !

* * *

عرضت هذه القضية على محكمة الملك فأجلتها أسبوعين لمعرفة ماإذا كان مبدأ أمر الإفراج « هابياس كوريس » ينطبق على جبل طارق أولا . ولست أدرى أهذا جهل بأمكنة تطبيق القانون أم تجاهل . ذلك لأن هذا المبدأ قد قرره النظام الإنجليزى فى دستوره من قــديم ، ولقد قررت وثيقة حقوق الأفراد المسماة « ماجناكارتا » مبدأ عدم تحدى شخص فى حريته منذ سنة ١٢١٥ ثم سرى هذا المبدأ إلى القانون العام الذى يخول الحاكم الإنجليزية حق الاستناد على ماجاء فيه أولا لإصدار أمر الإفراج .

ولكى نزيد الأمر إيضاحا ننقل إلى القراء ماقاله الإرل هلسبرى (١) فى « قوانين انجلترا » عن الأمكنة التى يمنح فيها الـ (هابياس كوربس) حتى لايقال إننا نلقى القول جزافا وحتى يقف الشعب على حقيقة الأمر ، فقد قال مايأتى حرفياً :

« إن أمر الهابياس كوربس يطبق فى أى جزء من ممتلكات التاج ويدخل ضمن ذلك إرلندا وبرويك تويد وجزائر بحر المنش والمستعمرات . ولايجرى سريانه على اسكتلندا » . (راجع « قوانين انجلترا » للإرل هلسبرى ، المجلد العاشر صفحة ٤٦ مادة ١٠٠) .

فترى من ذلك تعميم سريان أمر الإفراج على جميع المستعمرات بدون استثناء ولم ينص على ما نص عليه من البلاد التى أتى ذكرها وهى إرلندا وبرويك تويد « مقاطعة فى الجنوب الشرقى لاسكتلندا » وجزائر بحر المنش إلا لكونها ليست مستعمرات حقيقية بل هى من مكملات أو ملحقات الجزائر البريطانية (انجلترا واسكتلند وأرلندا) وواقعة بالقرب منها . ومما لانزاع فيه أن « جبل طارق » هو

---

(١) هو من عظماء الإنجليز الذين شغلوا أكبر المناصب القانونية هناك ؛ وله مجلدات ضخمة فى قوانين انجلترا تربى على الثلاثين .

مستعمرة من مستعمرات التاج (كرون كولونى) يديرها محافظ يستمد سلطانه من التاج البريطانى مباشرة بخلاف المستعمرات ذوات الحكومات النيابية أو المسئولة وللتأكد من صحة ذلك رغم ظهوره راجع قانون انجلترا الدستورى نروجس ص ٣٤٩ وكتاب دستور المملكة المتحدة اسكورتى ص ١٥٤ ، ودائرة معارف نلسن المجلد الـ ١١ ص ٢٤٠ ، ودائرة المعارف البريطانية المجلد الـ ١١ ص ٩٣٨ .

بناء على ذلك يسرى تطبيق أمر الأفراج (هابياس كوربس) على قاطنى جبل طارق . غير أنه - كما بينا فى مقال سلف - قد نص فى آخر قانون منشىء لذلك الأمر سنة ١٨٦٢ على أنه « لامحل لإصدار أمر الافراج خارج انجلترا بمعرفة سلطة أية محكمة إنجليزية أو قاض إنجليزى للمستعمرات والممتلكات البريطانية التابعة للتاج » ومن ثم جعل أمر هذا الإصدار موكولا إلى السلطة العليا فى انجلترا نفسها . فالخلاف إذن فى الشكل لافى الموضوع .

وإذا نحن سلمنا جدلا بعدم اختصاص محكمة جبل طارق بإصداره، فإن السلطة العليا فى انجلترا مخولة حق ذلك الإصدار ، لأن القاطنين فى المستعمرات غير محرومين من هذا الحق، ولكنهم لايمنحونه إلا من انجلترا نفسها لكى يكون لها من السلطة (كما قال هلسبرى) مايحقق تنفيذه الواجب حتى إن عقوبات شديدة قد فرضت فى المستعمرات على من يجسر على نقضه .

إن سعدا مصرى التبعة أينما حل، ولا يعرف فى قوانين بلاده نفى مثل هذا ، ولقد كان النفى فى قانون مصر القديم من العقوبات الأصلية ونص عليه فى مادتى ٣٨، ٤٦ من قانون العقوبات القديم . وقد حذفت هذه العقوبة برمتها عند تعديل قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ ، ولم يرد لها ذكر فى القانون الحالى البتة « راجع تعليقات الحقانية على المادة الـ ١١ » .

* * *

فينتج مما مر أن مبدأ «الهابيساس كوربس» يسرى على جبل طارق، والمعروف الخاص والعام أن القانون الإنجليزى لايجيز بأى حال من الأحوال اعتقال رعايا بلد أجنبى فى مستعمرات بريطانية بغير محاكمة . ولهذا يقول المحامون فى هذه القضية ومنهم السير سيمون : « إن أمر المحافظة بالاعتقال يتنافر مع قوانين الهابيساس كوربس التى تسرى على مستعمرة جبل طارق ويناقض مبادىء الدستور الأساسية».

هذه هى النقطة التى أجلوا القضية من أجلها والتى نقبوا عما ينفيها فلم يجدوا غيرها . ولسنا ندرى ماسيأتى به الغد من حكم ، وما ستنال السلطة القضائية الإنجليزية من ألسنة العالم بعد ما سمعته زميلتها السلطة التنفيذية .

تعليق على المقالات الثلاثة الأخيرة

أما هذا الغد الذى قلنا فى آخر مقالة إننا لسنا ندرى بما يأتى به . فقد جاء ! . وأنبأنا فى ٩ مارس سنة ١٩٢٣ برفض المجلس الخاص استئناف سعد الحكم الذى صدر فى جبل طارق بعدم الاختصاص بنظر طلب الإفراج عنه ..... وقد تناولت الصحف وقتئذ مادار عن مناقشات أمام هذا المجلس .... والأجدى أن نترك لصاحب هذه الدعوى أن يحدثنا بما تم فيها ... فقد انتهز سعد فرصة حديثه عن المحكوم عليهم من محاكم عسكرية إنجليزية لمناسبة ماجاء عنهم فى « قانون التضمينات» فى خطبته الفياضة التى ألقاها فى حفلة الطلبة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .... فتحدث عن قضيته قائلا :

« إنى أرثى بكل قلبى لحال المحكوم عليهم سياسيا ، وأكبر ما أخشاه أن يكون أصابهم من خطأ القضاء ما أصابنى . فقد رفعت قضية على الحكومة الإنجليزية فى جبل طارق ، لأنها سجنتنى ظلما وضد القانون . فرفض القاضى طلبى . ولاشك أن الدهش يأخذكم إذا علمتم أن أهم الأسباب التى اعتمد القاضى عليها فى هذا الرفض

هو أنى محكوم على من محكمة عسكرية فى مصر ، وأن المحكوم عليه من محكمة خارجة عن جبل طارق لايصح لقاضى هذا الجبل أن ينظر فى قضيته . ومما يزيد دهشتكم أنه قال إن هذه الواقعة مثبتة من شهادتى التى أديتها ومن شهادة الدكتور حامد (وهو الدكتور حامد محمود الذى أصبح فيما بعد وزيرا للصحة) ، وهما خاليتان من هذه الواقعة ولا أثر لها فيهما . كما أن الواقع الذى تعرفونه خال منها . على أن قضيتى هذه كانت بسيطة وأوراقها قليلة ، ووقائعهــــا مرتبة وغير مشتتة ، والشهادات فيها غير متشعبة ومحررة بلغة قاضيها ، ولم يستغرق بحثها أكثر من جلسة واحده . وحصل نظرها فى جو هادىء خال من الاضطراب وتنازع الشهوات ، وكان القاضى من أهل الفقه ومن الذين تخصصوا للقضاء .... » ثم أخذ يقارن ذلك بأحكام المحاكم العسكرية الإنجليزية فى مصر .. !!

* * *

هذا وقد تناولت السيدة فهيمة ثابت فى مذكراتها سالفة الذكر فى يومياتها ماكان يعلق به سعد على هذه القضيه ، وكان آخر تعليق له عليها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ حيث اثبتت أنهم قضوا نهار ذلك اليوم فى البحث فيها ، وأن سعدا كان يشرح القانون الإنجليزى بعد أن عكف على دراسته من قبل ، وأنه كان حينا يطمئن وحينا ييأس فيقول « أنا لست متوقعا النجاح .. » وبعد إتيانه على آراء قانونية حسب ذلك القانون قال إنه « مع ذلك ليس لى أمل فى نجاحها » .

* * *

وقد طبع البعض مقالاتنا الثلاثة عن هذه القضية فى كتيب بيع فى الطرقات ، ولمـا كانت مهمورة بإمضاء « حقوقى » فقد سألنى بعض زملائى الطلبة عن رأيى فيها على أنه هو المحور لها ، فاضطررت اضطرارا إلى استحسانى لهـا ... !!

« نفيتم سعــــدا »

فهل أسباب نفيه الآن قائمة

« نشرت فى جريدة الأفكار فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ »

ألا خبرونى أيها الإنجليز ، وخبرنى أيها اللورد ماذا يكون موقفكم وموقف دولتكم لو أن أجنبيا اعتدى على فرد من أفرادكم فرمى به إلى أقصى المحيط وأودعه صخرة بعيدة عن العالم ، خبرونى ماذا يكون موقف شعبكم وخطة حكومتكم لو أن أجنبيا عن بلادكم عمد إلى فرد من رعايا مستعمراتكم فأقصاه إلى بلد آخر ، أما كنتم تقيمون العالم وتقعدونه ، أما كنتم تعدون تلك الفعلة سبة مست كرامتكم ومعرة نالت من عظمتكم ، إننا لا نشك فى أن حربا عوانا كانت تشب نارها من أجل ذلك .

نفيتم سعدا ، وشردتم صحبه : فجماعة منهم ألقيتم بهم فى جحيم تلك الجزيرة النائية ، يتجرعون من كؤوس الهول أنواعا : وجماعة آخرون أوقفتموهم أمام أعينكم فى قفص الاتهام ، وحكمتم عليهم بأن يودعوا غيابات السجون .

لا يسلم فرد — مهما كان — بأن لكم حقا فى نفى زعمائنا . لا ولا فى سجن قادتنا . ولم يكن لكم لا شرعا ولا قانونا أن تعمدوا إلى ما عمدتم إليه ، لا حق لكم فى نفى سـعد وأصحابه . ولكنا مع ذلك نريد أن نناقشكم الأسباب التى استندتم إليها فى تبرير عملكم . لم تقولوا إنكم أتيتم أمرا مخالفا للعدل ولتقاليد بلادكم ، ولا أنكم تعديتم على كرامة أمة غير أمتكم . ولكنكم أردتم أن تبرروا أعمال قمعكم فسطرتم فى الوثيقتين الخامسة عشرة والسابعة عشرة(١) الحوادث الأخيرة التى أفضت إلى إبعاد زغلول باشا وزملائه . وها نحن نلخصها فيما يلى :

---

(١) من الكتاب الأبيض المشار إليه من قبل

١ — إن مقابلة مشروع كرزون وكتاب اللورد اللنبي بالسخط الشديد وبمظاهرات حسن عمل التنظيم الزغلولي .

٢ — رد زغلول باشا على منع اجتماع دعا إليه بمنشور قال فيه إن هذا المنع فاتحة سياسية إنجليزية جديدة من الاستبداد المطلق .

٣ — عدم فوز أحد في انتخاب مجلس نقابة المحامين الأهلية إلا الزغلوليين .

٤ — عودة الأستاذ مكرم واستقبال سعد له ، واختراقهم المدينة راكبين معا وسط الجماهير الغفيرة وإلقاء خطب مثيرة .

٥ — رمى جنديين بريطانيين بالرصاص أثناء عودة الاستاذ مكرم وقتل أحدهما

هذه هي الأسباب الواهية التي عذبوا من أجلها سعدا وأصحابه وشردوهم وألحقوا الكرب بأمة شاعرة بحقوقها . فهل هذه الأسباب — بعد أن حال الحول على نفيهم — قائمة الآن تبرر بقاءهم في منفاهم ؟

كلا ! ماكانت هذه ولا غيرها مما يبرر إبعادهم ولو يوما واحدا . واليكم البيان بإيجاز :

١ — قلتم إن مشروع معاهدتكم وكتاب مندوبكم قوبلا بالسخط الشديد، وانكم لصادقون جد الصدق في هذا ، فقد قوبلا بالسخط من الامة بأسرها . وقد أحست بعثتكم الرسمية التي كان لكم السهم الأكبر في تأليفها بذلك فرفضته . ولم تقو على قبول شيء منه . نعم كان هذا الرفض بناء على عدم إمكان تلك البعثة الوقوف في وجه الشعب ، ولكن العبرة بالنتائج، فإن رئيسها رفض المشروع وأظهر سخطه عليه في رده ولم يكن سعد هو الذى رسم للبلاد الخطة بعد نفيه . فقد أعلنت الهيئات المختلفة عدم قبول تشكيل الوزارة في ظل مشروع كرزون . ولم يكد يظهر على المسرح السياسي ماكان يجرى في الخفاء من تشكيل الوزارة حتى ظهرت شروط ثروت باشا بعدم قبول هذا المشروع أيضا . ولقد حقق ذلك ماجاء في الوثيقة الثامنة (المحررة قبل نفي سعد بعشرة أيام) من برنامج ثروت باشا وهو « عدم

استطاعة قبول مذكرة ١٠ نوفبر (أى مشروع كرزون) أو الإشارة على البلاد بقبولها، وحقق هذا أيضا ماجاءنا به ثروت باشا يوم تشكيل وزارته جهرا من أنه يقر الوفد الرسمى على مافعل .

إذن ظهر كل الظهور أن الأمة قد سخطت من تلقاء نفسها على المشروع . وعلى الذى ينازع فى قوة عارضتها بدون تأثير سعد أن ينظر إلى ما قابلت به تصريح ٢٨ فبراير من النفور والسخط . فأين كان سعد وقت نشرتم هذا التصريح ؟ أما كانت الباخرة تمخر به عباب المحيط إلى سيشيل ؟ نشرتم تصريحكم وأقمتم له كما أقمتم للحماية الزينات والأنوار . ودققتم الطبول والدفوف، وقلتم إنه حوى استقلالا فهل تدخل سعد فى الأمر أو أشار على البلاد بعدم التسليم به ؟ لا . ولكن الأمة مع ذلك ضربت به عرض الحائط فلم لم تنفوها وقد عارضتكم فى سياستكم . ؟

أما ما تدعونه من أن المظاهرات كانت من التنظيم الزغلولى ، فقول مردود يبطله حدوث المظاهرات العديدة بعد نفى سعد فى أكثر من مناسبة . وإن كنتم فى ريب من هذا ، فسلوا محاكمكم العسكرية الناشطة فى هذا العهد على الخصوص على مايوحى إلى المتظاهرين بالتظاهر .

المظاهرات عقيدة راسخة فى قلوب الجماهير ويستحيل أن يحصل إجماع على تنظيمها إذ هى وحى وطنى لاشخصى . . ولهذا رأيناها كثيراً بعد نفيه . ألم تروا إلى يوم عيد استقلالكم كيف قابله الشعب بالمظاهرات : ألم تروا مظـــاهرات الأرياف ، كدسوق وغيرها ، ألم تروا أن موسيق حديقة الأزبكية أبطلت لكثرة التظاهر وقتئذ ؟ وهاهى محاكمكم العسكرية قد حاكمت الكثير من المتظاهرين فهل تبين لها أن المظاهرات هى من عمل التنظيم الزغلولى ؟

لقد كان سعد منفيا فى مالطه وغائباً فى أوربا وكانت المظاهرات فى عامى

١٩١٩ و ١٩٢٠ قائمة على قدم وساق . فهل كانت هذه من التنظيم الزغلولى أيضاً . إنها لحجة ظاهر فسادها .

٢ — استكبر اللورد النبى رد سعد عليه حين منع اجتماع سيروس بأن قال أن هذا المنع فاتحة سياسية جديدة من إستبداد مطلق ، فقدظهرت فى الرد جدارة سعد فى تولى أمورنا ودلت دلالة كبرى على بعد نظره . لأن هذا المنع كان حقا فاتحة استبداد مطلق . فقد نفى سعد وأصحابه دون مراعاة مرض أو شيخوخة . ثم سجن زملاؤه واعتقل من تلاهم فى العمل . وأقيمت المحاكم العسكرية لسكل هاتف بحياة مصر أو حياة سعد . واشتدت وطأة الأحكام العرفية ، وصودرت أموال الأمة وحكم على اعضاء الوفد بغرامة أثقلت كاهلهم وكاهل البلاد . وهاهم يريدون بيع أملاكهم من أجلها ، إلى غير ذلك مما فعلته الوزارة الماضية بإيعاز السلطة الإنجليزية كمنع الاجتماعات ومصادرة الحرية وربط الشبان فى ذيول الخيل ومنع الصحف من ذكر سعد وصحبه وجلد الطلاب .

فهل كان سعد مخطئا فى قوله . . ؟ كلا !

٣ — أما جعلكم فوز « الزغلوليين » فى انتخاب مجلس نقابة المحاماة سبباً فى نفى سعد فقط دل على قصر نظركم لأن الأمة بأسرها أشربت مبادىء سعد فالتفت حولها ؟ ولم تأمن إلا لجانب أنصاره تهبهم ثقتها . ولقد كان إنتخاب مجلس نقابة المعلمين أبلغ معنى من إنتخاب نقابة المحامين فى العام الماضى . فقد انتخب اثنان من منفى سيشيل : انتخب عاطف بك بركات رئيساً للنقابة والأستاذ مكرم عضوا فيها . انتخب هذان الزعيمان الغيوران وهما يقاسيان الآن ما يقاسيان ولم ينتخبا لأداء عمل فى النقابة بل لمعنى سام يدل على تعلق الشعب بزعماء البلاد .

ولقد كان انتخاب بلدية طنطا خير دليل على فوز « الزغلوليين » وعلى هذا القياس سيكون الانتخاب فى مستقبل الأيام !

٤ — وما كانت عودة الأستاذ مكرم إلا مظهرا عاديا جرت عادة الشعب به حتى بعد نفى الرئيس الجليل وزملائه . فإننا لا ننسى أن يوم توديع حرم سعد كان يوما ماجت فيه جموع الناس ووصفه الكتاب الإنجليز، فقالوا إنه يشابه يوم استقبال سعد ، وهل اختراق المدينة وسط جماهير غفيرة يكون سبباً من أسباب النفى ؟ ألم يملأ القوم بعض شوارع العاصمة الإفرنجية بخيول العرب الراقصة على غير المألوف يوم عودة عدلى باشا ؟ فهل يقال إن هذا يوجب نفيه ؟

أما خطب الأستاذ مكرم فلم تكن مثيرة . . ولو كان فيها ما يخالف القانون لقضى على الصحف التى نشرتها .

٥ — بقى رمى الجنديين الانجليزيين يوم عودة مكرم ولم يكن هناك دليل يثبت وجود رابطة بين هذه العودة وذاك الرمى . وما كانت الأمة إلا راغبة فى الجهاد بطرقه السلبية المشروعة ولهــــذا أعلن سعد غير مرة مقته لأعمال العنف والشدة . ولقد تبين أن حوادث تقرب من العشرين عداً قتل فيها خلق كثير حدثت بعد نفى سعد على أنه لم تحدث إلا حادثة واحدة قبيل نفيه .

* * *

من كل هذا يتضح لكم سقوط الأسباب التى استندتم إليها فى تبرير نفيكم زعماءنا . وبعد هذا يسمعنا رئيس وزرائكم إن رجع سعد يحدث فى البلد اضطرابا ، أن هذا قول غير مرتكز على حقيقة فإن سعدا ما كان يوما مثار اضطراب وإذا أردتهم ذكرى فى ذلك فأذكروا استقباله الفخم . أذكروا الجموع التى وقفت تحييه بكل نظام . أذكروا أن إحصائيات الشرطة كانت بيضاء من الحوادث فى ذلك اليوم رغم شدة الزحام وكثرة الاحتكاك .

فإن أردتم الانصاف وغسل ما أصابنا من الإهانة فاعيدوا سعدا وصحبه .

أعيدوهم إلينا هنا فى مصر لا فى أوربا كما يقولون فـــإن بقاءهم فى جبل طارق أو سيشيل أو فى أية بقعة من بقــاع أوربا عندنا سواء ولو أقاموا فى قصور الملوك .

. . .

أبطـــال سيشيل

لمـاذا منع الاحتفـال بهم ؟

« نشرت فى جريدة البلاغ فى ٢٦ / ٦ / ١٩٢٣ »

غداً يستنشق مكرم وسينوت والنحاس وعاطف وفتح الله نسيم الوطن العليل ، بعد أن غيبوا عنه كرها خمسين وخمسمائة يوم رأوا فيها الهول ، وذاقوا المر ، ورضوا عن طيب خاطر أن يتركوا آلهم وفلذات أكبادهم ،وأن يهجروا مصالحهم فى سبيل إعلاء كلمة بلادهم .

لا ندرى كيف كانت فى النفى معيشتهم ، ولا كيف كانت معاملتهم . ويكفينا أن نتصور معيشة الوحدة والبعاد ، ولـكن أبطالنا احتملوا صنوف العذاب لكى يخلص وطنهم من الأسر ، فقيدوا حرية أنفسهم بأنفسهم لإطلاق حريته . وأسلموا أنفسهم للخطر رغبة فى إنقاذه .

هناك فى أقصى المحيط رمى الانجليز بهم ، لا لذنب سوى خدمتهم لبلادهم بأمانة ، أمروهم بالـكف عن الاشتغال بالسياسة فرأوا من العسير أن يكف جنود الوطن عن الدفاع عنه والنضال فى سبيله ، ورأوا من العار أن يهجروا الميدان وفيهم عرق ينبض . فوقفوا فى وجه القوة وقالوا مع رئيسهم : « للقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات . فإننا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء » .

عبثا نحاول تعديد فضائلهم . وعبثا نحاول تبيين مقدار تضحيتهم . فلندع ذلك للتاريخ يسجله فى أبيض صفحاته . وكفانا فخرا أن حقق أبطال سيشيل ثقتنا فيهم ، وأن بيضوا وجوهنا ، وأن عرف العالم أننا أعطينا القوس باريها .

* * *

مرحبا بالأبطال وأهلا بهم ، أحتفلنا أو لم نحتفل .. فما هم فى حاجة إلى التثبت من مبلغ إخلاصنا لهم وقدرنا لتضحيتهم . ولولا معرفة الانجليز لذلك ما منعوا الاحتفال بهم . لقد رأوا مقابلة الشعب للمخلصين له — رأوا كيف كان إستقبال أصغر هؤلاء الأبطال سنا قبيل نفيهم رأوا كيف أستقبل الأستاذ مكرم بعد قضائه فى إماطة اللثام عن خبايا بعثة عدلى شهورا فى إنجلترا . إنهم ليذكرون جلال ذلك الاستقبال ، وما كان مكرم آتيا من منفى بل كان فى انجلترا حراً طليقاً . فليكف ذلك دلالة على تعلقنا بهؤلاء الأبطال ولنعد إلى ذكراتنا ما قاله اللورد اللنبى فى ذلك فى الوثيقة السابعة عشرة فى سياق بسطه الحوادث الأخيرة التى أفضت إلى أبعاد زغلول وزملائه الرئيسيين ، فقد قال :

« وكان وليم مكرم رأس أعوان زغلول فى انجلترا وقد وصل إلى الإسكندرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ فالقى هناك خطبة مثيرة وحضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات فى الطريق فى ٢١ ديسمبر وقابله زغلول وأخترقا المدينة راكبين معا وسط جماهير غفيرة زادت على هتافها المألوف للاستقلال نداءها ليسقط اللنبى » .

إذن فمسألة الواجب الذى على عاتقنا لاستقبالهم أحسن استقبال مسألة مفروغ منها لا تحتاج إلى أى دليل . ولنبحث بعد ذلك عن الاسباب التى حملت على منع الاحتفال بأبطال سيشل .

ترى هل منعوه خشية اضطراب الأمن كما يدعون ؟ لا نعتقد ذلك فليس هذا

الاحتفال بأول احتفال جرى فى مصر . وها هم قد رأوا رأى العين كيف كان احتفال أهل مصر جميعاً بسعد وقت قدومه من أوربا . وها هم رأوا قلة الحوادث فى ذلك اليوم فى الوقت الذى هجرت فيه الدور لاستقبال سعد . ولقد كانت من وطنية النشالين وقتئذ أن أعلنوا فى الصحف إضرابهم عن النشل فى يوم استقبال سعد وفعلا تحقق إضرابهم . فمسألة اضطراب النظام والأمن العام حجة دلت الحوادث على أنها واهية .

فهل نقول إنهم منعوا الاحتفال لأنه إعلان عن إفلاس سياسة معينة ؟ ذلك ما نميل إلى الأخذ به ، فلقد هددوا ، وأنذروا ، فما أجدى تهديدهم ولا إنذارهم ووقفت الأمة موقفا مشرفا لا يلين لها عود ولا تفتر لها عزيمة ، فإذا استقبلت زعماءها بما هم به خليقون ففى ذلك إعلان لنصر كلمة الأمة .

على أن هناك سبباً آخر لابد أنه لم يغب عن الإنجليز . فإنهم أمروا بمنع الاحتفال عملا بمشورة تلك العصبة التى مهدت السبيل لنفيهم والتى لم تقبل تأليف الوزارة إلا إذا أبعد سعد وزملاؤه (١) .

فأصبح الاحتفال بهم اليوم يجرح هذه العصبة ، ولعل الانجليز يشفقون من هذا الجرح .

* * *

سعد زغلول لو أراد أن يكون ملكا لكان(٢)

نشرت فى جريدة الأخبار فى ٢٣ / ٨ / ١٩٥٣

مهما توالت الأيام ، وتعاقبت السنون ، وتغيرت العهود ، فإن ذكرى سعد زغلول ما تزال كالصرح الشامخ قوية الجانب وطيدة الأركان وملء القلوب . فاسمه سجل خالد فى تاريخ مصر الحديث ، وجهاده صفحة ذهبية لا يمكن أن يمس حروفها أو أن يطفىء وهجها أى غبار يثار أو أى قول يقال ...

---

(١) يراجع تصحيحنا واقعة النفى المنشورة بصفحة ٢٧٥ — ٢٧٧ من هذا الكتاب .

(٢) كتبنا هذه المقالة لمناسبة ذكرى وفاة سعد. سنة ١٩٥٣ بعد قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

مـا قبـل الجهاد

وعلى من يريد أن يعرف ، ممن يجهلون او يتجاهلون تاريخ سعد ، أو أثر جهاده وكفاحه ، أن يرجع ببصره كرة إلى الوراء ، ويتعرف الظروف والملابسات التى اكتنفت بروزه إلى الجهاد والكفاح من أجل استقلال وحرية البلاد ..

فقد كانت مصر ترسف فى أغلال الاستعباد إلى أقصى حدوده .. .. وكانت قبل الحرب العالمية الاولى واقعة تحت براثن الاحتلال البريطانى ونير السيادة العثمانية . ولما أعلنت هذه الحرب فى خريف سنة ١٩١٤ أعلنت عليها الحماية البريطانية ، وسيقت سوق الأنعام شرقا وغربا الى ميادين الذل والحرب التى لا تعنيها ، ولم تكد تخبو نار هذه الحرب فى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى هب سعد زغلول يطلب تحديد موعد فى دار الحماية ليقابل هو وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى المندوب السامى ليفاتحوه فى أمر حرية وطنهم واستقلال بلادهم وكان لهم ما أرادوا ، وخاطبوا الأسد فى عرينه بأبلغ حجة وأقوى بيان ..

وكانت بريطانيا فى ذلك الحين ثملة بنشوة الانتصار بعد أن خرجت من تلك الحرب قوية ظافرة ، تتيه على العالم فخارا بكسبها الحرب. وبهزيمه ألمانيا وحلفائها وكان يحكم مصر سلطان أجلسه الإنجليز ، بأيديهم قوة واقتدارا على عرشها ، بعد أن عزلو خديوها وقت إعلان تلك الحرب ، وأتوا بأحد افراد الاسرة الخديويه وجعلوه عليها سلطانا ..

وكانت تتولى الحكم فى الوقت نفسه وزارة قبلت الحماية ،عند إعلانها وصدعت لكل ما أمر به الانجليز من بغى وعدوان .

تأليف الوفد

وكان فى البلاد وقتئذ من يفاخر علنا بمساندة الانجليز ، وبأنهم لهم أسياد . فى هذه الظروف كلها وفى ظل الاحكام العرفية البريطانية وسيف الظلم والاستبداد مسلط

على الرقاب ، برز سعد زغلول ، الى عالم التاريخ ، فألف الوفد المصرى من أساطين الامه ومن خيرة أبنائها ، وقام ومن معه من زملائه أعضاء هذا الوفد يحاربون الاستعمار ويكافحون الاستعباد. وكانوا يحاربون قوات متعددة وجبهات مختلفة ، كانوا يكافحون الإنجليز . وكانوا يكافحون فى الوقت ذاته السلطان والسراى والحكومه والخوارج من أبناء البلاد ..

نضال شاق ووثبة وطنية

وزاد من مشقة نضال سعد زغلول وجهاده أمه حين وثب وثبته الوطنية الكبرى ، كان وزملاؤه خلوا من كل قوة مادية وسلاح اللهم إلا قوة الحق وسلاح الإيمان ، ولم يكن فى أيديهم من وسائل الكفاح سوى الكتابة والخطابة ، وكان كلاهما مع ذلك تحت سلطان رقابة الأحكام العرفية البريطانية ..

وبالرغم من ذلك كله شق سعد طريقه الوعر إلى الثورة ، وقاد البلاد أحسن قيادة ، وكسب لها مكاسب وطنية خطيرة، ونجحت هذه الثوره أيما نجاح. ويضيق المجال عن تعداد ما فادته البلاد من ثورة سنة ١٩١٩ ، كما يضيق المقام عن ذكر مآثر سعد زغلول ، ومواقفه الوطنية الخالدة ، وما أصابه من عنت ونفى فى مشارق الدنيا ومغاربها ، ولا يتسع لبيان هذه المواقف وتلك المآثر الخالدة إلا أضخم المجلدات ..

عرضوا عليه الملك

ولذلك أقدم لجريدة « الأخبار » واضح عذرى لظاهر قصورى عن إمكان الإلمام بتاريخ سعد زغلول فى مثل هذا المقال ..

ولكنى سأكتفى بأن أبين نقطة واحدة فى تاريخ سعد ، قد لا يعرفها الكثيرون خصوصا من نشء الجيل الحاضر ، فقد عرض عليه الملك ، وهو فى إبان جهاده فاحتقر هذا العرض ، ولم يلق اليه بالا ..

خطاب سعد للسلطان فؤاد

كان من بين الرسائل الخطيرة التى أثار فيها سعد زغلول المطالب الوطنية الكتاب الذى أرسله إلى السلطان فؤاد فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ ونعى فيه عليه مسارعته إلى قبول استقالة المغفور له حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا من الوزارة . .

فقد كتب سعد زغلول إلى السلطان خطابا يلومه باسم الشعب على تصرفه هذا — ويقول :

« إن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر — أى مؤتمر فرساى — وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد » .

ثم استطرد بعد ذلك قائلا :

« ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم ، الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم . . . . »

ثم وجه إليه الخطاب قائلا : « . . . لذلك عجب الناس من مستشاريكم ، كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الامة ، فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على — أن تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك . . . . » ثم وصفة بأن له أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها وفيه أكبر رجاء لها . . .

ثم طلب منه أن ينضم لنضها ويقف فى صفها ، فتنال بذلك غرضها ...

لندن تفسر خطاب سعد

ولم يمض أسبوع على توجيه سعد ، باعتباره رئيس الوفد المصرى ، هذا الخطاب للسلطان ، حتى جن جنون الإنجليز واعتقلوا سعدا وبعض رفاقه ونفوهم الى جزيرة مالطة . . .

ووقف بعض النواب الإنجليز فى مجلس العموم فى ذلك الحين ، يفسر ماورد فى ذلك الكتاب بأنه كان تهديدا من سعد إلى السلطان ، ولما اطلع سعد على هذا القول منهم ، وهو فى منفاه ، أسرع فسجل فى مذكراته — التى تشرفت بالاطلاع عليها — ولم تنشر بعد — مايأتى : « والكتاب الذى أرسلناه للسلطان لاشىء فيه من التهديد . . . وإن كان يعد رفع رغبات الأمة الى سلطانها تهديداً له ، فنعم هذا التهديد ! ومن الفخر الكبير أن تتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية » .

رسالة التايمس

وحدث أن نشرت جريدة التايمس فى عددها الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٩٢١ رسالة لمكاتبها فى القاهرة ورد فيها أنه أبلغ من ثقة أن سعدا كان قد رتب استقبالا فى أول يوم من أيام عيد الفطر ، يماثل الاستقبال الذى يجرى عادة فى القصر ، وأنه بعد ذلك عدل عنه . . . فانتهز سعد فرصة القائه خطابا فى حفلة عامة فى يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٢١ فعلق على تلك الرسالة بما يأتى :

« يجب على ألا أترك مسألة التشريفات تمر دون أن أعلق عليها ، سمعت هذه الإشاعة من قبل ولم أحفل بها ولا بتكذيبها ، لأنها خرافة لم تخطر على بالى . وقد اخترعوا بجانبها خرافة أخرى يجب أن أردها . قالوا إن زغلول يريد قلب

الحكومة إلى جمهورية يكون هو رئيسها . نقلت إلى هذه الخرافة فكذبتها لرواتها ، وأقول لكم — ولا أخشى أن أقول ما فى نفسى ، لأنه لايخشى الحق إلا الضعيف وأنا قوى بكم — لم يخطر ببالى هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بفكرى مطلقا ، والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملنر ينافيه فقد ،قلنا فيه إن مصر تكون دولة ملوكية مستقلة . قلنا ملوكية وماقلنا جمهورية . وإنا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطانى ونحتفظ به . قلنا ذلك لكل مناسبة وفى كل مكان من أول يوم تشكل فيه الوفد ، وليس هذا كل شىء أريد قوله ، بل أريد أن أقول إنى لا أبتغى عن هذا المركز الذى شرفتمونى به بديلا . لا أريد أن أكون موضع خوف ، بل أريد أن أكون موضع احترام ، فليطمئن أعدائى وخصومى ومن يريد الاطمئنان من جهتى ، فليس لى مطمع فى غير ما أنافيه » . .

لامطمع له فى الملك

ولما عاد خصوم سعد إلى ترديد تلك النغمة نفسها من جديد انتهز فرصة القائه خطابا فى المنصورة يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فصرح تصريحا قاطعا بما يأتى :

« أما الملك الذى يشيرون إليه من قرب ومن بعد ، فإنه لم يخطر لى على بال . وإنى بعيد عن هذه الفكرة كل البعد ، فلا أعمل وليس فى كل حركاتى وسكناتى ما يشير إليها ، ولكنهم تعودوا أن يختلقوا الشىء علينا ثم ينتقدوه منا وما ينتقدون إلا أوهامهم وما اخترعوه » . .

وعاد بعض أعضاء حزب الأحرار الدستوريين إلى اتهام سعد صراحة بخيانته للعرش ، وبأنه يعمل على أن يكون ملكا . وكان ذلك إبان إجراء الانتخابات الأولى للبرلمان المصرى سنة ١٩٢٣ . .

تصريح خطير

وضاق سعد ذرعا أمام هذه الاتهامات المتوالية التى لم يكن من غرض لها إلا إقامة العقبات فى سبيل جهاده ، فعهد إلى مصطفى النحاس ، كسكرتير للوفد المصرى ، أن يذيع سرا كان لايزال مكتوما فصرح فى حفل أقيم تكريما لسعد فى نادى سيروس فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بأن إنجليزيا ذا مقام كبير حضر إلى سعد وهو حبيس فى عدن . وفى طريقه إلى منفاه بسيشيل ، فعرض عليه أن يكون ملكا فرفض قائلا : « إنه لايبحث عن مركزمهما كان سموه ، إنما يبحث عن شىء هو استقلال بلاده . . »

هذا هو طرف وجيز لشىء من تاريخ سعد وعظمته ، ويؤخذ منه أن سعدا لو أراد أن يكون ملكا لكان له ما أراد ، ولكنه آثر خدمة بلده بالطريق التى ارتآها .

تعليق على هذا المقال

سجلت السيدة فهيمه ثابت فىمذكراتها فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٣ أن المغفور له أم المصريين أنهت إليها على مسمع من سعد أنه قد عرض عليه أحسن مركز فلم يقبل ، وأنه قد رد عليها قائلا : « هذا أقل مايجب وإلا أكون خائنا لوطنى » ... ثم قرر سعد أن هذا الذى عرض عليه كان وهو فى عدن وقبل سفره إلى سيشيل بيوم واحد . . . وقد أفضى به إلى أصحابه بالحرف وهو مدون عندهم فى سيشيل وأنهم لما عرفوه منه كادوا يطيرون فرحا بردى ورفضى هذا المركز العظيم مع أنه كان فى سجن ملعون بعدن ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ما يأتى : « ولو أردت الآن أن اتفق معهم لما تأخروا » . . . .

وبعد حوار صغير دار بينه وبين واضعة تلك المذكرات قال : « . . . وقد

أتى البارحة أحد أعوانهم يعرض على ما عرضوه من قبل فثرت لكرامتى وكلمته بشدة ، فعقبت السيدة فهيمه على ذلك قائلة : « ياعمى ، وأنا صاعدة على السلم أمام المكتب سمعت رسول الإنجليز يقول: « لماذا لاتقبل ماعرضوه عليك فى عدن لتنفع بلادك بآرائك وتتفق معنا ، ومعاليك جاوبته بعنف حتى أنى خفت وصعدت بسرعة ، وقلت لأم المصريين ماسمعته عرضا بالرغم منى فمعذرة » فقال : « لقد كان من الخير أن تسمعى بنفسك ماقلته لصفية من قبل ، ثم قالت إن سعدا سكت قليلا وأنه بينما هو سابح فى تأملاته قال : « مسكينة مصر بمن فيها من الضعفاء ولكن لن يفلحوا لأن مصر استيقظت » (ص ٦١ و ٦٢) .

وقد أشار سعد لهذا الحديث بالذات فى مذكراته يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ قائلا :

« ذكرت اليوم أمام حرى وصاحبتها فهيمه ثابت قصة يعقوب الذى قابلنا فى عدن وركب معى فى الأوتومبيل وتكلم فى شئون مصر ولمح لى بقرب العودة وزوال الشدة وأنى أصير ملك مصر فقلت له : « إنى لا أبحث عن وظيفة ولا أبغى إلا استقلال بلادى . وأما السودان فانه لازم لمصر ولا يمكنها الاستغناء عنه » .

فقالت فهيمه : « إن اللورد الذى أشار فى كلامه مع وفد السيدات إلى هــذه المقابلة بقوله : إننا رغبنا فى الاتفاق معه هنا وفى عدن فلم يقبل ، وقالت حرى: «إنه قال هذا للوفد : إننا لانعرف ماذا يريده ولم يقبل الاتفاق معنا »

وهذا نفس ماثبت فى مذكرات السيدة فهيمه ثابت .

* * *

ومن ضمن الوثائق البريطانية السرية التى نشرتها « الأهرام » برقية تاريخها ٢ أبريل سنة ١٩١٩ من اللنبى الى كرزون جاء فيها أنه « تبين من خطاب بعث به اسماعيل صدقى باشا إلى شقيقه فى القاهرة أن زغلول وثلاثة آخرين من المصريين المبعدين إلى مالطه فى معسكر اعتقال لأسرى الحرب فى بولفريستا » ، ثم تابع

برقيته يقول : إن هذا النبأ كان له أثره فى مصر ، ورجا معاملة « زعماء الشعب معاملة المعتقلين السياسيين لامعاملة أسرى الحرب » . وحين ألقت القوة بأولئك الزعماء فى هذا المنفى ، كانت السلطة العسكرية البريطانية قد اعتقلت بعض المصريين وأرسلتهم إلى مالطة لتسجنهم فيها مع أسرى الحرب ، وقد أنزل الزعماء الاربعة المنفيون فى ثكنة بولفريستا . وكان المصريون السابق اعتقالهم قد أنزلوا فى ثكنات أخرى ، وماأن علموا بمقدمهم إلى قلعة سنت كليمنت فيها بأحدى الوســائل التى دبروها حتى هرعوا وهرع جميع الأسرى من البلاد فاحتفوا بهم وحيوهم أحسن تحية ورفع المصريون رءوسهم لبادرة هذا النفى دلالة على بدء تحرك مصر وماكانوا يعلمون شيئا عن حالتها . ويقول الاستاذ حامد المليجى الذى نفى إلى مالطة غداة إعلان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ إن سعداً قد خطب فى الأسرى والمعتقلين يوم أطلق سراحه وزملاءه فى ١١ أبريل سنة ١٩١٩ قائلا : « إننا قمنا لنؤدى واجبنا نحو أمتنا العريقة فى المجد . وإذا كان من الظلم أن تسجن إنساناً بغير حق فمن القسوة بل ليس من العدل أن تقيد حكومة بريطانيا أمـــة ذات تاريخ وهى لاتقل حضارة عن كثير من الأمم المستقلة فى أوربا وغيرها . سنذهب إلى باريس وسنطرق مؤتمر السلام ، فإذا كان قد اجتمع حقا لإنصاف العالم بإعطاء كل أمة حق تقرير مصيرها ، فستفتح أبوابه ليسمع مطالبنا . نحن أمة سلام ، ومن دعائم السلام أن تنصف فى قضيتنا ، فأنتم تعلمون ما لمركز بلادنا من الأثر البالغ فى السياسة الدوليه » .

(راجع مقاله فى عدد « البلاغ » الخاص بالذكرى الرابعه عشرة للثورة يوم ١٣ مارس سنة ١٩٣٣) .

وكتب سعد فى مذكراته يوم ٢٦ مارث (كما كان يكتبها هكذا) سنة ١٩١٩ « بقلعة بولفاريست بمالطة » (ص ١٩٢٠) يقول إنه من يوم ٦ مارث لم يكتب شيئا من المذكرات ثم ذكر ماحدث من تسليمه هو وأصحابه أعضاء الوفد

إنذار الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى ذلك الإنذار الذى سبق أن بينا ظروفه فى ص٣٣٨من هذا الكتاب ثم اتبع ذلك أنه قد أبرق عقب ذلك إلى رئيس وزراء بريطانيا احتجاجا على ماحدث فى ذلك اليوم ..

وفى ص ١٩٢٨ كتب يقول : « ... ماحصل من المظاهرات عقب قيامنا ومن أجل إبعادنا ملأت قلوبنا سرورا وابتهاجا حتى كادت تحبب السجن إلينا ، وافعمت شكرا لأمتنا وهانت علينا نفوسنا ... »

ثم كتب عقب ذلك ما سبق أن أشرنا إلى جوهره فى ص ٣٨٩ و ٤٥١ من هذا الكتاب .

وقد تراسل سعد وحرمه أم المصريين وهو فى معسكر الهنود بالسويس وعدن بعض الرسائل والبرقيات ، فبعث إليها من ذلك المعسكر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول : « ... ورغم فراقنا وشدة رغبتى فى وجودنا معا فإنى استحسنت فكرة تأجيل سفرك الآن ، وأفتخر بالشعور الوطنى الذى سهل عليك ما أعرف أنه كان صعبا جدا عليك ، وإن بنى وطنى يستحقون منك مثل هذه التضحية . ومهما كان فى فراقنا من ألم فواجبنا أن نتحمل هذا الألم بكل ثبات وصبر ولله عاقبة الأمور ... »

وفى خطاب أرسله من عدن إليها فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ عرفها بأنه إذا لم تأتها خطاباته فإن ذلك يكون من فعل السلطة العسكرية ثم قال إن الجرائد العربية لا تصله وإنما يأتون له أحيانا ببعض الجرائد الفرنسوية والإنجليزية بعد مرور زمن طويل على صدورها ثم قال لها : « وقد قرأت فى بعضها نداءك للأمة بالدعاء لنا فسروت من هذا النداء ، وهنأت نفسى على أن لى بمصر نفسا عالية مثل نفسك تصدر منها الأفكار النيرة والآراء السديدة ، والله أسأل أن يحقق آمالنا ويحسن أحوالنا والسلام » (رسالة « اذكروا سعدا وصحبه المعتقلين » للمرحوم الاستاذ عبد القادر حمزه)

ولعل أحسن مانكتمل به هذا الباب ما وصف به سعد اعتقاله وبعض نواحى نفيه ورفاقه فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (وذلك غير ما امتلأت به مذكراته) ما يأتى :

« فى مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة فى عنفها على الحق فى مأمنه . أحاطت منزلى من كل جوانبه بعساكر مدججين بالسلاح ، وأدخلت جانباً منهم فيه ، فملؤوا قاعاته وطبقاته وأقاموا منهم أربطة على أبوابه ومنافذه ، وصعد بعضهم إلى مخدعى فأزعجونى من نومى . وأرادوا أن يقبضوا على قبل أن ألبس ثيابى فلم أمكنهم حتى لبستها ثم انزلونى وهم يحيطون بى . وجرى من خلفى تريا مزاملى فنموها . واركبونى عربة من عربات الاسعاف تتقدمها سيارات أخرى تملؤها جماعة من الضباط والعساكر ، وبأيديهم البنادق مصوبة من خلفنا لإطلاقها على كل من يتتبع خطواتنا . فعلوا ذلك من غير حكم أعلنوه ولاقرار تلوه . ولا كتابة أطلعونى عليها ولا تعيين للجهة التى وجهونى اليها . وساروا بنا إلى السويس فى طريق غير ممهد . بلا ماء ولا زاد إلا قليلا من الخبز تكرم على بعض الضباط بقطعة منه مع شىء من الجبن فتبلغت بها . ومازال السير يجد بنا فى هذا الطريق العاثر يحطنا تارة ويرفعنا تارة أخرى من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث أوصلونى إلى معسكر الجنود . وتلقانى بعض الضباط وأنزلنى فى خيمة تعصف الرياح من خروقها بعد أن قدموا لى شيئا من الطعام فأكلت ونمت بملابسى إذ لم يسمحوا لى بأخذ شىء معى ولكنى بحمد الله لم أشعر بتعب مع أنى كنت أتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة فى الطريق المبعد ولكن الله أمدنى بقوته وجعلنى أتحمل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها . وفى الليلة التالية اتصل بى صحبى الذين قبضوا عليهم من بعدى فأنست بلقائهم ، وسرنى ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة ،

ومكثنا فى هـذا المعسكر إلى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا فى آخر العشاء بالاستعداد للسفر فى ظرف نصف ساعة . فدهشنا لهذه المفاجأة . وانصرف كل منا يحزم متاعه ثم أركبونا فى سيارة مغلقة إلى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء ، فأنزلونا إلى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا للقائنا فى تلك الساعة بكاء مرا . وكنا نطمئن خواطرهم بالإشارة تارة وبالكلمات تارة أخرى .

وصل بنا الزورق إلى السفينة وإذا بها مملوءة بالجـنود الهندية ، ونزل كل منا فى الحجرة المعدة له وعلمنا حينئذ بأن وجهتنا عدن التى وصلناها فى مساء يوم الاربعاء ٤ يناير ثم بعد أن أقمنا بها إلى ٢٨ فبراير نقلونا إلى سيشيل ثم نقلونى إلى جبل طارق حيث أقمت من ٣ سبتمبر إلى ٣٠ مارس سنه ١٩٢٢ ثم أفرج عنى فى ذلك التاريخ .

قضينا كل هذه المدة فى سجون ومعاقل تختلف ضيقا وسعة باختلاف الجهات ، قضيناها بمعزل عن الناس لا يجتمع بنا أحد منهم إلا بإذن ولا نرى أحداً إلا تحت أعين الرقباء . ولا نروض أجسامنا إلا كما يريدون . ولا نتحرك فى مكان إلا حسب مايرسمون . ولا نعلم من أمور الدنيا شيئاً إلا بمقدار مايسمحون . ولا نتلقى كتاباً من أهلنا إلا إذا فتحوه وبحثوه . ولا إشارة إلا قرأوها وحكموا بصحة تبليغنا إياها بنصها أو بمفادها . ولا تصدر منا رسالة إلا بعد اطلاعهم عليها وسماحهم بإرسالها ، وحظروا علينا أن لا نتكلم حتى عن الصحة . حتى عن الهواء . وحرموا على كل مصرى أن ينزل إلى جبل طارق . ومنعونا من أن نستخـــدم أى إنسان بدون واسطتهم أو نعامل أحداً من غير اطلاعهم . ولـكن هذه القيود على شدتها وهذه المعاملات على قسوتها لم تحدث فى نفوسنا ألما . ولا فى قلوبنا حزناً . ولا فى إيماننا ضعفا . ولا فى ثقتنا بالمستقبل شكا . بل كنا نستعذب آلامها ونرتاح لمضايقتها ، اعتقاداً منا بشرف العمل الذى من أجله نفينا . وبنبل القصد الذى بسببه وقعنا فى هذا العذاب .

أى شرف أكبر من الشرف الذى يحرزه من عرض نفسه لفداء وطنه ، بل أية لذة أشهى للنفس وأحلى من اللذة التى يجدها الوطنى فى تعذيبه لمصلحة بلده ؟ وفوق ذلك فإننا كنا نعتقد أن من ورائنا أمة حية يقظة أدركت لأول وهلة أن القصد من هذا النفى لم يكن إلا إرهابها وإضعاف إيمانها وزعزعة ثقتها بزعمائها وأنها لم تزد بإرهابهم إلا اطمئنانا ولا بإضعافهم إلا إيمانا . ولا بتشكيكهم إلا يقينا. نعم كان هذا قصدهم توهما منهم أن هؤلاء الزعماء هم الذين نبهوا الأمة من غفلتها. وأيقظوها من نومتها . وأنه يكفى إبعادهم فى نسيانها إياهم وتخليها عنهم ، واتباع غيرهم من مرضى القلوب أنصارهم الذين ظاهروهم على هضم حقوقها والتمكين لهم فى حكمها ، ولهذا فإنهم بعد أن باشروا هذا النفى جاءوا بمشروع كيرزن وحاولوا أن يحملوها على قبوله فى صورة أخرى وتحت اسم آخر . فى صورة منحة وباسم تصريح ٢٨ فبراير ... » .

الباب الثامن

مولد حزب

حزب الأحرار الدستوريين

أصل منشئه وسبب وجوده

ورد فى بحوث « الأهرام » الشيء الكثير مما كان يضمره الإنجليز من حقد وكره لسعد زغلول والوفد المصرى وبغض لثورة سنة ١٩١٩ ، ومما كانوا يفصحون عنه من ميل الى كل خارج عليه والى كل ناقم على هذا الوفد . . وشاءت سياستهم الاستعمارية المبنية على المبدأ المأثور عنهم : « فرق تسد » ، أن يسموا فى أحاديثهم ووثائقهم أنصار الثورة « بالمتطرفين » ، وأنصار الخارجين عليها « بالمعتدلين » . .

ففى وقت البحث فى سفر سعد وبعض أعضاء الوفد المصرى إلى مؤتمر الصلح بفرساى وسفر رشدى باشا وعدلى باشا إلى لندن ، عارضت وزارة الخارجية فى سفر الاولين ورحبت بادىء الامر بسفر الآخرين — وذلك على ما ورد فى الفصل الثامن من بحوث الأهرام — وقد صب الانجليز جام غضبهم على سعد لمجرد جرأته على المطالبة بالاستقلال ، ولتقديم عريضة هدد بها السلطان على ما سلف البيان . .

وجاءوا أخيراً ، وبعد نفى سعد ورفاقه فى المرة الأولى ، يرفضون التصريح للوفد المصرى بالسفر إلى باريس فى برقية إيرل كيرزون وزير الخارجية البريطانية المرسلة إلى سيرملن شيتهام فى ١٧ / ٣ / ١٩١٩ والتى يقول له فيها إن من أسباب هذا الرفض أن « ليست هناك أرض مشتركة للبحث يمكن أن نلتقى عليها . وفضلا

عن ذلك ، فإن السماح لهم بالمجىء إلى هنا بعد الحوادث الأخيرة التى ذكرتها من شأنه أن يبدو وكأننا خضعنا للقوة حين فشلت وسائل الإقناع ، كذلك فإن مكانة الزعماء الوطنيين وشهرتهم ستزداد ، وسيصبح من العسير — إن لم يكن من المستحيل — على السلطان والعناصر الوزارية والمعتدلة المحافظة على موقفهم أمام هؤلاء الزعماء . . . (الفصل ١٥ من بحوث الأهرام) .

وجاء فى هـذا الفصل وعقب ما تقدم أن لورد كيرزون ألقى خطابا فى مجلس اللوردات فى ٢٤ / ٣ / ١٩١٩ قال فيـه : « إن هدف الثوار السلب والنهب » واستدل على ذلك « بأن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة » . وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم لبريطانيا حتى الآن ، يبذلون أقصى ما فى وسعهم لتهدئة الاضطرابات » . . . ثم صرح « بأن الحكومة البريطانية لم تبد أدنى معارضة أو سوء نية » نحو مجىء رشدى باشا رئيس الوزراء المستقيل أو عدلى باشا وزير المعارف المستقيل الى لندن ، وأثنى عليهما . . . » ثم اختتم خطابه قائلا: «إن زغلول باشا وأعوانه هم الذين دبروا هـذه الاضطرابات ، وإنهم قوم غير مسئولين غرضهم إخراج الانجليز من مصر » . . . !!!

وفى الفصل ١٨ من تلك البحوث عاد الحديث طويلا فى سفر هؤلاء وهؤلاء أبدى فيه الإنجليز ترحيبهم بسفر رشدى باشا « لإجراء مباحثات معهم بشأن المسائل الخاصة بمستقبل علاقاتهم مع مصر فى ظل الحماية ، والاصلاحات الدستورية المصرية » .

وأشير إلى أن ردهم بشأن التصريح لرشدى باشا وعدلى باشا بالسفر إلى لندن « لم يؤد إلى إقناع السلطان والوزراء بتعديل موقفهم . . . »

ثم قالوا — وكان ذلك على لسان سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية ما يأتى : « وعلينا ألا نقسوا عليهم لاتخاذهم هذا الموقف ، لأن موقفهم أصبح شديد الصعوبة بمجرد أن بدأت عجلة الاستقلال تتدحرج ، والساسة المصريون غير مشهورين بشجاعتهم الأدبية . . . ففى حين أننا نرحب بالوزيرين ، فإنه ليست هناك أرض مشتركة للبحث مع سعد زغلول ورفاقه من الزعماء غير المسئولين الذين عينوا أنفسهم بأنفسهم لغرض القيام بأعمال إثارة تستهدف غاية أعتنقوها لطرد البريطانيين من مصر .

إن جميع هؤلاء الرجال رجال لا يمكن التفاهم معهم ، ولا يمكن لهم أن يتوقعوا أن يكون لهم مكان أو تفضيل ما دام الحكم البريطانى فى مصر قائما .

وقد ظال سعد زغلول خروجه من الوزارة كوزير للمعارف بعداء دائم للنفوذ البريطانى لا يقبل المساومة ، وبعد خروجه من الوزارة أصبح أشد قسوة فى مشاعره المعادية للبريطانيين » .

ثم عرضت المذكرة لموقف سعد العـــدائى من لورد كتشنر بوصفه زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٤ .

وسبق أن علقنا على هذا الموقف فى ص ٨٢ — ٨٦ من هذا الكتاب .

ثم اختتم سير رونالد جراهام مذكرته آنفة الذكر بقوله :

« وواضح أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مع مثل هؤلاء الرجال أى سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى » .

وجاء فى نهاية الفصل المذكور أن سير ملن شيتهام قد أخذ رأى مستشاريه الرئيسيين ، فاتفقوا معه فى التوصية باعتقال سعد باشا فوراً بعد أن جعلت منه دعايته الخبيثة إنساناً يفوق خطره أياً من المشاغبين المحتجزين فى مالطه منـــذ بداية الحرب » .

وفى الفصل ٢٤ من تلك البحوث،أظهر الإنجليز فرحهم لما علموا به من وجود الشقاق بين عناصر الثورة ، فقـــد جاء فى تقرير الجنرال اللنبى الرسمى السرى الأسبوعى المؤرخ ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ المرسل إلى إيرل كيرزون فى هذا الشأن :

« وقيل إن انشقاقا حدث بين المسئولين من ناحية وبين الطلبة الذين ظلوا دائماً العمود الفقرى الذى يستند إليه حزب المتطرفين . فقد وجه الطلبة للمسؤلين تهمة الجبن وعدم الاعتراف بالجميل » . . .

وفى الفصل ٢٦ من نفس البحوث جاء فى تقرير اللنبى المـــؤرخ ٤ مايو سنة ١٩١٩ ما يأتى :

« وقد جرت محاولة لتشكيل حزب من المعتدلين الذين يريدون ترك مسألة الحماية جانبا وتركيز اهتمامهم على المسائل ذات الطابع العملى المتعلقة بشؤن التعليم والرى والزراعة » .

وظلت التقارير البريطانية الرسمية المنشورة فى باقى بحوث جريدة الأهرام تتحدث عن حزب « المتطرفين » ، وتقصد بهم سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى والشعب الذى يؤازرهما ويؤيدهما بالدم وبمختلف التضحيات ، كما أخذت تتحدث عن حزب « المعتدلين » ، وتقصد بهم المخالفين لسعد زغلول ومن يمثلهم بصفة عامة . . . إلى أن قال اللنبى فى تقريره المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور فى البحث ٣٤ من بحوث جريدة الأهرام فى حديث عن « أصحاب الرأى المعتدل» أشار فيه إلى أنه سيتوقف مسلك جانب كبير من المتطرفين على نتيجة المفاوضات مع سعد ثم قال بعد ذلك ما يأتى :

« ويبدو أن الموقف الحاضر يتلخص فى أن عدلى باشا يكن وحسين باشا رشدى ومحمد باشا سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين البارزين يسعون لإقناع سعد زغلول ورجال حزبه بقبول نوع من الحل غير مطالبهم العالية ، وهناك بعض

من أعضاء حزب زغلول يميلون إلى الإصغاء إليهم ، ولكن الحزب ، بوجه عام ، فى انتظار قرار سعد زغلول .

فإذا أظهر سعد عنادا يسفر عنه انفصام فى حزبه ، فإن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت مجموعة عدلى يكن مستعدة لأن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن سعد زغلول — وفى هذه الحالة فإن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت ستستطيع أن تحصل على تأييد جانب كبير من الرأى العام » .

وفى برقية من الإيرل كيرزون إلى الماريشال اللنبى فى ٢٠ يونية سنة ١٩٢٠ ومنشورة فى ذات الفصل من البحوث أشير فيها إلى « أن معاهدة التحالف المقترحة ستكون بين حكومة صاحب الجلالة والسلطان (فؤاد) ، وعلى هذا فلا بد من إدخال السلطان فى المفاوضات . . . »

ثم تحدثت هذه البرقية عن مندوبى الحكومة المصرية الذين يتولون المفاوضات الرسمية فقالت إنهم « لابد أن يعينوا من قبل السلطان وبذلك يتزعم المفاوضات بالنيابة عن مصر » ! !

ثم استرسل كيرزون يقول :

« ومن الواضح أن عدلى الذى وقف موقفا معتدلا ، وكان له نفوذه المساعد الكبير ومعه زغلول وواحد أو اثنان من رفاقه يجب أن يكونوا أعضاء فى الوفد ، ولكن السلطان سيرغب على وجه التأكيد أن يكون معهم رجال آخرون يتمتعون بثقته الشخصية » .

إلى أن قال :

« والمهم فى الأمر أن يكونوا رجالا متعاطفين مع السياسة التى نتبعها الآن »

. . . .

وتناول باقى الفصل ٣٤ من بحوث جريدة الأهرام تعيين عدلى يكن باشا رئيساً الوزارة فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ وما قام من خلاف عنيف بينه وبين سعد بشأن تأليف الوفد الرسمى إلى المفاوضات .

* * *

ويتعين على من يريد التحقق من هذه الحقبة الهامة من تاريخ الوفد المصرى ووقوف سعد موقف القائد اليقظ فى أشد المعارك ليمنع « دعاة الهزيمة والتردد » من أعضائه كما أسماهم، من إثارة الانشقاق فى الأمة وانحيازهم إلى الإنجليز — يتعين على من يريد معرفة الحقيقة بأجلى صورها أن يراجع مجموعة خطب سعد زغلول فى تلك الفترة ومقالاتنا عن «وزراء الحماية» المنشورة فى ص ٢٠٣-٢٧٥ وكذلك يوميات أستاذنا الفاضل محمد كامل سليم فى جريدة الأخبار من يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٩ الذى بين فيه « ظهور عدلى على المسرح » إلى يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٩ (١) وقد كشفت هذه اليوميات عن مخبآت كثيرة حيث أظهر فيها سعد زغلول بتفصيل واف وبما يعتبر بمثابة مذكرات إيضاحية وتفسيرية أن عدلى كان رسول ملنر إلى الوفد وأنه لم يكن مطمئناً إلى بعض زملائه وأنه واجه أغلبية أعضاء الوفد بأنهم مستعدون لقبول أى حل من قبل لجنة ملنر . وقد ورد فى يوم ٩ يولية سنة ١٩٢٠ من هذه اليوميات أن ملنر أرسل إلى سعد من يطلعه على برقية أرسلها إلى اللنبى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٢٠ قال له فيها إنه « لابد من اشتراك السلطان وبعض الوزراء فى العمل ، لأن المفاوضات الحـــالية ليست فى الواقع إلا مناقشات بقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم ، ولغاية الآن لم تحدث مناقشة أصلا فى مركز السلطان وقانون الوراثة ، ولذلك نرجوكم كمندوب سام أن تتكلموا فوراً مع السلطان

---

(١) يراجع نص برقيته إلى سعد فى مقالنا الخامس من « وزراء الحماية » ص ٢٢٢— ٢٣٢ من الكتاب .

وتطلعوه على الموقف كما هو وتؤكدوا له أن حكومة جلالة الملك ليس فى نيتها مطلقا أن تصل الى حل وراء ظهره » — وقد رد سعد على هذه البرقية رداً عنيفاً كان أبرز مافيه قوله « إننا لانقبل بقاء جندى واحد من جيش الاحتلال عندنا . كما نرفض الاشتراك مع غيرنا فى المفاوضات ، وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى انسان كان . . . بل لانقبل هذا السلطان نفسه » .

وأثبت الأستاذ كامل سليم فى يومياته فى ١١ يوليه سنة ١٩٢٠ أن سعـــدا وأعضاء الوفد ماكادوا يطلعون على مشروع ملنر الأول الذى أسفرت عنه مفاوضاتهم مع لجنة ملنر « حتى أصابتهم دهشة بلغت درجة الذهول وبلغ اليأس بالرئيس خاصة أقصى الحدود واعتبروا كل هذه المواد (وكان قد سردها) فى صيغتها وأهدافها مخالفة كل المخالفة لكل ماجرت المفاوضات فيه وهدفت إليه واتفقت آراء الأعضاء جميعاً على رفضها وعدم قبولها بأى حال من الأحوال . . . »

وقد وضع الوفد مشروعا غير ذلك المشروع وأرسله الى لورد ملنر ، ويكتب الأستاذ كامل سليم فى يوم ٢٠ يولية سنة ١٩٢٠ يقول « إن الوفد اجتمع فى صباح هذا اليوم بكامل هيئته ، وبعد قليل وصل عدلى وأبلغ المجتمعين أن ملنر اتصل تليفونيا به وأبلغه أنه ساخط على مشروع الوفد ورافض له ، فأعلن الرئيس سعد فى شىء من الغضب والعزم ضرورة قطع المفاوضات والعودة فورا الى باريس . ولـكن أغلبية الاعضاء ومعهم عدلى رأوا ضرورة التريث وضبط الأعصاب فى هذا الظرف العصيب ، واقترحوا أن يذهب عدلى لمقابلة ملنر بعد ظهر اليوم ليتعرف رأيه الأخير قبل أن يصدر الوفد قراراً » . .

ثم سجل بعد ذلك مدى تضامن أغلبية أعضاء الوفد وتفاهمها مع عدلى ثم مدى ما داخلهم من ملل ويأس . وفى يوم ٢٥ يوليه سنه ١٩٢٠ ورد فى تلك اليوميات

« أن سعدا علم اليوم أن عدلى ورشدى ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبه اشتركوا فى وضع مشروع جديد فى ثلاث عشرة مادة بفكرة أن تكون الطريقة التى يرونها مرضية لاستئناف المفاوضات ، وأن عدلى حمله بنفسه الى ملنر بدون أن يطلع الرئيس سعد عليه قبل أن يقدمه الى ملنر، فأستاء سعد استياء شديداً لهذا التصرف وازداد استياؤه أضعافاً مضاعفة بعد الاطلاع عليه، وقال فى غضب: إن هذا المشروع غير صالح لان يكون أساساً للمفاوضات لانه جامع لكل أركان الحماية ولايجوز لنا أن نتفاوض على أساس الحماية » .

وفى يوم ١٥ أغسطس ١٩٢٠ كتب الأستاذ كامل سليم فى يومياته الشىء الكثير عن انقسام الوفد وانحياز أغلبيته الى عدلى وأن يأسهم من الجهاد قد بلغ أقصى حده لدرجة أن عبد العزيز فهمى صرح تبريراً للتساهل مع الإنجليز قائلا : « نحن هنا شحاذون نشحت منهم استقلالنا » ، فاعتبر سعد هذه القولة منه كبيرة ثم علق على ذلك قائلا :

« لايجوز أن تكون هذه الروح الوضيعة فى رجل كريم على نفسه ، لقد كان عزيزا على أن أفاوض هنا وأبناء وطنى ينكل بهم فى مصر تنكيلا، ويعذبون ظلما وعدوانا ، إن ذكرى الشباب المصرى الذين كانوا يعرضون صدورهم للرصاص ويموتون شهداء وعلى ألسنتهم الهتاف باسمى واسم الوفد واسم الوطن تكفى لملء نفوسنا بأعظم أنواع الشجاعة وأشد أنواع السخط والمقت لأولئك المستعمرين الذين سطوا على بلادنا كما يسطو القتلة واللصوص على الأبرياء الآمنين... نحن شحاذون!! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ، ماأن شعرت به وأنا أخاطب هؤلاء الإنجليز إلا كما يشعر القاضى حين يخاطب اللص يطالبه برد الأمانة التى سرقها ويطالبه بالاستقامة بعد أن حاد عنها ويطالبه بتنفيذ الوعود التى قطعها

على نفسه — عهود الشرف التى التزم بها ليرد الى حق الذى اغتصبه ، فاذا كان هناك من يخجل ويشحت ، فهم الإنجليز واذا كان هناك من يطالب بشجاعة وفخار فهم المصريون ، ومتى كان المطالب بحقه شحاذا ؟ ومتى كان المطالب بماله ضعيفاً خجـــولا ؟

والله انى لأعجب كيف يجرؤ ملنر وهؤلاء المستعمرون أن ينظروا فى وجهى وأنا أطالبهم بأن يكونوا شرفاء فينقذوا عهودهم بالجلا. لكى ينقذوا شرفهم وسمعتهم من العار والشنار، ويتركوا بلادى التى سرقوها بالحيل الشيطانية وبالحديد والنار، هذه روحى وأنا أخاطب هؤلاء القوم وتلك هى روح عدلى وأصحابه المهازيل وهذا فى الواقع هو سر الخلاف بيننا وسر البلاء .

ثم سكت سعد وأطرق قليلا وقال فى انفعال حزين « ماحيلتى فى رخاوة بعض الأعضاء . إن مصيبتى فى ضعفهم وهزالهم أن الواحد منهم ليفرح اذا دعاه عظيم من الانجليز ليتناول الغداء معه ، وأنا والله لاأفرح ولاأقبل أرفع نيشان يأتينى من ملك هذه البلاد ، وما لبيت دعوة إلا كنت لها كارها ، وعليها ساخطا ، لأنى أعتبرها نفاقا فى نفاق وآتية من قوم هم خصومى وأعدائى وأنا عدوهم اللدود .

ماحيلتى الآن وقد أخذ بعض الأعضاء لايخجلون حين يظهرون اللين يأساً أو طمعاً فى دخول الوزارة الجديدة التى سيكون عدلى رئيساً لها بكل تأكيد . ؟ إن نفوسهم قد هزلت ، وهذا شر ما يصيب الرجل . والرجل المجروح فى كرامته وكرامة أمته ولايثور هو رجل مسكين يستحق الرثاء والاحتقار ولا يرجى منه خير على الاطلاق . . »

• • •

وفى ١٨ سبتمبر ١٩٢٠ كتب الاستاذ كامل سليم فى يومياته يقول إن سعدا

أخبره بأن عبد العزيز فهمى قد ألح عليه أن يزيد من اتصاله بعدلى لأنه يقطع بأنه يكون نافعا جدا أو ضارا جدا اذا تولى المفاوضات القادمة، وأن سعدا رد عليه بأنه لايثق بعدلى ولايقبل المفاوضة إلا إذا كان هو رئيسها وان ينتخب من يكونون معه . وان الرئيس أخبره بأنه يشعر شعورا قويا بأنه اذا لم يكن متوليا أمر المفاوضات فى المستقبل ضاع الأمر على مصر ... وأخذ فى باقى اليوميات يظهر ما كان يفضى به اليه سعد من أن أخوف مايخافه الآن الانقسام فى الوفد ثم نقل عنه أن كل ذلك لايضعف همته ، وأنه قال له . « وما وثقت بى الأمة لأغرر بها بل لكى أسلك بها سواء السبيل .. ولقد نفرتها من الحماية فنفرت ورغبتها فى الاستقلال فرغبت ، وحملتها على كثير من الضحايا فضحت ، وإن لمن أكبر الجرائم أن أصور لها بعد ذلك كله الحماية فى صورة الاستقلال وأن أحملها على ما تكره » ..

وظل الحال على هذا المنوال فى باقى اليوميات الى أن ثبت فى يوميات ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ أن عدلى تكلم مع ملنر فى بعض أمور جاء فيها أن ملنر قال ما يأتى :— « المهم الآن أن تقوم فى مصر وزارة محترمة .. رزارة ثقة يؤيدها الوفد . . » فعلق سعد على ذلك بقوله : « . . . وأنا أعلن الآن أن الوزارات أيا كان تشكيلها وأفرادها لايجوز لها أن تنتظر تأييدا من الوفد مادام مشروع ملنر الحالى هو الأساس لأنها إما أن تكون خادعة أو مخدوعة ! تكون خادعة اذا كانت تعرف وقائع حالنا وتقبل الحكم اعتمادا على ضعف الأمة من جهة والسعى فى تفريق كلمتها بوسائل الترغيب والترهيب لحملها على قبول ما ترفضه الآن ، و تكون مخدوعة اذا ظنت أن الانجليز يسلمون لها بقبول التحفظات بعد أن رفضوها ، ولم يطيقوا حتى مجرد عرضها عليهم من وكلاء الأمة . . . »

وفى يومى ٥ و ٦ نوفمبر سجل الاستاذ كامل سليم فيهما حرفيا ما يأتى :

٥ نوفمبر ١٩٢٠ :

اجتمع الوفد فى الساعة العاشرة صباحا ولم يتغيب أحد من الأعضاء وبعد نصف ساعة حضر عـــدلى وأبلغ الوفد أنه تناول العشاء مع ملنر ولم ينس عدلى أن يذكر أنه قدم التهنئة لملنر على خطبته المعتـدلة الصريحـة ثم قال : « إن ملنر حدد يوم ٩ نوفمبر لعقد آخر جلسة بين الوفد واللجنة وعلى أن تـكون هى جلسة التوديع كذلك ، ويستطيع الوفد بعدها أن يسافر إلى باريس فى أى وقت يشاء »

فعاتبه الرئيس على تهنئته ملنر على خطبته التى هدد فيها وأنذر ثم هـو يعلم أن ملنر لم يقبل تحفظـــات الأمة التى يعلق الوفد عليها أعظم الأهمية إلى درجة أنه قرر قطع المفاوضات إذا لم تقبل . كما عاتبه لأنه لم يدافع عن هذه التحفظات بأى شكل من الأشكال على أساس أن الأمر لا يعنيه .

فأجاب عدلى فى شىء من الانفعال بأن الظرف لم يـــكن مناسبا فى وليمة عشاء وأنه لم ير معنى للدخول فى مناقشة أو جدل فى هذا الموضوع مع ملنر بعد أن أظهر رأيه الحاسم فيه مرارا وبعـــد أن دافع الرئيس نفسه عنه دفاع المستميت بغير جدوى .

فعقب الرئيس عليه قائلا فى ابتسامة خفيفة ساخرة : « لا أقل من أن تظهر الأسف لا أن تتطوع بالتهنئة ، فليست المناسبة مناسبة تهنئة وثناء ، إنما هى مناسبة أسف ورثاء »

فأجاب عدلى : « أنا لم أر أن أجعل العشاء جنازة وتعزية » ..

فرد الرئيس : « إذن رأيت أن يكون العشاء حفلة فرح وتهنئة » . .

وهنا تدخل الأعضاء فى المناقشة وتكلم عبد العزيز فهمى والمكباتى وغيرهما ودافعوا عن عدلى الذى أظهر الغضب والانقباض ولم يستطع مع قـدرته الرائعة على ضبـط الأعصاب أن يخفيهما ثم خرج من الجلسة بحجة أنه مرتبـط بموعـد مع صديق .

٦ نوفمبر ١٩٢٠ :

قال لى الرئيس سعد أثناء تناول الشاى معه : « إن الذين لا يتشددون فى التحفظات صغار الأحلام ضعاف القلوب ، لأن هذا موضوع لا يقبل الملاينة ولا المهادنة ولا المساومة فالمسألة إما حماية أو استقلال » . .

وفى حديث لعبد العزيز فهمى مع الاستاذ كامل سليم فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ملىء كله باليأس ذكر له أن مهمة الوفد قد انتهت وأن ثورة سنة ١٩١٩ قد انتهت تماما . . . وقد أفاض فى هذا المعنى بما يحز فى نفس كل وطنى قام ليجاهد فى سبيل وطنه ثم استطرد يقول : « إن عدلى سيعود إلى مصر بعد أسبوعين توطئة لتأليف (وزارة الثقة) وهى أول وزارة وطنية تتولى الحكم فى مصر . وسعد باشا يظن خطأ أننا نؤيد عدلى فى ذلك طمعا فى أن يأخذ بعض أعضاء الوفد وزراء معه ، وهذا وهم ، فلن يقبل عضو فى الوفد دخول هذه الوزارة منعا للظنون والأوهام ثم يجرى البحث بعد ذلك فى تأليف وفد رسمى مصرى ليتفاوض مع وفد رسمى بريطانى لوضع مشروع معاهدة تحالف بين البلدين . هذا وستجرى فى مصر انتخابات عامة لاقامة نظام برلمانى . . . . »

وبذلك أفصح عبد العزيز فهمى عن الخطة المرسومة مع الانجليز وعما دبروه لتصدع الوفد هدفا منهم إلى اهدار زعامة سعد زغلول للإمة الحية المناضلة . .

وبعد أن تجمع لدى سعد ما يرمى اليه عدلى باشا على ما أوضحه صاحب تلك اليوميات أثبت فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أن سعدا جابه عدلى باشا « بأن خطته مع الوفد خطة تفريق وأنه لم يكن ينبغى له أن يضع نفسه على رأس قسم من الوفد بعد العمل على تقسيمه » وسرد عليه وضعه لمشروع مع بعض أعضاء الوفد وإرساله الى ملنر من غير اطلاعه عليه أولا ثم كثرة اجتماعاته بمن ليسوا مثله فى صداقته اجتماع تآمر ، وتصرفه بالكلام مع ملنر بالانجليزية مرتين ، وعدم

إخباره بما دار بينهما ، وبعد أن أثبت دفاع عدلى على ماوجهه سعد اليه انتهى ذلك كله بأن صارحه سعد بقوله — بعدأن ساق اليه مآخذ كثيرة على سلوكه — ما يأتى: « . . .

وعلمت من محمد محمود انك قبلت أن تؤلف الوزارة القادمة وأنك ولطفى السيد متفقان على ألا يكون للوفد رأى فيمن تختارهم للعمل معك ثم توالت الاجتماعات بينك وبين فريق من الأعضاء ووضعتم مشروعا قدمتموه الى ملنر ولم تطلعونى عليه وكان ذلك بالاشتراك مع رشدى ولطفى السيد ولم أطلع عليه الا بعد إرساله إلى ملنر بخمسة أيام . . ثم إنى قلت لك مرارا إن مشروع ملنر مشروع حماية . . ولم تفعل شيئا لإزالة الخلاف والتوفيق بين الطرفين بل بالعكس ازددتم التصاقا بفريق من أعضاء الوفد . وروج المندبون المشروع بعد أن اتفقوا معى على عرضه على الامة بالنزاهة وعدم التحيز . وكتبت أنت إلى بعض أصدقائك فى مصر بالسعى الى حمل الامة على قبوله كما يطلب ملنر وبدأت التفكير والعمل فعلا لتأليف وزارة لأجل الدخول فى المفاوضات الرسمية . . . »

وعلى هذه الوتيرة خاطبه سعد بما هو أشد وأقوى ثم اختتم جدله معه بخاتمة أصرح مما تقدم قائلا : « إنك الآن متهم ووطنيتك قد وضعت موضع الشك ... وأن الواجب عليك أن تدافع عن نفسك وأن تعلن أنك متضامن مع الوفد .. »

* * *

وهكذا بذرت بذور الشقاق وأضمرت أغلبية أعضاء الوفد الانشقاق عنه منحازين الى عدلى باشا يوم حقق مارسمه الانجليز من قبوله تأليف الوزارة فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ على غير الأسس التى اتفق عليها مع سعد . . وكانت الفرقة . وكان النضال . . وحدثت بعد ذلك أحداث جسام . . وكان لها صداها وأثرها فى وحدة الامة . . . فقال سعد زغلول عبارته التاريخية المأثورة فى حق عدلى باشا الذى عين لمفاوضة الانجليز من قبل السلطان فى خطبته بشبرا يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ : « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ، وهو ملك الانجليز فى ذلك

الحين ، وفى خطبة ضافية لسعد زغلول فى حفلة أقامها بفندق الـكونتننال يوم ٧ مايو سنة ١٩٢١ لممثلى الهيئات التى كرمته شكرا لها ردد فيها وفيما تبعها من خطاب له ماأفصح عنه الاستاذ كامل سليم فى يومياته ، وقال فيما له صلة بالبحث الذى نحن بصدده الآن إن عدلى باشا لـكونه معروفا عند الانجليز كما أشار اليه لورد ملنر فى تقريره ورو ته الصحف مرارا أنه رئيس حزب المعتدلين فرياسته على وفد المفـــاوضات تفيد تغلب هذا الحزب بقبوله مشروع ملنر بحالته ...

فى هذا الجو الذى وإن كنا قد أفضنا فى بيانه إلا أننا لم نعمد الا الى طرف ضئيل منه .. فى هذا الجو الذى انتهى بنفى سعد ورفاقه للمرة الثانية الى جزر سيشيل وجبل طارق .. تألف «حزب الأحرار الدستوريين» برئاسة عدلى يكن باشا وكان أعضاء الوفد المصرى الذى حاربوا سعدا وخرجوا عليه فى مقدمة أعضائه . وذاع نبأ تكوين هذا الحزب قبل إعلان تأسيسه على لسان رئيسه فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وكنا من بين تناولوا الحديث عن هذا الحزب وهو جنين لم يبرز بعـد إلى الحياة ، فـكتبنا فى العـدد الصادر فى جريدة البلاغ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ المقال التالى :

الحزب الجديد

رجالنا العدليون

« رجالنا العدليون » ... ! كلمة جرت منذ بضعة أشهر على قلم محرر جريدة « الديلى كرونيـكل » ذات الصلة المعروفة بالمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية . فانظر أيها القارىء الى أى حد بلغت ثقة الإنجليز برجال الحزب الجديد وحزب العدليين المعتدلين أو حزب الأحرار كما يريدون أن يسموه . نعم انهم

بلاشك رجالهم بل أعوانهم الذين يمهدون لهم السبل وينفذون خططهم ، فهل ينتظر من الأمة وهذه حالهم أن تقابل نشاطهم الجديد بغير التيقظ والحذر . .

إن القوم تاريخا معروفا لايغنى عنه ما عسى أن يضعوا فى برنامجهم من الكلم الخلابة والعبارات الرنانة . إن المسألة ليست مسألة حبر على ورق ووعود تبقى أبد الدهر قيد التنفيذ ، ولكنها مسألة أعمال ، وقد بلوناهم ، وعرفنا أعمالهم ، فما وجدنا لهم عملا مفيدا اللهم الا أن يكون تفريق صفوف الأمة عملا مفيدا . .

نعم عرفناهم وهل يستطيعون أن يضمنوا برنامجهم عبارات أشــد خلابة وأعظم رنينا من تلك العبارات التى تضمنها برنامج الوزارة العدلية ؟ أليس رئيس تلك الوزارة هو رئيس الحزب ؟ أليس هو صاحب الاستقلال الذى لاشك فيه ؟

على أننا إذا كنا قد عرفناهم فقد عرفهم كذلك أصدقاؤهم الانجليز ، نعم عرفوهم ، وقال قائلهم : « ان رجالنا العدليين لايعبرون عن مطالب الوطنية المصرية وانما هم وسطاء وسماسرة ومهما تمشينا معهم فاننا لانستطيع أن نتم عملا . إذ أنه ليست هناك ضمانة على أن الوطنيين لاينكرونهم فى النهاية » . . .

هذه شهادة الانجليز ، فيهم فاذا نظرنا نحن وجدنا لعدلى باشا من المآثر الغر من آيات الوطنية والإقدام ما تضيق هذه الكلمات عن استيفائه . أليس هو الذى غدا الى الباخرة أيام المفاوضات الرسمية تتقدمه السيارات المسلحة البريطانية ؟ أليس هو الذى غضب على الأمة بعد العودة من لندن بالفشل والخيبة واعتزل السياسة بالكلية؟ والدكتور (١) مدير إدارة الحزب وصاحب امتياز جريدته ، أليس هو الذى اعترف على نفسه « بأنه لايفهم شيئا فى السياسة وأنه سينصرف إلى العناية بمرضاه » ؟

لقد عرفهم الانجليز وعرفناهم فليقبعوا فى ديارهم وليكفونا شر طيشهم ، وهم بعد ذلك الطاعمون الكاسون . .

* * *

---

(١) المقصود به الدكتور حافظ عفيفى .

ولكى لا نرمى بالتحيز ضد هذا الحزب وبأننا حانقون عليه ننقل هنا رأى المرحوم الأستاذ عبدالرحمن الرافعى فيه ، فقد قال عنه فى ص٦٨ من الجزء الأول من كتابه (فى أعقاب الثورة المصرية) ... إنه قد تأسس على عهد وزارة ثروت باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها . . . وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن المخالفين لسعد ، ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد . . . وأن دأبه كان فى مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية منفرداً أو مؤتلفا مع كل جماعة من الرجعيين . . . : وقرر ، أن عيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها (كياسة) وماهى من الكياسة فى شىء بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد ، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه . فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء والجلاء هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات فى سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا ، وهم يعلمون على أى أساس تريد انجلترا إتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبغيه من إتمامه .

ثم ذكر عيبا آخر فى تكوين هذا الحزب وهو ، أنه تألف لا استنادا إلى تأييد الشعب بل ارتكانا على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا شعبيا يرتكز على إرادة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكى يصل إلى مناصب الحكم ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ، لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمى آخر الأمر إلى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب من حقوقه السياسية .

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابيـــة لاتميل إلى التسليم فى حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستفادة الحكم المطلق .

ولم يقل عبد الرحمن الرافعى وحده عنه هذا القول ، وانما قاله غيره . . . . .
قاله الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فى كتابه «تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة» ص ١٤٢ و ١٤٣ . . وزاد عليه أن أساسه يقوم على الوزراء القدامى وكبار الموظفين وكبار ملاك الأراضى سواء من المصريين أو الطبقة التركية — الشركسية القديمة . . . . وأن ضعفه منذ البداية يرجع الى اتباعه سياسة الاعتدال والكياسه فى فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية ثم قال إن هذه السياسة قد نجحت إلى حد ما أيام حزب الأمة لأن الإنجليز المساندين له كانوا هم أصحاب السلطة العليا فى البلاد ولكن مادامت مصر قد أصبحت مستقلة نظريا فإن السياسة المذكورة هذه لم تعد تجدى مع الجماهير . ففشل هذا الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة، وأشار المؤلف الى أن الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة ثم رئيس الحزب فيما بعد كان يعارض الحياة النيابية فى مجالس الحزب ثم يجد نفسه مرغما على المجاهرة بالديمقراطية أمام الشعب . . . .

وقال المؤلف نفسه قبل ذلك فى ص ١٤٠ « إن الفئات التى كانت تلتفت حول حزب الأمة والجريدة قد تحولت إلى جانب عدلى يكن وحزب الأحرار الدستوريين » .

وعقد الدكتور رفاعى فى كتابه « ثورة مصر سنة ١٩١٩ » فصلا خاصا من ص ٢٨٢ الى ٢٨٤ ألم فيه بظروف وملابسات هذا الحزب مثبتا استخدامه لبلورة الاتجاه الرجعى وتمكين الرجعية من البقاء فى السلطة وذكر من واقع مذكرات الدكتور هيكل ص ١٤٤ كيف تألف من فلول الأحزاب التى أنشئت فى أثناء مفاوضة عدلى باشا مع لورد كوزون وكانت تؤيده فى موقفه من هذه المفاوضات .

. . . . واخترالألبيان أصل منشأ حزب الأحرار الدستوريين وأنه يتصل بالدم والنسب إلى حزب الأمة نكتفى بأن نذكر مرجعا آخر من المراجع السابقة هو كتاب « أيام لها تاريخ » للأستاذ أحمد بهاء الدين فقد أشار فى ص ١١٥ إلى أسلوب ثروت باشا رئيس الوزارة فى ذلك الوقت العنيف فى القهر . . . . ثم أشار إلى أن الأمر قد تطلب بناء جديدا يحتاج إلى من ينهض به وعلى إثر هذه المقدمة الوجيزة المفهومه . . . قال : « . . . . . ويجتمع أعضاء حزب الأمة القدماء . والذين يطلق عليهم منذ الثورة حزب عدلى ، يجتمعون ويقرون تكوين حزب رسمى جديد . . . . . . »

ثم واصل كتابته فى هذا الموضوع يقول : (ويتكون حزب الأحرار الدستوريين . . أعضاؤه هم تقريبا أعضاء حزب الأمة القدامى . . .)

ولننتقل إذن ومباشرة إلى (الإشهاد الشرعى) لهذا الحزب المولود فى الجو الذى ذكرناه والأسانيد التى سبق أن أوضحناها . . . . .

فمن المسلم به أن حزب الأمة قد أنشىء بمقتضى شركة تولى الدكتور حسين فوزى النجار فى ص ١٣٣ — ١٣٦ من كتابه عن لطفى السيد بيان أسماء أعضائها وتاريخ إنشائها .

والآن نبين صلة الدم التى تربط حزب الأحرار الدستوريين بحزب الأمة . ولاداعى بعد ذلك للإطالة . . .

ويكفى لبيان تلك الصلة الشرعية الوثيقة بين الحزبين . أن الدكتور يونان لبيب رزق قد أشار فى كتابه « الحياة الحزبية فى مصر . . . » ص ٥١ إلى (وثيقة) على هيئة خطاب طويل كتبه المستر (فندلى) ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى صيف ١٩٠٦ وقبل تكوين

شركة « الجريدة » رسميا بحوالى سبعة أشهر يتحدث عن تكوين هذه الشركة بصورة أقطع أن سلطات الاحتلال ترعى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها التى كان أهم ماجاء فيها « عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الإشارة إلى الرغبة فى إنهائه » وأشار المؤلف فى هامش تلك الصحيفة إلى تاريخ الوثيقة وهو ٥ أغسطس سنة ١٩٠٦ ورقمها فى وزارة الخارجية البريطانية وهى مرسلة إلى « جراى » .

وهكذا ثبت أن أصل نسب الحزبين واحد : هو الإنجليز وأن التاريخ قد أعاد نفسه فى سنة ١٩٢٢ إلى ماقبلها بستة عشر عاما . . . .

خاتمة

سعد والحماية

دحض افتراء جرىء عليه

لم يتيسر لنا استكمال دحض فرية أسندها إلى سعد شاب يعد نفسه لتدريس علم تاريخ مصر الحديث لطلاب إحدى جامعاتها ساقها مرسلة بغير مراجع صحيحة فى رسالته التى ألمحنا إليها وإلى هذه الفرية وإلى دفاعنا الموجز بشأنها فى ص ١١٥ و ١١٦ من هذا الكتاب ، وقد فاتحناه فى أمر إغفاله مصادره فيما أسنده إلى سعد عن زعمه امتداحه ما اتخذته انجلترا من تدابير كان من أهمها إعلان حمايتها على مصر وعن سبق علمه بتلك التدابير قبل إعلانها ، فتفضل مشكورا بموافاتنا بها وهى :

١ ـ العدد ٥٩٣٠ من جريدة الوطن يوم ١٩١٤/١٠/٨
٢ ـ مذكرات الهلباوى ـ الكراس ٢ ص ١٧ - ٢٧
٣ ـ ذكريات : سعد . عبد العزيز . ماهر . للدكتو يوسف نحاس ص ٥٥
٤ ـ جريدة الوطن يوم ١٩١٤/٢/٢٠

وقد وجدنا ـ حين أردنا تحقيق هذه المصادر ـ أننا قد أثبتناها قبل ذلك من تلقاء أنفسنا فى كتابنا هذا ، لمناسبة ما أثير فى صدد الاستشهاد بسعد زغلول

وعبدالعزيز فهمى فى سبيل الدفاع عن رشدى باشا ، وذلك فى ص٧٣و٧٤و٧٧و٩٩ و١٠٠ و١٣١ وذلك بالنسبة للمصادر كلها ما عدا مذكرات الهلباوى .

ونزيد على ما أوردناه عن المصدر الأول أننا تحدثنا عن التدابير التى أعلنت فيها الحكومة المصرية حيدة مصر فى المعترك الدولى الذى بدرت بوادره عندذاك ، ونقدنا عدولها عن قرارها مستقين هذا النقد من مشروع كتاب لنا وضعناه فى سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ، ولا ضير من أن نخالف سعدا فى تأييده لتلك التدابير ، لأنه سئل من محرر « جورنال دى كير » التى نقلت جريدة الوطن عنها حديثها مع سعد عن رأى الجمعية التشريعية فيها لو أنها عرضت عليها ، فقال « إنى أعتقد أنها لا تصادف إلا كل استحسان عند زملائى ، لأنها والحق يقال ، من أفيد المشروعات التى يمكن أن تأتيها حكومة فى أحوال كالأحوال التى تتخبط البلاد فيها فى هذه الأيام » . وبديهى أنه ما كان يمكنه ـ وهو يعارض تأجيل انعقاد الجمعيه ـ أن يقول إلا ما يكون فيه إغراء لانعقادها ، وعندئذ يكون من حقها أن تقر أولا تقر هذه التدابير .

ومع ذلك فإن هذه التدابير التى يقول صاحب رساله الماجستير أن سعدا قد امتدحها غير منصبة إلا على قرار الحكومة الخاص بمنع التعامل مع ألمانيا.... الخ .

ومما يسترعى النظر أننا فى سبيل تأييدنا قرار الحياد ومعارضتنا فى العدول عنه ، أثبتنا بأنه كان من وضع مستر برونييت مستشار قلم قضايا الحكومة وقتئذ (ص ١٠٠ من كتابنا) .

والواقع أن ما أبدى من هذا أو ذاك عن هذه التدابير وأثرها إن هو إلا مجرد اختلاف فى وجهات النظر ، والمهم أن « الحماية البريطانية » ما كانت هى أو « الأحكام العرفية البريطانية » قد أعلنت على مصر بعد . ولقد كانت تلك التدابير قبل إعلان الحماية بنحو أربعة أشهر ونصف شهر .

* * *

ويبقى بعد ذلك ما لم يتيسر لنا الاطلاع عليه من تلك المصادر لظروف خارجة عن إرادتنا ـ وهى مذكرات الهلباوى ـ إذ لم يتيسر لنا ذلك إلا يوم ١٩٧١/٧/٨ بعد ما بذله الأستاذ على كحيل مدير دار الكتب من جهد مشكور ،

وإذا بهذا الاطلاع يسفر عن لاشيء مما أوهم به صاحب رسالة الماجستير ، ذلك لأن الهلباوى لم يذكر فى مذكراته فى خصوص ماطنطن به صاحب هذه الرسالة أى شيء إطلاقا وكل ما ذكره هو حرفيا ما يلي :

« لما بدأت الحرب الكبرى وتبينا أن انجلترا تريد أن تحدث جديدا فى سياستها فى مصر ، وكان المستر ستورس السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية يسكن بطابق فى منزلى بقصر الدوباره دعانى ذات ليلة أن أذهب معه إلى منزل المرحوم سعد باشا زغلول الذى كان وكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية لنتداول معا . وقد اجتمعنا وكان يحضر اجتماعنا أيضا السير جراهام الذى كان مستشارا لوزارة الداخلية وتداولنا نحن الأربعة فى الحالة الحاضرة، ومن الآراء التى عرضت رأى أبديته وهو أن انجلترا إذا اكتفت فى تغيير نظام مصر أن تأخذ لنفسها الحقوق التى لتركيا وتحل محلها ، فإن ذلك يكون حلا سهل القبول عند الأمة ، ولا تصادفه عقبات أو اضطراب ، فقال مستر ستورس إن انجلترا لا تطمع فى أن تأخذ من مصر ماهو لتركيا ، ولكن نخشى أن ذلك يثير غضب الرأى العام ، فقلت لمستر ستورس : إذا كان ماتقوله حقا فإن الرأى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه أنه لن يصبح لكم جيش احتلال فى مصر كما أنكم ستتخلون عن وظائف الحكومة وسيحل فيها مصريون بعدكم . ذلك لأن تركيا ليس لها جيش احتلال هنا وليس لها موظفون ، وكل مالها سلطة إسمية وتصك العملة باسمها ويخطب لها باسم سلطانها فى مساجدها » .

كان ذلك فى ص ١٥٢ من « بروفا » لهذه المذكرات التى شرع فى طبعها بمطبعة دار الكتب المصرية وتوقف نشرها فيما نعلم عن يقين لوضعها تحت حراسة المرحوم المهندس على مراد لاختلاف قام بين ورثة المرحوم الهلباوى بك وكنا على صلة بهذا الموضوع . وهى من نسخ متعددة مختلفة الصفحات .

وقد سجل الهلباوى بك مادار بينه وبين مستر ستورس من نقاش طويل فى

ص ١٥٣ و ١٥٤ دون أن يرد فيه ذكر الحماية البريطانية، ولا أى رأى لسعد زغلول فى هذا النقاش وما قبله .

ونود أن نسترعى النظر إلى أنه لو كان لما يسنده صاحب رسالة الماجستير أساس من الصحة، وإذا صح ما يقوله عن سعد أنه قد أبدى فى مقابلاته رأيه فى وضع مصر بعد الحرب على ما يقصده لما سكتت الوثائق السرية والعلنية التى أوردتها جريدة الأهرام فى بحوثها . . . بل لضمن مستر ستورس نبأ ذلك الاجتماع الذى عقده فى بيت سعد مع الهلباوى وسير جراهام وما دار فيه وما نسب إلى سعد مما يستغله البعض بغير حق حاليا — لضمن هذا كله كتابه « شرقيات » الذى أشرنا إليه فى ص ٣٧ من كتابنا ، وقد عدنا إليه وتصفحناه فلم نجد فيه أى أثر لذلك الاجتماع وما أسند إلى سعد فيه بالرغم من أنه يحمل مئات الصفحات .

وكان جديرا بمن أسند إلى سعد — وقد نقل مذكراته بحذافيرها — أن ينصفه رأيه فى الحماية من واقع هذه المذكرات وهو ما فعلناه وملئت صفحات هذا الكتاب بما يبرئه مما رمى ظلما به .

* * *

هذا وقد شاء سياسى قديم — شب وهو فى دراسته الابتدائية على كره سعد حتى امتلأ قلبه حقدا وحفيظة عليه لوجه الشيطان لا التاريخ أن يبعث إلى بعض الصحف بمقالات ينكر فيها على سعد أية خدمة للبلاد لدرجة أنه لا يعترف له بأية صلة بتأليف الوفد المصرى وثورة سنة ١٩١٩ وأخذ يتنقل فى الأندية والإذاعة يحاضر وحده فى الطعن فى سعد بمناسبة وبغير مناسبة ...... واتصل بنا ذات يوم ينبئنا بما ظن أنه يلزمنا الحجة ضد سعد . فانهى إلينا أن أستاذا فى التاريخ الحديث أنبأه بأنه قد عثر فى كتاب عن « وينجت » لابنه « رونالد » ذكر فيه اجتماع سعد بأبيه قبيل اجتماع الزعماء الثلاثة به فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وأنه قبل الحماية ، وقد

سألنا الأستاذ المذكور فنفى ما أسنده إليه ذلك السياسى القديم وتفضل بأن قرأ معنا ذلك الكتاب — وهو الذى أحلنا إليه فى ص ١٣٤ من كتابنا — فلم نجد فيه شيئا مما نسبه بغير حق إلى الأستاذ المؤرخ أو سعد وكل ما وجدناه فيه أنه ذكر فى ص ٢٢٨ و ٢٢٩ منه أن سعد زغلول قابل وينجت فى ٨ نوفبر سنة ١٩١٨ وطلب منه إعادة عقد الجمعية التشريعية لانتهاء ظروف الحرب ، فأجابه باللغة العربية : « ان الله مع الصابرين » وأنه بعد ذلك فى يوم ١٢ من هذا الشهر قابل ياوره كابتين « الكسندر » فى نادى محمد على وطلب إليه تحديد مقابلته لونجيت هو وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ... وأن هذا الياور فهم أن الهدف من هذه المقابلة هو رغبة الوطنيين المصريين التحدث فى إدارة مصر فى المستقبل ، وأن المقابلة تحددت فى اليوم التالى وكانت صريحة وودية . وثابت منها أن الحديث دار فيها على « الاستقلال التام » .

* * *

وآخر ما نذكر به ذلك السياسى القديم وصاحب رسالة الماجستير ومن يهدف هدفها ببيت الشعر القديم :

كناطح صخرة يوما ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

بيان واجب عن كتاب « الأهرام »

عن ثورة سنة ١٩١٩

أشرنا فى صفحتى ٥١ و ٥٢ من كتابنا صراحة إلى مالاقيناه من متاعب وصعاب فى اقتفاء أثر مانشرته جريدة « الأهرام » من بحوث ورده إلى حقيقة أصوله ، وبينا ما فى ذلك من عيب لايتفق مع فن البحث فى شؤون التاريخ . . . وكان نقدنا هذا من حيث الشكل . أما من حيث موضوعات هذه البحوث ، فقد ذكرنا فى تقدمة كتابنا إلى مافيها من نقص يشمل جانبا هاما يجب للإلمام بالتاريخ الصحيح ألا يغفل أو يهمل . . . . . وعينا بالذات من هذا النقص عدم ذكر موقف الوزراء الذين « أقيموا » على حكم البلاد فى أواخر سنة ١٩١٤ من الحماية وماصرحوا به علنا بقبولها بل والسعى إليها . . . . وقد بينا كذلك فى ص ٧٣ من كتابنا أن مانشر من الوثائق البريطانية السرية لم تشمل الحديث عن تفكير الحكومة البريطانية فى إعلان الحماية على مصر إذا دخلت تركيا الحرب إلا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

ولما أتينا إلى حديثى رشدى باشا وعدلى باشا فى ص ١٩١ و ١٩٢ من كتابنا استخلصنا منهما صراحة أنه كانت هناك بينهما وبين الحكومة البريطانية مفاوضات ومباحثات طلبا فيها إعلان الحماية على مصر ، تمنينا فى بعض مقالاتنا منذ نحو ثمانية وأربعين عاما لو أننا بحثنا فى سجلات وزارة الخارجية البريطانية عن نصوص تلك المفاوضات والمباحثات التى جرت الخزى على مصر وألقت عليها قسرا حماية لم ترضها . . . .

ومن أجل ذلك صرحنا فى تقدمة كتابنا ، وفى هامش ص ١٩١ منه أن هذا

هو مادعانا إلى أن نسد هذا النقص التاريخى لأهميته ، وأن من الواجب ألا نحبس عمن يعنون بالتاريخ العناية الكافية مايعينهم على تقصى الحقائق فى هذا الجانب الذى أغفل ذكره . . .

* * *

وقد تحقق فعلا ماعبناه على بحوث « الأهرام » من حيث الشكل . . إذ عرض الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحريرها على الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذ التاريخ الحديث ومدير جامعة عين شمس أن يقوم على مراجعة تلك البحوث لوضعها فى كتاب والتقديم له . وقد تفضل مشكورا لخدمة التاريخ بالاستجابة لهـذا العرض ، وأخرج للناس كتابا ضخما قيما ومرتبا متسقا ، عنوانه : « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » .

وقد سجل سيادته فى تقديمه له بحق ، اصطناع مانشرته « الأهرام » من بحوث أسلوبا لايتفق كثيرا والدراسة العلمية الجادة ، وأن فيه عيوبا وقصورا عمل على تخليصها مما علق بها من عناصر غير موضوعية ، وإضفاء الصبغة العلمية عليها بما تقتضيه من إعادة نظر فى بعض جوانب الصورة . . . و . . . و . . . وإخراج الدراسـة متكاملة فى النهاية . . . . . . مع احتفاظه للكتاب بهيكله الأساسى العام .

وإنه ليسرنا أن نسجل أن الدكتور عزت بما له من قدرة وكفاية وخبرة بفن التاريخ ، قد نسق تلك البحوث وصحح ما أشرنا إليه من عيوب شكلية .

أما من الناحية الموضوعية ، فانه — وإن كان قد سد النقص فيها بما زود الكتاب به من مذكرات نشرت لشخصيات تاريخية عظيمة وغيرها من المؤلفات واستحق عليه منا ومن المهتمين بشؤون التاريخ كل إعجاب وتقدير — إلا أنه كثيرا من هـذا النقص لم يتناوله ، لالقصور منه ، ولكن لالتزامه كما قال بالاحتفاظ للكتاب « بهيكله » الأساسى العام .

وقـــد أعلنا فى تقدمة كتابنا أننا سنسد ذلك النقص الموضوعى فى بحوث «الأهرام» من واقع مانشرناه فى حينه من مقالات فى الصحف — لنستسمح القراء فى اعتبارها بمثابة مذكرات معاصرة للأحداث التى تناولتها — ومن واقع مراجع عديدة أخرى لها قيمتها .

ومع هذا كله . . . . فإننا لا نعتبر أننا سددنا ما كنا نبغى سده من نقص . ذلك لأن أبواب التاريخ واسعة ولا يزال هناك من الوثائق من يحتفظ بها أصحابها أو خلفاؤهم ولا يهتمون بنشرها .

هذا ما رأيناه واجبا فى عنقنا أن نشيد به ، وأن نحى فكرة كتاب الأهرام خاليا من شوائب النقص والعيوب الشكلية ، ومكتملا نواحيه الموضوعية التى التزم منقحه ومخرجه هيكله الأساسى العام الذى قدمه إليه مركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام .

ونرجو أن يكون كتابنا المتواضع هذا قد جاء مكملا لما لم يتناوله كتاب «الأهرام» من بحوث . . . . والله الموفق ؟

محمود غنام ١٨ / ٧ / ١٩٧١

(فهرس عام لمجمل محتويات الكتاب)

رشدى باشا والإصلاحات الدستورية . كلمة ترحم من سعد على من توفى ممن شاركوه الجهاد ، ووداع للأحياء منهم فى آخر عيد للجهاد الوطنى قبل وفاته .

١٥٩ — ٢٨٧ الباب الثالث : حقيقة موقف رشدى باشا وزملائه من الحماية البريطانية و « الوفد المصرى » .

« من هم وزراء الحماية . بحوث مختلفة من مقالات للمؤلف تتناول موقف الوفد المصرى من مؤتمر فرساى فى سنة ١٩١٩ والرد على نظريات واقتراحات أثيرت فى هـــذا الشأن . مناقشة توسيط الجنرال سمطس رئيس وزارة جنوب أفريقيا فى سنة ١٩٢١ بين الحـكومة الإنجليزية والوفد الرسمى المصرى برياسة عدلى باشا . بيان تصريحات لورد كرزون الذى عهد إليه مباحثة الوفد الأخير ضد مصر قبل توليه هذه المباحثة . تمسك سعد بمبادىء الوفد ووكالته أثناء محادثات لجنة ملنر ، وبعد تأليف عدلى باشا لوزارته ولبعثته لمفاوضة الحـكومة البريطانية سنة ١٩٢١ . بيان موقف رشدى باشا وزملائه من الحماية البريطانية وتصريحاتهم ومفاخرتهم بقبولها وبأنهم هم الذين سعوا لإعلانها . تسخير وزارة عدلى باشا رجال الإدارة لاغتصاب الثقة لها كرها . منعها سعدا بالقوة من زيارة بعض بلاد الوجه القبلى ، وما وقع لهذا السبب من جرائم بأسيوط وجرجا . مقالاتنا الإثنتا عشرة فى تاريخ « وزراء الحماية » وموقفهم من الحماية البريطانية وممالأتهم للإنجليز ، ومحاربتهم الأمة ، وعملهم على التفرقة بين سعد وأعضاء الوفـــد وتأليبهم عليه ، وموقفهم من مفاوضة لجنة لورد ملنر والحـكومة البريطانية ، ومسئوليتهم عن حوادث الأسكندرية الداميـــة سنة ١٩٢١ ، ومسئوليتهم فى نفى سعد ورفاقه . تصحيحنا ما اسبناه إليهم فى هذا السبيل .

* * *

تم طبع الكتاب بحمد الله حمدا لا حدود لمداه فى يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٧١

تصويب أهم الأخطاء

لأسباب خارجة عن إرادة المؤلف ، وقعت عدة أخطاء بعضها من الممكن تداركه بغير ماجهد ولا عناء من مجرد سياق الكتابة : كالخطأ فى وضع النقط منفردة أو متعددة ، وفى وضع الهمزات على الحروف فى غير موضعها أو حذفها حيث كان يجب وضعها ، أو فى نقص حرف أو فى زيادته أو تكراره أو نقله من مكانه أو عدم ظهوره تماما أو حذفه ، أو وضع الفاصلات فى غير موضعها أو فى فتح الأقواس وغلقها ، أو فى تحريف فى شكل الحروف ..... ولذلك نكتفى فيما يلى بتصويب أهم الأخطاء مع رجاء التفضل بإجراء هذا التصويب قبل مطالعة الكتاب حتى لا يشوه الأسلوب ويساء المعنى :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٤	٩	وتفقنا على أعرض	واتفقنا على عرض
٢٩	٣ ـ هامش	طلب من	طلبه سعد
»	» »	أو إعلان	الإعلان
٣٤	١١	البريطانيا	البريطانية
٣٨	الأخير	المصرية	المصريين
٣٩	١٠	فيها	فيما
١٠٣	٦	متعناً	متمنعا
١٢٠	١٠	بأن	بأنه
١٣٣	٣	الفصل الثالث	الفصل الثانى
»	»	الباب الثالث	الباب الخامس
١٣٤	١٥	الاستقلال	الاستقلال التام
١٣٥	٦	الإسلام	السلام
١٣٦	٣	ما انتهت	انتهت
١٤٠	١٨	المعاوضة	المفاوضة
١٤٥	٢ ـ هامش	وجه	الوجه
١٧٠	١٥	باشا	بك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧٧	٧ — العنوان	بين الحاضر والماضى	بين الماضى والحاضر
»	١٠	الها	أيها
١٧٩	٣	إذا	ذا
١٨٢	٦	ياشاطرونا	يشاطرونا
١٨٦	١٤	إليه	مضافا إليه
...	رقم الصفحة	١١٨	٢١٨
٢٢٥	٢	يقضر أن	يقصران
»	٩	موقف	متوقف
»	١٣	مفوف	مفوض
»	١٨	على جميعا	على ذلك جميعا
»	٢٠	بلاد	بلاده
٢٢٧	١٣	هو	وهو
٢٣٠	٨	سؤالا إلا	سؤالا
٢٣٥	٢٠	بأن	فإن
٢٦٩	١	لنضبح	النصح
٢٧١	٩	اللذين	الذين
٢٧٧	١٩	و خد	وقد
٢٨٩	الأخير	١٩١٤	١٩١٨
٢٩٢	٥	١٩٨١	١٩١٨
٢٩٧	١٢	الرسوم	المرسوم
٣٠٩	١٢	إوادة	إرادة
٣١٧	٧	الاسم ...	... مع أنه قد ذكر فى كتاب « مصطفى كامل» لمناسبة اشتراكه فى لجنة وضع تمثاله واصفا إياه وحده دون غيره بأنه «المحامى الشهير»، ص ٣٠١

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٤٧	١٤	الظروف	الظرف
٣٥٢	٤	بالجيزة وكلتاهما	وكلتاهما بالجيزة
»	١٩	٩٣٠٢	٣٠٩٢
٣٦١	١	الثابت	الثابت
٣٦٧	١ — هامش	الأحزاب	الحياة الحزبية
٣٧٢	١٥	أن نشرناه	أن ما نشرناه
٣٧٤	٢ — هامش	دينها	دينيا
٣٧٧	٢ — »	الأحزاب	الحياة الحزبية
٣٧٧	١٨	»	» »
٣٧٩	٤	فى « الجريدة »	« الجريدة » فى
٤٠٦	العنوان	١٩٢٢	١٩٢١
٤١١	١٨	ويساندوهم	ويساندهم
٤٢٤	٨	وعشرين	وعشرون
٤٣٧	٢	مباشرة	مباشرته
٤٤٦	١٦	وسطا	وسط
٤٥٧	١٧	تعف صد	تعصف
٤٧٥	٩	المندبون	المندوبون
٤٧٦	١٣	بين تناولوا	بين من تناولوا

ملحوظة : وضع كليشيه « الباب السادس — مقاطعة لجنة لورد ملنر » فى غير الصفحة المخصصة له وموضعه الصفحة المقابلة ٣٩١ .

